



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### **Usage guidelines**

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### **About Google Book Search**

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Widener Library



3 2044 108 722 950

**HD**

3 2044 012 664 116

A  
eyond  
Please

†  
IHS

Université St Joseph

المكتبة الشرقية

BIBLIOTHÈQUE ORIENTALE



7 3775

THE BORROWER WILL BE CHARGED AN OVERDUE FEE IF THIS BOOK IS NOT RETURNED TO THE LIBRARY ON OR BEFORE THE LAST DATE STAMPED BELOW. NON-RECEIPT OF OVERDUE NOTICES DOES NOT EXEMPT THE BORROWER FROM OVERDUE FEES.

WIDENER  
SEP 11 1995  
FEB 28 2003  
BOOK DUE

CANCELLED

WIDENER  
WIDENER  
JAN 28 2008  
SEP 10 2007  
CANCELLED







كتاب

# الاحكام السلطانية

للعالم العلامة اقصى القضاة

ابى الحسن على بن محمد بن حبيب

الماوردى البصرى البغدادى

رحمة الله

وقد اعتنى بتصحيحه وابراره

العبد الفقير الى رحمة ربه

## مَقْسُ أَنْغَرُ

غفر الله له ولوالديه

طبع

في مدينة بُنَّ الحروسة

بالات ملكنا الاعظم ادام الله ملكه

سنة ١٨٥٣  
المسيحية

الواقعة في سنة ١٣٦٩  
من الهجرة النبوية



*[Faint, illegible handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side of the page]*

## فهرست الابواب التي تضمنها هذا الكتاب

٣ . . . . .	في عقد الامامة	. . . . .	الباب الأول
٣٣٣ . . . . .	في تقليد الوزارة	. . . . .	الباب الثاني
٤٧ . . . . .	في تقليد الامارة على البلاد	. . . . .	الباب الثالث
٥٧ . . . . .	في تقليد الامارة على الجهاد	. . . . .	الباب الرابع
٨٩ . . . . .	في الولاية على حروب المصالح	. . . . .	الباب الخامس
١٠٧ . . . . .	في ولاية القضاء	. . . . .	الباب السادس
١٢٨ . . . . .	في ولاية المظالم	. . . . .	الباب السابع
١٩٤ . . . . .	في ولاية النقابة على ذوى الانتساب	. . . . .	الباب الثامن
١٧١ . . . . .	في الولاية على امامة الصلوات	. . . . .	الباب التاسع
١٨٥ . . . . .	في الولاية على الحج	. . . . .	الباب العاشر
١٩٥ . . . . .	في ولاية الصدقات	. . . . .	الباب الحادى عشر
٢١٧ . . . . .	في قسم الفى والغنيمه	. . . . .	الباب الثانى عشر
٢٤٥ . . . . .	في وضع الجزية والحراج	. . . . .	الباب الثالث عشر
٢٧٢ . . . . .	فيما تختلف احكامه من البلاد	. . . . .	الباب الرابع عشر
٣٠٨ . . . . .	في احياء الموات واستخراج المياه	. . . . .	الباب الخامس عشر
٣٢٢ . . . . .	في الحمى والارفاق	. . . . .	الباب السادس عشر
٣٣٠ . . . . .	في احكام الاقطاع	. . . . .	الباب السابع عشر
٣٤٣ . . . . .	في وضع الديوان وذك احكامه	. . . . .	الباب الثامن عشر
٣٧٥ . . . . .	في احكام الجرايم	. . . . .	الباب التاسع عشر
٤٠٤ . . . . .	في احكام الحسبة	. . . . .	الباب العشرون



## كتاب الاحكام السلطانية

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال الشيخ الامام ابو الحسن الماوردي الحمد لله الذي اوضح لنا معارف الدين ، ومن علينا بالكتاب المبين ، وشرع لنا من الاحكام ، وفصل لنا من الحلال والحرام ، ما جعله على الدنيا حكماً تقررت به مصالح الخلق ، وثبتت به قواعد الحف ، ووكّل b الى ولاة الامور ما احسن فيه التقدير ، واحكم به التدبير ، قلنا الحمد على ما قيّد وتدبر وصاوانه ، على رسوله الذي صدق بامرّه وقام بحقه محمد النبي وعلى آله وصحابته d وسلامه ولما كانت الاحكام السلطانية بولاية الامور احقّ e وكان امتزاجها بجميع الاحكام يقطعهم عن تصفّحها مع تشاغلهم f بالسياسة والتدبير افردت لها كتاباً امتثلت فيه امر من لزمت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما اليه منها فيستوفيه وما عليه منها فيوفيه توخيّاً g للعدل في تنفيذه وقضائه وحرّاً h للنصفة في اخذه وعطايه وانا \* اسأل الله تعالى حسن i معونته وارغب اليه في توفيقه وهدايته وهو حسبي وكفي اما بعد فان الله جلّلت قدرته k

- a) واحبابه O. d) صلوته L. c) وكل O. b) احسنتمهم M. e) وحرماً L. h) نوحاً O. g) نخلصهم O. f) اخص O. i) عظيماً O. k) استمد الله سبحانه M.

ندب للامة زعيما خلف *a* به النبوة ، وحاط به الملة ، وفوض اليه السياسة ، ليضدّر التدبير عن دين مشروع *b* ، وتجتمع الكلمة على رأى متبوع ، فكانت الامامة اصلاً \* عليه استقرت *c* قواعد الملة ، وانتظمت به مصالح الامة ، حتى استثبتت بها الامور العامة *d* ، وصدرت عنها الولايات الخاصة *e* ، فلزم *f* تقديم حكمها *g* على كل حكم سلطاني ، ووجب ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر *h* ديني ، لترتب احكام الولايات على نسق متناسب الاقسام ، متشاكل الاحكام ، والذي تضمنه هذا الكتاب من الاحكام السلطانية والولايات الدينية عشرون بابا فالباب الاول في عقد الامامة والباب الثاني في تقليد الوزارة والباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد والباب الرابع في تقليد الامارة على الجهان والباب الخامس في الولاية على حروب المصالح والباب السادس في ولاية القضاء والباب السابع في ولاية المظالم والباب الثامن في ولاية النقاية على ذوى الانساب والباب التاسع في الولاية على امامة الصلوات والباب العاشر في الولاية على الحج والباب الحادى عشر في ولاية الصدقات والباب الثانى عشر في قسم القى والغنيمة والباب الثالث عشر في وضع الجزية والقراج والباب الرابع عشر فيما تختلف احكامه من البلاد والباب الخامس عشر في احياء الموات

*a*) O. حلف *suprascr.* حلب *L.* حلف *O.*  
*b*) O. المشروع  
*c*) O. verba transponit. *d*) O. للامة *e*) O. للخاصة *f*) M.  
*g*) *L.* in textu حكمتها *supra lin.* حكمها *h*) O. و  
*i*) *L. marg.* Addidi hic *f* et in reliquis *quee* *litera*  
*in M.* semper deest, *in O.* usque ad caput nonum, ubi  
 primum folium huius codicis alia manu scriptum finitur

واستخراج المياه والباب السادس عشر في اللحماء والآرافى والباب السابع عشر في احكام الاقطاع والباب الثامن عشر في وضع الديون وذكر احكامه والباب التاسع عشر في احكام الجزاير والباب العشرون في احكام الحسبة

## الباب الاول في عقد الامامة

الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الامة *a* واجب بالاجماع وان شذ عنهم اَصْم *b* واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل او بالشرع فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طباع *c* العقلاء من التسليم لزعيم يمنعه من التظاهر *d* ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم \* ولو لا الولاة *e* لكانوا فوضى مهملين وهمجا مضاعين وقد قال الافوه الاوى وهو شاعر جاهلى *f*

(البسيط) لا يصلح *g* الناس فوضى لا سراة لهم  
ولا سراة اذا جهالهم سادوا

وقال *h* طائفة اخرى بل وجبت بالشرع دون العقل لان الامام يقوم بامور شرعية قد *i* كان مجوزا *k* في العقل ان لا يرد *l*

---

a) Solus O. الامامة b) Al-Sharast. ed. Cureton cl. c) L. طبائى d) M. المظاهر e) M. ولولاها f) M. جاهل, post quam vocem L. نظم addit. g) M. وتصلح, vid. Fak. al-kholaf. ed. Freytag 112. h) M. وقالت i) L. وقد, sed و alia manu. k) Sic O., M. يجوز l) M. ويرد, unde L. يرد fecit. P. sic vertit: تجويز ميكند عقل كه وارد نشود تعبد بان \*

التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها وإنما اوجب العقل ان يمنع كل واحد من العقلاء عن التظالم والتقاطع وياخذة بمقتضى العدل \* في التناصف <sup>d</sup> والتواصل فيتدبر بعقله لا بعقل غيره ولكن جاء <sup>e</sup> الشرع بتفويض الامور الى وليه في الدين قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم <sup>f</sup> ففرض علينا طاعة اولى الامر فينا وهم الائمة المتأمنون علينا وروى <sup>g</sup> هشام ابن عروة عن ابي صالح عن ابي هريرة ان رسول الله صلعم قال سيلكم بعدى ولاة فيليكم البر بيرة ويليكم الفاجر بفاجوره فاسمعوا لهم واطيعوا في كل ما وافق الحقت فان احسنوا فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم

فصل. فاذا ثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفاية <sup>h</sup> كالجهاد وطلب العلم فاذا قام بها من هو من اهلها سقط فرضها عن الكافة <sup>i</sup> وان لم يقم بها احد خرج <sup>k</sup> من الناس فريقان احدهما اهل الاختيار حتى يختاروا \* اماما للامة <sup>l</sup> والثاني اهل الامامة حتى ينتصب احدهم للامامة وليس على من عدا هذين الفريقين من الامة في تاخير الامامة حرج <sup>m</sup> ولا مائز <sup>n</sup> واذا تميز <sup>n</sup> هذان الفريقان من الامة في فرض الامامة وجب ان يعتبر <sup>o</sup> كل

a) M. احد b) P. كند c) M. et P. العقل, L. marg.  
 d) L. والتناصف e) L. جاز f) Sur. 4, 62. g) M. روى  
 h) Solus O. كافة i) M. البقين k) M. يجتمع, L. marg. تخرج  
 l) M. امما in للامامة L. للامامة م. امما  
 m) M. ائمه  
 n) M. واهب P. addit: M. في  
 o) M. واهب P. addit: M. في  
 است كه در هم صنفى شروط معتبرة در ايشان رعایت نمايند

فريق منهما بالشروط المعتبرة فيه فاما اهل الاختيار فالشروط  
المعتبرة فيهم ثلاثة احدها العدالة للجامعة لشروطها والثاني  
العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على  
الشروط المعتبرة فيها والثالث الراى والحكمة <sup>ب</sup> الموديان الى  
اختيار من هو \* للامامة اصلح <sup>ج</sup> وتديبيره المصالح اقوم <sup>د</sup> واعرف  
وليس لمن كان في بلد الامام على غيره من اهل البلاد فضل  
مزية تقدم بها عليه وانما صار من يحضر <sup>ه</sup> ببلد الامام متواليا  
لعد الامامة عرفا لا شرعا لسبق علمهم <sup>و</sup> بموته ولان من يصلح  
للخلافة في الاغلب موجودون في بلده

فصل واما اهل الامامة فالشروط المعتبرة فيه <sup>ز</sup> سبعة احدها  
العدالة على شروطها الجامعة والثاني العلم المودى <sup>ح</sup> الى الاجتهاد  
في النوازل والاحكام والثالث سلامة الخواص <sup>ز</sup> من السمع والبصر  
واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها والرابع سلامة الاعضاء  
من نقص <sup>ك</sup> يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض والخامس  
الراى المقضى الى سياسة الرعية وتديبير المصالح والسادس  
الشجاعة والناجدة المودية الى حماية البيضة وجهاد العدو  
والسابع النسب وهو ان يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد  
الاجماع عليه ولا اعتبار بضرار <sup>ل</sup> حين شد فجزوها في جميع  
النس لان ابا بكر الصديق رضى الله عنه احتج يوم السقيفة

---

a) M. اما, quod L. in fama correxit. b) M. وللحكم, L. marg.  
c) تجربة P. والحكمة d) Sic e coniectura  
scripsi, codd. وتديبير e) M. يحتضر f) L. عليهم g) M. فيهم  
h) M. الموصل i) L. الخواص k) M. تنقص, quod L. in  
correxit. l) Al-Shar. ٦٣.



على الانصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد *a* بن عبادة عليها بقول النبی صلعم الائمة من قريش فافلغوا *b* عن التفرّد بها ورجعوا عن *c* المشاركة فيها حين قالوا منا امير ومنكم امير تسليمًا لروايته وتصديقًا لخبيره ورضوا بقوله نحن الامراء وانتم الوزراء وقال النبی صلعم قدّموا قريشا ولا تقدّموها وليس مع هذا النصّ المسلم شبهةً لمنزاع فيه ولا قول لمخالف له *d*

فصل والامامة تنعقد من وجهين احدهما باختيار *e* اهل العقد والحلّ والثاني بعهد *f* الامام من قبل فاما انعقادها باختيار اهل الحلّ والعقد فقد اختلف العلماء في عدد *g* من تنعقد به الامامة منهم على مذاهب شتى فقالت طائفة لا تنعقد الا بجمهور *h* اهل العقد والحلّ من كل بلد ليكون الرضاء به عامًا والتسليم لامامته اجماعا وهذا مذهب مدفوع ببيعة ابي بكر رضى الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته *i* قدومه غايب عنها *k* وقالت طائفة اخرى أقلّ من تنعقد به منهم *l* الامامة خمسة يجتمعون على عقدها او يعقدها احد *m* يرضى الاربعة استدلالا بامرین احدهما ان بيعة ابي بكر رضى الله عنه انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها *m* وهم عمر ابن الخطاب وابو عبيدة بن الجراح <sup>٣٥</sup> واسيد بن حضير وبشر بن سعد وسالم

*a*) M. mutavit. الى in عن L. *b*) L. فافلغوا *c*) L. لسعد M.

*d*) M. *e*) M. اختيار *f*) M. بعقد *g*) M. عقد *h*) M. *i*) L. *k*) Solus O. addit: *l*) L. *m*) M. باجماع جمهور

وكذلك ببيع في الشورى من لم ينتظر ببيعته قدومه غايب

*b*) M. omittit. *m*) M. عليها, L. supr. lin. فيها

مولي ابي حديفة رضى الله عنهما والثاني ان عمر رضى الله عنه جعل الشورى في سنة ليُعقد لاحد من اهل البصرة وقال اخرون من قول اكثر الفقهاء والمتكلمين من اهل البصرة وقال اخرون من علماء الكوفة تنعقد بثلاثة يتولاها احد من اهل البصرة وليكونوا حاكما وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين وقالت طائفة اخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لعلي رضوان الله عنهما امدد يدك ابايعك فيقول الناس عمر رسول الله صلعم بايع ابرع عمه فلا يختلف عليك اثنان ولانه حكم وحكم واحد نافذ

فصل فاذا اجتمع اهل العقد وللحل للاختيار تصفحوا احوال اهل الامامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم اكثرهم فضلا واكملهم شروطا ومن <sup>ب</sup>يشيع الناس الى طاعته ولا يتوثقون عن بيعته فاذا تعين لهم من بين الجماعة من ادام الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان اجاب اليها بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الامامة فلم كافة الامامة الدخول في بيعته والانقياد و لطاقته وان امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم يجبر عليها لانها عقد مرضاة <sup>هـ</sup> واختيار لا يدخله اكره ولا اجبار وعديل عنه الى من سواه من مستحقيها <sup>و</sup> فلو تكافى في شروط الامامة اثنان قدم لها اختيارا استهما وان لم تكن زيادة السن مع

a) Deest in P. b) M. ممن c) P. وي بيعة d) M. addit. e) M. omittit, L. superscribit. f) M. انعقاد g) P. L. praepositionem alia manu addit. h) L. مراعاة supr. lin. i) M. يداخله L. a) delevit. k) M. ل) فبويع عليها tum addunt, مستحقها L. مستحقها

تكافاً

كمال البلوغ شرطاً فان بويع اصغرهما سنا جاز ولو كان  
احدهما اعلم والاخر اشجع روى في الاختيار ما\* يوجبه حكم  
الوقت ه فان كانت الحاجة الى فصل الشجاعة ادعى لانتشار  
الثغور وظهور البغاة كان الاشجع احق وان كانت الحاجة  
الى فصل العلم ادعى لسكون الدهماء وظهور اهل البدع كان  
الاعلم احق فان وقف ه الاختيار على\* واحد من ه اثنين  
فتنازعاها فقد قال بعض الفقهاء يكون قدحا لمنعهما منها  
ويُعدّل الى غيرهما والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء ان  
التنازع فيها لا يكون قدحا مانعا وليس طلب الامانة مكروها  
قد تنازع فيها اهل الشورى فما رزّ عنها طالب ولا مُنع منها  
راغب واختلف الفقهاء د فيما يُقَطَّع به تنازعهما مع تكافى  
احوالهما فقالت طائفة يقترع بينهما ويقدم من قرع منهما  
وقال آخرون بل يكون اهل الاختيار بالخيار ه في بيعة آيهما  
شاوا من غير قرعة فلو تعين لاهل الاختيار واحد هو افضل  
للجماعة فبايعوه على الامامة وحدث بعده من هو افضل منه  
انعدت ببيعته امانة الأول ولم يجز العبدول عنه الى من هو  
افضل منه ف ولو ابتدأ ببيعة المفضول مع وجود الافضل نظر  
فان و كان ذلك لعذر ه دعا اليه من كون الافضل غائبا او  
مريضا او كون المفضول اطوع في الناس واقرب في القلوب  
انعدت بيعة ه المفضول و صحت امامته وان بويع لغير عذر  
فقد اختلف في انعقاد بيعته وصحة امامته فذهبت طائفة

ا) O. b) يحتمله الوقت. c) M. وقع. d) M. العذر. L. بان. g) M. omittit. f) في الخيار. e) العلماء  
addit. و لزم. k) M. ببيعة. L. ه

منهم لِّلْجَاحِظِ إِلَى أَنْ يَبِيعَهُ لَا تَنْعَقِدُ لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ إِذَا دُعِيَ إِلَى الْأَوَّلِيِّ الْأَمْرِيِّ لَمْ يَجْزِ الْعَدُولُ عَنْهُ \* إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ كَالْاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَالَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ تَجُوزُ أَمَانَتُهُ وَصَحَّتْ بَيْعَتُهُ وَلَا يَكُونُ وُجُودُ الْأَفْضَلِ مَانِعًا مِنْ أَمَانَةِ الْمَفْضُولِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقْضًى عَنْ شُرُوطِ الْأَمَانَةِ كَمَا يَجُوزُ فِي وِلَايَةِ الْقَضَاءِ تَقْلِيدَ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْفَضْلِ مِبَالِغَةٌ فِي الْاِخْتِيَارِ وَلَيْسَتْ مَعْتَبَرَةٌ فِي شُرُوطِ الْأَسْتِحْقَاقِ فَلَوْ تَفَرَّدَ فِي الْوَقْتِ بِشُرُوطِ الْأَمَانَةِ وَاحِدٌ لَمْ يَشْرِكْ فِيهَا غَيْرُهُ تَعَيَّنَتْ فِيهِ الْأَمَانَةُ وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْدَلَ بِهَا عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ثُبُوتِ أَمَانَتِهِ وَانْعِقَادِ وِلَايَتِهِ بِغَيْرِ \* عَقْدٍ وَلَا اخْتِيَارٍ فَذَهَبَ بَعْضُ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ إِلَى ثُبُوتِ وِلَايَتِهِ وَانْعِقَادِ أَمَانَتِهِ <sup>h</sup> وَحَمَلَ الْأُمَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ وَأَنْ لَمْ يَعْقِدْهَا أَهْلُ الْاِخْتِيَارِ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْاِخْتِيَارِ تَمْيِيزُ الْمَوْلَى <sup>e</sup> وَقَدْ تَمَيَّزَ هَذَا بِصِفَتِهِ وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنْ أَمَانَتَهُ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِالرَّضَى وَالْاِخْتِيَارِ لَكِنْ يَلْزَمُ أَهْلَ الْاِخْتِيَارِ عَقْدُ الْأَمَانَةِ لَهُ فَإِنْ اتَّفَقُوا <sup>k</sup> أَتَمُّوا لِأَنَّ الْأَمَانَةَ عَقْدٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِعَاقِدٍ وَكَالْقَضَاءِ <sup>l</sup> إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ <sup>m</sup> لَمْ يَصِرْ قَاضِيًا حَتَّى تَوَلَّاهُ <sup>n</sup> فَرَكِبَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ الْمَذْهَبِ هَذَا الْبَابَ وَقَالَ يَصِيرُ قَاضِيًا إِذَا تَفَرَّدَ

بغير أولى P. إلى ما M. b) الاجتهاد O. reliqui Sic a)  
L. g) يترك M. f) O. omittit. e) شروط L. d) صحة L. c)  
O. addidi ex P., in arabicis deest. h) O. omittit. عنه  
M. omittit. و M. l) توقفوا M. k) الولي M. n) M. م) واحدًا

vgl. S. V Z 12 ? توقفوا

بصفته كما يصير المنفرد بصفته اماماً وقال بعضهم لا يصير المنفرد قاضياً وان صار المنفرد اماماً وفرّق بينهما بأن القضاء نيابة خاصة يجوز صرفه عنه مع بقاءه على صفته فلم تنعقد ولايته الا بتقليد مستنيب له والامامة من الحقوق العامة المشتركة بين حقّ الله تعالى وحقوق الامميين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان على صفته فلم يفتقر تقليد مستحقها مع تميزه الى عقد مستنيب له

فصل واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد امامتهما لانه لا يجوز ان يكون للامة امامان في وقت واحد وان شدّ قوم فاجوزة واختلف الفقهاء في الامام منهما فقالت طائفة هو الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدّمه لانهم بعقدوا اخص وبالقيام بها احقّ وعلى كافة الامّة في الامصار كلها ان يفوضوا عقدها اليهم ويستلموها لمن يابعوه ليلّا ينتشر الامر باختلاف الاراء وتباين الاهواء وقال اخرون بل على كل واحد منهما ان يدفع الامامة عن نفسه ويستلمها الى صاحبه طلباً للسلامة وحسماً للفتنة ليختار اهل العقد \* احدهما او غيرهما وقال اخرون بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا للتخاصم فايهما قرع كان بالامامة احقّ والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون ان الامامة لاسبقهما بيعة وعقدا كالولييين في نكاح المرأة اذا زوجها باثنين كان النكاح لاسبقهما عقدا فاذا تعيّن السابق منهما استقرت له الامامة وعلى المسبوق تسليم الامر اليه والدخول في

addit. للامامة M. c) حقوق M. b) والولاية M. a)  
 Codd. h) ما M. g) الامامة L. f) O. omittit. e) M. d) omittit.  
 لله M. k) على O. i) نكاح نمايند P. زوجها

بيعته وان عقدت الامامة لهما في حال واحد لم يسبق بها  
احدهما فسُدَّ العقدان واستونف العقد لاحدهما او لغيرهما  
وان تقدمت بيعة احدهما واشكل المتقدم منها وقف امرهما  
على الكشف فان *a* تنازعاها وادعى كل واحد منهما انه السابق  
لم تسمع دعواه ولم يخلف عليها لانه لا يختص بالحق فيها  
وانما هو حق المسلمين جميعا فلا حكم ليمينه فيه ولا  
لنكوله عنه وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها احدهما الى  
الآخر لم تستقر امامته الا ببينة تشهد بتقدمه ولو اقر له  
بالتقدم خرج منها المقر ولم تستقر للآخر لانه مقر في حق  
المسلمين فان شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد اخر سمعت  
شهادته ان ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم يسمع منه  
ان لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب

فصل واذا دام الاشتباه بينهما *b* بعد الكشف ولم تقم بينة  
لاحدهما بالتقدم اسم يفرع بينهما لامرين احدهما ان  
الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود والثاني ان الامامة  
لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيما لا يصح  
الاشتراك فيه كالمناكح وتدخل فيما يصح \* فيه الاشتراك *c*  
كالاموال ويكون دوام هذا *d* الاشتباه مبطلا لعقدى الامامة  
فيهما ويستأنف اهل الاختيار مقدها *e* لاحدهما فلو ارادوا  
العدول بها عنهما *f* \* الى غيرهما *g* فقد قيل بجواز خروجهما  
عنها وقيل لا يجوز لان البيعة لهما قد صرقت الامامة عن  
عدهما ولان الاشتباه لا يمنع ثبوتها في احدهما *h*

*a*) M. وان *b*) M. فيهما *c*) M. ordine inverso. *d*) M.  
omittit, L. infr. lin. exhibet. *e*) M. ante اهل collocat.  
*f*) O. omittit, *g*) M omittit. *h*) M. addit والسلام

فصل واما انعقاد الامامة <sup>هـ</sup> بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع  
 هلى جوازه ووقع الاتفاق على صحتة لامرين عمل المسلمون  
 بهما ولم يتناكروهما احدهما ان ابا بكر رضى الله عنه عهد  
 بها الى عمر رضى الله عنه فاثبت المسلمون امامته بعهد <sup>و</sup>  
 والثانى ان \* عمر رضى الله عنه عهد بها الى اهل الشورى  
 فقبلت للجماعة دخولهم <sup>هـ</sup> فيها وهم اعيان العصر اعتقادا لصحة  
 العهد بها <sup>و</sup> وخرج <sup>ف</sup> باقى الصحابة منها وقال على للعباس رضوان  
 الله عليهما حين عاتبه على الدخول فى الشورى كان <sup>و</sup> امرا عظيما  
 من امور الاسلام <sup>ل</sup> ان لنفسى الخروج منه فصار العهد بها اجماعا  
 فى انعقاد الامامة <sup>هـ</sup> فاذا اراد الامام ان يعهد بها فعليه ان يجهد  
 رايه فى الاحق بها والاقوم بشرطها فاذا تعين له الاجتهاد فى  
 واحد نظر فيه فان لم يكن ولدا ولا والدا جاز ان ينفرد بعقد  
 البيعة له وبتفويض <sup>هـ</sup> العهد اليه وان لم يستشِر فيه <sup>هـ</sup> احدا من  
 اهل الاختيار لآكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضى منهم شرطا  
 فى انعقاد بيعته او لا فذهب بعض علماء اهل البصرة الى ان  
 رضى اهل الاختيار لبيعته شرط فى لزومها للامة لانها حق  
 يتعلق <sup>هـ</sup> بهم فلم تلزمهم <sup>م</sup> الا برضاء اهل الاختيار منهم  
 والصحيح ان بيعته منعقدة وان الرضاء بها غير معتبر لان بيعة  
 عمر رضى الله عنه لم توقف على رضاء الصحابة ولان الامام  
 احق بها فكان اختياره فيها امضى وقوله فيها ~~اقول~~ وان كان <sup>ن</sup>

انفذ

- قولهم <sup>د</sup> M. عهد عمر بها <sup>ع</sup> M. بعهدا <sup>ب</sup> M. انعقاد <sup>ا</sup> L. انقاد  
 كانت <sup>و</sup> M. <sup>ف</sup> M. وخروج <sup>هـ</sup> M. omittit, L. alia manu addit.  
<sup>هـ</sup> L. praepositionem alia manu, وتفويض <sup>ز</sup> M. <sup>ب</sup> P. امام  
 لم يكن منهم <sup>م</sup> M. متعلق <sup>ب</sup> M. فيها <sup>ك</sup> M. <sup>ن</sup> O. omittit.

ولي العهد ولدًا أوه<sup>ه</sup> وأندًا فقد اختلف في جواز انفراده بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب أحدها لا يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لولد ولا لوالده حتى يشاور فيه أهل الاختيار فيرونه أهلا لها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له<sup>د</sup> لأن ذلك \* منه تركية له تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الأمة<sup>د</sup> يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز أن يشهد لوالد ولا لولد ولا يحكم لواحد منهما للتهمة العائدة عليه بما ~~جبل~~ من الميل اليه والمذهب الثاني يجوز أن ينفرد بعقدها<sup>ه</sup> لولد ووالد لانه أمير الأمة نافذ الأمر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للتهمة طريقا على امانته<sup>ف</sup> ولا سبيلا الى معارضته وصار فيها كعهده بها الى غير ولده ووالده وهل يكون رضاء أهل الاختيار بعد و صحة العهد معتبرا في لزومه للأمة او لا على ما قدمناه<sup>ك</sup> من الوجهين والمذهب الثالث أنه يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لوالده ولا يجوز أن ينفرد بها لسولده لأن الطبع يبعث على مائلة الولد أكثر مما يبعث على مائلة الوالد وكذلك<sup>ز</sup> كان<sup>ك</sup> كس<sup>ل</sup> ما يقتنيه في الأغلب<sup>م</sup> مذخورا لولده دون والده فاما عقدها لآخيه ومن قاربه من عصبته ومناسبه<sup>ن</sup> فكبعدها للبعداء الاجانب في جواز تفرد بها

فصل واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح<sup>ه</sup> العهد<sup>د</sup> اليه على الشروط المعتبرة فيه كان السعهد موقوفا على قبول الموتى

- البيعة a) L. و b) L. والد c) M. omittit. d) M. addit  
 قدمنا h) M. مع g) M. امامته f) L. et O. بعدها e) M.  
 الأكثر m) M. l) M. omittit. k) O. omittit. j) L. ولهذا  
 n) M. ومناسبه o) M. صح p) M. omittit.

جبلي<sup>س</sup>



واختلف في زمان قبوله فقبل بعد موت المولى في الوقت الذي  
يصح فيه نظر المولى وقيل وهو الاصح أنه ما بين عهد المولى  
وموته لنتقل عنه الامامة الى المولى مستقرة بالقبول المتقدم *a*  
وليس للامام *b* المولى عزل من عهد اليه ما لم يتغير حاله وان  
جاز له عزل *c* من استنابه من ساير خلفائه لانه مستخلف لهم  
في حق نفسه \* فجاز له عزلهم *d* ومستخلف *e* لولى عهده في  
حق المسلمين فلم \* يكن له *f* عزله كما لم يكن لاهل الاختيار  
عزل من بايعوه اذا لم يتغير حاله فلو عهد الإمام بعد عزل  
الاول الى ثان كان عهد الثاني باطلا والاول على بيعته فان خلع  
الاول نفسه لم يصبح بيعة الثاني حتى *يبتدأ* واذا استعفى ولى  
العهد لم يبطل عهده بالاستعفاء حتى يعفى للزومه من جهة  
المولى ثم *g* نظر \* فان وجد *h* غيره جاز استعفاؤه وخرج من العهد  
باجماعهما على الاستعفاء والاعفاء وان لم يوجد غيره لم يجز  
استعفاؤه ولا اعفاؤه وكان العهد على لزومه من جهتي المولى  
والمولى ويعتبر شرط الامامة في المولى من *i* وقت العهد اليه وان  
كان صغيراً او *k* فاسقاً وقت العهد وبالغا عدلاً عند *l* موت  
المولى لم تصح خلافته حتى يستأنف اهل الاختيار بيعته واذا  
عهد الامام *m* الى غايب هو مجهول الحياة لم يصح عهده وان  
كان معلوم الحياة وكان موقوفاً على قدمه فان مات المستخلف  
وولى العهد على غيبته استقدم اهل الاختيار فان بعدت غيبته  
واستصر المسلمون بتاخير النظر في امورهم استناب اهل الاختيار

- a) M. omittit, b) M. omittit, c) O. omittit, d) O. omittit.  
e) M. ويستخلف f) M. يجوز g) M. فان h) M. فوجد  
i) M. omittit. k) M. omittit. l) P. بعد m) O. omittit.

ثانيا عنه *a* يبایعونه بالنيابة دون الخلافة فاذا قدم الخليفة الغائب انعزل المستخلف النايب وكان نظره قبل قدومه الخليفة ماضيا وبعد قدومه مردودا ولو اراد ولى العهد قبل موت *b* الخليفة ان يرد ما اليه من ولاية *c* العهد الى غيره لم يجز لان الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المستخلف وهكذا لو قال جعلته ولى عهدى انا افضت الخلافة الى لم يجز لانه في الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة واذا خلع الخليفة نفسه انتقلت الى ولى عهده وقام خلعه *d* مقام موته ولو عهد الخليفة الى اثنين لم يقدم احدهما على الاخر *e* جاز *f* واختار اهل الاختيار احدهما بعد موته كاهل الشورى فان *g* عمر رضى الله عنه جعلها في ستة حكى ابن اسحق عن الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمر ذات يوم مكروبا فقال ما ادرى ما اصنع في هذا الامر اقوم فيه واقعد *h* فقلت هل لك في على فقال انه \* لها لاهل *i* ولكنه رجل فيه نعاية وانى لاراه لو تولى امركم حكمكم على طريقة *k* من الخلف تعرفونها قال قلت فابن انت عن عثمان فقال *l* لو *m* فعلت لحمل بنى ابى معيط على رقاب الناس ثم \* لم يلتفت *n* اليه العرب حتى تضرب *o* عنقه والله لو *p* فعلت لفعل ولو فعل لفعلوا قال *q* فقلت فطلحة *r* قال انه لزهو ما *s* كان الله ليولييه امر امة محمد \* صلعم مع *t* ما يعلم

*a*) L. addit حتى *b*) M. قدوم *c*) M. ولايته *d*) L. الاختيار *e*) M. عهده sic a prima manu, sed infra lin. *f*) Deest in M. *g*) M. لان *h*) O. او اقعد *i*) O. verba transponit. *k*) M. طرايق *l*) M. قال *m*) M. addit قد *n*) Sic P., O. اثبت M. لثبت *o*) P. يضرب *p*) M. addit قد *q*) L. وقال *r*) M. طلحة *s*) M. وما *t*) Desunt in O.

من زهوه قال قلت فالزبير قال انه لبطل ولكنه يسأل عن الصاع  
والمد بالبقيع بالسوق <sup>a</sup> اذذاك يلي امور المسلمين قال فقلت  
سعد بن ابي وقاص قال ليس هناك انه لصاحب ~~مقتب~~ مقاتله <sup>b</sup>  
عليه فاما ولي امر فلا قال فقلت <sup>c</sup> فعبد <sup>d</sup> الرحمن بن عوف قال  
نعلم الرجل ذكرت لكنه ضعيف انه والله لا <sup>e</sup> يصلح لهذا الامر  
<sup>f</sup> يا ابن عباس <sup>g</sup> الا القوي في غير عنف اللين من غير ضعف <sup>g</sup>  
والمسك من غير بخل وللجواد في غير اسراف قال ابن عباس <sup>h</sup>  
فلما جرحه ابو لؤلؤة وأيس الطيب من نفسه قالوا له اعهد  
جعلها شوري في سنة وقال هذا الامر الى علي وبازيه الزبير  
والى عثمان وبازيه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة وبازيه  
سعد بن ابي وقاص فلما جاز الشوري بعد موت عمر رضى الله  
عنه قال <sup>i</sup> عبد الرحمن اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم فقال الزبير  
جعلت امرى الى علي وقال طلحة جعلت امرى الى عثمان  
وقال سعد جعلت امرى الى عبد الرحمن فصارت الشورى  
<sup>j</sup> بعد الستة <sup>k</sup> في <sup>l</sup> هولاء الثلاثة وخرج منها اوليك الثلاثة فقال  
عبد الرحمن ايكم <sup>m</sup> تبرا من هذا الامر وتجعله <sup>n</sup> اليه والله عليه  
شهيد ليحرض <sup>o</sup> على صلاح الامة فلم يجبه احد فقال عبد

مقتب  
=

a) M. والسوق b) L. فيقاتل c) M. قلت d) M. عبد  
e) P. et M. ما f) Desunt in P. g) L. ضعيف h) O. اسحاق  
i) L. وقال k) Desunt in O. l) M. الى m) Sic e coniec-  
tura scripsi, codd. أنكم n) Sic solus O., M. يجعله  
o) M. لنجرحس P. sic interpretatur: تبرا مى  
نمايند ازبن كار كه بعلى رجوع كنند وخدا بروى كواهست كه  
حريص است بر صلاح امه

الرحمن اتجعلونه ائى واخرج نفسى منه والله \* على شهيدہ  
 على ائى لا الوكرم نضحا فقلا نعم فقال قد فعلت فصارت  
 الشورى بعد السنة في ثلاثة ثم بعد الثلاثة في اثنين على  
 وعثمان ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم  
 فلما اجتمعهم الليل استدعى المسور ابن محزمة واشركه  
 معه ثم حضر فاخذ على كل واحد منهما العهود ايهما  
 بايع *b* ليعلن بكتاب الله وسنة نبيه ولين بايع لغيره ليسمعن  
 وليطبعن ثم بايع عثمان بن عفان فكانت الشورى التي *d*  
 دخل اهل الامامة فيها وانعقد الاجماع عليها اصلا في انعقاد الامامة  
 بالعهد وفي انعقاد البيعة \* بعد يتعين *e* فيه الامامة لاحد  
 باختيار اهل للحل والعقد فلا فرق بين ان تجعل شورى في  
 اثنين او اكثر اذا كانوا عددا محصورا ويستفاد منها ان لا تجعل  
 الامامة بعده في غيرهم فاذا تعينت بالاختيار في احدهم جاز لمن  
 افضت اليه الامامة ان يعقد بها الى غيرهم وليس لاهل الاختيار  
 اذا جعلها الامام شورى في عهد ان يختاروا احدهم في حياة  
 المستخلف العاهد الا ان ياذن لهم في تقديم الاختيار في  
 حياته لانه بالامامة احق فلم يجز ان يشارك فيها فان خافوا  
 انتشار الامر بعد موته استاذنوه واختاروا \* ان اذن لهم *g* فان  
 صار الى حال اياس نظر فان زال عنه امره وغرب عنه رايه  
 \* فهي كحالها بعد الموت في جواز الاختيار وان كان على تمييزه  
 وصحة رايه *h* لم يكن لهم الاختيار الا عن اذنه حتى ابن اسحق  
 ان عمر رضى الله عنه لما دخل منزله مجروحا سمع هدة فقال

a) M. verba transponit. b) P. بويع c) M. ف d) M. omittit.  
 e) M. بعد تعين f) O. بها g) L. omittit. h) M. omittit.

ما شان الناس قالوا يريدون الدخول عليك فان لهم فقالوا لعهد يا امير المؤمنين استخلف علينا عثمان فقال كيف *a* يجب المال ولجنة فخرجوا من عنده ثم سمع لهم هدنة فقال ما شان الناس قالوا يريدون الدخول عليك فان لهم فقالوا استخلف علينا على ابن ابي طالب قال اذا يحملكم على طريقة هي للحق قال عبد الله بن عمر فاتكيت عليه عند ذلك وقلت *b* يا امير المؤمنين وما يمنعك منه فقال يا بني اتحملها حيا وميتا ويجوز للخليفة ان ينص على اهل الاختيار كما يجوز له ان ينص على اهل العهد فلا يصح الا اختيار من نص عليه كما لا يصح الا تقليد من عهد اليه لانهما من حقوق خلافته

فصل *c* ولو عهد للخليفة الى اثنين او اكثر فرتب *d* للخلافة فيهم فقال للخليفة بعدى فلان فان مات فالخليفة بعد موته فلان فان مات فالخليفة بعد فلان جاز وكانت *e* للخلافة منتقلة الى الثلاثة على ما رتبها قد استخلف رسول الله صلعم على جيش موتة *f* زيد بن حارثة وقال *g* فان اصيب *h* فجعفر ابن ابي طالب فان اصيب فعبد الله بن *i* راحة فان اصيب فليترنص *k* المسلمون رجلا فتقدم *l* زيد فقتل فاخذ الراية جعفر وتقدم فقتل فاخذ الراية عبد الله ابن *m* راحة فتقدم فاختار المسلمون

فقتل  
٧

*a*) P. addit وهو *b*) M. فقلت *c*) M. omittit et uno tenore pergit. *d*) M. ورتب *e*) M. فكانت *f*) M. بعد موته *g*) M. فقال *h*) M. اصببت *i*) P. addit ابق، vid. كتاب تهذيب الاسماء ed. Wüstenfeld, pag. ٣٤ *k*) O. فليترنص. De hoc loco confer Ibn Badr. ١٣٨. *l*) M. تقدم *m*) P. ابق addit.

بعده خالد بن وليد فاذا فعل النبي صلعم ذلك<sup>a</sup> في الامارة جاز مثله في الخلافة فان قيل هلا عقد ولاية<sup>b</sup> على صفة وشرط<sup>c</sup> والولايات<sup>d</sup> لا يقف عقدها على الشروط والصفات قيل هذا من المصالح العامة التي يتسع حكمها على احكام العقود الخاصة فقد عمل بذلك في الدولتين من<sup>e</sup> لم ينكر<sup>f</sup> عليه احد من علماء العصر هذا سليمان بن عبد الملك عهد الى عمر بن عبد العزيز ثم بعده الى يزيد بن عبد الملك ولئن لم يكن سليمان حجة فإقرار من عاصره من علماء التابعين ومن لا يخافون<sup>g</sup> في الحق لومة لائم هو الحجة وقد رتبها الرشيد رضى الله عنه في ثلاثة من بنيه في الامين ثم<sup>h</sup> الامامون ثم المؤمن عن مشورة من عاصره من فضلاء العلماء فاذا عهد للخليفة الى ثلاثة رتب للخلافة فيهم ومات والثلاثة احياء كانت الخلافة بعد موته للأول ولو مات الاول في حياة الخليفة كانت الخلافة بعده للثاني<sup>k</sup> ولو مات الاول والثاني في حياة الخليفة فالخلافة بعده للثالث لانه قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالعهد<sup>l</sup> اليه حكم الخلافة بعده ولو مات الخليفة والثلاثة من اولياء عهده احياء وافضت الخلافة الى الاول منهم فاراد ان يعهد بها الى غير الاثنين ممن يختاره لها فمن الفقهاء من منعه من ذلك حملاً على مقتضى الترتيب الا ان يستنزل عنها مستحقها طوعاً قد عهد السقاج الى المنصور رضى الله عنهما

a) M. omittit. b) M. ولايته c) M. الشروط d) M. ياخذنه e) M. الولايات f) Solus O. ينكر g) M. العصرين h) L. في addit. i) P. علماء وفضلاء k) Solus O. في الثاني l) Solus O. العهد

وجعل العهد بعده لعيسى بن موسى فاراد المنصور تقديم المهدي على عيسى فاستنزله عن العهد عفواً لحقه فيه<sup>a</sup> وفقهاء الوقت على توافر وتكاثر له يروا له فساحة في صرفه عن ولاية العهد قسراً حتى استنزل واستطيب والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عليه جمهور الفقهاء انه يجوز لمن افضت اليه الخلافة من اولياء العهد \* ان يعهد<sup>b</sup> بها الى من شاء ويصرفها عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوداً على من يستحق الخلافة منهم بعد موت المستخلف فاذا افضت الخلافة الى احدهم على مقتضى الترتيب صار املك بها بعده في العهد بها الى من شاء لانه قد صار بافشاء الخلافة اليه عامر الولاية نافذ الامر فكان حقه فيها اقوى وعهده بها امضى وخالف هذا ما فعله رسول الله صلعم \* من ترتيب امرايه على جيش موتة لانه كان ورسول الله صلعم في الحياة<sup>c</sup> حتى لم تنتقل امورهم الى غيره وهذا يكون بعد انتقال الامر بموته الى غيره فافترق حكم<sup>d</sup> العهديين واما استنابة المنصور نفس عيسى بن موسى فانما اراد به تألف اهله لانه كان في صدر الدولة والعهد قريب والتكاهل بينهم منتشر وفي اجاشهم نفور<sup>e</sup> موهن ففعله سياسة وان كان في الحكم سابقاً فعلى هذا لو مات الاول من اولياء العهد الثلاثة بعد افشاء الخلافة اليه ولم يعهد الى غيرها كان الثاني هو الخليفة بعده بالعهد الاول ~~وقدمها~~ على الثالث اعتباراً بحكم الترتيب فيه ولو مات هذا الثاني قبل عهده<sup>f</sup> صار الثالث هو الخليفة بعده لان صراحة عهد العاهد تقتضي ثبوت حكه في

وقدم

a) M. فيها b) L. omittit. c) M. omittit. d) M. omittit.

e) O. وقدم مها f) M. عهد

الثلاثة ما لم يجدد  $a$  بعده عهداً  $b$  يخالفه فيصير العهد في  
 الاول من الثلاثة حتماً  $e$  وفي الثاني والثالث موقوفاً لانه لن يجوز  
 ان يعدل عن الاول فاختتم  $d$  ويجوز ان يعدل على هذا المذهب  
 عن الثاني والثالث فوقف  $e$  ولو مات الاول من الثلاثة بعد افضاء  
 الخلافة اليه من غير ان يعهد الى احد فاراد اهل الاختيار ان  
 يختاروا للخلافة غير الثاني لم يجز وكذلك لو ~~موت~~ **مات** الثاني بعد  
 افضاء الخلافة اليه ~~لم~~ **يجز** ان يختاروا لها غير الثالث وان  
 جاز ان يعهد بها الثاني الى غير الثالث لان العهد نص  
 لا يستعمل  $g$  الاختيار الا مع عدمه ولكن لو قال للخليفة العاهد  $h$   
 قد عهدت الى فلان فان مات  $i$  بعد افضاء الخلافة اليه فالخليفة  
 بعده فلان لم تصح خلافة الثاني ولم ينعقد عهده بها  
 لانه لم يعهد اليه في الحال وانما جعله ولي عهده بعد افضاء  
 الخلافة الى الاول وقد يجوز ان يموت قبل افضائها اليه فلا  
 يكون عهد  $k$  الثاني بها منبرماً فلذلك بطل وجاز للاول  
 بعد افضاء الخلافة اليه ان  $l$  يعهد بها الى غيره وان  $m$  مات من  
 غير عهد جاز لاهل الاختيار اختيار غيره

فصل فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها اما بعهد او اختيار \* لزم  
 كافة الامة ان يعرفوا افضاء الخلافة الى مستحقها بصفاته  $n$  ولا  
 يلزم ان ~~يعرفه منهم~~ بعينه واسمه  $o$  الا اهل الاختيار الذين تقوم

### يعرفوه

- ا) Solus O. يتجدد b) Solus O. الخلافة c) M. ختماً  
 d) M. فاختتم e) M. فوق f) M. omittit. g) M.  
 addit. h) L. العاهد i) M. فلان j) Solus  
 O. عقد l) L. omittit. m) L. ولحق n) L. omittit.  
 o) L. omittit.



بهم الحجة وبيعتهم تنعقد لخلافة وقال سليمان بن جرير واجب على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه \* جمهور الناس *a* ان معرفة الامام تلزم الكافة \* على الجملة *b* دون التفصيل وليس على كل احد ان يعرفه بعينه واسمه الا عند النوازل التي <sup>تُحَوِّجُ</sup> اليه كما ان معرفة القضاة <sup>الذين</sup> تنعقد بهم الاحكام والفقهاء الذين يُقْتَنُونَ في الحلال والحرام تلزم العامة على الجملة دون التفصيل الا عند النوازل المَحْوِجَةِ اليهم ولو لزم كل احد من الامة ان يعرف الامام بعينه واسمه للزمت الهجيرة اليه ولما جاز تخلف الابدع والافضى ذلك الى خلو الاوطان ولصار من العرف خارجا وبالفساد عايذا واذا لزمته معرفته على التفصيل الذي ذكرناه *d* فعلى كافة الامة تفويض الامور العامة اليه من غير اقتيات عليه ولا معارضة ليقوم بما وكل اليه من وجوه المصالح وتديبير الاعمال ويسمى *e* خليفة لانه خلف رسول الله صلعم في امته فيجوز ان يقال يا خليفة الله وعلى الاطلاق فيقال للخليفة واختلفوا هل يجوز ان يقال يا خليفة الله فجزوه بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه ولقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات *f* وامتنع جمهور العلماء *g* من جواز *h* ذلك \* ونسبوا قابله الى الفجورة وقالوا يستخلف من يغيب او يموت والله *k* لا يغيب ولا يموت

سوا

*a*) M. الجمهور P. محققان *b*) L. omittit. *c*) O. خارجا  
*d*) M. ذكرنا *e*) Vid. Freyt. chrest. gramm. hist. 142  
*f*) Sur. 6, 165. *g*) L. الفقهاء *h*) M. omittit. *i*) Solus O.  
omittit. *k*) M. addit. على الابد جلت قدرته باق موجود على الابد

وقد قيل لابي بكر الصديق رضى الله عنه يا خليفة الله فقال  
 لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله صلعم والذى يلزمه  
 من الامور العامة عشرة اشياء احدها حفظ الدين على اصوله  
 المستقرة e وما اجمع عليه سلف الامة فان نجم مبندع او زاع ذو  
 شبهة عنه اوضح له الحجة ويبين له الصواب واخذه بما يلزمه من  
 الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل والامة مبنوعة  
 من زلل الثانى تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام  
 بين المتنازعين حتى تَعَمَّ النصفه فلا b يتعدى ظالم ولا يصعف  
 مظلوم الثالث حماية البيضة والذب عن الحرم ليتصرف الناس  
 فى المعاش c وينتشرؤا فى الاسفار امنين من تغريب بنفس او مال  
 والرابع اقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ  
 حقوق عباده من اتلاف واستهلاك والخامس تحصيل الثغور بالعدة  
 المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظهر الاعداء بغرة ينتهكون  
 فيها محرما او يسفكون فيها لمسلم او معاهد دما d والسادس  
 جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم او يدخل فى  
 الذمة ليقام بحق الله تعالى فى اظهاره على الدين كله والسابع  
 جباية الفى والصدقات على e ما اوجبه الشرع نصا واجتهادا  
 من غير خوف ولا عسف والثامن تقدير العطايا وما يستحق  
 فى بيت المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه فى وقت لا تقديم  
 فيه ولا تاخير التساع استكفاء الامناء وتقليد النصحاء فيما  
 يفوضه اليهم من الاعمال ويكبله اليهم من الاموال لتكون الاعمال  
 بالكفاة f مصبوظة g والاموال بالامناء محفوظة العاشر ان يباشر

او M. ante d) المعاش M. c) ولا O. b) مستقيمة P. a)  
 ميسوظة M. g) بالكافة M. f) L. omittit. e) collocat.

بنفسه مشاركة الامور وتصفح الاحوال لينهض بسياسة الامة  
وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا ببلدته *a* او عباده  
فقد يخون الاميين ويغش الناصح وقد قال الله تعالى يا  
داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق  
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله *b* فلم يقتصر الله سبحانه  
على التفويض دون المباشرة ولا عذرة \* في اتباع الهوى حتى  
وصفه بالضلال \* وهذا وان كان مستحقا عليه بحكم الدين  
ومنصب الخلافة فهو من حقوق السياسة لكل مسترعا *d* قال النبي  
عليه السلام كلنكم راع وكلنكم مسؤول عن رعيته *e* ولقد اصاب

استمر على  
مستمر على

الشاعر فيما وصف به الزعيم المدبر حيث يقول  
(البسيط) وَقَلِّدُوا مِ امْرِكُمْ لِمَ نُرِكُمْ  
رَحَبَ الدِّرَاعِ بِأَمْرِ الحَرْبِ مَصْطَلَعِ  
لا مَثْرًا ان رِخَاءَ *h* العيش سَاعِدَهُ  
ولا اذَا عَصَّ مَبْكُورُهُ بِهِ خَشَعَا  
ما زال \* يَجْلِبُ دَرَّةَ الدَّفْرِ اَشْطَرُهُ  
يَكُونُ مُتَّبِعًا يَوْمًا *k* وَمَتَّبِعًا  
حَتَّى اسْتَمَرَ عَلَى \* شَرِّ مَرِيئَتِهِ *l*  
مُسْتَحْكَمِ الرَّأْيِ لا فُحْمًا ولا ضَرْمًا

- a*) M. بلده *b*) Sur. 38, 25. *c*) M. بالاستنابة *d*) M. omittit. *e*) Fak.-al-khol. pag. ٢١١ ibique Freyt. p. 132. *f*) M. تقلدوا *g*) Versus exstat Ibn Badr. ed. Dozy pag. ٣٣٣ *h*) P. برخاء *i*) M. يحلب هذا *k*) P. طوراً *l*) M. شر من بريئة; caeterum vide Hamâs, ٢٩٩ v. 1. et schol. ibique Freytag.

وقال محمد بن يزيد بن المأمون وكان وزيره  
 (البسيط) من كان حارساً *b* دنيا انه قسيس  
 ان لا ينماه وكل الناس نواهم *c*  
 وكيف يرقد عينا من تصيقه *d*  
 هتان من امرة حنّ وابرام

فصل وانما قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة فقد آدى  
 حقّ الله تعالى *e* فيما لهم وعليهم ووجب له عليهم حقان  
 الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله \* والذي يتغير به حاله *f*  
 فيخرج به عن الامامة شيان احدهما جرح *g* في عدالته

*a*) Nomen huius viri varie in codd. legitur: *Q*. محمد بن يزيد, *P*. محمد بن زياد, *M*. محمد بن رداك, unde *L*. داك بن محمد بن داك, *fequit*, Pag. ٢٢ idem in codd. *M*. et *L*. محمد بن داود scribitur. [Atque hic quidem nullus alius est, quam محمد بن داود بن الجراح, natus a. 243, ita ut vezirus Mamuni qui obiit a. 218, esse non potuerit, etsi video in hunc errorem incidisse Iosephum ab Hammer Literaturgesch. d. Arab. III, 60. Scripsit الوزراء, id quod in causa videtur esse, cur *M*. et *L*. eum in locum محمد بن زياد substituerint, quem nonnisi apud Hammer. l. l. pag. 62. memoratum invenio ideoque minus notum fuisse puto. Cf. Ibn Khall. ٥١١ ed. de Slane.] *b*) *P*. حارس *c*) *M*. قوام *d*) *M*. تكفنه, *L*. in textu, *addit*. وتبارك فيهم *e*) *M*. تصيفه, *margin*. تكفنه, *f*) *M*. omittit, *g*) *M*. جروح

والثاني نقص *a* في بدنه فأما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين أحدهما ما تابع فيه الشهوة والثاني ما تعلق فيه بشبهة فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال *c* للجوارح وهو ارتكابه للمحظورات *d* واقدامه على المنكرات تحكيما للشهوة وانقيادا للهوى فهذا فسق يمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها فاذا طوى على من انعقدت امامته خرج منها *e* فلو عد الى العدالة لم يعد الى الامامة الا بعقد جديد وقال بعض المتكلمين يعود الى الامامة بعوده الى العدالة من غير ان يستأنف له عقد \* ولا يبعث *g* لعموم ولايته وحوق المشقة في استئناف بيعته وأما الثاني منهما فمتعلق بالاعتقاد المتأول بشبهة يعترض فيتأول لها خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم الى انها تمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها ويخرج بحدوثه منها لانه لما استوى حكم القم بتاويل وغير تاويل وجب ان يستوى حال *h* الفسق بتاويل وغير تاويل وقال كثير من علماء البصرة انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة وأما ما طوى على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة اقسام أحدها نقص الخواص والثاني نقص الاعضاء والثالث نقص التصرف فأما نقص الخواص فينقسم ثلاثة اقسام قسم يمنع من الامامة وقسم لا يمنع منها وقسم مختلف فيه فأما القسم المانع منها فشيان أحدها زوال العقل والثاني ذهب البصر فأما زوال العقل فضربان أحدهما

- a) M. تنقص. b) M. فهو. c) P. احوال. d) M. المحظورات.  
 e) M. بها. f) M. مبتدأ. g) L. omittit. h) P. حكم.  
 z) L. جوان

ما كان عارضاً مرجو الزوال كالاعماء فهذا لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج منها لانه مرض قليل اللبث سريع الزوال وقد اغمى على رسول الله صلعم في مرضه والضرب الثاني ما كان لازماً لا يرجى زواله كالجنون والخبلة فهو على ضربين احدهما ان يكون مطبقة دائماً لا يتخلله افاقة فهذا يمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرى هذا بطلت به الامامة بعد تحققه والقطع به والضرب الثاني ان يتخلله افاقة يعود بها الى حال السلامة فيُنظر فيه فان كان زمان الخبل اكثر من زمان الافاقة فهو كالمستديم يمنع من عقد الامامة \* واستدامتها ويُخرج حدوده منها وان كان زمان الافاقة اكثر من زمان الخبل منع من عقد الامامة *d* واختلف في منعه من استدامتها فقبل \* يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها فاذا طرى بطلت به الامامة لان في استدامتها اخلالاً بالنظر المستحق فيه وقيل لا يمنع من استدامة الامامة وان منع من عقدها في الابتداء لانه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة وفي الخروج منها نقص كامل واما زهاب البصر فيمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرى بطلت به الامامة لانه لما أُبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فالويل ان يمنع من حجة الامامة واما عشاء العين وهو ان لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع من الامامة في عقد ولا

---

*a*) L. marg. hanc glossam kabet: للبل فساد الاعضاء  
*b*) Solus O. والفالج وقطع الايدي والارجل قاموس  
*c*) طبعاً  
*d*) Desunt in P., qui eorum loco  
بأنفق علماء habet. *e*) P. omittit. *f*) O. ومن  
استدامتها!

استدامة لانه مرض في زمان الدعية يرجى زواله واما ضعف  
البصر  $a$  فان كان يعرف به الاشخاص اذا رآها لم يمنع من الامامة  
وان كان يدرك الاشخاص ولا يعرفها منع من الامامة عقدا  
واستدامة واما القسم الثاني من  $b$  الحواس التي لا يوتر فقدها في  
الامامة فشيان احدهما الخشم في الانف الذي لا يدرك به  
شم الروايح والثاني فقد الذوق الذي لا يفرق  $c$  به بين  $d$   
الطعموم فلا يوتر هذا في عقد الامامة لانها يوتران في اللذة  
ولا يوتران في الرأى والعمل واما القسم الثالث من الحواس  
المختلف فيها فشيان  $e$  التذوق والخرس فيمنعان من ابتداء عقد  
الامامة لان كمال الاوصاف بوجودهما  $f$  مفقود واختلف في الخروج  
بهما  $g$  من الامامة فقالت طايفة يخرج بهما منها كما يخرج  
بذهاب البصر لتأثيرها  $h$  في التدبير والعمل وقال اخرون \* لا  
يخرج بهما من الامامة لقيام الاشارة مقامهما فلم يخرج منها  
الا بنقص كامل وقال اخرون  $k$  ان كان يجسن الكتابة لم يخرج  
بهما من الامامة وان كان لا يجسنها خرج من الامامة  
بها لان الكتابة مفهومة والاشارة موهومة والاول من المذاهب  
اصح واما تمتمة اللسان  $l$  وثقل السمع مع ادراك الصوت اذا  
كان علا  $m$  فلا يخرج بهما من الامامة اذا حدثا واختلف في ابتداء  
عقدها  $n$  معها فقبل يمنع ذلك من ابتداء عقدها لانها نقص

الصم

بهما

- a) M. النظر b) M. في c) L. يعرف d) M. omittit.  
e) M. شيان f) M. بوجودها g) M. بها h) L.  
omittit. i) P. مقام نُطَق k) M. omittit. l) M. addit  
يملا m) M. كـ مانع ميبشود از تلفظ بحروف كما ينبغي  
n) L. عقد

يُخرجُ بهما عن حال الكمال وقيل لا يمنع لان نبى الله موسى عليه السلام لم يمنعه عقدة *a* لسانه عن النبوة فاولى ان لا يمنع من الامامة

فصل واما فقد الاعضاء فينقسم اربعة اقسام احدها ما لا يمنع عن صحة الامامة في عقد ولا استدامة وهو ما لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا نهوض ولا يثيبين في المنظر وذلك مثل قطع الذكر والأنثيين فلا يمنع من عقد الامامة ولا من استدامتها بعد العقد لان فقد هذين العضوين يؤثر في التناسل دون الرأى والكنكة فجرى *b* مجرى العنة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا بذلك وأثنى عليه فقال *c* وسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ وفي الحُصُور قولان احدهما انه العَيْنِ الذى \* لا ماء له *d* لا يقدر على اتيان النساء قاله ابن مسعود وابن عباس والثانى انه لم يكن له ذكر يُغشى به النساء وكان كالنواة قاله سعيد بن المسيب فلما لم يمنع ذلك من النبوة فاولى ان لا يمنع من الامامة وكذلك قطع الأذنين لانهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ولهما *e* شين خفى يمكن ان يُستتر فلا يظهر والقسم الثانى ما يمنع من عقد الامامة ومن استدامتها وهو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين او من النهوض كذهاب الرجلين فلا تصح معه الامامة في عقد ولا استدامة لعجزه عما يلزمه في حقوق الامامة في عمل او نهضة والقسم الثالث ما يمنع من عقد الامامة واختلف في منعه من استدامتها وهو ما ذهب به بعض العمل او فقد به بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين

a) Sic solus O., rell. عقد b) O. يجرى c) Sur. 3, 34. d) O. ماله M. omittit. e) M. وهما M. من



او احدى الرجلين فلا يصح معه عقد الامامة لعجزه عن كمال التصرف فان طرى بعد عقد الامامة ففى خروجه منها مذهبان للفقهاء احدهما يخرج به *a* من الامامة لانه عاجز يمنع من ابتدائها فممنع من استدامتها والمذهب الثانى انه لا يخرج به *b* من الامامة وان منع من عقدها لان المعتبر فى عقدها كمال السلامة وفى الخروج منها كمال النقص والقسم الرابع ما لا *c* يمنع من استدامة الامامة واختلف فى منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وقبح ولم يؤثر فى عمل ولا فى نهضة كجذع الانف وسمل احدى العينين فلا يخرج به من الامامة بعد عقدها لعدم تأثيره فى شى من حقوقها وفى معناه من ابتداء عقدها مذهبان للفقهاء احدهما انه لا يمنع من عقدها وليس ذلك *d* من الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره فى حقوقها والمذهب الثانى انه يمنع من \*عقد الامامة *e* وتكون السلامة فيه *f* شرطاً معتبراً فى عقدها ليسلم ولاية الملة من شين *g* يعاب ونقص يزدري فتقل به الهيبة وفى قلتها نفور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو نقص فى حقوق الامامة

فصل واما نقص التصرف فضربان حجر وقهر فاما الحجر فهو ان يستولى عليه من اعوانه من يستبد بتنفيذ الامور فى *h* غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدر فى حق ولايته ولكن ينظر فى افعال من استولى

a) M. بذلك b) M. omittit. c) M. ما, L. لا omittit.  
d) Solus O. كذلك e) M. عقدها f) O. منه g) M. شى  
h) M. من

على أموره فإن كانت *a* جارية على \* احكام الدين *b* ومقتضى العدل جاز اقراره عليها تنفيذاً لها وامضاء لاحكامها *c* لثلاً يقف من الامور *d* الدينية ما يعود بفساد على الامة وان كانت افعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها ولزمه ان يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه واما القهر فهو ان يصير مأسوراً في يد العدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه فيمنع ذلك عن عقد الامامة له لعجزه عن النظر *e* في امور المسلمين وسواء كان العدو مشركاً او مسلماً باغياً وللامنة فسحة في اختيار من عداه من ذوى القدرة وان *f* أسر بعد ان عقدت له الامامة فعلى كافة الامة استنقاذه لما اوجبه الامامة من نصرته وهو على امامته ما كان مرجو للخلاص مامول الفكاك إما يقتال او فداء فان وقع الاياس منه لم يتخل حال من أسره من ان يكونوا مشركين او بغاة المسلمين فان كلن في اسر المشركين خرج من الامامة لاياس من خلاصه واستأنف اهل الاختيار بيعة غيره على الامامة فان عهدت بالامامة في حال أسره نظر في عهده فان كان بعد الاياس من خلاصه كان عهده باطلاً لانه عهد بعد خروجه من الامامة فلم يصح منه عهد وان عهد قبل الاياس من خلاصه في وقت هو فيه مرجو للخلاص صح عهده لبقاء امامته واستقرت امامته ولى عهده بالاياس من خلاصه لروال امامته فلو خلص من أسره بعد عهده نظر في خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الى امامته لخروجه منها

*a*) L. كان *b*) M. الاحكام الدينية *c*) M. بحكمها  
*d*) M. فان *f*) M. التصرف *e*) M. العهود P. العهود  
*g*) Solus O. عهده

بِالِإِيسِ وَاسْتَقَرَّتْ فِي وَدِيِّ عَهْدِهِ وَإِنْ خَلَصَ قَبْلَ الْإِيسِ فَهُوَ عَلَى  
 إِمَامَتِهِ وَيَكُونُ الْعَهْدُ فِي وَدِيِّ الْعَهْدِ ثَابِتًا *a* وَإِنْ لَمْ يَصِرْ إِمَامًا وَإِنْ  
 كَانَ مَاسُورًا مَعَ بَغَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ كَانَ *b* مَرْجُوًّا لِلْخُلَاصِ فَهُوَ عَلَى  
 إِمَامَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُرَجَّ خُلَاصُهُ *c* لَمْ يَخْلُ حَالُ الْبَغَاةِ مِنْ أَحَدٍ  
 أَمْرِينَ إِمَامًا أَنْ قَدْ يَكُونُوا نَصَبُوا لِنَفْسِهِمْ إِمَامًا أَوْ لَمْ يَنْصَبُوا فَإِنْ  
 كَانُوا فَوْضَى لَا إِمَامَ لَهُمْ فَالْإِمَامُ الْمَاسُورُ فِي أَيْدِيهِمْ عَلَى إِمَامَتِهِ  
 لِأَنَّ بَيْعَتَهُ لَهُمْ لَازِمَةٌ وَطَاعَتُهُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةٌ فَصَارَ مَعَهُمْ  
 كَمَصْبُورَةٍ مَعَ أَهْلِ الْعَدْلِ إِذَا صَارَ تَحْتَ الْحَجْرِ وَعَلَى *d* أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ  
 أَنْ يَسْتَنْبِيُوا عَنْهُ نَظَرًا يَخْلِفُهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِسْتِنَابَةِ فَإِنْ  
 قَدِرَ عَلَيْهَا كَانَ أَحَقَّ بِاخْتِيَارِ مَنْ يَسْتَنْبِيَةُ مِنْهُمْ فَإِنْ خَلَعَ  
 الْمَاسُورُ نَفْسَهُ أَوْ مَاتَ لَمْ يَصِرْ الْمُسْتَنْابُ إِمَامًا لِأَنَّهَا نِيَابَةٌ عَنْ  
 مَوْجُودٍ فَزَالَتْ بِفَقْدِهِ *e* وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْبَغْيِ قَدْ نَصَبُوا لِنَفْسِهِمْ  
 إِمَامًا دَخَلُوا فِي بَيْعَتِهِ وَانْقَادُوا لَطَاعَتِهِ فَالْإِمَامُ الْمَاسُورُ فِي أَيْدِيهِمْ  
 خَارِجٌ مِنَ الْإِمَامَةِ بِالِإِيسِ مِنْ خُلَاصِهِ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَحْزَاوْا بَدَارَ  
 تَفَرُّدِ حُكْمِهَا عَنِ الْجَمَاعَةِ وَخَرَجُوا بِهَا عَنِ الطَّاعَةِ فَلَمْ يَبْقَ  
 لِأَهْلِ الْعَدْلِ بِهِمْ نَصْرَةٌ وَلَا لِلْمَاسُورِ مَعَهُمْ قُدْرَةٌ  
 وَعَلَى أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ فِي دَارِ الْعَدْلِ أَنْ يَعْقُدُوا الْإِمَامَةَ  
 لِمَنْ ارْتَضَوْهُ لَهَا فَإِنْ خَلَصَ الْمَاسُورُ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِمَامَةِ  
 خُرُوجًا مِنْهَا

فصل وإذا تمهد ما وصفناه من أحكام الإمامة وعموم نظرها

*a*) M. تابعًا *b*) L. omittit. *c*) M. omittit. *d*) L. وما  
 وخالف ودى العهد لانه ولاية بعد مفقود لا *e*) M. addit  
 فافتراقا، ينعقد بوجوده فافتراقا quae ex glossemate orta sunt.  
*f*) M. للمامور

في مصالح \* الملة وتديبره الامة فانا استقر عقدها للامام انقسم ما صدر عنه من ولايات خلفائه اربعة اقسام فالقسم الاول من تكون ولايته عامة في الاعمال العامة *b* وهم الوزراء لانهم *c* يستنابون في جميع الامور *d* من غيره تخصيص والقسم الثاني من تكون ولايته عامة في اعمال خاصة وهم امراء الاقاليم والبلدان لان النظر فيما خصوا به من الاعمال عام في جميع الامور والقسم الثالث من تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة وهم كقاضى القضاة ونقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج وجانى الصدقات لان كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الاعمال والقسم الرابع من تكون ولايته خاصة في \* الاعمال الخاصة *h* وهم كقاضى بلد او اقليم او مستوفى خراجه او جانى صدقاته او حامى ثغره او نقيب جنده لان كل واحد منهم خاص النظر بخصوص العمل ولكل واحد منهم من هؤلاء الولاة شروط *k* تنعقد بها ولايته ويصح معها نظره ونحن نذكرها في ابوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه

## الباب الثانى في تقليد الوزارة

والوزارة على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ فاما وزارة التفويض فهو ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برايه وامضاءها على اجتهاده وليس يمتنع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام واجعل لى

a) M. omittit. b) L. التامة c) M. لا d) M. النظر e) L. omittit. f) L. نصيب, O. ونقباء g) O. omittit. h) M. اعمال خاصة i) L. omittit. k) M. omittit.

وزيراً من اهلى هرون اخى اشدد به ازرى واشركه فى امرى a  
 \* فانا جازة ذلك فى النبوة كان فى الامامة اجوز ولان ما وكل الى  
 الامام من تدبير الاممة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة  
 ونيابة الوزير d المشاركه له فى التدبير اصح فى تنفيذ الامور  
 من تفرد به لايستظهر به r على نفسه وبها g يكون ابعد من  
 الزلل وامنع من الخلل ويعتبر فى تقليد هذه الوزارة شروط  
 الامامة الا النسب وحده لانه h ممضى الاراء ومنفذ الاجتهاد  
 فاقضى ان يكون e على صفات k المجتهدين ويحتاج فيها  
 الى شرط زايد على شروط الامامة وهو ان يكون من اهلى  
 الكفاية فيما وكل اليه من امرى للحرب والحراج خبرة بهما ومعرفته  
 بتفصيلهما فانه مباشر لهما تارة ومستنيب فيهما اخرى فلا يصل  
 الى استنابة الكفاية الا ان يكون منهم كما لا يقدر على المباشرة  
 انا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم  
 السياسة حتى ان المامون رضى الله عنه كتب فى اختيار وزير  
 اتى التمسست لامورى رجلاً جامعاً لحصال الخير ذا عفة فى خلائقه  
 واستقامة فى طريقه ، قد هدبته الاداب واحكمته التجارب  
 \* ان اوتمن m على الاسرار قلم بها وان قلد مهمات الامور نهض  
 فيها يسكته للعلم ، وينطقه العلم ، وتكفيه الاحظة ، وتغنيه  
 اللماحة ، له صولة الامراء n ، واناة للحكام ، وتواضع العلماء ،  
 وفهم الفقهاء ان احسن اليه شكر ، وان ابتلى بالاساءة صبر ،

a) Sur. 20, 30—35. b) L. فاجاز c) M. الامور d) M. الوزارة  
 e) M. المشار f) M. بها g) O. ولها h) L. omittit.  
 i) M. addit. فيها k) O. صفه l) L. pro و legit او  
 m) M. اوتمن n) Solus O. addit وتنفيذ الوزراء

لا يبيع *a* نصيباً يومه بحرمان *b* غده يسترق *c* قلوب الرجال  
بجلاية *d* لسانه *e* وحسن بيانه *f* وقد جمع بعض الشعراء  
هذه الاوصاف فاجزها ووصف بعض وزراء الدولة العباسية  
بها فقال

(الوافر) بديهته وفكرته سواء  
اذا اشتبهت على الناس الامور  
واحتزم ما يكون الدهر يوماً  
انا اعيا المشاور والمشير  
وصدر فيه للهّم اتساع  
اذا ضاقت من الهّم الصدور

فهذه الاوصاف انا كملت في الرعيمة المدبر وقل ما تكلم  
فالصلاح *e* بنظره عام *f* وما يَناط برأيه وتدبيره تام *g* وان  
اختلفت فالصلاح بحسبها مختلف *h* والتدبير على قدرها معتدل *i*  
ولين لم يكن هذا من الشروط الدينية الخصة فهو من شروط  
السياسة الممازجة لشروط الدين لما يتعلّق بها من مصالح الامة  
واستقامة الملة فانا كملت شروط هذه الوزارة فيمن هو *h* اهل  
لها فصحة التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستورزة لانها  
ولاية تفتقر الى عقد والعقود لا تصح الا بالقول الصريح فان وقع له  
بالنظر وان له لم يتم التقليد حكماً وان امضاه الولا عرفاً حتى  
يعقد له الوزارة بلفظ يشتمل *k* على شرطين احدهما عموم

الرأيه

- a*) M. يمنع *b*) L. حرمان *c*) Solus M. يسرق *d*) Codd.  
in margine, محمّل *e*) L. بالصلاح *f*) L. in textu  
*g*) L. in textu مصبيل, in marg. يعتدل *h*) M. omittit.  
*i*) M. addit لها *k*) M. يشترط

\*

النظر والثاني النيابة فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية العهد اخص فلم تنعقد به الوزارة فان اقتصر به على النيابة فقد ابهم ما استنابه فيه من عموم وخصوص او تنفيذ وتفويض فلم تنعقد به الوزارة وانا جمع بينهما انعقدت وتمت والجمع \* بينهما يكون  $a$  من وجهين احدهما وهو باحكام العقود اخص ان يقول قد قللتك ما اتى نيابة عتي فتنعقد به الوزارة لانه قد جمع له بين عموم النظر  $b$  والاستنابة \* في النظره فان قال له نُبَّ عتي فيما اتى اُحتمل ان تنعقد به الوزارة لانه قد جمع له في هذا اللفظ الوجهين بين عموم النظر والاستنابة واحتمل ان لا تنعقد به  $d$  الوزارة لانه اُنَّه يحتاج الى ان يتقدم عقد والان في احكام العقود لا تصح به العقود ولکن لو قال قد استنبتك فيما اتى انعقدت به الوزارة لانه عدل عن مجرد الانن الى \* الفاظ العقود  $f$  ولو قال انظر فيما اتى لم تنعقد به الوزارة لاحتماله  $h$  ان ينظر في تصقحه او في تنفيذه او في القيام به والعقد لا ينبرم بلفظ محتمل حتى يصله بما ينفي عنه الاحتمال وليس يراى فيما يباشره الخلفاء  $i$  وملوك الامم من  $k$  العقود العامة ما يراى في الخاصة  $l$  من الشروط المؤكدة  $m$  لامرين احدهما ان من عادتهم الاكتفاء بيسير القول

- 
- a) M. verba transponit. b) O. omittit. c) M. omittit.  
d) O. omittit. e) O. انا، M. امر f) M. اللفظ المعقود  
g) M. فان h) M. لاحتمال i) L. الخلفاء k) M. في l) M.  
addit. العامة m) M. المذكورة P. sic habet:  
وشرطى كه مراعه نموده ميشود در عقود عامه در الفاظ خلفا  
وملوك امم بسيار است كه مرعى نيست

عن كثيرة وصار *a* ذلك فيهم عرفاً مخصوصاً وربما استثقلوا *b*  
الكلام فاقترضوا على الإشارة غير انه ليس يتعلق \* بها في *c* الشرع  
حكم لناطق سليم فكذاك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني  
انهم لقلّة ما يباشرونه من العقود *d* يجعل<sup>x</sup> شواهد الحال في تأقيهم  
لها موجباً لمحل لفظهم المجلد على الغرض المقصود دون الاحتمال  
المجرد فهذا وجه والوجه الثاني وهو بعرف المنصب اشبه ان  
يقول قد استوزرتك تعويلاً على نيابتك فتعتقد به هذه الوزارة  
لانه قد جمع بين عموم النظر فيما اليه بقوله استوزرتك لان  
نظر الوزارة عام وبين النيابة بقوله تعويلاً على نيابتك فخرجت  
عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ولو قال قد فوضت اليك  
وزارتك احتتمل ان تعتقد به هذه الوزارة لان ذكر التفويض فيها  
يخرجها عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ويحتمل ان لا  
تعتقد لان التفويض من احكام هذه الوزارة فافتقر *e* الى عقد  
يتقدمه والاول من الاحتمالين اشبه بالصواب *f* فعلى هذا لو  
قال قد فوضنا اليك الوزارة صح *g* لان ولاة الامور يكونون عن  
انفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن اضافة الشى اليهم فيرسلونه  
فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت اليك *h* وقوله  
الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا افخر قول عقيدت به وزارة *i*  
التفويض واوجزه ولو كنى *k* غير الملوك عن انفسهم بالجمع وترك  
الاضافة لما تعلق به حكم التفويض *l* والاضافة لخروجه عن العرف

a) M. فصار b) Sic M. et P., O. استثقلوا L. استشعلوا  
c) L. يناعي d) M. ويجعل e) M. فافتقرت f) M. الى الصواب  
g) L. prius صح quod postea in يصح mutavit. h) O. omittit.  
i) M. الوزارة k) O. كان l) M. النفوذ, quod L. in تفرد correxit.



المعهود فاما اذا قال قد قلدتكم وزارتي او قد *a* قلدناك الوزارة لم  
 يصير بهذا القول من وزراء التفويض \* حتى يبينه بما يستحق  
 به التفويض *b* لان الله تعالى يقول حكاية عن نبيه موسى صلوات  
 الله عليه واجعل لي ويرا من اهلي هرون اخي اشدد به ازرى  
 واشركه في امري *c* فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قرنها  
 بشد ازره واشراكه في امره ولان \* اسم الوزارة *e* مختلف في  
 اشتقاقه على ثلاثة اوجه احدها انه ماخوذ من الوزر وهو  
 الثقل لانه يحمل عن الملك اثقاله الثاني انه ماخوذ من الوزر  
 وهو الملجاء \* ومنه قوله تعالى كلا لا وزر اي لا ملجاء فسمى  
 بذلك لان الملك يلجأ الى رايه ومعونته والثالث انه ماخوذ من  
 الازر وهو الظهر لان الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر  
 ولان هذه المعاني كان مشتقا فليس في واحد منها ما يوجب  
 الاستبدان بالامور

فصل واذا تقرر ما تقدم به وزارة *g* التفويض فالنظر *h* فيها وان  
 كان \* على العموم *i* معتبرا بشرطين يقع الفرق بهما بين الامامة  
 والوزارة احدهما يختص بالوزير وهو مطالعة الامام بما امضاه  
 من تدبير وانفذه من ولاية وتقليد ليلا يصير بالاستبدان كلاما  
 والثاني يختص بالامام *m* وهو ان يتصفح افعال الوزير وتدييره  
 الامور ليقرر منها *o* ما وافق الصواب ويستدرک ما خالفه *p* لان

*a*) M. omittit. *b*) M. omittit. *c*) Sur. 20, 30—34.  
*d*) M. omittit. *e*) M. اسم الوزارة *f*) Desunt in solo O.,  
 vid. Sur. 75, 11. *g*) M. ولاية *h*) L. والنظر *i*) M. omittit,  
 L. marg. exhibit. *k*) M. معتبرا *l*) M. بالوزارة *m*) M. بالامامة  
*n*) P. احوال *o*) M. منها post الصواب ponit. *p*) M. بخالفه

تدبير \* الامّة اليه *a* موكول وهى اجتهاده *b* محمول ويجوز لهذا الوزير *c* ان يحكم بنفسه وان يقدّم للحكام كما يجوز ذلك للامام لان شروط الحكم فيه معتبرة ويجوز \* ان ينظر في المظالم ويستنيب فيها لان شروط المظالم فيه معتبرة *d* ويجوز ان يتولى الجهاد بنفسه وان يقدّم من يتولاه لان شروط الحرب فيه معتبرة ويجوز ان يباشر تنفيذ الامور التى دبرها وان يستنيب في تنفيذها لان شروط الراى والتدبير فيه معتبرة *e* وكل ما صح من *f* الامام صح من الوزير الا ثلاثة اشياء احدها ولاية العهد فان \* للامام ان يعهد *g* الى من يرى وليس ذلك للوزير *h* الثانى ان للامام ان يستعفى الامّة من الامامة وليس ذلك للوزير والثالث ان للامام ان يعزل من قلده الوزير وليس للوزير ان يعزل من قلده الامام وما *i* سوى هذه الثلاثة فحكم *k* التفويض اليه يقتضى جواز فعله وصحة نفوذه *l* منه فان عارضه الامام في رد ما امضاه فان كان في حكم نفذ على *m* وجهه او في مال وضع في حقه لم يجز نقص ما نفذ باجتهاده من حكم ولا استرجاع ما فرق برأيه من مال فان كان في تقليد ~~والى~~ او تجهيز جيش وتدبير حرب جاز للامام معارضته بعزل المولى والعدول

وال

*a*) M. الامامة *b*) O. اختياريه *c*) M. omittit. *d*) M. omittit, L. marg. habet. *e*) M. addit: ويجوز ان ينظر في المظالم ويستنيب فيها لان شروط الحكم فيه معتبرة quae iam supra exstant. *f*) M. addit هذا *g*) M. الامام *h*) M. يعهد, quod L. correxit. *i*) L. ما omittit. *k*) M. بحكم *l*) O. تفسرته *m*) L. فى, sed a prima manu على

بالجيش الى حيث يرى وتدبير الحرب بما هو اولى لان *a* للامام ان يستدرك *b* ذلك من افعال نفسه فكان اوله ان يستدركه من افعال وزيره فلو قلد الامام واليا على عمل وقلد الوزير غيره على ذلك العمل نظر في اسبقهما بالتقليد *d* فان كان الامام اسبق تقليدا فتقليده اثبت ولا ولاية لمن قلده الوزير وان كان تقليد الوزير اسبق فان علم الامام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليد الامام لغيره عزل الاول واستيناف تقليد الثاني فصح الثاني *e* دون الاول وان لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير اثبت وتصح ولاية الاول دون الثاني لان تقليد الثاني مع الجهل بتقليد الاول لا يكون عزلا له ويكون عزلا لو علم بتقليده وقال بعض اصحاب الشافعي رضى الله عنه لا يعزل الاول مع علم الامام بحاله اذا قلد غيره حتى يعزله قولهم فيصير بالقول معزولا لا بتقليد غيره فعلى هذا ان كان النظر مما يصح فيه الاشتراك \* صح تقليدهما فكانا مشتركين في النظر فان كان مما لا يصح فيه الاشتراك *g* كان تقليدهما موقوفا على عزل احدهما وقرار الاخر فان تولى ذلك الامام جاز ان يعزل ايها شاء \* ويقر الاخر *h* وان تولاه الوزير جاز ان يعزل من اختص بتقليده ولم يجز ان يعزل من قلده الامام

فصل واما وزارة التنفيذ فحكها اضعف وشروطها اقل لان

---

a) M. لا, quod L. لان correxit. b) M. يدرك c) O. addit من  
d) L. omittit. e) M. فصيح للاول للثاني, L. omisit للاول  
f) M. addit واحدا g) M. omittit, L. in marg. exhibet,  
nisi quod فيه ante الاشتراك omisit. h) P. omittit.

الناظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره وهذا الوزير  
 وسط بينه وبين الرعايا والولاة *a* يوتى عنه ما امر وينفذ عنه  
 ما ذكر ويمضى ما حكم ويجبر بتقليد الولاة وتجهيزه للجيش  
 ويعرض عليه ما ورد من مهم ويتجدد\* من حدث ملتم *c* ليعمل  
 فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الامور وليس بوال عليها ولا  
 متقلدا لها فان شورى في الرأى كان باسم الوزارة اخص وان  
 لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة اشبه وليس تفتقر  
 هذه الوزارة الى تقليد وانما يراعى فيها مجرد الان *d* ولا تعتبر في  
 الموكل لها الحرية ولا العلم لانه ليس له ان ينفرد بولاية  
 ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية *e* ولا يجوز له ان يحكم فيعتبر فيه  
 العلم وانما هو مقصور النظر على امرين احدهما ان يوتى  
 الى الخليفة والثاني ان يوتى عنه فيراعى فيه سبعة اوصاف  
 احدها الامانة حتى لا يخون فيما عهدت او تمن عليه ولا  
 يغش فيما قد استنصح فيه والثاني صدق الهاجة حتى يوثق  
 بخبره فيما يوديه ويعمل على قوله فيما ينهيه والثالث قلّة  
 الطمع حتى لا يرتشى فيما يمل ولا يختدع فيسهل والرابع ان  
 يسلم فيما *h* بينه وبين الناس من عداوة وشحناء فان العداوة  
 تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف والخامس ان يكون ذكورا  
 لما يوديه الى الخليفة وعنه لانه شاهد له وعليه والسادس الذكاء

بينه

*a*) P. omittit. *b*) M. في تجهيز L. في in و correxit. *c*) M. اجه حادث P. omittit, حدث L. وحدد وحادث من ملتم  
*e*) P. ومطلق الاسم *d*) M. addit ميشود از ملمات ونازلات  
 ubique *f*) M. omittit, L. alia manu addidit: *g*) M. omittit. *h*) O. ما

والفطنة حتى لا تدلس عليه الامور فتشتبهه ولا تموه عليه  
فتلتبس فلا يصح مع اشتباهها حزم ، ولا يصح مع التباسها  
حزم ، وقد افصح بهذا الوصف وزير المامون *b* محمد بن  
يزداد حيث يقول

(الطويل) اصابة معنى المرء روح كلامه  
فان اخطا المعنى فذاك موات  
انا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه  
فبيقتته للعالمين سمات *c*

والسابع ان لا يكون من اهل الاهواء فيخرج الهوى من الحق  
الى الباطل ويتدلس عليه للحق من المبطل فان الهوى خادع  
الالباب ، وصار *d* عن الصواب ، ولذلك قال النبي صلعم حيك  
السوء *e* يعمى ويصم قال الشاعر

(السريع) انا اذا قال دواعي الهوى

وانصت السامع للقايل

واصطرع القوم بالبابهم

نقضى بحكم عادل فاصل

لا نجعل الباطل حقا ولا

نلفظ دون الحق بالباطل

قلت

*a*) M. هذا اوضح *b*) M. وزير المامون post يزداد collocat,  
de يزداد vid. pag. ٢٥ *c*) M. سمات *d*) M. صارف *e*) Sic  
P., O. للشى M. للشى *f*) P. ما شالبت دواعى *f*) P. ما شالبت دواعى  
يقضى M. *g*) M. اذا مالت et sic prius L., sed postea correxit.  
et sic ubique tertiam personam, P. secundam, M. pro  
نلفظ legit تملط sine punctis.

نخاف ان سنه احلامنا  
فجمل الدهر مع الجمله  
نسهه  
فكمل

فان كان هذا الوزير مشاركاً في الراى احتياج الى وصف ثانٍ وهو اللئكة والتجربة التى توديه الى صحة الراى وصواب التدبير فان في التجارب خبرة بعواقب الامور وان لم يشارك في الراى *b* لم يحتج الى هذا الوصف وان كان ينتهى اليه ~~الوهل~~ ٥٥ لكثرة الممارسة ولا يجوز ان تقوم بذلك امرأة وان كان خبرها مقبولاً لما تضمنه من معنى *c* الولايات المصروفة عن النساء لقول النبى صلعم ما افلح قوم \* اسندوا امرهم *d* الى امرأة ولان فيها من طلب الراى وثبات العزم *e* ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مباشرة الامور ما هو عليهن محظور ويجوز ان يكون هذا الوزير من اهل الذمة وان لم يجوز ان يكون وزير التفويض منهم ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظرين وذلك من اربعة اوجه احدها انه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ \* والثاني انه يجوز لوزير التفويض ان يستبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير التنفيذ والثالث انه يجوز لوزير التفويض ان يتصرف في اموال بيت المال بقض ما يستحق له وبدفع *z* ما يجب فيه وليس ذلك لوزير التنفيذ وليس فيما عدا هذه الاربعة ما يمنع

ابداً P. *d*) معنى O. *c*) الامور والراى M. *b*) الجمل M. *a*)  
والجهاد M. *g*) التمسرد M. *f*) المعرفة M. *e*) وامرهم  
ومدفع M. *z*) *omnia omittit* والثاني M. *h*) *inde a voce*

منها

اهل الذمة ~~منها~~ الا ان يستطيّلوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة  
ولهذه الفروق الاربعة بين النظريين افترق في اربعة من \* الشروط  
للوزارتين *a* احدها ان الحرية معتبرة في وزارة \* التفويض وغير  
معتبر في وزارة *b* التنفيذ الاثنان ان الاسلام معتبر في وزارة  
التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ \* والثالث ان العلم  
بالاحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في  
وزارة التنفيذ *d* والرابع ان المعرفة بامر *e* للحرب والاراج معتبرة  
في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ فافترقا في شروط  
التقليد من اربعة اوجه كما افترقا في حقوق النظر من اربعة  
اوجه واستوياح فيما عداها من حقوق وشروط *h*

فصل \* ويجوز للخليفة ان يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع  
وانفراد *i* ولا يجوز ان يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم  
ولايتهما كما لا يجوز تقليد امامين لانهما ربما تعارضا *k* في  
العقد والحل والتقليد والعزل وقد قال الله تعالى لو كان فيهما  
الهة الا الله لفسدتا *l* فان قلد وزيرى تفويض لم يدخل *m* حال  
تقليده لهما من ثلاثة اقسام احدها ان يفوض الى كل واحد  
منهما عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل وتعليل *n*  
وينظر في تقليدهما فان كان في وقت واحد بطل تقليدهما معا  
وان سبق احدهما الاخر صحّ تقليد السابق وبطل تقليد  
المسبوق والفرق بين فساد التقليد والعزل ان فساد التقليد

- 
- a*) M. شروط الوزارتين *b*) M. omittit. *c*) L. معتبرة *d*) M.  
omittit, L. marg. exhibit. *e*) M. بامور *f*) M. معتبر  
*g*) M. استوياح *h*) L. شروط *i*) P. omittit. *k*) L. تعارضان  
*l*) Sur. 21, 22. *m*) M. addit الامر *n*) P. omittit.

يمنع من نفوذ *a* ما تقدم \* من نظره والعزل لا يمنع من نفوذ ما تقدم من *b* نظره والقسم الثاني ان يشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل \* الى واحد منهما \* ان يفرد به فهذا يصح ويكون الوزارة بينهما لا في واحد منهما *d* ولهما تنفيذ ما اتفق رايهما عليه وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون موقفا على راي الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين ويكون *e* هذه الوزارة تقصر عن وزارة التفويض المطلقة من وجهين احدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه والثاني زوال نظرها عما اختلفا فيه فان اتفقا بعد الاختلاف نظر فان كان عن راي اجتماعهما على صوابه بعد اختلافهما فيه *h* دخل في نظرها وصح تنفيذها منها لان ما *k* تقدم من *l* الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من متابعة *m* احدهما لصاحبه مع بقاها على الراي المختلف فيه فهو على خروجه من نظرها لانه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا والقسم الثالث ان لا يشرك بينهما في النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه للاخر نظر وهذا يكون على احد *n* وجهين اما ان يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه علم النظر خاص العمل مثل ان يراد الى احدهما وزارة بلاده المشرق والى الاخر وزارة بلاد

- 
- a*) Solus L. marg. addit ومن تقليد *b*) M. omittit, L. marg. exhibit. *c*) M. لواحد *d*) M. omittit, L. in marg. exhibit, nisi quod وهذا pro فيهما et فهذا pro بينهما scripsit. *e*) Solus L. alia manu في addit. *f*) L. in نقصان correxit. *g*) M. مما *h*) L. omittit. *i*) M. فيهما *k*) M. omittit. *l*) M. omittit. *m*) M. addit من *n*) M. omittit. *o*) M. omittit.



المغرب واما ان يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه علم العمل خاص النظر مثل ان يستوزر احدهما على الحرب والاخر على المراج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير انهما لا يكونان وزيرى تفويض ويكونان واليبين على عمليين مختلفين لان وزارة التفويض ما همت ونفذ امر الوزيرين بهاء في كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصوراً على ما خص به وليس له معارضة الاخر في نظره وعمله ويجوز للخليفة ان يقر وزيرين *b* وزير تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصوراً على تنفيذ *c* ما وردت *d* به اوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ ان يوتي معزولاً ولا ان يعزل مولى ويجوز لوزير التفويض ان يولي المعزول ويعزل من ولاء ولا يعزل من ولاء الخليفة وليس لوزير التنفيذ ان يوقع عن نفسه \* ولا عن الخليفة الا بامره ويجوز لوزير التفويض ان يوقع عن نفسه *e* الى عماله وعمال الخليفة ويلزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز ان يوقع عن الخليفة الا بامره في عموم او خصوص واذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به احد من الولاة واذا عزل وزير التفويض انعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لان عمال التنفيذ نيابة وعمال التفويض ولاية ويجوز لوزير التفويض ان يستخلف نائباً عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ \* ان يستخلف من ينوب عنه *f* لان الاستخلاف تقليد فصاح *g* من وزير التفويض ولم *h* يصح من وزير التنفيذ وانا نهى

a) M. omittit. b) O. omittit. c) M. omittit. d) O. صدرت,  
 e) M. omittit. f) Sic L. marg., in textu prius ذلك  
 quod delevit; M. ذلك. g) M. يصح h) M. ولا

للخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف *a*  
 وإذا اذن لوزير التنفيذ \* في الاستخلاف *b* جاز له ان يستخلف  
 لان كل واحد من الوزيرين يتصرف *c* عن امر الخليفة ونهيه وان  
 افترق *d* حكمهما مع اطلاق التقليد وانا قوض الخليفة تدبير الاقاليم  
 الى ولايتها ووكل النظر فيها *e* الى المستوليين عليها كالذى عليه اهل  
 زماننا جاز للملك كل اقليم ان يستوزر وكان حكم وزيره معه كحكم  
 وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزرتين واحكام النظرين

### الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد

وإذا قلّد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على  
 ضربين عامّة وخاصّة فاما العامّة فعلى ضربين امارة استكفاء بعقد  
 عن اختيار وامارة استيلاء بعقد عن *g* اضطرار فاما امارة الاستكفاء  
 التي تنعقد عن اختيار فتشتمل على عمل محدود ونظر  
 معهود *h* والتقليد فيهما ان يفوض اليه الخليفة امارة بلد او  
 اقليم ولاية على جميع اهله ونظراً في المعهود من ساير اعماله  
 فيصير علم النظر فيما كان محدوداً من عمل ومعهوداً *k* من نظر  
 فيشتمل *l* نظره فبینه على سبعة امور احدها النظر في تدبير  
 \* الجيوش وترتيبهم *m* في النواحي وتقدير ارزاقهم الا ان

تايها عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ ذلك لان *a
 متصرف *cb
*defg
 ita prius L., sed postea in *h* M. مفهوم  
*iklm
 تدبير لشكر وترتيب ايشان P. الجيش وترتيبه****

يكون الخليفة قدّرها *a* فيذرها عليهم والثاني النظر في الأحكام  
وتقليد القضاة والحكام والثالث جباية الخراج وقبض الصدقات  
وتقليد العمال فيهما وتفريق ما استخف منها والرابع حماية  
الدين والذبّ عن الحرم ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل  
والخامس إقامة الحدود في حقّ الله وحقوق الأدميين والسادس  
الإمامة *b* في الجمع والجماعات حتى *c* يقوم بها أو *d* يستخلف  
عليها والسابع تسبير الحجيج من عمله ومن سلكته *e* من غير أهله  
حتى يتوجهوا معانين *f* عليه فان كان هذا الاقليم فقرا  
مناخما *g* للعدو اقترب بها ثامن وهو جهاد من يليه من الأعداء  
وقسم غنائمهم في المقاتلة وأخذ خمسها لأهل الخمس وتعتبر  
في هذه الإمارة الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لأن الفرق  
بينهما خصوص الولاية \* في الإمارة وعمومها في الوزارة وليس بين  
عموم الولاية وخصوصها *h* فرق في الشروط المعتبرة فيها ثم ينظر  
في عقد هذه الإمارة فان كان الخليفة قد تولاه *i* كان لوزير التفويض  
عليه حقّ المراجعة والتصفّح ولم يكن له عزل ولا نقله \* من  
اقليم الى غيره *k* وان كان الوزير قد تفرد بتقليده فهو على  
ضربين أحدهما ان يقلّده عن ان *l* الخليفة فلا يجوز له عزله

*a*) L. addit قد supra lin. *b*) P. إقامة *c*) L. من. sed a prima manu حتى *d*) L. و. a prima manu *e*) L. sic a prima manu, sed a sec. عليه *f*) L. معاتين *g*) M. مناخما *h*) M. haec omittit eorumque loco non nisi legit in margine exhibet. O. pro الإمارة في الإمارة *i*) L. in تولاه *k*) L. sic a prima manu, sed a sec. بانى *l*) L. vocem expunxit, M.

ولا نقله من صله الى غيره الا \* عن اثن *a* الخليفة وامره ولو عزل الوزير لم يعزل هذا الامير والصرب الثاني ان يقلده عن نفسه فهو نائب عنه فياجوز له ان ينفرد بعزله والاستبدال به بحسب ما يؤديه الاجتهاد اليه من النظر في الأولى والاصح ولو اطلق الوزير تقليد هذا الامير فلم يصرح فيه بانه *b* عن الخليفة ولا عن نفسه كان التقليد عن نفسه وله ان ينفرد بعزله *c* ومتى عزل *d* الوزير انعزل هذا الامير الا ان يقره الخليفة على امارته فيكون ذلك تجديد ولاية واستيناف تقليد غير انه لا يحتاج في لفظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء العقد من الشروط ويكفى *e* ان يقول الخليفة قد اقررتك على ولايتك وحتاج في ابتداء العقد *f* ان يقول قد قلدتك ناحية كذا اماره على اهلهما ونظرا على *g* جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله اجمال ولا يتناول احتمال فاذا قلد الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير *h* عن تصفحها ومراعاتها واذا قلد الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الامير عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا \* في العرف على مراعاة الاخص وتصفحه وكان خصوص التقليد محمولا *k* على مباشرة العمل وتنفيذه ويجوز لهذا الامير ان يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بامر الخليفة وبغير امره ولا يجوز ان يستوزر وزير تفويض الا عن اثن الخليفة وامره لان وزير التنفيذ معين ووزير

*a*) M. باذن *b*) L. marg. addit نائب *c*) P. inde a voce عزل *d*) M. انعزل, quod L. in omnia omittit. والاستبدال *e*) M. يكتفى *f*) M. addit لتقليدها *g*) L. في *h*) M. superscribit. *k*) Solus O. omittit. *l*) L. فاذا *m*) M. الوزير

التفويض مستبدّ وإذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق جيشه  
لغيره سبب لم يجوز لما فيه من استهلاك مال في غير حق  
وان *b* زاد محدود سبب يقتضيه نظر في السبب فان كان مما  
يرجى زواله لا تستقر به الزيادة على التأييد كالزيادة لغلاء سعره  
او حدوث حدث او نفقة في حرب جاز للامير ان يدفع هذه  
الزيادة من بيت المال ولا يلزمه استئجار الخليفة لانها من حقوق  
السياسة الموكولة *d* الى اجتهاده وان *e* كان سبب الزيادة مما  
يقتضى استقرارها على التأييد كالزيادة لحرب ابلوا فيها وقاموا  
بالنصرة حتى اُجملت وقفها على استئجار الخليفة فيها ولم يكن  
له التفرد بمصايبها ويجوز ان يرزق من بلغ من اولاد الجيش ويفرض  
لهم العطاء بغير امر ولا يجوز ان يفرض لجيش مبتدا الا بامر *h*  
واذا فصل من مال الخراج فاضل عن أرزاق جيشه حمله الى الخليفة  
ليضعه في بيت المال العام ~~مُعْتَدًا~~ للمصالح العامة واذا فصل من  
مال الصدقات فاضل عن اهل عمله \* لم يلزمه حمله الى الخليفة  
وصرفه في اقرب اهل الصدقات من عمله واذا نقص مال الخراج عن  
ارزاق جيشه طالب الخليفة بتمامه من بيت المال ولو نقص  
مال الصدقات عن اهل عمله لم تكن له مطالبة الخليفة بتمامه  
لان أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية وحقوق اهل الصدقات معتبرة  
بالوجود واذا كان تقليد الامير من قبل الخليفة لم ينزل بموت

م  
ه  
=

والمودية M. *d* السعر M. *c* فان M. *b* بجيشه بغير M. *a*  
وابلوا L. *et* M. *f* فان M. *e* الموكولة L. *correx*  
بالنصرة M. *et* P. *g* مبتلا بوده اند P. *sed* *al*  
لم يلزمه M. *inde* *a* voce M. *i* بامر امام P. *h* بامر  
omnia omittit, L. marg. exhibit.

الخليفة وإن كان من قبل الوزير انعزل يموت الوزير لأن \* تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه وينعزل الوزير بموت الخليفة وأن لم ينعزل به الأمير لأن *a* الوزارة نيابة عن الخليفة والامارة نيابة عن المسلمين فهذا حكم *b* احد قسمي الامارة العامة وهي امانة الاستكفاء المعقودة عن اختيار \* ونحن نقدم امام *c* القسم الاخير منها حكم الامارة الخاصة لاشتراكهما *d* في عقد الاختيار ثم نذكر القسم الثاني *e* في *f* امانة الاستيلاء المعقودة عن اضطرار لنبيي حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم فرق ما بينهما من شروط وحقوق

فاما الامارة الخاصة فهو ان يكون الامير مقصور الامرة *g* على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحرم وليس له ان يتعرض للقضاء والاحكام ولجباية الخراج والصدقات فاما اقامة الحدود فما افتقر منها الى اختيار *h* لاختلاف الفقهاء فيه *i* وافتقر الى اقامة بينة *k* لتناكر المتنازعين فيه فليس له ان يتعرض لاقامتها لانها من الاحكام الخارجة عن خصوص امارته وان لم يفتقر الى اختيار *h* ولا بينة او افتقر *m* اليهما *n* فنغد

نحن نقدم امام *c*) Solus O. *a*) P. omittit. *b*) M. omittit. *e*) O. et M. omittunt, sed L. supra lin. habet et P. quoque tuetur. *f*) Solus L. *g*) Solus P. امانة, M. مقصورا لامرة, L. لامرة delevit. *h*) M. et P. اجتهاد *i*) O. omittit. *k*) M. البينة *l*) M. تفتقر *m*) M. اليهما, inde L. fecit اليها, *n*) O. et M. افتقرت *m*) M. cum quo consentit P.

### اقامة

فيه اجتهاد الحاكم او ~~القاضي~~ البينة عنده فلا يخلو ان <sup>e</sup> يكون من حقوق الله سبحانه او من حقوق الادميين فان كان من حقوق الادميين كحدّ القذف والقصاص في نفس او طرف كان ذلك معتبرا بحال الطالب فان عدل عنه الى الحاكم كان الحاكم احق <sup>e</sup> باستيفائه <sup>d</sup> لدخوله في جملة الحقوق التي تُدب للحاكم الى استيفائها وان عدل الطالب باستيفاء الحد <sup>e</sup> والقصاص الى هذا الامير كان الامير احق باستيفائه لانه ليس بحاكم وانما هو معونة على استيفاء الحد وصاحب المعونة هو الامير \* دون الحاكم <sup>f</sup> فان كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المكسبة كحدّ الزنا جليداً او رجماً فالامير احق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحماية والذب عن الملة ولان تتبع المصالح موكل <sup>g</sup> الى الامراء المندوبين الى البحث عنها دون الحكام المرصدين <sup>h</sup> لفصل التنازع بين الخصوم فدخل في حقوق الامارة ولم يخرج منها الا بنص وخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها <sup>i</sup> الا بنص واما نظره في المظالم فان كان مما

a) M. post اجتهاده. L. in marg. فنقد فيها الحاكم وقامت M. بس منفذ است در ان inseri iubet, P. locum sic vertit : quae recte se habent, si ante deleveris. b) M. اما ان. c) M. اولى. d) M. e) M. له. f) M. g) Haec vocem inserui ex coniectura, licet in omnibus codicibus desit. P. sic vertit : تابع مصالح امراء. h) Sic L. correat quod M. offert, O. فيه M. كه متصدى اند. P. المنفذين

يبتدأ

نفذت فيه الاحكام وامضاء القضاة والحكام جاز له النظر في  
استيفايه معونة للمحقق *a* على المبطل *b* وانتزاعاً للمحقق من المعترف  
المبطل لانه موكول الى المنع من التظالم *c* والتغالب ومندوب *d*  
الى الاخذ بالتعاطف والتناصف فان كانت المظالم مما  
تستأنف فيها الاحكام وتبطلها فيها القضاء منع منه هذا الامير  
لانه من الاحكام التي لم يتضمنها عقد امارته وردم الى حاكم  
بلده فان نفذ حكمه لاحد *f* بحق *f* قام *g* باستيفايه ان ضعف  
منه للحاكم فان لم يكن في بلده حاكم عدل بها الى اقرب  
للحكام من بلده ان لم يلاحقهما في المصير اليه مشقة فان حقت  
لم يكلفهما ذلك واستامر للخليفة فيما تنازعه \* ونفذ حكمه فيه *h*  
واما تسيير الحجيج من عمله فداخل في احكام امارته لانه *i*  
من جملة المتعاون *k* التي ندب لها *l* فاما امامة الصلوات في الجمع  
والاعياد فقد قيل ان القضاة بها اخص وهو بمذهب الشافعي  
اشبه وقيل ان الامراء بها *m* احق وهو بمذهب ابى حنيفة اشبه  
فان تاخمت ولاية هذا الامير ثغراً *n* لم يكن له ان يبتدى  
جهاد اهله الا باذن الخليفة وكان عليه حربهم ودفعهم ان  
هجموا عليه بغير اذنه لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى  
الدب عن الحرير ويعتبر في ولاية هذه الامارة الشروط المعتبرة

a) M. للمحقق, L. marg. للحق b) M. الباطل, L. marg. المبطل c) Solus M. المظالم d) M. مندوب, L. و  
alia manu addit. e) Solus O. فيما f) Solus O. omittit.  
g) M. فامر h) M. فيه omittit et ita prius L., sed postea  
scripsit: ويعرف فيه حكمه i) M. لانها j) M. التعاون k) M. لانه  
ل) M. بعدان, L. mutavit in بغزاء n) M. فيها m) M. اليها



في وزارة التنفيذ وزيادة شرطين عليها *e* هما *d* الاسلام والحرية  
نضمنتها لما تضمنها من الولاية على امور دينية لا تصح مع الكفر والبرق  
ولا يعتبر فيها العلم والفقه وان كان زيادة فصل فصارت *e*  
شروط *d* الامارة العامة *e* معتبرة بشروط وزارة التفويض لاشتراكهما  
في *e* عموم النظر وان اختلفا في خصوص العمل وشروط الامارة الخاصة  
تقتصر عن شروط الامارة العامة بشرط واحد وهو العلم لان  
لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته *g*  
وليس على واحد من هذين الاميرين مطالعة الخليفة بما امضاه  
في عملها على مقتضى امارتهما اذا كان معهودا الا على وجه  
الاختيار تظاهرا بالطاعة فان حدث حادث *h* غير معهود وقفاه  
على *e* مطالعة الامام *i* وعلا فيه بامره فان خافا *k* من اتساع  
الخرق ان *l* وقفاه قاما بما يدفع عجزه حتى يرد عليهما ان  
الخليفة فيما يعملان *m* به لان راى الخليفة لاشرافه على عموم الامور  
امضى في الحوادث النازلة

فصل واما امارة الاستيلاء التي *e* تعقد عن *n* اضطراب فهو ان  
يستولى الامير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة *o* امارتها ويقوض  
اليه تدبيرها وسياستها فيكون الامير باستيلايه مستبدا  
بانسياسة والتدبير والخليفة باذنه منقذا لاحكام الدين ليخرج  
عن الفساد الى الصحة ومن اللظر الى الاباحة وهذا وان خرج

a) Sic L., O. et M. عليها b) M. وهما c) M. فصار d) M.  
من addit. e) M. كونها f) O. العموم بالنظر g) M.  
مطالعتة h) M. امارته L. post corr. ولايته  
k) M. خاف L. in خافا correxit. l) M. بما L. in  
تتعقد على M. فيعملان m) L. correxit. n) M. على  
o) M. addit

عن حرف التقليد المطلق في شروطه واحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الاحكام الدينية ما لا يجوز ان يترك محتلاً مدخولاً ولا قلناً معلولاً فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لتوقيع الفرق بين شروط المكنتة والسحجز والذي يتحقق بتقليد المستولى من قوانين الشرع سبعة اشياء فيشترك *a* في التزامها للخليفة الولى والامير المستولى ووجوبها *b* في جنبه المستولى *أشـلـط* احدها حفظ منصب الامامة *c* في خلافة النبوة وتديبر امور الامة ليكون ما اوجبته للشرع من اقامتها محفوظاً وما تفرغ عنها من الحقوق محروساً والثاني ظهور الطاعة الدينية التي يزول معها حكم العناد فيه وينتفى *d* بها مآثر الميائنة له والثالث اجتماع الكلمة على الالفة والتناصر ليكون للمسلمين يبدأ على من سواهم والرابع ان يكون عقود الولايات الدينية جائزة والاحكام والقضايا فيها نافذة لا تبطل بفساد عاقبونها ولا تسقط بخلاف عهدها والخامس ان يكون استيفاء الاموال الشرعية بحق \* تبرأ منه نمتع مؤديها ويستبيحها *آخذها* *h* والسادس ان يكون للحدود مسقوفة بحق وقائمة على مستحق فان جنب المؤمن حمي الا من حقوق الله وحدوده والسابع ان يكون \* للامة في

*a*) M. *بـشـتـرـك* unde L. fecit *اشـتـرـك* *b*) M. *وجـوـهـها*  
*c*) Solus O. *الامة* *d*) M. *ويـكـتـفـى* L. *solus* العناد  
*e*) M. *بـلـفـسـاد* *f*) M. *بـالـخـلـال* quod L. *in* *خلال* *g*) O. *بـرـامـة* *نـمـة* M. *omittit* L. *non satis*  
*legi potest*, P. *بـرـى* *شـون* *نـمـة* *هـوـدي* *وـمـبـاح*  
*h*) M. *addit* *مـعـطـيـها* *شـون* *انـرا* *اخذ* *آن*

حفظ الدين ورع<sup>٥</sup> عن محارم الله بامر بحقه<sup>٦</sup> ان اطيع ويديعي  
الى طاعته ان عصي فهذه سبع قواعد من قوانين المشرع التي  
تتحفظ بها حقوق الامامة واحكام الاممة فلاجلها وجب تقليد  
المستوى فان كملت<sup>٧</sup> فيه شروط الاختيار كان تقليده حتماً  
استدعاء لطاعته ودعوا لمشاقته ومخالفته وصار بالان له نافذ  
التصرف في حقوق الملة واحكام الاممة وجرى على من استوزره  
واستنابه<sup>٨</sup> احكام من استوزره للخليفة واستنابه وجاز ان يستوزر  
وزير تفويض ووزير تنفيذ فان لم يكمل في المستوى شروط  
الاختيار جاز له اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسبها  
لمخالفته ومعاندته وكان نفوذ تصرفه في الاحكام والحقوق موقوفاً  
على ان يستناب له للخليفة فيهما من<sup>٩</sup> قد تكاملت فيه  
شروطها ليكون كمال الشروط<sup>١٠</sup> فيمن اضيف الى نيابته جبراً  
لما اعوز من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستوى والتنفيذ  
من الاستناب وجاز مثل هذا وان شد من الاصول الامرين<sup>١١</sup>  
احدهما ان الضرورة تسقط ما اعوز من شروط المكنة والثاني ان

- a) M. locum sic exhibit: حفظ الدين وارع عن  
in وارع، في in من، للامير in للامة L. ; محارم الله بامر بحقه  
P. denique sic legit للامة O. pro mutavit. وارب  
هفتم انكه اكر در آمة خللى باشد واكر در حفظ دين  
مافعى باشد دفع كند آنرا ومنع نمايند  
كانت b) Solus O. ودعوة كند خلف را بطاعة حق  
او legit و M. omittit, L. in marg. addit, sed pro  
من c) Solus O. الشرط d) Solus O. e) Solus O.  
الامرين g) L.

ما \* خيف من انتشاره المصالح العامة بتخفيف شروطه عن شروط المصالح الخاصة فاذا هجت اماره الاستيلاء كان الفرق بينها وبين اماره الاستكفاء من اربعة اوجه احدها ان اماره الاستيلاء متعيّنة في المستوى و اماره الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكفي والثاني ان اماره الاستيلاء مشتملة على البلاد التي غلب عليها المستوى و اماره الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تضمنها عهد المستكفي والثالث ان اماره الاستيلاء تشتمل على معهود النظر \* و نادره و اماره الاستكفاء مقصورة على معهود النظر *b* دون نادره والرابع ان وزارة التفويض تصحّح في اماره \* الاستيلاء ولا تصحّح في اماره *c* الاستكفاء لوقوع الفرق بين المستوى و وزيره في النظر لان نظر الوزير مقصور على المعهود والمستوى ان ينظر \* في النادر والمعهود *d* و اماره الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود فلم تصحّح معها وزارة تشتمل على مثله *e* من النظر المعهود *f* لاشتباه حال الوزير والمستوزر

## الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد

والامارة على الجهاد مختصة بقتال المشركين وهي على ضربين احدهما ان تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدابير الحرب

---

a) Sic e coniectura scripsi, quam P. confirmat, O. ما  
b) *M. omittit*, *M. pro* خيف legit *M.* خيف انتشاره من  
L. marg. addit. c) *M. omittit*, L. marg. addit. d) *M.*  
الاستكفاء و نادره و اماره *M. addit* *e*) في البلاد وفي المعهود  
لاشتباه على معهود النظر دون نادره *M. addit* *f*) *M.* فمقصورة

فيعتبر فيها شروط الامارة الخاصة والضرب الثاني ان يفوض الى <sup>a</sup> الامير فيها جميع احكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها <sup>b</sup> شروط الامارة العامة وهي اكبر الولايات الخاصة احكاماً وافرهما فصلاً واقساماً وحكمها اذا خصت داخل في حكمها اذا عمت فاقصرنا عليه ايجازاً والذي يتعلق بها من الاحكام اذا عمت ستة اقسام القسم الاول في تسيير الجيش وعليه في السير بهم سبعة حقوق احدها الرفق بهم في السير الذي يقدر عليه اضعفهم وتحفظ به قوة اقواهم ولا يجد <sup>c</sup> السير فيهلك الضعيف ويستفرغ جلد القوى وقد قال النبي <sup>d</sup> صلعم هذا الدين متين متين فاوغلوا فيه برفق فان المبيت لا ارضا قطع ولا ظهراً ابقى وشر السير للحققة وروى عن النبي صلعم انه قال <sup>e</sup> المضعف امير الرفقة يريد ان من ضعفت دابته <sup>f</sup> كان على القوم ان يصيروا بسيرة والثاني ان يتفقد خيلهم التي يجاهدون عليها وظهرهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل الجهاد فخماً كبيراً ولا ضرعاً صغيراً ولا حطماً كبيراً ولا اعاجف زارحاً هزيلاً لانها لا تفي وربما كان ضعفها وهنا ويتفقد ظهور الامتطاء والركوب فياخرج منها ما لا يقدر على السير ويمنع من حمل زيادة على طاقتها قال الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل <sup>g</sup> وقال رسول الله صلعم ارتبطوا للخيل فان

a) M. اليه b) Deest in O. c) Solus L. alia manu addit في. d) Deest in M. e) P. totum locum sic exhibet : الضعيف امير يعنى ضعيف امير است مراد آنست كه كسى كه ضعيف باشد يا نفس او يا دابه او امير قافله بايد كه بسيروى ضعيف باشد يا نفس او يا دابه O. f) سير كند Sur. 8, 62. g) دابته

ظهورها لكم عز<sup>ه</sup> وبطونها لكم كنز والثالث ان يراعى من  
 معه من المقاتلة وهم صنغان مسترزقة ومتطوعة فاما المسترزقة  
 فهم اصحاب الديوان من اهل<sup>ة</sup> الفئ<sup>ة</sup> وللجهاد يفرض لهم العطا  
 من بيت المال من الفئ<sup>ة</sup> بحسب الغناء وللحاجة واما المتطوعة  
 فهم<sup>ه</sup> الخارجون عن الديوان من البوادي والاعراب وسكان  
 القرى والامصار الذين خرجوا في النفي<sup>ر</sup> الذي ندب الله تعالى  
 اليه بقوله<sup>ه</sup> انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا باموالكم وانفسكم  
 في سبيل الله و في قوله تعالى<sup>ل</sup> خفافاً وثقالاً اربعة تاويلات احدها  
 شاباً وشيوخاً قاله الحسن وعكرمة والثاني اغنياء وفقراء قاله  
 ابو صالح والثالث ركبانا ومشاة قاله ابو عمر والرابع ذابحال وغير  
 ذى<sup>و</sup> عيال قاله الفراء وهؤلاء يعطون من الصدقات دون الفئ<sup>ة</sup> من  
 سهم<sup>ك</sup> رسول الله صلعم المذكور في آية الصدقات ولا يجوز  
 ان يعطون من الفئ<sup>ة</sup> لان حقهم في الصدقات ولا يعطى اهل الفئ<sup>ة</sup>  
 المسترزقة في<sup>ز</sup> الديوان من مال الصدقات لان حقهم في الفئ<sup>ة</sup>  
 ولكل واحد من الفريقين مال لا يجوز ان يشارك غيره فيه  
 وجوز ابو حنيفة صرف كل واحد من المالين الى كل واحد  
 من الفريقين بحسب الحاجة وقد ميز الله تعالى بين الفريقين  
 فلم يجز للجمع بين ما فرق والرابع ان يعرف على الفريقين  
 العرفاء وينقب عليهما النقباء ليعرف من عرفائهم ونقبائهم احوالهم  
 ويقربون عليه اذنا<sup>ه</sup> قد<sup>ك</sup> فعل رسول الله صلعم ذلك في  
 مغازبه وقال<sup>ل</sup> الله تعالى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا

وهم M. c) اصحاب M. b) عز in interpret. عرف P. a)  
 M. f) Deest in M. g) Codd. لا  
 M. e) Sur. 9, 41. التنفير M. d)  
 M. k) M. فقد l) Sur. 49, 13.  
 M. e) سبيل M. h)

وفيها ثلاثة تاويلات احدها ان الشعوب<sup>ه</sup> النسب الاقرب والقبائل النسب الابعد قاله مجاهد والثاني ان الشعوب عرب قحطان والقبائل عرب عدنان والثالث ان الشعوب بطون العجم والقبائل بطون العرب والخامس ان يجعل لكل طائفة شعارا يتداعون به ليصيروا متميزين وبالا اجتماع به متطافرين روى عروة ابن الزبير عن ابيه ان النبي صلعم جعل شعار المهاجرين يا بنى عبد الرحمن وشعار الخزرج يا بنى عبد الله وشعار الاوس يا بنى عبيد الله وسمى خيلته خيل الله والسادس ان يتصفح للجيش ومن فيه فيخرج منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين وارجاف المسلمين او عين<sup>ه</sup> عليهم للمشركين قد روى رسول الله صلعم عبد الله بن أبي<sup>ع</sup> بن سلول في بعض غزواته لتخذيله<sup>د</sup> المسلمين وقال الله تعالى<sup>ه</sup> وقتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله اى لا يفتن بعضكم بعضا والسابع ان لا يماثل من ناسبه او وافق رايه ومذهبه على من باينه في نسب او خالفه في راي ومذهب فيظهر من احوال المباينة ما تفرق به<sup>ف</sup> الكلمة للجامعة تشاغلا بالتقاطع والاختلاف وقد اغضى رسول الله صلعم عن<sup>و</sup> المنافقين وهم اضداد في الدين واجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد<sup>ه</sup>

a) M. addit القبائل ; ita prius L. quoque, sed postea delevit. b) M. . . . ., L. alia manu lacunam explevit. c) Puncta addidi ex كتاب المعارف pag. v1. d) M. على M. (و) تفتري M. يقتل M. (ف) Sur. 8, 40. e) لتخذيل h) L. العدو

• وتكاملت بهم القوة <sup>هـ</sup> ووكلمهم <sup>د</sup> فيما اضمته قلوبهم من  
النفاق الى علام الغيوب المواخذ بضماير القلوب قال الله تعالى <sup>ع</sup>  
ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وفيه تاويلان <sup>د</sup> احدهما ان  
المراد بالريح الدولة قاله ابو عبيد والثاني ان المراد بها القوة  
فصرب الريح بها مثلاً لقوتها

فصل والقسم الثاني من احكام هذه الامارة في تدبير الحرب  
والمشركون في دار الحرب صنفان صنف منها بلغتهم <sup>ع</sup> دعوة  
الاسلام فامتنعوا منها وقتلوا عليها فامير الجيش مخير في قتالهم  
بين امرين يفعل منهما <sup>ف</sup> ما علم انه الاصلح <sup>و</sup> للمسلمين وانكأ  
في المشركين من بيئاتهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتخريب وبين  
ان يُنذروهم بالحرب ويصاقهم بالقتال والصنف الثاني لم تبلغهم <sup>ك</sup>  
دعوة الاسلام وقتل ان يكونوا اليوم لما قد اظهر الله من دعوة  
رسوله الا ان يكون قوم من وراء من يقاتلنا من الترك والروم  
في مسبادى المشرق واقاصى <sup>ك</sup> المغرب لا نعرفهم فيجرم علينا  
الاقدام على قتالهم غرة وبيئاتاً بالقتل <sup>ل</sup> والتخريب وان يبدهم  
بالقتل قبل اظهار دعوة الاسلام لهم واعلامهم من \* معجزات  
النبوة <sup>م</sup> وظهور الخاتمة ما<sup>ن</sup> يقودهم الى الاجابة فان اقاموا على  
الكفر بعد ظهورها لهم حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم  
الدعوة قال الله تعالى <sup>هـ</sup> ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

a) Desunt in O; P. sic vertit: ودين قوة مبيات: M. b)  
الدعوة M. c) Sur. 8, 48. ووكلمته d) M. تاويلات e)  
فيهما M. f) M. addit الدعوة h) M. الاصلح g) M. فيهما  
المعجزات M. m) في القتل M. l) واقاصى L. k) الاسلام  
n) Deest in O. o) Sur. 16, 126.



للحسنة \* وحادلهم بالتي هي احسن يعنى ادع الى دين ربك بالحكمة » وفيها تاويلان احدهما بالنبوة والثانى بالقران قاله *b* الكلبى وفي الموعظة للحسنة تاويلان احدهما القران فى ليين من القول قاله الكلبى والثانى ما فيه من الامر والنهى وجادلهم بالتي هي احسن اى يبين لهم الخلق ويوضح لهم الحاجة فان بدا بقتالهم قبل دعائهم الى الاسلام وانذارهم بحجة وقتلهم غرة وبسيئاتنا ضمن ديات نفوسهم وكانت على الاصح من مذهب الشافعى كديات المسلمين وقيل بل كديات الكفار على اختلافها باختلاف معتقدهم وقال ابو حنيفة لا دية على قاتلهم *d* ونفوسهم هدر واذا تقتلت الصفوف فى الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين ان يعلمهم بما يشتهر به بين الصفيين ويتميز به من جميع الجيش وان *e* يركب الابلق وان *f* كانت خيول الناس دهما وشقرا ومنع ابو حنيفة من الاعلام وركوب الابلق وليس لمنعه من ذلك وجه روى *g* عبد الله بن عون عن عمير عن ابي اسحق ان رسول الله صلعم قال يوم بدر تسوموا فان الملايكة قد تسومت وجزوا ان يجيبه الى البراز اذا دعى اليه قد دعى ابي بن خلف رسول الله صلعم الى البراز يوم احد فبرز اليه فقتله واول حرب شهدها رسول الله صلعم \* يوم بدر *h* برز فيها من شفاء قريش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد واخوه شيبة ودعوا الى البراز فبرز اليهم من الانصار عوف ومسعود

*a*) Desunt in O., sed exstant in P. *b*) M. قال, P. وابن لامير فى قتالهم M. *d*) القول M. *e*) هر دو تفسير كلى است روايت مى كند ابن اسحق P. *g*) ان M. *f*) بان M. *e*) M. *h*) M. omittit, L. marg. از عبد الله بن عمر

ابنا صفراء وعبد الله بن رواحة فقالوا لبيروزا اكفاونا ابنا فما  
نعرفكم فيروز اليهم ثلاثة من بني هاشم برز على بن ابي طالب  
الى الوليد فقتله وبرز حمزة بن عبد المطلب رحمة الله عليه  
الى عتبة فقتله وبرز عبيدة بن الحرث الى شيبه فاختلفا ضربتين  
اثبت *e* كل واحد منهما صاحبه ومات شيبه *b* لوقته واحتمل  
عبيدة حياً \* قد قُدت رجله فمات بالصفراء *c* فقال فيه كعب بن مالك

(المتقارب) ايا عين جودي ولا تبخلى

بدمعك كفا *d* ولا تنزرى

على سيد هدنا هللكه

كريم المشاهد والعنصرى

عبيدة امسى ولا نرتجيه

لعرف غدانا ولا منكسرى

وقد كان يحمى غداة *e* القتلى

ل حامية الجيش بالمبترف

ثم لذرت هند بنت عتبة لوحشى نذورا *g* ان قتل حمزة  
بابها يوم احد فلما قتله بقرت بطنه ولاكت كبده رضوان الله  
عليه وانشات تقول

(السريع) نحن حربناكم بيوم بدر

والحرب بعد للحرب ذات شعر

*a*) M. omittit *b*) M. omittit. *c*) Solus O. omittit. *d*) L. حقا  
*e*) M. عداه *f*) M. المنبر، L. marg. hunc versum  
adscript: جرى المقدم شاكى السلاح كريم ابنا: طيب المكسرى  
De المقدم vid. Ham. lxxv, v. 3. schol.  
ibique Freytag. *g*) M. omittit.

ما كان عن عتبة لى من صبر  
ولا اخسى وعتمه وبكمرى<sup>a</sup>  
سقيت<sup>b</sup> نفسى<sup>c</sup> وقصبت<sup>d</sup> نذرى  
شفيت<sup>e</sup> وحشى<sup>f</sup> غليل صدرى<sup>g</sup>  
فشكر وحشى على عمرى  
حتى تضم اعظمى فى قبرى<sup>h</sup>

وهذا ما اقر<sup>g</sup> عليه رسول الله صلعم اقرب اهله اليه من بى  
هشم وبنى عبد المطلب من مبارزة يوم بدر مع صته بهم  
واشفقه عليهم وبارز<sup>h</sup> ابياً بنفسه يوم احد واثن لعلى عليه  
السلام فى حرب الخندق<sup>h</sup> ولخطب اصعب واشفاقه صلعم على  
على اكثر بارز عمرو بن عبد ود لما دعا الى البراز اول يوم  
فلم يجبه احد ثم دعا<sup>\*</sup> الى البراز<sup>e</sup> فى اليوم الثانى فلم يجبه  
احد ثم دعا الى البراز فى اليوم الثالث وقال حين رأى الاجام  
عنه والخذر منه يا محمد ائستم ترعمون ان قتلاكم فى الجنة  
احياء<sup>h</sup> عند ربهم يرزقون وقتلانا فى النار يعذبون فما يبالى  
احدكم ليقدّم على كرامة من ربه او يقدم عدوا الى النار<sup>\*</sup>  
وانشاء يقول<sup>h</sup>

(الكامل) ولقد<sup>\*</sup> دنوت الى النداء لجمعهم<sup>m</sup> هل من مبارز  
ووقفت ان جبن المشاجع موقف القرن المناجز

- a) M. بكر b) M. شفيت L. شعبيت c) Solus O. صدرى  
d) M. اسقيت L. correxit سقيت e) M. صدر f) M. قبر  
g) L. قرر h) P. addit: بسيار بودند i) M. با وجود انكه كفار بودند  
omittit. k) M. omittit. l) M. يقول omittit, L. utramque  
دلفت fecit دنوت L. ex من النداء بجمعهم m) P.

انى كذلك لم ازل متسرعا نحو الهزاهز  
ان الشجاعة فى الفتى وللجود من خير الغرايز  
فقامه على عليه السلام فاستناب رسول الله صلعم فى المبارزة  
فان له وقال اخرج يا على فى حفظ الله وعباده فخرج وهو يقول  
(الكامل) ابشر اناك يجيب صوتك فى الهزاهز غير عاجز  
ذو نيّة وبصيرة<sup>e</sup> يرجوا العداة<sup>d</sup> نجاة فايّز  
انى لارجوا ان اقيم عليك نايحة للنايز  
من طعنة \* تجلاء يبهره ذكرهما عند الهزاهز

وتجاولا وثارت عجاظة اخفتها عن الابصار ثم اتجلت عنها وعلى  
عليه السلام يمسح سيفه بثوب عمرو وهو قتيل حكاه محمد بن  
اسحق فى مغازيه فدلّ هذان اللديشان على جواز البراز مع  
التغير بالنفس فاما اذا اراد المقاتل ان يدعوا الى البراز مبتديا  
فقد منعه ابو حنيفة منه لان الدعاء الى البراز والابتداء بالتناول  
بغى وجوزه الشافعى لانه اظهار قسوة فى دين الله تعالى ونصرة  
رسوله فقد ندب رسول الله صلعم الى مثله وحث عليه وتخير  
له \* مع استظهاره بنفسه<sup>f</sup> من اقدم عليه وبدا به حكى محمد  
بن اسحق ان رسول الله صلعم ظاهر يوم اُحد بين درعين  
واخذ سيفا فهزه وقال من ياخذ هذا السيف بحقه فقام اليه عمر  
بن الخطاب رضى الله عنه فقال انا آخذه بحقه فاعرض عنه ثم هزه  
الثانية وقال من ياخذ هذا السيف بحقه فقام اليه الزبير بن  
العوام وقال انا آخذه بحقه فاعرض عنه فوجدا فى انفسهما ثم

---

M. c) قام L. correxit in M. b) حقا الى كل M. a)  
علاء سمى L. محلاء ينمى M. e) لعداء M. d) نصيرة  
f) P. omittit.

عرضه الثالثة وقال من ياخذ هذا السيف بحقه فقام اليه ابو  
دجانة سماك بن خرشة فقال وما حقه يا رسول الله قال ان تضرب  
في العدو حتى ينعني فاخذه منه واعلم بعصابة حمراء كان اذا  
اعلم بها علم الناس انه سيقاتل ويبلي ومشى الى الحرب  
وهو يقول

(السريع) انا الذي اخذته في رقه  
ان قال من ياخذه بحقه  
قبلته بعدله وصدقته  
للقادره الرحمن *b* بين خلقه  
المُدرك الغايض *c* فصل رزقه  
من كان في مغربه وشرقه *d*

ثم جعل يتباخر بين الصفيين فقال النبي صلعم انها كمشية  
يغصها الله الا في هذا الموطن ودخل في الحرب مبتديا بالقتال  
فابلى وانكى وهو يقول

(السريع) انا الذي عاهدني خليلى  
وحسن بالسفح من الناخيل  
ان لا اقوم الدهر في الكيول  
\* اخذت سيف *e* الله والرسول

واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حالي المبتدئ بها والمجيب  
اليها كان لتمكين المبارزة *f* شرطان احدهما ان يكون ذا نجدة

---

*a*) M. بالقادر *b*) Solus M. من addit. *c*) M. القابض *e*) L.  
واضرب بسيف *e*) M. ومشرقه *f*) M.  
versus O. et P. addunt موخر الصف  
addit بهما

وشجاعة يعلم من نفسه انه لن يعجز عن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع والثاني ان لا يكون \* زعيما للجيش يوتر فقدته e فيهم فان فقد الزعيم المدير مُفَضِّ الى b الهزيمة e ورسول الله صلعم اقدم على البراز ثقة بنصر الله سبحانه واتجاز وعده وليس ذلك لغيره ويجوز لامير الجيش اذا خُصَّ على الجهاد ان يحترص d للشهادة من الراغبين فيها من يعلم ان مثله e في المعركة يوتر احد امرين اما تحريض المسلمين على القتال حمية له f واما تخذيل المشركين بجرأة عليهم في نصره الله حكى محمد بن اسحق ان رسول الله صلعم خرج من العريش يوم بدر فحرض الناس على الجهاد ويقتل كل امرء g ما اصاب وقال والذي نفسى بيده لا يقاتلهم اليوم رجل فيقتل صابراً محتسباً \* مقبلاً غير مدبر h الا ادخله الله الجنة فقال عمير بن حمام من بنى مسلمة وفي يده ثمرات ياكلهن بَخَّ بَخَّ ما بقى بينى وبين الجنة الا ان يقتلنى هولاء القوم ثم قذف بالثمرات من يده واخذ سيفه فقاتل القوم حتى قُتِلَ رحمة الله وهو يقول

(السرير) رَكَضاً الى الله بغير زان

الا التقى وعمل المعاد

- a) M. مفسدة الجيش فيوتر مفسدة. b) Solus O. omittit.  
 c) M. العزيمة. d) M. يعرض. e) M. قتله. P. totum locum sic interpretatur: وجايز است امير لشكر را كه تحريض نمايد مرده را بر شهاده وترغيب كند كسى را بر قتال زيرا كه لهم M. f) تحريض وى موثر يكسى از دو جيز است في عمل P. g) M. امر. h) M. omittit. i) P.

\*

والصبر\* في الله<sup>e</sup> على الجهاد  
وكلّ زاد عرضه النسفاد  
غير التقى والبرّ والرشاد

ويجوز للمسلم ان يقتل من ظفر به من مقاتلة المشركين  
محارب وغير محارب واختلف في قتل شيوخهم ورهبانهم من  
سكان الصوامع والديارات فاحد القولين فيهم انهم لا يقتلون  
حتى يقاتلوا لانهم موادعون كالذراري والثاني يقتلون وان لم  
يقاتلوا لانهم ربما اشاروا براهي هو انكس للمسلمين من القتال  
وقد قتل نريد بن الصمة في حرب الهوازن وهو يوم حنين وقد  
جاوز مائة سنة من عمره ورسول الله صلعم يراه فلم ينكر قتله  
وكان يقول حيث قتل

(الطويل) امرتهم امرى بمنعرج اللوى

فلم يستبينوا الرشدا الا ضحى الغد

فلما عصوني كنت منهم وقد ارى

غوايتهم واتى غير مهتد<sup>b</sup>

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم  
يقاتلوا لنهى رسول الله صلعم عن قتلهم ونهى رسول الله  
صلعم عن قتل العسفاء والوصفاء والعسفاء المستخدمون<sup>c</sup>  
والوصفاء المماليك فان قاتل النساء والولدان قوتلوا وقُتِلوا مقبلين  
ولا يقتلوا مدبرين واذا ترسوا في الحرب بنسايهم واطفالهم  
\* عند قتلهم يوقى قتل النساء<sup>d</sup> والاطفال فان لم يوصل الى قتلهم

a) M. على الله، P. الله b) Versus, sed alio ordine, reperiuntur Hamás. ٣٧٨ c) M. الاحرار، P. باجرة d) M. قبلهم وترك قبل النساء

الا يقتل النساء والاطفال جاز ولو تنسروا باسارى المسلمين ولم  
يوصل الى قتلهم الا يقتل الاسارى لم يجز قتلهم فان افضى e الكف  
عنهم الى الاحاطة بالمسلمين توصلوا الى الخلاص منهم كيف امكنهم  
\* وتحزروا أن يعبدوا قتل مسلم في ايديهم فان قتل ضينه قاتله  
بالدية والكفارة b ان c عرف انه مسلم وضمن الكفارة وحدها  
ان لم يعرفه d ويجوز عقر خيلهم من تحتهم اذا قاتلونا e عليها  
ومنع بعض الفقهاء من عقرها وقد عقر حنظلة بن الراحب فرس  
ابن سفيان بن حرب يوم احد واستعلى عليه ليقتله فراه ابن  
شعوب فبرز الى حنظلة وهو يقول

(السرير) لاحمين صاحبي ونفسي

بطعنة مثل شعاع الشمس .

ثم طعن حنظلة فقتله واستنقذ ابا سفيان منه فخلص ابو  
سفيان وهو يقول

(الظويل) وما زال مهري مزجرى الكلب منهم

لدى غدوة حتى دنت لغروب

---

L. in عمدا mutavit; P. sic vertit totum locum:  
واكر كافران النجا نمايند نسا واطفال وايشانرا سپر خود  
patet سازند قصد قتل كفار بايد نمود ووقايه وولدان بايد نمود  
ante excidisse aliquid. a) M. اقتضى b) P. hunc  
locum ita vertit: جون تعمدا نمايند  
قتل مسلمانان كه قتل نمايند ايشانرا واكر تعدد نباشد بقتل  
فان Solus O. c) وايشانرا قتل نمايند ديه وكفارة لازم شود  
d) M. يعرف e) M. قاتلوا f) M. في جدا, quod L. in نجر  
correxit, P. مزأخر



اقتلهم طراً وادعوا لغالب *a*

وادفعهم عنى بركن صليب

ولو شيت نجاني *b* حصان طمرة *c*

وله احمد النعميا لابن شعوب

فبلغ ذلك ابن شعوب فقال مجيباً له حين له

يشكركه *d*

(الطويل) لولا دفاعى بابن حرب ومشهدى

لالقيت يوم النعف غير مجيب

ولولا مكر مهري *e* بالنعف قررت *f*

ضباع *g* على اوصاله وكليب

فاما اذا اراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقد روى ان جعفر  
ابن ابى طالب رضى الله عنه اقتحم يوم موتة بفرس له شقراء  
حتى التحم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قتل رضى  
الله عنه فكان اول رجل من المسلمين عقر فرسه\* في الاسلام *h* وليس  
لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة امر الله تعالى باعدادها في  
جهاد عدوة حيث يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن  
رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم *i* وجعفر انما عقر  
فرسه بعد ان احيط به فيجوز ان يكون عقره له لئلا يتقوى  
بها المشركون على المسلمين فصار عقرها مباحاً كعقر خيلهم

*a*) O. بغالب *b*) L. نجى في P. بحصى et superscript. ان

*c*) Sic P. prius, sed post in حمرة mutavit. Vid. nott.

*d*) M. جون دانست كه شكروى ننموده P.

et P. المهم *f*) M. قررت *g*) Solus L. puncta addit.

*h*) P. omittit. *i*) Sur. 8, 62.

والا فجعفر أَحَفَظَ لدينه من ان يفعل ما يمنع منه الشرع *a* ولما  
عاد *b* جيشه *c* تلقا رسول الله صلعم والمسلمون *d* معه فجعل  
الناس *e* يجتئون على لجيش التراب *f* ويقولون *g* يا فرار لما فررت  
في سبيل الله ورسول الله صلعم يقول ليس بفرار ولكنهم الكرار  
ان شاء الله

فصل والقسم الثالث من احكام هذه الامارة ما يلزم امير  
الجيش في سياستهم والذي يلزمه *h* فيهم عشرة اشياء  
احدها حراستهم *i* من غرة يظفر بها العدو منهم وذلك بان  
يتبع المكامن ويجسوط *k* سوادهم بحرس يامنون به \* على  
نفوسهم ورجالهم *l* ليسكنوا في وقت الدعة ويامنون ما *m* وراءهم  
في وقت المحاربة *n* والثاني ان يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة  
عدوهم وذلك ان *o* يكون اوطا الارض مكاناً واكثرها مرعاً وماء  
واحرسها اكنافا واطرافا ليكون اعون لهم على المنازلة *p* واقوى لهم  
على المرابطة والثالث اعداد ما يحتاج للجيش اليه من زاد وعلوفة  
تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم *q* الى  
مادة يستغنون عن طلبها ليكونوا *r* على الحرب اوفر وعلى المنازلة

---

جه در حديث وارد است كه عسكر موته *aجيشهم *b*) L. اب alia manu. *c*) M. على  
المسلمون *d*) M. المؤمنون *e*) M. vocem ante  
يولزمهم *f*) O. يلزم *g*) M. يولزمهم *h*) O. يلزمهم  
ويعلى انفسهم ورجالهم *i*) M. ويجيط *k*) M. ان جرسهم  
و حفظ كند سواد عسكر را به حفظه وباسبانان : locum sic vertit  
م. بان *p*) M. للحادثة *q*) L. e correctura م. من *m*) M.  
فيكونوا *r*) M. انفسهم *q*) M. L. correxit. المشاركة*

العدو اقدر والرابع ان يعرف اخبار عدوه حتى يقف عليها  
 ويتصفح احوالهم حتى يخبرها فيسلم من مكرهم ويلتمس  
 العزة في الهاجوم عليهم والخامس ترتيب الجيش في مصاف  
 الحرب والتعويل في كل جهة على « من يراه \* كفوا لها » ويتفقد  
 الصفوف من الخلل فيها ويراعى كل جهة يميل العدو عليها بمدد  
 يكون عوناً لها والسادس ان يقوى نفوسهم بما يشعروهم من  
 الظفره و يخيل اليهم من اسباب النصر ليقبل العدو في اعينهم  
 فيكون عليه اجرى وبالجراءة يتسهل الظفر قال الله تعالى اذ يريكهم  
 الله في منامك قليلا ولو اراهم كثيرا لغفلتم ولتنازعتم في  
 الامره والسابع ان يعد اهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله  
 ان كانوا من اهل الآخرة وبالجزاء والنفل من الغنيمه ان كانوا من  
 اهل الدنيا قال الله تعالى ومن يرد ثواب الدنيا نوته منها ومن  
 يرد ثواب الآخرة نوته منها و ثواب الدنيا الغنيمه و ثواب الآخرة  
 الجنة فجمع الله تعالى في ترغيبه *h* بين امرين ليكون ارغب  
 الغريفين والثامن ان يشاور ذوى الراى \* فيما اعضل ويرجع الى  
 اهل الحزمه فيما اشكل ليامن الخطاء ويسلم من الزلزل فيكون  
 من الظفر اقرب قال الله تعالى لنبيه وشاورهم في الامر فانا عزمت  
 فتوكل على الله *h* واختلف اهل التاويل في امره \* لنبيه صلعم  
 بالمشاورة مع *m* ما امد به \* من التوفيق *n* واعانه من التاييد

a) O. omittit. b) M. اهلا لها وكفوا لها, P. omnia inde a voce  
 لشعر *d* او عليها وذلك *c* omittit. والتعويل *e* التفريق  
 Sur. 8, 45. f) M. النصرة *g* Sur. 3, 139. h) M.  
 P. omittit. *i* برغبته *k* Sur. 3, 153. *l*) Solus O. omittit.  
*m*) L. omittit. *n*) Solus O. بالتوفيق

أربعة<sup>a</sup> اوجه احدها انه امره بمشاورتهم<sup>b</sup> في الحرب ليستقر له  
 الراى الصحيح فيه فيعمل عليه وهذا قول الحسن وقال ما  
 تشاور قوم قط<sup>c</sup> الا هُدُوا\* لارشدهم امورهم<sup>d</sup> والثالث<sup>e</sup> انه امره  
 بمشاورتهم\* تألفا لهم وتطبيبا لنفوسهم وهذا قول قتادة والثالث  
 انه امره بمشاورتهم لما علم فيه من الفصل وعاد بها من النفع  
 وهذا قول الضحاك والرابع انه امره بمشاورتهم<sup>f</sup> ليستتم به  
 المسلمون ويتبعه فيها المومنون وان كان عن مشورتهم غنيا  
 وهذا قول سفيان<sup>g</sup> والتاسع ان ياخذ جيشه بما اوجبه الله تعالى  
 من حقوقه وامر به من حدوده حتى لا يكون بينهم تجور في  
 دين ولا تحيف في حق فان من جاهد عن الدين كان احق  
 الناس بالترام<sup>h</sup> احكامه والفصل بين حلاله وحرامه. وقد روى  
 حارث ابن نبهان عن ابان بن عثمان عن النبي صلعم انه قال  
 انهوا جيوشكم عن الفساد فانه ما افسد جيش قط الا\* قذف  
 الله في قلوبهم الرعب وانهوا جيوشكم عن الغلول فانه ما غل  
 جيش قط الا سلب الله عليهم الرحمة<sup>i</sup> وانهوا جيوشكم عن  
 الزنا فانه ما زنا جيش قط الا سلب الله عليهم الموتان وقال  
 ابو الدرداء ايها الناس عمل صالح قبل الغزوة فانما تقاتلون  
 باعمالكم والعاشر ان لا يمكن احدا من جيشه ان ينشغل

a) M. ثلاثة b) M. haec addit quae paullo post leguntur :  
 لما علم فيها من الفصل وعاد بها من النفع وهذا قول الضحاك  
 c) M. omittit. d) M. ورشد امره e) M. والثالث f) M.  
 omittit. g) Vid. Freytag. |chrest. gram. hist. 14 h) M.  
 الا سلب الله عليهم الرحمة وانهوا جيوشكم عن الغلول فانه ما غل  
 جيوشكم في قلوبهم

بتجارة او زراعة لصفه لاهتمام بها عن مصابرة العدو وصدق  
للجهاد روى عن النبي صلعم انه قال بُعثت مرغمة ومرحمة ولم  
ابعث تاجراً ولا زارعاً وان شرّ هذه الامة التجار والزراع *a* الا من  
شحّ على *b* دينه وغزا نبي من انبياء الله تعالى فقال لا يغزون  
معى رجل بنا بناءً لم يكمله ولا رجل تزوج بامرأة *c* لم يدخل  
بها ولا رجل زرع زرعاً لم يحصد

فصل والقسم الرابع من احكام *d* هذه الامارة ما يلزم المجاهدين  
معه من حقوق للجهاد وهو ضربان احدهما ما يلزمهم في  
حق الله تعالى والثاني ما يلزمهم في حق الامير عليهم فالما  
اللازم لهم في حق الله تعالى فاربعة اشياء احدها مصابرة العدو  
عند التقاء الجمعين بان *e* لا يهزم عنه من مثليه فما لونه وقذف  
كان الله تعالى فرض في اول الاسلام على كل مسلم *g* ان يقاتل  
عشرة من المشركين فقال يا ايها النبي حرّض المومنين على  
القتال ان يكن منكم عشرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم  
مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قومه لا يفقهون *h* ثم خفف  
الله عز وجل عنهم عند قوة الاسلام وكثرة اهله فوجب على  
كل مسلمن لاقى العدو ان يقاتل رجلين منهم فقال الان خفف  
الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا  
مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين بانن الله والله مع  
الصابرين *i* وحرّم على كل مسلم ان يهزم من مثليه الا  
لاحد *k* خالتيه اما ان يتحرف لقتال فيوتى لاستراحه او لمكيدته

*a*) P. الزارعون *b*) P. عن *c*) M. امرأه *d*) M. omittit.  
*e*) M. وان *f*) M. فقد *g*) M. منكر *h*) Sur. 8, 66. *i*) Sur.  
8. 67. *k*) M. لاحدى

ويعود الى قتالهم واما ان يتحيز الى فئة اخرى يجتمع معها على قتالهم لقول الله تعالى ومن يولتهم يومئذ نبرة الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله <sup>ه</sup> وسواء قربت الفئة التي يتحيز اليها او بعدت قد <sup>ب</sup> قال عمر رضى الله عنه لاهل القادسية حين انهزموا اليه انا فئة كل <sup>ج</sup> مسلم ويجوز اذا زادوا على مثليه ولم يجد الى المصابرة سبيلا <sup>د</sup> ان يولى عنهم غير متحرف لقتال ولا <sup>ه</sup> متحيزا الى فئة هذا مذهب الشافعى واختلف الصحابة <sup>ز</sup> فيمن عاجز عن مقاومة مثليه واشرف على القتل <sup>و</sup> في جواز انهزامة وقالت طايفة <sup>ح</sup> لا يجوز ان يولى عنهم منهزما وان قتل لنص فيه وقالت طايفة يجوز ان يولى نائبا ان يتحرف لقتال او يتحيز الى فئة ليس <sup>ز</sup> من القتل وما تم <sup>ك</sup> لخلاف فانه وان عاجز عن المصابرة فليس <sup>ل</sup> يعاجز عن هذه النية وقال ابو حنيفة لا اعتبار بهذا التفصيل والنص فيه منسوخ وعليه ان يقاتل ما <sup>م</sup> امكنه وينهزم اذا عاجز وخاف القتل والثاني ان يقصد بقتاله نصره دين الله تعالى وابطال ما خالفه <sup>ن</sup> من الايمان ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فيكون بهذا الاعتقاد جائزا لثواب الله تعالى ومطيعا له في اوامره ونصره دينه ومستنصرا به على عدوه ليستسهل ما لاقى فيكون اكثر ثباتا وابلغ نكاية ولا يقصد بجهاده استفادة المغنم فيصير من المكتسبين لا من المجاهدين فان رسول الله صلعم لما جمع اسرى بدر وكانوا اربعة

a) Sur. 8, 16. b) M. فقد c) M. لكل d) M. post سبيلا  
 ان ثبت ponit. e) M. او f) M. omittit. g) M. addit  
 بما M. م) فلن ل) ثم M. ك) فيسلم م. ن) منهم h) M. addit  
 م) M. خلفه

واربعين رجلا بعد ان قتل في المعركة من اشراف قريش مثلهم  
شارور اصحابه فيهم فقال عمر يا رسول الله اقتل اعداء الله ائمة  
الكفر وروس الصلابة فانهم كذبوك واخرجوك وقال ابو بكر  
عشيرتك واصلك *a* تجاوز عنهم يستنقذهم الله بك من النار  
فدخل رسول الله صلعم المدينة قبل الاسرى بيوم فمن قاييل  
بالقول \* ما قال *b* عمر ومن قاييل بالقول ما قال ابو بكر ثم خرج  
رسول الله صلعم هلى اصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين  
ان مثلهما كمثل اخوة لهما كانوا من قبلهما قال نوح رب لا تذكر  
على الارض من الكافرين تباراً وقال موسى ربنا اطمس على  
اموالهم واشدذ على قلوبهم *c* وقال عيسى ان تعدبهم فانهم  
عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم وقال ابراهيم فمن  
تبعني فانه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم ان الله سبحانه  
ليشدذ قلوب رجال فيه حتى تكون اشد من الحجارة ويلين  
قلوب رجال حتى تكون ألين من اللبن وان *e* يكن منكم عليّة *f*  
فلا ينقلب احد منكم \* الا بغداء *g* او \* ضربة *h* عنق واثاره  
كل اسير باربعة الاف درهم وكان في الاسرى العباس بن عبد  
المطلب اسره ابو اليسر وكان العباس رجلا جسيماً وابو اليسر  
رجلا مجتمعاً فقال النبي صلعم لابي اليسر كيف اسرت العباس  
يا ابا اليسر قال يا رسول الله لقد اعانى عليه رجل ما رايتنه قط  
هيته كذا وكذا فقال رسول الله صلعم لقد اعانك عليه ملك

*a*) P. اهلك *b*) M. الذى قال به et sic etiam paullo post.

*c*) O. sine punctis. *d*) M. addit العذاب حتى يروا العذاب

كه صاحب عيال : P. vertit عليه. Codd. *f*) ان M. *e*) الاليم

ضرب P. ضربه. Codd. *h*) M. omittit. *g*) اند

كريم وقال للعباس أفد نفسك وأبني *a* أخيك عقيل بن أبي طالب  
ونوفل بن الحرث وحليفك *b* عتبة *c* بن عمرو فقال يا رسول الله  
أني كنت مسلماً ولكن القوم استكروني فقال رسول الله صلعم  
اعلم باسلامك فإن كنت *d* ما قلت فإن الله سبحانه يجزيك ففدا  
العباس نفسه بمائة أوقية وفدا كل أحد من أبني أخيه وحليفه  
باربعين أوقية ونزل في العباس قوله تعالى يا أيها النبي قل لمن  
في أيديكم من الأسرى أن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم  
خيراً مما أخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم *e* فلما أخذ  
رسول الله صلعم فداء أسرى بدر لفقراء المهاجرين وحاجتهم  
عاتب الله تعالى فبینه علي ما فعل فقال *f* ما كان لئني أن يكون  
له أسرى حتى يثخن في الأرض يعني به القمتمل تريدون عرض  
المدنيا \* يعني مال السفداج والله يريد الآخرة يعني العمل بما  
يوجب ثواب الآخرة والله عزيز حكيم يعني *h* عزيز فيما كان من  
نصركم حكيم فيما أراد لكم لولا كتاب من الله سبق لمسكم  
فيمسأ أخذتم عذاب عظيم يعني به مال الفدا المأخوذ من  
الأسرى وفيه ثلاثة تأويلات أحدها لولا كتاب من الله سبق في  
أهل بدر أن لا يعذبهم لمسكم فيما أخذتم *i* من فدا أسرى بدر  
عذاب عظيم وهذا قول مجاهد والثاني لولا كتاب من الله سبق  
في أنه يستحل الغنائم لمسكم في تعجيلها من أهل بدر عذاب  
عظيم وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه والثالث لولا كتاب  
من الله سبق أن لا يواخذ أحداً بعمل *k* أتاه على جهالة لمسكم

*a)* Sic e. P. correxi, reliqui *b)* وأبني *c)* M. خليفك *d)* M. حبيبة  
*e)* Sur. 8, 71. *f)* Sur. 8, 68. *g)* M. omitit. *h)* M. omitit. *i)* M. أخذوه *k)* M. عمل



فيما أخذتموه <sup>a</sup> عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق فقال رسول الله صلعم بعد نزول هذه الآية لو عذبنا الله <sup>b</sup> في هذه الآية يا عمر ما نجا غيرك والثالث من حقوق الله تعالى ان يؤدى الامانة فيما حازه من الغنائم ولا يغفل احد منهم شيئا حتى يقسم بين جميع الغانمين <sup>c</sup> من شهد الواقعة \* وكانوا على العدو يبداء لان لكل واحد منهم فيها حقا قال الله تعالى وما كان لنبى ان يغفل ومن يغفل يات بما غفل يوم القيامة وفيه ثلاثة تاويلات احدها وما كان لنبى ان يغفل اصحابه وبخونهم في غنائمهم وهذا قول ابن عباس رضوان الله عليه والثاني وما كان لنبى ان يغفل اصحابه وبخونوه في غنائمهم وهذا قول الحسن وقتادة والثالث ما كان لنبى ان يكتف اصحابه ما بعثه الله تعالى به اليهم لرغبة منهم ولا لرغبة فيهم وهذا قول محمد بن اسحق والرابع من حقوق الله تعالى ان لا يمايل من <sup>d</sup> المشركين ذاق قربي ولا يجانى في نصرة دين الله ذاق موته فان حسق الله اوجب نصرة دينه الرم قال الله تعالى <sup>e</sup> يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تلقون اليهم بالموته وقد كفروا بما جاءكم من لائق الآية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعنة وقد كتب كتابا الى اهل مكة حين <sup>f</sup> رسول الله صلعم بغزوه يعلمهم فيه حال مسيرة اليهم وانفذه مع سادة مولاة لبي عبد المطلب فاطمخ الله تبيبه عليها فانفذ عليا والزبير في اثرها حتى اخذاه <sup>g</sup> من قرن <sup>h</sup>

a) M. اخذتمه b) M. omittit. c) Solus O. omittit. d) M. e) M. omittit. f) Sur. 3, 155. g) M. omittit. h) Sur. 60, 1. i) M. على ذلك k) M. اخرجاه l) M. addit.

راسها فدعا حاطبًا وقال ما حملك على ما صنعت فقال والله يا رسول الله أتى لمؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بدلت ولكنى امرء ليس لى فى القوم اصله ولا عشيرة وكان لى بين اظهريهم b  
 \* اهل وولدء فطالعتهم e بذلك وعفا عنه رسول الله صلعم واما ما يلزمهم فى حق الامير عليهم فاربعة اشياء احدها التزام طاعته والدخول فى ولايته لان ولايته عليهم انعقدت وطاعته بالولاية وجبت قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وفى اولى الامر تاويلان احدهما انهم الامراء وهذا قول عباس رضوان الله عليه والثانى انهم العلماء وهذا قول جابر بن عبد الله والحسن وعطاء وروى ابو صالح عن ابى هريرة قال رسول الله صلعم من اطاعنى فقد اطاع الله ومن اطاع اميرى فقد اطاعنى ومن عصانى فقد عصى الله ومن عصى اميرى فقد عصانى والثانى ان يفوضوا الامر الى رايه ويكلوه الى تدبيره حتى لا تختلف اراءهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم قال تعالى و لو رآه الى الرسول واذ اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وجعل تفويض الامر الى وليه h سببا الى حصول العلم وسداد الامر فان ظهر لهم صواب خفى عليه بينوه له و اشاروا به عليه ولذلك e ندب الى المشاورة ليرجع بها الى الصواب والثالث ان يسارعوا الى امتثال الامر والوقوف عند نهيه وزجره لانها من لوازم طاعته فان توقفوا عما امرهم به واقدموا الى ما نهاهم عنه فله تلايبهم على المخالفة بحسب احوالهم ولا

a) M. اهل b) L. ظهري c) M. ولد solummodo. d) M. Sur. 4, 62. e) تأنيب كردم دل ايشانرا باين مكتوب P. فطالعتهم  
 كذلك M. i) رايه h) M. Sur. 4, 85. g) ويفترق. f) M.

يغلظ فقد قال الله تعالى فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك<sup>a</sup> وروى سعيد بن المسيب ان النبي صلعم قال خير دينكم ايسر<sup>b</sup> والرابع ان لا ينازعوه في الغنائم<sup>c</sup> اذا قسمها وبرزوا\* به بعدل<sup>d</sup> القسمة عليهم فقد سوى الله تعالى فيها<sup>e</sup> بين الشريف والمشروف ومائل بين القوى والضعيف وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه ان الناس اتبعوا رسول الله صلعم عام حنين يقولون اقسم علينا فيئنا حتى لجّوه الى شجرة فاختطف<sup>f</sup> عنه رداءه فقال ردّوا علتى رداى ايها الناس والله لو كان لكم عدد شجر تهامة نعمّا لقسمته عليكم وما الفيتمونى<sup>g</sup> بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا ثم اخذ وبرة من سنام بعيره فرفعها وقال ايها الناس والله ما لى من فيئكم لا<sup>h</sup> ولا هذه الوبرة الا للحمس وللحمس مردود فيكم فادوا للخييط والمخييط فان الغلول يكون على اهله عارا ونارا وشنارا يوم القيامة فجاءه رجل من الانصار بكبة من خيوط شعّر فقال يا رسول الله اخذت هذه الكبة اعمل بها بردعة بعير لى قد دير فقال اما نصيبى منها فلنك فقال اما اذا بلغت<sup>i</sup> هذا فلا حاجة لى فيها<sup>j</sup> ثم طرحها بين يديه

فصل والقسم الخامس من احكام هذه الامارة مصابرة الامير قتال العدو ما صابروا وان تناولت به<sup>k</sup> المدة ولا يولى عنهم وفيه قوة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله ونعلكم تفلحون<sup>l</sup> وفيه ثلاثة تاويلات احدها اصبروا على

a) M. ما d) منه بتعديل M. e) الغنيمة M. b) Sur. 3, 153. c) الى P. h) M. omittit. g) نجدونى M. f) فاختطفتم M. e) M. addit. i) بها M. k) M. فيهم, P. omittit. l) Sur. 3, 200

طاعة الله وصابروا اعداء الله ورابطوا في سبيل الله وهذا قول الحسن والثاني اصبروا على دينكم وصابروا الوعد الذي وعدكم ورابطوا عدوى وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب والثالث اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا بملازمة الثغر وهذا قول زيد بن اسلم واذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بخلصة من اربع خصال احداهن ان يسلموا فيصير لهم بالاسلام ما لنا وعليهم ما علينا ويقروا على ما ملكوا من بلاد واموال قال رسول الله صلعم اُمرت ان اقاتل الناس حتى يقول لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وتصير بلادهم اذا اسلموا دار الاسلام يجرى عليهم حكم الاسلام ولو اسلم في معركة للحرب منهم طائفة قلت او كثرت احرزوا باسلامهم ما ملكوا في دار الحرب من ارض ومال فان ظهر على دار الحرب لم يغنم اموال من اسلم وقال ابو حنيفة يغنم ما لم ينقل من ارض ودار ولا يغنم ما ينقل من مال ومتاع وهو خلاف السنة قد اسلم في حصار بني قريظة<sup>d</sup> ثعلبة واسيد ابنا شعبة انبيهوديان فاحرز اسلامهما اموالهما ويكون اسلامهم<sup>e</sup> اسلامًا لصغار اولادهم<sup>f</sup> ولكل حمل كان لهم وقال ابو حنيفة اذا اسلم كافر في دار الاسلام لم يكن اسلامًا لصغار ولده ولو اسلم في دار الحرب كان اسلامًا لصغار ولده ولا يكون اسلامًا للحمل وتكون زوجته والحمل فيثا ولو دخل مسلم دار الحرب<sup>g</sup> فاشترى فيها<sup>g</sup> ارضًا ومتاعًا لم يملك<sup>h</sup> عليه اذا ظهر المسلمون عليها وكان

a) M. العدو ورابطوا M. ملكوه c) O. omittit. d) M. واشترى M. اولادهم f) M. اسلامهما e) قريظة واکر مسلماني داخل دار الحرب P. sic vertit h)

مشتريها أحقّ بها وقال أبو حنيفة يكون ما ملكه من أرض  
 فيثاء وللصلة الثانية ان يظفر الله تعالى بهم مع مقامهم على  
 شركهم فتسى ذراريهم وتغنم اموالهم ويقتل من لم يحصل في  
 الاسر منهم ويكون في الاسرى مخيراً في استعمال الاصلح من  
 اربعة امور احدها ان يقتلهم صبراً بضرب العنق والثاني ان  
 يسترقهم ويجرى عليهم احكام الرق من بيع او عتق والثالث  
 ان يفادى بهم على مال او اسرى والرابع ان يمنّ عليهم ويعفو  
 عنهم قال الله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب <sup>e</sup>  
 وفيه وجهان احدهما انه ضرب رقابهم صبراً بعد القدرة عليهم  
 والثاني انه قتالهم بالسلاح والتدبير <sup>d</sup> حتى يفضى الى ضرب رقابهم  
 في المعركة ثم قال حتى اذا ائخنتموهم فشدوا الوثاق يعنى  
 بالائتخان الطعن وبشد الوثاق الاسر فاما منّا بعد واما فداء <sup>e</sup>  
 وفي المن قولان احدهما انه العفو والاطلاق كما من رسول الله  
 صلعم على ثمامة بن أثال بعد اسره والثاني انه العتق بعد الرق  
 وهذا قول مقاتل واما الفداء ففيه هاهنا قولان احدهما انه  
 المفاداة على مال يؤخذ او اسير يطلق كما فادى رسول الله  
 صلعم اسرى بدر على مال وفادى في بعض المواطن رجلاً برجلين  
 والثاني انه البيع وهو قول مقاتل حتى تصع للحرب اوزارها <sup>f</sup> وفيه  
 تاويلان احدهما اوزار الكفر بالاسلام والثاني ائتقال للحرب وهو السلاح

شد بس زمبني انجا خريد يا متاعى را انجا تملك نمود جون  
 مسلمانان بر انجا ظفر يافتند مشتري مذکور بان احق است  
 باليديين a) M. يملك b) M. omittit. c) Sur. 47, 4. d) M.  
 e) M. addit اوزارها f) Sur. 47, 5; male  
 in editione Flugeliana impressum est تصع pro تصع

في المقصود بهذا السلاح الموضوع وجهان احدهما سلاح المسلمين بالنصر والثاني سلاح المشركين بالهزيمة ولهذا الاحكام الاربعة شرح \* يُذكر مع *a* قسمة الغنيمة من بعد وللصلة الثالثة ان يبذلوا مالا على المسالمة والموادعة فيجوز ان يقبله منهم ويوادعهم على ضربين احدهما ان يبذلوه لوقتهم ولا يجعلوه خراجاً مستمراً فهذا المال غنيمة لأنه ماخوذ بايجاف خيل وركاب فيقسم بين *b* الغنمين ويكون *c* ذلك اماناً لهم في الاكتفاء *e* عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يمنع من جهادهم فيما بعده *f* والضرب الثاني ان يبذلوه في كل عام فيكون هذا خراجاً مستمراً ويكون الامان *h* به مستقراً والمأخوذ منهم في العام الأول غنيمة تقسم بين الغنمين وما يوخذ في *i* الاعوام المستقبلية *k* يقسم في اهل الفئ ولا يجوز ان يعاودوا جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال لاستقرار الموادعة عليه وانما *m* دخل احدكم الى دار الاسلام كان له بعقد الموادعة الامان على نفسه وماله فان منعوا المال زالت الموادعة وارتفع *n* الامان ولزم جهادهم كغيرهم من اهل الحرب وقال ابو حنيفة لا يكون منعهم من مال الجزية والصلح نقضاً لامانهم لأنه حق عليهم فلا ينتقض العهد بمنعهم منه كالديون *o* \* فاما حمل اهل الحرب هدية ابتدوها لم يصير لهم بالهدية عهد وجاز حربهم بعدها لان العهد ما كان

امان *M.* *d*) فيكون *M.* *c*) على *M.* *b*) بذكر *L.* *a*)  
 الامر *M.* *h*) *M.* *omittit.* *M.* *g*) بعد *M.* *f*) الاكتفاء *M.* *e*)  
 فاذا *M.* *m*) يعاود *M.* *l*) في *M.* *addit* *M.* *k*) من *M.* *i*)  
 عاجز *P.* *o*) ومنقطع شون *P.* *ن*) يقع *M.* *n*)  
 ساير ديون

عن عقد *e* والخصلة الرابعة ان يسالوا *b* الامان والمهادنة فيجوز اذا  
تعدّر الظفر بهم واخذ المال منهم ان يهادنهم على المسألة  
في عدة مقدّرة بعقد الهدنة عليها اذا كان الاسم قد اذن له  
في الهدنة او فوّض الامر اليه قد هادن رسول الله صلعم قريشاً  
عام الحديبية عشر سنين ويقتصر في مدة الهدنة على اقل ما *c*  
يمكن ولا يجاوز اكثرها عشر سنين فان هادنهم اكثر منها بطلت  
الهدنة *d* فيما زان عليها ولهم الامان فيها الى انقضاء مدّتها ولا  
يجاهدون فيها ما اقلّوا على العهد فان نقضوه صاروا حرباً  
يجاهدون من غير انذار قد نقضت قريش صلح الحديبية فسار  
اليهم رسول الله صلعم علم الفتح محارباً حتى فتح مكة  
صلحاً عند الشافعي وعنوة عند ابى حنيفة ولا يجوز انا نقضوا  
عهدهم ان يقتل ما في ايدينا من رهايينهم قد نقض الروم عهدهم  
ومن معاوية وفي يده رهايين فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم  
وخلّوا سبيلهم وقالوا وفاء بغدر خبير من غدر بغدر وقال النبي  
صلعم ان الامانة لمن ايتمنك ولا تخون من خانك فاذا لم يجز  
قتل الرهايين لم يجز اطلاقهم ما لم يحاربهم فاذا حاربوا وجب  
اطلاق رهايينهم ثم ينظر فيهم فان كانوا رجالا وجب ابلاغهم  
مامنهم وان كانوا نراري نساء واطفالا وجب ايصالهم الى اهاليهم  
لانهم اتباع لا ينفردون بانفسهم ويجوز ان يشترط *f* لهم في  
عقد الهدنة *g* من اسلم *g* من رجالهم فاذا اسلم احد *h*

- a) P. omittit, M. pro فاما legit et عقد pro عقد عن  
b) O. يسال c) M. addit ان يكون d) M. المهادنة  
e) M. حاربهم f) M. يشترط g) Solus O. omittit.  
h) M. احد منهم

ردّ اليهم ان كانوا مامونين على تبعه *e* ولم يردّ اليهم ان لم يؤمنوا عليه ولا يشترط ردّ من اسلم من نسائهم لانهم ذوات فروج محرّمة فان شرط ردّهن لم يجز ان يردوا ودفع الى ازواجهن مهورهنّ اذا طلقن *b* وانا لم تدع الى عقد الهدنة ضرورة لم يجز ان يهادنهم ويجوز ان يوادعهم اربعة اشهر فما دون ولا يزيد عليها لقول الله تعالى *c* فسيجوا في الارض اربعة اشهر واما الامان الخاص فيصحّ ان يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حرّ وعبد لقول النبي صلعم المسلمون تكافا دماؤهم وهم بيد على من سواهم يسعى بذمتهم ادناهم يعنى عبيدهم وقال ابو حنيفة لا يصلح امان العبد الا ان يكون مآذوناً له في القتال

فصل \* والقسم السادس *d* من احكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو وقتاله يجوز لامير الجيش في حصار العدو ان ينصب عليهم العرادات والمنجنبيقات قد نصب رسول الله صلعم على اهل الطاييف منجنبيقا ويجوز ان يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم *e* البيات *f* والتخريف وانا راى في قطع نخلمهم وشجرهم صلاحاً يستضعفهم به ليظفر بهم عنوة او يدخلوا في السلم صلاحاً فعل ولا يفعل ان لم ير فيه صلاحاً قد قطع رسول الله صلعم كروم اهل الطاييف فكان سبباً لاسلامهم وامر في حرب بني النصير \* بقطع نوع *g* من النخل يقال له الاصفر يُرى نواه من وراء اللحاء وكانت اللحاء *h* منها احب اليهم من

a) M. ذمة, et sic prius P. qui postea in marg. بر خون  
 او correxit. b) M. طلقت c) Sur. 9, 2. d) M. والسادس,  
 L. correxit. e) M. omittit. f) M. النبات, L. correxit, P.  
 omittit. g) O. فقطع نوعاً h) M. et P. النخلة



الوضیع a فقطع بهم وحزنوا له \* وقالوا انما قطعت نخلة وأخرقت  
نخلة b \* وأما قطعت نخلة c فقال سبأه اليهودی \* في ذلك d

(المتقارب) ألسنا ورثنا الكتاب للكبير

على عهد موسى فلم نصرف

وانتم رءاء لشيء عجايف

يسهل تهامة والاحنف

ثرون الرأفة مجدا لكم

كذا كل دهر بكم مجحف

فيا أيها الشاهدون انتهوا

عن الظلم والنطق الموكف

لعل اللبيالي وصرف الدهور

يزيل e من العادل المنصف

بقتل النصير واجلابها

وعقر النخيل ولم تخطف f

فاجابه حسان بن ثابت

(الواثر) g أوتموا الكتاب فضيعوه

فهم عمى عن التورية بور

a) E coniectura, O. الوصيف, P. الوضيف, P. sic vertit:

واين نخلة مذكوره احب بايشان بود از جميع اموال

b) O. omittit. c) M. omittit, P. totum locum sic exhibet:

بس قطع مى كردند مسلمانان بعضى از آن

d) Solus O. exhibet. e) M.

M. versum omittit. f) M. تديل, marg. يزيل, L. text. تدبيل

g) M. هو

كفرتم بالقرآن وقد اتاكم <sup>a</sup>  
بتصديق الذي قال النذير  
فهان على سراة بنى لوى  
حريق بالمبوية مستطير

فلما فعل رسول الله صلعم \* ذلك بهم <sup>b</sup> جلّ في صدور المسلمين  
وقالوا يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من اجر وهل علينا فيما  
تركناه من وذر فانزل الله تعالى ما قطعتم من لينة او تركتموها  
قايمة على اصولها فبانن الله وليخزي الفاسقين <sup>c</sup> وفي لينة اربعة  
اقاويل احدها انها النخلة من اى الاصناف كانت وهذا قول مقاتل  
والثاني انها كرام النخل وهذا قول سفيان والثالث انها الفسيلة  
لانها الين من النخلة والرابع انها جميع الاشجار ليينها بالحياة  
ويجوز ان يغور عليهم المياه ويقطعها عنهم وان كان فيهم  
نساء واطفال لانه من <sup>d</sup> اقوى اسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة  
وصلحا واذا استسقى فيهم <sup>e</sup> عطشان كان الامير مختيرا بين  
سقيه او منعه كما كان مختيرا فيه بين قتله او تركه ومن قتل  
منهم وراه عن الابصار ولم يلزم تكفينه قد امر رسول الله صلعم  
بقتلا بدر فالتقوا في القلب ولا يجوز ان يحرق بالنار منهم \*  
حيا ولا ميتا <sup>f</sup> روى عن رسول الله صلعم انه قال لا تعذبوا عباد  
الله بعذاب الله وقد احرق <sup>g</sup> ابو بكر رضى الله عنه قوما من  
اهل الردة ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه ومن قتل من  
شهداء المسلمين زمّل في ثيابه التي قتل فيها ودفن بها <sup>h</sup> ولم

a) M. اتيتهم b) M. omittit. c) Sur. 59, 5. d) M. omittit.  
e) M. منهم f) M. ميت g) حى h) Solus  
O. omittit.

يُغسل ولم يُصَلِّ عليه قال رسول الله صلعم في شهداء احد زملوهم  
بكلوهم فانهم يُبَعَثُونَ يوم القيامة وادواجهم تشخب دماً اللون  
لون الدم والريح وريح المسك وانما فعل ذلك بهم <sup>هـ</sup> تكريماً  
لهم واجراً لحكم الحياة في ذلك قال الله تعالى ولا تحسبن الذين  
قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عند ربهم يرزقون <sup>و</sup> وفيه  
تاويلان احدهما انهم احياء في الجنة بعد البعث <sup>ج</sup> وليسوا في  
الدنيا باحياء والثاني وهو قول الاكثريين انهم بعد القتل احياء  
استعمالاً لظاهر النص فرقاً بينهم وبين من لم يوصف بالحياة  
ولا يمنع للجيش في دار الحرب من اكل طعامهم وعلوفة دوابهم  
غير محتسب به عليهم ولا يتعدوا القوت والعلوفة الى ما سواهم  
من ملبوس ومركوب فان دعوتهم الضرورة الى ذلك كان ما لبسوه  
او ركبوه او استعملوا مسترجعاً منهم في الغنم ان كان باقياً  
ومحتسباً عليهم من <sup>د</sup> سهمهم ان كان مستهلكاً <sup>هـ</sup> ولا يجوز لاحد  
منهم ان يطاء جارية من السبي الا بعد ان يعطاها بسهمه  
فيطأها بعد الاستبراء فان وطئها قبل القسمة عزر ولا يحد لان  
له فيها سهماً ووجب عليه مهر مثلها ويضاف الى الغنيمة فان  
احبلها لحق به ولدها وصارت به امر ولد له ان ملكها وان  
وطئ من لم يدخل في السبي حد لان وطئها زنا ولم يلحق  
به ولدها ان علققت فاذا عقدت هذه الامارة على غزاة واحدة  
لم يكن لاميرها ان يغزو غيرها سواء غنم فيها او لم يغنم  
واذا عقدت عموماً عاماً بعد عام لزمه معاودة الغزو في كل وقت  
يقدر على غزو فيه ولا يفتر عنه مع ارتفاع الموانع الا قدر

<sup>ا</sup>) M. omittit. <sup>ب</sup>) Sur. 3, 163. <sup>ج</sup>) M. الموت, O. addit

تالفا M. <sup>د</sup>) في M. <sup>هـ</sup>) در قيمة P. في الجنة

الاستراحة واقبل ما يُجْزِيه ان لا يعطل عاماً من جهاده، وبهذا الامير اذا فوضت اليه الامارة على المجاهدين ان ينظر في احكامهم ويقيم للحدود عليهم وسواء من ارتزق منهم او تطوع ولا ينظر في احكام غيرهم ما كان سايرا الى ثغرة فاذا استقر في الثغر الذي تقلده جاز ان ينظر في احكام جميع اهله من مقاتلته ورعيته وان كانت امارته خاصة اجرى عليها حكم الخصوص

### الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح

وما عدا جهاد المشركين \* من قتال *d* ينقسم ثلاثة اقسام قتال اهل الردة وقاتل اهل البغى وقاتل المحاربين فاما القسم الأول في قتال اهل الردة فهو ان يرتد قوم حكم باسلامهم اما بان ولد على فطرة الاسلام او اسلموا عن كفر فكلاه الفريقين في حكم الردة سواء فاذا ارتادوا عن الاسلام الى اى دين انتقلوا اليه مما يجوز ان يقر اهله عليه كاليهودية والنصرانية او لا يجوز ان يقر اهله عليه كالزندقة والوثنية له يجوز ان يقر من ارتاد اليه لان الاقرار بالحق يوجب التزام احكامه *f* قال رسول الله صلعم من بدل دينه فاقتلوه فاذا كانوا ممن وجب قتلهم بما ارتدوا عنه من دين الحلق الى غيره من الاديان له يدخل حالهم من احد امرين احدهما *g* ان يكونوا في دار الاسلام اشداذا *h*

*a*) M. جهاده *b*) M. ثغر *c*) M. امارة *d*) Deest in M.  
*e*) M. اشداذا *h*) O. أما *g*) M. حكمه *f*) P. وكلا *e*)  
M. شداذا

وأفراداً <sup>a</sup> لم يتكيزوا بدار يتميزون <sup>b</sup> بها عن المسلمين فلا حاجة  
 بناء الى قتالهم لدخولهم تحت القدرة وكشف <sup>d</sup> عن سبب  
 ردتهم فان ذكروا شبهة في الدين اوضحت لهم بالحجج <sup>e</sup>  
 والآدلة حتى يتبين لهم الحَق واخذوا بالتوبة مما دخلوا فيه  
 من الباطل فان تابوا قبلت توبتهم من كل <sup>f</sup> ردة وعادوا <sup>g</sup> الى حكم  
 الاسلام كما كانوا وقال ملك لا أقبل توبة من ارتد الى ما يستشره  
 من الزندقة الا ان يبتدئها من نفسه واقبل توبة غيره من  
 المرتدين وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة <sup>h</sup>  
 والصيام في زمان الردة لاعترافه بوجوبه قبل الردة وقال ابو  
 حنيفة لا قضاء عليهم كمن اسلم عن كفر ومن كان من المرتدين  
 قد حج في الاسلام <sup>i</sup> \* قبل الردة لم يبطل حجه بها <sup>k</sup> ولم <sup>l</sup> يلزمه  
 قضاؤه بعد التوبة وقال ابو حنيفة قد بطل بالردة والنزاهة القضاء <sup>m</sup>  
 بعد التوبة ومن اقام على رده ولم يتب وجب قتله رجلاً كان  
 او امرأة وقال ابو حنيفة لا اقبل المرأة بالردة وقد قتل رسول الله  
 صلعم بالردة امرأة كانت تكفى امر رومان ولا يجوز اقرار المرتد  
 على رده <sup>n</sup> بجزية ولا عهد ولا توكل ذبيحته ولا تنكح منهم  
 امرأة واختلف الفقهاء في قتلهم هل يعاجل في الحال او <sup>o</sup> يؤجلون  
 فيه ثلاثة ايام على قولين احدهم بتعجيل <sup>p</sup> قتلهم في الحال لئلا

<sup>a</sup>) M. او افراداً M. recte. <sup>b</sup>) M. يتميزون <sup>c</sup>) L. بها <sup>d</sup>) M. <sup>e</sup>) O. <sup>f</sup>) Solus O. <sup>g</sup>) O. <sup>h</sup>) O. <sup>i</sup>) M. addit <sup>j</sup>) O. <sup>k</sup>) Desunt in M. <sup>l</sup>) M. <sup>m</sup>) M. <sup>n</sup>) M. <sup>o</sup>) M. <sup>p</sup>) M.

يُوخر لله عز وجل حق والثاني ينظرون ثلاثة ايام لعلمهم ان يستدركوه بالتوبة قد *a* انظر على *b* عليه السلام المستورد العاجلي بالتوبة ثلاثة ثم قتله بعدها ويقتل صبيرا بالسيف وقال ابن سريج من اصحاب انشاعى يضرب بالخشب حتى يموت لانه ابطأ قتلاً من السيف الموحى وربما استدرك *d* \* به التوبة *e* واذا قتل لم يغسل ولم يصل عليه وورى مقبوراً ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم *f* ولا في مقابر المشركين لما تقدم *g* له من حرمة *h* الاسلام الثابتة لهم ويكون ماله فيئماً في بيت مال المسلمين مصروفاً *k* في اهل الفى لانه لا يرثه عنه مناسب من مسلم ولا كافر وقال ابو حنيفة يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة \* ويكون ما كسبه بعد الردة فيئماً وقال ابو يوسف يورث عنه ما اكتسب قبل الردة *l* وبعدها *m* فانما لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الاسلام موقوفاً عليه فان عاد الى الاسلام اعيد عليه وان هلك على الردة صار فيئماً وقال ابو حنيفة احكم بموته اذا صار الى دار الحرب *n* واقسم ماله بين ورثته فان عاد الى دار الاسلام استرجعت ما بقى في ايديهم من ماله ولم اغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين اذا لم يناكزوا

*a*) M. وقد *b*) M. addit بن ابي طالب *c*) M. ابقي sic prius in L., sed postea in ابطا correctum est. *d*) L. in marg. استنزل *e*) M. بالتوبة *f*) P. addit وميناً *g*) O. تقدمت *h*) M. نمة *i*) M. المبينة *k*) M. addit يورث عنه *l*) Desunt in M. *m*) M. addit في مصالحيهم *n*) M. لا يورث عنها *لا* *sed* *la* *alia* *manu* *supra* *lineam*. *ل*) M. الحرب *لا* *الكفر* *L.* in marg.

الى حارٍ وكنوا أشدنا بين المسلمين وللحال الثانية ان ينحازوا  
الى حارٍ ينفردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها ممنوعين  
فيسحب قتالهم على الردة بعد مناظرتهم على الاسلام  
وليصلح دلايله ويجرى على قتالهم بعد الانذار والاعدار حكم  
قتالهم اهل الحرب في قتالهم غرة<sup>d</sup> وبياتا ومصافتهم في الحرب جهاراً  
وقتالهم مقبلين ومدبرين ومن اسر منهم جاز قتله صبراً ان  
لم يتب ولا يجوز ان يسترق عند الشافعي رحمه الله واذنا ظهر  
عليهم لم تُسب نوابيهم وسواء من ولد منهم في الاسلام  
او بعد الردة وقيل ان من e ولد منهم بعد الردة جاز سببه  
وقال ابو حنيفة يجوز سبى من ارتد من نسابهم اذا لحقن<sup>f</sup>  
بدار الحرب واذا غنمت اموالهم لم تقسم في الغنائم وكان  
مال من قتل منهم فيثا ومال الاحياء موقوفاً ان اسلموا رد عليهم  
وان هلكوا على ردتهم صار فيثا وما اشكل منه اربابه من  
الاموال المغنومة<sup>h</sup> \* صار فيثا انا وقع الايس من معرفتهم وما  
استهلكه \* المسلمون عليهم في نائرة الحرب لم يضمن اذا اسلموا  
وما استهلكوا<sup>k</sup> من اموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون  
عليهم واختلف في ضمان ما استهلكوه في نائرة الحرب على قولين  
احدهما يضمنونه لان معصبتهم بالردة لا تسقط عنهم  
الاموال المضمونة والثاني لا ضمان عليهم فيما استهلكوه من دم

a) M. دلالتہ b) Sic prius L., sed post in ارتداد mutavit.  
c) L. vocem expunxit. d) M. عنوة et sic prins L., quod  
postea in غرة mutavit. e) Deest in L. f) M. لحقن g) Solus  
O. وان كان h) M. المغنوية i) Solus O. omittit. k) Desunt  
in M., L. marg. l) Deest in M.

ومال *a* قد اصاب اهل الردة على عهد ابي بكر *b* رضى الله عنه نفوسا واموالاً عرف مستهلكوها فقال عمر رضى الله عنه يدرون *c* قتلانا ولا ندرى *d* قتلانم فقال ابو بكر لا يدرون قتلانا ولا ندرى قتلانم فجزت بذلك سيرته وسيرة من بعده قد اسلم طليحة بعد ان سبى وقد قتل وسبا فآقره عمر رضى الله عنه بعد اسلامه ولم يأخذه بدم ولا مال ووفد ابو شجرة بن عبد العزى وكان من اهل الردة على عمر\* بن الخطاب *f* رضى الله عنه وهو يقسم الصدقات فقال *g* اعطينى فاني ذو حاجة فقال من انت فقال\* ابو شجرة فقال *h* اى عدو الله الست الذى تقول (الطويل) ورويت رضى من كتيبة خالد وانى لارجوا بعدها ان اعمرها وجعل *i* يعلوه بالندرة في رأسه وحتى ولي راجعا الى قومه وهو يقول شعر (البسيط) ضنا *k* علينا ابو حفص بنايله وكل محتبب يوما له ورق ما زال يتهربنى حتى حذقت *l* له وحال من دون بعض البغية الشفق لما رهبت *m* اب حفص وشرطته والشيوخ يقرعون *n* احيانا فينحسف

- a*) M. او مال *b*) M. addit الصديق *c*) M. يدرون *d*) M. ندلى  
*e*) M. قد كان L. وكان قد quod prius habebat, delevit.  
*f*) Desunt in M. *g*) Cf. Tabar. ann. ed. Kosegarten I, 122 seqq. *h*) Solus O. omittit. *i*) M. ثر جعل *k*) M. ضن  
*l*) M. جذبت *m*) P. رضىبت L. وهبت in وهبت mutavit.  
*n*) P. يفرغ



فلما يعرض له عمر رضى الله عنه سوى التعزير لاستئذنته <sup>هـ</sup>  
 بعد الاسلام ولد دار الردة حكم نفارق به دار الاسلام ودار الحرب  
 فاما ما نفارق به دار الاسلام فمن اربعة اوجه احدها انه لا  
 يجوز ان يهادنوا على الموادعة في ديارهم ويجوز ان يهادن اهل  
 الحرب والثاني انه لا يجوز ان يصالحوا على مال يقرون <sup>ب</sup> به على  
 ردتهم ويجوز ان يصالح اهل الحرب والثالث انه لا يجوز استرقاقهم  
 ولا سبي نسايتهم ويجوز ان يسترق اهل الحرب ويسبي نسايتهم  
 والرابع انه لا يملك الغانمون اموالهم ويملكوها ما غنموه من مال <sup>ج</sup>  
 اهل الحرب وقال ابو حنيفة رضى الله عنه قد صدك صارت ديارهم  
 بالردة دار حرب ويسبون <sup>د</sup> ويغنمون ويكون ارضهم فينا وهم عنده  
 كعبدة الاوثان من العرب واما ما يفارق به دار الاسلام فمن اربعة  
 اوجه احدها وجوب قتالهم مقبلين ومدبرين كالمشركين والثاني  
 اياحة نسايتهم اسرى وممتنعين والثالث يصير اموالهم فينا لكافة  
 المسلمين والرابع بطلان مناكتهم بمضى العدة وان <sup>ز</sup> اتفقوا  
 على الردة وقال ابو حنيفة تبطل مناكتهم بارتداد احد الزوجين  
 ولا تبطل بارتدادهما <sup>و</sup> معا ومن ادعت عليه الردة فانكرها \* كان  
 قوله مقبولا <sup>ح</sup> بغير يمينه ولو قامت عليه البينة بالردة لم يصير  
 مسلما بالانكار حتى يتلفظ بالشهادتين واذا امتنع قوم من  
 اداء الزكاة الى الامام العادل جحودا لها كانوا بالجحود مرتدين

<sup>ا</sup>) M. لاشتطاطه <sup>ب</sup>) O. يقرؤا <sup>ج</sup>) Deest in M. <sup>د</sup>) Totus locus inde a verbis usque ad verba نقاتلون قد صارت pag. ٩٥ lin. 3 in M. deest, sed in L. margine exhibetur. <sup>هـ</sup>) L. addit فيها كما يسبي نساء اهل الحرب <sup>ز</sup>) L. ولو <sup>ح</sup>) L. فقلوه مقبول <sup>و</sup>) M. ارتدادهما <sup>ز</sup>) M.

يجرى عليهم حكم اهل الردة ولو امتنعوا من اديها مع الاعتراف  
 بوجودها <sup>١</sup> كانوا من بغاة المسلمين يقاتلون على المنع منه  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يقاتلون وقد قاتل ابو بكر رضى  
 الله عنه مانعى الزكاة مع تمسكهم بالاسلام حتى قالوا والله  
 ما كفرنا بعد ايماننا ولكن شحكنا علمي اموالنا فقال عمر  
 رضى الله عنه على ما فقاتلهم ورسول الله صلعم يقول امرت ان  
 اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني  
 دماءهم واولادهم الا بحقها <sup>٢</sup> قال ابو بكر هذا من حقها ارايت  
 لو سالوا <sup>٣</sup> ترك الصلاة ارايت لو سالوا ترك الصيام ارايت لو  
 سالوا ترك الحج فاذا <sup>٤</sup> لا تبقى عروة من عرى الاسلام الا اخلت  
 والله لو منعوني عناقا وعقالا مما اعطوه <sup>٥</sup> رسول الله صلعم  
 لقاتلتهم عليه فقال عمر رضى الله عنه فشرح <sup>٦</sup> الله صدرى  
 الذى شرح له <sup>٧</sup> صدر ابي بكر رضى الله عنه وقد ابان عن  
 اسلامهم قول زعيمهم حارثة بن سراقة في شعره حين يقول <sup>٨</sup>

(الطويل) الا فاصبحينا قبل نأيرة الفاجر

لعدل مناينا قريب ولا ندرى

اطعنا رسول الله ما كان بيننا

فيا عجباً ما بال ملك ابي بكر

a) Deest in O. b) Solus O. بها c) P. addit d) P. اسلامنا  
 ساوا in سالوا L. ubique f) فقال M. e) وحسابهم على الله  
 mutavit. g) P. et M. اذن h) Solus P. اعطوا i) P. in  
 k) Deest in M. شرح sed in interpret. وفسر  
 d) Solus L. شعر addit. De versibus vid. Tabar.  
 I pag. 84.

فَأَنَّ « الذى \* سَأَلُوكُمْ فَمَنْعْتُمَا  
 لِكَالْتَمْرَةِ أَوْ أَحَلَّى الْيَهُمِ مِنَ التَّمْرِ  
 سَمْنَعَكُمْ مَا كَسَانِ فِينَا بَقِيَّةُ  
 كِرَامٍ عَلَى الْعِزَاءِ فِي سَاعَةِ انْعُسَرِ

الفصل ٤ في قتال أهل البغى وإذا بغت طائفة من المسلمين  
 وخالفوا راء للجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فإن لم يخرجوا به  
 عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيَّزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا  
 أفرادا متفرقين تنالهم القدرة وتمتد<sup>د</sup> اليهم اليد تركوا<sup>ا</sup>  
 ولم يجارَوا واجريت عليهم احكام<sup>ا</sup> العدل فيما يجب لهم وعليهم  
 من الحقوق والحدود قد<sup>د</sup> عرض قوم<sup>ه</sup> من الخوارج لعلى بن ابي  
 طالب رضوان الله عليه لمخالفة رايه وقال احدهم وهو يخطب  
 على منبره لا حكم الا لله فقال على رضى الله عنه كلمة حق<sup>ا</sup>  
 أريد<sup>د</sup> بها باطل<sup>ل</sup> لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله ان  
 تذكروا<sup>ا</sup> فيها اسم الله ولا نبدأ<sup>ا</sup>كم بقتال<sup>ا</sup> ولا نمنعكم<sup>م</sup> الفئ<sup>ا</sup>  
 \* ما دامت ايديكم<sup>م</sup> معنا فان تظاهروا باعتقادهم وهم على  
 اختلاطهم باهل العدل اوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوه  
 وبطلان ما ابتدعوه ليرجعوا عنه الى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة

- a) M. وان b) Solus P. contra metrum لتمر;  
 de منعناهم لِكَالْتَمْرَةِ vide al-fiyam ed. Dieterici pag. ١٨٩. c) Solus  
 L. addit اهل P. addit f) توركوا L. e) تَمَّتْ d) الثاني  
 L. g) M. وقد h) Deest in L. i) M. ارتدّ, Alsharast. ٨٧, 12.  
 من M. addit m) لقتال M. l) يذكر M. نذكرها P., O. k)  
 n) P. تَمَّتْ

وجاز للامام ان يعزّر منهم من تظاهر بالفساد \* ادباً وزجراً<sup>a</sup> ولم يتجاوز<sup>c</sup>ه الى قتل ولا حدّ روى<sup>e</sup> عن النبي صلعم انه قال لا يجلّ دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد احصان او قتال نفس بغير نفس فان اعتزلت هذه الفية<sup>d</sup> الباغية اهل العدل<sup>e</sup> وتحيرت \* بدار تميزت<sup>d</sup> فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حقّ ولم تخرج عن طاعة لم يجاروا ما اقاموا على الطاعة وتادية للقوق قد<sup>e</sup> اعتزلت طائفة \* من الخوارج<sup>f</sup> عليا عليه السلام بالنهروان فوثق عليهم عاملاً اقاموا على طاعته زماناً وهو لهم موادع الى ان قتلوه فانفذ اليهم ان<sup>g</sup> سلّموا الى قاتله فابوا وقالوا كلنا قتله<sup>h</sup> قال فاستسلموا الى اقتل منكم<sup>i</sup> وسار اليهم فقتل اكثرهم وان امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من اللقوق وتفردوا باجتباء الاموال وتنفيذ الاحكام فان فعلوا ذلك ونمّ ينصبوا لانفسهم اماماً ولا قدموا عليهم زعيماً كان ما اجنبوه من الاموال غصباً لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الاحكام مردود لا يثبت به حق وان<sup>k</sup> فعلوا ذلك وقد نصبوا لانفسهم اماما اجتبوا بقوله الاموال ونفذوا بامر الاحكام لم يتعرض لاحكامهم بالبدّ الا لما<sup>l</sup> اجتبوه بالمطالبة وحوربوا في الخالين على سواء \* لينزعوا عن المباينة ويفيوا<sup>m</sup> الى الطاعة

a) Desunt in P. b) Solus O. c) M. addit وزوه، قد  
 O. addit في دار d) Desunt in O. e) M. وقد f) Desunt  
 in M. g) Deest in O. h) M. قتلة i) M. اقيد، L. قيد؛  
 P. vertit: بس اقدم خودرا بمن فرستيد  
 i) L. فان k) M. l) ما in ما على mutavit. m) M. وتغيبوا sic

قال الله تعالى وتبارك وان « طايغتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفى الى امر الله فان فات فاصلحوا بينهما بالعدل فيه واقسطوا ان الله يحب المقسطين وفي قوله فان بغت احدهما على الاخرى وجهان احدهما بغت بالتعدى \* في القتال<sup>ه</sup> والثاني بغت بالعدول عن الصلح وقوله فقاتلوا التي تبغى يعنى بالسيف رداً من البغى وزجراً عن المخالفة وفي قوله حتى تنفى الى امر الله وجهان احدهما حتى ترجع الى الصلح الذى امر الله تعالى به وهو قول سعيد بن جبير والثاني الى كتاب الله وسنة رسوله فيما لهم وعليهم وهذا قول قتادة فان فات اى رجعت عن البغى فاصلحوا بينهما بالعدل فيه وجهان احدهما بالحق والثاني بكتاب الله فاذا قلد الامام اميراً على قتال الممتنعين من البغاة قدم قبل القتال انذارهم واعذارهم ثم قاتلهم<sup>د</sup> اذا اصتروا على البغى كفاحاً ولا يهاجم عليهم غرةً وبيباتاً وبخالف قتالهم قتال المشركين والمرتدين من<sup>ف</sup> ثمانية اوجه احدها ان يقصد بالقتال ردهم ولا يعتمد به قتلهم ويجوز ان يعتمد قتل المشركين والمرتدين والثاني ان يقاتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال اهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين والثالث ان لا يجهز<sup>و</sup> على جرحهم وان جازت الاجازة<sup>ه</sup> على جرحى المشركين

etiam prius L., sed postea correxit. a) Sur. 49, 9.

b) L. بالقتال. c) M. على et sic prius L., quod

postea in قبل mutavit. d) M. يقاتلهم. e) Deest

يجاز. f) M. في. g) M. يحار. h) Sic O., cf. lex. sub

الاجارة M.

المرتدين أمر على عليه السلام مناديه ان ينادى يوم للجمال  
 الا لا يتبع مُدْبِرٌ ولا يذقف على جريح والرابع ان لا يقتل *a*  
 اسراهم وان قتل اسرى *b* المشركين والمرتدين ويعتبر احوال من  
 في الاسر منهم فمن امنت رجعت الى القتال اطلق ومن لم تؤمن  
 منه الرجعة حبس الى انجلاء الحرب ثم يطلق *c* ولم يجوز ان يحبس  
 بعدها اطلق للحجاج اسيرا من اصحاب قَطْرَى بن الفجاءة لمعرفة  
 كانت بينهما فقال له قطرى عد الى قتال عدو الله للحجاج فقال  
 هيهات عدل يدا مُطْلِقُهَا واسترق رقبة مُعْتَقُهَا وانشا  
 يقول شعر *d*

(الكامل) اقاتل للحجاج عن سلطانه

بيد تُقِرُّ بانها مولاته

اتى اذا لآخو الزيارة *e* والذى

شهدت باقبح فعله غدراته

ما ذا اقول اذا برزت ازاء *f*

في الصف واحتججت له فعلاته

اقول جاد على لا اتى اذا

لأحق من جادت عليه ولاته

وتحدثت الاقوام ان صنايعا

غرست لدى فحنظلت *g* نخلاته

والخامس ان لا يغنم اموالهم ولا يسي *h* ذراريهم روى عن رسول  
 الله صلعم انه قال منعت دار الاسلام ما فيها واباحت دار الشرك

*a*) M. اطلق *b*) Solus M. من addit. *c*) M. يطلق

*d*) Deest in M. *e*) M. الدنياه *f*) M. له *g*) M. فحظلت

*h*) M. تسي

ما فيها والسادس ان لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد *a* ولا  
 نقي وان جاز ان يستعان بهم على قتال اهل الحرب والردة  
 والسابع ان لا يهادنهم الى مدّة ولا يوادعهم على مال فان  
 هادنهم الى مدّة *b* يلزم *b* فان ضعف عن قتالهم انتظر بهم *c* القوة  
 عليهم وان وادعهم على مال بطلت المواعدة ونظر في المال فان  
 كان من فيّهم او من صدقاتهم *d* يرده عليهم وصرفت *d* الصدقات  
 في *e* اهلها والفقى في مستحقّيه *f* وان كان من خالص اموالهم  
*g* يجوز ان يملكه *g* عليهم *h* ووجب رده اليهم *i* الثامن ان لا  
 ينصب عليهم العرّادات ولا يحرق عليهم المساكن *k* ولا يقطع  
 عليهم النخيل والاشجار لانها دار اسلام يمنع ما فيها وان بغى  
 اهلها فان احاطوا *l* باهل العدل وخافوا منهم الاصطلام *m* جاز ان  
 يدفعوا عن انفسهم ما استطاعوا من اعتماد *n* قتلهم ونصب  
 العرّادات عليهم فان المسلم اذا اريدت نفسه جاز له الدفع عنها  
 بقتل من ارادها اذا كان لا يندفع بغير القتل ولا يجوز ان  
 يستمتع بدوابهم ولا سلاحهم ولا يستعان به في *o* قتالهم \* ويرفع  
 اليد عنه *p* في *q* وقت القتال وبعده وقال ابو حنيفة رضى الله عنه  
 يجوز ان يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم ما  
 كانت للحرب قائمة وقد قال رسول الله صلعم لا يجتل مال امرئ  
 مسلم الا بطيب نفس منه فاذا اجّلت للحرب ومع اهل العدل

*a*) Deest in M. *b*) Solus O. *c*) يلزمه *d*) M. *e*) M. *f*) M. *g*) حقّ مستحقّيه *h*) Deest  
 in M. *i*) M. *j*) M. *k*) لا تهم بذلوه على ما قد منعه *l*) M. *m*) P. *n*) الاصطرام  
*o*) M. *p*) Desunt in P. *q*) M. *r*) M. *s*) M. *t*) M. *u*) M. *v*) M. *w*) M. *x*) M. *y*) M. *z*) M.

لهم اموال ردت عليهم وما تلف منها في غير قتال <sup>e</sup> فهو مضمون \* على متلفه وما اتلفوه في نايبة الحرب من نفس ومال فهو هدر وما اتلفوا على اهل العدل في غير نايبة الحرب من نفس ومال فهو مضمون عليهم <sup>b</sup> وما اتلفوه في نايبة الحرب ففي وجوب ضمانه عليهم قولان احدهما يكون هدرًا لا يضمن والثاني يكون مضمونا عليهم لان المعصية لا تُبطل حقا ولا تُسقط غرمًا فيضمن النفوس بالقود في العمد والدية في الخطاء ويُغسل قتلى اهل البغى ويصلى عليهم ومنع ابو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس على ميت في الدنيا عقوبة وقد قال النبي صلعم فرض على امتي غسل موتاعا والصلوة عليهم واما قتلى اهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان احدهما لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريمًا وتشريفًا كالشهداء في قتال المشركين والثاني يغسلون ويصلى عليهم وان قتلوا بغيا قد صلى المسلمون على عمر وعثمان رضى الله عنهما وصلى بعد ذلك على علي عليه السلام \* وان قتلوا ظلما وبغيا <sup>c</sup> ولا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي صلعم القاتل لا يرث وقال ابو حنيفة اُورث العادل من الباغي لانه محق ولا اورث الباغي من العادل لانه مبطل قال ابو يوسف اورث <sup>d</sup> كل واحد منهما <sup>f</sup> من صاحبه لانه متناول في قتله واذا مر تجار اهل الذمة بعشائر اهل البغى فعشر <sup>g</sup> اموالهم ثم قدر عليهم عشروا ولم يجزهم الماخوذ منهم بخلاف الماخوذ من الزكوات لانهم \* مروا بهم <sup>h</sup> مختارين والزكوات ماخوذة من المقيمين المكربين <sup>i</sup> واذا

a) M. القتال b) Desunt in M. c) M. addit وظلما d) M. omittit. e) M. يرث f) M. omittit. g) M. فعشروا h) M. omittit. i) M. مكربين, L. in والمكربين mutavit.



أتى أهل البغى قبل القدرة عليهم حدوداً ففسى أقامتها عليهم *a* بعد القدرة وجهان

الفصل الثالث في قتال *b* من امتنع *c* من المحاربين وقطاع الطريق *d* وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الأموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى *e* فيهم إنما جزاء الذين يجربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض فاختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب أحدها أن الإمام ومن *f* استنابه الإمام على قتالهم من الولاة بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب وبين أن يقتل ويصلب *g* وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين أن ينفقهم من الأرض وهذا قول سعيد ابن المسيب ومجاهد وعطاء وأبرهيم الذخعي والمذهب الثاني أن من *h* كان \* منهم ذاً *i* رأى وتديبر قتله ولم يعف عنه \* ومن كان ذاً بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف *k* ومن لم يكن منهم ذاً رأى ولا بطش عزرة وحبسه وهذا قول ملك بن انس وطائفة فقهاء المدينة فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم *l* لا باختلاف أفعالهم *m* والمذهب *n* الثالث أنها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت

*a*) M. omittit. *b*) M. قتل *c*) M. اجتمع *d*) L. الطرف  
*e*) Sur. 5, 37. *f*) M. أو من *g*) L. omittit. *h*) M. omittit,  
L. alia manu superscribit. *i*) M. بينهم ذوو *k*) P. omittit.  
*l*) M. أفعالهم *m*) M. صفاتهم *n*) M. omittit, L. marg.

يده ورجله من خلاف ومن \* كثر وهيب<sup>e</sup> ولم يقتل ولم يأخذ المال عزز ولم يقتل ولم يقطع وهو<sup>f</sup> قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي وهو مذهب الشافعي رضى الله عنه وقال ابو حنيفة ان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار بين قتلهم ثم<sup>g</sup> صلبهم وبين قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم مهيبا مكثرا<sup>h</sup> فحكمه كحكمهم<sup>e</sup> واما قوله تعالى او ينفوا من الارض فقد اختلف اهل التاويل فيه على اربعة اقاويل احدها انه ابعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وهذا قول مالك ابن انس والحسن وقتادة والزهرى والثاني انه اخراجهم من مدينة الى اخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جببر والثالث انه للبس وهو قول ابى حنيفة ومالك والرابع وهو ان يطلبوا لاقامة<sup>f</sup> الحدود عليهم فيبعدوا<sup>g</sup> وهذا قول ابن عباس والشافعي<sup>h</sup> واما قوله تعالى<sup>e</sup> الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم ففيه لاهل التاويل سنة اقاويل احدها\* انه وارد<sup>h</sup> في المحاربين المفسدين من اهل الكفر اذا تابوا من شركهم بالاسلام واما المسلمون<sup>i</sup> فلا تسقط التوبة عنهم حدا ولا حقا وهذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة رضى الله عنهم والثاني انه وارد في المسلمين من المحاربين اذا تابوا بامان الامام قيل

a) M. . . . . , L. lacunam alia manu explevit; P. وهذا  
 b) M. وانكس كه تكثير سواد نموده وسپاهی لشکر شد  
 c) M. و pro<sup>h</sup> habet. d) M. مكرًا e) M. حكمهم  
 f) L. وايشان هارب باشند از بلدى ببلدى P. فيبتعدوا M. g) الاقامة  
 انها وارده M. h) M. 5, 38. Sur. e) والشعبي M. k) از روى فزع  
 l) Codd. المسلمين

القدرة عليهم واما التاييب بغير امان فلا تؤثر توبته <sup>a</sup> في سقوط حدّ ولا حَقِّ وهذا قول \* على بن ابي طالب كرم الله وجهه والشعبي <sup>b</sup> والثالث انه وارد فيمن تاب من المسلمين بعد لحوقه بدار الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضى الله عنه والرابع انه وارد فيمن كان في دار الاسلام في منعة فتاب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وان لم يكن في منعة لم تسقط وهذا قول \* ابن عمر وربيعه <sup>c</sup> والحكم بن عتيبة <sup>d</sup> رضى الله عنهم والخامس ان توبته قبل القدرة عليه \* وان لم يكن في منعة <sup>e</sup> تصع عنه جميع حدود <sup>f</sup> الله سبحانه ولا تسقط عنه حقوق الادميين وهذا قول الشافعي والسادس ان توبته قبل القدرة عليه تصع عنه جميع الحدود والحقوق الا الدماء وهذا قول ملك بن انس فهذا حكم الاية واختلاف اهل التاويل فيها ثم نقول في المكاربين أنهم اذا كانوا على امتناعهم مقبمين قوتلوا كقتال اهل البغى في عامة احوالهم ويخالفه من <sup>h</sup> خمسة اوجه احدها أنهم يجوز قتالهم مقبلين ومدبرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من ولى من اهل البغى والثاني انه يجوز ان يعتمد في الحرب قتل من قتل منهم ولا يجوز ان يعتمد قتل اهل البغى والثالث انهم يواخذون بما استهلكوه من دماءهم في الحرب وغيرها بخلاف اهل البغى والرابع انه يجوز حبس من أسر منهم لاستيراء حاله وان لم يجز حبس احد من اهل البغى والخامس ان ما اجتبوا <sup>g</sup> من خراج واخذوه من صدقات فهو

Solus <sup>c</sup> على رضى الله عنه والشافعي M. <sup>b</sup> التوبة M. <sup>a</sup>   
 الحدود M. <sup>f</sup> M. omittit. <sup>e</sup> عتيبة M. <sup>d</sup> عمر وبن ربيعة <sup>g</sup>   
 M. <sup>h</sup> في M. <sup>g</sup> M. omittit.

كالماخوذ غَضَبًا وَنَهَبًا لَا يَسْقُطُ عَنْ أَهْلِ الْخِرَاجِ وَالصَّدَقَاتِ حَقًّا  
 فَيَكُونُ غَرْمُهُ عَلَيْهِمْ مُسْتَحَقًّا وَإِذَا كَانَ الْمَوْتُ عَلَى قِتَالِهِمْ مَقْصُورَ  
 الْوِلَايَةِ عَلَى مُحَارَبَتِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِمْ  
 حُدًّا وَلَا أَنْ يَسْتَوْفِيَ مِنْهُمْ حَقًّا وَيُلْزِمَهُمْ *a* حَمْلَهُمْ إِلَى الْإِمَامِ لِیَأْمُرَ  
 بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ مِنْهُمْ \* وَأَنْ كَانَتْ وِلَايَتُهُ  
 عَامَةً عَلَى قِتَالِهِمْ وَاسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ وَالْحَقُوقِ مِنْهُمْ *b* فَلَا بُدَّ أَنْ  
 يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ لِنَتْفِذِ حُكْمِهِ فِيمَا يُقِيمُهُ مِنْ حُدِّ  
 وَيَسْتَوْفِيهِ مِنْ حَقِّ وَإِذَا كَانَ *c* كَذَلِكَ كَشَفَ عَنْ أَحْوَالِهِمْ مِنْ  
 أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَمَّا بِإِقْرَارِهِمْ طَوْعًا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ *d* وَلَا إِكْرَاهٍ \* وَأَمَّا  
 بِقِيَامِ *e* الْبَيْتَةِ الْعَادِلَةِ عَلَى مَنْ *f* أَنْكَرَ فَإِذَا عَلِمَ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ  
 الْوَجْهَيْنِ مَا فَعَلَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ \* جَرَائِمِهِ نَظَرَ *g* فَمَنْ كَانَ  
 مِنْهُمْ قَدْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ قَتَلَهُ وَصَلَبَهُ بَعْدَ الْقَتْلِ وَقَالَ مَلِكًا  
 يَصْلُبُ حَيًّا ثُمَّ يَطْعَنُهُ بِالرَّمْحِ *h* حَتَّى يَمُوتَ وَهَذَا الْقَتْلُ مُحْتَمٍ  
 وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَأَنْ عَفَا عَنْهُ \* وَبِالدَّمِ *i* كَانَ عَفْوُهُ لِعَوًّا  
 وَيَصْلُبُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَتَجَاوَزُهَا ثُمَّ \* يَحْطُّ بِعَدَا *k* وَمَنْ قَتَلَ  
 مِنْهُمْ \* وَلَا أَخَذَ *l* الْمَالَ قَتَلَهُ وَلَمْ يَصْلُبِهِ وَغَسَلَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَقَالَ  
 مَلِكًا يَصَلِّي عَلَيْهِ غَيْرَ مَنْ حَكَمَ بِقَتْلِهِ *m* وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمَالَ  
 وَلَمْ يَقْتُلْ قَطَعَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ مِنْ خِلَافِ فَيُكَانَ قَطَعَ *n* يَدَهُ الْيَمْنَى  
 لَسْرِقَتِهِ وَقَطَعَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى لِمُجَاهَرَّتِهِ وَمَنْ جَرَحَ مِنْهُمْ وَلَمْ *o*

*a*) M. ولزمه *b*) M. omittit. *c*) M. الامر addit. *d*) M. ضرر  
*e*) M. ما *f*) Solus O. او بقيام *L. corr.* او لقيام *g*) M.  
*h*) M. بالرمح *i*) M. omittit. *k*) M. جرابته  
*l*) M. و *m*) M. وكان *n*) M. omittit. *o*) M.  
 omittit.

يقتل ولم « يأخذ المال اقتص منه بالجراح ان كان في مثلها قصاص  
 وفي احتتام القصاص في الجروح وجهان احدهما انه مكتوم *b* ولا  
 يجوز العفو عنه كالقتل والثاني هو الى خيار مستحقة يجب  
 بمطالبته ويسقط بعفوه وان كان الجرح مما لا قصاص فيه وجبت  
 دية للمجروح *c* ان طلب بها ويسقط ان *d* عفا عنها ومن كان  
 منهم مهيبا او مكثرا لم يباشر قتلاً ولا جرحاً ولا اخذ مال عزز  
 ادباً وزجراً *e* وجاز حبسه لان اللبس احد التعزيرين ولا يجاوز  
 به ذلك الى قطع ولا قتل وجوز ابو حنيفة ذلك فيه للحاق بحكم  
 المباشرين معه فان \* تابوا عن جرايمهم *g* بعد القدرة عليهم  
 سقطت عنهم المائة *h* دون المظالم واخذوا بما وجب عليهم  
 من الحدود والحقوق فان تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم  
 مع المائة حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم *i* حقوق  
 الادميين فمن كان منهم قد قتل فالتحيار الى الولي *k* في القصاص  
 منه او العفو عنه ويسقط بالتوبة احتمال *l* قتله ومن كان منهم  
 قد اخذ المال سقط عنه القطع ولم يسقط عنه *m* الغرم الا  
 بالعفو ويجرى على المحاربين وقطاع الطريق في الامصار \* حكم  
 قطاعه في الصحارى والاسفار *o* وان لم يكونوا بالجرية *n* في  
 الامصاره اغلظ جرماً لم يكونوا اخف حكماً وقال ابو حنيفة  
 يختصون بهذا الحكم في الصحارى \* حيث لا يدرك الغوث فاما في

- a) O. لم omittit. b) M. محترم. c) M. المجروح. d) M. لمن  
 تلبسوا من حرابتهم. e) M. omittit. f) M. يتجاوز. g) M. حرابتهم  
 تحتم. h) M. وفي الدم. i) M. عنه. j) M. omittit. k) M. omittit.  
 l) M. omittit. m) M. omittit. n) Solus O. omittit, M. pro بالجرية, ut e  
 P: restitui, بالحرابة offert. o) M. omittit.

الامصار او خارجها بحيث يدرك الغوث فلا يجرى عليهم حكم  
الجارية \* في الامصاره واذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم فان لم  
تقترن بالدعوى امارات تدل على التوبة لم تقبل دعوائهم لها لما  
في سقوطها من حد قد وجب وان اقترن بدعوائهم امارات *b*  
تدل على التوبة ففي قبولها منهم بغير بينة وجهان محتملان  
احدهما تقبل ليكون ذلك شبهة تسقط بها الحدود والثاني لا  
تقبل الا ببينة عادلة تشهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم  
لانها حدود قد وجبت والشبهة ما اقترنت بالفعل لا ما  
تاخرت عنه

### الباب السادس في ولاية القضاء

ولا يجوز ان يقلد القضاء الا من *d* تكاملت فيه شروطه التي  
يصح معها تقليده وتنفذ بها حكمه وهي سبعة فالشرط *e* الاول  
منها ان يكون رجلا وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية  
فاما البلوغ فان غير البالغ لا يجرى عليه قلم ولا يتعلق بقوله  
على نفسه حكم \* وكان اولى ان *f* لا يتعلق به على غيره حكم  
واما المرأة فلنقص النساء عن رتب *g* الولايات وان تعلق بقولهن  
احكام وقال ابو حنيفة يجوز ان تقضى المرأة فيما *h* تصح فيه  
شهادتها \* ولا يجوز ان تقضى فيما لا تصح فيه شهادتها  
وشد ابن جرير الطبري فجوز قضاءها في جميع الاحكام ولا

M. *a*) M. omittit. *b*) M. امور. *c*) M. يولى. *d*) M. ما. *e*) M. marg. اولى ان, correxit, كان L. in, quod L. لانه M. *f*) الشرط  
adicit. *g*) Solus O. omittit. *h*) M. في كل ما. *i*) P. omittit.

اعتبار بقول يردّه الاجماع مع قول الله تعالى *ه* الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض يعنى في العقل والراى فلم يجوز ان يقمن على الرجال والشرط الثنائى العقل وهو مجمع على اعتباره ولا يكتفى فيه بالعقل الذى يتعلق به التكليف من علمه بالمدركات *ج* الضرورية حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة يتوصل بذكائه الى ايضاح ما اشكل وفصله ما اعصل والشرط الثالث الحرية لان نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ولان الرق لما منع من قبول الشهادة كان اولى ان يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرّيته من المدبر والمكاتب ومن رقى بعضه ولا يمنعه الرق ان يفتى كما لا يمنعه الرق ان يروى لعدم الولاية فى الفتوى *د* والرواية ويجوز له اذا عتق ان يقضى وان كان عليه ولاء لان النسب غير معتبر فى ولاية الحاكم والشرط الرابع الاسلام لكونه شرطاً فى جواز الشهادة \* مع قول الله سبحانه ولن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلاً *ف* \* ولا يجوز ان *ج* يقلد الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار وقال ابو حنيفة يجوز تقليده *هـ* القضاء بين اهل دينه وهذا وان كان عرف الولاية بتقليده جارياً فهو تقليد زامة ورياسة وليس بتقليد حكم *و* وقضاء وانما يلزمهم حكمه لالتزامهم *هـ* له لا للزومه

*a)* Sur. 4, 38. *b)* M. العقل *c)* M. المدركات *d)* M. الفتىا *e)* Solus O. وحل *f)* M. omittit; Sur. 4, 140. *g)* M. solummodo. فلا *h)* M. تقليد *i)* M. الولاية *k)* L. لا التزامهم

لهم ولا يقبل الامام قوله فيما حكم به بينهم واذا امتنعوا من  
تحاكمهم اليه *a* لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم  
انفذ والشرط الخامس العدالة وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة  
ان يكون صادق اللهجة ظاهر الامانة عفيفا عن المحارم متوقفا  
المائم بعيدا من الريب مامونا في الرضا والغضب مستعملا لمروءة  
مثله في دينه ودنياه فاذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تحوز  
بها شهادته \* وتصح معها ولايته وان اجتزء منها وصف منع  
من الشهادة والولاية فلم *b* يُسَمَّح له قول ولم ينفذ له حكم والشرط  
السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقوق  
ويفرق بين الطالب والمطلوب ويميز المقر *c* من المنكر ليتميز له  
الحق من الباطل ويعرف المحقق من المبطل فان كان صريحا  
كانت ولايته باطلة وجوزها مالك كما جوز شهادته وان كان  
اصم فعلى *d* الاختلاف المذكور في الامامة *f* فاما سلامة الاعضاء  
فغير معتبر فيه وان كانت معتبرة في الامامة فيجوز ان يقضى  
وان *g* كان مقعدا ذا زمانة وان كانت السلامة من الافات اهييب *h*  
لذوى الولاية والشرط السابع ان يكون عالما بالاحكام الشرعية  
وعلمه بها يشتمل على علم اصولها وارتياض *i* بفروعها واصول  
الاحكام في الشرع اربعة احدها علمه بكتاب الله عز وجل على  
الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الاحكام فاسخا  
ومنسوخا ومحكما ومتشابهها وعموما وخصوصا ومجملا ومفسرا

*a*) M. والولاية واذا *b*) Solus O. locum sic exhibet : عليه *M.*  
*c*) M. المحقق *d*) Solus O. على *e*) M.  
اليق *P.* *h*) فان *Solus M.* *g*) Vid. pag. ٢٨ *f*) الخلاف  
*i*) M. وانتهاض *P.* omittit.



والثاني علمه بسنة رسول الله صلعم الثابتة من اقواله وافعاله وطرق مجيئها في التواتر والاحاد<sup>ه</sup> والصحة والفساد وما كان على سبب او اطلاق والثالث علمه بتاويل السلف فيما اجتمعوا عليه<sup>د</sup> واختلفوا فيه ليتبع الاجماع ويجتهد رايه في الاختلاف والرابع علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها الى اصول المنطوق بها والماجم<sup>ع</sup> عليها حتى يجد طريقا الى العلم باحكام النوازل وتمييز الحلق من الباطل فاذا احاط علمه بهذه الاصول الاربعة في احكام الشريعة صار بها من اهل الاجتهاد في الدين وجاز له ان يفتي ويقضى وجاز له ان يستفتى ويستقضى وان اخذ بها او بشئ منها خرج من<sup>د</sup> ان يكون من اهل الاجتهاد فلم يجز ان يفتي ولا ان يقضى فان قلد القضاء<sup>ه</sup> فحكم بالصواب او للخطاء كان تقليده باطلا وحكمه وان وافق<sup>ه</sup> الحلق والصواب<sup>ف</sup> مردودا وتوجه للرجح عليه فيما قضى به وعلى<sup>و</sup> من قلده للحكم والقضاء وجوز ابو حنيفة تقليد القضا من ليس من اهل الاجتهاد ليستفتى في احكامه وقضاياه والذي عليه جمهور الفقهاء ان ولايته باطله واحكامه مردودة ولان<sup>ه</sup> التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ملتزم الحلق دون ملتزم<sup>ه</sup> قد اخبر<sup>ه</sup> رسول الله صلعم معاذا حين بعثه الى اليمن واليا وقال بم تحكم قال بكتاب الله فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأى فقال رسول الله صلعم الحمد لله الذي

و pro يا P. والمحررم L. c) فيه M. d) والاخبار M. e) با عدم بعض از شروط P. addit: e) عن M. d) habet. correat على L. in sed L. ويفتى M. g) الصواب M. f) مذ كوره اختيار M. k) ملتزمه M. e) لان Sic Solus O, reliqui h)

وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا بَرِضَى رَسُولُهُ فَمَا وَلايَةٌ مِنْ لَا يَقُولُ بِخَيْرِ  
 الْوَاحِدِ فَغَيْرِ جَائِزَةٍ لِأَنَّهُ تَارَكَ لِأَصْلِ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ  
 وَأَكْثَرُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ عَنْهُ مَاخُوذَةٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَقُولُ  
 بِحَاجَةِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا تَجُوزُ وَلايَتُهُ لِرَدِّ مَا وَرَدَ النَّصُّ بِهِ وَأَمَّا  
 نَفَاةُ الْقِيَاسِ فَضَرْبَانِ، ضَرْبٌ مِنْهُمُ نَفْوُهُ وَاتَّبَعُوا ظَاهِرَ النَّصِّ وَآخِذُوا  
 بِأَقْوَابِ سَلْفِهِمْ فِيهَا لَمْ يَرَدَّ فِيهِ نَصٌّ وَأَطْرَحُوا الْاجْتِهَادَ وَعَدَلُوا  
 عَنِ الْفِكْرِ وَالِاسْتِنْبَاطِ فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمُ الْقَضَاءُ لِقُصُورِهِمْ  
 عَنِ طَرِيقِ الْأَحْكَامِ \* وَضَرْبٌ مِنْهُمُ نَفَوْا الْقِيَاسَ وَاجْتَهَدُوا فِي  
 الْأَحْكَامِ تَعَلُّقًا بِفَكْحَى الْكَلَامِ *h* وَمَفْهُومُ الْخُطَابِ كَأَهْلِ الظَّاهِرِ  
 قَدَّمَ اخْتِلَافَ أَحْكَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِهِمُ  
 الْقَضَاءُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَالثَّانِي يَجُوزُ  
 لِأَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ وَاضِحَ الْمَعَانِي وَإِنْ عَدَلُوا عَنْ خَفِيِّ الْقِيَاسِ فَإِذَا  
 ثَبِتَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الشَّرْطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي *f* وَلايَةِ الْقَضَاءِ فَلَا يَجُوزُ  
 أَنْ يُوْتَى إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِاجْتِمَاعِهَا فِيهِ أَمَّا بِتَقْدِيمِ *g* مَعْرِفَةِ وَأَمَّا *h*  
 بِاخْتِبَارِ وَمَسْئَلَةٌ قَدَّمَ قَلْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَضَا الْيَمِينَ وَلَمْ يَخْتَبِرْهُ *i* لَعَلَّمَهُ بِهِ وَلَكِنْ وَصَّاهُ تَنْبِيْهًا عَلَى وَجْهِ  
 الْقَضَاءِ فَقَالَ إِذَا حَضَرَ خَصْمَانِ بَيْنَ يَدَيْكَ فَلَا تَقْضِ *m* لِأَحَدِهِمَا  
 حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ *n* الْآخَرَ فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَا *o* أَشْكَلَتْ  
 عَلَيَّ قَضِيَّةً بَعْدَهَا وَبَعَثَ مَعَاذًا إِلَى \* نَاحِيَةِ مَنْ *p* الْيَمِينَ وَاخْتَبِرْهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ *q*

فَمَا *L. correxit in* وما *M. c)* دون *M. b)* جَائِزَةٌ *M. a)*  
 من *M. f)* وقد *M. e)* *M. d)* *M. omittit, L. marg. exhibet.*  
*M. t)* ولي *M. k)* وقد *i)* او *M. h)* بتقدير *Solus O. g)*  
*Solus O. p)* ما *Solus M. o)* من *M. n)* تقصد *M. m)* يعتبره  
*omittit. q) Solus O. addit.*

فصل ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعى رحمه الله ان يقلد القضاء من اعتقد مذهب ابي حنيفة لان \* على القاضى *a* ان يجتهد رايه فى قضاياه ولا يلزمه *b* ان يقلده \* فى النوازل والاحكام *c* من اعتزى الى مذهبه فاذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير فى احكامه الى اقاويل الشافعى حتى يؤديه اجتهاده اليها فان آذاه اجتهاده الى الاخذ بقول *d* ابي حنيفة عمل *e* عليه واخذ *f* به وقد منع بعض الفقهاء من اعتزى الى مذهب ان يحكم بغيره فمنع الشافعى ان يحكم بقول ابي حنيفة ومنع الحنفى ان يحكم بمذهب *g* الشافعى اذا آذاه اجتهاده اليه لما يتوجه اليه من التهمة والممايلة فى القضايا والاحكام واذا حكم بمذهب لا يعتداه *h* كان انفى للتهمة وارضى للخصوم وهذا وان كانت السياسة تقتضيه فاحكام الشرع لا توجب له لان التقليد فيها مجذور والاجتهاد فيها مستحق واذا نفذ قضاؤه بحكم وتجدد مثله من بعد اعاد الاجتهاد فيه وقضى بما آذاه اجتهاده اليه وان خالف ما تقدم من *i* حكمه فان عمر رضى الله عنه قضى فى المشتركة بالتشريك فى عام وترك التشريك فى غيره فقبل له ما هكذا حكمت فى العام الماضى فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا فلو شرط الموتى وهو حنفى او شافعى على من وآله القضاء ان لا يحكم الا بمذهب الشافعى او ابي حنيفة فهذا على ضربين *k* احدهما ان يشترط ذلك عمومًا فى جميع الاحكام فهذا شرط

*a*) فى الاحكام والنوازل *M.* *c*) يجوز *L. marg.* *b*) للقضى *M.* *d*) من الاحكام فى النوازل *L. inde fecit* *M.* *e*) بمذهب *M.* *f*) اخذ *addunt, sed L.* ان *Codd.* *h*) بقول *M.* *g*) عمل *M.* *f*) اخذ وجهين *M.* *h*) فى *M.* *i*) *obliteravit.*

باطل سواء كان موافقا لمذهب السولى او مخالفا له واما صحة  
الولاية فان لم يجعله شرطا فيها \* واخرجه مخرج *a* الامر او مخرج  
النهى وقال قد *b* قلدتك القضا بها *c* فاحكم *d* بمذهب الشافعى  
رحمه الله على وجه الامر فلا *e* تحكم بمذهب ابى حنيفة على  
وجه النهى كانت الولاية صحيحة والشرط فاسد *f* سواء تضمن  
امرا او نهيا ويجوز ان يحكم بما آداه اجتهاده اليه سواء  
وافق شرطه او خالفه ويكون اشتراط السولى لذلك قدحا فيه  
ان علم انه اشترط \* ما لا *g* يجوز ولا يكون قدحا ان جهل  
لكن لا يصح مع الجهل به *h* ان يكون موليا ولا واليا فان  
اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتك القضا  
على ان لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعى او بقول ابى حنيفة  
كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال اهل العراق  
تصح الولاية ويبطل الشرط والضرب الثانى ان يكون الشرط  
خاصا في حكم بعينه ؛ فلا يخلوا الشرط من ان يكون امرا او  
نهيا فان كان امرا فقال له أفيد من العبد بالحر ومن المسلم  
بالكافر \* واقتص في القتل *k* بغير الحديد كان امره بهذا الشرط  
فاسدا ثم ان جعله شرطا في عقد الولاية فسدت وان لم يجعله  
شرطا فيها صححت وحكم في ذلك بما يوديه اجتهاده اليه وان

*a*) O. صححت لمخرج. P. totum locum sic interpretatur:  
بس اكر انرا شرط فدارد نران صحیح است بمخرج امر ومخرج  
collocat. *c*) M. ante قال قد *b*) نهى مثلا اكر كويد  
باطلا M. *f*) او لا M. *e*) لتحكم *d*) Solus O. omittit.  
M. *k*) نفسه M. *i*) في M. *h*) الا M. *g*)  
marg.

كان نهياً فهو على ضربين احدهما ان ينهاه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر ولحق بالعبد ولا يقضى فيه بوجوب قود ولا باسقاطه ه فهذا جائز لانه اقتصر بولايته على ما عداه فصار ذلك خارجاً عن نظره والضرب الثاني ان لا ينهاه عن الحكم وينهاه عن القضاء \* في القصاص ه فقد اختلف اصحابنا في هذا النهى هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين احدهما ان يكون صرفاً عن الحكم فيه وخارجاً عن ولايته فلا يحكم فيه باثبات قود ولا باسقاطه c والثاني انه لا يقتضى الصرف عنه ويجرى عليه حكم الامر به d ويثبت صحة النظر ان لم يجعله شرطاً في التقليد ويحكم فيه بما يوديه اجتهاده اليه

فصل وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات مع الحضور باللفظ مشافهة ومع الغيبة مراسلة ومكاتبة لكن لا بد مع المكاتبة من e ان يقترن بها من شواهد الخال ما يدل عليها f عند المولى واهل عمله والالفاظ التي تنعقد بها الولاية ضربان صريح وكناية فالصريح اربعة الفاظ قد قلدهك ووليتك واستخلفتك g واستنتبتك h فاذا اتى باحد i هذه الالفاظ انعقدت \* الولاية بالقضاء k وغيرها من الولايات وليس يحتاج معها الى قرينة اخرى الا ان يكون تأكيداً لا شرطاً فاما الكناية فقد ذكر بعض اصحابنا انها سبعة الفاظ قد اعتمدت عليك وعولت عليك وردت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووكلت اليك واسندت l اليك

a) M. اسقاطه b) M. بالقصاص c) M. اسقاطه d) Codd.,  
excepto P. addunt الامر حكم الامر L. post به addit.  
e) O. omitit. f) M. عليه g) Solus O. omittit. h) L. marg.  
i) بها ولاية القضاء k) M. Solus M. واستندت l) O. omitit.

فهذه الالفاظ *a* لما تضمنته *b* من الاحتمال تضعف في الولاية عن حكم الصريح *c* حتى يقتصر بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال فيصير \* معما يقتصر *d* بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلته اليك واحكم *e* فيما اعتمدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة \* مع ما تقدم من الكناية *f* منعقدة ثم تمامها موقوف على قبول المولى فان كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظاً *g* وان كان مراسلة او مكاتبة جاز ان يكون على التراخي \* ويجوز قبوله بالقول مع التراخي *h* واختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فجزء بعضهم وجعله كالنطق وابه آخرون حتى يكون نطقاً لان الشروع في النظر فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ التقليد معتبراً باربعة شروط احدها معرفة المولى للمولى بانه على الصفة التي يجوز ان يوتى معها فان لم يعلم انه على الصفة التي \* تجوز معها *i* تلك الولاية لم يصح تقليده فلو عرفها بعد التقليد استأنفها ولم يجوز ان يعول على ما تقدمها والشرط الثاني معرفة المولى بما *k* عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها وانه قد تقلدها وصار مستحقاً للاستنابة فيها الا ان هذا شرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره وليس بشرط *l* في *m* عقد تقليده وولايته بخلاف الشرط المتقدم

*a*) Codd. الالفاظ *b*) Codd. تضمنه *c*) M. التصريح *d*) M. بانجه قايم مقام آن *P.* *f*) او احكم *M.* *e*) معها فتقتصر *M.* *g*) ميشود از كناية *M.* *h*) Solus O. omittit. *i*) M. المعرفة *M.* *m*) شرطاً *M.* *l*) ما *M.* *k*) تستحق بها *addit.*

وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر *a* وإنما يراعى انتشارها بتتابع *b* للخبر والشرط الثالث ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء أو إمارة البلاد أو جباية الخراج لأن هذه شروط معتبرة في كل تقليد فافتقرت إلى تسمية ما تضمنت ليعلم على أى نظر عقدت فإن جهل فسدت والشرط الرابع ذكر تقليد البلد الذى عقدت الولاية عليه ليعرف به *e* العمل الذى يستحق النظر فيه *f* ولا تصح الولاية مع الجهل به فإذا انعقدت \* التقليد تمت *g* الولاية بما ذكرنا من الشروط واحتاج *h* في لزوم النظر إلى شرط زائد على شروط العقد وهو اشاعة *k* تقليد المولى في أهل عمله ليذعنوا بطاعته وينقادوا إلى حكمه \* وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم فإذا صحت عقدا ولزوما بما وصفنا صح فيها نظر المولى والمولى كالكوالة \* لأنها معاً استنابة *l* ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى \* ولا من جهة المولى *m* وكان للمولى عزله عنها متى شاء وللمولى \* اعزال نفسه *n* عنها إذا شاء غير أن الأولى بالمولى *o* أن لا \* يعزله إلا *p* بعذر وأن لا يعتزل المولى إلا من عذر لما في هذه الولاية من حقوق المسلمين فإذا عزل أو اعتزل وجب اظهار \* العزل كما

a) M. بالبصر. P. omittit. b) P. انتشار بخبر شايح. vertit.  
 c) M. و d) M. omittit. e) M. omittit. f) M. عليه. g) M.  
 omittit. h) M. احتاج. tum addit لزوم. i) M. has  
 voces post زايد collocat. k) M. اتباعه. l) P. omittit. M.  
 in voce مع et معاً aliquid correxit, ut et معاً et legere possis.  
 L. مع m) M. omittit. n) M. الاعتزال. o) M. المولى. p) M.  
 omittit, L. marg. addit.

وجب اظهاره التقلید حتی لا يقدم على انفاذه حکم ولا  
يقترب بالتراجع اليه خصم فان حکم بعد عزله وقد عرف عزله  
لم ينفذ حکمه وان حکم غير عالم بعزله كان في نفوس حکمه  
وجهان كاختلافهما في عقود الوكيل *c*

فصل ولا تخلوا ولاية القاضي *d* من عموم او *e* خصوص فان كانت  
ولاية عامة مطلقة *f* التصرف في جميع ما تضمنته *g* فنظره مشتمل  
على عشرة احكام احدها فصل المنازعات وقطع التشاجر *h*  
والخصومات اما صلحا عن تراضى وبراى فيه *i* للجواز او \* اجباراً  
بحکم بات يعتبر *k* فيه الوجوب والثانى استيفاء الحقوق ممن الط  
بها وايصالها الى مستحقها *l* \* بعد ثبوت استحقاقها *m* من احد  
وجهين اقراراً او بينة واختلف في جواز حکمه فيها بعلمه فجزوه  
\* مالک والشافعى رضى الله عنهما *n* في اصح *o* قوليه ومنع منه في  
القول الاخر *p* وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز ان يحکم بعلمه  
فيما علمه في *q* ولايته ولا يحکم *r* بما علمه قبلها والثالث ثبوت  
الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون او صغر وللاجر  
على من يرى للاجر عليه لسفه *s* او فلس *t* حفظاً للاموال على

*a*) L. omittit. *b*) M. et P. اظهار، L. correxit. *c*) Solus  
O. التوكيل *d*) P. omittit. *e*) M. و *f*) Codd. مطلق *g*) M.  
اجبار حکم لعموم *h*) M. فيها *i*) M. التشابه *h*) M. تضمنه  
مستحق *l*) M. يا بحکم قاطع كه بر سبيل وجوب است P.  
*m*) Solus O. omittit. *n*) M. nonnisi الشافعى exhibit.  
*o*) M. احد *p*) Sic solus O., reliqui الثانى *q*) M. من، P.  
لسبعة L. *s*) L. لسبعة *s*) L. لسبعة *t*) M. عليه *r*) M. vertit. در زمان ولايه خود  
)*t*) M. et P. افلاس



مستحقها تصحيحها *a* لاحكام العقود فيها والرابع النظر في الوقوف بحفظ اصولها وتثمير فروعها والقبض عليها وصرافها في سبيلها فان كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه وان لم يكن تولاه \* لانه لا يتعين للخص فيها ان عمت ويجوز ان يفضى الى العموم وان خصت *e* والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيها اباحه الشرع ولم يحظره *d* وان كانت لمعينين كان تنفيذها بالاقباض وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكوا بالاقباض *e* فان كان فيها وصى راعاه وان لم يكن تولاه والسادس تزويج الايامى بالاكفاء اذا عدى الاولياء ودعوا الى النكاح ولا يجعله ابو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته لتجويزه تفرد اليم بعقد النكاح والسابع اقامة الحدود على مستحقها فان كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب *f* اذا ثبت باقرار او بيعة وان كان من حقوق الادميين كان موقوفا على طلب مستحقة وقال ابو حنيفة لا يستوفيهما معا الا بخصم مطالب *g* والثامن *h* النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدى في الطرقات والافنية واخراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وله ان ينفرد بالنظر فيها وان لم يحصره خصم \* وقال ابو حنيفة لا يجوز له النظر فيها الا بخصم *i* مستعد وهي من حقوق الله تعالى التي يستوى *k* فيها المستعدى \* وغير المستعدى *l*

*a*) Solus O. تصحيحها *b*) M. وتصريفها *c*) P. omittit. Codd. وان *quod restitui, exhibent, solus O.* pro للخصم *reliqui* ان *d*) M. يحصره *e*) M. omittit. *f*) M. طلب *g*) M. يطالب *h*) M. من addit. *i*) M. omittit. *k*) Sic solus O., reliqui اليه *l*) Sic solus P., reliqui يستوفى

فكان \* تفرد الولاية بها *a* اخص والتاسع تصفح شهوده وامانيه واختيار النايين عنه من خلفائه في اقراره والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة وصدقهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة ومن ضعف منهم عما يعانيه كان \* مولييه من خيارين باقى اصلحهما *b* اما ان يستبدل به من هو اقوى منه واكفى واما ان يضم *c* اليه من يكون اجتماعه *d* عليه انقذ وامضى والعاشر التسوية في الحكم بين القوي والضعيف والعدل في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع *e* هواه في تقصير الخلق او مسايلة لمبطل قال الله تعالى *f* يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى \* فيهلك عن سبيل الله ان الذين يصلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب *g* وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى ان موسى الاشعري شروط القضاء وبين احكام التقليد فقال فيه *h* اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاق له \* واس بين الناس *i* في وجهك وهدلك ومجلسك حتى لا يطع شريف في حيفك *k* ولا يئس ضعيف من عدلك البينة

فسيه بين خبرين اى اصلحيهما *M. b* نفوذ الولاية *M. a*  
 في *M. addit. e* اجتماعهما *M. d* يقيم *Solus O. c*  
*scribens. الاية. M. g* haec omittit, *Sur. 37, 25. f*  
*M. omittit, L. alia manu addit. i* M. . . ., *L. marg.*  
 بس فهم كن *P. totum locum sic vertit: k*  
 هركاه كه متولى قضا شوى بايد كه البتة سخن نكنى الا بحق  
 وهو اسما بكنى بطبقات خلقت تا طمع نكند شريف بر حقت تو

على من ادعى واليمين على من انكر والصلح جايز بين المسلمين  
 الا صلح e احد حراما او b حرّم حلالاً ولا c يمنعك قضاء  
 قضيتك امس d فراجعت اليوم e فيه عقلك وهديت فيه لرشدك  
 ان ترجع الى الحلف فان الحلف قديم ومراجعة الحلف خير من  
 التماضى في الباطل الفهم الفهم f فيما تلجلج في صدرك مما  
 ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه ثم اعرف الامثال والاشباه  
 وقس الامور بنظايرها واجعل لمن ادعى حقا غايبا او ج بينة  
 امدا ينتهي اليه فان احضر بينة اخذت له بحقه والا استحللت  
 القضية عليه فان ذلك انفى للشك واجلى للعبى والمسلمون  
 هـ دول بعضهم على بعض الا مجلونا في حد \* او مجريا h عليه  
 شهادة زور او ظنيئا في ولاء او نسب \* فان الله عفا عن الايمان  
 ودرأ بالبينات i واياك والعقلف والصاجر والتائف k  
 بالخصوم فان الحلف في مواطن الحلف يُعْظِمُ الله بها الاجرا  
 \* ويجسن بها الذكر m والسلام فان قيل قفى هذا

---

a) M. صلحا b) Solus O. و c) M. لا d) L. correxit.  
 e) M. omittit, L. alia manu addit. f) M. omittit, L.  
 alia manu addit. g) M. omittit, L. alia manu inserit.  
 h) M. جرت . . . . , L. alia manu مجريا i) P. omittit, O. exhibet  
 ودرأ pro ثورد  
 وآنكس كه ميان: tum continuat. ونيكو ميگرداند بان دخيره اخره  
 خود والله تعالى درست گردانيد آنچه ميان او و مردم است الله تعالى  
 راست مى کند وآنكس كه مينمايد مردم جيزى كه الله تعالى  
 ميداند كه در نفس وى نيست زشت وپريشان مى گرداند  
 الله تعالى امر وى پس جيست ظن تو بثواب الله تعالى در رزق

العهد *خُدل* من وجهين احدهما خلوه من لفظ التقليد الذي  
ينعقد به الولاية والثاني *ب* اعتباره في الشهود عدالة الظاهر  
والمعتبره فيهم عدالة الباطن بعد الكشف والمستئلة قيل اما  
خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان احدهما ان التقليد تقدمه  
لفظه *د* وجعله العهد مقصوراً على الوصايا والاحكام والثاني ان  
الفاظ العهد تتضمن معاني التقليد مثل قوله فانهم اذا ادلى  
اليك وكفوله فمن احضر بينة اخذت له بحقه والا استحللت  
القضية عليه فصار فحوى هذه الاوامر مع شواهد الحال \* *مغنياً*  
من *و* لفظ التقليد واما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه  
جوابان احدهما انه يجوز ان يكون ممن يرى ذلك فذكره اخباراً  
عن اعتقاده فيه لا امراً به والثاني معناه انهم بعد الكشف والمستئلة  
عدول ما لم يظهر جرح الا مجلوداً في حدّ وليس لهذا القاضي  
وان عمّت ولايته جباية الخراج لان مصرفه موقوف على راي غيره  
من ولاية الجيوش فاما اموال الصدقات فان اختصت بناظره  
خرجت عن عموم ولايته وان لم يندب *ز* لها ناظر فقد قيل  
تدخل في عموم ولايته فيقبضها من اهلها ويصرفها في مستحقها  
لأنها من حقوق الله تعالى فيمن اسماها *ح* لها وقيل لا تدخل في  
ولايته ويكون ممنوعاً *ط* من التعرض لها لأنها من حقوق الاموال

quae *ك* وعده كرده است از خرابين رحمت خود والسلم  
in arabicis prorsus desunt. *ا*) M. العقد *ب*) Solus O.  
omittit. *ج*) Solus O. المعتبر *د*) M. اللفظ *ه*) M. ويجعل  
*و*) L. alia *ز*) بنظر غيره *ح*) M. معينة على *ط*) M. و *ي*) P.  
manu ينتدب correxit. *ك*) M. *اب* et sic prius L., sed  
marg. correxit. *ل*) M. omittit, L. alia manu superscribit.

التي تُحمَل على اجتهاد الائمة وكذلك القول في امامة الجمع والاعباد فاما ان كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها ومقصورة النظر على ما تضمنته كمن قلّد القضاء في بعض ما \* قدمناه من الاحكام *b* او في الحكم بالاقرار دون البيعة او في الديون دون المناكح \* او في مقدر بنصاب *c* فيصح هذا التقليد ولا يصح للمولى ان يتعداه لانهما *d* استنابة فصحت عموماً وخصوصاً كالوكالة

فصل ويجوز ان يكون القاضي عام النظر خاص العمل فيقلد النظر في جميع الاحكام في احد حانبي البلد او في محلة منه فينفذ جميع احكامه في الجانب الذي قلده والخلة التي عيّنت له \* وينظر فيه *e* بين ساكنيه \* دون الطاريين اليه لان الطارى اليه كالسكن فيه الا ان يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الغريبيين *f* والطاريين اليه فلا يتعداهم ولو قلد جميع البلد ليحكم في احد جانبيه او في محلة منه او في دار من دوره جاز له الحكم في كل موضع منه لانه لا يمكن *g* الحجز *h* عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فان اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية ابطالها وكان مردود الحكم في ذلك الموضع وغيرها ولو قلد الحكم بين من ورد اليه في داره او في *i* مسجده صحت ولم يجز

a) M. في addit. b) M. قلناه solummodo. c) P. omittit.

d) M. الا e) M. لينظر f) M. omnia omittit. P. solummodo

g) M. omnia omittit. P. solummodo

h) M. omnia omittit. P. solummodo

i) M. omittit. P. solummodo

ج) M. omittit. P. solummodo

ان يحكم في غير داره ولا في غير مسجده لانه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره او مسجده ولم لا يتعينون الا بالورود اليهما <sup>a</sup> فلذلك صار حكمه فيهما شرطا قال ابو عبد الله الزبيرى لم تنزل الامراء عندنا بالبصرة \* برهة من الدهر يستنقصون قاضيا على المسجد للجامع يسمونه قاضى المسجد يحكم في مائتى درهم وعشرين دينارا فما دونها ويفرض النفقات ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له

فصل واذا قلد قاضيان على بلد لم يخل حال تقليديهما من ثلاثة اقسام احدها ان يرد الى احدهما موضعا منه والى الاخر غيرة فيصح ويقتصر <sup>d</sup> كل واحد منهم على النظر في موضعه والقسم الثانى ان يرد الى احدهما نوعا <sup>e</sup> من الاحكام \* والى الاخر غيرة <sup>f</sup> كرت المدائيات <sup>g</sup> والى احدهما والمناكح الى الاخر فيجوز \* ذلك ويقتصر <sup>h</sup> كل واحد منهما على النظر في ذلك للحكم : الخاص في البلد كله والقسم الثالث ان يرد الى كل واحد منهما جميع الاحكام في جميع البلد فقد اختلف اصحابنا في جوازها فمنعت منه طائفة منهم لما يفضى اليه امرهما من التشاجر في تجاذب الخصوم اليهما وتبطل ولايتهما ان اجتمعت وتصح ولاية الاول منهما ان افرقت واجازته طائفة اخرى ولم الاكثرون لانها استنابة كالوكالة ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطلوب فان تساويا اعتبر اقرب الحاكمين اليهما فان استويا فقد قيل يقرع

a) L. عليهما b) M. omittit, L. marg. c) L. alia manu addit. d) M. ويتقرر e) M. نوع f) M. omittit. g) M. المدائيات, P. معاملات h) Solus O. يقتصر M. ان يقتصر  
نوع از احكام P. addit, L. alia manu M. omittit,

بينهما وقيل يمنعان من من الخصامه حتى يتفقا على  
احدهما

فصل ويجوز أن يكون ولاية القاضى مقصورة على حكومة  
معينة بين خصمين ولاه يجوز أن ينفذ النظر بينهما الى  
غيرهما من الخصوم وتكون ولايته على النظره بينهما \* باقية ما  
كان التشاجر بينهما باقيا فاذا بت الحكم بينهما زالت ولايته  
وانه تجددت بينهما مشاجرة اخرى لم ينظر بينهما الا باذن  
مستجد فلو لم يعين الخصوم f \* وجعل النظر مقصورا على الايام g  
وقال قلدتك النظر بين الخصوم في يوم السبت وحده جاز نظره  
فيه بين الخصوم في جميع الدعاوى وتزول h ولايته بغروب الشمس  
منه ولو قال قلدتك النظر في كل يوم سبت جاز ايضا وكان  
مقصور النظر فيه فاذا خرج يوم السبت لم تنزل ولايته لبقايتها  
على امثاله من الايام وان كان \* ممنوعا من النظر فيما عداه  
ولو قال ولم يسم احدا من نظر في يوم السبت بين الخصوم  
فهو خليفتي لم يجز للجهل بالمولى k ولانه قد يجوز ان ينظر  
فيه من ليس من اهل الاجتهاد فلو قال من نظر فيه من اهل  
الاجتهاد فهو خليفتي لم يجز ايضا للجهل به وانه يجوز فيصير  
تمييز المجتهد l موكولا m الى راي غيره من الخصوم ولو قال من

a) Solus O. التحاكم b) Codd., excepto P., و solummodo. c) M. omittit. d) Solus O. omittit, eorumque loco nonnisi vocem فان exhibit. e) Solus O. او f) M. الخصم  
g) P. omittit, codd. الامام pro الايام offerunt. h) M. وتجوز  
للجهل l) Codd., excepto P., الى راي غيره من الخصوم m) Solus O. فوكلاه

نظر فيه من مدرسي اصحاب الشافعي او مفتيى اصحاب ابي حنيفة  
 له يجوز *a* وكذلك لو سمي عددًا فقال من نظر فيه من فلان  
 او فلان فهو خليفتي له يجوز سواء قل العدد او كثير \* لان  
 المولى منهم مجهول لكن ان قال قد رددت النظر فيه الى فلان  
 وفلان وفلان جاز سواء قل العدد او كثرة لان جميعهم مولى  
 فاذا نظر فيه احدكم تعين وزال نظر الباقي لانه له يجمعهم  
 على النظر وانما افرق به احدكم فان جمعهم على النظر فيه  
 له يجوز ان كثر عددهم وفي جوازهم ان *e* قلوا وجهان من اختلاف  
 اصحابنا في *d* للجمع بين قاضيين *e*

وصل فاما طلب القضاء وخطبة الولاية عليه *f* فان \* كان من *g*  
 غير اهل الاجتهاد فيه كان تعرضه *h* لطلبه محظورًا وصار بالطلب  
 مجروحًا وان *i* كان من اهله على الصفة التي يجوز معها نظره  
 فله في طلبه ثلاثة احوال احدها ان يكون القضاء في غير مستحقه  
 اما لنقص علمه واما *k* لظهور جوره فيخطب القضاء دفعا لمن لا  
 يستحقه ليكون فيمن هو بالقضاء احق فهذا سايغ لما تضمنه  
 من دفع منكر ثم ينظر فان كان اكثر قصدته *l* ازالة غير المستحق  
 كان ماجورًا وان كان اكثرها اختصاصه بالنظر فيه كان مباحًا  
 والحال الثانية ان يكون القضاء في مستحقه \* ومن هو *m* اهله  
 ويريد ان يعزله عنه اما لعداوة بينهما واما ليحجر بالقضاء *n* الى

- a*) M. addit. *b*) M. omittit. *c*) Solus O. وان *d*) M. من  
*e*) Solus O. للقصمين *f*) M. omittit. *g*) M. omittit, L.  
 marg. *h*) M. تعريضه, L. recte. *i*) M. ان, L. و alia  
 manu addit. *k*) M. او *l*) M. قصد به *m*) M. وهو من  
*n*) M. القضا



نفسه نفعا فهذا الطلب محظور *a* وهو \* بهذا الطلب *b* مجروح  
والحال الثالثة ان لا يكون في القضا ناظر وهو خال من وال عليه  
فيرى حاله في طلبه فان كان لحاجته *c* الى رزق القضاء *d*  
وجاريه المستحق في بيت المال لكن طلبه مباحا وان كان  
لرغبة *e* في اقامة الحق وخوفه *f* ان يتعرض له غير مستحق  
كأن طلبه مستحبا فان قصد بطلبه المباهاة والمنزلة فقد اختلف  
في كراهية نكته مع الاتفاق على جوازها فكرهته *h* طائفة لان  
طلب المباهاة والمنزلة في الدنيا مكروه قال الله تعالى *k* تلك  
الدار الآخرة فجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا  
فسادا والعاقبة للمتقين وذهبت طائفة اخرى الى ان طلبه  
لذلك غير مكروه لان طلب المنزلة مما ابيح ليس بمكروه قد  
رغب نبي الله يوسف عليه السلام الى فرعون في الولاية  
والخلافة فقال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم  
\* فطلب الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله  
ان حفيظ عليم *m* وفيه تاويلان احدهما حفيظ لما  
استودعتني عليم بما *n* وليتني وهذا قول عبد الرحمن بن زيد *o*  
ولثاني ان حفيظ للحساب عليم باللسن وهذا قول \* اسحق  
ابن سفيان *p* وخرج هذا القول عن حد التزكية لنفسه والمدح

*a*) M. addit. عليه *b*) M. بالتعرض له *c*) M. في حاجته  
*d*) M. omittit, L. marg. *e*) Codd. وحاربه *f*) P. جاريه  
*g*) M. من *h*) M. فكره *i*) M. omittit,  
L. alia manu addit. *k*) Sur. 28, 83. *l*) Sur. 12, 55.  
*m*) M. omittit. *n*) M. لما *o*) M. يزيد *p*) Sic O., P. اشجع  
اشجعي وسفيان M. بن سفيان

لها لانه كان لسبب دعا اليه واختلف *e* لاجل ذلك في جواز  
الولاية من قبل الظالم فذهب قوم الى جوازها اذا عمل بالحق  
فيما يتولاه لان يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليكون  
بعده دافعاً لجوره وذهب \* طائفة اخرى *e* الى حظرها والمنع  
من التعرض لهما لما فيها من تولي الظالمين والمعونة *e* لهم  
وتركيتهم بالتقليد *d* اوامرهم واجابوا عن ولاية يوسف عليه  
السلام من قبل فرعون بجوابين احدهما ان فرعون يوسف  
كان صالحاً وانما الطاغى فرعون موسى والثاني انه نظره في  
املاكه دون عماله فاما بذل المال على طلب القصاص فمن  
المحظورات لانها رشوة محرمة يصير البازل لها *f* والقابل لها  
مجرحين روى ثابت عن انس ان رسول الله صلعم لعن  
الراشى والمرتشى والرايش *g* والراشى باذل الرشوة والمرتشى قابلها  
والراشى المتوسط بينهما

فصل وليس لمن تقلد القضا ان يقبل هدية من خصم  
ولا من احد من اهل عمله وان لم يكن له خصم لانه قد  
يستعديه *h* فيما يايه *i* روى عن النبي صلعم انه قال هدايا الامراء  
غلول فان قبلها وعجل المكافاة عليها ملكها وان لم يعجل المكافاة  
عليها \* كان بيت المال احق بها ان تعذر ردها على المهدي  
لانه اولى *k* بها منه وليس للقاضي تأخير الخصوم اذا تنازعوا

اخرى *M.* *b*) ان *sed* *alia manu* وان اختلف *L.* *a*)

omittit. *O.* *f*) له *M.* *e*) تنفيذ *M.* *d*) بالمعونة *M.* *c*)

*M.* *g*) omittit. *L.* *h*) *alia manu* على احد *addit.* *i*) *M.*

واكرجه اورا خصم نباشد شايد : *P. locum sic vertit*, ويستله

كان بيت المال ان *M.* *k*) كه بعد از ان اورا خصومتى شود

نفذ وردها على المهدي اولى

اليه الا من عذر ولا يجوز ان يحتجب الا في اوقات الاستراحة  
وليس له ان يحكم لاحد من والديه ولا من اولاده لاجل  
التهمة ويحكم عليهم *a* لارتفاعها وكذلك لا يشهد لهم  
ويشهد عليهم ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه  
ولا يحكم عليه لان اسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة خافية  
فانتفت التهمة عنه في الحكم \* وتوجهت اليه في الشهادة  
واذا مات القاضى انعزل اخلفاؤه ولو مات الامام لم تنعزل قضائه  
ولو اتفق اهل بلد قد خلا من قاض على ان قلدوا عليهم  
قاضياً فان كان \* امام الوقت موجوداً بطل التقليد وان كان  
مفقوداً صح التقليد *d* ونفذت احكامه عليهم فان تجدد بعد  
نظره امام لم يستدم النظر الا باذنه ولم \* ينقص ما تقدم  
من حكمه *e*

## الباب السابع في ولاية المظالم

ونظر المظالم هو قود المتظالمين *f* الى التناصف بالرهبة وزجر  
المتنازعين عن التجاحد بالهبة فكان من شروط الناظر فيها  
ان يكون جليل القدر نافذ الامر عظيم الهبة ظاهر العقبة قليل  
الطمع كثير الورع لانه يحتاج في نظره الى سطوة الحماة وثبت *g*  
القضاة فيحتاج الى الجمع بين صفات *h* الفريقين وان يكون

*a*) Solus' O. عليهما *b*) P. omittit. *c*) M. الامام  
*d*) M. omittit. *e*) M. يتنقص من حكمه ما تقدم *f*) M.  
بيت *g*) M. sine punctis, L. المتظالمين  
*h*) Sic e P. emendavi, M. صنفى, O. omittit.

بجلالة القدرة *a* نافذ الامر في الجهتين فان كان ممن يملك *b* الامور العامة كالوزراء والامراء لم يحتج النظر *c* فيها الى تقليد \* وكان له بعموم ولايته انظر فيها وان كان ممن لم يفوض اليه عموم النظر احتساج الى تقليد *d* وتولية اذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة وهذا انما يصح فيمن يجوز ان يختار لولاية العهد او لوزارة التفويض او لامارة *e* الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عاماً فان اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه وامضاء *f* ما قصرت يده عن امصائه جاز ان يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر بعد ان لا ياخذ في الحف لومة لائم ولا يستشفه الطمع الى رشوة قد نظر رسول الله صلعم نظر المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضى الله عنه ورجل من الانصار فحصره بنفسه فقال للزبير *اَسَفِ* انت يا زبير ثم الانصارى فقال الانصارى انه لابن عمته يا رسول الله فغضب \* من قوله *g* وقال يا زبير *اَجْرُه* على بطنه حتى يبلغ *h* الماء الى الكعبين وانما قال *اَجْرُه* على بطنه ادباً له لجرأته عليه واختلف في امره باجراء الماء الى الكعبين هل كان حقاً بينه لهما حكماً او كان مباحاً فلمر به زجراً على جوابين *i* ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الاربعة احد لانهم في الصدر الاول مع ظهور الدين عليهم

*a*) Solus O. *d*) في النظر *M.* *c*) ملك *M.* *b*) قدره *M.* *a*)  
 منه *M.* *g*) وانها *L.* وانما *M.* *f*) لامامة *M.* *e*)  
 وانما قال *اَحْرُه* *M.* *i*) بلغ *M.* *h*)  
 هل كان حقاً بينه لهما مباحاً او مباحاً فلمر به  
 et sic prius *L.*, qui alia manu omnia  
 correxit.

بَيِّن من يقوده التناصف الى الخلف او يزرجه الوعظ *a* عن الظلم  
وانما كانت المنازعات تجري بينهم في امور مشتبهة يوضحها  
حكم القضاة *b* فان تجور من جفاة اعرابهم *c* متجور ثناه *d*  
الوعظ ان يدبره *e* وقاده العنف ان يحسن فاقنصر خلفاء السلف *f*  
على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضا تعيينا للحق في  
جهته لانقيادهم الى التزامه *g* واحتياج *h* على عليه السلام حين  
تاخرت ايامه *i* واختلط *k* الناس فيها وتجوروا الى فصل صرامة  
في السياسة وزيادة تيقظ في الوصول الى غوامض الاحكام *l* فكان  
اول من سلك هذه الطريقة واستنقل بها ولم يخرج فيها الى نظر  
المظالم المحض لاستغنايه عنه \* وقال في المنبرية صار ثمنها  
تسعا *m* وقضى \* في القارصة وانقامصة والواقصة *n* بالدية اثلاثا  
وقضى في ولد تنازعته امراتان بما ادى الى فصل القضاء ثم  
انتشر الامر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم  
زاجره العظة عن التمانع والتجاذب فاحتاجوا

*a*) M. الموعظ, L. + erasit. *b*) M. القضاء, L. § alia manu  
adiecit. *c*) L. in الاعراب mutavit. *d*) M. نجاه, sed L.  
correxit. *e*) M. بدر, quod L. in تدبر mutavit, O. sine  
punctis. P. totum locum in vertit: اكر جورى از اعراب: جافية صادر  
ميشد بوعظ ونصيحه اورا بطريق حق دعوه مى  
بهم *f*) Solus O. والسلف, post quam vocem M. نمودند  
addit. *g*) M. التزامه *h*) M. فاحتياج *i*) M. امامته *k*) M.  
فاختلط, P. واقع شد *l*) M. omittit, L. marg.  
*m*) M. omittit, P. post اثلاثا exhibit. *n*) M. في الواقصة  
و الزاجره *o*) M. والراقصة والعلوصه

في « ربح المتغلبين وانصاف المغلوبين *b* الى نظر المظالم الذي  
 يمتزج *c* فيه قوة السلطنة بنصفه انقصاء *d* فكان *e* أول من انفرد  
 للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير \* مباشرة  
 للنظر *f* عبد الملك بن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل  
 واحتاج *g* فيها الى حكم *h* منفذ رده الى قاضيه *i* ابي *k* ادريس  
 الاودي *l* فنفذ فيه *m* احكامه لرهبمة التجارب من عبد الملك بن  
 مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان ابو ادريس هو  
 المباشر وعبد الملك هو الأمر ثم زاد من جور الولاة وظلم  
 العتاة ما لم يكفهم عنه الا اقوى الايدي وانفذ الاوامر فكان  
 عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر في  
 المظالم فردّها وراعى السنن العادلة واعادها وردّ مظالم بني امية  
 على اهلها حتى قيل له وقد شدد عليهم فيها واغلظ أنسا  
 تخاف عليك من ردّها العواقب فقال كل يوم \* اتقيته واخافه *n*  
 دون يوم القيمة لا وقفته *o* ثم جلس لها من *p* خلفاء بني العباس  
 جماعة *q* فكان أول من جلس لها المهدي ثم انهادى ثم الرشيد  
 ثم المأمون فأخر من جلس لها المهدي حتى عادت الاملاك  
 الى مستحقها وقد كان ملوك القرس يرون ذلك من قواعد  
 الملك وقوانين العدل الذي لا يعم اصلاح الا بمراعاته ولا يتم

- a) M. الى b) M. المتظلمين c) M. يمتزج d) M. القضاة  
 e) M. وكان f) M. مناظرة النظر g) M. احتاج h) M. او  
 omittit, L. alia manu superscribit. i) M. قضايه k) M. ابن  
 l) P. اخافه M. n) دران روز P. فيها M. m) ازدي P.  
 solummodo. o) P. فييه P. Caeterum vide Weil Gesch.  
 d. Chal. I, 593. p) M. omittit q) M. omittit.

\*

التنافس الا بمباشرته وكانت *a* قريش في الجاهلية حين كثر  
فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياسة وشاهدوا من التغالب  
والنجاجذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفا على رد  
المظالم \* وانصاف المظلوم *b* من الظالم وكان سببه ما حكاه الزبير  
ابن بكار ان رجلاً من *c* اليمن من بني زبيد قدم مكة معتمراً  
ببضاعة فاشتراها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص بن  
وايل فلوى الرجل بحقه فسأله ماله او متاعه فامتنع عليه فقام  
على الحجر وانشد باعلى صوته شعر *d*

(البسيط) يال *e* قصى لمظلوم *f* بضاعته

ببطن مكة نأى الدار والنفر

واشعت محرر لم تقص *g* حرمته

بين الاله *h* وبين الحجر والحجر

اقامر من بني سهم بذمتهم

\* او ذاهب *i* في ضلال مال معتمر *k*

ثم قيس بن شيبه السلمي باع متاعاً على *l* أتي بن خلف فلواه

وذهب بحقه فاستجار به رجل من بني جُمع فلم يجره فقال قيس

(الرجز) يال *m* قصى كيف هذا *n* في الحرم

addit. M. اهل *c*) والانصاف للمظلوم *b*) M. وقد كانت *a*) M.

بعض *g*) O. مظلوم *f*) P. بنى *e*) P. omittit. *d*) M.

*P.* يقص *h*) P. المقام، et sic L. mutavit. *i*) M.

مستمر *k*) P. ذاهب *P.* ام ذاهب *L.* mutavit in ذاهب، واذاهب

ليس للحرام لمن تمت حرامته ولا: et quartum versum addit:

من ال *m*) P. superscribit. من *l*) L. حرام لتوثق لابس عذراً

*n*) P. omittit.

وحرمة البيت واحلاف الكرم  
أظلم من لا يمنع عني الظلم<sup>e</sup>

فاجابه العباس بن مرداس السلمى

(البسيط) ان كان جارك لم ينفعك <sup>b</sup> نعمته  
وقد شريت<sup>c</sup> بكاس الذل انفاسا  
فأت البيوت وكس من اهلها صددا  
لا تلق تاديبهم <sup>d</sup> فحشا ولا باسا  
ومن <sup>e</sup> يكس بفمناء البيت معتصما  
يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا  
قوى قريش باخلاق مكلمة  
بالمجد وللزم ما عاشا وما ساسا  
ساقى للجبيج وهذا ناشر <sup>g</sup> فلج  
والمجد يورث اخماسا واسداسا

فقام ابو سفيان والعباس بن عبد المطلب ردا عليه ماله  
واجتمعت بطون قريش فتتحالفوا في دار عبد الله بن جدعان  
على رد المظالم بمكة وان لا يظلم احد الا منعه واخذوا

a) M. *versum sic habet*: للحكم لا يمنع متى من ظلم<sup>b</sup> L.  
ولم <sup>c</sup> M. تاديبهم <sup>d</sup> M. شريت <sup>e</sup> Solus M. ينفعه *mutavit*.  
f) *Hunc versum ex P. exhibui; O. prius hemist.* قوى قريش وجلا في دوالعهم والمجد M. دوالعهم  
قوى قريش وجلا في دوايبيهم والمجد وللزم ما حاسا ولا ساسا  
قوى قريش وجلا في دوايبيهم والمجد وللزم ما حاشا وما ساسا  
وهذا ياسر *in* وهذاانا L. ساقى للجبيج وهذاانا فلج <sup>g</sup> M.  
*correxit*.



للمظلوم حقه وكان رسول الله صلعم يومئذ معهم \* قبل النبوة<sup>a</sup>  
وهو ابن خمس وعشرين سنة فعقد واحلف بالفصول في دار  
ابن جذعان فقال رسول الله صلعم ذاكراً للحال لقد  
شهدت في دار عبد الله بن جذعان حلف الفصول ما لو  
دعيت اليه لاجبت وما احبب ان لي به حمر  
النعم واتى بقصته وما يزيدة الاسلام الا شدة فقال بعض قريش  
في هذا الحلف شعر

(البسيط) تيم بن مرة ان سألت وهاشما<sup>b</sup>

وزهرة الخبير في دار ابن جذعان

مخالقين<sup>c</sup> على النداء<sup>d</sup> ما غررت

ورقاء في فنن من جذع كتمان<sup>e</sup>

وهذا وان كان فعلا جاهليا دعتهم اليه السياسة فقد صار حضور  
رسول الله صلعم له وما قاله في تأكيد امره حكماً شرعياً وفعلاً  
نبيوياً

فصل فاذا نظرت في المظالم من انتدب لها جعل نظره  
يوماً معروفا يقصده فيه المتظلمون ويراجعه فيه المتنازعون  
ليكون ما سواه من الايام لما هو موكول اليه من السياسة والتدبير  
الا ان يكون من عمال المظالم المنفردين لهما فيكون مندوباً  
للنظر في جميع الايام وليكن سهل للحجاب نزه الاصحاب ويستكمل  
مجلس نظره \* بحضور خمسة اصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم

a) M. omittit. b) Sic L. alia manu correxit, rell. هاشم

c) Sic ob metrum correxi, codd. مخالقين d) P. الندى

e) Sic. M. hemistichium exhibet. O. من الايمان

f) M. بخمسة ورقاء على فنن من جذع كتمان P.

نظره *a* الا بهم احدهم الحماة والاعوان لجذب *b* القوى وتقويم *c*  
 لجرى والصنف الثاني القضاة والحكام لاستعلام ما يثبت عندهم من  
 الحقوق ومعرفة ما يجرى في مجالسهم بين *d* الخصوم والصنف  
 الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما اشكل ويسألوا عما اشبهه *e*  
 واعضل والصنف الرابع الكتاب ليثبتوا ما جرى بين الخصوم  
 وما توجه لهم او عليهم من الحقوق والصنف الخامس الشهود  
 ليشهدهم على ما اوجبه من حق وامضاء من حكم فاذا استكمل  
 مجلس المظالم بمن ذكرنا من الاصناف الخمسة شرع حينئذ في  
 نظره والذي يختص بنظر المظالم يشتمل على عشرة اقسام  
 فالقسم الأول النظر في تعدي الولاة على الرعية واخذهم بالعسف  
 في السيرة فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على  
 ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاة متصفحا وعن احوالهم مستكشفا  
 ليقويهم ان انصفوا ويكفهم ان عسفوا ويستبدل بهم ان لم ينصفوا  
 حتى ان عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في اول خلافته  
 \* وكانت من اول خطبته فقال لهم اوصيكم بتقوى الله فانه لا يقبل غيرها  
 ولا يرحم الا اهلها وقد كان قوم من الولاة منعوا الحرف حتى اشترى *h*  
 منهم شراء وبذلوا الباطل حتى اقتدى منهم قداء *z* والله لولا سنة  
 من الحرف أميتت فاحبيبتها وسنة من الباطل \* احبيبت فأمتها *k*  
 ما باليت \* ان اعيش *l* فواتا واحدا اصلحوا اخرتكم فصلح *m* لكم

- a*) Solus O. امره *b*) M. بجذب, L. يجذب *c*) M. تقويم  
*d*) M. من *e*) M. اشبهه *f*) M. omittit. *g*) P. omittit; L.  
 وكانت pro offert. *h*) M. . . . ., L. alia manu lacunam  
 explevit. *i*) M. اقتداء, O. puncta ubique omittit. *k*) M. أمتها  
*l*) M. ان اعيش ان اعيش, solus O. اعيش ان لا *m*) M. يصلح

دنياكم ان امرءا ليس بينه وبين امر الا الموت لمُفْرَق <sup>a</sup> له في الموت والقسم الثاني جور العمال فيما يجربونه من الاموال فيرجع فيه الى القوانين العادلة في دواوين الايمنة فيحمل الناس عليها ويأخذون العمال بهما وينظر فيما استرادوه فان رفعوه الى بيت المال امر بهرتة وان اخذوه لانفسهم استرجعه لاربابه ففقد حكي عن المهدي رضى الله عنه انه جلس يوما للمظالم فرفعت اليه قصص في <sup>b</sup> الكسور فسأل عنها فقال سليمان بن وهب كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قسطن للخراج على اهل السواد وما فتح من نواحي المشرق والمغرب ورقا وعينا وكانست الدراهم والدنانير مصروبا على وزن كسرى وقبصر وكان اهل البلدان يودون ما في ايديهم من المال عددا ولا ينظرون في فضل بعض الاوزان على بعض ثم فسد الناس فصار ارباب الخراج يودون الطبرية التي هي اربعة دوانيق وتمسكوا بالواقى الذى وزنه وزن المثقال فلما ولى زياد العراق طالب باداء الواقى والزهمر الكسور وجار فيه عمال بنى امية الى ان ولى عبد الملك بن مروان فنسقطر بين الوزنين وقدر وزن الدراهم على نصف وخمسة المثقال وترك المثقال على حاله ثم ان الحاجاج من <sup>c</sup> بعده اعاد المطالبة بالكسور حتى اسقطها عمر بن عبد العزيز واعادها من بعده الى ايام المنصور الى ان حرب السواد فزال المنصور الخراج عن الخنضة والشعير ورقا وصييره مقاسمة وهما اكثر غلات <sup>d</sup> السواد وبقي اليسير من الحبوب والناخل والشاجر على رسم الخراج \* وهو كما

a) M. المعروف b) Solus O. واحد c) M. omittit. d) M. من  
e) M. ويتمسكوا L. omittit. f) L. alia manu من addit.  
g) Sic solus O., reliqui h) M. غلة

يلزمه الآن الكسور والمون<sup>ه</sup> فقال المهتدى معاذ الله أن الزم<sup>ه</sup>  
الناس ظلمًا تقدم العمل به أو تاخر اسقطوه عن الناس فقال  
الحسن بن مخلد أن اسقط امير المؤمنين هذا ذهب من اموال  
السلطان في السنة اثنا عشر الف الف درهم فقال المهتدى على  
أن اقرره حقًا وازيل ظلمًا وان اححف بيت المال والقسم الثالث  
كتاب الدواوين لانهم امناء المسلمين على ثبوت اموالهم  
فيما يستوفونه له ويوفونه منه فيتصفح احوال ما وكل اليهم فان  
عدلوا بحق<sup>د</sup> من دخل او خرج الى زيادة او نقصان اعاده الى  
قوانينه \* وقابل هلى تجاوزه<sup>ه</sup> حكى أن المنصور رضى الله عنه  
بلغه عن جماعة من كتاب دواوينه انهم زوروا فيه وغيروا فامر  
باحضارهم وتقدم بتاديبهم فقال حدث منهم  
وهو يضرب<sup>ف</sup>

(الوافر) اطال الله عمرك في صلاح

وعز<sup>و</sup> يا امير المؤمنين

بعفوك نستجير فان تجرنا<sup>ه</sup>

فانك عصية للعالمينا

وخن الكاتبون وقد اسانا

فهبنا للكرام الكاتبينا

فامر بتخليتهم ووصل الفتى واحسن اليه لانه ظهرت منه الامانة  
\* وباوحت فيه النجابة<sup>ه</sup> وهذه الاقسام الثلاثة لا يحتاج والى

---

واز اجم مطالبه كسور. P. وهذا يلزمون الآن بالكسور والمون. M. <sup>ا</sup>  
P. <sup>ه</sup> الحق. M. <sup>د</sup> اقسام. M. <sup>ج</sup> الزام. M. <sup>ب</sup> بييدا شد  
عز<sup>و</sup> L. in quod. M. <sup>و</sup> خير. M. <sup>ز</sup> addit. L. <sup>ف</sup> omittit.  
وتوخت منه الخيانة. M. <sup>ه</sup> تجارى. M. <sup>ب</sup> mutavit.

المظالم في تصفحها الى متظلم والقسم الرابع تظلم *a* المستزقة  
 \* من نقص *b* ارزاقهم او تأخرها عنهم واحصاف النظر بهم  
 فيرجع الى ديوانه في فرض العطاء العادل فياجريهم عليه وينظر  
 فيما نقصوه او منعوه من قبل فان اخذوه *c* ولاة امورهم استرجعه  
 منهم *d* وان لم يأخذوه قضاء *e* من بيت المال كتب بعض ولاة  
 الاجناد الى المامون ان الجند شعبوا ونهبوا فكتب اليه لوم عدلت  
 لم يشعبوا ولو وقيت *f* لم ينهبوا وعزله عنهم وادب عليهم *g*  
 ارزاقهم والقسم الخامس رد الغصوب وهي ضربان احدهما غصوب  
 سلطانية قد تغلب عليها ولاة الجور كالاملاك المقبوضة عن  
 اربابها اما لرغبة فيها واما لتعدي على اهلها فهذا ان علم به والى  
 المظالم عند تصفح الامور امر برده قيل التظلم اليه وان لم  
 يعلم به فهو موقوف على تظلم اربابه ويجوز ان يرجع فيه عند  
 تظلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فسيده ذكر قبضها عن  
 مالکها عمل عليه وامر بردها اليه ولم يجتج الى بيئته \* تشهد  
 به *h* وكان ما وجدته في الديوان كافيا كالذي حكى ان عمر  
 ابن عبد العزيز رحمه الله خرج ذات يوم الى الصلوة فصادفه  
 رجل ورد من اليمن متظلمًا فقال

*a*) M. omittit, L. alia manu addit. *b*) M. في بعض *c*) O.  
 ازيشان باز ستاند وبایشان باز دهد P. لهم *d*) O. اخذه  
*e*) Vocem, quam codd. omittunt, ex P. inserui. *f*) M. قد  
 addit. *g*) Sic e P. scripsi, O. فریت M. فریت. Caeterum  
 P. locum sic vertit: اگر عدل می نمودند باجوع گرفتار  
 نمیشدند و اگر ایفاء ارزاق یکدیگر می نمودند نهوب  
 نمیکشتند *h*) M. omittit. *i*) M. omittit, L. alia manu addit.

(البسيط) تدعون حيران مظلوماً ببابكم *a*  
فقد اتاك بعيد *b* الدار مظلوم

فقال ما ظلامتك فقال غصبي الوليد بن عبید  
الملك ضيعتي فقال يا مرجم ائتني بدفتر الصوافي فوجد فيه  
اصفى عبد الله بن الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان فقال  
اخرجها من الدفتر وليكتب *d* برد ضيعته اليه *e* ويطلق له ضعف  
نقته والصرب الثاني من الغصوب ما تغلب عليها ذوو الايدي  
القوية ويتصرف فيه تصرف الملاك بالقهر والغلبة فهذا موقوف  
على تظلم اربابه ولا ينتزع من ايدي غاصبه الا باحد *f* اربعة  
امور اما باعتراف الغاصب واقراره واما بعلم والى المظالم *g* فيجوز  
له ان يحكم عليه بعلمه واما ببينة تشهد على الغاصب بغصبه  
او تشهد للمغصوب منه بملكه واما بتظاهر *h* الاخبار الذى ينتفى  
عنها التواطى ولا يختلج فيها الشكوك \* لانه لما جاز للشهود  
ان يشهدوا فى الاملاك بتظاهر الاخير كان حكم ولاة المظالم  
بذلك احق *k* والقسم السادس مشاركة الوقوف وهى ضربان *l*  
امة وخاصة فاما العامة فيبدأ بتصفيحها وان *m* لم يكن فيها  
متظلم ليجريها على سبيلها وبمضيها على شروط واقفها اذا  
عرفها من احد ثلاثة اوجه اما من دواوين الحكام *n* المندوبين  
لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة على ما جرى فيها  
من معاملة او ثبت لها من ذكر وتسمية واما من كتب فيها

*a*) M. prius hemistichium sic exhibet: امرت من كان  
مظلوماً لياتكم *b*) M. غريب *c*) M. الله addit, L. obliteravit.  
*d*) M. addit. له *e*) M. omittit. *f*) M. احدى *g*) O. addit  
كما *h*) M. تظاهر *i*) O. ومعرفته M. فى معرفته  
الحكم *n*) M. *l*) M. omittit. *m*) ان *k*) M. omittit.

قديمة تقع في النفس تحتها وان لم يشهد الشهود بها لأنه *a*  
 ليس يتعين الخصم فيها \* فكان للحكم *b* اوسع منه في الوقوف  
 الخاصة واما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على تظلم اهله  
 عند التنازع فيها لوقوفها على خصوم متعينين فيعمل عند  
 التنازع فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم *c* ولا يجوز ان  
 يرجع الى ديوان السلطنة ولا الى ما يثبت من ذكرها في الكتب  
 القديمة اذا لم يشهد بها *d* شهود معدلون والقسم السابع تنفيذ  
 ما *e* وقف من احكامهم القضاة لضعفهم عن انفاذه وعجزهم عن  
 المحكوم عليه لتعززه *f* وقوة يده او لعلو قدره وعظم خطره  
 فيكون ناظر *g* المظالم اقوى يدا وانفذ امرا فينفذ للحكم على  
 من توجه اليه بانتزاع *h* ما في يده او بالزامه للخروج مما في ذمته  
 والقسم الثامن *i* النظر فيما عجز عنه الناظرون في النسبة من  
 المصالح العامة كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي في  
 طريق عجز عن منعه والتخفيف في حق لم يقدر *k* على رده *l*  
 فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويامر بحملهم على موجبه *m*  
 والقسم التاسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد  
 والحج والجهاد من تقصير فيها او اخلال بشروطها *n* فان حقوق  
 الله اول *o* ان تستوفى وفروضه احق ان تودى والقسم العاشر  
 النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين فلا يخرج في *p*

*a*) M. لأنها *b*) M. omittit. *c*) M. للحكام *d*) M. به *e*) Solus  
 بنظر *M.* *و*) از جهه تعززي *P.* ليعززه *M.* *f*) addit. للحاكم  
*h*) M. يقدم *i*) L. *l*) M. *addit.* من *M.* *o*) *addit.* *k*) Solus O.  
 شروطها *M.* *n*) موجبه *P.* واجبه *O.* *m*) رت عمه  
*o*) *M.* *p*) Codd. من *solus P.* *در*





هن رضی الخصمین بالرد. والسابع ان یفسح فی ملازمة الخصمین اذا وضحت *a* امارات التجاحد \* ویاذن فی الزام الكفالة فیما یسوغ فیہ التكفل لیبقاد لخصوم الی التناصف ویعدلوا عن التجاحد *b* والتكاذب والشامن أنه یسمع من شهادات المستورین ما یشخ عن عرف القضاء *c* فی شهادة المعدلین والناسع أنه یجوز *d* له احلاف الشهود عند ارتیابه بهم اذا بدلوا ایمانهم طوعاً ویستكثر \* من عددهم *e* لیزول عنه الشك وینفی عنه الارتیاب ولیس ذلك للحاكم والعاشر أنه یجوز ان یتدی باستدعاء الشهود ویسالهم عن ما عندهم فی تنازع لخصوم ومادة القضاء تكلیف المدعی احضار بینة ولا یسمونها / الا بعد مسیلته فهذه عشرة اوجه یقع بها الفرق بیمن نظر المظالم ونظر القضاة فی التشاجر والتنازع وهما فیما عداها متساویان وسنوضح من تفصیلها ما تبین به اطلاق ما *و* بینهما من هذه الفروق ان شاء الله تعالی

فصل واذا كان كذلك لم یخل حال *h* الدعوی عند الترافع فیها الی والی المظالم من ثلاثة احوال اما ان یقمن بها ما یقویها او یقمن بها ما یضعفها او تخلوا من الامرین فان اقترن بها ما

---

*a*) M. صحت *b*) M. omittit, P. alio ordine habet, sic interpretans : هفتم انکه اورا میرسد که الزام کفاله کند در آنچه جایز است در آن تکفل وجون اماره حقوق بیدا شود از طرفین امر کند که ملازم یکدیگر باشند وجدا نکردند تا القضاء *c*) Solus O. بانصاف درایند واز تجاحد عدول کنند *d*) M. یوسع *e*) M. بعددهم *f*) M. یسپلونها *g*) M. omittit. *h*) M. addit. صاحب

يقويها فلما اقترن بها من القوة ستنة احوال \* تختلف بها قوة  
 الدعوى على تدريج<sup>a</sup> فاول احوالها ان يظهر معها كتاب فيه  
 شهود معدلون حضور والذى يختص به نظر المظالم في مثل  
 هذه الدعوى شيان احدهما ان يبتدى الناظر فيها<sup>b</sup> باستدعاء  
 الشهود للشهادة<sup>c</sup> والثاني الانكار على الواحد بحسب حاله  
 وشواهد احواله فاذا احضر الشهود فان كان الناظر في المظالم ممن  
 يجلس قدره كالتحليفة او وزير التفويض او امير اقليم<sup>d</sup> راعى من  
 احوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة في<sup>e</sup> مباشرة النظر بينهما  
 ان جد قدرهما او رد ذلك الى قاضيه بمشهد منه ان كانا  
 متوسطين او على بعد منه ان كانا خاملين<sup>f</sup> حكى ان المامون  
 رضى الله عنه كان يجلس للمظالم في يوم الاحد فنهض  
 ذات يوم من مجلس نظره فلقيته امرأة في ثياب  
 رقة فقالت

(البسيط) يا خير منتصف يهدى له الرشد  
 ويا اماماً به قد اشرق البلد  
 تشكروا<sup>g</sup> اليك عبيد<sup>h</sup> الملك ارملة  
 عدا عليها فما \* تقوى به<sup>i</sup> اسد  
 فابتتر منها ضياعاً بعد منعتها  
 لما تفرق عنها الاصل والولد  
 فاطرق المامون يسيراً ثم رفع راسه وقال

a) P. omittit. b) M. فيهما c) M. والشهادة d) Sic e  
 P. correxi, codd. حاملين f) Codd. من M. e) الاقاليم  
 M. يقوى بها<sup>i</sup> P. عقيد<sup>h</sup> P. يشكروا<sup>g</sup>  
 يقوى له

(البسيط) من دون ما قلت عيل الصبر والجلد  
وأقرح القلب هذا الحزن والكمد  
هذا اوان صلاة الظهر فأنصبر في  
واحصرى الخصم في اليوم الذى أعد  
المجلس السبت ان يقص \* للجلوس لنا  
أنصفك منه والا المجلس الاحد

فانصرفت وحضرت في اليوم الاحد في *ه* اول الناس *ع* فقال لها  
المامون من خصمك فقالت القايم على راسك العباس ابن امير  
المؤمنين فقال المامون لقاصيه يحيى بن اكنم وقيل لوزيرة احمد  
ابن ابي خالد اجلسها معه وانظر بينهما \* فاجلسها معه ونظر  
بينهما *د* بحضرة المامون وجعل كلامها يعلوا فرجها بعض حجابها  
فقال له المامون *ع* دعها فان الحق انطقها والباطل أخرسه وامر  
برد ضياعها عليها ففعل المامون في النظر بينهما حيث كان  
بمشهده *ف* ولم يباشره بنفسه ما اقتضته السياسة من وجهين  
احدهما انه حُكْمٌ ربما توجه لولده وربما كان *و* عليه وهو  
لا يجوز ان يحكم لولده \* وان جاز ان يحكم عليه *ه* والثاني ان  
للخصم امرأة يجدل المامون عن محاورتها وابنه من جلالة القدر  
بالمكان الذى لا يقدر غيره على الزامه للحق فرد النظر بمشهد  
الى من كفاه \* محاوره المرأة *ز* في استيفاء الدعوى *ك* واستيضاح  
الحجة وباشر المامون رضى الله عنه تنفيذ الحكم والزام للحق

*a*) M. يقصى *b*) M. omittit. *c*) L. marg. inseri iubet  
*d*) Solus M. offert. *e*) L. omittit.  
*f*) M. بمشهد منه *g*) M. توجه *h*) M. omittit. *i*) P. omittit.  
*k*) M. للحق

والحال الثانية في قوة الدعوى « ان يقتصرن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غايب فالذى يختص *b* بنظر المظالم في مثله هذه الدعوى اربعة اشياء احدها ارهاب المدعى عليه فربما *d* تجل من اقراره بقوة الهيبة ما يغنى عن سماع البينة والثاني التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر انشأت عليهم والثالث الامر *e* بملازمة المدعى عليه ثلاثا *f* ويجهد *g* رايه في الزيادة عليها *h* بحسب الحال \* من قوة الامارة ودلائل الصحة والرابع ان ينظر في الدعوى فان كانت مالا في الذمة كلفه اقامة كفيل وان كانت عينا قايمة كالعقار حجر عليه فيها *l* حجرا لا يرفع به حكم يده ورد استغلالها الى امين *i* يحفظه على مستحقه منهما فان تطاولت المدة ووقع الاياس من حضور الشهود جاز لوالي المظالم ان يسأل المدعى عليه عن دخول يده مع تجديد ارهابه فان مالكة ابن انس رضى الله عنه يرى في مثل هذه الحال سوال المدعى عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافعي وابو حنيفة وللناظر في المظالم استعمال الجائز ولا يلزم الاقتصار على الواجب فان اجاب بما يقطع انتزاع امضاءه والا فصل بينهما بمقتضى الشرع والحال الثالثة في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقترن بها شهود حضور لكنهم غير معدلين عند الحاكم *m* فالذى يختص

*a*) L. hic addit اربعة اشياء, sed post obliteravit. *b*) M. يحسن, L. correxit. *c*) L. omittit. *d*) Solus O. بما *e*) Solus O. التقدم *f*) M. فلانا *g*) M. ويجتهد *h*) M. omittit. *i*) M. وقوة *k*) L. omittit. *l*) Solus O. الشهود addit. *m*) M. بواسطة تهمه *P.* omittit, eorumque loco عند الحكام.

بنظر *e* المظالم ان يتقدم الناظر فيها باحصارهم وسير احوالهم فانه  
يجد فيهم على احوال ثلاثة اما ان يكونوا من ذوى *b* الهيئات واهل  
الصيانات \* فالثقة بشهادتهم *c* اقوى واما *d* ان يكونوا رذالا فلا يعول  
عليهم لكن يقوى بهم ارباب الخصر واما ان يكونوا *e* اوساطا  
فيجوز لهم *f* \* بعد الكشف عن احوالهم *g* ان يستظهر باحلافهم  
ان رأى قبل الشهادة او بعدها ثم هو في سماع شهادة هذين  
الصنفين بين ثلاثة امور احدها اما ان يسمعها بنفسه فيحكم  
بها واما ان يرد الى القاضى سماعها ليوتبها القاضى اليه ويكون  
الحكم بها موقوفاً عليه لان القاضى لا يجوز ان يحكم الا بشهادة  
من ثبتت عنده عدالته واما ان يرد سماعها الى الشهود المعدلين  
فان رد اليهم \* نقل شهادتهم اليه لم يلزمهم استكشاف  
احوالهم وان رد *h* الشهادة عنده بما يصح من شهاداتهم  
لزمهم الكشف عما يقتضى قبول شهاداتهم ليشهدوا بها بعد  
العلم بصحتها ليكون تنفيذ الحكم بحسبها *k* والحال الرابع  
في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقترن بها شهادة *l* شهود  
مؤتى معدلون والكتاب موثوق *m* بصحته فالذى يختص  
بنظر المظالم فيه ثلاثة اشياء احدها ارباب المدعى عليه بما

- a*) Vocem بنظر ex P. addidi, M. solum modo بالمظالم  
offert, O. المظالم, ita ut aliquid ante hanc vo-  
cem exciderit. *b*) M. اهل *c*) M. والثقة فشهادتهم  
*d*) O. او *e*) Solus O. addit احوالهم عن الكشف  
*f*) M. addit في نظر المظالم *g*) Solus O. omittit.  
*h*) P. omittit. *i*) M. بسبها *k*) M. الحكم *l*) M. omittit.  
*m*) L. موقوف

يضطروء *a* الى الصدى والاعتراف بالحق والثاني سؤاله عن دخول يده لجواز ان يكون من جوابه ما يتضح به الحق *b* والثالث ان يكشف عن الحال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه *c* ليتوصل بهم الى وضوح الحق ومعرفة المحق فان لم يصل اليه *d* بواحد من هذه الثلاثة ردها الى وساطة *e* محتشم مطاع له بهما معرفة \* ولما تنازعا خبره *f* ليضطرها بكثرة التردان وطول المدى الى التصديق والتصالح فان افضى الامر بينهما *g* الى احدهما *h* والا بت الحكم *i* على ما يوجبه حكم القضاء والحال الخامسة في قوة الدعوى ان يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه عن الخط وأن يقال له اهذا خطك فان اعترف به يسأل *k* بعد اعترافه عن صحة ما تضمنه فان اعترف بصحته صار *l* مقرا بالزم حكم اقراره وان لم يعترف بصحته فمن *m* ولاة المظالم من حكم عليه بخطه اذا اعترف به وان لم يعترف بصحته *n* \* وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتبارا بالعرف والذي عليه محققون وما يراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز للناظر منهم ان يحكم بما جرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه *o* لان نظر المظالم لا يبيح من الاحكام ما حظره الشرع ونظر

---

*a*) L. يضطروء *b*) M. addit يعرف به المحق *c*) M. omittit *d*) M. omittit. *e*) M. واسط *f*) M. وربما *g*) M. بهما *h*) M. addit بينهما *i*) M. صلح او بهما الى التصالح *k*) L. omittit. *l*) M. كان *m*) M. لمن *n*) M. به *o*) P. omittit.

المظالم فيه ان يرجع الى ما يذكرها \* من خطه *a* فان قال  
 كتبتة ليقرضنى وما اقرض *b* او ليدفع الى ثمن ما بعته وما دفع  
 فهذا مآء يفعله الناس احيانا ونظر المظالم في مثله ان يستعمل  
 فيه من الارهاب بحسب ما \* يشهد به *d* للحال \* ويقوى به  
 الامارة *e* ثم يرد الى الوساطة *g* فان *h* افضت الى الصلح والا بتت  
 القاضى للحكم بينهما بالتخالف وان *i* انكر الخط فمن ولاة المظالم  
 من يختبر *k* الخط بخطوطه التى كتبها ويكلفه من كثرة الكتابة  
 ما يمنع من *l* التصنع فيها ثم يجمع بين الخطين فاذا تشابها  
 حكم به عليه وهذا قول من جعل اعترافه بالخط موجبا للحكم  
 به والذى عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم  
 عليه ولكن لارهابه وتكون الشبهة مع انكاره للخط اضعف  
 منها مع اعترافه به وترتفع الشبهة ان كان الخط منافيا لخطه  
 ويعود الارهاب على المدعى ثم يردان الى الوساطة فان *m* افضت  
 للحال الى الصلح والا بتت القاضى للحكم بينهما بالايمان والحال  
 السادسة في قوة الدعوى اظهار الحساب بما تضمنت الدعوى  
 وهذا يكون في المعاملات ولا يخلوا حال الحساب من احد امرين  
 اما ان يكون حساب المدعى او حساب المدعى عليه فان كان  
 حساب المدعى فالشبهة فيه اضعف ونظر المظالم يرجع في  
 مثله الى مراعاة نظم الحساب فان كان مختلا يحنمل //

- 
- a) Solus O. omittit. b) Solus O. اقرضنى c) M. من باب  
 d) M. تشهد e) P. omittit, M. في pro به habet.  
 f) Solus M. يردان g) M. الوساطة h) O. ان i) M.  
 اكر m) P. يعتبره k) M. فمن  
 n) M. يظهر

فيه الادغال *a* كان مطرحا وهو بصعف الدعوى اشبه منه *b* بقوتها وان كان نظمه متسقا ونقله صحيحا فالثقة به اقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد *c* ثم يردان *d* الى الوساطة ثم الى الحكم البات وان كان للحساب للمدعى عليه كانت الدعوى به اقوى ولا يخلوا ان يكون منسويا الى \* خطه او *e* خط كاتبه فان كان منسويا الى خطه فلناظر *f* المظالم فيه ان يسال عنه المدعى عليه اهذا خطك فان اعترف به \* قيل اتعلم ما هو فان *g* اقر بمعرفته قيل اتعلم *h* صحته فان اقر بصحته صار بهذه الثلاثة مقرا بمضمون الحساب فيؤخذ بما فيه فان اعترف بانه خطه وانه لم يعلم ما فيه ولم يعترف بصحته \* فمن حكم بالخط من ولاية المظالم حكم *i* عليه بموجب حسابه \* وان لم يعترف بصحته *k* وجعل الثقة بهذا اقوى من الثقة بالخط المرسل لان الحساب لا يثبت فيه قبض ما لم يقبض *l* والذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف \* بصحة ما فيه *m* ولكن يقتضى من فضل الارهاب به اكثر مما اقتضاه الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في العرف ثم يردان بعده الى الوساطة ثم الى بيت القضاء وان كان الخط منسويا الى كاتبه سيئل عنه المدعى عليه قبل سوال كاتبه فان اعترف بما فيه اخذ به وان لم يعترف يسال عنه

شواهد لال *M.* *c)* Solus O. omittit. *b)* الاغال *L* *a)*  
 قبل ان يعلمه *M.* *g)* فنظر *M.* *f)* *M.* *omittit.* *e)* يرد *M.* *d)*  
 فمن حكم ولاية المظالم *M.* *i)* ان يعرف *M.* *h)* بما فيه بان  
 وقد تقبض الخطوط *Solus O. addit* *l)* *M.* *omittit.* *k)*  
 بصحته *M.* *m)* المرسله بقبض



كاتبه *a* فان انكره ضعفت الشبهة بانكاره *b* وأرهب ان كان متهما ولم يُرهب ان كان مامونا فان اعترف \* به وبصحتته *c* صار شهادته *d* على المدعى عليه \* فيحكم عليه *e* بشهادته *f* ان كان عدلاً ويقضى *g* بالشاهد واليمين اما مذهباً واما *h* سياسة تقتضيها شواهد الحال فان لشواهد الحال \* في المظالم *i* تأثيراً في اختلاف الاحكام ونكل حال منها *k* في الارهاب حد لا يتجاوزه تمييزاً بين الاحوال بمقتضى شواهدا

فصل واما ان اقترن بالدعوى ما يضعفها فلما اقترن بها من الضعف ستة احوال تنافي احوال القوة فينتقل الارهاب بها من جنبه المدعى عليه الى جنبه المدعى فالحال الاولى ان يقابل الدعوى بكتاب شهوده حضور معدلون *l* يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى *m* وذلك من اربعة اوجه احدها ان يشهدوا عليه ببيع ما ادعاه والثاني ان يشهدوا على اقراره بان لا حق له فيما ادعاه والثالث ان يشهدوا على اقرار ابيه الذي ذكر انتقال الملك عنه ان *n* لا حق له فيما ادعاه *o* والرابع ان يشهدوا

*a*) Solus O. وارهبه addit. *b*) Solus O. omittit. *c*) Solus O. بصحته *d*) M. شاهداً به *e*) Solus O. omittit. *f*) Solus M. totum hunc locum inde a verbis مامونا bis an exhibet. *g*) L. ويقتضى *h*) M. او *i*) M. omittit. *k*) M. omittit. *l*) M. معدلين *m*) M. ذلك *n*) L. انه *o*) O. inde a voce والثاني ان يشهدوا على اعراف: sic exhibet: والثالث ..... ذكر ان انتقال الملك عنه قبل اقراره للمدعى والثالث P. usque ad si يوم انك: cum M. consentit, deinde sic habet: والثالث كواهي دهند كه انتقال ملك از انكس كه ذكر کرده اند مدعى

للمدعى عليه بانه مالك لما ادعاه عليه فبطل دعواه بهذه الشهادة  
ويقتضى نظر المظالم تاديبه بحسب حاله فان ذكر ان الشهادة  
عليه بالابتیاع كانت على سبيل رهب ولجاء وهذا قد يفعله  
الناس احيانا فينظر في كتاب الابطتياع فان ذكر فيه  
انه *a* من غير رهب ولا لجاء ضعفت شبهة هذه الدعوى \* وان  
لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى *b* وكانت الارهاب في  
الجهتين بمقتضى شواهد الخالين ورجع *c* الى الكشف بالمجاورين  
والخلفاء *d* فان بان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل عليه  
وان لم يكن كان امضاء الحكم بما شهد *e* به شهود الابطتياع  
احق فان سال احلاف المدعى عليه بان ابتياعه *f* كان حقا ولم  
يكن على سبيل الرهب والاجزاء فقد اختلف الفقهاء في جواز  
احلافه لاختلاف *h* ما ادعاه \* فذهب ابو حنيفة رضى الله عنه  
وطائفة من اصحاب الشافعي الى جواز احلافه لاحتمال ما ادعاه *i*  
وامكانه وامتنع اخرون من اصحاب الشافعي من احلافه لان  
متقدم اقراره يكذب لم تاخر دعواه ولو الى *k* المظالم ان يعمل  
من القولين بما تقتضيه شواهد الخالين وهكذا لو كانت الدعوى  
دينا في الذمة فاطهر المدعى عليه *l* كتاب براءة \* منه فذكر  
المدعى انه اشهد على نفسه *m* قبل ان يقبض ولم يقبض كان  
احلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره *n* والحال الثمانية ان

- 
- a*) M. omittit. عليه بيش از اقرار اوست از برای مدعى  
*b*) M. omittit. *c*) M. او يرجع *d*) P. جلسا *e*) M. يشهد *f*) M.  
سولس O. omittit. *g*) Solus O. omittit. *h*) M. لجواز, P. hanc et duas  
sequentes voces omittit. *i*) Solus O. omittit. *k*) M. لعامل  
*l*) Solus O. omittit. *m*) Solus O. omittit. *n*) M. omittit.

يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى «عدولاً غيبياً فهذا على  
 صريين أحدهما أن يتضمن إنكاره اعترافاً بالنسب كقوله لا حق  
 له في هذه الصبيعة لأنى ابتعتها منه ودفعت ثمنها إليه وهذا  
 كتاب عهدى *d* بالاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعياً بكتاب  
 قد غاب شهوده \* فيكون على ما مضى *e* وله زيادة يد وتصرف  
 فتكون الامارة *f* اقوى وشاهد الحال اظهر \* فان لم يثبت بها الملك  
 فيرهبهما *g* بحسب ما تقتضيه شواهد احوالهما ويامر باحضار  
 الشهود ان امكن *h* ويضرب لحضورهم اجلا يردّهما فيهِ الى الوساطة  
 فان افضت الى صلح عن تراض استقرّ بها الحكم وعدل عن  
 استماع الشهادة اذا حضرت وان لم ينبرم ما بينهما صلحاً *i*  
 امعن في الكشف عن جيرانهما وجيران الملك وكان لوالى  
 المظالم رأيه في زمان الكشف في خصلة من ثلاث منها *j* ما  
 يودّيه اجتهاده اليه بحسب الامارات وشواهد الاحوال اما ان يرى  
 انتزاع الصبيعة من يد المدعى عليه وتسلمها الى المدعى الى ان  
 تقوم عليه بينة بالبيع واما ان يسلمها الى امين *m* ان تكون في  
 يده ويحفظ استغلالها على مستحقّه واما ان يقرّها في يد  
 المدعى عليه ويحاجر عليه فيها *n* وينصب اميناً يحفظ  
 استغلالها ويكون حالهما على ما يراه والى المظالم في خصلة من  
 هذه الثلاث *o* ما كان واجباً احد امرين من ظهور الحف

*a*) P. عهد لى *M.* *d*) بعثها *M.* *e*) لى *M.* *b*) الدعوى *M.* *a*)  
 وان لم يثبت بها ملك فيرهب بهما *M.* *g*) الاشارة *M.* *f*) *omittit*  
 لم يكونوا حاضرين *M.* *h*) *omittit* فيرهبهما *P. usque ad vocem*  
*M.* *i*) انبرأماً صحیحاً *M.* *k*) يردّ *M.* *j*) *omittit, tum solus*  
*M.* *m*) لعلّ فيها *L. marg. addit* *M.* *omittit.* *n*) *M.* *omittit.*  
*o*) *M.* خصال *addit.*

بأنكشفت أو حضور الشهود للاداء فان وقع الایاس منهم « بت  
 للحکم بينهما \* فلو سال المدعى عليه احوال المدعى اخلفه له  
 وكان ذلك بتا للحکم بينهما *b* والضرب الثاني ان لا يتضمن  
 انكاره \* اعترافا بالسبب *c* ويقول هذه الضيعة لى لا حقت  
 لهذا المدعى فيها وتكون شهادة انكتاب *d* على المدعى على  
 احد وجهين *e* اما على اقراره بان لا حقت له *f* فيها واما على  
 اقراره بانها مملوكة للمدعى عليه فالضيعة مقررة في يد المدعى  
 عليه لا يجوز انتزاعها منه فاما *g* للاجر عليه فيها *h* وحفظ  
 استغلالها مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد احوالهما  
 واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينها الى ان يثبت للحکم  
 بينهما وللحال الثالثة ان *k* شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى  
 حضور *l* غير معدلين فبراعى والى المظالم فيهم ما قدمنا فى  
 جنبه المدعى من احوالهم الثالث وبراعى حال انكاره هل  
 يتضمن اعترافا بالسبب ام لا فيعمل والى المظالم فى ذلك بما  
 قدمناه تعويلا على اجتهاده برأيه فى شواهد الاحوال وللحال الرابعة  
 ان يكون شهود الكتاب موقى معدلين فليس يتعلق به حكم  
 الا فى الارهاب المجرى الذى يقتضى فصل الكشف ثم يعمل  
 فى بت للحکم على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب ام  
 لا \* وللحال الخامسة *m* ان يقابل \* المدعى عليه بخط المدعى بما  
 وجب *n* اكذابه فى الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه فى \* للخط  
 ويكون الارهاب معتبرا بشاهد للحال وللحال السادسة ان يظهر فى

*a*) الكاتب *M.* *d*) اعتراف السبب *M.* *c*) *L.* *omittit.* *b*) منها *M.*  
*e*) *M.* *omittit.* *h*) واما *M.* *g*) *M.* *omittit.* *f*) امرين *M.*  
 وللحامة *L.* *m*) حضوراً *M.* *l*) *M.* *addit.* يكون *M.* *k*) للخط *M.* *n*)  
 الدعوى فيعمل فيه بخط. للمدعى بما يوجب *M.* *n*) *solummodo.*

الدعوى حساباً يقتضى بطلان الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه  
في *a* للحساب ويكون الكشف والارهاب والمطالبة معتبراً بشواهد  
الاحوال ثم يبت للحكم بعد الاياس قطعاً للنزاع  
فصل فالما ان تجرت الدعوى عن اسباب القوة والضعف فلم  
يقترن بها ما يقويها ولا ما يضعفها فنظر المظالم يقتضى *b* مراعاة  
حال المتنازعين في غلبة الظن ولا يخلوا حالهما فيه من ثلاثة  
احوال احدهما ان يكون غلبة الظن *c* في جنبه المدعى والثاني ان  
تكون في جنبه المدعى عليه والثالث ان يعتدلا فيه والذي  
يؤثره غلبة الظن في احدى الجهتين هو ارهابهما \* وتغليب  
الكشف *d* من جهتهما وليس لفصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه  
الظنون الغالبة فان \* كانت غلبة بالظن *e* في جنبه المدعى  
وكانت الريبة متوجهة الى المدعى عليه فقد يكون من ثلاثة  
اوجه احدها ان يكون المدعى مع خلوه من حجة تظهر بها  
مصعوف اليد مستلان للجنبه والمدعى عليه *f* باس وقدره  
فاذا ادعى عليه غصب دار او ضيعة غلب في *g* الظن ان  
مثله *h* مع لينه واستضعافه لا يحتاجوز في دعواه على من  
كان ذا باس وذا سطوة والثاني ان يكون المدعى مشهوراً بالصدق  
والامانة والمدعى عليه مشهوراً بالكذب والخيانة فيغلب في  
الظن *i* صدق المدعى في دعواه والثالث ان تتساوى احوالهما

- a*) Solus O. omittit, M. حساباً pro حساباً habet  
quod ex P. restitui. *b*) Solus O. omittit. *c*) Solus O.  
omittit. *d*) Solus O. والكشف *e*) M. كان عليه الظن  
*f*) M. ذو *g*) M. omittit. *h*) M. addit دعواه *i*) Solus  
O. omittit.

غير أنه قد عرف للمدعى يد متقدمة وليس يعرف <sup>e</sup>  
 لدخول يد المدعى عليه سبب حادث فالذى يقتضيه نظر  
 المظالم في هذه <sup>b</sup> الاحوال الثلاثة شيان احدهما اَرهاب المدعى  
 عليه لتوجه الريبة <sup>c</sup> اليه والثانى سؤاله عن \* سبب دخول <sup>d</sup> يده  
 وحدوث ملكه فان ملك ابن انس رضى الله عنه يرى ذلك  
 مذهباً في القضا مع الارتياب <sup>e</sup> فكان نظر المظالم بذلك اولى وربما  
 انصف المدعى عليه <sup>f</sup> مع علو منزلته عن <sup>g</sup> مساواة خصمه في <sup>h</sup>  
 المحاكمة فينزل عمّا في يده لخصمه عقواً كالذى حكى عن  
 موسى الهادى جلس يوماً <sup>i</sup> للمظالم وعمارة بن حمزة قايم على  
 رأسه \* وله منزلة <sup>k</sup> فحضر رجل في جملة المتظلمين يدعى ان  
 عمارة غصب ضيعة له فامر الهادى بالجلوس معه للمحاكمة فقال  
 يا امير المؤمنين ان كانت اُضيعة <sup>l</sup> له فما اعارضه فيها وان  
 كانت لى فقد وهبتها له وما ابيع موضعى من مجلس امير المؤمنين  
 وربما تَلَطَّفَ والى المظالم فى ايصال المتظلم الى حقه بما يحفظ  
 معه حشمة <sup>m</sup> المطلوب او \* مواضعة المطلوب على ما يحفظ به  
 حشمة نفسه أن يكون منسويًا الى \* تحييف ومنع <sup>o</sup> من حق  
 كالذى حكاه \* عون بن <sup>p</sup> محمد ان اهل نهر المرغاب <sup>q</sup> بالبصرة <sup>r</sup>  
 خاصموا فيه المهدي الى قاضيهِ \* عبيد الله بن الحسن <sup>s</sup> العنبري

a) M. omittit. b) Solus O. omittit. c) M. الرتبة d) M. ordinem  
 invertit. e) Sic scripsi e P., qui habet ارتياب f) الاثبات  
 relinqui M. لنفسه addit. g) M. omittit. h) M. مع  
 واورا نرد هادى P. M. omittit. i) M. لنظر addit. k) M. omittit.  
 n) Solus M. حسم m) Solus O. omittit. l) منزلتى عظيم بود  
 المرعات M. q) M. omittit. p) حيف ومنعاً M. o) المظلوم  
 r) M. omittit. s) P. عبد الله حسن

فلم يسلّم اليهم ولا الهادي بعده ثم قام الرشيد فتظلموا  
اليه وجعفر بن يحيى ناظره في المظالم فلم يردّه اليهم فاشتراه  
جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين الف درهم ووهبه لهم وقال  
انها فعلت هذا لتعلموا ان امير المؤمنين لحقه لجاج فيه \* وان  
بيده اشتراه فوهبه لكم فقال فيه اشجع السلمي

(الكامل) ردّ السباح بذى يديه واحلها

فيها بمنزلة السماك الاعزل d

قد ايقنوا بذهابها e وهلاكهم

والدهم يرهاها f بيوم اعصل

فافتكها لهم و m من دهرهم

بين اللجان g وبين حد الكلكل h

ما كان يرّجاء غيرة افكاكها

ان الكريم لكل امر مفصل

فاحتمل k ما فعله جعفر بن يحيى من هذا ان يكون \* قد  
ابتداء من نفسه تنزيها للرشيد عن التظلم فيه واحتمل ان  
يكون l الرشيد واصعه m على هذا \* ليلا ينسب ابوه واخوه الى  
جور في حق وهو الاشبه ولايها كان فقد عاد به n لثق الى اهله  
مع حفظ الخشمة \* وحسم البذلة o اما ان كان غلبة الظن

ببزار درهم P. addit, الف O. c) ناطق M. b) ولى M. a)

بذهابهم M. e) M. versum omittit. d) solummodo

L. h) اللجان P. g) اللجان M. f) M. et P. يرعاها م

addit. ان يكون M. k) يومل L. i) الآكل P. الكل كل

Solus O. n) وضعه M. Solus O. m) Solus O. b) Solus O. omittit.

البدلة M. P. omittit, o) ليبسب به الى وصول

in الذلة mutavit.

في جنبه المدعى عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة اوجه احدها ان يكون المدعى مشهوراً \* بالظلم والخيانة والمدعى عليه مشهوراً بالنعمة والامانة وانثاني ان يكون المدعى دنيا مبتذلاً والمدعى عليه نزهة منصوباً فيطلب احلافه قصداً لبدلته والثالث ان يكون لدخول يد المدعى عليه سبب معروف وليس يعرف لدعوى المدعى سبب فيكون غلبة الظن في هذه الاحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والريبة متوجهة الى المدعى فمذهب مالک رحمه الله ان كانت دعواه في مثل هذه الحال لعين *b* قايمه ثم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها وان كانت في مال في الذمة لم يسمعها الا \* بعد ان يقيم المدعى *c* بينة انه كان بينه وبين المدعى عليه معاملة والشافعي وابو حنيفة رضی الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القصة فاما نظر المظالم الموضوع على الاصلح فعلى الجائز دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة وقصد \* العناد ويبالغ في الكشف بالاسباب المؤدية الى ظهور الحيف ويصون المدعى عليه بما اتسع في الحكم *g* فان وقع الامر على التخالف وهو غاية الحكم البات انذى لا يجوز دفع ضالب عنه في نظر القضاء *h* ولا في نظر المظالم اذا لم يكفه عنه الارهاب ولا الوعظ فان فرق دعاويه واراد ان يحلف في كل مجلس منها على

ان تقوم للمدعى *ab*) L. لمن *c*) Solus O. omittit. *d*) M. بينة *e*) M. omittit. *f*) M. في addit. *g*) O. omnia omittit usque ad vocem المدعى, P. inde a voce ويصون usque ad الحكم omnia omittit. Vocem العناد *e* P. sumpsit, codd. العيب offerunt. *h*) M. القصة



بعضها قصداً لاعناته وبخلته فالذى يوجب حكم القضا ان لا  
 يمنع *ه* من تبعيض الدعوى *ب* وتفريق الايمان والذى ينتجه  
 نظر المظالم ان يومر المدعى \* بجمع دعاويه *ج* عند ظهور  
 الاعنات منه واحلاف *د* الحصر على جميعها يمينا واحدة فاما  
 ان اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت بينة *ه* المتشاجرين  
 ولم يترجح حجة احدهما بامارة او ظنة فينبغى ان يساوى  
 بينهما في العظة وهذا مما يتفق عليه القضاة وولاة المظالم ثم  
 يختص *ف* ولاة المظالم بعد العظة بالارهاب لهما معا *و* لتساويهما  
 ثم بالكشف عن اصل الدعوى وانتقال الملك فان ظهر بالكشف *ز*  
 ما يعرف به المحقق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما  
 ينفصل به تنازعهما ردهما الى وساطة وجوه الجيران واكابر العشائر  
 فان تجز بها ما بينهما *ح* والا كان فصل القضاء بينهما وهو خاتمة  
 امرها بحسب ما يراه من المباشرة لبت الحكم والاستنابة فيه  
 وربما ترفع الى ولاة المظالم في غوامض الاحكام ومشكلات  
 الخصام *ط* يرشده اليه للساء ويفتحه عليه العلماء فلا ينكر  
 منهم الابتداء ولا يستكثر ان يعمل به في الانتهاء كالذى رواه  
 الزبير بن بكار عن ابراهيم الحرامى عن محمد بن معن *ي* الغفارى  
 ان امرأة ائتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت يا امير  
 المؤمنين ان زوجى يصوم النهار ويقوم الليل وانا اكره ان

---

M. ) بحبيع دعاويه M. *ج* الدعاء M. *ب* يمنع M. *ا*)  
 M. *ه*) M. omittit. *و*) يحصر M. *ف*) شبه M. *ج*) واختلاف  
 addit. *د*) عن اصل الدعوى P. locum omittit, O. et L.  
 وما M. ) يجريها L. sine punctis habent, L. *ز*)  
 سعد M. *ح*) P. *ط*) L. و delevit. *ي*)

اشكوه وهو يعمل بطاعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فجعلت  
تكرر عليه القول وهو يكرر عليها للجواب فقال له كعب بن سور  
الاسدي يا امير المؤمنين هذه امرأة تشكوا زوجها في مباحثته  
اياها عن فراشه فقال له عمر رضى الله عنه كما فهمت كلامها  
فاقص<sup>e</sup> بينهما فقال كعب على زوجها فاني به فقال ان امراتك  
تشكوك فقال افي طعام او شراب \* فقال لا في واحد منهما  
فقالته المرأة

(الرجز) يا ايها القاضي الحكيم ارشده<sup>d</sup>

الهي<sup>e</sup> خليلي عن فراشي مساجده  
زهده في مضاجعي تعبده  
نهاره ولييله ما يرقده  
فلست في امر النساء احمد  
فاقص القصصا يا كعب لا تردده

فقال الزوج

(الرجز) زهدني في فرشها<sup>o</sup> وفي الحنجل

اني امرؤ اذهلني ما قد نزل  
في سورة النحل وفي السبع الطول  
وفي كتاب<sup>h</sup> الله تخويف جلد<sup>e</sup>

فقال كعب

(الرجز) ان لها حقا عليك يا رجل

نصيبها في اربع لمن عقل

a) M. اقص b) M. omittit. c) P. omittit. d) M. ارشده

e) M. حكم f) M. الهتني P. الهني L: inserit وان M.

correxit. L. وحل g) L. e) كلام P. h) P. قرربها

فَاعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعَسَل

ثم قال له ان الله قد احل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع<sup>a</sup> فلذلك ثلاثة ايام وليالهن تبعد فيهن ربك ولها يوم وليلة فقال عمر \* لكعب رضى الله عنه <sup>b</sup> والله ما ادري من اى امرئيك <sup>c</sup> اعجب اَمِنْ فَهَيْكُ امْرِئِكُمْ ام من حكمك بينهما اذهب <sup>e</sup> فقد وليتكم القضاء بالبصرة وهذا القضاء من كعب والامضاء من عمر رضى الله عنه \* كان حكماً <sup>f</sup> بالجائز دون الواجب لان الزوج لا يلزمه ان يقسم للزوجة الواحدة ولا يجيبها الى الفراش اذا اصابها دفعة واحدة فدل هذا على ان لوالى المظالم ان يحكم بالجائز دون الواجب

فصل في توقيعات الناظر في المظالم واذا وقع الناظر في المظالم في قصص المتظلمين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموقع اليه من احد امرين اما ان يكون واليا على ما وقع به اليه او غير وال عليه <sup>g</sup> فان كان <sup>h</sup> والياً عليه كتوقيعه الى القاضى بالنظر بينهما فلا يخلوا حال ما تضمنه التوقيع من احد امرين اما ان يكون اذنا بالحكم او اذنا بالكشف والوساطة فان كان اذنا بالحكم جاز له الحكم بينهما باصل الولاية ويكون التوقيع تأكيداً لا يوثق فيه قصور<sup>i</sup> معانيه وان كان اذنا بالكشف للصورة <sup>k</sup> او المتوسط بين الخصمين فان كان في التوقيع بذلك نهيه <sup>l</sup> عمر<sup>m</sup> للحكم فيه لم <sup>m</sup> يكن له ان يحكم بينهما وكان هذا النهى عزلاً له عن

a) Sur. 4, 3. b) M. omittit. c) M. امرين, L. correxit.

d) M. من هذا الرجل وزوجته. e) P. omittit. f) M.

تصور. g) M. omittit. h) M. غير. i) M. تصور.

k) M. omittit. l) Solus O. فقد نهاه. m) Solus O. ولم.

للحكم بينهما وكان " على عموم ولايته فيمن عداها لأنه لما جاز ان تكون اولاية نوعين عامة وخاصة جاز ان يكون العزل نوعين عاماً وخاصاً وان لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما غير أمره بالكشف \* فقد قيل يكون نظره على عمومه في جواز حكمه بينهما لان امره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصورياً على ما تضمنته التوقيع من الكشف والوساطة لان فحوى التوقيع دليل عليه ثم ينظر فان كان التوقيع بالوساطة لم يلزمه انهاء الحال اليه بعد الوساطة وان كان بكشف الصورة لزمه انهاء حالها اليه لأنه استخباؤه منه يلزمه اجابته عنه فهذا حكم توقيعته الى من له الولاية وأما الحال الثانية وهو ان يوقع الى من لا ولاية له كتوقيع الى فقيه او شهود فلا يخلوا حال توقيعته من ثلاثة احوال احدها ان يكون *d* بكشف الصورة \* والثاني ان يكون بالوساطة والثالث ان يكون بالحكم فان كان التوقيع بكشف الصورة *e* فعليه ان يكشفها وينهى عنها ما يصح ان *f* يشهد به ليجوز للموقع *g* ان يحكم به فان انهى ما لا يجوز ان يشهد به كان خيراً لا يجوز ان يحكم به الموقع ولكن يجعله في نظر المظالم من الامارات التي *i* يغلب بها حال *k* احد الخصمين في الازهاب وفضل انكشف فان *l* كان التوقيع بالوساطة توسط *m* بينهما ولم يقف على ما تضمنته التوقيع من تخصيص الوساطة

- a) M. وهو b) M. حين c) M. omittit. d) O. omittit.  
 e) Solus O. omittit. f) M. ما g) P. را h) L. وان  
 i) Solus O. omittit. k) Solus O. omittit. l) M. وان  
 m) M. توسطت

لأن الوساطة لا تفتقر الى تفليد \* ولا ولاية <sup>a</sup>  
 وإنما يفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط  
 باختيار الموقع وقود الخصمين انيه اختياراً فان اقتصت <sup>b</sup> الوساطة  
 الى صلح خصمين لم يلزمه انهاؤها وكان شاهداً فيها متى  
 ما استدعى للشهادة <sup>d</sup> اذاها وان لم نقض الوساطة الى صلحهما  
 كان شاهداً عليهما فيما اعترفا به عنده يوديه الى الناظر في  
 المطالم \* ان عاد للخصمان الى المتظلم <sup>e</sup> ولا يلزمه اداؤه <sup>f</sup> ان  
 لم يعودوا <sup>g</sup> وان كان التوقيع بالحكم بينهما فهذه ولاية يراعى  
 فيها معاني التوقيع ليكون نظره محمولاً على موجبها <sup>h</sup> وان كان <sup>i</sup>  
 كذلك فالتوقيع حالان احدهما ان يحال به على اجابة الخصم  
 الى ملتسمه فيعتبر <sup>k</sup> فيه حينئذ الى ما سال الخصم في ظلامته  
 وبصير النظر مقصوداً عليه فان سال الوساطة او الكشف للصورة  
 كان التوقيع موجبا له وكان النظر مقصوداً عليه وسواء خرج  
 التوقيع مخرج الامر كقوله أجبه الى ملتسمه او خرج مخرج الحكاية  
 كقوله رايبك في اجابته الى ملتسمه كان <sup>l</sup> موقعاً لأنه لا يقتضى  
 ولاية يلزم حكمها فكان امرها اخف فان سال المتظلم في  
 قضية الحكم بينهما فلا بد ان يكون للخصم <sup>m</sup> مسماً والخصومة  
 المذكورة لتصح الولاية عليها فان لم يسم للخصم ولم يذكر  
 للخصومة لم تصح الولاية لأنها ليست ولاية عامة فيحمل على  
 عمومها ولا خاصة للجاهل بها وان سمي رافع القصة خصمه

<sup>a</sup>) M. انولاية. <sup>b</sup>) اقتصت. <sup>c</sup>) M. omittit. <sup>d</sup>) M.  
 بعدوا. <sup>e</sup>) O. اداء. <sup>f</sup>) M. Solus O. omittit. <sup>g</sup>) الى الشهادة  
 موقعاً. <sup>h</sup>) M. فيعتد به. <sup>i</sup>) M. فان. <sup>j</sup>) M. addit. <sup>k</sup>) M. في القضية. <sup>l</sup>) M. في القضية. <sup>m</sup>) Solus O. addit.

ونكر خصومته نظر في التوقيع باجابته الى ملتسمه فان خرج  
مخرج الامر فوق اُجب الى ملتسمه واعمل  $a$  بما التسمه صحت  
ولايته في للكمة بينهما بهذا التوقيع وان خرج مخرج للكماية  
للحال فوق  $b$  رايك فى اجابته الى ملتسمه موقعاً فهذا التوقيع  
خارج فى  $c$  الاعمال السلطانية مخرج الامر والعرف باستعماله فيها  
معتاد فاما فى الاحكام الدينية فقد جوزته طايقة \* من  
الفقهاء اعتباراً بالعرف فيه وصحت به الولاية ومنعت طايقة  $d$   
اخرى من جوازه وانعقاد الولاية به حتى يقترن به امر تنعقد  
ولايته  $e$  به اعتباراً بمعانى اللفاظ  $f$  فلو كان رافع القصة سأل  
التوقيع بالحكم بينهما فوق باجابته الى ملتسمه \* من يعتبر  $g$   
العرف المعتاد صحت الولاية بهذا التوقيع ومن اعتبر معانى  
اللفاظ لم تصح به الولاية لانه سأل التوقيع بالحكم ولم  
يسال للحكم وللحال الثانية فى التوقيعات ان مجال فيه على  
اجابة للخصم الى ما سال ويستأنف فيه الامر بما تضمنته فيصير  
ما تضمنته التوقيع هو المعتبر فى الولاية وان  $h$  كان كذلك فله ثلاثة  
احوال حال كمال وحال جواز وحال يخرج عن الامرين فاما للحال  
التي  $i$  يكون التوقيع فيها كمالاً فى صحة الولاية فهو ان ينضم  
شيين احدهما الامر بالنظر والثانى الامر بالحكم فيذكر فيه أنظر  $k$   
بين رافع هذه القصة وبين خصمه واحكم بينهما بالحق وموجب  
الشرع فاذا كانت كذلك جاز لان الحكم لا يكون الا بالحق  
الذى يوجبه حكم الشرع وانما يذكر ذلك فى التوقيعات

$a$ ) M. فاذا علم  $b$ ) M. وقع  $c$ ) M. عن  $d$ ) M. omittit.  
 $e$ ) M. الولاية  $f$ ) M. الفاظ  $g$ ) M. فقد اعتبر  $h$ ) M. فان  
 $i$ ) M. omittit.  $k$ ) Codd. النظر

وصفًا لا شرطًا فإذا كان هذا التوقيع جامعًا لهذين الأمرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح به التقليد والولاية وأما الحال التي يكون فيها التوقيع جايزا مع قصوره عن حال الكمال فهو أن يتضمن الأمر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه أحكم بين رافع هذه القصة وبين خصمه أو يقول أقض بينهما فتصح الولاية بذلك لأن للحكم \* والقضاء بينهما *a* لا يكون إلا بعد تقدم النظر فصار به الأمر متصفاً للنظر *b* لأنه لا يخلوا منه وأما الحال التي يكون التوقيع فيها خاليا من كمال وجواز فهو أن يذكر \* في التوقيع *c* انظر بينهما فلا تنعقد بهذا التوقيع ولاية لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة للجائزة ويحتمل للحكم اللزوم وهما في الاحتمال سواء فلم تنعقد به مع الاحتمال الولاية وان ذكر فيه انظر بينهما بالحق فقد قيل أن الولاية به منعقدة لأن للحق ما لزم وقيل لا تنعقد به لأن الصلح والوساطة حق وان لم يلزم والله اعلم

## الباب الثامن في ولاية النقابة على ذوى الانساب

وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوى الانساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم *d* في الشرف ليكون *e* عليهم أحق *f* وأمره فيهم امضى روى عن النبي

*a*) M. بينهما، O. القضاء omittit, P. utrumque exhibet.

*b*) M. omittit. *c*) O. solūmodo فيه. *d*) M. يساويهم

*e*) M. فيكون *f*) Codd. أحق

صلعم أنه قال اعرفوا *a* انسابكم تصلوا ارحامكم فانه لا قرب  
بالرحم اذا قطعت وان كانت قريبة ولا بعد بها اذا وصلت  
وان *b* كانت بعيدة وولاية هذه النقابة تصح من احدى ثلاث  
جهات اما من جهة الخليفة المستولى على كل الامور واما ممن *c*  
فوض الخليفة اليه تدبير الامور كوزير التفويض واميير الاقليم  
واما من نقيب عام الولاية استخلف نقيباً خاصاً بولاية فان *d*  
اراد المولى ان يوثق على الطالبين (نقينا) او على العباسيين  
نقيباً يخير منهم *e* اجلهم بيتاً واكثرهم فضلاً واجزئهم رايماً  
فوثى عليهم لتجتمع فيه شروط الرئاسة والسياسة فيسرعوا  
الى طاعته برياسته وتستقيم امورهم بسياسته والنقابة على  
صريين خاصة وعامة فاما الخاصة فهو ان يقتصر بنظره على مجرد  
النقابة من غير تجاوز لها الى حكم *f* واقامة حد ولا *g* يكون  
العلم معتبراً في شروطها ويلزمه *h* في النقابة على اهله  
من حقوق انظر اثنا عشر حقاً احدها حفظ انسابهم من  
داخل فيها وليس *k* منها او *l* خارج عنها وهو *m* منها فيلزمه حفظ  
الخارج منها *n* كما يلزمه حفظ الداخل فيها ليكون النسب  
محمولاً على صحته معزواً *o* الى جهته والثاني تمييز بطونهم  
ومعرفة انسابهم حتى \* لا يخفى عليه منهم بنوات *p* ولا

*a*) M. لشرف tum addunt, اعرفوا. L. marg. اعترفوا. *b*) Solus M. من. *c*) Solus O. من. *d*) M. واذا. *e*) M. من. *f*) Solus O. من. *g*) M. فلا. *h*) M. ويلزم. *i*) M. منه. *j*) M. من. *k*) M. ليس. *l*) M. و. *m*) M. هو. *n*) M. من. *o*) M. معزواً. *p*) Sic conicio, P. totum locum omittit, O. بنوات. M. بمواب offerunt.



يتداخل نسب *a* في نسب ويثبتهم في ديوانه على تمييز انسابهم  
والثالث معرفة من ولد \* منهم من ذكر او انثى *b*  
فيثبته ومعرفة من مات منهم فيذكره حتى لا يضيع  
نسب المولود ان لم يثبتته ولا يدعى نسب الميت غيره ان  
لم يذكره والرابع ان يأخذهم من الآداب بما يصحى شرف  
انسابهم وكرم *d* محندهم لتكون حشمتهم في النفوس موفورة  
وحرمة رسول الله صلعم فيهم محفوظة والخامس ان ينزهم عن  
المكاسب الدنية ويمنعهم من المطالب *e* للبيئة حتى لا يستقل  
منهم متبدل ولا يستصام منهم متذلل والسادس ان يكفهم  
عن ارتكاب المائر ويمنعهم من انتهاك *f* الحرام ليكونوا على  
الدين الذي نصره *g* وأغير *h* وللمنكر الذي ازالوه *i* انكر \* حتى  
لا ينطلق بدمهم لسان ولا يشتم *j* انسان والسابع ان  
يمنعهم من انتسلط على العامة لشرفهم والتششط عليهم لنسبهم  
فيدعوهم ذلك الى *k* المقنت والبغض ويبعثهم على المناكرة  
والبعد ويندبهم الى استعطاف القلوب \* وتآلف النفوس ليكون  
الميل اليهم اوفى والقلوب لهم *l* اصفى والثامن ان يكون عوننا  
لهم في *m* استيفاء الحقوق حتى لا يضعفوا عنها وعوننا عليهم  
في اخذ الحقوق منهم حتى لا يمنعوا منها ليصيروا بالمعونة

---

شريف Solus O. *c*) من ذكورهم واناثم M. *b*) نقيب L. *a*)  
حتك P. مباشرة M. *f*) المظالم M. *e*) كريم Solus L. *d*)  
بسنام O. *i*) فلا M. *h*) *g*) M. *l* alia manu addit. ازالوه M. *j*)  
م. *m*) يشتمون quod L. alia manu mutavit in بيشانهم M.  
على M. *m*) Solus O. omittit. *l*) L. omittit. *k*) اهانه نمايد  
quod L. in *i*) correat.

نهر منتصفين وبالمعونة *a* عليهم منصفين فلن من عدل السيرة  
 فيهم انصافهم وانتصافهم والتاسع ان ينوب عنهم في المطالبة  
 بحقوقهم العامة في سهم ذوى القرى \* في الفى *b* والغنيمة انذى  
 لا يختص به احدٌ حتى يقسم بينهم بحسب ما اوجبه الله  
 تعالى لهم والعاشر ان يمنع اياماً *c* ان \* يتزوجن الا من *d*  
 الكفاء \* لشرفهن على ساير النساء *e* صيانة لانسابهن وتعظيماً  
 لحرمتهن ان يزوجهن غير الولاة او ينكحهن غير الكفاة والحادى  
 عشر ان يقوم ذوى الهفوات منهم فيما سوى الحدود بما لا يبلغ  
 به حداً ولا ينهر به دماً ويقبل ذا الهيئة منهم عثرته ويغفر  
 بعد الوعظ زلته والثانى عشر مراعاة وقوفهم بحفظ اصولها  
 وتنمية فروعها واذا لم يرد اليه جبايتها *f* راعى *g* الجباة لها فيما  
 اخذوه *h* وراعى قسمتها اذا قسموه وميز المستحقين لها اذا خصت  
 وراعى اوصافهم فيها اذا شرطت حتى لا يخرج منهم  
 مستحق ولا يدخل فيها غير محق

فصل واما النقابة العامة فعمومها ان يرد اليه في النقابة  
 عليهم مع ما قدمناه من حقوق النظر خمسة اشياء احدها  
 الحكم بينهم فيما تنازعوا فيه والثانى انولاية على ايتامهم فيما  
 ملكوه والثالث اقامة الحدود عليهم *i* فيما ارتكبوه والرابع تزويج  
 الايامى اللاتى لا يتعين اولياؤهم او قد تعينوا فعصلوهم  
 والخامس ايقاع *k* الحجر على من عتة منهم او سفه وفكاه اذا

من نسايتهم *M. addit c* والفسى *M. b* وبما *M. a*  
*M. d* *Solus O. exhibit. e* يتزوجوا بغير *M. f*  
 واذ *P. inde a voce h* وادى *M. g* حابتها *M.* حملتها *O.*  
*omnia omittit. i* *M. omittit. k* *M.* ارتفاع *L. correxit.*

القي ورشد<sup>d</sup> فيصير بهذه الخمسة عامّ النقابة فيعتبر<sup>e</sup> حينئذ في صحة نقابته وعقد ولايته أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد ليصحّ حكمه وينفذ قضاؤه فإذا انعقدت ولايته لم تحل حالها من أحد امريين أما أن يتضمّن صرف انقاضى \* عن النظر في احكامه او لا يتضمّن فان كانت ولايته منسلقة انعموم لا يتضمّن صرف انقاضى عن النظر في احكامهم ولم يكن تقليد النقيب للنظر في احكامهم موجبا لصرف انقاضى<sup>d</sup> عنها جاز لكل واحد من النقيب وانقاضى النظر في احكامهم أما النقيب فمخصوص ولايته التي \* اوجب دخولهم فيها \* وأما انقاضى فعموم ولايته التي اوجب دخولهم فيها / فأيهما حكم في \* تنازعهما وتشاجرهم<sup>g</sup> وفي تزويج اياهم نفذ حكمه وجرى امرها في الحكم على أهل هذا<sup>h</sup> اننسب مجرى قاضيين في بلد فأيهما حكم \* نفذ حكمه<sup>k</sup> بين متنازعين ولم يكن للاجر اذا كان بحكمه في الاجتهاد مساع ان ينقضه وان اختلف متنازعان منهم فدعا احدهما الى حكم النقيب ودعا الآخر الى حكم انقاضى فقد قيل ان الداعى الى نظر النقيب اولى لخصوص ولايته وقيل بل<sup>l</sup> هما سواء فيكونان كالمتنازعين \* في اتحاكم<sup>m</sup> الى قاضيين في بلد فيغلب قول الطائب عليه المطلوب فان تساريا كان على ما قدمناه من الوجهين احدهما يقرع

a) Solus O. b) أو رشد. c) M. فيتعيين. d) M. وإذا. e) M. omittit, L. marg. f) Solus O. omittit. g) M. متشاجرهم. h) M. omittit. i) M. omittit. j) M. omittit. k) M. omittit. l) M. omittit. m) Solus O. omittit.

بينهما ويعمل على قول من قرع بينهما والثاني يقطع التنازع بينهما حتى يتفقا « على احدهما وان كان في ولاية النقيب صرف القاضى عن النظر بين اهل هذا النسب لم يجز للقاضى ان يتعرض للنظر في احكامهم سواء *b* استعدى اليه منهم مستعد او لم يستعد وخالف ذلك حال القاضيين في جانبى بلد اذا استعدى اليه *c* من الجانب الاخر مستعد يلزمه *d* ان يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك ان ولاية كل واحد \* من القاضيين *e* محصورة بمكانه فاستوى حكم الطارى اليه والقاطن *f* فيه لانهما يصيران من اهله وولاية النقابة محصورة بالنسب الذى لا يختلف حاله باختلاف الاماكن فلو تراضى *g* المتنازعان من اهل هذا النسب بحكم القاضى لم يكن له النظر بينهما ولا ان يحكم لهما او *h* عليهما لانهما لا يصرف *k* منهى *i* عنه وكان النقيب احق بالنظر بينهما اذا كان التنازع بينهما لا يتعداهم الى غيرهم فان تعداهم فتنازع طالبى وعباسى فدعا الطالبى الى حكم نقيبهم \* ودعا العباسى الى حكم نقيبهم *m* لم يجب على واحد منهما الاجابة الى حكم غير نقيبهم لخروجه عن ولايته فان اقاما على تمنعهما من الاجابة الى نقيب احدهما ففيه وجهان احدهما يرجعان الى حكم السلطان الذى هو عامر الولاية عليهما اذا كان القاضى \* مصروفاً عن النظر « بينهما ليكون السلطان هو الحاكم بينهما اما بنفسه او بمن يستنيبه على الحكم بينهما

- a*) M. يبقى *b*) M. omittit. *c*) M. الى احدهما *d*) M. لزمه  
*e*) M. منها *f*) M. والناظر *g*) M. تراضيا *h*) M. omittit.  
*i*) M. ولا *k*) M. عنه addit. *l*) M. نهى *m*) Solus O.  
مطروف النظر *n*) M. omittit.

والوجه الثاني وهو اشبه ان يجتمع النقيبان ويحضر كل واحد منهما صاحبه وبشتر كان في سماع الدعوى وينفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب لأنه مندوب \* الى ان<sup>a</sup> يستوفى من اهله حقوق مستحقها<sup>b</sup> فان تعلق ثبوت الحَق ببيئته تسمع على احدهما او يمين يحلف بها احدهما سمع البيئته نقيب المشهود عليه دون نقيب المشهود له<sup>c</sup> واحلف نقيب الحالف دون نقيب المستخلف ليصير للحاكم بينهما<sup>d</sup> هو نقيب المطلوب دون الطالب وان تمانع النقيبان ان يجتمعا لم يتوجه عليهما في الوجه الاول مآثر وتوجه عليهما المآثر في الوجه الثاني وكان اغلظ النقيبين مآثما<sup>e</sup> نقيب المطلوب منهما لاختصاصه بتنفيذ الحكم فلو تراضى<sup>f</sup> الطالب والعباسي بالخاكم الى احد النقيبين فحكم بينهما نقيب احدهما نظر فان كان للحاكم بينهما<sup>g</sup> نقيب المطلوب صح حكمه واخذ به خصمه وان حكم بينهما نقيب الطالب ففي نفوذ حكمه عليه وجهان ينفذ حكمه في احدهما ويرد في الاخر ونو احضر احدهما بيئته عند القاضى ليسمعها على خصمه ويكتب بها الى نقيبه وهو \* منصرف عن<sup>h</sup> النظر بينهما لم يجوز ان يسمع بيئته وان كان يرى القضاء على الغايب لان حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البيئته لو حضره فاولى ان لا ينفذ حكمه عليه مع<sup>k</sup> الغيبة ولو اراد القاضى الذى يرى القضاء على الغايب سماع بيئته على رجل من غير عمله

a) M. لأن b) M. مستحقهما c) Solus O. omittit.  
d) Solus O. منهما e) M. في المآثر f) M. تراضيا  
g) Solus O. omittit. h) M. منصرف على i) M. احضر  
k) M. في

ليكتب بما ثبت عنده منها الى قاضى بلده» جاز والفرق بينهما ان من كان في غير عمله لو حضر عنده نفذ حكمة عليه فلذلك جاز سماع البينة عليه واهل هدير، النسبين ان حضر احدهم عنده لم ينفذ حكمة عليه فكذلك لم يجز ان يسمع البينة عليه ولو كان احد هذين اقر عند القاضى لصاحبه بحق جاز\* ان يكون القاضى شاهداً به عليه عند نقيبه ولم يجز ان يجبر به حكماً لان حكمة لا ينفذ عليه وهكذا لو اقر به عند غير النقيبين كان شاهداً فيه عند نقيبه ولو اقر به عند نقيبه جاز وكان حاكماً عليه باقراره ولو اقر به عند نقيب خصمه ففيه ما قدمناه من الوجهين يكون في احدهما شاهداً ويكون في الوجه الاخر حاكماً فيه لما بيناه من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر وولاة القبائل المنفردين بالولايات على عشائيرهم وقبايلهم

## الباب التاسع في الولاية على امامة الصلوات

والامامة على الصلوات تنقسم ثلاثة اقسام احدها الامامة في الصلوات الخمس والثاني الامامة في صلوة الجمعة والثالث الامامة في صلوات و انندب فاما الامامة في الصلوات الخمس فنصب الامام

- a) O. بلد, P. بلدى ديكر, b) M. لو c) Desunt in M., P. inde a voce شاهداً usque ad vocem كان lin. 8 omnia omittit. d) M. ذكرناه e) M. في الولاية f) O. et L. الصلوة g) M. الصلاة h) M. الائمة

فيها معتبر بحال المساجد التي تقام فيها الصلوات وهي ضربان  
مساجد سلطانية ومساجد عامية فأما المساجد السلطانية  
فهي المساجد ولجوامع والمشاهد وما عظم وكثر اهل من  
المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز ان ينتدب  
لالامة فيها الا من ندبه السلطان لها وقده الامامة فيها \* ليلا  
يفتات الرعية عليه فيما هو موكول اليه *a* فاذا قلد السلطان  
فيها اماما كان احق بالامامة فيها من غيره وان كان افضل منه  
واعلم هذه الولاية طريقها طريق الاولى لا طريق اللزوم والوجوب  
بخلاف ولاية القضاء والنقابة لامرين احدهما انه لو تراضى الناس  
بامام وصلّى بهم *أَجْرًا* *b* وحقّت جماعتهم والثاني ان الجماعة  
في الصلوات الخمس من السنن المختارة والفصائل المستحسنة  
وليست من الفروض *c* الواجبة في *d* قول جميع الفقهاء الا داود  
فانه تفرّد بايجابها الا من عذر واذا كانت من الندب انموذ  
وندب السلطان لهذه المساجد اماما لم يكن لغيره *e* ان  
يتقدم فيها مع حضوره فان *f* غاب واستناب *g* كان من استنابه  
فيها احق بالامامة وان لم يستنّب في غيبته استناب الامام *h*  
فيمت تقدم فيها ان امكن وان تعذر استينابه تراضى *i*  
اهل البلد *k* فممن يومهم *l* ليلا تتعطل جماعتهم فاذا *m* حضرت  
صلوة اخرى والامام على غيبته فقد قيل ان المرتضى للصلاة

*a*) P. omittit; codd. vocem sine punctis exhibent,  
et M. pro موكول habet. *b*) M. جزاهم *c*) M. اللازمة  
addit. *d*) M. من *e*) M. لاحد *f*) Solus M. وان *g*) M.  
المسجد *M.* *k*) فتراضى *L.* *i*) السلطان *M.* *h*) او استناب  
*b*) *L.* اذا *M.* *m*) *supr. lin. addit.* *L.* *ج*از

الاولى *e* يتقدم في الثانية وما بعدها الى ان يحضر الامام المولى  
وقيل بل يختار للصلاة الثانية فان *b* \* ان يرتضى لها *e*  
غير الاول ليلا يصير هذا الاختيار تقليدا سلطانيا والذي  
اراه اولى \* من اطلاق هذين الوجهين *d* ان يراعى حال الجماعة  
في الصلاة الثانية فان حضرها من حضر في الاولى كان  
المرتضى من الجماعة الاول احق بالامامة في الصلاة الثانية وان  
حضرها *e* غيرهم كان الاول كاحدهم واستانقوا اختيار امام  
يتقدمهم فاذا صلى امام هذا المسجد بجماعة \* وحضر من  
لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم ان يصلوا / فيه جماعة  
وصلوا فيه فرادى لما فيه من اظهار المبينة والتهمة بالمشاقة  
والمخالفة واذا قلد السلطان لهذا المسجد امامين فان خص  
كل واحد منهما ببعض الصلوات الخمس جاز وكان كل *g* واحد  
منهما مقصورا على ما خص به كتقليد احدهما صلاة النهار  
وتقليد الاخر صلاة الليل \* فلا يتجاوز كل *h* واحد منهما ما  
رذاه اليه وان قلد الامامة من غير تخصيص كل واحد منهما  
ببعض الصلوات ؛ لكن *k* رد الى كل واحد منهما يوما غير يوم  
صاحبه كان كل واحد منهما \* في يومه / احق بالامامة فيه من  
صاحبه فان اطلق تقليدهما من غير تخصيص كانا في الامامة  
سواء وايهما سبق اليها كان احق بها ونم يكن للاخر ان  
يؤم في تلك الصلاة بقوم اخرين لانه لا يجوز ان يقام في

*a*) Solus O. omittit. *b*) Solus O. omittit. *c*) M. ويرتضى  
P. omittit. *d*) P. omittit. *e*) M. حضرها *f*) L. in  
mutavit. *g*) Solus O. omittit. *h*) M. يتجاوز احد  
بيومه *i*) M. addit. *k*) M. ان addit. *l*) M. لم يجز *e*)



المساجد السلطانية جماعتان في صلوة واحدة واختلاف في  
السبق الذي يستحق به التقدم على وجهين احدهما سبقه  
بالحضور في المسجد والثاني سبقه بالامامة فيه فان حضر الامان  
في حال واحدة لم يسبق احدهما صاحبه فان اتفقا على  
تقديم *a* احدهما كان اولى بالامامة وان تنازعا *b* ففيه وجهان *c*  
احدهما يفرع بينهما \* ويتقدم من قرع منهما *d* والثاني يرجع  
الى اختيار أهل المسجد لاحدهما *e* ويدخل في ولاية هذا  
الامام تقليد المؤننين ما لم يصرح له بالصرف عنه لان الاذان  
من سنن الصلوات انتهى ولى القيام بها فصار داخلا في الولاية  
وله ان ياخذ المؤننين بما يوديه اجتهاده اليه في الوقت  
والاذان فان كان شافعييا يرى تعجيل الصلوات في اول الاوقات  
وترجييع الاذان وافراد الاقامة اخذ المؤننين بذلك \* وان  
كان رايهم بخلافه *f* وان كان حنفييا يرى تاخير الصلوات الى اخر  
الاوقات الا المغرب ويرى ترك الترجيع في الاذان وتثنية الاقامة  
اخذهم بذلك وان كان رايهم بخلافه *g* يعمل الامام على  
رايه واجتهاده في احكم صلواته فان كان شافعييا يرى للجهر  
بسم الله الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان  
ان ينهيه عن ذلك ولا للمامومين ان ينكروه عليه وكذلك ان  
كان حنفييا يرى ترك القنوت في الصبح وترك الجهر بالبسملة عمل  
على رايه ولم يعارض فيه والفرق بين الصلاة والاذان انه يودى  
الصلاة في حق نفسه فلم يجوز ان يعارض في اجتهاده \* والمؤمن

---

*a*) M. omittit. *d*) قولان *M.* *c*) تنازعا *h*) M. تقدم *M.*

*e*) M. فيها *f*) M. هذه *M.* *g*) M. omittit.

يؤذن في حذف غيره فجاز ان يعارض في اجتهاده<sup>ه</sup> فان احب  
المؤذن انه يؤذن لنفسه على اجتهاده اذن بعد الاذان \* انعام  
اذا انا خاصا<sup>و</sup> لنفسه على رايه يسر به ولا يجهر<sup>ع</sup>

فصل والصفات المعتبرة في تقليد هذا الامام خمس ان يكون  
رجلا عادلا قاريا فقيها سليم اللفظ من نقص او لثغ فان كان  
صبيا او عبدا او فاسقا صححت امامته ولم تنعقد ولايته لان  
الصغر والنرق والفسق يمنع من الولاية ولا يمنع من الامامة<sup>د</sup> قد  
امر رسول الله صلعم عمرو بن مسلمة ان يصلى بقومه وكان  
صغيرا لانه كان اقراهم وصلى رسول الله صلعم خلف مولى له وقال  
صلوا خلف كل بر وفاجر ولا يجوز ان يكون \* هذا الامام<sup>ه</sup>  
امرأة ولا خنثى ولا اخرس ولا الشغ وان امت امرأة او خنثى  
فسدت صلوة من ايتتم به<sup>ف</sup> من الرجال والخنثاء وان امر الثغ او  
اخرس يبذل الحروف باغيرها بطلت الصلاة من ايتتم به الا  
ان يكون على مثل خرسه او نتغه واقل ما على هذا الامام  
من القراءة والفقه ان يكون حافظا<sup>و</sup> دم انقرآن عالما باحكام  
الصلاة لانه القدر المستحق فيها وثيق<sup>ز</sup> يكون حافظا لجميع  
القران عالما بجميع الاحكام كن اولي<sup>ح</sup> واذا اجتمع فقيه ليس

والمؤذنون يؤذنون في حق غيرهم<sup>ا</sup> M. <sup>ه</sup>  
والعلم اذا كان M. <sup>ب</sup> فجاز ان يعارضوا في اجتهادهم  
M. et P. <sup>ج</sup> الاول اذا كان خاصا: ex quo L. fecit:  
pergunt sine novae sectionis indicatione. <sup>د</sup> M. الاهلية  
addit. <sup>ه</sup> M. omittit. <sup>ف</sup> L. بها <sup>و</sup> M. vocem post  
لان M. لا O. <sup>ح</sup> E coniectura; <sup>ز</sup> collocat. <sup>ح</sup> E coniectura; O. لا M. لان  
P. اكر

بقارِي وقارِي ليس بفقيهه فالفقيه *a* اولى من القارِي اذا كان يقهم  
 الفاتحة لان ما يلزم من القرآن محصور وما ينوبه من الحوادث في  
 الصلاة غير محصور ويجوز ان ياخذ هذا الامام وموذنوه رزقا على  
 الامامة والاذان من بيت المال من سهم المصالح ومنع ابو حنيفة  
 من ذلك واما المساجد العامية *b* التي تبنيها اهل الشوارع  
 والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في  
 ائمة مساجدهم وتكون الامامة فيها لمن اتفقوا على الرضاء  
 بامامته وليس لهم بعد الرضاء به *c* ان يصرفوه عن الامامة الا  
 ان يتغير حاله وليس لهم بعد رضائهم به *d* ان يستخلف مكانه  
 نائبا عنه ويكون اهل المسجد احق بالاختيار وانا اختلف  
 اهل المسجد في اختيار امام عمل على قول الاكثريين  
 فان تكافى المختلفون اختار السلطان لهم \* قطعاً لتشاجرهم  
 من *e* هو ادين واسن واقرأ وافقه وهل يكون اختيياره  
 مقصورا على العدد المختلف فيه *f* او يكون عاما في جميع اهل  
 المسجد على وجهين احدهما انه *g* يكون مقصورا على ذلك  
 العدد المختلف في اختياره *h* احدهم ولا يتعداهم الى غيرهم  
 لاتفاقهم على ترك من عداهم والثاني انه *i* يختار من جميع  
 اهل *k* المسجد من يراه لامامتهم مستحقا لان السلطان لا  
 يضيف عليه *l* الاختيار واذا بنا رجل مسجدا لم يستحق  
 الامامة فيه وكان \* هو وغيره *m* من جيران المسجد سواء في

*a*) M. كان الفقيه *b*) M. omittit. *c*) M. omittit. *d*) M. له  
 addit. *e*) O. وقطع التشاجر بينهم بمن *f*) M. فيهم *g*) M.  
 omittit. *h*) M. اختيار *i*) M. ان *k*) Solus O. omittit.  
*l*) M. عليهم *m*) Solus O. غير

امامته واذانه وقال ابو حنيفة انه <sup>a</sup> احق بالامامة والاذان فيه  
 واذا حضرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك المنزل  
 احقهم بالامامة فيه وان كان دونهم في الفصل \* فان حضره <sup>b</sup>  
 السلطان كان في احد القولين احق من المالك لعموم ولايته  
 عليه والمالك في القول الثاني احق باختصاصه بالتصرف  
 في ملكه

فصل واما الامامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب  
 تقليدها فذهب ابو حنيفة واهل العراق الى انها من الولايات  
 الواجبات وان <sup>c</sup> صلوة الجمعة لا تصح الا بحضور السلطان او من  
 يستنبيه فيها وذهب الشافعي رضى الله عنه وفقهاء الحجاز الى  
 ان التقليد فيها ندب وان حضور السلطان ليس بشرط فيها <sup>d</sup>  
 فان اقامها المصلون على شرايطها انعقدت وحسبت ويجوز ان  
 يكون الامام فيها عبدا وان لم تنعقد ولايته وفي جواز امامة  
 الصبي قولان ولا يجوز اقامتها الا في وطن <sup>e</sup> مجتمع المنازل يسكنه  
 من تنعقد بهم الجمعة لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا الا ظعن  
 حاجة سواء كان مصرا او قرية وقال ابو حنيفة تختص <sup>f</sup> الجمعة  
 بالامصار ولا يجوز اقامتها في القرى واعتبر المصر بان يكون فيه  
 سلطان يقيم للحدود وقاص ينفذ الاحكام واختلف في وجوب  
 الجمعة على من كان خارج المصر فاسقطها ابو حنيفة منهم  
 واوجبها الشافعي عليهم اذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء  
 في العدد الذي تنعقد به الجمعة فذهب الشافعي رضى الله عنه

ليس <sup>a</sup> M. ante <sup>d</sup> فان <sup>c</sup> M. وان حضر <sup>b</sup> M. بانته <sup>a</sup> M. collocat. <sup>e</sup> M. شروطها <sup>f</sup> M. omittit. <sup>g</sup> M. موطن  
<sup>h</sup> M. تختص <sup>e</sup> M. ولى، L. correxist.

إلى أنها لا تنعقد \* الا بأربعين <sup>a</sup> رجلا من اهل الجمعة ليس  
فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف اصحابه في امامهم هل  
يكون زايدا على العدد او واحدا منهم فذهب بعضهم الى  
انها لا تصح الا بأربعين سوى الامام وقال اكثرهم يجوز ان يكونوا  
اربعين مع الامام وقال الزهري ومحمد بن الحسن تنعقد بأثنى  
عشر سوى الامام وقال ابو حنيفة والمزني <sup>b</sup> تنعقد بأربعة أحد  
الامام وقال الليث <sup>c</sup> وابو يوسف تنعقد بثلاثة أحد الامام وقال  
ابو ثور تنعقد بأثنين كسائر الجماعات وقال انملك لا اعتبار  
بالعدد <sup>d</sup> في انعقادها وانما الاعتبار \* ان يكونوا عددا تبنى  
لهم الاوطان غالباً ولا يجوز ان تقام الجمعة في السفر ولا خرج  
المصر الا ان يتصل ببناءه واذا كان المصر جامعاً لقرى قد  
اتصل بناؤها حتى اتسع <sup>e</sup> بكثرة اهلها كبغداد جاز اقامة الجمعة  
في مواضع <sup>f</sup> القديمة ولا يمنع اتصال <sup>g</sup> البنين من اقامتها في  
مواضعها وان كان المصر واحداً في <sup>h</sup> موضوع الأصل <sup>i</sup> وجامعه  
يسع جميع اهل مكة <sup>j</sup> لم يجوز ان تقام الجمعة فيه الا في موضع  
واحد منه <sup>m</sup> وان كان المصر واحداً متصل الابنية لا يسع  
جامعه جميع <sup>n</sup> اهلها لكثرتهم كالبصرة <sup>o</sup> فقد اختلف اصحاب

a) M. بأقل من أربعين b) P. وقومى c) P. omittit. d) M.  
vocem post انعقادها exhibet e) Lacuna in O. f) M.  
اتسعت g) M. مواضعها h) M. ايضا i) P. omittit. k) M.  
addit على سعة l) M. et P. كاهل مكة P. locum sic  
vertit: واكر مصر در موضوع اصل يكست در فراخى كه مى  
m) M. omittit. كنجاند جميع اهل او هاجو اهل مكه  
n) M. omittit. o) M. كاهل البصرة

الشافعي في جواز اقامة الجمعة " في موضعين منه للضرورة بكثرة  
 اهله فذهب بعضهم الى جوازها وابه اخرون وقال *b* ان  
 ضاق بهم اتسعت لهم الطرقات فلم يضطروا الى تفريق  
 الجمعة في مواضع منه *c* وان اقيمت الجمعة في موضعين في مصر  
 قد منع اهله من تفريق الجمعة في *d* ففيه قولان احدهما ان  
 الجمعة لاسبقهما باقامتها على السبوق \* وعلى المسبوق *e* ان  
 يعيد صلاة ظهراً والقول الثاني ان الجمعة للمسجد الاعظم  
 الذي يحضره السلطان سابقا كان او مسبوقة وعلى من صلى في  
 الاصغر اعادة صلاتهم ظهراً وليس لمن قلد امامة الجمعة ان  
 يؤم في الصلوات للمس واختلف فيمن قلد امامة الصلوات  
 للمس هل يستحق الامامة في صلاة الجمعة \* فمنعه منها *f* من  
 جعل الجمعة فرضاً مبتدأ وجوزها له من جعلها ظهراً مقصورة *g*  
 واذا كان الامام في الجمعة يرى انها لا تنعقد باقل من اربعين  
 رجلاً وكان المأمومون وهم اقل من اربعين رجلاً يرون انعقاد  
 الجمعة بهم لم يجز ان يؤمهم ووجب عليه ان يستخلف  
 عليهم *h* احدهم ولو كان الامام يرى انها تنعقد باقل من اربعين  
 رجلاً والمأمومون لا يرونه وهم اقل لم يلزم الامام ولا المأمومين  
 اقامتها لان المأمومين لا يرونه والامام لم يجد معه من  
 يصلّيها واذا امر السلطان الامام في الجمعة ان لا يصلّي \* باقل  
 من اربعين *i* لم يكن له ان يصلّيها باقل من اربعين وان كان  
 يراه مذهباً لانه مقصور الولاية على الاربعةين ومصرف عمّا

*a*) M. addit. فيه *b*) M. وقالوا *c*) Solus O. *d*) M. omittit. *e*) M. omittit. *f*) M. فمنعها *g*) Solus O. omittit. *h*) M. omittit. *i*) M. الا باربعةين

دونها ولا يجوز ان يستخلف عليهم من يصلّيها لصف ولايته  
عنه. واذا امره السلطان ان يصلّي باقل من اربعين وهو لا يراه  
ففى ولايته وجهان احدهما انها باطلة لتعذرهما من جهته  
والثانى انها صحيحة ويستخلف عليها من يراه منهم

فصل واما الامامة فى الصلوات الندب المسنونة فى الجمعة فحسب  
صلاة العيدين والخسوفين والاستسقاء وتقليد الامامة فيها  
ندب لجوازها جماعة وفرادى واختلف فى حكمها فذهب بعض  
اصحاب الشافعى الى انها من السنن المؤكدة وذهب اخرون منهم  
الى انها من فروض الكفايات وليس لمن قلّد امامة الصلوات الخمس  
او امامة الجمعة حق فى اقامتها الا ان يقلّد جميع الصلوات  
فتدخل فى غيرها فاما صلاة العيد فوقتها ما بين طلوع الشمس  
وزوالها ويختار تعجيل الاضحى وتأخير القطر ويكبر الناس فى  
ليلتى العيدين من بعد غروب الشمس الى حين اخذهم فى  
صلاة العيد ويختص عيد الاضحى بالتكبير عقيب الصلوات  
المفروقات من بعد صلاة الظهر من يوم النحر الى بعد صلاة  
الصباح من اخر ايام التشريف ويصلّى العيدين قبل الخطبة  
والجمعة بعدها اتباعاً للسنة فيهما وتختص صلوة العيدين  
بالتكبيرات الزوايد واختلف الفقهاء فى عددها فذهب الشافعى  
رضى الله عنه الى انه يزيد فى الاولى سبعة سوى تكبيرة الاحرام  
وفى الثانية خمسة سوى تكبيرة القيام \* قبل القراءة فيهما وقال  
ملك يزيد فى الاولى ستاً وفى الثانية خمسة سوى تكبيرة

- a) M. omittit. b) M. omittit. c) M. فما d) M. فتقليد  
e) M. عمومها f) M. omittit. g) M. العيدين h) M. العيد  
i) Solus O. وانكوع addit.

القيام<sup>a</sup> وقال ابو حنيفة يكبر في الاولى ثلاثا<sup>b</sup> قبل القراءة وفي الثانية اربعاء<sup>c</sup> \* سوى تكبيرة القيام<sup>d</sup> قبل<sup>e</sup> القراءة ويعمل الامر في هذه التكبيرات<sup>f</sup> الزوايد على رأيه واجتهاده وليس لمن ولاء ان ياخذ<sup>g</sup> يرى نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة لانه يصير بذكر العدد في صلاة الجمعة خاص<sup>h</sup> الولاية<sup>i</sup> ولا يصير بذكر التكبير في صلاة العيد خاص الولاية<sup>j</sup> فافترا فاما صلاة الخسوفين فيصلبيهما من نذبه السلطان لهما او من عمّت ولايته فاشتملت عليهما وهى ركعتان في كل ركعة ركوعان واقامتان ؛ يطيل القراءة فيهما فيقرأ في القيام الاول من الركعة الاولى سراً بعد الفاتحة بسورة<sup>k</sup> البقرة او بقدرها من غيرها ويركع مسبحاً بقدر مائة آية ثم يرفع منتصباً<sup>m</sup> ويقرأ بعد الفاتحة بسورة<sup>n</sup> ال عمران او بقدرها ويركع مسبحاً بقدر ثمانين<sup>o</sup> آية يسجد سجدتين كساير الصلوات ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها ويستبج في ركوعها بثلاثي ما قرأ ويستبج في الركعة الاولى ثم يخطب بعدها وقال مالك<sup>p</sup> يصلى ركعتين كساير الصلوات ويصلى خسوف القمر كصلاة خسوف الشمس جهراً لانها من<sup>q</sup> صلاة الليل<sup>r</sup> وقال مالك لا

a) O. omittit, P. marg. addit, b) M. addit تكبيرة c) M. الاحرام ثلاثا d) O. omittit. e) Solus O. بعد, P. sic وابعو حنيفة بر ان است كه در ركعة اولي سه تكبير بيش از قراءه f) M. omittit. g) ياخذ h) M. omittit. i) M. omittit. j) M. omittit. k) M. سورة l) M. قدرها, L. alia manu ب addit. m) M. مسبحاً, L. a. m. correxit. n) M. سورة o) Solus O. مائتي p) M. مائتي q) M. omittit. r) M. ليل



يصلّى \* لحسوف القمر<sup>a</sup> فأما صلاة الاستسقاء فمذهوب اليه  
عند انقطاع المطر وخوف الجذب يتقدم من قلدها بصيام  
ثلاثة أيام قبلها والكف<sup>b</sup> فيها عن انتظام<sup>c</sup> والتخاصم ويصلح  
فيها بين المشاجرة<sup>d</sup> والمتخاصم<sup>e</sup> والمهاجرة<sup>f</sup> وهي كصلاة العيد  
وفي وقتها وإذا قلّد صلاة العيد في عام جاز مع اطلاق ولايته  
ان يصلّيها في كل عام ما لم يصرف وإذا قلّد صلاة الكسوف  
والاستسقاء في عام لم يكن له مع اطلاق ولايته ان يصلّيها  
في غيره الا ان يقلّد لان صلاة العيد راتبة وصلاة الكسوف  
والاستسقاء عارضة وإذا مطروا وهم في صلاة الاستسقاء تموها  
وخطب بعدها شكراً ولو مطروا قبل الدخول فيها<sup>g</sup> لم يصلوا  
وشكروا الله تعالى بغير خطبة وكذلك في<sup>h</sup> لحسوف اذا تجلّى ولو  
اقتصر في<sup>i</sup> الاستسقاء على الدعاء بغير صلاة اجزأ<sup>j</sup> وروى  
ابو مسلم عن انس \* بن مالك<sup>k</sup> ان اعرابياً اتى رسول الله  
صلعم فقال له يا رسول الله لقد اتيناك وما لنا \* بغير ياط ولا  
صبي يصطبج<sup>l</sup> ثم انشده

<sup>a</sup>) M. expunxit, et alia كصلاة خسوف الشمس  
manu mutavit. <sup>b</sup>) M. ويكف, L. alia manu mutavit.  
<sup>c</sup>) M. المضالم <sup>d</sup>) المشاجرة <sup>e</sup>) M. omittit. <sup>f</sup>) M. والمهاجرة,  
L. <sup>g</sup>) M. addit, P. omittit. <sup>h</sup>) M. addit, P. omittit. <sup>i</sup>)  
ما لم يصرف فاذا قلّد صلاة الكسوف والاستسقاء في (كل  
عام لم يكن له مع اطلاق ولايته ان يصلّيها ان  
<sup>j</sup>) M. omittit. <sup>k</sup>) M. addit, quod L. expunxit.  
<sup>l</sup>) M. omittit. <sup>m</sup>) M. omittit. <sup>n</sup>) M. omittit. <sup>o</sup>) Sic O., nisi  
P. مارا بغير نبط ولا صغير يغط M. omittit. quod بغير

(الطويل) اتينناك والعدراة يدمى a لبانها  
وقد شغلت أم الصبي هن الطفل  
والقى بكفيه الصبي استكائة  
من الجوع ضعفا لا يُمر ولا يُسحلى  
ولا شى مما يأكل الناس عندنا  
سوى الخنظل العامى والعلهز الغسل  
وليس لنا الا اليك فرارنا  
واين فرار الناس الا الى الرسل b

فقام رسول الله صلعم بيجرداءه حتى صعد المنبر فحمد الله c  
واثنى عليه وقال d اللهم أسقنا غيثا غيثا مغيثا سحما طبقا  
غير رايت f ينبت به الزرع ويملا به الصرع وتحيى به الارض  
بعد موتها وكذلك تخرجون فما استتم الدماء g حتى القت h  
السماء بارواقها؛ فجاء اهل البطانة يضجون يا رسول الله الغرق  
فقال حو الينا ولا علينا فاجابت k السحاب عن المدينة  
كالكيل فصحك رسول الله صلعم حتى بدت نواجذها l ثم قال لله  
در اى طالب لو كان حاضرا لقرت عيناه من الذى ينشدنا شعره  
فقام على بن ابي طالب فقال فكانك يا رسول الله اردت قوله

جيزى نمائده كه بان اصطباح واغتباق نماييم جهة  
شبير از idque sic explicat: ترمى P. a) عدم مطر  
b) Sic P., nell. ستان مى اندازد از غايية جوع  
c) M. الرسول e) Solus O. exhibit. ثم قال M. d) لله M.  
اللهم اسقنا غيثا مغيثا سحا f) P. locum sic praebet:  
بارزاقها M. i) العب M. h) كلامه M. g) طبقا نافعا غير صار  
k) M. l) Vide Ham. 4 v. i. schok.

(الطويل) وأبيض يستسقى الغمام بوجهه  
 ثمّال أيتامى عصمة للارامل  
 يلون به الهلاك من ال هاشم  
 فهم عنده في نعمة وفواضل  
 كذبتهم وبيت الله يبزي *a* محمد  
 و**م** لا *b* \* نقاتل دونه ونناضل *c*  
 ونسلمه حتى نصرح حوله  
 ونذهل عن ابنائنا ولللايل *d*  
 فقام *e* رجل من *f* كنانة فانشد النبي صلعم  
 (المتقارب) لك الحمد والحمد ممن شكر  
 سقينا بوجه النبي المطر  
 دعا الله خيالقه دعوة  
 واشخص معها اليه النظر  
 فلم يك الا كالقئ *h* الردا  
 وأسرع حتى راينا الدررة  
 راق الغزال وجر النياق *k*

*a*) Versus exstant Shar. ed. Cureton pag. ٤٣٦. O. بيري,  
 M. ياوى P. نُبزي fecit بىرى L. نرى محمددا M.  
 M. *c*) لما M. *b*) نصره خواهم ناد محمددا et vertit محمد  
 offert. Dونه L. nisi quod L. نقاتل نناضل عنده  
 M. *e*) فقال رسول الله صلعم اجلّ *d*) Solus L. marg. addit  
 M. *f*) M. *g*) M. معه *h*) P. *correxit*, sed  
 راقى العوالي M. *k*) O. المطر *i*) O. كالقئ *habuit*.

اغاث به الله عليا مضمراً  
وكان كما قاله عمه  
أبو طالب أبيض ذا *h* غرر  
به الله أرسل، صوب الغمام  
وهذا العيان وذاك *d* الخبير

فقال صلعم أن يكن شاعر يحسن فقد أحسنت ولبس  
السواد مختص بلأيمه في الصلوات أننى يقام فيها دعوه  
السلطان اتباعاً لشعاره الآن ويكره مخالفته فيه وأن لم يرد به  
شرع تحرزاً من مباينته وإذا تغلب من منع من الجماعة كان  
عذراً في ترك المجاهرة بها وإذا أقامها المتغلب مع سوء معتقده  
أتبع فيها ولا يتبع على بدعة يحدثها

### الباب العاشر في الولاية على الحج

وهذه الولاية *f* ضربان احدهما \* أن تكون *g* على تسيير الحجيج  
والثاني على إقامة الحج فما تسيير الحجيج فهو ولاية سياسة *h*  
وزعامة تدبيره والشروط المعتبرة في الموتى أن يكون مطاعاً

---

اغاث من الله *O* *a* دقق الغزالي وجم النبيق *P*، وجمر لعناق  
أعاد *M*، *habet* من *pro* به *P*، *nisi quod* *et sic* *P*، علينا مصر  
*Scripti*، *addit* الله *et* *correxit* اغاث *in* أعاد *L*، به علينا مصر  
لذلك *M*، *d* يسقى *M*، *c* ذو *M*، *b* *ex coniectura*، عليا و  
*e* *O*، *omittit*، *f* *Solus* *O*، على الحج *addit*، *g* *M*،  
*omittit*، *h* *sed* و *alia manu* *addit*، *L*، *M*، *e*،  
وتدبير

ذا رأى وشجاعة وهيبة *a* وهداية والذي عليه من *b* حقوق هذه  
الولاية عشرة اشياء احدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم  
حتى لا يتفرقوا فيخاف عليهم التواني *c* والتغريب والثاني ترتيبهم  
في المسير والنزول باعطاء كل طائفة منهم *d* مقادراً حتى يعرف  
كل فريق منهم مقاده اذا ساروا ويألف مكانه اذا نزل فلا  
يتنازعون *e* فيه ولا يضلون *f* عنه والثالث ان *g* يرفق بهم في  
المسير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ولا يضل عنه منقطعهم روى  
عن النبي صلعم انه قال الضعيف امير القوم *h* يريد ان من  
ضعفت ذوابه كان على القوم ان يسيروا بسيرة *i* والرابع ان  
يسلك بهم *k* اوضح الطرق واخصبها ويتجنب اجديها واوعرها  
والخامس ان يرتاد لهم المياه اذا انقطعت والمراعى اذا قلت  
والسادس ان يحرسهم اذا نزلوا ويحوظهم اذا رحلوا حتى لا  
يتحفظهم ذاعر ولا يطمع فيهم متلصص والسابع ان يمنع عنهم  
من يصدتهم عن المسير ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج  
بقتال ان قدر عليه او ببذل مال ان اجاب التحجيج اليه ولا  
\* يسعه ان يجبر احداً *l* على بذل الخفارة ان امتنع منها حتى *m*  
يكون باذلاً لها عفواً ومجيباً اليها طوعاً فان بذل المال على  
التمكين من الحج لا يجب والثامن ان يصلح بين المتشاجرين  
ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم اجباراً

از P. والمواصي Codd. *c* في Solus O. *b* M. omittit. *a*  
يصلوا *f* M. يتنازعوا *e* M. omittit. *d* جهة قطع طريق  
*g* M. omittit. *h* M. الرفةة *i* M. سيرة, caeterum vide  
pag. ٥٨ lin. 12. *k* M. omittit. *l* M. يستعان بجبر احد  
*m* M. لا addit. *n* M. لها

الا ان يفوض للحكم " اليه فيعتبر فيه ان يكون من اهله فياجوز له حينئذ للحكم <sup>هـ</sup> بينهم فان دخلوا بلدا فيه حاكم جاز له ولحاكم البلد ان يحكم بينهما فأيهما حكم نفذ حكمه لو كان التنازع بين الحجيج واهل البلد <sup>د</sup> يحكم بينهم الا حاكم البلد والتاسع ان يقوم زايغهم ويؤتب خاينهم ولا يتجاوز التعزير الى الحد الا ان يوثن له فيستوفيه اذا كان من اهل الاجتهاد فيه فان دخل بلدا فيه من يتولى اقامة للحدود على اهله نظره فان كان ما اتاه المحدود قبل دخول البلد فوالى الحجيج اولى باقامة الحد عليه من الى البلد وان كان ما اتاه المحدود في انبلد فوالى البلد اولى باقامة الحد عليه من والى الحجيج والعاشر ان يراعى اتساع الوقت حتى <sup>هـ</sup> يومين القوات ولا تلجئهم ضيقة الى اللت في السير فاذا وصل الى الميقات امهلم للاحرام <sup>ا</sup> واقامة سنته <sup>و</sup> فان كان الوقت متسعا عدل بهم الى مكة ليخرجوا مع اهله الى المواقف وان كان الوقت ضيقا عدل بهم عن مكة الى عرفة خوفا من فواتها فيفوت <sup>د</sup> الحج بها فان زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فمن ادرك الوقوف بها في شئ من هذا الزمان من ليل او نهار فقد ادرك الحج وان فاتته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج وعليه اتمام ما بقى من اركانه وجبرانه بدمه وقضاؤه في العام المقبل ان امكنه وفيما بعده ان يقدر عليه ولا تصير حجة عمره بالقوات

- a) Solus O. omittit. b) M. ان يحكم. c) Solus O. omittit.  
d) L. omittit. e) M. omittit. f) Solus O. الاحرام. g) P. omittit. h) M. وفوات. i) Solus O. الثاني addit.

ولا يتحلل بعد الفوات الا بالحلال للحج وقال ابو حنيفة رحمه الله  
 يتحلل \* بعمل عمرة <sup>a</sup> وقال ابو يوسف يصير احرامه عمرة بالفوات  
 واذا وصل <sup>b</sup> الحجج \* الى مكة فمن <sup>c</sup> لم يكن على العود <sup>e</sup>  
 منهم زالت عنه ولاية النوازل على الحجج \* فلم يكن له <sup>f</sup> عليه  
 يد ومن كان منهم على العود فهو تحت ولايته وملتزم احكام  
 طاعته فاذا قضى الناس حجتهم امهاتهم الايام التي جرت  
 بها العادة في اجاز علايقهم ولا يرهقهم في الخروج فيضرب بهم فاذا  
 اعاد بهم سار <sup>g</sup> على طريق المدينة لزيارة قبر رسول الله صلعم  
 ليجمع لهم بين \* حج بيت الله سبحانه وزيارة قبر رسول الله  
 صلعم <sup>h</sup> رعاية لحرمة وقبائمه بحقوق طاعته وان <sup>i</sup> لم يكن ذلك  
 من فروع الحج فهو من نذب <sup>k</sup> انشراح المستحكمة وعادات الحجج <sup>l</sup>  
 المستحسنة روى نافع عن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله  
 صلعم قال من زار قبري وجبت له شفاعتي وحكى  
 العتبي قال كنت عند قبر رسول الله صلعم فانا اعرابي فقال يا  
 رسول الله اتى وجدت الله تعالى يقول ولو انهم ان ظلموا انفسهم  
 جاؤك الآية <sup>m</sup> وقد جئتكم تائبين من ذنبي مستشفعين بكم الى ربى  
 وانشأ يقول

(البسيط) يا خبير من دفنت بالقاع <sup>n</sup> اعظمه

فطاب من طيبهم انقاع والاكرم

- a) M. بعمرة b) M. وصل P. رسيدند c) M. omittit.  
 d) M. ممن e) M. الغور f) M. ولم يبق g) M. صاروا  
 الحجج M. l) M. ندوب k) M. ولان O. Solus i) الحجج والزيارة M. h)  
 في التراب M. n) Sur. 4, 67, O. marg. versus explet. m)  
 بالقاع sed marg. في التراب L.

لغسسى الغداء لثبىر انسى ساسكنه  
فبه العفاف وفضيه للجود والكرم *e*

\* ثم ركب راحلته وانصرف *b* قال العتبي اغفبت اغفاعة فرايست  
رسول الله صلعم \* فقال لى *c* يا عتبي الخلف الاعرابى وأخبره ان الله  
سبحانه قد غفر له ثم يكون فى هود *d* ملتزماً فيهم من الخوف  
ما التزمه فى صدرهم حتى يصل بهم الى البلد الذى سار بهم  
منه فينقطع ولايته *e* عنهم بالعود اليه *f*

فصعد وان *g* كانت الولاية على اقامة الحج فهو فيه بمنزلة  
الامام فى اقامة الصلوات فمن شروط الولاية عليه مع الشروط  
المعتبرة فى اقامة الصلوات ان يكون علماً بمناسك الحج واحكامه  
عارفاً بمواقفه *h* وایامه ويكون مدة ولايته مقدرة بسبعة ايام اولها  
من صلوة الظهر فى اليوم السابع من نى الحج وَاخِرُهَا يَوْمُ  
الْحَلِاقِ وهو النفر التالى فى اليوم الثالث عشر من نى الحج وهو  
فيما قبلها وبعدها احد الرغايا وليس من الولاية فاذا كان مطلقاً  
الولاية على اقامة الحج فله اقامته فى كل عام ما لم يصرف عنه  
وان عقدت له خاصة على عام واحده لم يتعداها الى غيره  
الا عن ولاية *k* والذى يختص بولايته ويكون نظره مقصوراً  
عليه خمسة احكام *l* متفق عليها وسادس مختلف فيه

- انت الرسول الذى ترجى شفاعته يوم *aversum addit*  
*offert.* *b*) M. *pro* زالت و *L.* المعاد انا ما زالت القدم  
*omittit.* *c*) M. *omittit.* *d*) M. عوده بهم *e*) M. *omittit.*  
*f*) Solus O. *pergit sine novae sectionis indicatione.*  
*g*) M. فاذا *h*) M. بمواقفته *i*) M. *omittit.* *k*) P. مجتده  
*addit.* *l*) M. اقسام



أحدها أشعار الناس بوقت أحرامهم ولخروجهم إلى مشاعرهم ليكونوا  
 له متبعين وبأفعاله مقتديين والثاني \* ترتيبهم للمناسك *b* على  
 ما استقرّ الشرع عليه لأنه منبوع فيها فلا يقدم موخراً ولا يؤخر  
 مقدماً سواء كان الترتيب مستحقاً أو مستحباً والثالث \* تقدير  
 المواضع بمقامها *c* فيها ومسيرة عنها كما تقدّر *d* في صلاة  
 المأمومين بصلاة الإمام والرابع أتبعه على الأركان المشروعة فيها  
 والتأمين على أبعينه بها ليتبعوه في القول كما أتبعوه  
 في العمل وليكون اجتماعه أبعينهم افتتح لأبواب الإجابة والخامس  
 أقامتهم \* في الصلوات *f* في الأيام *g* التي شرعت للخطب للتحج  
 فيها وجمع *h* التحجج عليها وفي أربع فالأولى منهن وهي أول  
 \* شروعه في مسنونه ومناديه بعد تقدم أحرامه ولن كان لو  
 آخر أحرامه أجزاءه أن يصلى *i* بهم صلاة الظهر بمكة في اليوم  
 السابع ويخطب بعدها وفي الأولى من خطب للتحجّ الرابع مفتاحاً  
 لها بالتلبية أن كان محرماً وبالتكبير أن كان محلاً ويعلم *k* الناس  
 مسيرته في *l* غد إلى بني لؤي ليخرج اليها فيه وهو الثامن \* من  
 العشر *m* فينزل بخيف من بني كنانة حيث نزل رسول الله

*a*) Solus O. لهم *b*) M. ترتيبه المناسك P. ترتيب مناسك  
*c*) M. أحرام O. تقديم *d*) M. ترتيب المواضع بمقام  
*e*) O. تقديم *f*) M. ترتيب المواضع بمقام  
*g*) O. omittit. *h*) M. ويجمع P.  
*i*) M. أحرام O. تقديم *j*) M. ترتيب المواضع بمقام  
*k*) M. ترتيب المواضع بمقام *l*) M. أحرام O. تقديم  
*m*) M. omittit.

صلعم منه ويبين بها ويسير بهم *a* من غده وهو التاسع مع طلوع الشمس \* الى عرفة *b* على طريق ضبّ ويعود على طريق المازمين اقتداء برسول الله صلعم وليكون *c* عايداً في *d* غير الطريق الذي *e* صدر منه فاذا اشرف على عرفة نزل ببطن عرفة *f* واقام به *g* حتى *h* تزول الشمس ثم سار منه الى مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادي عرفة يخطب بهم الخطبة الثانية من خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة فان جميع الخطب مشروعة بعد الصلاة إلا خطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر الناس فيها ما يلزمهم من اركان الحج ومناسكها *i* وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلى بهم بعد *k* الخطبة صلاة الظهر والعصر جامعاً بينهما في وقت الظهر ويقصدها المسافرون ويتبها المقيمون اقتداء برسول الله صلعم في جمعه وقصره ثم يصير بعد فراغه منهما *l* الى عرفة وهو الموقف المفروض قال رسول الله صلعم الحج عرفة فمن ادرك عرفة فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة فقد فاتته الحج وحد عرفة ما جاوز وادي *m* عرفة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرفة من عرفة الى الجبال المقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الاجبال الثلاثة التبعة والتبعية والنائب فقد وقف رسول الله صلعم على ضرس من النايب وجعل بطن راحلته *n* الى الخراب *o* فهذا احب المواضع ان يقف الامام

- و omisso تا عايد باشد *c*) P. *b*) M. omittit. *a*) M. به  
 بها *M*: *g*) مَبْرَه P. حَرَّة *M*: *f*) السِّي *O*: *e*) من *M*: *d*)  
*M*: *k*) وما انكر tum addit *M*: *i*) الى ان *M*: *h*)  
 omitit. *l*) *M*: منها *m*) *M*: حد, sed L. delevit et marg.  
 الصحرات *M*: *o*) ناقته *M*: *n*) scripsit. وادي

فيسه وأن وقف من عرفته والناس اجزاء ووقوفه على راحته  
ليقتدى به الناس اولى ثم يسير بعد غروب الشمس الى منزلته  
مؤخراً لصلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين عشاء الاخرة  
بمنزلة \* ويأم الناس فيها ويبيت بمنزلة *a* وحدها من حين  
تغيص من مازمي عرفة وليس المازمان منها \* الى ان تاتي الى  
قرن محمتر وليس القرن منها *b* ويلتقط *c* الناس منها حصى  
لجبار بقدر الاامل مثل حصى الخذف ويسير منها *d* بعد العجرج  
ونو سار قبلها وبعد نصف الليل اجزا وليس المبين بها ركنا  
\* ويجزيه *e* ان تركه وجعله ابو حنيفة من الاركان الواجبة  
ثم يتوجه اذا سار منها الى المشعر الحرام \* فيقف معه بقرح  
داخيا وليس الوقوف به فرضاً ثم يسير الى منى فيبدأ بروى  
جيرة العقبة قبل الزوال بسبع حصيات ثم ينحرف ومن *g* ساق  
معه *h* هديا من الحجيج ثم \* يخلف او يقصره يفعل منهما ما شاء  
والمثل الفصل ثم يتوجه الى مكة فيطوف بها طواف الافاضة \* وهو  
فرض *k* ويسعى بعد طوافه ان لم يسع قبل عرفة ويجزيه سعية  
قبل عرفة ولا يجزيه طوافه قبلها ثم يعود الى منى فيصلى بالناس  
الظهر ويخطب/ بعدها وفي الخطبة الثالثة من خطب الحج  
الاربع ويذكر الناس ما بقى عليهم من مناسكهم وحكم احلالهم  
الاول والثاني وما يستبكونه من محظورات الاحرام بكل واحد

- a) P. omittit. b) M. omittit. c) M. ويلقط d) M. addit  
جبر كند P. ونحرة بالدم M. ونحرة دم O. e) الى منى  
offert. pro نفرح O. f) P. omittit; بقرباني انرا  
g) M. من h) M. omittit. i) Solus O. حلوا وصر k) M.  
omittit. l) M. يخطب ثم

منهيا \* على الانفراد *a* وان كان فقيها قال هل من سايل وان لم يكن فقيها لم يتعرض للسؤال وبييت بمنى ليلة ويرمى من غده وهو يوم النفر يوم الحادى عشر بعد الزوال فى الجار الثلاث باحدى وعشرين حصيات كل جمرة سبع حصيات وبييت بها ليلته الثانية *b* ويرمى من غدها وهو يوم النفر فى الجمار الثلاث ثم يخطب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهى اخر الخطب المشروعة فى الحج ويعلم الناس ان لهم فى الحج نفرين خيرهم الله تعالى فيهما *c* بقوله *d* وانكروا الله فى ايام معدودات فمن تجل فى يومين فلا اثر عليه ومن تاخر فلا اثر عليه لمن اتقى ويعلمهم ان من نفر من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط عنه المبيت بها \* والرمى فى الجار من غده ومن اقام بها حتى غروب الشمس لزمه المبيت بها *e* والرمى فى غده وليس لهذا الامام بحكم ولايته ان ينفر فى النفر الاول ويقوم لمبيت بها وينفر فى النفر الثانى من غده من يوم الحلاق وهو يوم الثالث عشر بعد الرمى فى الجار الثلاث لانه متبوع فلم ينفر الا بعد استكمال المناسك فاذا استقر حكم النفر الثانى انقضت ولايته \* وقد ادى *g* ما لزمه فهذه الاحكام الخمسة المتعلقة بولايته واما السادس المختلف فيه فتلاثة اشياء احدها انه ان يعمل *h* احد الحجيج ما يقتضى تعزيرا او يوجب حدا فان كان مما لا يتعلق بالحج *i* لم يكن له تعزيره ولا حده وان كان

فى كتابه *tum addit* بينهما *M. c* الثالثة *M. b* *M. a* omittit. *d* Sur. 2, 199. *e* *M. a* omittit, L. marg. *f* *M.* بمنى *addit.* *g* *M.* وادى *h* *M.* فعل *i* *M.* لا يعلق به *M.* مما لا يتعلق بالحج *I.* *mutavit* *in* مما *I.* وللحج

مماه يتعلف بالحجّ فله تعبيره زجراً وتاديباً وفي اقامة الحدّ عليه وجهان يجده في احدهما لانه من احكام الحجّ ولا يجده في الاخر لخروجه عن افعال الحجّ والثاني انه لا يجوز ان يحكم بين الحجيج فيما تنازعوه من غير احكام الحجّ \* وفي حكمة بينهما فيما تنازعوه من احكام الحجّ b كالزوجين اذا تنازعا في ايجاب كفارة الوطى ومونة القضا فيه وجهان احدهما يحكم بينهما فيه والثاني لا يحكم والثالث ان ياتي احد الحجيج ما يوجب الغدنة فله ان يجبره بوجوبها ويأمره باخراجها وهل يستحق الزامة لها ويصير خصماً له في المطالبة ام لا على وجهين كما d في اقامة الحدود ويجوز لو اتي الحجّ ان يفنى من استفتاه اذا كان فقيها وان e لم يجوز ان يحكم وليس له ان ينكر عليهم ما يسوغ فعله الا فيما يخاف ان يجعله الجاهل قدوة فقد انكر عمر رضى الله عنه على طلحة بن عبد الله لبس المصترج في الحجّ وقال اخاف ان يقتدى \* بك الجاهل وليس له ان يجعل حجّ الناس في h المناسك على مذهبه ولو اقام للناس الحجّ وهو حلال غير محرّم كره له ذلك وصحّ الحجّ معه وهو بخلاف الصلاة التي لا يصحّ i ان يأمهم فيها وهو غير مُصلّ لها ولو قصد الناس في الحجّ التقدم على امامهم فيه k والتأخر l عنه جاز وان كانت مخالفة المتبوع مكروهة ولو قصصوا مخالفته في الصلاة فسدت عابئهم صلواتهم m لا رتباط

a) M. لا addit. b) M. omittit. c) Solus O. omittit. d) Vocem ex P. inserui. e) M. و solummodo. f) M. بالجاهل g) M. يجعل h) M. على i) Solus O. لا addit. k) M. omittit. l) M. او التأخير m) M. omittit.

صلاة المأموم بصلاة الامام وانفصال حج الناس عن حج  
الامام

## الباب الحادى عشر فى ولاية الصدقات

الصدقة زكوة والزكوة صدقة يفرق *a* الاسم ويتفق المسمى ولا  
يجب على المسلم فى ماله حق سواها قال رسول الله صلعم  
ليس فى المال حق سوى *b* الزكاة والزكاة تجب فى الاموال المرصدة  
للماء اما بانفسها او بالعمل فيما طهرة لاهلها او معونة لاهل  
السهمان *c* والاموال المتركة ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهرة ما لا يمكن  
اخفاؤه كالزراع *d* والثمار والمواشى والباطنة ما امكن اخفاؤه من  
الذهب والفضة وعروض التجارة وليس لوالى *e* الصدقات نظر  
فى زكاة المال الباطن واربابه احق باخراج زكاته منه الا ان  
يبدلها ارباب الاموال طوعاً فيقبلها منهم ويكون فى تفريقها عوناً  
لهم ونظرة مختص *g* بزكاة الاموال *h* الظاهرة يومئذ ارباب الاموال  
بدفعها اليه وفى هذا الامر *k* اذا كان عادلاً فيها قولان احدهما  
انه محمول على الايجاب وليس لهم *l* التفرد باخراجها ولا تجزيهم  
ان اخرجوها والقول الثانى انه محمول على الاستحباب اظهاراً  
للمطاعة وان تفردوا باخراجها اجزأتهم وله *m* على القولين معاً  
ان يقاتلهم عليها اذا امتنعوا من دفعها كما قاتل ابو بكر

من الزرع *M. d*) السهمين *M. c*) الا *M. b*) يسقرن *M. a*)  
addit. به *M. f*) *restituit.* والى *L. alia manu*, فى *M. e*)  
*alia manu.* ف *sed* فيومر *L. i*) المال *M. h*) مخصوص *M. g*)  
فيه *Solus O. m*) له *M. l*) الامير *M. k*)

الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة لانهم *a* يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الامر *b* اذا عدلوا بغاة ومنع ابو حنيفة رضى الله عنه من *c* قتالهم اذا اجابوا الى اخراجها بانفسهم والشروط المعتبرة في هذه الولاية ان يكون حراً مسلماً عادلاً عالماً باحكام الزكاة ان كان من عمال التفويض وان كان منفذاً *d* قد عين له الامام على قدر ما يأخذه جاز \* ان لا يكون من اهل العلم بهاء *e* ويجوز ان *f* يتقلدها *g* من تحرره *h* عليه الصدقات من ذوى القرى لكن يكون رزقه من سهم المصالح *i* وله اذا قلدها ثلاثة احوال احدها *k* ان يقلد اخذها وقسمتها *l* فله للجمع بين الامرين على ما سنشرح والثاني ان يقلد اخذها وينهى عن قسمتها فنظرة مقصور على الاخذ وهو ممنوع من القسم والمقلد بتأخير قسمها مأمور الا ان يجعل تقليدها لمن ينفرد بقسمتها *m* والثالث ان يطلق تقليده *n* فلا يומר بقسمتها ولا ينهى *o* عنه فيكون باطلاقها *p* محمولا على عموم *q* الامرين من اخذها وقسمتها فصارت الصدقات مشتملة على الاخذ والقسم ولكل واحد منهما حكم وسنجمع بينهما في هذا الباب على اختصار *r* ونبدأ بحكم *s* اخذهم *t* فنقول ان الاموال المزكاة

- a*) M. ولانهم *b*) L. الامراء *c*) M. omittit. *d*) Solus O. omittit. *e*) Solus O. ممن يتعلق بها *f*) M. omittit. *g*) Solus O. يتقلد *h*) Solus O. omittit. *i*) M. منها *l*) M. وقسمها *m*) M. بتعجيل قسمها *n*) M. عليها addit. *o*) O. ينهاء *p*) M. اطلاقها *q*) Solus O. *r*) Solus O. والايجاز addit. *s*) M. باحكام *t*) M. احدى, et sic etiam P.

اربعة احدها المواشى وفي الابل والبقر والغنم وسميت ماشية  
 لرعيها وفي ماشية فاما الابل فأول نصابها خمس وفيها الى تسع  
 شاة او جذعة من الصان او ثنية من المعز وللجدع من الغنم  
 ما له ستة اشهر والثنى منها ما استكل *b* سنة فاذا بلغت الابل  
 هسرا ففيها الى اربع عشرة شاتان *c* وفي خمس عشرة الى تسع  
 عشرة ثلاث شياه وفي العشرين الى اربع وعشرين اربع شياه فاذا  
 بلغت خمسا وعشرين عدل *d* في فرضها عن الغنم وكان فيها  
 الى خمس وثلاثين بنت مخاض وفي الثرى استكملت السنة فلن  
 عدمت قابس لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها الى خمس  
 واربعين ابنة لبون وفي ما استكملت سنتين فاذا بلغت ستا  
 واربعين ففيها الى ستين حقة وفي ما استكملت ثلاث سنين  
 \* واستكملت الركوب وطرق الفحل فاذا بلغت احدى  
 وستين ففيها الى خمس وسبعين جذعة وهي ما استكملت  
 اربع سنين *f* فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها الى تسعين *g* بنتا  
 لبون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها الى مائة وعشرين حقتان  
 وهذا ما ورد به النص والعقد عليه الاجماع فاذا زادت *h* على مائة  
 وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكم الزيادة؛ فقال ابو حنيفة

a) Sic L. et P., rell. و b) Solus O. له addit. c) O.  
 vocem ante الى collocat. d) M. omittit. e) M. ما f) M.  
 omittit. P. voces وطرق الفحل omittit, sed addit: وشروع  
 در سال چهارم شرط است ولکن مؤلف یاد نکرده  
 وشروع در سال addit: اربع سنين similiterque post voces  
 زاد O. k) O. احدى وتسعين M. g) پنجم معتبر است  
 i) Solus O. ذلك



يستأنف بها الفرض المبتداء *a* وقال مالك لا *b* اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافعي انها وادت على مائة وعشرين واحدا كان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فيكون في مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات *d* وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين \* حقة وثلاث بنات لبون *e* وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون فاذا بلغت مائتين ففيها احد فرضين اما اربع حقات او خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها الا احد الفرضين اخذ وان رجدا معا اخذ العامل افضلهما وقيل يأخذ للحقات لانها اكثر منفعة *f* واقل مؤنة ثم على هذا القياس *g* فيما *h* زاد \* في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة *i* واما البقر فاول نصابها ثلاثون وفيها تبيع ذكر وهو ما استكمل سنة اشهر وقدر على اتباع امه فان اعطى تبعية انثى قبلت منه فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة انثى وهى التى استكملت سنة فان اعطى مسنة ذكرا لم يقبل منه ان كان في بقرة *k* انثى وان كانت كلها ذكورا فقد قيل يقبل المسن الذكر وقيل لا يقبل واختلف فيما زاد على الاربعين من البقر فقال ابو حنيفة في احدى رواياته *l*

- a) M. omittit. b) M. له addit. c) M. وبنات d) M. حقات  
e) M. ثلاث حقات f) M. نغعا g) Solus O. omittit.  
h) M. فما i) Solus O. omittit, L. marg. hic novam  
sectionem inchoandam esse indicit. k) M. البقر بقرة  
l) M. روايتية

يؤخذ من *a* خمسين بقرة مستنة وربع *b* وقال الشافعي لا شيء فيها بعد الأربعين حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبيعان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستنة فيكون في سبعين مستنة وتبيع وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاث اتبعة وفي مائة تبيعان ومستنة وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع وفي مائة وعشرين احد فرطيين كالمائتين من الابل أما اربعة اتبعة او ثلاث مستنات \* وقيل يأخذ العامل منهما بما وجد فان وجدها اخذ افضلها وقيل يأخذ المستنات \* ثم على هذا القياس فيما زاد في كل ثلثين تبيع وفي كل أربعين مستنة *d* وأما الغنم فلول نصلبها أربعون وفيها الى مائة وعشرين شاة جذعة او ثنية \* من المعز *e* الا ان تكون كلها صغاراً دون \* الجذاع والثنايا فيؤخذ منها على مذهب الشافعي صغيرة بدون *f* الجذع والثنية وقال مالك لا يؤخذ الا جذعة او ثنية فانما صارت *g* مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتى شاة فانما صارت مائتى شاة وشاة ففيها ثلاث شياه الى ان تبلغ اربع مائة شاة فانما بلغتها ففيها اربع شياه ثم في كل مائة استكلها من بعد \* الاربع مائة *h* شاة ويضم الصان الى المعز والجواميس الى البقر والبخاقى *i* الى العرب لانهما نوعان من جنس واحد *k* ولا يضم الابل الى البقر \* ولا البقر الى الغنم *l* لاختلاف الجنس ويجمع مال الانسان في الزكاة وان تفرقت امواله *m* وللطاء في النصاب

*a*) M. في *b*) M. وتبع *c*) M. فيأخذ *d*) Solus O, omittit. M. hinc novam sectionem inchoat. *e*) M. omittit. *f*) M. omittit. *g*) M. زادت *h*) M. omittit. *i*) O. sine punctis, M. المحكى *j*) M. omittit. *k*) Solus O. omittit. *l*) P. omittit. *m*) M. أماكن

يزكون زكاة الواحد اذا اجتمعت فيهم شرايط *e* للخلطة وقال  
 مالك \* لا تأثير للخلطة *b* حتى يملك كل واحد منهم *e* نصاباً  
 فيزكون حينئذ زكاة للخلطة *d* وقال ابو حنيفة لا اعتبار بالخلطة  
 ويتركى كل واحد \* منهم ماله *e* على انفراده وزكاة المواشى  
 تجب بشرطين احدهما ان تكون سايمة ترى الكلا فتقل  
 مؤنتها ويتوفر درهما ونسلها فان *e* كانت عاملة او معلوفة لم تجب  
 فيها زكاة على مذهب ابي حنيفة والشافعي وواجبها مالك  
 كلسايمة والشروط الثاني ان يحول عليها الحول الذي يستكمل فيه  
 النسل نقول النبي صلعم لا زكاة في مال حتى يحول عليها حول  
 والنجال تركى \* بحول الامهات *e* انا ولدت قبل الحول وكانت  
 الامهات نصاباً فان نقصت الامهات عن النصاب فعند ابي حنيفة  
 تركى بحول الامهات اذا بلغت نصاباً وعند الشافعي انها يستأنف  
 بها الحول *e* بعد استكمال النصاب ولا زكاة في الخيل والبغال والحمير  
 وواجب ابو حنيفة في اناث الخيل السائمة ديناراً عن كل فرس  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عقوت \* لكم عن صدقة  
 الخيل والرقبف وانا كان *m* والى الصدقات من عمال التفويض  
 اخذها فيما اختلف الفقهاء فيه على رايه واجتهاده لا على  
 اجتهاد *n* الامام *o* ولا على اجتهاد ارباب الاموال \* ولم يجز

- a) M. منهما c) تأثير للخلطة L. شروط M. b)  
 d) P. inde a omnia omittit. e) M. منهما  
 فاذا M. g) اذا بلغت نصاباً M. f) بحالته  
 h) M. بزكاة امها i) M. بلغت k) Solus O.  
 رأى M. n) ولى M. o) Solus O. m) عنكم صدقة P. l) يسفل  
 o) M. اجتهاده addit.

للإمام *a* ان ينص له على *b* قدر ما يأخذه وان كان من عمال التنفيذ عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الامام دون ارباب الاموال ولم يجز لهذا العامل ان يجتهد ولنزه الامام ان ينص له على القدر المأخوذ ويكون رسولاً في القبض منقذاً لاجتهاد الامام فعلى هذا ان كان هذا *c* العامل عبداً او نميياً جاز فان كان في زكاة عامة لم يجز لان فيها ولاية لا يصح ثبوتها مع الكفر والرق وان كان في زكاة خاصة نظر فان كان في مال قد عرف مبلغ اصله وقدر زكاته *d* جاز ان يكون هذا المأمور بقبضه عبداً او نميياً لانه *e* يجرد عن حكم الولاية ويخصص باحكام الرسالة وان كان في مال لم يعرف مبلغه ولا قدر زكاته لم يجز ان يكون المأمور بقبضه نميياً لانه \* او تمن على مال لا يعمل فيه على خبره وجاز ان يكون عبداً لان خبر العبد مقبول واذ اجر تاخر عامل الصدقات عن ارباب الاموال بعد وجوب زكاتهم فان كان بعد ورود علمه *h* وتشاغله بغيره انتظروه لانه لا يقدر على اخذها الا من طائفة بعد طائفة وان تاخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت زكاتهم اخرجوها بانفسهم لان الامر بدفعها اليه مشروط بالمكنته *i* وساقط مع عدم الامكان وجاز لمن يتولى اخراجها من ارباب الاموال ان يعمل فيها على اجتهاده *k* \* ان كان من اهل الاجتهاد *l* وان لم يكن من اهل استفتى \* من الفقهاء من

- 
- a*) M. يلزم الامام *b*) M. omittit. *c*) M. omittit. *d*) M. زكاة L. alia manu correxit. *e*) M. لا addit, L. delevit. *f*) M. زیرا که اورا امین ساختن بر P. وحتاج الى عدد مال له *g*) M. وان *h*) M. مسموع نباشد جایز نیست *i*) M. بطلبه *k*) M. اجتهاد نفسه *l*) Solus O. omittit.

ياخذ بقوله ولا يلزمه أن يستفتى غيره وإن استفتى *a* فقيهي  
 فافتاه أحدهما بإيجابها *b* وافتاه الآخر بإسقاطها أو افتاه أحدهما  
 بقدر وافتاه الآخر بأكثر منه فقد اختلف أصحاب الشافعي فيما  
 يعمل به منهما فذهب بعضهم إلى أنه يأخذ باغظ القولين  
 حكماً وقال آخرون يكون مخيراً في الأخذ بقول من شاء منهما  
 فلو حصر العامل بعد أن عمل رب المال على اجتهاد نفسه  
 \* أو اجتهاد غيره لأن *e* استفتاه وكان اجتهاد العامل مؤدياً إلى  
 إيجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخرجه كان اجتهاد العامل  
 لمضى أن كان وقت الامكان باقياً واجتهاد رب المال انفذ أن  
 كان وقت الامكان فانياً ولو أخذ العامل الزكاة باجتهاده وعمل في  
 وجوبها وإسقاطها على رايه وآتى اجتهاد رب المال إلى إيجاب ما  
 أسقطه أو الزيادة على ما أخذه لزم رب المال في ما بينه وبين  
 الله تعالى إخراج \* ما أسقطه *f* من أصل أو تركه من زيادة لأنه  
 معترف بوجوبها عليه لأهل السهمان

فصل والمال الثاني من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فأوجب  
 أبو حنيفة الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار النخل  
 والكرم خاصة ولم يوجب في غيرها في جميع الفواكه والثمار  
 زكاة وزكاتها تجب بشرطين أحدهما بدو صلاحها واستنطابها أكلها  
 وليس على من قطعها قبل بدو الصلاح *g* زكاة ويكره أن  
 يفعلها *h* فراراً من الزكاة ولا يكره أن فعله لحاجة والشرط الثاني  
 أن يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيها عند الشافعي إن كانت

*a*) M. omittit, L. margine exhibit. *b*) M. بوجوبها *c*) M.  
 م، أسقطه *f*) O. واجتهاد من *e*) M. فإن *d*) M. بسقوطها  
 فعل *h*) M. صلاح ثمره *g*) M. ex P. addidi، ما، فأسقطه

أقل من خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً والصاع خمسة  
 أرطال وثلاث بالعراق وأوجبها أبو حنيفة في القليل والكثير ومنع  
 أبو حنيفة من خرص الثمار على أهلها وجوزها الشافعي تقديراً  
 للزكاة واستظهاراً لأهل السهمان وقد وثق رسول الله صلعم على  
 خرص الثمار عملاً وقال لهم خففوا<sup>a</sup> الخرص فإن في المال الوصية  
 والعرية والوطاية والنايبة فالوصية ما يوصى<sup>b</sup> بها أهلها بعد الوفاة  
 والعرية ما يعرى للصلات<sup>c</sup> في حال الحياة والوطاية ما تاكله السابغة  
 \* منهم وسهوها<sup>d</sup> واطية لوطيهم الأرض والنايبة ما ينوب  
 الثمار من الجوايح فاما ثمار البصرة فيخرص كرومها و<sup>e</sup> في  
 \* خرصها كغير<sup>e</sup> ولا يخرص عليهم نخلها لكثرتها ولحوق<sup>f</sup>  
 الشقة في خرصها فانهم يبيحون في التعارف اكل المارة منها  
 وأن ما قدر لهم الصدر الأول من ثنائها<sup>g</sup> في يومى<sup>h</sup> الجمعة  
 والثلاثاء ينصرف<sup>i</sup> معظمه<sup>k</sup> في أهل الصدقات وجعل<sup>l</sup> لهم في عوص  
 الثنايا كبار الثمار وحملها الى كرسى البصرة ليستنوف اعشارها منهم  
 هناك وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك مخالفين لمن سواهم ولا  
 يجوز خرص الكرم والنخل الا بعد الصلاح<sup>m</sup> فيخرجان<sup>n</sup> بسرّاً  
 وعنبا وينظران<sup>o</sup> ما يرجعان اليه تمرّاً او زبيباً ثم يخير أهلها اذا  
 كانوا امناء بين ضمانها بمبلغ خرصها ليتصرفوا فيها ويضمنوا قدر

a) Solus L. حفصوا b) M. وصى c) M. للصلاب O. et L.  
 تحسينها P. quid in textu sit, incertum, sed marg. للصلاة  
 legitur. d) M. وسميت e) M. حوبا لغير<sup>e</sup> L. correxit.  
 f) P. وطول M. لخوف Codd. sine punctis, P. omittit.  
 g) M. ويجعل l) M. طمعه k) M. يصرف i) M. يوم h) M.  
 وشطرها o) L. marg. فيخرصان n) M. صلاحها

زكاتها وبين ان تكون في ايديهم امانة ويمنعون من التصرف  
 فيهما حتى تنتهي فتؤخذ زكاتها اذا بلغت وقدر *b*  
 الزكاة العشر ان سقيت عذبا او سحبا او نصف العشر ان  
 سقيت ع غربا او نصحا فان سقيت بهما فقد قيل تعتبر غلتهما  
 وقيل يؤخذ بقسط كل واحد منها واذا *d* اختلف \* رب المال *e*  
 وللعامل فهما سقيت به كان القول قول ربهما واحلف العامل  
 لستظها را فلن فكل من لم يلزمه الا ما اعترف به ويضم انواع النخل  
 بعضها الى بعض وكذلك انواع الكرم لان جميعها جنس واحد *g*  
 ولا يضم النخل الى الكرم \* لاختلافهما في الجنس *h* وانما كانت  
 ثمار النخل والكرم تصير تمرا او زبيبا لم يأخذ زكاتها الا  
 بعد تناهى جفافهما، تمرا او زبيبا وان كانت مما لا يؤخذ الا  
 رطبيا او عنبيا \* اخذ عشر ثمنهما اذا بيعا فان احتاج اهل  
 السهمان الى حقه من رطبيا او عنبيا *k* جناز في احد القولين  
 اذا قيل ان القسمة تمييزا نصيب ولم يجز في القول الثاني  
 اذا قيل ان القسمة بيع وانما *m* هلكت الثمار \* بعد خرصها *n*  
 بجاجة من ارض او سماء قبل امكان اداء الزكاة منها سقطت  
 وان هلكت بعد امكان ادائها اخذت

فصل والمال الثالث المزروع اوجب ابو حنيفة الزكاة في جميعها  
 وعند الشافعي لا تجب الا فيما زرعه الادميون قوتا متخرا *o*

a) M. omittit. b) M. قدر. L. و alia manu addit. c) M. سقى  
 d) M. فاذا e) M. ربهما. f) Solas O. نعل g) M. omittit.  
 h) M. solummodo cet. لاختلافهما. i) M. حقهها  
 k) M. omittit. l) M. عن m) M. فاذا n) M. omittit.  
 o) P. ودخيرة

ولا *a* تجب عنده في البقول *b* ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان  
 ولا فيما لا يزرعه الامميون من نبات *c* الاودية والجبال وفي ماخوذة  
 عنده من عشرة انواع البر والشعير والارز والذرة والباقلاء واللوبياء  
 والخمص والعدس والدخن والجلبان فاما العلس فهو نوع من البر  
 يضمر اليه وعليه قشرتان لا تجب الزكاة فيه لقشرته الا  
 اذا بلغ عشرة اوسق وكذلك الارز في قشرة فاما السلت فهو نوع  
 من الشعير يضمر اليه والجارس نوع من الدخن *d* يضمر اليه  
 وما عداها اجناس لا يضمر بعضها الى غيره وضم مالك الشعير  
 الى الخنطة وضم ما سواها من القطنيات بعضها الى بعض وزكاة  
 الزروع *e* تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الا بعد  
 دراسته وتصفيته اذا بلغ الصنف منه *f* خمسة اوسق ولا زكاة  
 فيما دونها ووجبها ابو حنيفة في قليله وكثيره واذا حزر المالك  
 زرع بقلًا او قصبًا لم تجب زكاته ويكره ان يفعل *g* فرارا من  
 الزكاة ولا يكره ان كان لِحاجة *h* واذا ملك الذمي ارض عشر  
 فزرعها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الشافعي الى انه لا  
 عُشر فيها عليه *i* ولا خراج وقال ابو حنيفة يوضع عليها الخراج  
 ولا يسقط عنها باسلامه وقال ابو يوسف يؤخذ منها ضعف  
 الصدقة \* الماخوذة من المسلم فاذا اسلم سقط عنها مضاعفة  
 الصدقة *k* وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها  
 صدقة المسلم ولا يصاعف واذا زرع المسلم ارض خراج اخذ

*a*) M. omittit. *b*) Solus O. وللحصر addit. *c*) M. منابت  
*d*) M. الجلبان, P. inde a والجارس usque ad اليه omnia  
 omittit. *e*) M. الزرع *f*) Solus O. منها *g*) M. فعله *h*) M.  
 الصدقة *i*) M. omittit. *k*) M. omittit.



منه عند الشافعي عشر الزرع مع خراج الارض ومنع ابو حنيفة  
من الجمع بينهما واقتصر على اخذ الخراج وحده واذا استأجرها  
ارض خراج فزرعها فالخراج على موجرها والعشر على مستأجرها  
وقال ابو حنيفة عشر الزرع على الموجر وكذلك المغير فهذه  
\* الاموال كلها اموال a ظاهرة

فصل واما المال الرابع فهو الفضة والذهب وهما من الاموال الباطنة  
وزكاتها ربع العشر \* لقوله عمر في الورق ربع العشر b ونصاب  
الفضة مائتا درم بوزن الاسلام الذي \* وزن كل درم منه ستة  
دوانق وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها اذا بلغت مائتي  
درم خمسة دراهم هو ربع عشرها ولا زكاة فيها اذا نقصت عن  
مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال ابو حنيفة لا زكاة فيما زاد  
على مائتين d حتى يبلغ اربعين درهما فيجب فيها درم سادس  
والورق المطبوعة والنقار سواء واما الذهب فنصابه عشرون مثقالا  
بمناء قبل الاسلام يجب فيه ربع \* عشرة وهو نصف f مثقال  
وفيما زاد بحسابه ويستوى فيه خلاصه g ومطبوعه ولا تصم  
الفضة الى الذهب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده  
وصم مالك وابو حنيفة الاقل الى الاكثر وقوماه بقيمة الاكثر واذا  
اتجر h بالدرهم والدنانير تجب i زكاتها وريحها تبع لها اذا  
حال حول k لان زكاة الفضة والذهب تجب حول الحول عليهما l

a) M. الثلاثة كلها b) Solus O. omittit, M. البرقة  
pro الورق exhibit. c) M. وزنه d) M. مائتي درم  
e) M. omittit. f) Solus O. نصف g) M. خلاصه  
h) M. تجر i) Codd. omittunt, P. زكاة عهد آتيا k) M.  
omittit. l) M. عليها

واسقط داود زكاة مال التجارة وشدّ بهذا القول عن الجماعة *a* وإذا اتّخذ من الفضة والذهب \* حلياً مباحاً *b* سقطت زكاته في أصح قول الشافعي وهو مذهب مالك *c* ووجبت في أضعفها وهو قول \* ابى حنيفة *d* وان اتّخذ منها ما حظر من \* الحلّى والاولان *e* وجبت زكاته في قول الجميع

فصل فأمّا المعادن فهي من الاموال الظاهرة واختلف الفقهاء فيما يجب *f* فيه الزكاة منها فوجبها ابو حنيفة في كلّ ما ينطبع من فضة وذهب وصفه وحس واسقطها عمّا لا ينطبع من مابع وحجر ووجبها ابو يوسف فيما يستعمل منها حلياً كالجواهر وعلى مذهب الشافعي تجب في معادن الفضة والذهب خاصة اذا *g* بلغ الماخون من كلّ واحد منهما بعد السبك والتصفية ففي قدر الماخون من زكاته ثلاثة اقاويل احدها ربع العشر كالمقتنى *h* من الذهب والفضة والقول الثاني للخمس كالركاز والقول الثالث يعتبر *i* حاله فان كثرت مؤنته ففيه ربع العشر وان قلت مؤنته ففيه الخمس ولا يعتبر فيه الحول لانها فائدة تركى لوقيتها واما الركاز فهو كلّ مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية في موات او طريق سابل *k* يكون لواجده وعليه خمسة *l* يصرف في مصرف الزكاة لقول النبي صلعم وفي الركاز الخمس وقال ابو حنيفة واجد الركاز مخير بين اظهاره وبين اخفائه والامام اذا ظهر له مخير بين اخذ الخمس او تركه وما وجد في ارض مملوكة فهو في

- a*) M. الكافة *b*) M. حلى مباح *c*) M. ابى حنيفة *d*) M. مالك  
*e*) M. الاموال فيما يجب من *f*) Solus O. addit *g*) M. الحلّى والاولان  
*h*) M. اذا *i*) M. تغيير *k*) P. سابلة  
*l*) Solus O. خمس الموجود

الظاهر لمالك الارض لا حق فيه لواجده ولا شى فيه على مالكه  
الا ما يجب فيه من زكاة ان يكن قد اداها عنه وما وجد من  
ضرب الاسلام مدفوناً او غير مدفون فهو لقطه يجب تعريفها  
حولاً فان جاء صاحبها والا فللواجد ان يملكها مضمونة في  
نمته لمانكها اذا ظهر

فصل وعلى عامل الصدقة ان يدعوا لاهلها عند الدفع ترغيباً  
لهم في المسارعة وتمييزاً لهم من اهل الذمة في الجزية *a* وامتثالاً  
لقوله تعالى *b* خذ من اموالهم صدقةً تطهرهم وتزكّيهم بها وصل  
عليهم ان صلواتك سكن لهم ومعنى قوله سبحانه تطهرهم  
وتزكّيهم بها اى تطهر لنوبهم وتزكى اعمالهم وفي قوله تعالى  
وصل عليهم وجهان *c* احدهما استغفر لهم وهو قول ابن عباس  
رضى الله عنه والثانى اذع لهم وهو قول الجمهور وفي قوله تعالى ان  
صلواتك سكن لهم اربع تاويلات احدها قربة لهم وهو قول  
ابن عباس رضى الله عنه والثانى رحمة وهو قول *d* طلحة والثالث  
تثبيت لهم وهو قول ابن قتيبة والرابع امن لهم *e* وهو من  
الاستحباب *f* ان لم يسأل وفي استحقاقه *g* اذا سئل وجهان  
احدهما مستحب والثانى مستحب *h* واذا كتم الرجل زكاة  
ماله واخفاها *i* عن العامل مع عدله اخذها العامل منه اذا  
ظهر عليها ونظر في سبب اخفاها فان كان ليتولى اخراجها  
بنفسه لم يعززه وان اخفاها ليغلّها ويمنع حرق الله منها عزّره  
ولم يعزّمه زيادة عليها وقال مالك *k* ياخذ منه شطر ماله لقوله

*a*) M. للزّمة *b*) Sur. 9, 104. *c*) M. تاويلان *d*) O. ابن ابي  
*f*) M. وابين قول جمهور است *e*) P. addit. *g*) M. انس بن  
احمد *k*) M. فاخفاها *i*) M. واجب *h*) M. وجوبه *g*) M. المستحباب

عليه السلام من غلّ صدقة فانا آخذها وشطر ماله غرمة من غرمت الله ليس لآل محمد فيها نصيب وفي قول النبي عليه السلام ليس في المال حق سوى الزكاة ما يصرف هذا الحديث عن ظاهره \* في الإيجاب *e* إلى النجر والارهاب كما قال من قتل عبده قتلناه وان كان لا يُقتل بعده *b* وإذا كان العامل جابراً في أخذ الصدقة عادلاً في قسمتها *c* جاز كتبها منه وأجزأ *d* دفعها إليه فان كان عادلاً في أخذها جابراً في قسمتها وجب \* كتبها منه *e* ولم يجوز دفعها إليه فان أخذها طوعاً أو جباً لم يجزيهم عن حق الله تعالى في أموالهم ولزمهم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقها *f* من أهل السهمان وقال مالك يجزيهم ولا يلزمهم إعادتها وإذا أقرّ عامل الصدقات بقبضها من أهلها قبل قوله *g* وقت ولايته سواء كان من عمال التفويض أو من عمال التنفيذ وفي قبول قوله بعد عزله وجهان يخرجان من القولين في دفع زكاة الأموال الظاهرة إليه هل هو مستحب أو مستحق فان قيل مستحب قبل قوله بعد العزل وان قيل مستحق لم يقبل قوله إلا ببيّنة ولم يجوز ان يكون شاهداً بقبضها وان كان عادلاً وإذا *h* ادعى ربّ المال إخراجها فان كان مع تأخر العامل عنه *i* بعد امكان ادائها قبل قوله واحلفه العامل ان أنتمه وفي استحقاق هذه اليمين وجهان أحدهما مستحقة ان نكل عنها أخذت منه الزكاة والوجه الثاني استظهاراً *k* ان نكل عنها لم تؤخذ منه وان ادعى ذلك مع حضور العامل لم يقبل قوله في

*a)* Solus O. omittit. *b)* M. به *c)* M. قسمها *d)* Solus O. بعد *e)* M. كتبها *f)* M. مستحقها *g)* Solus O. ولم يجز *h)* M. وان *i)* Solus O. omittit. *k)* M. استظهاراً

الدفع ان قيل ان دفعها الى العامل مستحقها وقبل قوله ان  
قيل انها مستحب

فصل واما قسم الصدقات في مستحقها فهي لمن ذكره الله  
تعالى في كتابه بقوله *b* انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين  
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن  
السبيل فريضة من الله والله عليهم حكيم *c* بعد ان كان رسول  
الله صلعم يقسمها على زاوية واجتهاده حتى لزمه *d* بعض المنافقين  
وقال اعدل يا رسول الله فقال له ثكلتك امك اذا لم نعدل  
فمن يعدل ثم نزلت عليه \* اية الصدقات بعد *e* فعندها قال  
رسول الله صلعم ان الله تعالى لم يرص في قسمة الاموال بملك  
مقرب ولا بنى مرسل حتى توتى قسمتها بنفسه فواجب ان يقسم  
صدقات المواشي واعشار الزروع والثمار وزكاة الاموال والمعادن  
وخمس الركاظ لان جميعها زكاة على ثمانية اسهم للاصناف  
الثمانية اذا وجدوا ولا يجوز ان يتخذ بصف منهم وقال ابو  
حنيفة يجوز ان يصرفها الى احد الاصناف الثمانية مع وجودهم  
ولا يجب ان يدفعها الى جميعهم وفي تسوية الله تعالى بينهم  
في اية الصدقات ما يمنع من الاقتصار على بعضهم فواجب على  
عائل الصدقات بعد تكاملها ووجود جميع من سمي فيها ان  
يقسمها على ثمانية اسهم بالتسوية فيدفع سهما منها الى الفقراء  
والفقير هو الذي لا شئ له ثم يدفع السهم الثاني الى المساكين  
والمسكين هو الذي \* له ما لا يكفيه فكان الفقير اسوأ حالاً

*a*) M. وهو حسب نزول *b*) Sur. 9, 60. *c*) P. addit *d*) M. الزمة، L. يلمزم *e*) M. فقال *d*) آيت ان است هكذا  
*f*) M. اية بعدها *g*) R. اعدل

منضمه وقال ابو حنيفة المسكين \* اسواً حالاً من الفقير وهو  
الذي *a* قد اسكنه العدم فيدفع الى كل واحد منهما اذا اتسعت  
الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى ادنى مراتب الغنى  
وذلك معتبر بحسب \* حالهم فيهم *b* من يصير بالدينار الواحد  
غنياً اذا كان من *c* اهل الاسواق يربح فيه قدر كفايته فلا *d* يجوز  
ان يزداد عليه ومنهم من لا يستغنى الا \* بمائة دينار فيجوز  
ان يدفع اليه اكثر منه ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب  
بصناعته قدر كفايته فلا يجوز ان يعطى وان كان لا يملكه  
درهماً وقدر ابو حنيفة رضى الله عنه اكثر ما يعطاه الفقير  
والمسكين بما دون مائتي درهم من الورق *e* وما دون عشرين  
ديناراً من الذهب *f* لثلاث تجب عليه الزكاة فيما اخذ *z* من الزكاة  
ثم السهم الثالث سهم العاملين عليها *g* ومن صنفان احدهما  
المقيمون *h* باخذها وجبايتها والثاني المقيمون بتقسيمها وتفريقها  
من أمر *l* ومباشر ومتبوع وتابع *m* جعل الله تعالى اجورهم في مال  
الزكاة لثلاث يوخد من ارباب الاموال سواها فيدفع اليهم *n* من  
سهمهم قدره اجور امثالهم *p* فان كان \* سهمهم منها *q* اكثر  
رد الغاصل *r* على باقى السهام وان كان اقل تمت اجورهم

*a*) M. omittit. Caeterum cf. Baidhāv. I, ٣٩٠ *b*) M. حاله  
بدينار *c*) M. مهن addit. *d*) M. ولا *e*) Solus O.  
*f*) M. اخذوه *g*) P. نقره *h*) M. العين *i*) M. صانع  
لهم *j*) M. اميين *k*) M. صانع *l*) M. المقيمون  
*m*) Solus O. ايشان *n*) M. صانع *o*) M. omittit.  
*p*) P. ايشان solummodo. *q*) Sic e P.  
اكر سهم ايشان P. سهمهم فيها M. سهم منها O. *r*)  
فاضله M. از اجره ايشان ييشتم باشد

من مال الزكاة في احد الوجهين ومن مال المصالح في الوجه  
 الاخر *a* السهم الرابع سهم المولفة قلوبهم وهم اربعة اصناف  
 صنف بتالفهم *b* لمعونة المسلمين وصنف بتالفهم للكف عن  
 المسلمين وصنف بتالفهم لرغبتهم في الاسلام وصنف \* لترغيب  
 قومهم *c* وعشائيرهم في الاسلام فمن كان من هذه الاصناف الاربعة  
 مسلماً جاز ان يعطى من سهم المولفة من الزكاة ومن كان  
 منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة الى سهم المصالح من الفئ  
 والغنائم *d* والسهم الخامس سهم الرقاب وهو عند الشافعي وابي  
 حنيفة مصروف في المكاتبين يدفع اليهم قدر ما يعتقدون به وقال  
 مالك يصرف في شراء عبيد يعتقدون والسهم السادس للغارمين  
 وهم صنفان صنف منهم استدانوا في مصالح انفسهم في دفع اليهم  
 مع الفقر دون الغنا ما يقضون به ديونهم وصنف منهم استدانوا  
 في مصالح *e* المسلمين في دفع اليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم  
 من غير فضل السهم السابع سهم *f* سبيل الله تعالى وهم الغزاة  
 يدفع اليهم من سهمهم قدر *g* حاجتهم في جهادهم فان *h* كانوا  
 يرابطون في الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم وما امكن من نفقات *i*  
 مقامهم وان كانوا يعودون اذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم  
 وعودهم والسهم الثامن سهم ابن *k* السبيل وهم المسافرون الذين  
 لا يجدون نفقة سفرهم يدفع اليهم من سهمهم اذا لم يكن سفر  
 معصية قدر كفايتهم في سفرهم وسواء \* من كان منهم مبتدئاً

*a*) M. ثانياً *b*) Solus O. منسهم *c*) M. ترغيباً لقومهم  
*d*) M. والغنيمة *e*) M. addit. Solus O. inde *a*  
 usque ad غير من *f*) M. في addit.  
*g*) M. بقدر *h*) M. وان *i*) M. omittit. *k*) M. بنى

بالسفرة أو مجتازاً وقال أبو حنيفة دفعه إلى المجتاز دون المبتدئ  
 بالسفر وإذا قسمت الزكاة في الأصناف الثمانية لم يدخل حالهم  
 بعدها من خمسة أقسام أحدها أن تكون وفقاً لكفايتهم *c*  
 من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بما أخذوه من أهل الصدقات  
 وحرّم عليهم التعرض لها والقسم الثاني أن تكون مقصورة عن  
 كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويجالون بباقي كفايتهم \* على  
 غيرها *d* والقسم الثالث أن تكون كافية *e* لبعضهم \* مقصورة  
 عن الباقيين فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المقصرون على  
 حالهم من أهل الصدقات والقسم الرابع أن تفصل *f* عن كفاية  
 جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفايات ويرد *h* الفاضل من  
 سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم والقسم الخامس أن  
 تفصل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقيين فيرد ما  
 فضل عن المكتفين على من عجز من المقصرين حتى يكتفى  
 الفريقان وإذا عدم بعض الأصناف الثمانية قسمت الزكاة على  
 من يوجد منهم ولو كانوا صنفاً واحداً ولا ينقل سهم من عدم  
 منهم في *i* جيران المال إلا سهم سبيل الله في الغزاة فإنه ينقل  
 إليهم لأنهم يسكنون الثغور *k* في الأغلب وتفرق زكاة كل *l*  
 الناحية في أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره إلا عند  
 عدم أهل السهمان فيه فإن *m* نقلها عنه مع وجودهم فيه لم  
 يجزئ *n* في أحد القولين وأجزأه *o* في القول الآخر وهو مذهب

*a*) كفايتهم *M.* *c*) دفع *P.* ووفق *M.* *b*) كان مبتدئاً *M.*  
*d*) يخرج *M.* *g*) مقصورة على *O.* *f*) كفاية *M.* *e*) عليها *M.*  
 كان *M.* *l*) *M.* *o*) *M.* *k*) الثغر *M.* *i*) عن *M.* *h*) ورد *M.*  
 ويجزئ *M.* *n*) ويجزئهم *M.* *o*)



أبي حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وجوز أبو حنيفة \* دفع  
 زكاة الفطر خاصة *a* إلى الذمي دون المعاهد ولا يجوز دفعها  
 إلى ذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب تنزيهاً لهم  
 عن أوساخ الذنوب وجوز أبو حنيفة دفعها إليهم ولا يجوز  
 أن تدفع إلى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقى بعضه ولا  
 يدفعها الرجل إلى زوجته ويجوز أن تدفعها المرأة إلى زوجها  
 ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى  
 من يجب عليه نفقته *b* من والد أو ولد لغناهم به \* إلا من  
 سهم الغارمين *c* إذا كانوا منهم ويجوز أن يدفعها إلى من  
 سواهم من أقربه وصرفها *d* فيهم أفضل من الأجنبي وفي جيران  
 المال *e* أفضل من الأبعد وإذا حضر رب المال أقربه إلى العامل  
 لِيُخَصِّمَهُمْ بزكاة ماله فإن لم تختلط زكاته \* بزكاة غيره *f* خصهم  
 بها فإن *g* اختلطت كانوا في المختلط أسوة بغيرهم لكن لا  
 يخرجهم *h* منها لأن \* فيها ما  $\varnothing$  به أحق وأخص *i* وإذا استتراب  
 رب المال بالعامل في مصرف زكاته *k* وسأله أن يشرف على قسمتها  
 لم يلزمه أجابته إلى ذلك لأنه قد برى منها بدفعها إليه  
 ولو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه للضرورة  
 لبرائه منها بالدفع وإذا هلكت الزكاة \* في يدي العامل قبل

*a*) M. دفعها, P. voces الفطر interpretatione non  
 expressit. *b*) M. نفقاته *c*) Lacuna in M., quam L. alia  
 manu explevit. *d*) Solus O. مصرفها *e*) Solus O. ماله  
 وأن *g*) M. وسأله أن يشرف على قسمتها بغيرها *f*)  
 L. alia manu يخرجههم *correx*it. *i*) L. ما هم به أخص  
*h*) M. الزكاة *l*) M. بيد

قسيتها اجزات رب المال ولم يصونها العامل الا بالعدوان *a*  
وان *b* تلفت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها الى العامل  
لم تجزيه واعادها ولو تلف *c* ماله قبل اخراج زكاته سقطت عنه  
ان كان تلفه قبل امكان ادايتها ولا تسقط *d* ان كان تلفه  
بعد \* امكان ادايتها واذا آتى رب المال تلف ماله قبل ضمان  
زكاته كان قوله مقبولا فان اتهم العامل احلفه استظهاراً ولا  
يجوز للعامل ان ياخذ رشي *f* ارباب الاموال ولا يقبل هداياهم قل  
رسول الله صلعم \* هدايا العمال *g* غلول والفرق بين الرشوة  
والسهدية ان الرشوة ما اخذت طلباً *h* والهدية ما \* بذلت  
عفواً *i* فاذا ظهرت على العامل خيانة *k* كان الامام \* هو  
المستدرك *l* بخيانتته دون ارباب الاموال ولم يتعين اهل *m* السهمان  
في خصومته الا ان يتظلموا الى الامام *n* تظلم ذوي الحاجات  
ولا يقبل شهادتهم \* على العامل للتهمة *o* اللاحقة بهم فاما  
شهادة ارباب الاموال عليه فان \* كانت في *p* اخذ الزكاة منهم  
لم تسمع شهادتهم وان كانت في وضعه لها في غير حقها سمعت  
واذا *q* آدى ارباب الاموال \* السدفع للزكاة الى العامل

- 
- واذا *M.* *b*) تلف نموده باشد : *P. alia manu addit.* *a)*  
*L. alia manu correxit.* *M.* *d)* تخرج *sed* *alia manu.* *L.* *c)*  
هذا الامر *M.* *g)* اربسا *O.* *f)* الامكان *M.* *e)*  
للميل مع الراشي *L. alia manu addit, dein* *M.* *h)* *omittit.*  
كده از روى *P.* *i)* اخذت طلباً لثواب المهدي *M.* *addunt.* *z)*  
*M.* *l)* في مال الصدقة *M.* *addit.* *k)* رغبه بذل مينمايند  
ظلامه *M.* *n)* لاهل *Solus O.* *m)* الناظر في حاله والمستدرك  
فاذا *M.* *q)* *M.* *omittit.* *p)* عليه لاجل التهمة *M.* *o)*

وانكرها *a* احلف ارباب الاموال على ما ادعوه وبروا واحلف  
 العامل على ما انكره وبرى فان شهد بعض ارباب الاموال لبعض *b*  
 بالدفع الى العامل فان كان بعد التناكر والتخاصم لم تسمع  
 شهادتهم عليه *c* وان كان قبلها سمعت وحكم على  
 العامل بالغرم فان ادعى بعد الشهادة انه قسمها في اهل السهمان  
 لم يقبل منه لانه قد اكذب هذه الدعوى بانكاره فان شهد له  
 اهل السهمان باخذها منه لم تقبل *d* شهادتهم لانه قد اكذبها  
 بانكاره الاخذ واذا اقر العامل بقبض الزكاة وادعى قسمتها في  
 اهل السهمان فانكره كان *e* قوله في قسمتها مقبولا لانه موافق  
 فيها وقولهم في الانكار مقبول في بقاء فقرهم وحاجتهم ومن  
 ادعى من اهل السهمان فقرا قبل منه *f* ومن ادعى غرما لم  
 يقبل منه ولا ببينة واذا اقر رب المال عند العامل بقدر زكاته  
 ولم يخبره *g* بمبلغ ماله جاز ان يأخذها منه على قوله ولم  
 يأخذ *h* باحصار ماله جبرا واذا اخطا العامل في قسم الزكاة  
 ووضعها في غير مستحق لم يضمن *i* فيمن يخفى حاله من  
 الاغنياء وفي ضمانه لها ممن لا يخفى حاله من ذوى القرى والكتفار  
 والعبيد قولان ولو كان رب المال هو الخاطى في قسمتها ضمنها  
 فيمن لا يخفى حاله \* من ذوى القرى والعبيد وفي ضمانها  
 ممن يخفى حاله *m* من الاغنياء قولان *n* ويكون حكم

*a*) M. فانكرها العامل *b*) M. بعض, L. alia manu correxit. *c*) M. omittit. *d*) M. تسمع *e*) M. بانكاره  
*f*) M. القول addit. *g*) M. omittit. *h*) M. منهم *i*) M. يخبر  
*k*) M. اجباراً addit, et postea جبرا omittit. *l*) M. يضمنها  
*m*) O. omittit. *n*) Solus O. في احد القولين

العامل في سقوط الضمان اوسع لأن شغله اكثر فكان في  
للخطاء اعذره

## الباب الثاني عشر في قسم الفئ والغنيمة

واموال الفئ والغنائم *b* ما وصلت *c* من المشركين او *d* كانوا  
سبب وصولها ويختلف المالان في حكمها وهما مخالفان لاموال  
الصدقات من اربعة اوجه احدها ان الصدقات ماخوذة من  
المسلمين تطهيراً لهم *e* والفئ والغنيمة ماخوذان من الكفار  
انتقاماً منهم والثاني ان مصرف الصدقات منصوص عليه ليس  
للأئمة اجتهاد فيه وفي اموال الفئ والغنيمة ما يقف مصرفه على  
اجتهاد الأئمة والثالث ان اموال الصدقات يجوز ان ينفرد  
اربابها بقسمتها في اهلها ولا يجوز لاهل الفئ والغنيمة *f* ان  
ينفردوا بوضعها في مستحقه حتى يتولاه اهل الاجتهاد من الولاية  
والرابع اختلاف المصرفين على ما سنوضح فاما الفئ والغنيمة  
فهما متفقان من وجهين ويختلفان من وجهين فاما وجهها  
اتفاقهما فاحدهما ان كل واحد من المالين واصل بالكفر والثاني  
ان مصرف خمسهما واحد واما وجهها افتراقهما *g* فاحدهما ان  
مال الفئ ماخوذ عفواً ومال الغنيمة ماخوذ قهراً والثاني ان مصرف  
اربعة اخماس الفئ مخالف \* لمصرف اربعة اخماس الغنيمة

---

a) M. addit *و* الله اعلم *b*) M. والغنيمة *c*) M. حصلت  
d) M. و *L. alia manu* ا *addit.* *e*) M. *omittit.* *f*) M.  
لاربعة *g*) M. *omittit.* *h*) M. اختلافهما *i*) Solus O.

على ما سنوضح \* أو شاء الله <sup>e</sup> وسنبدأ بحمال الفئ \* فنقول  
 أن كل مال <sup>b</sup> وصل من المشركين عقوا من غير قتال ولا باجاف  
 خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية واعشار متاجرهم أو كان  
 واصلا بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه \* إذا أخذ منهم <sup>c</sup>  
 أداء الخمس لأهل الخمس مقسوماً على خمسة وقال أبو حنيفة  
 رضى الله عنه لا خمس في الفئ \* ونص الكتاب في خمس الفئ  
 يمنع من مخالفته قال الله تعالى <sup>d</sup> ما آفاه الله على رسوله من أهل  
 القرى فله <sup>e</sup> وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وأحسن  
 السبيل فيقسم الخمس على خمسة أسهم متساوية سهم منها  
 كان لرسول الله صلعم في حياته ينفق منه على نفسه وأزواجه  
 ويصرفه في مصالح ومصالح المسلمين واختلف الناس فيه <sup>f</sup> بعد  
 موته فذهب من يسقول بميراث الأنبياء إلى أنه موروث عنه  
 مصروف إلى ورثته وقال أبو ثور يكون ملكاً للأمة بعده لقيامه  
 بأمر الأمت <sup>g</sup> مقامه وقال أبو حنيفة قد سقط بموته وذهب <sup>h</sup>  
 الشافعي رحمه الله إلى أنه يكون مصروفاً في مصالح المسلمين  
 كإرزاق الجيش وأعداد الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر  
 وأرزاق القضاة والائمة وما جرى هذا المجرى من وجوه للمصالح  
 والسهم الثالث سهم ذوي القربى وزعم أبو حنيفة أنه قد سقط  
 حقهم منه اليوم وعند الشافعي أن حقهم فيه ثابت وهم بنو  
 هاشم وبنو عبد المطلب ابنا عبد مناف خاصة لا حق فيه

a) M. omittit. b) Solus O. ما كان ما solummodo.  
 c) M. omittit. d) Sur. 59, 7. e) M. أهل القرى فان. f) M. الخمس  
 التي لا addit. g) Solus O. addit. h) M. omittit. يقول احد فيه مقامه  
 et postea وقال M.

لمن سواهم من قريش كلها يسوى فيه بين صغارهم وكبارهم  
 وأغنيائهم وفقرائهم ويفضل فيه بين الرجال والنساء للذكر مثل  
 حظ الأنثيين لأفهم أعطوه باسمه القرابة ولا حق فيه لمواليهم  
 ولا لأولاد بناتهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل  
 قسمه *b* كان سهمه منه مستحقاً لورثته والسهم الثالث لليتامى  
 من ذوى الحاجات واليتيم موت *c* الأب مع الصغر ويستوى فيه  
 حكم الغلام وللجارية فإذا بلغا زال اسم *d* اليتيم عنهما قال رسول  
 الله صلعم لا يتم بعد حلم والسهم الرابع للمساكين فهو *e* من  
 لا يجد ما يكفيه من أهل الفئى لأن *f* مساكين الفئى يتميزون  
 عن مساكين الصدقات لاختلاف مصرفهما والسهم الخامس  
 لى السبيل وم المسافرون من أهل الفئى لا يجدون ما ينفقون  
 وسواء منهم من ابتدا بالسفر أو كان محتاجاً فهذا حكم  
 الخمس *g* في قسمه وأما أربعة أخماسه ففيه قولان أحدهما أنه  
 للجيش خاصة لا يشاركونهم فيه *h* غيرهم ليكونوا معداً لأرزاقهم  
 والقول الثانى أنه مصرف في المصالح التى منها أرزاق الجيش وما  
 لا غنى بالمسلمين عنه ولا يجوز أن يصرف الفئى في أهل الصدقات  
 ولا يصرف الصدقات *k* في أهل الفئى *l* ويصرف كل واحد من المالين  
 في أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس من *m* المقاتلة عن  
 المسلمين ولا من حماة البيضة وأهل الفئى ذوى *n* الهجرة الذابون  
 عن البيضة والمنعون عن الحرم *o* والمجاهدون للعدو وكان

*a*) Sic P ; Codd. *b*) باسمهم *c*) M. القسمة *d*) M. يموت  
*e*) M. وهم *f*) Solus O. ولان *g*) M. السفر  
*h*) M. في *i*) M. الفئى *j*) L. به *k*) M. الفئى *l*) M. الصدقات *m*) M. في  
 quod L. in *n*) M. دون *o*) M. الحرم

اسم الهجرة لا ينطلق الا على من هاجر من وطنه الى المدينة  
 \* لطلب الاسلام *a* وكانت كل قبيلة اسلمت وهاجرت بأسرها تدعى  
 البررة وكل قبيلة هاجر بعضها تدعى للخيرة وكنى المهاجرون  
 بررة وخيرة ثم سقط حكم الهجرة بعد الفتح وصار *b* المسلمون  
 مهاجرين واعراباً فكان اهل الصدقة يستمون على عهد رسول  
 الله صلعم اعراباً وتسمى *c* اهل الفى المهاجرين وهو ظاهر  
 في اشعارهم كما قال بعضهم

(السريع) قد لقيتها *d* الليل بعصلي

اروع خراج من الدرسي *e*

مهاجرين ليس باعراق *g*

ولاختلاف الفريقين *h* في حكم المالمين \* ما تميزت وسوى ابو  
 حنيفة بينهما وجوز صرف كل واحد من المالمين في كل واحد  
 من الفريقين واذا اراد الامام ان يصل قوماً \* يعون صلاحتهم  
 بمصالح *k* المسلمين كالرسل والمؤلفة جاز ان يصلهم من مال  
 الفى قد اعطى رسول الله صلعم المؤلفة يوم حنين فاعطى  
 عبيدة بن حصن الفزاري مائة بعير والاقرع *l* بن حابس  
 التميمي مائة بعير والعباس *m* بن مرداس السلمى خمسين  
 بعيراً فتسخطها *n* وعتب على رسول الله صلعم  
 فيها وقال

*a*) M. طلباً للاسلام *b*) L. وكان *c*) M. سمي *d*) M. انها

*e*) M. (ف) الدرسي، الدرسي، الدرسي، O. E coniectura;

*g*) P. versus omittit; primus et tertius versus exstat

Ham. ١٧٠, 4 schol. ibique Freytag. II, 504. *h*) M. المالمين

*i*) M. ليعون صلاحهم *k*) M. ليعون صلاحهم

وسخطها *M.* *n*) وعلى العباس *M.* *m*) وعلى الاقرع *M.* *l*) بصلاح

(المتقارب) كانت *a* نهياً *b* فلاقيتها  
بكرى على المهر في الاجرع  
وايقاضى القوم ان يرقدا  
اذا هجع الناس له اهجع  
فاصبح نهى ونهب العيب  
د بيس عيئة والاقرع  
وقد كنت في الحرب ذا قدرة  
فلم اعط شيئا ولم اُمنع  
والا اقاتل اعطيتهما  
عديلا قوايمه الاربع  
فما كان حصن ولا حابس  
يقوقان مرداس في مجمع  
فما *d* كنت دون اميرء منهما  
ومن وضع *e* اليوم لا يرفع

فقال رسول الله صلعم لعلي بن ابي طالب عليه السلام اذهب  
فاقطع عني لسانه فلما ذهب به \* قال انريد *f* ان تقطع لساني  
قال *g* لا ولكنى اعطيك حتى ترضى فاعطاه فكان ذلك قطع  
لسانه فاما اذا كانت صلاة الامام لا تعود بمصلحة على  
المسلمين كان المقصود بها نفع المعطى خاصة كانت صلاتهم  
في ماله روى ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه فقال

- 
- a*) P. وكانت *b*) P. نهانا et sic etiam vertit. *c*) M.  
فقال *M.* *g*) فقال تريد *M.* *f*) تضع *M.* *e*) وما *M.* *d*) ولاقيتها  
*h*) M. ولكن



(السريع) يا عمر الخير جُزيتَ لله الجنة  
أَكس بُنياتي وأمهنتك  
وكن لنا من الزمان جنة  
أقسم بالله لتسفعسلنك

فقال عمر رضى الله عنه إن لم أفعل *b* يكون ماذا قال *c*

أئن أبا حفص لأذهبك  
قال *d* وإذا ذهبت يكون ماذا فقال

يكون عن حسابك لتسألته  
يوم يكون الاعطيات قته  
ومتوقف المسؤل ينهيته  
أما إلى نار وأما جنة

قال فيكى عمر رضى الله عنه حتى أخصمت لحيته بدموعه  
وقال يا غلام اعطه قميصى هذا لذلك اليوم لا لشعره أنا والله  
لا أملك غيره فاجعل ما وصل بك من ماله لا من مال المسلمين  
لأن صلته لم تعد ينفع على غيره فخرجت *g* من المصالح العامة  
ومثل هذا الاعراق يكون من اهل الصدقة غير أن عمر رضى الله  
عنه لم يعطه منها أما لاجل شعره الذى \* استنزله فيه *h* وأما  
لأن الصدقة مصروفة في جيرانها \* ولم يكن منهم *e* وكان

*a*) P. رزقت *b*) L. تفعل *c*) M. فقال *d*) M. فقال, tum  
addit: عمر رضى الله عنه *e*) M. versum omittit, L. marg.  
affert, nisi quod وموضع pro وموقف scripsit. *f*) M. omittit.  
*g*) M. فخرج *h*) M. استزاد بك, L. aliquid in voce mu-  
tavit, ita ut legere eam non possim; P. كنه بسبب أن  
*i*) Solus O. omittit.

مما نفعه الناس على عثمان رضى الله عنه ان يجعل كل من  
 الصلات من مال الفى ولم ير الفرق بين الامرين ويجوز للامام  
 ان يعطى ذكور اولاده من مال *b* الفى لانهم من اهله فان كانوا  
 صغارا كانوا فى اعطاء الدرارى من ذوى السابقة والتقدم وان  
 كانوا كبارا ففى اعطاء المقاتلة من امثالهم حتى ابن اسكف  
 ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما \* لما بلغ ابي اياه عمر  
 ابن الخطاب رضى الله عنه فقال له يا ابيت قد بلغت *e* \* فأفرض  
 لى *d* ففرض له فى الفين ثم جاء *f* غلام من ابناء الانصار قد  
 بلغ فسأله ان يفرض له ففرض له فى ثلاثه الف *g* فقال عبد الله  
 \* فرضت لى فى الفين وفرضت لهذا فى ثلثة الف *h* ولم يشهد  
 ابو هذا ما قد *i* شهدت قال *h* اجل لكنى رايت ابا امك يقاتل  
 رسول الله صلعم ورايت ابا ام هذا يقاتل مع رسول الله صلعم  
 والامر *m* اكثر من الالف ولا يجوز للامام ان يعطى اناث اولاده  
 من مال الفى لانهم من جملة ذريته *n* الداخلىين فى عطايه  
 واما عبيده وعبيد غيره *o* فان لم يكونوا مقاتلة فنفقاتهم *p* فى  
 ماله ومال *q* سادتهم وان كانوا مقاتلة فقد كان ابو بكر

- a*) Solus O. omittit, L. delevit. *b*) M. omittit. *c*) Solus  
 O. omittit. *d*) M. وسأله ان يفرض له *e*) M. من, L. delevit.  
*f*) M. جاءه *g*) M. addit وفى فى الفين *h*) M. لى  
 يا ابيت كيف تفرض لهذا فى ثلاثه الف وفى فى الفين  
*i*) M. omittit. *k*) M. وقال *l*) M. ولسقد رايت *m*) L.  
 alia manu *correx*it, et *addidit* يعطى  
*n*) M. الدرارى *o*) Solus O. omittit. *p*) M. فنفقتهم  
*q*) M. واموال

رضى الله عنه يفرض لهم في العطاء ولم يفرض لهم عمر رضى  
الله عنه والشافعي رحمه الله يأخذ فيهم *a* بقول عمر فلا *b* يفرض  
\* لهم في العطاء *c* ولكن يزداد ساداتهم *d* في العطاء لاجلهم  
لأن زيادة العطاء *e* معتبرة بحال الذرية فان عتقوا *f* جاز ان يفرض  
لهم *g* في العطاء ويجوز ان يفرض لنقباء اهل الفى في عطايهم ولا  
يجوز ان يفرض لعمالهم لأن النقباء منهم والعمال ياخذون اجراً  
على عملهم ويجوز ان يكون عامل الفى من ذوى القربى من بنى  
هاشم وبنى عبد المطلب ولا يجوز ان يكون عامل الصدقات منهما *h*  
اذا اراد سهمه منها الا ان ينطوع لأن بنى هاشم وبنى عبد المطلب  
تحرم عليهم الصدقات ولا يحرم عليهم الفى ولا يجوز لعامل الفى  
ان يقسم ما جباه الا باذن ويجوز لعامل الصدقات *k* ان يقسم  
ما جباه بغير اذن \* ما لم *l* يئنه عنه لما قدمناه من صرف *m*  
مال الفى عن اجتهاد الامام ومصروف *n* الصدقة نص \* في الكتاب *o*  
وصفة عامل الفى مع وجود *p* امانته وشهامته تختلف بحسب  
اختلاف ولايته فيه وهى تنقسم ثلاثة اقسام احدها ان تولى  
تقدير اموال الفى وتقدير وضعها في الجهات المستحقة منها  
كوضع الخراج والجزية فمن شروط ولاية هذا العامل \* اربعة  
اصناف *q* ان يكون حراً مسلماً مجتهداً في احكام الشريعة

- 
- a*) M. منهم *b*) M. ولا *c*) M. omittit, L. marg. *d*) O.  
ساداتهم *e*) M. عطايهم *f*) M. اعتقوا *g*) M. omittit.  
*h*) M. منهم *i*) Solus M. عبد offert. *k*) Solus O. فيه  
addit. *l*) M. الا ان, L. marg. correxit. *m*) M. مصروف  
*n*) M. مصروف, L. و delevit. *o*) M. بالكتاب *p*) M. omittit.  
*q*) M. omittit.

مصطلعا *a* بالحساب والمساحة والقسم الثاني ان يكون عامر الولاية على جباية ما استقر من اموال الفى كلها فالمعتبر في صحة ولايته ثلاثة شروط الاسلام والحرية والاضطلاع بالحساب والمساحة ولا يعتبر ان يكون فقيهاً مجتهداً لانه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره والقسم الثالث ان يكون محاص الولاية على نوع من اموال *b* الفى خاص فيعتبر ما وليه منها فان لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والحرية *c* مع اضطلاع بشرط *d* ما ولى من مساحة او حساب ولم يجز ان يكون ذمياً ولا عبداً لان فيها ولاية وان استغنى عن الاستنابة جاز ان يكون عبداً لانه كالرسول المأمور فاما *e* كونه ذمياً فينظر فيما \* رت اليه *f* من مال الفى فان كانت معاملته فيها مع اهل الذمة كالجزية واخذ العشر من اموالهم جاز ان يكون ذمياً وان كانت معاملته فيها مع المسلمين كأخراج الموضوع على رقاب الارضيين اذا صارت في ايدي المسلمين ففى جواز كونه ذمياً وجهان واذا بطلت ولاية العامل فقبح مال الفى مع فساد ولايته برى الدافع مما عليه ان لم ينهه عن القبض لان القابض منه ماذون له وان فسدت ولايته وجرى *h* فى القبض مجرى الرسول ويكون الفرق بين صحة ولايته وفسادها ان له الاجبار على الدافع مع صحة الولاية وليس له الاجبار مع فسادها فان *i* نهى عن القبض *k* مع فساد ولايته *l* لم يكن له القبض ولا

- a*) M. وعالمًا, P. مطلقاً, *b*) M. انواع *c*) M. مع الحرية *d*) M. جري *e*) M. بشرط *f*) M. وأما *g*) O. فيه *h*) M. جري *i*) M. منع عن (على L.) القبض *k*) M. فاذا *l*) M. الولاية

الاجبار ولم يبرأ الدافع بالدفع  $a$  اليه اذا علم بنهيه وفي براته  
 اذا لم يعلم بالنهي وجهان كالوكيل  
 فصل فاما الغنيمة فهي اكثر اقساماً واحكاماً لاتها اصل تفرع عنه  
 الفى فكان حكمها اعتم ويشتمل على اربعة اقسام اسرى وسبي  
 وارضين  $b$  واموال فاما الاسرى فهم الرجال المقاتلون من الكفار  
 اذا ظهر المسلمون بأسرهم احياء فقد  $c$  اختلف الفقهاء في حكمهم  
 فذهب الشافعي رحمة الله الى أن الامام  $d$  من استنابه الامام  
 عليهم في امر للجهاد مخير فيهم اذا اقاموا على كفرهم في  $e$  الاصلح  
 من احد اربعة اشياء اما القتل واما الاسترقاق واما الغداء بمال  
 او اسرى واما المن عليهم  $f$  بغير فداء فان اسلموا سقط القتل  
 عنهم وكان على خياره في احد الثلاثة وقال مالك يكون مخيراً  
 بين ثلاثة اشياء القتل او الاسترقاق او المغداة بالرجال دون  
 المال \* وليس له المن وقال ابو حنيفة يكون مخيراً بين شيئين  
 بين القتل والاسترقاق  $g$  وليس له المن ولا المغداة بالمال  $h$  وقد  
 جاء القرآن  $i$  بالمن والغداء  $k$  قال تعالى  $l$  فاما منا بعد واما  
 فداء حتى تصع للحرب اوزارها ومن رسول الله صلعم على ابي  
 غرة الجمحي يوم بدر وشرط عليه ان لا يعود لقتاله \* فعاد  
 لقتاله  $m$  يوم احد \* فاسر فامر  $n$  رسول الله صلعم بقتله فقال  
 امن على فقال لا  $o$  يلسع  $p$  المؤمن من حربي  $q$  مرتين فامر

- $a$ ) Solus O. omittit.  $b$ ) O. وارضون  $c$ ) M. وقد  $d$ ) M. و  
 $e$ ) M. فعل addit.  $f$ ) Solus O. omittit.  $g$ ) Solus O.  
 omittit.  $h$ ) M. omittit.  $i$ ) M. كتاب الله تعالى  $k$ ) M. المغداة  
 $l$ ) Sur. 47, 5. Caeterum vide pag. ٨٢  $m$ ) M. omittit.  
 $n$ ) M. فامرنا  $o$ ) M. addit لا وقال  $p$ ) L. marg. يلسع  $q$ ) P.

بضرب *a* عنقه صبها ولما قتل السمجس ابن الحارث بالصفراء بعد انكفائه من بدر \* لما استوقفته *b* ابنته قتيبة يوم فتح مكة \* وانشدت به *c* قولها

(الكامل) يا راكباً ان الاثيل مطبئة *d*

عن صبح خامسة وانت موقف

ابلغ *e* به ميتاً فان تحسية

ما ان تزال *f* بهاج الركائب تخفف

\* متى اليه وعبرة مسفوحة

جادت لماجها واخرى تخفف *h*

addit. *a*) M. فضربت *b*) Sic O., M. لما omittit, L. استوقفته in اسيراً رثنته alia manu mutavit; uterque videlicet de apodosi sollicitus, quae demum a voce فقال hu. 5 pag. seq. incipit. Nec enim necem narrare, sed eius penes Mohammedem arbitrium fuisse probare vult scriptor, ita ut haec ad praeparandum legentis animum addita sint. P. locum ita exhibet: وجون مقتول شد نصر ابن الحارث در صفراء بعد از انكه اسير شده بود در بدر قتيبه هكه خواهر وی بود در روز فتح مكة موقوف داشت رسول الله را صلعم وایمن ابیحات را انشنان هكتره. Versus qui sequuntur, Ham. ۴۳۷ leguntur. *c*) M. يراک *d*) M. مطبئة *e*) M. بلغ *f*) M. بهاج الركائب تخفف *g*) P. به *h*) P. hunc versum omittit, eiusque loco habet: فحل معرق يا خير ضير كريمة من قومها والفاصل: فحل معرق

النصر اقرب من قبلت <sup>a</sup> قرابة  
 واحقهم ان كان عتق <sup>b</sup> يعتق  
 ما كان ضرك لو مننت وربما  
 من الفتى وهو المغيظ الخنق

فقال النبي صلعم لو سمعت شعرها \* ما قتلته <sup>c</sup> ولو لم يجز  
 المن لما قال هذا <sup>d</sup> لان اقواله احكام مشروعة واما الفداء  
 فقد اخذ رسول الله صلعم فداء اسرى بدر وفادا بعدد رجلا  
 برجلين فاذا ثبت خياره فيمن لم يسلم بين الامور الاربعة  
 تصفح احوالهم واجتهد \* يرايه فيهم <sup>e</sup> فمن علم منه قوة  
 باس <sup>f</sup> وشدة نكاية <sup>g</sup> ويثس من اسلامه وعلم ما في قتله من  
 وهن قومه قتله صبوا من غير مثلة ومن راه منهم \* ذا جلد وقوة  
 على العمل وكان مامون الحيانة والخبائة استرقه ليكون عوناً  
 للمسلمين ومن راه منهم <sup>h</sup> مرجو الاسلام او مسطاماً في قومه  
 ورجا بلن عليه اما اسلامه او تالف <sup>i</sup> قومه من عليه واطلقه ومن  
 وجد منهم ذا مال وحده وكان بالمسلمين خلته وحاجة فاداه  
 على مال جعله عتة للاسلام وقوة للمسلمين وان كان في اسر  
 عشيرته احد من المسلمين من رجال او نساء فاداه على  
 اطلاقهم فيكون خياره في الاربعة على وجه الاحوط الاصلاح  
 ويكون المال الماخون في الفداء غنيمته تضاف الى الغنائم ولا  
 يخص بها من اسره من المسلمين فان رسول الله صلعم دفع

M. <sup>d</sup> لم اقبله M. <sup>e</sup> عتقها M. <sup>b</sup> استرق M. <sup>a</sup>  
 alia manu فيهم <sup>i</sup> رايه واجتهداه M. <sup>e</sup> addit. القول  
 addit. f) M. باسمه g) M. نكايته h) Solus Q. exhibet  
 i) M. الف

فداء الأسرى من أهل *a* بدر إلى من أسروهم قبل نزول قسم الغنيمة *b* في *c* الغنائمين ومن أباح الإمام دمه من المشركين لعظم نكايته وشدّة أذيته ثم أسر جاز له المنّ عليه والعفو عنه قد أمر رسول الله صلعم بقتل سنّة *d* \* عامّ الفتح أمر بقتلهم *e* ولو تعلّقوا باستار الكعبة *f* عبد *g* الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب الوحي لرسول الله صلعم فيقول له اكتب غفور رحيم فيكتب عليهم حكيم *h* ثم ارتدّ فلحق بقريش وقال أتى اصرفاء محمداً حيث شئت \* فنزل فيه *k* قوله تعالى *l* ومن قال سأنزل مثلاً ما أنزل الله وعبد الله بن خططل كانت له قينتان تغنيان بسبّ رسول الله ولخويرث بن نفيل كان يولّى رسول الله صلعم ومقيس بن صباية كان *m* بعض الانصار \* قتل أخاً له خطأ *n* فأخذ دينته ثم *o* اغتال القاتل فقتله وعاد إلى مكة مرتدّاً وانشأ يقول

(الطويل) شفى *p* النفس ان قد بات بالقاع مسنداً  
 يصرّج ثوبيه دماء الأخادع  
 وكانت هوم النفس من قبل قتله  
 تلمّ فنحفى عن وطاء *q* المضاجع  
 ثارت به قهراً وحملت عقله *r*

- a*) M. omittit. *b*) M. الغنائم *c*) Solus O. وفي *d*) P. شيبه  
*e*) M. omittit. *f*) P. vertit متعلق وى واكرجه متعلق *g*) P. باستار كعبه باشد  
 ed. كتاب المعارف *h*) Vid. وعبد *g*) P. باستار كعبه باشد  
 لاصرف *i*) M. ٣٤٩ كتاب تهذيب الاسماء *et* Wüstenf. ١٥٣  
*k*) Solus O. بيل *l*) Sur. 6, 93, ibique Baidh. *m*) M. قتل  
*n*) M. عليه *r*) M. وطى *q*) M. سقى *p*) M. و *o*) M. أخاه



سُرَاةُ بِنِي النُّجَارِ اِرَابِ فَارِعِ  
 \* وَاَدْرَكْتُ ثَارِي وَاَصْطَجَعْتُ مَوْسَدًا  
 وَكُنْتُ عَنِ الْاِسْلَامِ اَوَّلَ رَاجِعِ

وسارة مولاة \* لبعض بني عبد المطلب كانت تسب وتؤذي  
 وعكرمة ابن ابي جهل كان يكثر التاليب على النبي صلعم  
 طلبها لثأر ابيه فاما عبد الله بن سعد بن ابي سرح فان  
 عثمان رضى الله عنه استامن له رسول الله صلعم فلعرض عنه  
 ثم اعاد الاستيمان ثانية فلما ولي قال ما *d* كان فيكم من  
 يقتله حين اعرضت عنه قالوا هلا اومات الينا بعينك قاله  
 ما كان لنبي ان تكون له خاتنة الا عين واما عبد الله بن  
 خطل فقتله سعد بن حريث المخزومي وابو برة الاسلمي  
 واما مقبس بن صبابه فقتله نميلة بن عبد الله رجل من قومه  
 واما الحويرث بن نفيل فقتله على بن ابي طالب صبرا *h* بامر  
 رسول الله صلعم ثم *i* قال لا يقتل قريشى بعد هذا صبرا *k* الا  
 بقود واما قينتان ابن خطل فقتلت احداهما وهربت الاخرى  
 حتى استومن لها رسول الله صلعم واما سارة *m* فتغيبت حتى  
 استومن لها رسول الله صلعم فلما نزلت تغيبت من بعد حتى  
 اوطاها رجل من المسلمين فرسا له في زمان عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه بالابطح *n* فقتلها واما عكرمة بن ابي جهل فانه

- a*) M. حللت به وبري وادركت ثورتى M. *b*)  
*c*) M. لبني *d*) Solus O. من عاود *e*) M. فقال *f*) Solus O. omittit.  
 اليوم *g*) M. للثرت *h*) M. omittit. *i*) M. و *k*) M.  
 مولاة بني *l*) M. قينتان L. n expunxit. *m*) M. addit  
 عبد المطلب *n*) M. omittit.

سار الى فاحية البحر وقال لا اسكن مع رجل قتل ابا الحكم  
يعنى اياه فلما ركب البحر قال له صاحب السفينة اخلص قل  
ولما قال لا يصلح في البحر الا الاخلاص \* فقال والله لئن كان  
لا يصلح في البحر الا الاخلاص فانه لا يصلح في البر غيره  
فرجع وكانت زوجته *b* بنت الحرث قد اسلمت وهي أم  
حليم فاخذت له من رسول الله صلعم امانا وقيل بل خرجت  
اليه بامانه الى البحر فلما رآه رسول الله صلعم قال مرحبا بالراكب  
المهاجر فاسلم فقال له رسول الله صلعم لا تسألني اليوم شيئا  
الا اعطيتك فقال فاني اسالك ان تسال الله ان يغفر لي كل نفقة  
انفقته لأمس بها عن \* سبيل الله *d* وكل موقف وقفته لاصد  
به عن \* سبيل الله فقال رسول الله صلعم اللهم اغفر له  
ما سألني فقال والله يا رسول الله لا ادع درهما انفقته في الشرك  
الا انققت مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفا وقفته في الشرك  
الا وقفته مكانه في الاسلام موقفين فقتل يوم اليرموك رضى  
الله عنه وهذا الخبر يتعلق به في سيرة رسول الله صلعم احكام  
فلذلك *e* استوفيناها واما قتل من اضعفه الهرم واعجزته الزمنة  
او كان ممن تخلى من الرهبان واصحاب الصوامع فان كانوا  
يمدون المقاتلة برايمهم *m* ويحرضونهم على القتال جاز قتلهم  
هند الظفر بهم وكانوا في حكم المقاتلة بعد الاسر

a) M. الا الاخلاص b) M. أم حليم hic addit, sed post  
البحر البيرن, sed marg. c) L. اليمين, sed marg. omittit. وهي أم حليم  
d) M. سبيله e) M. سبيله P. دين الله f) M. قال  
g) L. سأله h) M. ما addit. i) Solus O. novam sectionem  
indicit. k) M. واهل l) M. وان m) M. برايمهم

وان لم يخالطوهم في رأى ولا ه تحريص ففى اباحة  
قتلهم قولان

فصل واما السبي فهم النساء \* والاطفال فلا يجوز ان يقتلوا *b*  
اذا كانوا اهل الكتاب لنهاى رسول الله صلعم عن قتل النساء  
والولدان ويكونون سبياً مستترقاً يقسمون \* بين الغانمين  
وان كان النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدة  
الاوثان فامتنعن من الاسلام فعند الشافعى يقتلن وعند ابى  
حنيفة يستترقن ولا يفرق \* فيمن استترقن *d* بين والدها وولدها *e*  
لقول النبى صلعم لا توله والدها عن ولدها فان فاداه  
بالسبي *f* على مال جاز لان هذا الفدا بيع ويكون مال فدايهم  
مقوماً بمكانهم ولم يلزم استنابة نفوس الغانمين عنهم فاذا  
اراد ان يفادى بهم على اسرى من المسلمين في ايدى قومهم  
عوض الغانمين عنهم من سهم المصالح وان اراد المن عليهم  
لم يجز الا باستنابة نفوس الغانمين عنهم اما *h* بالعفو عن حقوقهم  
منهم واما بمال يعوضهم \* عنهم فان كان المن عليهم لمصلحة  
عامة جاز ان يعوضهم *i* من سهم المصالح وان كان الامر يخصه  
عروضهم عنهم من مال نفسه ومن امتنع من الغانمين عن ترك  
حقه لم \* يستنزل عنه *h* اجباراً حتى يرضى وخالف ذلك حكم  
الاسرى الذين لا يلزم *l* استنابة نفوس الغانمين في المن عليهم  
لان قتل الرجال مباح وقتل السبي *m* مخطور فصار السبي مالا

مع الغنائم فان *c* M. والصبيان لا يجوز قتلهم *b* M. و *a* M.  
*f* ممن استترق منهم *e* M. addit. *d* M. omittit. *g* في السبي  
*h* M. omittit. *i* M. omittit. *l* مغموماً *O*. *m* مخطور  
النساء *M*. *addit.* *h* M. حكم *l* M. يستترك *k* M.

مغنوناً لا يستنزلون عنه الا باستطابة النفوس قد استعطفت *a*  
 هوازن النبي صلعم حين سبهم بَحْنِينَ *b* وَاَتَاهُ وَفُودُهُمْ وَقَدْ فَرَّقَ  
 الْأَمْوَالَ وَقَسَمَ السَّبِيَّ فذَكَرَهُ حَرَمَةٌ رِضَاعُهُ فِيهِمْ مِنْ لَبَنِ حَلِيمَةٍ  
 وَكَانَتْ مِنْ هِوَاظِنِ حَكِيِّ ابْنِ اسْحَقَ أَنَّ هِوَاظِنَ لَمَّا سَبِيَّتْ وَغَنِمَتْ  
 أَمْوَالَهُمْ بِحَنْيِنٍ قَدِمَتْ وَفُودُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَعْمٌ \* وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ  
 مُسْلِمِينَ *c* فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَا أَصَلَّ وَعَشِيْرَةٌ وَقَدْ أَصَابَنَا مِنْ  
 الْمَلَاءِ مَا لَا يَخْفَى *d* عَلَيْكَ فَأَمَّنُّنَا عَلَيْنَا مِنْ اللَّهِ عَلَيْكَ ثُمَّ قَامَ  
 مِنْهُمْ أَبُو صَرْدٍ زَهْبِيرُ ابْنُ صَرْدٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ فِي الظَّالِمِينَ  
 عَمَاتُكَ وَخَالَاتُكَ وَحَوَاضِنُكَ اللَّيْلِ كُنَّ يَكْفُلُنَّكَ وَلَمْوَا أَنَا مَلَحْنَا  
 لِلْحَكْرِثِ ابْنِ أَبِي شَمْرَاوَةَ النَّعْمَنِ بْنِ الْمُنْدَرِ ثُمَّ نَزَلْنَا بِمِثْلِ الْمَنْزِلِ  
 الَّذِي نَزَلْتُ فِي رَجْوْنَا عَطْفَهُ وَجَابِيزَتَهُ *e* وَأَنْتَ خَيْرُ الْكُفْيَلِيِّينَ  
 ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ

(البسيط) أَمَّنُّنَا عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَرَمِ  
 فَأَيْتِكَ الْمَرَّةَ نَرْجُوهُ وَنَدَّخِرُ  
 أَمِنَ عَلَى بَيْضَتِهِ *g* قَدْ عَاقَبَهَا قَدْرُ  
 مَمْرُقٍ شَمْلُهَا فِي دَهْرٍ غَيْرِ  
 أَمِنَ عَلَى نَسْوَةٍ قَدْ كُنْتُ تَرْضِعُهَا  
 إِذْ فُوكَ بِمَلَاهِ مِنْ مَحْصِهَا الدَّرْرَةَ

*a*) M. استعطف *b*) M. خيبر, sed vide paullo infra et Hamás. ١٣ v. 1. schol. *c*) M. omittit, L. marg. exhibet. *d*) M. خفاء, L. correxit alia manu. *e*) M. و *f*) Credo hoc ferri posse, nec opus esse coniectura نَزَلْنَا بِمِثْلِ الْمَنْزِلِ; M. نَزَلْتُ وَأَيْشَانِ مِي رَسِيدَنْدِ بِمِثْلِ ابْنِ مَنْزِلِهِ كِه تُو دَرِ اَنْ نَاوَلِ شَدِه. P. اذ قول مملوءة من مجها *M.* *i*) M. نسوة *h*) P. عايدته *g*) M. الدرر, L. alia manu correxit.

الآن إذ كنت طفلاً كنت ترضعها  
 وإن ترضيتك ما تاتي وما تذر  
 لا تجعلنا كمن شالت نعمته  
 واستببق منا فأننا معشر زهر  
 \* إذ لم تداركنا نعماً ينشرها  
 يا أرجح الناس حليماً حين يُختبره  
 أنا لنشكره العنمي وأن كثرت  
 وعندنا بعد هذا اليوم نذخر

فقال رسول الله صلعم ابناؤكم ونساؤكم أحب اليكم أم  
 أموالكم فقالوا خيرتنا بين أموالنا واحسابنا بل ترد علينا ابناؤنا  
 ونساءنا فهو أحب الينا فقال رسول الله صلعم أما ما كان لي  
 وليبي عبد المطلب فهو لكم وقالت قريش ما كان لنا فهو لرسول  
 الله صلعم \* وقالت الانصار ما كان لنا هو لرسول الله وقال  
 الاقرع بن حابس \* اما انا وبنو تميم فلا وقال عبيدة بن  
 حصن أما انا وبنو فزارة فلا وقال العباس بن مرداس السلمى اما  
 انا وبنو سليم فلا فقالت بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول  
 الله صلعم فقال العباس بن مرداس لبنى سليم قد وهبتموني فقال  
 رسول الله صلعم أما من تمسك منكم بحقه من هذا السبي فله  
 بكل انسان ست قلايص فردوا الى الناس ابناؤهم ونساءهم فردوا  
 وكان عبيدة قد اخذ عجوزاً من عجائز هوازن وقال أتى لا أرى

a) Maid. 7, 26. b) M. versum omittit. c) M. لنشكر  
 d) M. omittit. e) M. omittit. f) M. omittit. g) Solus  
 O. منهم h) Solus O. addit. i) M. فكان k) M.  
 addit. بن حصن

لها في الحثي نسباً فعسى ان يعظم فداءها فامتنع من ردها  
 بست قلايص فقال ابو صرد \* خلتها عنك *a* فوالله ما فوها  
 ببارد ولا ثديها بناهد ولا بطنها بوالد ولا زوجها بواحد  
 ولا درها بماغيد فردها بست قلايص ثم ان عيينة *b* لقي الاقرع  
 فشكا اليه فقال انك ما اخذتها ببصا غيرة ولا \* صفرا وتيرة *c*  
 وكان في السبي الشبياء *d* بنت للث ابن عبد العزى اخت  
 رسول الله صلعم \* من الرضاغة *e* وفي تقول انا اخت رسول الله  
 صلعم فلما انتهت اليه قالت له انا اختك فقال رسول الله  
 صلعم وما علامة ذلك فقال عضة عضصتنيها وانا متوركتك  
 فعرف العلامة وبسط لها رداءه واجلسها عليه وخيرها بين المقام  
 عنده مكرمة او الرجوع الى قومها متمعة فاخترت ان يمتعها  
 وهدتها الى قومها ففعل \* النبي صلعم وذلك في قبل ورود الوفد  
 ورد السبي فاعطاهما \* غلاماً له *h* يقال له مكحول *i* وجارية  
 فزوجت احدهما \* الى الاخر *k* وفيهم *l* من نسلهما بقية وفي  
 هذا الخبر مع الاحكام المستفادة منه \* سيرة يجب ان *m* يتبعها  
 الولاية فلذلك استوفيناها واذا كان في السبايا ذوات ازواج بطل  
 فكاحتهم بالسبي سواء سبي ازواجهم *n* او لا وقال ابو حنيفة ان

a) O. خدفا عنك. M. omittit, L. marg. b) M. بين حصن  
 addit. c) L. نصفاً وبيرة. M. sine punctis. d) O. السهما, rell.  
 sine punctis. Vide كتاب المعارف pag. ٩٤ e) M. الى  
 فعيق الى M. omitit, L. addit. f) ان الله  
 g) M. ذلك solummodo. h) Solus O. غلامه i) P. مكحل k) M. بالآخر  
 l) L. فيهما M. لسيرة, L. لسيرة, solummodo nisi quod L. marg.  
 addit. n) M. الازواج, post quam vocem L.

سُبَيْنَ مَعَ اَزْوَاجِهِنَّ فَهِنَّ عَلَى النِّكَاحِ وَاِنْ اَسْلَمَتْ مِنْهُنَّ ذَوَاتُ  
 زَوْجٍ قَبْلَ حَصُولِهَا فِي السَّبَبِ فَهِيَ حُرَّةٌ وَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بِانْقِضَاءِ  
 الْعِدَّةِ وَاِذَا قَسَمَ السَّبَايَا فِي الْغَنَمِ حَرَمٌ وَطَهْنٌ حَتَّى يَسْتَبْرِئَ  
 بِحَيْضَةٍ اِنْ كُنَّ مِنْ ذَوَاتِ الْاَقْرَاءِ اَوْ بَوْضَعٍ لِلْحَمْلِ اِنْ كُنَّ حَوَامِلُ  
 رَوَى *a* اَنْ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَبِيٍّ هُوَ اَزْنٌ فَقَالَ اَلَا لَا تُوْطَأُ  
 حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ وَلَا غَيْرَ \* ذَاتُ حَمْلٍ *b* حَتَّى تَحْيِضَ *c* وَمَا  
 غَلِبَ عَلَيْهِ الْمَشْرُكُونَ مِنْ اَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْرَزُوهُ *d* لَمْ يَمْلِكُوهُ  
 وَكَانَ بَاقِيًا عَلَى مَلِكِ اَرْبَابِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَاِنْ غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ رَدَّ  
 عَلَى مَالِكِهِ مِنْهُمْ بِغَيْرِ عَوْضٍ *e* وَقَالَ اَبُو حَنِيفَةَ قَدْ مَلَكَهُ الْمَشْرُكُونَ  
 اِذَا غَلَبُوا عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ اُمَّةٌ وَدَخَلَ سَيِّدُهَا الْمُسْلِمَ اِلَى  
 دَارِ الْحَرْبِ حَرَمٌ عَلَيْهِ وَطَهْنٌ وَلَوْ كَانَتْ اَرْضًا اسْلَمَ عَنْهَا الْمَتَغَلَّبُ  
 عَلَيْهَا كَانَ اَحَقَّ بِهَا وَاِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ كَانُوا اَحَقَّ بِهِ مِنْ  
 مَالِكِهِ وَقَالَ مَالِكٌ اِنْ اِدْرَكَ مَالِكُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ كَانَ اَحَقَّ بِهِ  
 وَاِنْ اِدْرَكَ بَعْدَهَا كَانَ مَالِكُهُ اَحَقَّ بِثَمَنِهِ وَغَنَمِهِ اَحَقَّ بِعَيْنِهِ  
 وَجُجُوزٍ شَرِيٍّ اَوْلَادِ اَهْلِ الْحَرْبِ مِنْهُمْ كَمَا يَجُوزُ سَبِيَّهُمْ وَجُجُوزِ  
 شَرِيٍّ اَوْلَادِ اَهْلِ الْعَهْدِ مِنْهُمْ وَلَا يَجُوزُ سَبِيَّهُمْ \* وَلَا يَجُوزُ شَرِيٍّ  
 اَوْلَادِ اَهْلِ الذَّمَّةِ مِنْهُمْ وَلَا يَجُوزُ سَبِيَّهُمْ *g* وَيَجْرِي عَلَى مَا غَنِمَهُ  
 الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانُ حُكْمُ الْغَنِيمَةِ فِي اخْتِصَامِهَا وَقَالَ اَبُو حَنِيفَةَ  
 وَصَاحِبَاهُ *h* لَا يُوْخَذُ خَمْسَةٌ حَتَّى يَكُونُوا سَرِيَّةً وَاخْتَلَفُوا فِي  
 السَّرِيَّةِ فَقَالَ اَبُو حَنِيفَةَ وَحَمْدُ السَّرِيَّةِ اَنْ يَكُونُوا عِدَدًا مَمْتَنَعًا

*a*) M. وروى *b*) Solus O. *c*) حاسيل *d*) M. addit. مهن *e*) حيزه  
 L. exhibit المشركون *f*) M. addit. حيصه *g*) M. الغنيمه *h*) Id est  
 M. ممتنعاً *e*) احرزوه *f*) م. ثمن *g*) M. omitit. *h*) Id est  
 P. addit. وابتو يوسف

وقال ابو يوسف السريّة تسعة فصاعداً لأن سريّة عبد الله بن  
حش كانوا تسعة وهذا غير معتبر عند اكثر الفقهاء لأن  
رسول الله صلعم بعث عبد الله بن أنيس الى خالد بن سفيان  
الهدلي سريّة وحده فقتله وبعث عمرو بن أمية الضمري واخر معه  
سريّة واذا اسلم احد الابوين كان اسلاماً لصغار اولادها *b* من  
ذكور واثاث ولا يكون اسلاماً للبالغين منهم الا ان يكون البالغ  
مجنوناً وقال مالك يكون اسلام الاب اسلاماً لهم ولا يكون اسلام  
الام اسلاماً لهم ولا يكون اسلام اطفال بانفسهم اسلاماً ولا  
ردتهم ردة \* وقال ابو حنيفة اسلام الطفل اسلام وردته ردة اذا  
كان يعقل ويميز لكن لا يقتل حتى يبلغ وقال ابو يوسف يكون  
اسلام الطفل اسلاماً والا يكون ردة *c* وقال مالك في رواية \* مع  
عنه *d* ان عرف نفسه صح اسلامه وان لم يعرفها لم يصح

فصل وأما الارضون اذا استولى عليها المسلمون فتنقسم ثلاثة  
اقسام احدها ما ملكت عليهم *e* عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل  
أو أسر أو جلاء فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء  
المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنّها تكون  
غنيمة كالاموال تنقسم *f* بين الغانمين الا ان يطيبوا نفساً  
بتركها فتوقف على مصالح المسلمين وقال مالك تصير وقفا على  
المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمتها *g* بين الغانمين وقال  
ابو حنيفة الامام فيها بالخيار بين قسمتها بين الغانمين  
\* فتكون أرضاً عشريّة *h* او يعيدها الى ايدي المشركين

كه منصوص *d*) P. *omittit.* *c*) M. ولدتها *b*) M. كانت *a*) M.  
قسمتها *g*) M. تقسم *f*) M. *omittit.* *e*) M. از وى است  
وتكون أرض عشر *h*) M. *addit.* ان شاء *b*) M.



بخراج *e* يضرب عليهم فتكون ارض خراج ويكون المشركون بها اهل ذمّة او يقفها *b* على كافة المسلمين وتصير هذه الارض فخر اسلام سواء سكنها المسلمون او اعيد اليها المشركون لملكه *c* المسلمين لها ولا يجوز ان يستنزلوا عنها المشركين لئلا تصير دار حرب والقسم الثاني منها \* ما ملكه *e* عنهم عفواً لاجل ايهم عنها خوفاً فتصير بالاستيلاء عليها وقفاً وقيل بل لا تصير وقفاً حتى يقفها الامام لفظاً ويضرب عليها خراجاً يكون اجرة لرقابها يؤخذ ممن عومل عليها من مسلم او معاهد ويجمع فيها بين *f* خراجها واعشار زروعها وثمارها *g* الا ان تكون ثمارها *h* نخل كانت *i* فيها عند وقت *k* الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل وقفاً معها لا يجب في ثمرها عشر ويكون الامام فيها مخيراً بين وضع الخراج عليها او المساقاة على ثمرتها ويكون ما استوفى غرسه من النخل معشوراً واراضه خراجاً وقال ابو حنيفة لا يجتمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الارض \* من دار الاسلام *l* ولا يجوز بيع هذه الارض ولا رهنها \* ويجوز بيع ما استحدث فيها من نخل او شجر والقسم الثالث ان يستولى عليها صلحاً على ان تقر في ايديهم بخراج يودونه عنها وهذا على ضربين احدهما ان يصالحهم على ان ملك الارض لنا فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الاسلام ولا يجوز بيعها ولا رهنها *m* ويكون الخراج اجرة لا يسقط عنهم باسلامهم فيؤخذ

- a) M. omittit. b) M. ينفقها c) M. بملك d) M. يستنزلوا e) L. ملك f) M. من g) M. omittit. h) M. دار اسلام i) M. كانت k) M. omittit. l) M. دار اسلام m) Solus O. omittit.

خراجها اذا انتقلت الى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح اهل عهد فان بذلوا الجزية عن رقابهم جاز اقرارهم فيها على التأييد وان منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرّوا فيها الا المدّة التي يقرّ فيها \* اهل السعده وذلك اربعة اشهر ولا يجاوزون السنة وفي اقرارهم فيها *b* ما بين الاربعة اشهر والسنة وجهان والضرب الثاني ان يصلحوا على ان الارضين *c* لهم ويضرب عليها خراج يودونه عنها فهذا *d* للخراج في حكم الجزية متى اسلموا سقط عنهم ولا تصير ارضهم دار اسلام وتكون دار عهد ولهم بيعها ورهنها واذا انتقلت الى مسلم لم يواخذوا خراجها ويقرّون فيها \* ما اقاموا على الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم لانهم في غير دار الاسلام وقال ابو حنيفة قد صارت دارهم بالصلح دار اسلام وصاروا بهج اهل نمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقضوا الصلح بعد استقراره معهم *h* فقد اختلف *i* فيهم فذهب الشافعي رحمه الله الى انها ان ملكت ارضهم عليهم فهي على حكمها وان لم تملك صارت الدار حرباً وقال ابو حنيفة ان كان في دارهم مسلم او كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار اسلام يجري على أهلها حكم البغاة وان لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال ابو يوسف ومحمد قد *k* صارت دار حرب في \* الامرين كليهما *l*

فصل واما الاموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة وقد كان رسول

*a*) M. omittit. *b*) M. omittit. *c*) M. ملك الارض *d*) M. وهذا  
*e*) M. يوتّ *f*) M. فاقاموا *g*) M. بها *h*) M. omittit. *i*) M.  
 الاحوال كلها *l*) M. omittit. *k*) M. addit. الفقهاء

الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رايه ولما تنازع فيها *a*  
 المهاجرون والانصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكا لرسوله  
 يضعها حيث شاء وروى ابو امامة الباهلى قال سألت *b* عبادة  
 ابن الصامت عن انفال يعنى قوله تعالى *c* يسألونك عن انفال  
 قل انفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم فقال  
 عبادة ابن الصامت فينا \* احباب بدر *d* نزلت *e* حين اختلفنا  
 في النفل فسات فيه اختلفنا فانتزعه الله سبحانه من ايدينا فجعله  
 الى رسوله فقسمه بين المسلمين *f* على سواء واصطفى  
 من غنيمه بدر سيفه ذا الفقار وكان سيف منبه بن الحجاج  
 واخذ منها سهمه ولم يخمسها الى ان انزل الله عز وجل بعد  
 بدر قوله تعالى *g* واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة  
 وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن سبيل فتوى الله  
 سبحانه قسمة *i* الغنائم كما تولى قسمة *k* الصدقات فكان اول  
 غنيمه خمسها رسول الله صلعم بعد بدر غنيمه \* بنى  
 قينقاع *l* وانا جمعت الغنائم لم تقسم مع قيام *m* الحرب حتى  
 تنجلي ليعلم باجلايها تحقظ الظفر *n* واستنقرار الملك وليلا  
 يتشاعل *o* المقاتلة بها فيهنموا فاذا اجملت للحرب كان تعجيل *p*  
 قسمتها في دار الحرب وجاز *q* تاخيرها الى دار الاسلام بحسب ما  
 يراه \* امير الجيش *r* من الصلاح وقال ابو حنيفة لا يجوز ان

a) Solus O. omittit. b) M. ابا addit. c) Sur. 8, 1, ibique  
 Baidh. d) M. omittit. e) M. انزلت f) Solus O. أى  
 سواء addit. g) M. فيها h) Sur. 8, 42. i) M. قسم k) M.  
 omittit. l) M. انى قنقاع m) M. بقاء n) M. الطهر o) M.  
 الامام r) M. وجواز q) M. بتعجيل p) M. يشتغل

يقسمها في دار الحرب حتى يصير الى دار الاسلام فيقسمها حينئذ  
 فاذا *a* اراد قسمتها بدا بأسلاب القتلى فاعطى كل قاتل سلب  
 قتيله \* سواء شرط الامام له ذلك *b* او لم يشترطه *c* وقال ابو  
 حنيفة ومالك ان شرط لهم اسحقوه وان لم يشترط لهم كان  
 غنيمه فيشتركون فيها *d* وقد نادى منادى رسول الله  
 صلعم بعد حيازة الغنائم *e* من قتل قتيلا *f* فله سلبه والشرط  
 ما تقدم الغنيمه *g* لا ما تاخر عنها وقد اعطى ابا قتادة أسلاب  
 قتلاه وكانوا عشرين قتيلا والسلب ما كان على المقتول من  
 لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل *h* به وما كان تحته  
 من فرس يقاتل عليه ولا *i* يكون ما *k* في العسكر من امواله  
 سلبا \* وهل يكون ما في وسطه من مال وما بين يديه من حقيبة  
 سلبا فيه قولان ولا يخمس السلب وقال مالك يوخذ خمسة  
 لاهل الخمس \* فاذا فرغ من اعطاء السلب فقد اختلف فيما  
 يصنعه بعده فالصحيح من القولين انه يبدأ بعد السلب باخراج  
 الخمس من جميع الغنيمه فيقسمه بين اهل الخمس *m* على خمسة  
 اسهم كما قال عز وجل واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله  
 خمسة والرسول الاية *n* وقال ابو حنيفة \* وابو يوسف ومحمد  
 ومالك يقسم الخمس *p* على ثلاثة اسهم سهم لليتامى والمساكين

يشترط *c*) M. شرط ذلك لهم الامير *b*) M. فان *a*) M.  
*d*) O. فيه *e*) M. المغنم *f*) L. قبلا *g*) Sic O., P. omittit,  
 M. القسمه *h*) M. يقال *i*) M. وهل *k*) M. omittit. *l*) M.  
 omittit. Vocem حقيبة, quam P. non expressit, O.  
 حقيقه exhibit. *m*) Solus O. omittit. *n*) M. omittit.  
*o*) M. وصاحباه vid. pag. ٢٣٦ not. h *p*) Solus O. omittit.

وابن السبیل وقال ابن عباس رضی الله عنه یصرف *a* الخمس علی ستة اسهم سهم لله تعالی یصرف فی مصالح الكعبة واهل الخمس فی الغنیمه *ب* اهل الخمس فی الفی فیكون سهمهم من الخمس لرسول الله صلعم یصرف بعده للمصالح والسهم الثاني لذوی القربى من بنی هاشم وبنی عبد المطلب والسهم الثالث للیتامی والسهم الرابع للمساكین والسهم الخامس لبنی السبیل ثم یرضخ بعد الخمس لاهل الرضخ *و* *م* \* فی القول الثاني مقدمون علی الخمس واهل الرضخ *b* من لا سهم له من حاضری الوقعة من العبید والنساء والصبیان والمرضى *c* واهل الذممة یرضخ لهم من الغنیمه بحسب غنائیمهم *d* ولا یبلغ یرضخ *e* احد منهم سهم فارس ولا راجل فلو زال نقض *f* اهل الرضخ بعد حضور الوقعة یعتق *h* العبد وبلوغ *i* الصبی واسلامه *k* الكافر فان كان ذلك قبل انقضاء الحرب اسهم لهم *l* ولم یرضخ وان *m* كان ذلك *n* بعد انقضاها \* یرضخ لهم *o* ثم تقسم الغنیمه بسعد اخراج

*a*) M. یرضخ *b*) M. omittit. P. locum sic exhibet: ورضخ در لغة شكستن سنك ریزه ومثل آن باشد وانجا مراد شكستن مال است. جمعی كه ایشانرا سهمی مقدر نباشد وقولی آن است كه ایشان بر اهل خمس مقدم اند (جون *alia manu* add.) اهل رضخ انكسانند كه ایشانرا سهمی نباشد (می باید كه *alia manu additum*) از حاضران *d*) Sic e coniect., *e*) Solus O. الیومنی *c*) واقعه حرب باشند *e*) M. omittit. *f*) بعض *g*) M. omittit. *h*) M. فعتق *i*) M. فبلغ *k*) M. واسلام *l*) M. لاهل *m*) M. فان *n*) M. omittit. *o*) M. لاهل

للمس والرضخ منها \* بين من *a* شهد الوقعة من اهل للجهاد  
 ورجال الاحرار المسلمون \* الاحتواء يشرك فيها من قاتل ومن  
 لا يقماتل لان من لم يقاتل هون<sup>١</sup> للقاتل ورداً له *b* عند  
 الحاجة وقد اختلف في قوله تعالى *c* وقيل لهم تعالوا قاتلوا في  
 سبيل الله او دفعوا على تاويلين احدهما انه يكثر السوان وهذا  
 قول السمدي *d* والثاني انه المرابطة على الخيل وهو قول ابن  
 عون وتقسيم الغنيمة بينهم قسمة استحقات لا يرجع فيها الى  
 خيار القاسم ووالى للجهاان وقال مالك مال الغنيمة موقوف على  
 راي الامار ان شاء قسمها \* بين الغانمين *e* تسمية وتفصيلا  
 وان شاء اشرك معهم غيرهم ممن لم يشهد الوقعة وفي قول  
 النبي صلعم الغنيمة لمن شهد الوقعة ما يدفع هذا المذهب  
 واذا خص بها من شهد الوقعة وجب ان يفصل الفارس على  
 الرجل \* لفصل غنليه واختلف في قدر تفصيله *g* فقال ابو  
 حنيفة اعطى الفارس سهمين والراجل سهماً واحداً \* وقال  
 الشافعي يعطى الفارس ثلاثة اسهم والراجل سهماً واحداً *h* ولا  
 يعطى سهم الفارس الا لاصحاب الخيل خاصة ويعطى ركب  
 الجمل والحمير والجمال والغيلة \* سهام الرجال *i* ولا فرق بين  
 عناق الخيل وهجانها وقال سليمان بن *j* ربيعة لا يسهم الا  
 للضاني السوابج واذا شهد الوقعة بفارسه اسهم له وان لم  
 يقاتل عليه واذا خلفه في العسكر لم يسهم له واذا حضر الوقعة

ا) M. وبين b) M. omittit. c) Sur 3, 161. d) P. بقدر غنائه  
 e) M. omittit. f) M. اختص g) M. addit. جريح  
 h) Solus O. omittit. i) M. لاهل j) M. سهام المشركين  
 k) M. addit. ل)

بافراس لم \* يسهم الا لفرس *a* واحد وبه قال ابو حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف يسهم لفرسين وبه قال الأوزاعي وقال ابن عيينة  
 يسهم لما يحتاج اليه \* ولا سهم لما لا يحتاج اليه *b* ومن مات  
 فرسه بعد حضور الوقعة اسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له  
 وكذلك لو كان هو الميت وقال ابو حنيفة ان مات هو او فرسه  
 بعد دخول دار الحرب اسهم له واذا جاء *c* مدد قبل انجلاء  
 الحرب شركوم في الغنيمة وان جاوا *d* بعد انجلايها لم يشركوم  
 \* وقال ابو حنيفة ان دخلوا دار الحرب قبل انجلايها شركوم *e*  
 ويستوى في قسمة الغنائم *f* بين مرتزقة الجيش وبين المتطوعة  
 اذا شهد جميعهم الوقعة واذا غزا قوم بغير اذن الامام كان  
 ما غنموه محموسا وقال ابو حنيفة لا يخمس وقال الحسن لا  
 يملك \* ما غنموه *g* واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان  
 ماسورا معهم فاطلقوه وآمنوه لم يجز ان يغتالهم \* في نفس ولا  
 مال وعليه ان يؤمنهم وقال داود يجوز ان يغتالهم *h* في انفسهم  
 واموالهم الا ان يستامنوه كما آمنوه فيلزمه الموانعة ويحرم عليه  
 الاغتتيال واذا كان في المقاتلة من ظهر عناوه واثر بلاؤه لشجاعته *i*  
 واقدامه اخذ سهمه من *k* الغنيمة اسوة بغيره وزيد من سهم  
 المصالح بحسب غنايه فان لذي السابقة والاقدم حقا لا يصاع  
 قد عقد رسول الله صلعم اول راية عقدها في الاسلام بعد عمه  
 حمزة بن عبد المطلب لعبيدة بن الحرث في شهر ربيع الاول  
 في السنة الثانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن ابي وقاص

*a*) M. يعط الا سهم فرس. *b*) M. omittit. *c*) M. جاء  
*d*) M. جاء *e*) M. omittit. *f*) M. الغنيمة *g*) M. بالغنيمة  
*h*) M. omittit. *i*) L. الشجاعة *k*) M. في *l*) M. من

الى ادنى ماء بالحجاز وكان امير المشركين عكرمة ابن ابي جهل  
فرمى سَعْد ونكى وكان اول من رمى سهمًا في سبيل  
الله فقال

(الوافر) *a* الا هله ابي رسول الله اتي *b*  
حييت صحابتي بصدور نبلي  
اذون بها اوايلهم نياذا  
بكل حزونة وبكل سهلي  
فما يعتد *d* رام في عدو  
بسهم يا رسول الله قبلي  
وذلك ان دينك دين صدي  
وذو *e* حق اتيت به وعدل

\* فلما قدم اعذر له رسول الله صلعم بما سبق اليه  
وتقدم فيه *f*

### الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج

والجزية والخراج حقان اوصل الله \* المسلمين اليهما من  
المشركين يجتمعان من ثلاثة اوجه وبغترقان من ثلاثة اوجه

---

*a*) M. omittit. *b*) Solus O. عنى *c*) Ibn Qotaibah ed.  
Wüstenfeld. pag. ٢٧١, ubi hic versus reperitur, وما habet.  
*d*) M. يعد *e*) P. ونى *f*) P. locum omittit, O. sic ex-  
hibet: فلما قدم رسول الله صلعم بما سبق تقدم فيه: M.  
*g*) M. voces transponit. ante فلما قال



ثم تتفرع احكامهما فالأوجه التي يجتمعان فيها فأحدها أن كل أحد منهما ماخوذ عن مشرك صغارا *a* وذاتة والثاني انهما مالا في يصرقان في اهل الفئى والثالث انهما يحتاجان *b* بحلول الحول ولا يستحقان قبله وأما الوجوه التي يفترقان فيها فأحدها أن الجزية نص وأن *c* الخراج اجتهاد والثاني أن أقل الجزية مقدر بالشرع واكثرها مقدر بالاجتهاد والخراج أقله واكثره مقدر بالاجتهاد والثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الاسلام والخراج *d* يؤخذ مع الكفر والاسلام *e* فالجزية فهي موضوعة على الرؤس واسمها مشتق من الجزأ أما جزأ على كفرهم لاخذها منهم صغارا وأما جزأ على ايمانهم لاخذها منهم رقنا والاصل فيها قوله تعالى *f* قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أما *g* قوله سبحانه لا يؤمنون بالله فأهل الكتاب وأن *h* كانوا معترفين *i* بأن الله سبحانه واحد فيجتمعا هذا الايمان بالله تاويلين احدهما لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن والثاني \* لا يؤمنون *k* برسوله محمد صلعم لأن تصديق الرسل ايمان بالمرسل وقوله سبحانه ولا باليوم الآخر يجتمعا تاويلين احدهما لا يخافون وعيد اليوم الآخر وإن كانوا معترفين *m* بالثواب والعقاب والثاني لا يصدقون بما وصفه الله تعالى من انواع العذاب وقوله

*a*) M. addit له *b*) M. يحتاجان *c*) M. و solummodo. *d*) M. addit قد *e*) M. مع الاسلام *f*) Sur. 9, 29. *g*) M. فالما *h*) M. فان *i*) M. مستويين *k*) Desunt in M. *l*) M. الرسول *m*) M. مقرين

ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله يحتمل تاويلين احدهما ما امر الله سبحانه بنسخه من شرايعهم والثاني ما احله الله لهم وحرمه عليهم ولا يدينون دين الخلف فيه تاويلان احدهما \* ما في التورينة والاعجيل من اتباع الرسول وهذا قول الكلبي والثاني الدخول في دين الاسلام وهو قول الجمهور وقوله من الذين اتوا الكتاب فيه تاويلان احدهما b من ابناء الذين اتوا الكتاب والثاني من الذين بينهم الكتاب لانهم من d اتباعه كابنائيه وقوله تعالى حتى يعطوا الجزية فيه تاويلان احدهما حتى يدفعوا الجزية والثاني حتى يضمنوها e لان بضمانها يجب الكف عنهم وفي الجزية تاويلان احدهما انها من الاسماء المأملة التي لا نعرف منها f ما اراد بها g الا ان يسود h بيان والثاني انها من الاسماء العامة التي يجب اخراجها على عمومها الا ما قد خصه الدليل وفي قوله سبحانه وتعالى عن يد تاويلان احدهما عن غنا وقدرة والثاني ان يعتقدون ان لنا في اخذها منهم يدا وقدرة عليهم وفي قوله و هم صاغرون تاويلان احدهما اذلاء مسكونون i والثاني ان تجرى عليهم احكام الاسلام \* فيجب على كل ولو الامر ان يصع للجزية على رقاب من دخل في الذمة من اهل الكتاب ليقرؤا بها في دار الاسلام j ويلتزم لهم ببدلها حقين احدهما الكف عنهم والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف امنين والحماية محروسين روى نافع عن ابن عمر قال كان

a) Deest in M. b) Deest in M. c) Solus O. omittit, M. addit. الدين. d) M. في. e) M. حتى يعطوها. L. يضمنها. f) حتى omisso. g) منها. h) L. يراد. i) Sic et L., M. يسكنون. k) Desunt in M.

آخر ما تكلم به النبي صلعم ان قال احفظوني *a* في ثمتي والعرب في اخذ الجزية *b* منهم كغيرهم وقال ابو حنيفة لا آخذها من العرب لئلا يجرى عليهم صغار ولا \* توخذ من *c* مرتد ولا دهرى ولا عابد وثن واخذها ابو حنيفة من عبدة الاوثان \* اذا كانوا عجمًا *d* ولم ياخذها منهم اذا كانوا عربًا واهل الكتاب هم اليهود والنصارى وكتابتهم التوربية والانجيل ويجرى الماجوس مجراهم في اخذ الجزية منهم وان حرم اكل ذبائحهم ونكاح نسائهم وتوخذ من الصابيين والسامرة اذا وافقوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم *e* \* وان خالفهم في فروعه ولا توخذ منهم ان خالفوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم *f* ومن دخل في اليهودية والنصرانية قبل تبديلها اقر على ما كان به منها ولا يقر \* ان دخل *g* بعد تبديلها ومن جهلت حالته اخذت جزيته ولم توكّل ذبيحته ومن انتقل من يهودية الى نصرانية لم يقر *h* في اصح القولين واخذ بالاسلام وان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره عليه قولان ويهود خبيبر وغيرهم في الجزية سواء باجماع الفقهاء ولا تجب الجزية الا على الرجال \* الاحرار العقلاء *i* ولا تجب على امراء ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لانهم أتباع وذراى ولو تفردت *k* منهم *l* امراء على *m* ان تكون تبعًا لنزوح او

- a) M. موضع b) Solus O. الذمة c) M. solus احرصونى d) Solus O. من عجم e) Solus M. addit. ل. جزية f) Desunt in solo M. معتقدهم g) Desunt in L. عليه h) L. addit. i) Sic M. et P., desunt in O. et L. انفردت l) Deest in L. m) Deest in L.

لنسيب  $e$  لم تؤخذ منها جزية لأنها تبع لرجال  $b$  قومها وان كانوا اجانب منها ولو تفردت امرأة في دار الحرب وبذلت للجزية للمقام في دار الاسلام لم يلزمها ما بذلته وكان ذلك منها كالهبة لا تؤخذ منها ان امتنعت ولزمت نعمتها وان لم تكن تبعا لقومها ولا تؤخذ للجزية من خنثى مشكل فان زال اشكاله وبان انه رجل اخذ بها في مستقبل امره وماضيها  $c$  واختلف الفقهاء في قدر الجزية فذهب ابو حنيفة الى تصنيفهم  $d$  ثلاثة اصناف اغنياء يؤخذ منهم ثمانية واربعون درهماً وادساط يؤخذ منهم اربعة وعشرون درهماً وفقراء  $e$  يؤخذ منهم اثنا عشر درهماً فجعلها مقدرة الاقل  $f$  والاكثر ومنع من اجتهاد الولاة فيها وقال مالك لا يتقدر اقلها ولا اكثرها وهي موكلة  $g$  الى \* اجتهاد من الولاة  $h$  في الطرفين وذهب الشافعي الى انها مقدرة الاقل بدينار ولا يجوز الاقتصار على اقل منه وغير مقدرة الاكثر يرجع فيه  $i$  الى اجتهاد الولاة ويجتهد رايه في التسوية بين جميعهم او التفصيل بحسب احوالهم فاذا اجتهد رايه في عقد الجزية معهم على مرضاة اولى الامر منهم صارت لازمة لجميعهم ولا عقابهم \* قرناً بعد قرن  $k$  ولا يجوز لوالٍ بعده ان يغيره الى نقصان منه  $l$  زيادة عليه فان صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كما ضاعف  $m$  عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع تنوخ وبهراء وبنى تغلب بالشام ولا تؤخذ من النساء

- 
- دون ماضيها  $c$  لرجال  $b$  L. النسب  $a$  O.  
 $d$  L. من addit.  $e$  O. وضرب  $f$  Solus M. للاقل  $g$  Solus M. موكلة  $h$  Solus O. اجتهاد الامام  $i$  L. فيها  $k$  Solus O. قرناً بعد قرن  $l$  M. ولا  $m$  M. فعل

والصبيان لأنها جزية تصرف في *a* اهل الفئ فخالفت الزكوة *b*  
 الماخونة من النساء والصبيان فان جمع بينها وبين  
 الجزية اخذتا معاً وان اقتصر عليها وحدها كانت جزية اذا  
 لم تنقص في السنة من دينار واثنا *c* صولحوا على صيافة من  
 مَرَّ بهم من المسلمين \* قدرت عليهم واخذوا ثلاثة ايام لا  
 يزدون عليها كما صالح عمر نصارى الشام على صيافة من مَرَّ  
 بهم من المسلمين *d* ثلاثة ايام *e* مما ياكلون ولا يكلفهم  
 ذبح *f* شاة ولا دجاجة وتبئيت لوابهم من غير شعير وجعل  
 ذلك على *g* اهل السواد دون المسدن فان لم  
 يشترط عليهم الصيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم  
 في زرع ولا ثمر ولا يلزمهم اضافة سايل \* ولا سابل *h*  
 ويشترط عليهم \* في عقد الجزية شرطان مستحق ومستحب واما  
 المستحق فستة \* شروط لها *i* احدها ان لا يذكروا كتاب الله تعالى  
 بطعن فيه *m* ولا تحريف له واثاني ان لا يذكروا رسول الله صلعم  
 بتكذيب له ولا ازدياء *n* والثالث ان لا يذكروا دين الاسلام  
 بدمه له ولا قدح فيه والرابع ان لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم  
 نكاح والخامس ان لا يفتنوا مسلماً عن *o* دينه ولا يتعرضوا لماله  
 ولا دمه والسادس ان لا يعينوا اهل الحرب ولا يوروا اغنياءهم  
 فهذه الستة حقوق ملتزمة فتلزمهم *p* بغير شرط وانما تشترط

- 
- a*) Solus O. الى *b*) Solus M. الزيادة *c*) M. فاذا  
*d*) Desunt in M. *e*) M. فهي addit. *f*) M. يدبج  
*g*) Solus L. في *h*) Desunt in M. *i*) Desunt in M. *k*) M.  
 ازدياء عليه *n*) M. عليه *m*) M. شروطها *l*) Deest in M.  
*o*) M. في *p*) Solus M. omittit.

اشعاراً لهم وتأكيداً لتغليظ العهد عليهم وليكون ارتكابها بعد الشرط *b* نقضاً لعهدهم وأما المستحب فستة أشياء أحدها تغيير هياتهم بلبس الغيار وشدّ الزنار والثاني أن لا يعلوا على المسلمين في الابنية ويكفونون أن لا ينقصوا مساويين لهم والثالث أن لا يسمعوهم اصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في عزير والمسحج والرابع أن لا يجاهروهم بشرب خمرهم ولا باظهار صليانهم وخنازيرهم *e* والخامس أن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة والسادس أن يمنعوا من ركوب الخيل عناقاً وهجاناً *d* ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير وهذه الستة المستحبة لا تلزم بعقد الذمة حتى تشتترط *e* فتصير بالشرط ملتزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً للعهد *f* لكن يوجبون بها اجباراً ويؤدون عليها جزاً \* ولا يؤدون *g* ان لم يشترط \* ذلك عليهم *h* ويثبتت الامارة ما استقر \* من عقيد الصلح معهم *i* في ديسواويسن الامصار ليؤخذوا به *k* اذا تركوها فان لكل قومه صلحاً ربها خالف ما سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة الا مرة واحدة بعد انقضايتها بشهور هلالية *m* ومن مات منهم فيها اخذ من تركته بقدر ما مضى *n*

ولا اظهرا *a*) M. *b*) Deest in M. *c*) M. *d*) خنازيرهم  
تشرط *e*) M. *e*) عناقها وهجانها *d*) M. *f*) عليها  
لعهدهم *f*) M. لها *f*) M. *g*) Desunt in P. *h*) Solus O. exhibit. *i*) Desunt in P.  
*g*) Desunt in P. *h*) Solus O. exhibit. *i*) Desunt in P.  
*k*) O. بها *l*) Deest in M. *m*) M. الاعلة *n*) L. السنة  
addit.

منها ومن أسلم منهم كان \* ما لزم من جزينته *a* ديناً \* في  
 لئمه *b* يوخذ بها واستغظها أبو حنيفة باسلامه وموته ومن بلغ  
 من صغارهم او افاق من مجانينهم استقبل به حول \* ثم أخذ بالجزية *c*  
 ويوخذ الفقير بها اذا أيسر وينتظر *d* بها اذا أعسر ولا تسقط عن  
 شيخ ولا زمن وقيل *e* تسقط عنهما وعن الفقير واذا تشاجروا في  
 دينهم واختلفوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه  
 واذا تنازعا في حق وترافعوا فيه الى حاكمهم *f* لم يمتنعوا  
 منه وان ترافعوا فيه الى حاكمنا *g* حكم بينهم بما يوجب  
 دين *h* الاسلام ويقام عليهم للحدود اذا اتوها ومن نقص منهم  
 عهده بلغ مأمنه *z* كان حربياً *i* ولاهل العهدة *k* اذا دخلوا دار  
 الاسلام الامان *l* على نفوسهم واموالهم ولهم ان يقيموا فيها  
 اربعة اشهر بغير جزية ولا يقيموا سنة الا بجزية وقيما بين  
 الزمنين خلاف *m* ويلزم الكف عنهم كاهل الذمة \* ولا يلزم  
 الدفع عنهم بخلاف اهل الذمة واذا آمن بالغ \* عاقل من  
 المسلمين حربياً لزم امانه كافة المسلمين *n* فالمرأة في بذل الامان  
 كالمجمل والعبد كالحرة *o* وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد

- a)* L. مالها مقراً عليه وجزينته. *b)* Deest in M. *c)* Solus O.  
*d)* M. الجزية *e)* M. ينظر *f)* M. حكاهم *g)* M.  
 حربياً *i)* Solus M. حكم الشرع والاسلام *h)* M. حكامنا  
 في الحاقه بالاقبل *m)* M. et L. addunt *l)* M. للحرب *k)* M.  
 ولازم *o)* P. sic vertit: من عقلاء المسلمين *n)* M. والاكثر  
 است كف از ایشان همجو اهل ذمه همكاه كه امان داده  
 باشد باو عاقل بالغ از مسلمانان

\* الا ان  $a$  يكون مأذونا له في القتال ولا يصح امان الصبي ولا  
 المجنون ومن امانه فهو حرب الا ان يجهل حكم امانهم  $b$   
 فيبلغ مامنه ويكون  $c$  حرباً واذا تظاهر  $d$  اهل العهد والذمة  
 بقتال المسلمين كانوا حرباً لوقتهم \* يقتل مقاتلهم  $e$  ويعتبر  
 حال من عدا المقاتلة بالرضى والانكار واذا امتنع اهل الذمة  
 من اداء الجزية كان نقضاً لعهدهم وقال ابو حنيفة لا يتنقص  
 به  $g$  عهدهم الا ان يلحقوا  $h$  بدار الحرب ويؤخذ ماله جبراً  
 كالديون ولا يجوز ان يحدثوا في دار الاسلام بيعة ولا كنيسة  
 فان احدثوها هدمت عليهم ويجوز ان يبنوا ما استهدم من  
 بيعهم وكنائسهم العتيقة  $k$  واذا نقص اهل الذمة عهدهم لم  
 يستبح بذلك قتلهم ولا غنم امواتهم ولا سبي ذراريهم ما لم  
 يقاتلوا ووجب اخراجهم من بلاد المسلمين  $m$  امنين حتى  
 يلحقوا  $n$  مامنهم من ادنى بلاد الشرك فان لم يخرجوا طوعاً  
 أُخرجوا كرهاً

فصل واما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض من حقوق تودى  
 عنها وفيه من نص الكتاب بيئته  $o$  خالفت  $p$  نص الجزية فلذلك كان  
 موقوفاً على اجتهاد  $q$  الائمة قال الله تعالى  $r$  ام تسألهم خرجا  
 فخرج ريبك خير وفي قوله ام تسألهم خرجا

- 
- ثم يكون  $M.$   $c$ ) امانهما  $M.$   $b$ ) حتى  $M.$   $a$ )  
 $Solus O.$   $g$ ) بذل  $M.$   $f$ )  $L.$   $e$ ) طاهر  $L.$   $d$ )  
 القديمة  $M.$   $k$ ) بلاد  $Solus O.$   $i$ ) لحقوا  $L.$   $h$ )  
 يبلغوا  $M.$   $n$ ) الاسلام  $M.$   $m$ ) به  $M.$   $l$ )  
 لاجتهاد من  $M.$   $q$ ) خالف  $Codd.$   $p$ ) اياتي  $P.$   $o$ )  
 23, 74.



وجهان *a* احدهما اجراً والثاني نفعاً وفي قوله فخراج *b* ربك خير  
 وجهان احدهما فرزق ربك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي  
 والثاني فأجر ربك في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال *c* ابو  
 عمرو بن العلاء والفرق بين الخرج والخراج \* ان الخرج من المرقاب  
 والخراج من الارض والخراج *d* في لغة العرب اسم *e* للكراء  
 والغلام ومنه قول النعدي صلح الخراج بالصمان وارض *h* للخراج  
 تتميز عن ارض العشر في الملك والحكم والارضون كلها تنقسم  
 اربعة اقسام احدها ما استألف المسلمون احياءه فهو ارض  
 عشر لا يجوز ان يوضع عليها خراج والكلام \* فيها يذكر في  
 احياء الموات من كتابنا هذا والقسم الثاني \* ما اسلم عليه  
 اربابه فهم احق به *k* فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله  
 ارض عشر ولا يجوز ان يوضع عليها خراج وقال ابو حنيفة الامام  
 مختير بين ان يجعلها خراجاً او عشراً فان جعلها خراجاً لم  
 يجوز ان تنتقل الى العشر وان جعلها عشراً جاز ان تنتقل الى  
 الخراج والقسم الثالث ما ملك من المشركين هتوة وقهراً فيكون  
 على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمه تقسم بين الغانميين  
 وتكون ارض عشر لا *m* يجوز ان يوضع عليها خراج وجعلها  
 ملكاً وفقاً على المسلمين. خراج \* يوضع عليها وقال *n* ابو  
 حنيفة يكون الامام مختيراً بين الامرين والقسم الرابع ما صلحوا

*a*) M. تاويلان *b*) O. خراج *c*) L. وقال *d*) Solus O. omittit.  
*e*) M. addit منه *f*) Solus M. لكنا *g*) M. addit منه  
*h*) Solus M. فارض *i*) M. عليها نذكره *k*) M. solummodo  
 L. تصع *n*) O. ولا *m*) M. ينتقل *l*) M. ما اسلم اربابه  
 عليها omittit.

عليه المشركون من ارضهم فهي *a* الارض \* المأخضة بوضع  
الخراج عليها *b* وفي على ضربين احدهما ما خلا *c* عنه اهله حتى *d*  
خلصت *e* للمسلمين \* بغير قتال فتصير وفقاً على مصالح  
المسلمين *f* وبضرب عليها \* الخراج ويكون *g* اجرة تقرب على الابد  
\* وان لم *h* يقتصر بمدة لما فيها من عموم المصلحة  
ولا يتغيب بالاسلام ولا نعمة ولا يجوز بيع رقابها اعتباراً  
بحكم الوقوف والضرب الثاني ما اقام فيسبب اهله وصولحو  
على اقراره في ايديهم بخراج يضرب عليهم فهذا على ضربين  
احدهما ان ينزلوا \* عن ملكها لنا *k* عند صلحنا فتصير هذه  
الارض وفقاً على المسلمين كالذي اتجلى *l* عنه اهله ويكون  
الخراج المصروب عليهم اجرة \* لا تسقط باسلامهم ولا يجوز  
لهم بيع رقابهم ويكونوا احق بها ما اقاموا على صلحهم ولا  
تنزع *n* من ايديهم سواء اقاموا على شركهم او اسلموا كما  
لا تنزع *o* الارض المستاجرة من يد *p* مستاجرهما ولا يسقط عنهم  
بهذا الخراج جزية رقابهم ان صاروا اهل نعمة مستوطنين وان لم  
ينتقلوا الى *q* الذمة واطموا على حكم *r* العهد لم يجوز ان يقرؤا  
فيها سنة *s* وجاز اقرارهم فيما دونها بغير جزية والضرب الثاني

---

*a*) L. عليهم، المأخضة يوضع *b*) Solus M. وفي *L.*  
*pro* عليها offert. *c*) M. اتجلى *d*) Solus M.  
omittit. *e*) M. حصلت *f*) M. omittit. *g*) M. خراج  
يكون *h*) L. فان *i*) Solus M. فيما *addit.* *k*) Solus  
M. omittit. *l*) L. عما بها لنا *m*) M. omittit, L.  
*p*) M. omittit. *o*) M. ينتقل *n*) M. لا تسقط ما داموا  
بغير جزية *s*) M. addit. *r*) M. omittit. *q*) M. عن

ان يستبقوها على املاكهم ولا ينزلوا عن رقابها وبصالحوا عنها  
 بخراج يوضع عليها \* فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما اقلوا  
 على شركهم وتسقط عنهم باسلامهم ويجوز ان لا يؤخذ منهم  
 جزية رقابهم ويجوز لهم بيع هذه الارض على من *b* شاوا منهم  
 او من المسلمين او من اهل الذمة فان تبايعوها فيما بينهم  
 كاذت على حكمها في الخراج وان بيعت على *c* مسلم سقط عنه  
 خراجها وان بيعت على *d* نسي احتمال ان لا يسقط عنه  
 خراجها لبقاء كفره واحتمل ان يسقط عنه *e* خراجها بخروجه  
 بالذمة عن عقد من صلح عليها ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع  
 عليها فان وضع على مسايح الجربان بان يؤخذ من كل جريب  
 قدر من ورق او حب فاذا *f* سقط عن بعضها باسلام اهله كان  
 ما بقى على *g* حكمه ولا يضم اليه خراج ما سقط باسلام وان *h*  
 كان الخراج الموضوع عليها صلحا على مال مقدر لم يسقط  
 على مساحة الجربان فمذهب الشافعي انه يحط عنهم من مال  
 الصلح *i* \* ما سقط منه باسلام اهله وقال ابو حنيفة يكون مال  
 الصلح *k* باقيا بكماله ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه  
 باسلامه فاما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما تحتمله الارض فان  
 عمر رضى الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب  
 في بعض نواحيه على كل جريب قفيزا ودرهما وجرى في ذلك  
 على ما استوقفه *l* من رأى كسرى بن قباد فانه اول من مسح  
 السواد ووضع الخراج وحدد *m* الحدود ووضع الديواوين وراعى ما

a) P. omittit. b) Solus M. ما c) L. من d) M. من e) M.  
 omittit. f) L. واذا g) Solus M. في h) L. فان i) Solus M.  
 addit. قدر k) L. omittit. l) Solus M. استوقفه m) L. وحد

تحتمله الارض من غير حيف بمالكه *a* ولا إحفاف بزراع واخذ من كل جريب قفيزا ودرهما وكان القفيز وزنه ثمانية ابطال \* وثمنه ثلاثة *b* دراهم بوزن الميثقال *c* ولانتشار ذلك ما *d* ظهر في جاهلية العرب حتى *e* قال زهير بن ابي سلمى *f*

(الطويل) فَتَغْلَلْ لَكُمْ مَا لَا تَغْلَلْ لَاعِلْهَا

قرى بالعراق من قفيز ودرهم

وضرب عمر رضى الله عنه على فاحية اخرى غير هذا القدر فاستعمل عثمان ابن حنيف عليه وامره *g* بالمساحة ووضع ما تحتله الارض *h* من خراجها فمسح ووضع على كل جريب من الكرم وانشجر الملتف عشرة دراهم ومن النخل ثمانية دراهم ومن قصب السكر ستة دراهم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن البر اربعة دراهم ومن الشعير درهمين *i* وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فامضاه وعمل في نواح بالشام على *k* غير هذا فعلم انه راعى في كل ارض ما تحتله \* وكذلك يجب ان يكون واضع الخراج بعده يراعى في كل ارض ما تحتله *l* فانها تختلف من ثلاثة اوجه يوتر كل واحد منها في زيادة الخراج ونقصانه *m* احدها ما يختص بالارض من جودة يتركوا بها زرعها

*a*) Solus M. بمال *b*) Sic O. et L., M. وثمانية et ita etiam P. vertit. *c*) L. المثاقيل *d*) L. بما *e*) M. حين *f*) Moall. Zohair. ed. Rosenmüller (Anal. arab. II.) v. 33. *g*) L. واجراه *h*) L. omittit. *i*) M. inde a vocibus قصب P. ومن الرطبة omnia omittunt; L. et O. offerunt. *k*) Solus M. omittit. *l*) M. omittit. *m*) P. omittit.

او رداة *a* يقل بها ريعها *b* والثاني ما يختص بالزرع من اختلاف  
 \* الزراعة فان من الجبوب والثمار ما يكثر ثمنه ومنها ما يقل  
 ثمنه فيكون الخراج بحسبه والثالث ما يختص بالسقى  
 والشروب *d* لان ما التزم *e* المونة في سقيه بالنواضح والدوالي لا  
 يجتمل من الخراج ما يجتمله سقى السبوح *f* والامطار وشروب  
 الزروع *g* والاشجار ينقسم اربعة *h* اقسام احدها ما سقاها الادميون  
 بغير الة كالسبوح من العيون والانهار يساق اليها فيسبح *i*  
 عليها عند الحاجة ويمنع منها عند الاستغناء وهذا اوفر المياه  
 منفعه واقلها كلفة والقسم الثاني ما سقاها الادميون بالة من  
 نواضح ودواليب *k* او دوالي وهذا اكثر المياه مونة واشقها عملا  
 والقسم الثالث ما يسقيه السماء بمطر او ثلج او طل \* ويسمى  
 العدى *m* والقسم الرابع ما سقته الارض بنداوتها وما استكن  
 من الماء في قرارها فشرب زرعا وشجرها بعروقه ويسمى البعل *n*  
 \* فاما الغيل *o* وهو ما شرب بالقنا فان ساج فهو من القسم الاول  
 وان لم يسح \* فهو من القسم الثاني واما الكظايم فهو ما شرب  
 من الابار فان نصح من هذا بالغروب *p* فهو من القسم الثاني

- 
- a) Solus M. زيادة b) M. ارتفاعها وريعها c) M. والشرب  
 d) M. انواعه من الجبوب والثمار فمنها ما  
 الزرع e) Solus M. السبوح f) التزمت M. g)  
 h) Solus M. ثلاثة i) M. يساح k) M. omittit. l) Solus  
 نغل n) P. omittit, L. العداد m) P. omittit, L. واسقاها  
 o) M. et P. omit-  
 tunt, O. et L. tuentur. p) O. et L. omitunt, M. et P.  
 tuentur.

وان استخرج من القنا فهو غيل *a*. يلحف بالقسم الأول فاذا استقر ما ذكرناه فلا بد لوضع الخراج من اعتبار ما وضعناه من الواجه الثلاثة من اختلاف الارضين واختلاف الزرع واختلاف الشروب ليعلم قدر ما تحتمله الارض من خراجها فيقصد العدل فيها فيما بين اهلها وبين اهل الفى من غير زيادة تجحف باهل الخراج ولا نقصان يضرب باهل الفى نظراً للفريقين ومن الناس من اعتبر شرطاً رابعاً وهو قربها من البلدان والاسواق وبعدها *b* لزيادة ائمانها ونقصانها وهذا إنما يعتبر فيما يكون خراجه ورقاً ولا يعتبر فيما يكون خراجه حباً وتلك الشروط الثلاثة *c* تعتبر *d* في الحب والورق واذا *e* كان الخراج معتبراً بما وضعناه *f* فلذلك *g* اختلف قدره وجاز ان يكون خراج كل ناحية مخالفاً لخراج غيرها ولا يستقصى في وضع الخراج عليه *h* ما يحتمله وليجعل فيه لارباب الارض بقية يجبرون *i* بها النوايب *h* وللوايبح *l* ان الحجاج كتب الى عبد الملك بن مروان يستأذنه في اخذ الفضل من اموال السواد\* فمنعه وكتب اليه *m*\* لا يكون على درهمك الماخون احرص منك على درهمك المتروك *n* وأبقي لهم لحوماً

*a*) Solus M. عين *b*) Solus M. لبعدها *c*) Solus M. omittit. وصدقنا *f*) M. اذا *e*) M. المعتبرة *b*) M. معتبرة *d*) L. *g*) M. ولذلك *h*) Solus M. غلة *i*) Solus M. حرون *h*) Solus O. omittit. *l*) L. وحكى *m*) Solus M. من *m*) Solus M. فمنعه *l*) L. لا تكن على درهمك الماخون *n*) P. ذلك وقال اكتب اليه et reliqua usque احرص على درهمك المتروك *n*) P. ذلك وقال اكتب اليه ad vocem فاذا omittit. L. cum O. conspirat nisi quod exhibet. يكون pro

\*

يعقدون بها شحوماً فإذا تقدّر *a* الخراج بما احتملته الأرض من  
الوجوه *b* التي قدمناها راعى فيها *c* أصلح الأمور *d* من ثلاثة  
احوال أحدها أن يضعه على مسايع الأرض والثاني أن يضعه *e* على  
مسايع الزرع والثالث أن يجعلها مقاسمة فإن وضعه على مسايع  
الأرض كان معتبراً بالسنة \* الهلالية وأن وضعه على مسايع  
الزرع كان معتبراً بالسنة *f* الشمسية وأن جعلها مقاسمة كان  
معتبراً بكمال الزرع وتصفيته فإذا استقرّ على أحدها \* مقدار  
الشروط *g* المعتبرة فيه *h* صار ذلك موبداً لا يجوز أن \* يزداد  
فيه ولا ينقص *i* منه ما *k* كانت الأرضون على أحوالها في شروبها  
ومصالحها فإن تغيرت شروبها ومصالحها إلى الزيادة \* أو النقصان  
فذلك ضربان أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان  
بسبب *l* من جهتهم كزيادة حدثت بشقّ أنهار أو استنباط  
مياه أو نقصان حدث لتقصير *m* في عمارة والعدول عن حقوق  
ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يزداد عليهم فيه لزيادة  
عمارتهم فيه ولا ينقص منه لنقصانها فيؤخذوا *n* بالعمارة  
ليلاً يستديم خرابها فتعطل والضرب الثاني أن يكون  
حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان \* لشقّ

*a*) M. تعدد، L. تقرر *b*) L. الأوجه *c*) M. منه  
*d*) Sic solus P., reliqui الأمرين *e*) L. omittit. *f*) M.  
omittit. *g*) Solus M. مقدراً بشروطه *h*) M. addit  
*i*) L. ينتقص *k*) M. بأن *l*) Sic O. et L., M.  
أو نقصان *m*) Solus M. لتقصان *n*) M. فيؤخذون *o*) M.  
addit نظراً لهم ولاهل النقي

انفجرت *a* او نهر تعطل فان كان سده وعمله ممكنا وجب على الامام ان يعمل من بيت المال من سهم المصالح *b* والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل وان لم يكن عمله ممكنا فخراج تلك الارض ساقط \* عن اهلها *d* اذا عدم الانتفاع بها وان *e* امكن الانتفاع بها في غير الزراعة \* نمسايد او مراع *f* جاز ان يستأنف *g* وضع خراج *h* عليها بحسب ما يجتمه الصيد والمرعى وليست كارض *i* الموات اننى لا يجوز ان يوضع على مصايدها ومراعيتها خراج لان هذه الارض مملوكة وارض الموات مباحة واما *k* الزيادة التى احدثها الله تعالى \* فكانهار حفرها السيل *l* وصارت \* الارض بهما *m* سايجة بعد ان كانت تسقى بالث فان كان هذا عارضا لا يوثق بدوامه \* لم يجوز ان يزداد الخراج فى ملكه الارض وان وثق بدوامه *n* راعى الامام فيه المصلحة لارباب الضياع واهل الفى وعمل فى الزيادة والمشاركة *o* بما يكون عدلا بين الفريقين وخراج الارض اذا امكن زرعها ماخوذ منها *p* وان لم تزرع وقال مالك لا خراج عليها سواء تركها مختارا او معدورا *q* وقال ابو حنيفة يوخذ منه ان كان *r* مختارا ويسقط عنه ان كان *s* معدورا واذنا

- 
- a*) Solus M. عنهم الفاجر *b*) Solus M. addit عنهم  
*c*) Solus O. omittit. *d*) Solus M. عنهم *e*) Solus M. فان  
*f*) M. الخراج *g*) L. يستعطف *h*) M. الخراج *i*) L.  
فساح ماوها وارض (او ارض *l*) M. (I. *l*) M. (I. *k*) M. فاما  
*m*) M. omittit. *n*) M. حفرها السيل حتى اخفضت  
*o*) M. فى خراج *habet* الخراج فى *L. pro* et P. omittunt.  
*p*) M. omittit. *q*) Solus O. لمعدور *P.* والمشاركة  
*r*) M. همجاو عشر *s*) M. تركها



كان خراج ما اخذ بزراعة يختلف باختلاف الزرع اخذ منه فيما اخذ بزراعة *a* عن اقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرعه لم يعارض فيه واذا كانت ارض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراج في عام وتزرع في عام آخر روى حالها في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر اصلح الامور لارباب الضياع واهل الفئ في خصلة *b* من ثلاث اما ان يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من المزروع والمتروك واما ان يمسح كل جريبين منها *c* بجريب ليكون احدهما للمزروع والاخر للمتروك واما ان يضعه *d* بكامله *e* على مساحة المزروع دون المتروك ويستوفى على اربابه الشطر *f* من زراعة ارضهم واذا كان خراج الزرع والثمار مختلفا باختلاف الانواع \* فزرع او غرس *g* ما لم ينص عليه اعتبر خراجه باقرب المنصوصات به شيئا ونفعا واذا زرعت ارض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع بخراج الارض وجمع فيها بين الحقلين على مذهب الشافعي رحمه الله وقال ابو حنيفة لا اجمع بينهما واقتصر على اخذ الخراج واسقط *h* العشر ولا يجوز ان تنقل ارض الخراج الى العشر ولا ارض العشر الى الخراج وجوز ابو حنيفة واذا سقى بماء \* الخراج ارض عشر كان الماخون منها عشرا واذا سقى بماء *i* العشر ارض خراج كان الماخون منها *k* خراجا اعتبارا بالارض دون الماء وقال ابو حنيفة يعتبر حكم الماء فيؤخذ

a) L. زرع. b) M. omittit, L. حصة c) Solus M. omittit.  
d) P. مضاعف شود e) L. دمكيه f) M. النظر, L. الشرط  
g) Solus M. من زرع او غرس h) Solus O. واسقاط i) M.  
omittit. k) I. فيها

بماء الخراج من ارض العشر للخراج ويؤخذ بماء العشر من ارض  
 الخراج العشر اعتبارا بالماء دون الارض واعتبار الارض اولى من  
 اعتبار الماء لان الخراج ماخوذ عن الارض والعشر ماخوذ عن a  
 الزرع وليس على الماء خراج ولا عشر فلم يعتمد في واحد  
 منهما وعلى هذا الاختلاف منع ابو حنيفة صاحب الخراج ان  
 يسقى بماء العشر ومنع صاحب العشر ان يسقى بماء الخراج  
 ولم يمنع الشافعي رحمه الله \* واحدا منهما ان يسقى باى  
 ماءين شاء واذا بنى في ارض الخراج ابنية من دور او حوانيت  
 كان خراج الارض مستحقا لان لرب الارض ان ينتفع بها كيف  
 شاء واسقطه ابو حنيفة الا ان تُزرع او تُغرس c والذي اراه ان  
 ما لا يستغنى عن بنيانه في مقامه في ارض الخراج لزراعتها d عفو  
 يسقط e عنه فخرجه لانه لا يستقر الا بمسكن يستوطنه وما  
 جاوز قدر الحاجة ماخوذ بخرجه واذا أُوجرت ارض الخراج او  
 أُعيرت فخرجها على المالك \* دون المستاجر والمستعير وقال  
 ابو حنيفة خراجها في الاجارة على المالك h وفي العارية على  
 المستعير واذا اختلف العامل ورب الارض في حكمها فادعى العامل  
 انها ارض خراج وادعى ربها انها ارض عشر وقولها ممكن فالقول  
 قول المالك دون العامل فان اتهم احلف استظهارا ويجوز ان  
 يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية  
 اذا علم صحتها ووثق بكتابتها وقلما يشكل ذلك الا في الحدود  
 واذا ادعى رب الارض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ولو ادعى دفع

a) Solus M. من b) L. احدها c) M. عنه d) P. زارع را  
 offert. e) M. سقط f) L. omittit. g) L. يستقبل  
 h) L. omittit.

العشر قبل قوله ويجوز أن يعمل في دفع الخراج على السداوين السلطانية إذا عرف محنتها اعتباراً بالعرف المعتاد فيها ومن أسس بخرجه انظر به إلى أسساره *a* وقال أبو حنيفة يجب بليساره ويستقل بالأسساره وأنا مطل *c* بالخراج مع أسساره حبس به *d* إلا أن يوجد له \* مال فيبداع عليه في خراجه كالديون فإن لم يجد له غير أرض الخراج فإن كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجه وإن كان لا \* يرى ذلك ف عليه واستوفى الخراج من مستأجرها فإن زادت الأجرة كان له زيادتها ولن نقصت كل من عليه نقصانها وأنا عجز رب الأرض عن عمارتها فهل له أن توجرها أو ترفع يدك عنها لتدفع إلى من يقوم بعمارتها ولم تسترك على خرابها وأن دفع خراجها ليلاً تصير بالخراب مواتاً وعمل الخراج يعتبر في صحة ولايته \* الخربة والامانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف ولايته *e* فإن ولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد وأن ولى جباية الخراج صحت ولايته وإن لم يكن فقيهاً مجتهداً ورزق عمل الخراج في *k* مال الخراج كما أن رزق عمل الصدقة في مال الصدقة من سهم العاملين وكذلك أجور المساجد وأما أجرة القسام فقد اختلف الفقهاء فيها \* فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن أجور قسمة العشر والخراج معاً في الحظ الذي استوفاه السلطان منهما \* وقال أبو حنيفة لأجور من يقسم غلة العشر

*a*) M. et P. يساره *b*) I. بالاعتبار *c*) L. نطل *d*) M. فيه  
*e*) M. omittit. *f*) M. يراه *g*) L. بالخراب *h*) P. omittit,  
M. post vocem حساله addit من بعد *i*) L. omittit.  
*k*) M. من *l*) P. omittit.

وغلة الخراج وسطاً من اصل الكيل وقال سفيان الثوري اجور الخراج على السلطان واجور العشر على اهل الارض وقال مالك اجور العشر على صاحب الارض واجور الخراج على الوسط

فصل والخراج حَقٌّ معلوم على مساحة معلومة فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير تنفى الجهالة عنها احدها مقدار الجريب بالذراع المسوح بها *a* والثاني مقدار الدرهم الماخوذ به والثالث مقدار الكيل المستوفى به فاما للجريب فهو عشر قصبات في عشر قصبات وانقفيز عشر قصبات في قصبية والعشير *b* قصبية في قصبية والقصبية ستة اذرع فيكون *c* للجريب ثلاثة الاف وستمائة ذراع مكسرة *d* والقفيز ثلاثماية وستون ذراعاً مكسرة وهو عشر للجريب والعشير ستة وثلاثون ذراعاً وهو عشر القفيز واما الذراع فالذراع سبع اقصرها القصبية *f* ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وفي البلائية ثم الهاشمية الكبرى وفي الزيدية ثم العمرية ثم الميزانية فاما القصبية وهي تسمى ذراع الدور فهي اقل من ذراع السوداء باصبع وثلثي اصبع واول من وضعها ابن ابي ليلى القاضي وبها يتعامل اهل كلوانى واما اليوسفية وهي التي تدرع بها القضاة الدور بمدينة السلام فهي اقل من الذراع السوداء بثلثي اصبع واول من وضعها\* ابو يوسف القاضي واما ذراع السوداء فهي اطول من

تكسيره *a*) M. *b*) M. العشر *c*) M. يكون *d*) Solus M. *e*) M. addit تكسيره L. مكسرة *f*) Codd. hic et paullo post aut العصبة aut التصبة offerunt, utrobique e coniectura scripsi القصبية, i. e. „ad قاضى spectans, a قاضى nomen trahens“. *g*) L. الذراع

ذراع الدور باصبع وثلاثي اصبع وأول من وضعها الرشيد رضى  
الله عنه قدرها بذراع خادم اسود كان على رأسه وفي انثى  
يتعامل بها الناس في ذراع البرّ b والنجارة والابنية وقياس نيل  
مصر. واما الذراع الهاشمية الصغرى \* وفي البلايين فهي اطول  
من الذراع السوداء باصبعين وثلاثي اصبع وأول من احدثها بلال  
بن ابي بردة وذكر انها ذراع جدّه d ابي موسى الأشعري رضى الله  
عنه وفي انقص من الريادية بثلاثة ارباع عشر وبها يتعامل الناس  
بالبصرة والكوفة واما الهاشمية الكبرى وفي ذراع الملك وأول  
من نقلها الى الهاشمية المنصور رضى الله عنه فهي اطول من  
الذراع السوداء بخمس اصابع وثلاثي اصبع يكون ذراعاً \* وثماناً  
وعشراً e بالسوداء وينقص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة ارباع  
عشر وسميت زيادية لان زياداً مسح بها ارض السواد \* وفي التي  
تذرع بها اهل الاهواز واما السدراع العمرية فهي ذراع عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه التي مسح بها ارض السواد f وقال موسى  
بن طلحة ربيت ذراع عمر بن الخطاب رضى الله عنه التي مسح  
بها ارض السواد وفي ذراع وقبضة وابهام قايمه \* قال للحكم بن  
عتيبة ان عمر رضى الله عنه عمد الى اطولها ذراعاً واقصرها فجمع  
منها ثلاثة واخذ الثلث منها وزاد عليه قبضة وابهاماً قايمه g

a) O. et M. exhibent, L. et P. omittunt. b) P. ذر  
وذكر كرهه d) P. ذر عيسست كه ابي موسى اشعري تجديد  
انذ كه اين ذرعيسست كه ابي موسى اشعري تجديد  
c) Solus O. exhibet. d) P. ذر كرهه  
انذ كه اين ذرعيسست كه ابي موسى اشعري تجديد  
e) Solus L. وثمانية عشر f) M. omittit. g) Solus M.  
omittit; L. post vocem واقصرها inserit وارسطها P.

ختم في طرفيه بالرصاص وبعث بذلك الى حذيفة وعثمان بن حنيف حتى مسح بها السواد وكان اول من مسح بها بعده عمر بن هبيرة واما الذراع الميزانية فيكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاثي ذراع \* وثلاثي اصبع *a* واول من وضعها المامون رضى الله عنه وفي التي يتعامل الناس بها في ذراع البريدات والسكون والسوق *b* وكرو الانهار والكفاير *c* واما الدرهم فيحتاج فيه الى معرفة وزنه ونقده فاما وزنه فقد استقر *d* في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دوانيق ووزن *e* كل عشرة *f* منها سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم ان الدراهم كانت في ايام الفرس مصروبة على ثلاثة اوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً ودرهم وزنه عشرة قيراط فلما أُحتيج في الاسلام الى تقديره *g* في الزكوة اخذ الوسط من جميع الاوزان الثلاثة وفي اثنان واربعون قيراطاً فكان اربعة عشر قيراطاً من قيراط المثقال فلما ضربت الدراهم الاسلامية على الوسط من هذا الوزن الاوسط \* من الاوزان الثلاثة *h* قيل في عشرتها سبعة مثاقيل لانها كذلك وذكر اخرون ان السبب في ذلك ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وان منها البغلي وهو ثمانية دوانق \* ومنها الطبري وهو اربعة دوانق ومنها المغربي وهو

---

بِسْ جَمْعُ كَرْدِ sic vertit فجمع منها ثلاثة voces  
*a*) M. وثلاثة اصابع *b*) P. omittit. *c*) M. hic novam  
 sectionem inchoat. *d*) L. الامر *e*) M. وزن *f*) L.  
 addit درهم *g*) L. نغرة M. *h*) Solus M. omittit. *i*) M.  
 addit. وزن

ثلاثة دوانق *a* ومنها اليميني وهو دانق قال انظروا الاغلب مما يتعامل به الناس من اعلاها وادناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فجمع *b* بينهما فكان اثنا عشر دانقا فاخذ نصفها فكان ستة دوانق \* فجعل الدرهم الاسلامي في ستة دوانيق *c* ومتى زدت عليه ثلاثة سباعه كان مثقالاً ومتى نقصت من المثقال ثلاثة عشارة كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان فاما النقد فمن خالص الفضة وليس لمغشوشة مدخل في حكمه وقد كان القرمس عند فساد امرهم فسدت نقودهم فحجاء الاسلام ونقودهم من العين والورق غير خالصة الا انها كانت تقوم في المعاملات مقام الخائصة وكان غشها عفوا لعدم تأثيره بينهم الى ان ضربت الدراهم الاسلامية فتميز المغشوش من الخالص واختلف في اول من ضربها في الاسلام فقال *d* سعيد بن المسيب ان اول من ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان \* وكانت الدنانير تُرَدُّ رومية والدراهم تُرَدُّ كسروية وحميرية قليلة *e* \* قال ابو الزيد فامر عبد الملك ج الحجاج ان يضرب الدراهم بالعراق فضربها سنة اربع وسبعين *f* وقال المدايني بل ضربها الحجاج في اخر سنة خمس وسبعين \* ثم امر بضرئها في النواحي سنة

a) P. omittit. b) Solus O. جمع. c) M. omittit. d) M. فحكي  
 ودينارها P. وكانت تُرَدُّ رومية وكسروية وحميرية قليلة. e) M. L. vocem  
 ودرهمها كسروية وحميرية اندك بود. تُرَدُّ i e. „intellige, scilicet“ primo loco, post sine  
 signis offert. f) P. omittit. g) M. addit. h) Solus M. addit. i) L. omittit.  
 م. addit. من الهجرة سبع واربعين.

سنت وسبعين *a* وقيل ان الحجاج خلعها تخليصاً \* ثم يستقصده *b*  
 وكتب عليها *c* الله احد الله الصمد وسميت مكروهة واختلف  
 في تسميتها بذلك فقال قوم لان الفقهاء كرهوها لما عليها من  
 انقران وقد جعلها الجنب والمحدث *d* وقال اخرون لان الاعاجم  
 كرهوا نقصانها فسميت المكروهة *e* ثم ولى بعد الحجاج عمر ابن  
 هبيرة في ايام يزيد بن عبد الملك فضربها اجود مما كانت ثم  
 ولى بعده خالد بن عبد الله القسري *f* فشد في تجويدها  
 وضرب بعده يوسف بن عمر فافترط في التشديد فيها والتجويد  
 فكانت *g* الهبيرية والخالدية واليوسفية اجود نقود بنى امية وكان  
 المنصور رضى الله عنه لا ياخذ في الخراج من نقودهم *i* غيرها  
 وحكى يحيى بن النعمان العفاري عن ابيه ان اول من ضرب  
 الدرهم *k* مصعب ابن الزبير عن امر *l* عبد الله بن الزبير سنة  
 سبعين على ضرب الاكاسرة وعليها بركة من *m* جانب والله *n* في  
 \* الجانب الاخر *o* ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها بسم  
 الله الحجاج *p* فاذا خالص العين والورق من غش *q* كان هو المعتبر  
 في النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق  
 بسلامة طبعها المامون من تبديلها ولبسها *r* هو المستحق

- 
- a*) L. omittit. *b*) P. ان ننمود  
*c*) L. addit هو قل; Sur. 112, 1. 2. *d*) Vide Al-Makrizi  
 hist. monetae arab. ed. Tychsen pag. 20. *e*) مكروهة  
*f*) M. ما *g*) P. omittit. *h*) L. وكانت *i*) M. الدراهم  
*k*) Sic solus O., reliqui الدراهم *l*) L. addit اخيه *m*) L. في  
*n*) L. الله *o*) M. جانب *p*) L. جانب في الحجاج *q*)  
*r*) P. تليس L. عين



دون نثار الفضة وسبايك الذهب لأنه لا يوثق بهما إلا بالسبك والتصفية \* والمطبوع موثق به *a* ولذلك كان هو الثابت في الذمم فيما يطلق من اثمان المبيعات وقيم الملتفات ولو كان المطبوعة مختلفة القيمة *b* مع اتفاتها في الجودة فطالب عامل للخراج باعلاها قيمة *c* نظر *d* فان كانت من ضرب سلطان الوقت اجيب اليد لأن في العدول عن ضربه مبينة له في الطاعة وان كانت من ضرب غيره نظر فان كانت هي السماخونة في خراج من تقدمه \* اجيب اليه استصحابا لما تقدم وان لم تكن ماخوذة فيما تقدم كانت المطالبة به \* غبنا وحيقاف واما مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم اخذها لانتباسه وجوار اختلاطه *g* ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح *h* واختلف الفقهاء في كراهية كسرها فذهب مالك \* في اكثره فقهاء المدينة الى أنه مكروه لانه من جملة الفساد في الارض وينكر *k* على فاعله وروى عن النبي صلعم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين للجارية بينهم والسكة في الحديدية التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة وقد كان \* ينكر فذلك *l* ولاة بني امية حين اسرفوا فيه *m* فحكى *n* ان \* مروان بن الحكم *o* اخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده وهذا

- a*) P. omittit. *b*) Solus O. القيم *c*) L. في القيمة *d*) Solus M. omittit. *e*) Sic ex P. correxi, codd. offerunt. *f*) Solus O. omittit; L. غششا pro غبنا habet, M. pro utraque voce وجمعا *g*) L. لاختلافه *h*) Solus O. الصحيح *i*) M. واكثر *k*) Solus O. ينكر *l*) M. ينكره *m*) M. omittit, *n*) M. عبيد الملك بن مروان *o*) L. يحكى

عدوان مضمون *a* ليس *b* له في التاويل مساغ وحكى الواقدي ان  
ابان بن عثمان كان على المدينة فعاقب *c* من قطع الدراهم  
وضربه ثلثين *d* وطاف به قال الواقدي وهذا عندنا فيمن  
قطعها ودفس فيها المفرغة والزيوف فان كان الامر على ما قاله  
الواقدي فما فعله ابان بن عثمان ليس بعدوان لانه ما خرج  
به عن حد التعزير والتعزير على التمدليس مستحق فلما فعل  
مروان فظلم وعدوان وذهب ابو حنيفة وفقهاء العراق الى ان  
كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن حفص *e* عن ابي بن كعب  
في قول الله تعالى او ان تفعل في اموالها ما نشاء *f* قال كسر  
الدراهم ومذهب الشافعي رحمه الله انه قال ان كسرها لحاجة  
لم يكروه له وان كسرها لغير حاجة كره له *g* لان ادخال النقص  
على المال من غير حاجة سفة وقال احمد بن حنبل ان كان  
عليها اسم الله عز وجل كرهه كسرها وان لم يكن عليها اسمه  
لم يكروه *h* واما للخبز المروى في النهى عن \* كسر السكة فكان  
محمد بن عبد الله الانصاري قاضي البصرة يحمله على النهى  
لكسرها لتعاد تبراً فتكون على حالها مرصدة للنفقة وحمله  
اخرى على النهى عن كسرها ليتخذ منها اواني وزخرف وحمله  
اخرى على النهى عن اخذ اطرافها قرضاً بالمقاريف لانهم  
كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عدداً فصار اخذ اطرافها

*a*) P. محض *b*) Solus M. وليس *c*) L. يعاقب *d*) M. addit  
eiusque loco O. وطاف به habet, quod M. omittit.  
*e*) P. جعفر *f*) L. addit تفسير *g*) Sur. 11, 89. *h*) L.  
omittit. *i*) M. له addit. *k*) M. له addit. *l*) L. locum sic  
exhibet: كسرها فحمله على

بخسًا وتطفيقًا *a* وأما الكيل فان كان مقاسمة فبأي قفيز كيل *b*  
تعديت فيه القسمة وان كان خراجا مقدرا فقد حكي ان القفيز  
الذي وضعه عثمان بن حنيف على ارض السواد فامضاء *c* عمر  
رضي الله عنه كان مكيلًا لهم يعرف بالشابرقان *d* قال يحيى بن  
ادم وهو المختوم الحجاجي \* وقيل وزنه ثلثين اربال فان استوف  
وضع للخراج *e* كيلا مقدرا على ناحية مبتدأة روى فيه من  
المكاييل ما استقر مع اهلها من مشهور القفران بتلك الناحية

### الباب الرابع عشر فيما تختلف احكامه من البلاد

وبلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة اقسام حرم وحجاز وما عداهما  
فاما للحرم فمكة وما طاف بها من نصب حرمها وقد ذكرها  
الله تعالى *g* باسمين \* في كتابه *h* مكة وبكة فذكر مكة *i* في قوله  
عز وجل وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم  
بيطن مكة من بعد ان اظفركم عليهم *k* ومكة ماخول من قولهم  
تمسكت المخر *l* تمسكًا اذا استخرجته *m* عنه لأنها تمسك  
الفاجر عنها وتخرجه منها على ما حكاه الاصمعي وانشد \* قول  
الراجز *n* في تلييته

---

*a*) L. novam sectionem indicit. *b*) Solus M. كان *c*) Solus  
M. بامضاء *d*) L. بالسائير, M. بالبا *e*) M. omittit. *f*) M.  
نكر *g*) M. addit مكة *h*) M. omittit. *i*) M. omittit.  
*k*) Sur. 48, 24. *l*) L. addit من العظم *m*) Solus M. استخرجه  
*n*) M. قول بعض الرجال, L. بعض الرجال

يا مكة الفاجر مكي مكا

ولا تسمى مذججا وعكا

وذكر بكة في قوله عز وجل ان اول بيت وضع للناس للذي  
ببكة مباركا \* a قال الاصمعي b وسميت بكة لان الناس تبتك  
بعضهم c بعضا فيها اى تدفع وانشد d

(الرجز) اذا السريب e اخذته اكة

فخله حتى يبك بكة

واختلفت الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما لغنان  
والمسمى بهما واحد لان العرب تبدل الميم بالباء فنقول ضربة  
لازم وضربة لازب لقرب المخرجين وهذا قول مجاهد وقال اخرون  
بل هما اسمان والمسمى بهما شيان لان اختلاف الاسماء موضوع f  
لاختلاف المسمى ومن قال بهذا اختلفوا في المسمى بهما على  
قولين احدهما ان مكة اسم h البلد كله وبكة i البيت \* وهذا  
قول ابراهيم النخعي ويحيى بن ابي ايوب k والثاني ان مكة  
لحرم كله وبكة المسجد l وهذا قول الزهري وزيد بن اسلم  
وحكى مصعب ابن عبد الله الزبيرى قال كانت مكة في الجاهلية  
تسمى صلاحا لامنها وانشد قول ابي سفيان \* بن حرب بن  
امية لابن m للضرمي

(الوافر) ايا n مطر هلم الى صلاح

فيكفيك الندامى من قريش

a) Sur. 3, 90. b) L. omittit, M. و ante قال addit. c) L.  
ببوكها d) M. addit الرجز e) L. السريب f) Solus M. موضوع  
g) O. بها h) M. omittit. i) L. addit موضع k) M. omittit.  
l) M. مكة addit. m) M. omittit. n) P. يا

وتقول *a* بلدة فبرت قديما

ولئن ان يزورك رب جيبش *b*

وحكى مجاهد ان من اسماء مكة أم زُحمر *c* والباسة فلما أمر  
 زحمر فلان الناس يتزاحمون *d* بها ويتوازعون *e* واما الباسة  
 فلانها من تبس من الخد فيهما اى تحطيمه وتهلكه ومنه قوله الله  
 تعالى وبست للجال بساج ويروى الناس بالنون ومعناه انه ينس  
 من الخد فيهما اى تطرده وتنفيه واصل *h* مكة وحرماها ما عظمه  
 الله سبحانه من حرمة بيته حتى جعلها لاجل البيت الذى امر  
 قواده وجعله قبلة *h* عباده وامر *l* القري كما قال الله سبحانه  
 لتتذرا أم القري ومن حولها *m* وحكى جعفر بن محمد *n* عن  
 ابيه محمد ابن علي *o* رضى الله عنهما ان سبب وضع البيت  
 \* والطواف به *p* ان الله تعالى *q* قال للملائكة اني جاهل في الارض  
 خليفة قالوا اجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن  
 نستبح جحدمك ونقدس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون فغضب  
 عليهم فعادوا بالعرش فطافوا حوله سبعة اطواف *r* يسترضون  
 ربهم فرضى عنهم وقال لهم اجنوا لى في الارض بينا يعوذ به من

- a*) P. اتترك *b*) P. addit كرهه بمكه *c*) Codd. او را نحوه كرهه بمكه  
*d*) Omnes, excepto P. يتزاحمون *e*) Sic O. et M., L. ويتوازعون  
*f*) P. omittit. *g*) Sur. 56, 5; solus O. etiam sequentem  
 versum affert. *h*) P. اصل *i*) M. حرمتها *k*) Solus M.  
 omittit. *l*) L. أم *m*) Sur. 6, 92. *n*) Solus M. احمد  
*o*) P. addit. بن الحسين *p*) P. وطواف ناس *q*) Sur. 2, 28.  
*r*) M. اشواط

سَخَطْتُ عَلَيْهِ مِنْ بَنِي آدَمَ وَيَطُوفُ *a* حَوْلَهُ كَمَا فَعَلْتُمْ *b* بَعْرَشَى  
فَارَضَى عَنْهُمْ فَبَنَوْا لَهُ هَذَا الْبَيْتَ فَكَانَ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعُ لِلنَّاسِ  
\* قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعُ لِلنَّاسِ *c* لِلَّذِي بَدَعْنَا مَبَارَكًا  
وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ فَلَمَّا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعُ  
لِلنَّاسِ *d* لِلْعِبَادَةِ \* وَأَنَّهُمَا اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضَعُ *e*  
لِغَيْرِهَا وَقَالَ الْحَسَنُ وَطَائِفَةٌ قَدْ كَانَ قَبْلَهُ بَيْوتٌ كَثِيرَةٌ وَقَالَ مُجَاهِدٌ  
وَقَتَادَةُ لَوْ يَكُنْ قَبْلَهُ بَيْتٌ مَرٌّ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَبَارَكًا تَأْوِيلَانِ  
أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْكَنَتْهُ مَا يَسْتَحَقُّ مِنْ ثَوَابِ الْقَصْدِ إِلَيْهِ وَالثَّانِي  
أَنَّهُ أَمِنْ مَنْ دَخَلَهُ حَتَّى الْوَحْشُ فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الطَّيْبُ وَالذَّيْبُ  
وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ يَجْتَمِعُ تَأْوِيلَانِ أَحَدُهُمَا هَدَى لَهُمْ إِلَى تَوْحِيدِهِ  
وَالثَّانِي إِلَى عِبَادَتِهِ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ فِيهِ *g* آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ  
وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَكَانَتْ الْآيَةُ فِي *h* مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ إِثْرٌ قَدِيمِيهِ  
فِيهِ وَهُوَ حَجَرٌ صَلْدٌ وَالآيَةُ فِي غَيْرِ الْمَقَامِ أَمِنْ الْخَافِيفِ وَهَيْبَةِ  
الْبَيْتِ عِنْدَ مَشَاهِدَتِهِ وَامْتِنَاعِ الطَّيْرِ مِنَ الْعُلُوِّ عَلَيْهِ وَتَعْجَلِ  
الْعُقُوبَةِ لِمَنْ عَنَّا فِيهِ وَمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَيْلِ وَمَا  
عَطَفَ عَلَيْهِ قُلُوبُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَعْظِيمِهِ *i* وَأَنَّ مَنْ دَخَلَهُ  
مِنَ الْجُنَاةِ *k* وَمِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا مُتَّبِعِي شَرَعِ يَلْتَزِمُونَ *l*  
أَحْكَامَهُ حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ مِنْهُمْ *m* كَانَ يَرَى فِيهِ قَاتِلَ أَخِيهِ وَأَبِيهِ

- a*) Sic L., M. وَيَطُوفُ, O. يَطُوفُ *b*) Solus M. تَعَلَّمْتُمْ  
*c*) Solus M. et P. omittit. Sur. 3, 90. *d*) L. et P.  
omittunt. *e*) Solus M. omittit. *f*) Solus M. بَيْوتٌ كَثِيرَةٌ  
*g*) Sur. 3, 91. *h*) Solus O. الْآيَاتِ *i*) M. تَعْظِيمُهُمْ لَهُ  
*k*) M. لِلْمَبَايِرَةِ *l*) Solus O. وَيَلْتَزِمُونَ, solus M. يَلْتَزِمُونَ  
*m*) L. omittit.

\*

فلا يطلب ثأره *a* فيه وكل ذلك آيات الله تعالى القاهها على قلوب عباده وأما أمنه في الاسلام ففي قوله سبحانه وتعالى ومن دخله كان آمنا تاويلان احدهما آمنا من النار وهذا قول يحيى بن جعدة والثاني آمنا من القتل *b* لأن الله تعالى اوجب الاحرام على داخله وحظر عليه ان يدخله محلاً وقال رسول الله صلعم حين دخل مكة علم الفتح حلالاً أحلت لي \* ساعة من نهار ولم تحل لأحد من قبلي ولا تحل لأحد من بعدى *c* ثم قال *d* والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً فجعل جأه فرضاً بعد ان صار *e* في الصلاة قبلته لان استقبال الكعبة *g* في الصلوة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج فرض في السنة السادسة وان قد تعلق بمكة للكعبة من اركان الاسلام عبادتان وبأينت *h* بحرمتها ساير البلدان *i* وجب ان نصفها ثم نذكر *k* حكم حرمها فاما بناوها فأول من تولاه بعد الطوفان ابراهيم عليه السلام فان سجنه قال *m* وان يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم فذل ما سألاه من القبول على أنهما كانا يبناها مأمورين وسميت كعبة لعلوها *n* من قولهم \* كعبت المرأة انا علا ثديها ومنه سمي الكعب كعباً لعلوه *o* وكانت الكعبة بعد ابراهيم صلعم مع

*a*) Solus O. بشاره *b*) M. القتال *c*) O. omittit, P. nonnisi ساعة retinuit. *d*) Sur. 3, 91. *e*) Solus O. كان *f*) Solus M. وما ثبت *g*) L. القبله *h*) O. sine punctis, M. وبواسطه حرمت آن فاضل شد بر ساير بلدان P. وما بنيت *i*) Solus M. omittit. *k*) Solus O. امر addit. *l*) M. حقها *m*) Sur. 2, 121. *n*) L. ماخود addit. *o*) M. كعب ثدى

جرهم والعمالقة الى ان انقرضوا حتى *a* قال فيهم عامر  
ابن الحارث

(الطويل) كأن لم يكن بين الحجون الى انصفا

انيس ولم يسمر بمكة سامر

بلى نحن كنا اهلها فزالنا

صروف الليالي والجود العوائث *b*

وخلفهم *c* فيها قريش بعد استيلايهم على الحرم لكثرتهم

بعد القلة وعزتهم بعد الذلّة تاسيساً لما يظهره الله تعالى

فيهم من النبوة فكان *d* أول من جدّد بناء الكعبة من قريش

بعد ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب وسقفها بخشب الدوم

وجريد النخل قال الاعشى

(الطويل) حلقت بثوبى راهب الشام والذي

بناه *e* قصي جدّه *f* وابن جرهم

لئن *g* شبّ نيران العسداوة بيننا

ليرتحلن متى *h* على ظهر شيهم *i*

ثم بنتها قريش بعد *k* ورسول الله صلعم ابن خمس وعشرين

سنة وشهد بناءها وكان بلها \* في الارض *l* فقال ابو حذيفة بن

المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا يدخل الا بسام

---

*a*) O. et L. المرأة اذا علا ومنه سمي الكاعب كعبا اذا علا

omittunt. *b*) Vid. Ibn Badr. ed. Dozy pag. v<sup>f</sup> et Abu-l-

fedae hist. anteis. ed. Fleischer pag. 192. *c*) M. وحلفتها

*d*) L. لان *e*) O. *g*) جدّه *f*) والتى بناها *e*) M. وكان *L.*

شيظم *M.* *h*) P. منهم *P.* *solus* O. omittit. *i*) M.

*l*) بعد از رسول الله *P.* بعدّه *M.* *k*)



فأنه لا يدخلها حينئذ إلا من ارتسم فإن جاء أحد ممن  
تكرهون رميتم به فيسقط *a* فكان نكالا لمن راه ففعلت قريش  
ذلك وسبب بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت قوف القامة  
فاردوا تعليتها *b* وكان الحجر قد القى سفينة لرجل من *c* تجار  
الروم الى جدة فاخذوا خشبها وكان في الكعبة حية تخافها  
الناس فخرجت فوق جدار الكعبة فنزل طائر فاخطفها فقالت  
قريش آيا لنرجوا ان يكون الله سبحانه قد رضى ما اردنا فهدموها  
وبنوها بخشب السفينة وكانت على بنائها الى ان يحصر ابن  
الزبير بالمسجد من اللصين بن نمير السكوي *d* ومسكر الشام *e*  
حين حاربوه سنة اربع وستين في زمن يزيد بن معاوية فاخذ  
رجل من اصحابه ناراً في ليفة على رأس رمح وكانت الريح عاصفة  
فطارت شراره فتعلقت باستار الكعبة فاحرقتها فتصدعت حيطانها  
واسودت وتناثرت حجارتها فلما مات يزيد وانصرف اللصين بن  
نمير شاور عبد الله بن الزبير واصحابه *f* في هدمها وبنائها فاشار  
به جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير واباه \* عبد الله *h* بن  
عباس وقال *i* لا تهدم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير اما ترى  
المام تقع على حيطان البيت فيتناثر حجارته \* وبطل اخذكم *k*

*a*) L. marg. فسقط, quid in textu, incertum; M. فسقط

*b*) P. تعليتها *c*) L. المحار addit. *d*) P. omittit. *e*) Hac  
voce finitur folium 93 codicis M. et folium, quod se-  
quitur, a vocibus الكعبة incipit pag. ٢٧٤ lin.  
19 editionis meae, ita ut duo folia integra desint.

*f*) Codd. sine punctis. P. فرو رخت vertit. *g*) L. اصحابه

*h*) P. omittit. *i*) L. فقال *k*) O. sine punctis, L. فيطل

ببني بيته ولا يبتى نبيت الله الا الى هدمه بالغداة فقد بلغنى  
ان رسول الله صلعم قال لو كانت لنا *a* سعة لهبتته على اس  
ابراهيم ولجعلت له بابين شرقيا وغربيا وسأل الاسود هل سمعت *b*  
من عيشة رضى الله عنها في ذلك شيئا فقال نعم اخبرتنى ان  
النبي عليه السلام قل لها \* ان المنفقة قصرت لقومك فاقصروا  
ولولا حدثان عهدم بالكفر لهدمته واعدت فيه ما تركوا فاستقرت  
رأى ابن الزبير على هدمه فلما اصبح ارسل الى عبيد *c* بن عمير  
فقبيل هونام فارس البية وايقظه وقال له اما بلغك ان النبي عليه  
السلام قال ان الارض لتصبح الى الله تعالى من نومة العلماء في *f*  
الصحى فهدمها فارسل اليه ابن عباس ان كنت فادمتها فلا  
تدع الناس بلا قبلة فلما هدمت قال الناس كيف نصلى بلا *g*  
قبلة فقال جابر وزيد *h* صلوا الى موضعها فهوى القبلة \* وامر  
ابن الزبير بموضعها فسترو *k* ووضع الحجر في تاهوت في خرقه *m*  
حرير قال عكرمة رايته فانا هو نراع او يزيد *n* وكان جوفه ابيض  
مثل الفضة وجعل حلى *o* الكعبة عند الحجمة في خزانة الكعبة  
فلما اراد بناءها حفر من قبل للطيم حتى استخرج اس ابراهيم  
عليه السلام \* فجمع الناس ثم قال هل تعلمون ان هذا اس  
ابراهيم وقالوا نعم فبناها على اس ابراهيم صلعم *p* وادخل

---

احدكم *a*) P. usque ad ولا omnia omittit. *b*) L. لما *c*) L. عبد  
عبد *c*) P. omittit. *d*) L. واستقر. *e*) O. عبيده *f*) L. Vid.  
pag. ٣١ استسباب المعارف *g*) L. omittit. *h*) L. ولا  
*i*) M. فهى *k*) P. omittit. et superscr. زبير *l*) L. ابن عبد الله  
*m*) L. effert. لموضعها *n*) L. فامر *o*) L. Solus O. omittit.  
*p*) P. omittit. على *q*) L. او زيد *r*) P. وصله *s*) P. سرقة

فيها من الحجر ستة اذرع وترك منها اربعا وقيل ادخل سبع اذرع وترك ثلاثا وجعل لها بابين موضوعين *a* بالارض شرقيا وغربيا يدخل من واحد ويخرج من الآخر وجعل على بابها صفايح الذهب وجعل مفاتيحها من ذهب وكان ممن حضر في *b* بناءها من رجال قريش ابو الجهم بن حذيفة العدوي *c* فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام نفاع واخرى في الاسلام بقوة كبير فان وذكر الزبير بن بكار ان عبد الله ابن الزبير وجد في الحجر صفايح حجرة خضر \* قد اطبق بها على قبر *d* فقال له عبد الله بن مسعود ان هذا قبر نبي الله اسمعيل عليه السلام فكف عن تحريك تلك الحجرة ثم بقيت الكعبة في ايام ابن الزبير على حالها الى ان حاربها الحجاج \* وحصرها في المسجد ونصب عليه المنجنيقات الى ان ظفر به وقد تصدعت الكعبة بالحجار المنجنيق فهدمها الحجاج *e* وبنائها بامر عبد الملك بن مروان واخرج الحجر منها واعادها الى بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت اني كنت فرحمت ابن الزبير من امر الكعبة وبنائها ما يحمله واما كسوة الكعبة فقد روى ابو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلعم ان اول من كسا البيت سعد بن اليماني ثم كساها رسول الله صلعم الثياب اليمانية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضى الله عنهما القباطى ثم كساها يزيد بن معاوية

*a*) L. ملصقين *b*) L. omittit. *c*) L. omittit *d*) P. vertit  
 دوست داشتم كه آنچه ابن زبير در بناء كعبه حمل بود  
*e*) L. omittit. *f*) L. لست، P. sic  
 دوست داشتم كه آنچه ابن زبير در بناء كعبه حمل بود  
*g*) L. اسعد

الديباج الحسرواني وحكى محارب بن دثار أن أول من \* كسا الكعبة<sup>a</sup> الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب نظمة<sup>b</sup> في الجاهلية وفيها نمط ديباج فناطه بالكعبة ثم كساها ابن الزبير والحجاج الديباج \* ثم كساها بنو أمية في بعض أيامهم للجلد التي كانت على أهل النجران في حربهم ووفوها الديباج<sup>c</sup> ثم جدد المتوكل رخام الكعبة وازرها بفضة والبس ساير حيطانها وسقفها بذهب ثم كسا اسواطينها الديباج ثم لم يزل الديباج كسوتها في الدولة العباسية بأسرها وأما المسجد الحرام فقد كان فناء حول الكعبة ربطاً للطائفين ولم يكن له على عهد رسول الله صلعم وأبي بكر الصديق رضى الله عنه جدار يحيط به فلما استخلف عمر رضى الله عنه وكثر الناس وسع المسجد واشتد شدة دوراً هدمها وزاد فيه وهدم على قومه من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الاثمان حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمسجد جداراً قصيراً دون القامة وكانت المصابيح \* توضع عليها<sup>d</sup> وكان عمر رضى الله عنه أول من اتخذ جداراً للمسجد فلما استخلف عثمان رضى الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل اقوام ووضع لهم اثمانها فنجاواه عند البيت فقال إنما أجرأكم<sup>e</sup> على حلمي عنكم فقد فعل بكم عمر رضى الله عنه هذا فأقررت<sup>f</sup> ورضيتم ثم أمر

a) L. كساها b) Codd. sine punctis. P. vertit. متاعى  
c) P. omittit. L. بعض ante أيامهم omittit. d) Solus O. omittit. e) P. sic vertit: خراب حاله خراب  
كردن عثمانان كفت آيين جرآ منست بر حلم من بشما  
f) L. جرآكم

بهم إلى اللبس حتى كلفهم فيهم عبد الله بن خالد بن  
 أسيد فخلًا سبيلهم وبنى \* للمسجد الأروقة حتى وسعه  
 فكان عثمان رضى الله عنه أول من اتخذ للمسجد الأروقة  
 ثم إن الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحمل إليه  
 أعمدة الحجارة والرخام ثم إن المنصور رضى الله عنه زاد  
 في المسجد وبناء وزاد فيه المهدي رضى الله عنه بعده  
 وعلمية استقر بناؤه إلى وقتنا هذا وأما مكة فلم تكن  
 ذات منازل وكانت قريش بعد جرم والعاقبة ينتجعون  
 جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرما انتسباً إلى  
 الكعبة لاستيلائهم *b* عليها وتخصصوا بالحرم لحولهم فيه  
 ويرون أنه سيكون لهم بذلك شأن *d* ولما كثرت فيهم  
 العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى أمهم وعلماؤهم استقدمون  
 على العرب وكان فصلاؤهم وذوو الرأي \* والتاجرية منهم  
 يتفخيلون إن نسك لرياسة في الدين وتأسيساً لنبوة ستكون  
 لأقربهم تمسكوا \* من أمور الكعبة بما هو بالدين اخض فأول من  
 شعر بذلك منهم وأهمهم كعب بن لؤي بن غالب وكانت  
 قريش تجتمع إليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في  
 الجاهلية عربية فسماه كعب يوم الجمعة وكان يخطب فيه على  
 قريش فيقول على *h* ما حكاه الزبير بن بكار أما بعد فاسمعوا  
 وتعلموا وانهمروا وأعلموا الليل *i* ساجح والنهار صاجح *g*

*a*) L. المسجد والأروقة *b*) Solus O. ولاستيلايهم *c*) Solus O.  
 في أمر *d*) L. شيان *e*) L. verba transponit. *f*) M. أنهم  
*g*) P. omittit. *h*) L. omittit. *i*) L. لييل et sic post  
 وأرض et نهار

والارض مهاده ، والجبال اوتاد ، والسماء بناء والنجوم اعلام  
والاولون، b كالاخرين والذكور والانثى زوج ، الى \* ان ياتي ما  
يهيج c ، فصلوا d ارحامكم واحفظوا اصهاركم e وثمروا اموالكم  
فهل رايتم من هالك رجع او ميت انتشر f واليدارج امامكم ،  
والطسق غير ما تقولون حرملك ، زينوه وعظموه وتمسكوا به  
فسياتي له بناء عظيم ، وسيخرج منه h نبي كريم ،  
ثم يقول

(الطويل) نهار ولييل كل اوب نجياذب

سواء علينا ليالها ونهارها

يوربان بالاحداث حين تاويا

وبالنعم الصافي علينا ستورها

مروف وانساء تقيب اهلها

\* لها عقدن ما يستحيل مبرها

على غفلة ياتي النبي محمد

فيخبر اخباراً صدوقاً خبيرها

ثم يقول اما والله لئن كنت فيها ذا سمع وبصر ويد ورجل  
\* لانتصبت فيها تنصب للجله ، ولا رفلت فيها ارفال الفاحل ،  
ثم يقول

---

a) O. مهاده et sic etiam اوتادا ، P. quoque sic prius, sed  
postea ubique ا delevit. b) Sic L., rell. والاولين c) L.  
امهاركم d) P. غصونوا ، ملا ما يهيجوا e) L. امهاركم  
f) P. نشر g) L. الدار h) L. له i) Solus Q. فنكباتها  
k) L. البعير ، انتصبت فيها بنصب للـمـلـل ، P. omittit. l) L. البيروى الفاحل

(البسيط) يا ليتنى شاهدت<sup>a</sup> فحواء دعوت<sup>b</sup>  
حين العشيرة تبغى للقف خذلانا

وهذا من فطن الالهام التي تخيلتها العقول فصدقت وتصورتها  
النفوس فتحققت ثم انتقلت الرياسة بعده<sup>c</sup> الى قصي بن كلاب  
فبغى بمكة داره الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت الدار  
لنشاور<sup>d</sup> وعقد \* الألوية في حروبهم <sup>e</sup> قل الكلبى فكانت أول  
دار بنييت بمكة ثم تتابع الناس فبنوا من الدور ما استوطنوه  
ولما قربوا من عصر الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى  
دانت لهم العرب فصدقت \* المخيلة الاولى في الرياسة عليهم  
ثم بعث الله سبحانه نبيه رسولا فصدقت المخيلة الثانية في  
حدوث النبوة فيهم فامن به من هدى وحمد من عائد وهاجر  
عنهم صلعم حين اشتد به الاذى حتى عاد ظافرا بعد ثمان  
سنيين من هجرته عنهم واختلف الناس في دخوله صلعم مكة  
عام الفتح هل دخلها عنوة او صلحا مع اجماعهم على انه لم  
يغنم منها مالا ولم يسب فيها ذرية فذهب ابو حنيفة ومالك  
الى انه دخلها عنوة فعفى عن الغنائم ومن على السبى وان الامام  
اذا فتح بلدا عنوة فله ان يعفو عن غنائمه ويمن على سبيه  
وذهب الشافعي الى انه دخلها صلحا عقده مع ابي سفيان كان  
الشرط فيه ان من اعلق بابه \* كان امانا ومن تعلق باستاره  
الكعبة فهو امن ومن دخل دار ابي سفيان فهو امن الا ستة

a) L. et P. شاهدًا b) L. omittit. c) L. داره d) P.  
L. f) قرب L. e) ولاية جهة حكام ايشان  
omittit. g) L. فهو امن h) Hac voce fol. 94 cod. M.  
incipit.

انفس *a* استثنى قتلهم *b* ولو، تعلقوا باسنار الكعبة \* وقد مضى  
 ذكرهم *d* ولاجل عقد الصلح لم يغنم ولم يسب وليس للامام اذا  
 فتح بلدا عنوة ان يعفوا عن غنايمه ولا ان يمن على سبيه لما  
 فيهما من حقوق الله تعالى وحقوق الغانمين فصارت مكة  
 وحرمةا حيين لم يغنم ارض عشر ان زرعت لا يجوز ان  
 يوضع عليها خراج واختلف الفقهاء في بيع دور مكة واجارتها  
 فممنع ابو حنيفة من بيعها واجاز اجارتها في غير ايام الحج ومنع  
 منهما في ايام الحج لرواية الاعمش عن مجاهد ان النبي صلعم  
 قال مكة حرام لا يحذر *e* بيع رباها ولا اجور بيوتها وذهب  
 الشافعي رحمه الى جواز بيعها واجارتها لان رسول الله عليه  
 السلام اقرم عليها بعد الاسلام على ما كانت عليه قبله لم  
 يغنمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا يتبايعونها قبل الاسلام  
 وكذلك بعده هذه دار الندوة وهي اول دار بنيت بمكة صارت  
 بعد قصى لعبد الدار بن *g* قصى وابتاعها معاوية في الاسلام من  
 عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدار بن قصى وجعلها دار  
 الامارة وكانت من اشهر دار ابتيعت ذكرا وانشرها في الناس خبر *h*  
 فما انكر بيعها احد من الصحابة وابتاع عمر وعثمان رضى الله  
 عنهما ما زاده *i* في المسجد من دور مكة ويملك اهلها ايمانها ولو

*a)* L. نفر *b)* P. omittit. *c)* O. omittit, L. وان *d)* Solus M.  
 omittit. Vide pag. ٣٣٩ *e)* M. يجوز *f)* Solus M. دورها, dein  
 omnia usque ad لان omittit. *g)* Solus M. بن عبد الله بن  
*h)* P. quae inde a voce صارت leguntur, sic vertit: بعد  
 از قصى عبد الدار بن قصى انرا دار الامارة كمر دانيد وان  
 زاده *i)* Codd. دار است كه ابتياع کرده شد در اسلام



حرم ذلك \* لما بذلاه من اموال المسلمين <sup>a</sup> ثم جرى به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبوعا <sup>b</sup> وتحمل رواية مجاهد مع ارسالها على انه لا يجزئ بيع رابعها على اهلها تنبيها على انها لم تغنم فتملك عليهم <sup>c</sup> فلذلك لم تتبع وكذلك حكم الاجارة

فصل واما الحرم فهو ما اُضيف بمكة من جوانبها وحدته من طريق انمدينة دون التنعيم عند بيوت <sup>d</sup> نغار على ثلاثة اميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمنقطع على سبعة اميال ومن طريق الجعرانة بشعب ابي عبد الله بن خالد على تسعة ومن طريق الطائف على هرة من بطن قمره على سبعة اميال ومن طريق جدّة منقطع الهشاره على عشرة اميال فهذا حد ما جعله الله تعالى حرمًا لما اختلفت به من التحريم وبيان حكمه سائر البلاد قال الله عز وجل <sup>e</sup> وان قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا يعنى مكة وحرمها وارزق اهلها من الثمرات لانه كان واديا فهيم ذى زرع فسأل الله تعالى ان يجعل لاهله الامن والخصب ليكونوا بهما في رعد من العيش فاجابه الله تعالى الى ما سأل فجعله حرمًا آمنا \* يتخطف الناس من حوله <sup>f</sup> وجبسا انسيه ثمرات كل بلد حتى جمعها فيه

a) P. vertit. مملف صحابه جنسان مملد نهودندى  
M. بذلانا, O. وراه pro بذلاه quod L. offert, habent.

b) M. addit. وفعلا مشروعا

c) Solus M. ليههم  
d) P. addit. بنسى e) P. الأعششاس f) Sur. 2, 120.

g) M. بها h) P. omittit, solus M. حولههم offert.

i) L. وجب

واختلف *e* الناس في مكة وما حولها هل صارت حرماً امناً  
بسؤال ابراهيم عمر او كانت قبله كذلك *b* على قولين احدهما  
انها لم تنزل حرماً امناً بسؤال ابراهيم عم من الجاهلية والمسلطين  
ومن الحسوف والزلازل وانما سأل ابراهيم عليه السلام ربه سبحانه  
ان يجعله حرماً *d* من الجذب والقحط وان يرزق اهله من *e*  
الثمرات لرواية سعيد بن ابي سعيد *f* قال سمعت ابا شريح  
الخزاعي يقول ان رسول الله صلعم لما فتح *g* مكة فقام *h* خطيباً  
فقال يا ايها الناس \* ان الله سبحانه حرّم مكة يوم خلق  
السموات والارض فهي حرام الى يوم القيامة لا يجزى لامرئ يومئذ *k*  
بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا او يعصدها بشجرًا  
وانها لا تحل لاحد بعدى ولم تحل لى *m* الا هذه الساعة غضباً  
\* على اهانتها *n* الا وفي قد رجعت على حالها بالامس الا  
ليبلغ الشاهد الغالب فمن قال ان رسول الله صلعم قتل بها  
احدًا فقولوا ان الله تعالى قد احلها لرسوله ولم يجزها لك  
والقول الثاني ان مكة كانت حلالاً قبل دعوة ابراهيم عليه السلام  
كسائر البلاد وانها صارت بدعوته حرماً امناً حين  
حرّمها كما صارت المدينة بتحريم رسول الله صلعم  
حرّاماه بعد ان كانت حلالاً لرواية *p* الاشعث عن نافع عن  
ابى هريرة قال قال رسول الله صلعم ان ابراهيم عليه السلام كان

- a) Solus M. فاختلف b) M. على ذلك c) M. omittit.  
d) M. امناً e) M. نحل addit. f) Solus M. omittit.  
g) Solus M. افتتح h) M. قام i) L. omittit. k) L. يومئذ  
l) Solus O. فيها m) P. omittit. n) L. لاهلها o) L. حرماً  
p) Solus M. رواية

عبد الله وخليفه وآتى عبد الله ورسوله وان ابرهيم حرم مكة  
 وآتى حرمت المدينة ما بين لابتئها عضاها وصيدها ولا  
 يحمل بها سلاح لقتال ولا يقطع بها شجرة الا لعلف بعير  
 والذي يختص به الحرم من الاحكام التى يباين بها ساير البلاد  
 خمسة احكام فاحدها ان الحرم *c* لا يدخله *d* محل \* قدم  
 اليه *e* حتى يحرم لدخوله اما بحج او بعمره يتحلل بها من  
 احرامه وقال ابو حنيفة يجوز ان يدخلها المحل اذا \* لم يرد  
 حجاً او عمره *f* وفي قول النبی عليه السلام حين دخل مكة  
 عام الفتح حلالا اعلنت لى ساعة *g* \* لم تحل لاحد *h* بعدى  
 مما يدت على وجوب الاحرام على داخلها الا ان يكون ممن  
 يكثر الدخول اليها لمنافع اهلها كالحطابين والسفانين *i* الذين  
 يخرجون منها غدوة ويعودون اليها عشاء فيجوز لهم دخولها  
 محلين \* لدخول المشقة عليهم فى الاحرام كلما دخلوا فان  
 علماء مكة اقرؤ على دخولها محلين *k* فخالقوا حكم من عداهم  
 فان دخل القادم اليها حلالاً فقد اثم ولا قضاء عليه ولا دم  
 لان القضاء معوز *m* فانه اذا خرج للقضاء كان احرامه الذى  
 يستأنفه مختصاً بدخوله الثانى فلم يصح ان يكون قضاء عن  
 دخوله الاول فتعذر القضاء واعوز فسقط واما الدم فلا يلزمه  
 لان الدم يلزم فى *n* جبران النسك ولا يلزم جبرانا لاصل النسك

- a) Solus O. صيدا b) Solus O. فيها c) M. omittit. d) M.  
 اراد بغير حج ولا عمره *f* L. P. omittit. *e* يدخلها  
 addit. قبلى ولا يحل لاحد بعدى *h* M. addit. من نهار *g* M.  
*i* M. والسفانين P. والسفانين *k* Solus O. omittit. *l*) Solus  
 M. omittit. *m*) P. متعذر *n*) Solus M. omittit.

واللحم الثاني ان لا يجارب اهلها لتحرير رسول الله صلعم قتالهم فان بغوا على اهل العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحريم قتالهم مع بغيتهم ويصيّف عليهم حتى يرجعوا عن بغيتهم *a* ويدخلوا *b* في احكام اهل العدل والذي عليه اكثر الفقهاء انهم يقاتلون على بغيتهم اذا لم يمكن ردّهم عن البغي الا بقتال لان قتال *c* اهل البغي من حقوق الله تعالى التي لا يجوز ان تضاع ولأن *d* تكون محفوظة في حرمه اولى من *e* ان تكون مصاعة فيه فاما اقامة الحدود \* في الحرم *f* \* فمذهب الشافعي رحمه الله *g* انها تقام فيه على من اتاها ولا يمنع للحرم من اقامتها سواء اتاها في الحرم *h* او في اللّث *ث* لجأ الى الحرم وقال ابو حنيفة ان اتاها في الحرم اقيمت فيه وان اتاها في اللّث *ث* لجأ الى الحرم لم تُقم عليه فيه وألجى الى الخروج منه فاذا خرج اقيمت عليه وللحم الثالث تحريم صيده على المحرمين والمكّين من اهل الحرم ومن طرا اليه فان *i* اصاب في صيده وجب عليه ارساله فان تلف *k* في يده ضمنه بالجزاء كالمحرم وهكذا لو \* رمى من الحرم صيدا في اللّث ضمنه لانه قاتل في الحرم وهكذا لو رمى من *l* اللّث صيدا في الحرم *m* ضمنه لانه مقتول في الحرم ولو صيد في اللّث *ث* *n* ادخل الحرم كان حلالا له عند الشافعي رحمه الله وحراما عليه عند ابي حنيفة ولا

- a*) M. قتال *b*) Solus O. ودخلوا *c*) Solus M. *d*) M. فلا  
*e*) Solus M. omittit. *f*) Solus M. omittit. *g*) L. فذهب  
الى الشافعي الى *h*) Solus M. اتاها addit. *i*) M. فمن  
*k*) Solus O. تلفت *l*) M. omittit. *m*) L. فاصابه addit.  
*n*) M. و

يجرم قتل ما كان مؤدياً من السباع وحشرات الارض والحكم  
 الرابع بجرم قطع شجرة الذى اثبتته الله تعالى *a* ولا يجرم قطع  
 ما غرسه *b* الامميون كما لا يجرم فيه ذبح الانيس من الحيوان  
 ولا بجرم \* رعى خلاه *c* ويضمن ما قطعه من محظور شجره فيضمن  
 الشجرة الكبيرة ببقرة والشجرة الصغيرة بشاة والعصن من كل  
 واحد منهما يسقطه من ضمان اصلهما ولا يكون ما استخلف  
 بعد قطع الاصل مسقطاً لضمان الاصل والحكم الخامس ان ليس  
 لجميع *d* من خالف دين الاسلام من ثمة او معاهد ان يدخل  
 الحرم لا مقيماً فيه ولا ماراً به وهذا مذهب الشافعي رحمه الله  
 واكثر الفقهاء وجوز ابو حنيفة دخولهم اليه اذ لم يستوطنوه  
 وفي قول الله تعالى *e* انما المشركون نجس فلا يقربوا المساجد  
 للحرام بعد عامهم هذا \* نص يمنع ما عداه فان دخله مشرك  
 هزر ان دخله بغير اذن ولم يستنجح وقاتله وان دخله باذن لم  
 يعزر وانكر على الآذن له وعزر ان اقتضت حائلة التعزير واخرج  
 منه المشرك امانا واذا اراد مشرك دخول *h* الحرم ليسلم فيه منع  
 حتى يسلم قبل دخوله واذا مات مشرك في الحرم \* حرم دفنه  
 فيه ودفن في الخلل فان دفن في الحرم *k* نقل الى الخلل الا ان يكون  
 قد بلى فترك فيه *l* كما ترك اموات الجاهلية فاما *m* سائر المساجد  
 فياجوز ان يؤذن لهم في دخولها ما لم يقصدوا بالدخول

*a*) L. addit. فيه. *b*) Solus M. زرع. *c*) L. قطع كلايه. *d*) L. قطع كلايه. *e*) L. رعى صلف  
 لمنع ما خالفه. *f*) M. Sur. 9, 28. *g*) M. ما تقطع هذا المذهب. *h*) M.  
 Solus M. به addit. *i*) M. ان يدخل  
 Solus M. منه addit. *k*) M. omittit.  
*l*) M. omittit. *m*) M. واما

استبدلها بأكل ونوم *a* فمنعوا \* وقال مالك لا يجوز ان يؤذن لهم في دخولها بحال *b*

فصل واما الحجاز فقصد قال الاصمعي سمي حجازاً لانه حجر بين نجد وتهامة وقال ابن الكلبي سمي حجازاً لما احتاج من الجبال فما سوى الحرم منه *c* فيه مخصوص من *d* سائر البلاد باربعة احكام احدها ان لا يستوطنه مشرك من فقي ولا معاهد وجوزة ابو حنيفة وقد روى عبيد الله \* بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله عن عيشة رضى الله عنها \* انها قالت كان اخر ما عهد به رسول الله صلعم ان قال لا يجتمع في جزيرة العرب دينان واجلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه اهل الذمة عن ج الحجاز وضرب لمن قدم منهم تاجراً او صناعاً مقام ثلاثة ايام وبخرجون *e* بعد *f* انقضاءها فحري به العدل واستقر عليه الحكم فمنع *g* اهل الذمة من استيطان الحجاز وبمكثون من دخوله ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه اكثر من ثلاثة ايام فاذا انقضت صرف عن *k* موضعه وجاز ان يقيم في غيره ثلاثة ايام ثم يصرف الى غيره فان اقام بموضع *l* منه اكثر من ثلاثة ايام عزز ان لم يكن معذوراً وللحكم الثاني ان لا يدفن فيه امواتهم وينقلوا *m* ان دفنوا فيه الى غيره لان دفنهم مستدام فصار كالاستيطان الا ان يبعد مسافة اخراجهم منه ويتغيروا

*a*) Solus M. او نوم *b*) Solus M. omittit. *c*) L. فييه  
*d*) L. بين addit. *e*) Solus O. omittit. *f*) Solus O. omittit,  
P. post دينان addit: عدم بر عدم  
*g*) L. اهل addit. *h*) Solus M. عند *i*) Solus  
O. وينقلون *M.* *m*) فى موضع *L.* *l*) فى *M.* *k*) لمبع *O.*

ان اخرجوا فياجوز لاجل الضرورة ان يدفنوا فيه وللحكم الثالث ان لمدينة رسول الله صلعم بالحجاز *a* حرماً محظوراً بين لابتئها يمنع من تنفير صيده *b* وعصد شجره كحرم مكة واباحه ابو حنيفة جعل المدينة كغيرها وفيما قدمناه من حديث ابي هريرة دليل على ان حرم المدينة محظور *c* فان قتل صيده وعصد شجره فقد قيل *d* ان جزاءه سلب ثيابه وقيل تعزيره *e* وللحكم الرابع ان ارض الحجاز تنقسم لاختصاص رسول الله صلعم بفتحها قسمين احدهما صدقات رسول الله صلعم التي اخذها من بحقته *g* فان \* احد حقيقه خمس الخمس من الفى والغنايم والحق *h* الثاني اربعة اخماس الفى الذى افاء *k* الله \* على رسوله مما لى يوجب عليه المسلمون بحيل ولا ركاب فما صار اليه *m* بواحد من هذين الحقيين فقد رضى منه لبعض اصحابه وترك باقيه لنفسه *n* ومصالح المسلمين حتى مات عنه صلعم فاختلف *o* فى حكه بعد موته فجعله قوم موروثا عنه ومقسوماً على المواريث ملكا وجعله اخرون للامام القاييم مقامه *p* فى حماية البيضة وجهاد العدو والذى عليه جمهور

- 
- a) Solus M. omittit. b) Solus M. صيدها c) Solus O. addit. وقيل فيه للجزء *ed* حرام  
 بحقته *gf
 اخذ حقه من الخمس والغنايم وللحكم *h
*m* Solus M. omittit. عليه ما *lki
 L. ومصلاحه *n
 addit, et الناس *op*****

الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصروفة  
 الارتفاع في وجوه المصالح العامة وما سوى صدقاته *a* أرض عشر  
 لا خراج عليها لأنها ما بين مغنوم ملك على أهله ومتروكة *b*  
 أسلم عليه أهله وكلا امرين معشور لا خراج عليه فاما صدقات  
 النبي عليه السلام فمحصورة *c* لأنه قبض عنها فتعينت  
 وهي ثمانية أحدها وهي *d* أول أرض ملكها رسول الله صلعم وصية  
 مخيريق *e* اليهودي كان *f* خبيراً من علماء بني نصير آمن برسول  
 الله صلعم يوم أحد \* وكانت له سبعة *g* حوايط وهي المنبت *h*  
 والصابية والسدال والحسنى *i* وبرقة *k* والاعراف والمسربة فوصى  
 بها لرسول الله \* وجعلها صدقة عليه *m* وقاتل معه باحد حتى  
 قتل رحمه الله والصدقة الثانية ارضه من اموال بني النصير  
 بالمدينة وهي اول ارض افاءها الله على رسوله فاجلأتم عنها وكف  
 عن دمايهم وجعل لهم ما حملته الابل \* من اموالهم *n* الا  
 للقلعة وهي السلاح فخرجوا بما استقلت ابلهم الى خيبر والشام  
 وحصلت *o* ارضهم كلها *p* لرسول الله صلعم الا ما كان لييامين *q*  
 بن عمير *r* واني سعدى بن وهب فآتوا اسلما قبل الظفر فاحرز

---

*a*) Solus M. صدقاتها *b*) Solus O. لمن addit. *c*) M.  
 محرقف M. محرقف *e*) O. et L. وهو *d*) Solus O. محصورة  
 P. محرقف بن P. puncta addidi ex Caussin essai III, 25.  
*f*) Solus M. omittit. *g*) M. له سبع *h*) P. مبيت  
*i*) P. وحى *k*) Solus M. نبيه *l*) Solus M. رسول *m*) M.  
 وخلصت *n*) Solus M. omittit. *o*) L. لتمامن  
 P. لتمامن *p*) M. omittit. *q*) Sic O. et L., P. لتمامن  
 M. سعيد *s*) M. عمر *r*) M. لتمامن



اسلامهما جميع اموالهما ثم قسم رسول الله صلعم ما سوى الارضيين من اموالهم على المهاجرين الاولين دون الانصار الا سهل بن حنيف *b* وانا نجانة سماك بن خرشة فانهما ذكرا فقرا فاعطاهما وحبس الارض على نفسه فكانت من صدقاته يضعها حيث يشاء وينفق منها على ازواجه ثم سلمها \* عمره الى العباس وعلى رضوان الله عليهما ليقوما بمصرفها *d* والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون من خيبر وكانت خيبر ثمانية حصون ناعم والقموص وشق والنطاة والكتيبة والوطيح والسلار وحصن الصعب بن معاذ وكان اول حصن فتحه رسول الله صلعم منها ناعم وعنده قتل محمود بن مسلمة اخو محمد بن مسلمة وثانية القموص وهو حصن ابن ابي الحقيق ومن سببه اصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حبيبي بن اخطب وكانت عند كنانة بن الربيع بن ابي الحقيق *e* فاعتقها رسول الله صلعم وتزوجها وجعل عتقها صدقاتها ثم حصن الصعب بن معاذ وكان اعظم حصون خيبر واكثرها مالا وطعاما وحيوانا ثم شق والنطاة والكتيبة فهذه الحصون الستة فتحها عنوة ثم افتتح الوطيح والسلالم وفي اخر فتوح خيبر صلحا بعد ان حاصرهم بصع عشر ليلة فسالوه ان يسترقهم *g* ويجفن لهم دماءهم ففعل ذلك *h* وملك من *i* هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون الكتيبة والوطيح والسلالم اما الكتيبة فاحذها بخمس الغنمية

a) L. لهما الاسلام b) Solus O. بن خرشة addit. c) P. et L. exhibent, rell. omittunt. d) L. لمصرفها e) L. يسيرهم L. يسترقهم *g* M. صفاقها f) Solus M. للخصيين h) M. omittit. i) M. omittit.

وأما الوطيح والسلام *e* فهما مما أفاء الله عليه لأنه فتحها صلحا  
فصارت هذه الحصون الثلاثة بالفى والخمس خالصة لرسول الله  
صلعم فتصدق بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة الباقية  
بين الغانمين وفي جملتها وادى خيبر وادى البسريه وادى  
حاضر *b* على ثمانية عشر سهما وكانت عدة من قسمت عليه  
الفا واربعماية *e* ولم يغب عنها *d* الا جابر بن عبد الله قسم له  
كسهم من حضرها وكان فيهم مايتا فارس اعطاه *e* ستماية  
سهم والفا وماتتا سهم لالف وماتتى رجل فكانت سهام  
جميعهم الفا وثمان مائة سهم اعطى لكل مائة سهما فلذلك  
صارت خيبر مقسومة على ثمانية عشر سهما والصدقة السادسة  
النصف من فداك فان كان النبي صلعم لما فتح خيبر جاءه اهل  
فداك فصالحوه *g* بسفارة محبصة *h* بن مسعود على ان له *i* نصف  
ارضهم واخلهم يعاملهم عليها *k* ولهم *l* النصف الاخر فصار  
النصف منها من صدقاته معاملة مع اهلها بالنصف من ثمرها  
والنصف الاخر \* خالص لهم *m* الى ان اجلاهم عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه فيما اجلاه من اهل الذمة عن الحجاز فقوم فداك  
ودفع اليهم نصف القيمة فبلغ ذلك ستين الف درهم وكان الذي  
قومها مالك بن النبهان وسهل بن ابي حنيفة وزيد بن ثابت

- a) M. omittit. b) L. خيبر c) M. سهما addit. d) O.  
omittit. e) M. فاعطاهم f) M. كان g) L. فاصلحوه  
h) Codd. sine punctis, vide كتاب تهذيب الاسماء pag. ٥٤٣  
i) L. لهم k) L. عليه l) M. لهم post الاخر collocat.  
m) M. له خالصا

فصار نصفها من صدقات رسول الله صلعم ونصفها الآخر لكافة المسلمين ومصرف النصفين الآن سواء والصدقة السابعة الثلث من ارض *a* وادى القرى لان ثلثها *b* كان لبني عذرة وثلثيها لليهود فصالحهم رسول الله عليه السلام على نصفه *c* فصارت اثلاثا ثلثها لرسول الله صلعم وهو *d* من صدقاته وثلثها لليهود وثلثها لبني عذرة الى ان اجلائم عمر رضى الله عنه عنها وقوم حقهم فيها فبلغت قيمته تسعين الف دينار فدفعها اليهم وقال لبني عذرة ان شيتم اديتم \* نصف ماء اعطيتم نعطيكم *f* النصف *g* فاعطوه *h* وهو خمسة واربعون *i* الف دينار فصار نصف *k* الوادى لبني عذرة والنصف الآخر الثلث منه *l* في صدقات رسول الله صلعم والسدس منه لكافة المسلمين ومصرف جميع النصف سواء والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة *m* يقال له مهروء استقطعها مروان من عثمان رضى الله عنه فنقم الناس بها عليه فاحتمل ان يكون اقطاع قضيبين لا تمليك ليكون له في الجواز وجه \* فهذه ثمان صدقات حكاها اهل السير ونقلها وجه رواة المغازى والله اعلم بصحة ما ذكرنا *n* فاما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من امواله فقد حكى الواقدي ان رسول الله صلعم *p* ورث من ابيه عبد الله ام آيين الحبشية

- a*) L. omittit. *b*) M. نصفها et sic etiam paullo post.  
*c*) L. هذه الصفة *d*) L. omittit. *e*) M. النصف مما  
*f*) Solus M. وبعطيكم *g*) L. omittit, M. النصف الآخر  
*h*) M. النصف addit. *i*) O. واربعين *k*) M. omittit, sed post  
في المدينة *l*) Solus M. فيه *m*) L. المدينة  
*n*) M. omittit. *o*) Solus M. عن *p*) Solus M. آية

واسمها بركة وخمسة اجمال وقطعة من غنم وقيل *a* ومولاه  
شقران وابنه صالحاً \* وقد شهد بدرًا *b* وورث من أمه أمينة بنت  
وهب الزهريّة *c* دارها *d* \* التي ولد فيها في شعب بنى على  
وورث من زوجته خديجة بنت خويلد رضى الله عنها دارها *e*  
بمكة بين الصفا والمروة خلف سوق العطارين واموالاً فكان حكيم  
بن حزام اشترى خديجة زيد بن حارثة من *f* سوق عكاظ  
باربع مائة درهم فاستوهبه منها رسول الله صلعم فاعتقه وزوجه  
أم ايمن فولدت أم ايمن منه اسامة بعد النبوة فاما الداران  
فان عقيل بن ابى طالب باعهما بعد هجرة رسول الله صلعم *g*  
فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في اى دارتيك تنزل  
فقال هل *h* ترك لنا عقيل من ربع فلم يرجع فيما باعه عقيل *i*  
لانّه تغلب *h* عليه ومكة دار حرب يومئذ *l* واجرى عليه حكم  
المستهلك فخرجت *m* هاتان الداران من صدقاته واما  
دور ازواج النبي عليه السلام فقد كان اعطى كل *n* واحدة منهن  
الدار التي تسكنها ووصى بذلك لهن فان كان ذلك منه عطية  
تمليك فهي خارجه من صدقاته \* وان كان عطية سكنى وارقان  
فهي من جملة صدقاته *o* وقد دخلت اليوم في المسجد *p* ولا  
أحسب منها ما هو خارج عنه واما رحل رسول الله صلعم فقد

- a*) L. وداراً *b*) P. omittit. *c*) M. omittit. *d*) M. دارا لها  
*e*) M. omittit. *f*) L. في *g*) Solus M. الى المدينة  
*h*) M. وهل *i*) P. locum sic vertit: كفت ايا فرود ايم در  
خانه كه عقيل انرا فروخته ورجوع نكرد از بيع عقيل  
*k*) M. غلب L. عليه omittit. *l*) M. omittit. *m*) L. فحجرت  
*n*) M. لكل *o*) P. omittit. *p*) M. مسجده

روى هشام الكلبي عن عوانة بن مالك ان ابا بكر الصديق  
رضي الله عنه دفع الى علي رضي الله عنه آلة رسول الله صلعم  
ودأبته وحذاءه وقال ما سوى ذلك *a* صدقة وروى الاسود عن  
عائشة رضي الله عنها قالت توفى رسول الله صلعم ودرعه  
مرهونة \* عند يهودي *b* بثلاثين صاعاً من شعير فإن  
كانت درعه المعروفة بالبئراء فقد حكي انها كانت على الحسين  
ابن علي رضوان الله عليهما يوم قُتل فاخذها عبيد الله بن  
زيد فلما قتل المختار عبيد الله بن زيد صارت الدرغ الى  
عباد بن الحصين للظلمى ثم ان خالد بن عبد الله بن خالد  
ابن اسيد وكان امير البصرة سأل عباداً عنها فجاوبه اياها فصره  
ماية سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان *d* مثل عباد لا  
يُضرب أنما كان ينبغي ان يُقتل *e* او يُعفا عنه ثم لم يُعرف  
للدراع خبر بعد ذلك وأما البردة فقد اختلف الناس فيها فحكي  
ابان بن ثعلب ان رسول الله صلعم كان وهبها لكعب بن زهير  
واشترها منه *f* معاوية رضي الله عنه وفي التي يلبسها الخلفاء *g*  
وحكي ضميرة بن ربيعة ان هذه البردة كان رسول الله صلعم  
اعطاها اهل أيلة أمناً لهم فاخذها منهم سعيد *h* بن خالد  
بن ابي اوفى وكان *i* عاملاً عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث  
بها اليه وكانت *k* في خزائنه حتى اخذت بعد قتله وقيل  
اشتراها ابو العباس السفاح بثلاث مائة دينار واما القضيبي فهو  
من تركة رسول الله صلعم التي في صدقة وقد صار مع البردة من

*a*) M. فهو addit. *b*) Solus O. omittit. *c*) L. صالح *d*) M.  
ان addit. *e*) L. يقتله *f*) M. omittit. *g*) L. اليوم addit.  
*h*) L. عبد الله *i*) L. فكان *k*) L. فكانت

شعار الخلافة *a* وأما الخاتم فليسه بعد رسول الله صلعم أبو بكر ثم  
عمر ثم عثمان رضى الله عنهم حتى سقط من يده *b* في  
بيته فلم يجده فهذا شرح ما قبض عن رسول الله \* من  
صدقته وتركته *d*

فصل وأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا  
انقسامها اربعة اقسام قسم اسلم عليه اهله فيكون ارض عشر  
وقسم احياء المسلمون فيكون بما أحيوه معشورا وقسم ملكه  
الغانمون عنوة فيكون معشورا وقسم صوغ اهله عليه فيكون  
فيا يوضع عليه الخراج وهذا القسم ينقسم قسمين احدهما ما  
صوخوا على زوال ملكهم عنه فلا يجوز بيعه *e* يكون الخراج اجرة  
لا يسقط باسلام اهله ويؤخذ *f* من المسلم *g* \* واهل الذمة *h*  
والثاني ما صوخوا على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون  
الخراج جزية *k* سقط باسلامهم ويؤخذ من اهل الذمة ولا يؤخذ  
من المسلمين واذا قد انقسمت البلاد على هذه الاقسام  
فسنشرح حكم ارض *l* السواد فانها اصل حكم الفقهاء فيها بما  
يعتم به نظايرها وهذا السواد \* يشار به الى سواد كسرى *m*  
الذي فتحه *n* المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه من \* ارض العراق *o* سمي سوادا لسواده بالزرع والاشجار  
لانه حين تاخم جزيرة العرب التي *p* لا زرع فيها ولا شجر كانوا

*a*) M. الخلفاء *b*) L. يد عثمان *c*) L. addit. الحجاز *d*) Solus  
O. omittit, L. والله اعلم *e*) L. ملكه *f*) Solus M.  
صاخوا *i*) L. الذمى *h*) Solus M. المسلمين *g*) L. يؤخذ  
*k*) Sic solus L., rell. اجرة *l*) Solus O. omittit. *m*) L. omittit.  
*n*) M. غنمه *o*) Solus M. اهل العراق *p*) Solus M. omittit.

إذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت لهم خصبة الزرع والأشجار  
 وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الأسمى كما قال الفصل بن  
 العباس *a* بن عتبة بن أبي لهب فكان اسود اللون

(الرميل) وأنا الأخضر من يعرفني

أخضر للجلدة من نسل *b* العرب

فسموا خصبة العراق سواداً وسمى عراقاً لاستواء أرضه حين  
 خلقت \* للجمال *c* تعلوا وأودية تنخفض والعراق في كلام العرب  
 هو الاستواء قال الشاعر

(السريع) سقتم إلى الخلق لهم *d* وساقوا

سياتي *e* من ليس له عراق

أى ليس له استواء وحد السواد طولاً من حديثة الموصل إلى  
 عبادان وعرضاً *f* من عديب القادسية إلى حلوان يكون طوله  
 مائة وستين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً فالأعراق \* فهو في  
 العرض مستوعب لأرض السواد عراقاً ويقصر عن طوله في العرف  
 لأن أوله من شرق دجلة العلت وفي غربها حرق \* ثم يمتد إلى  
 آخره أعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة  
 وعشرين فرسخاً يقصر عن طول السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً

*a*) P. alia manu superscribit, sed vide Ibn Qotaib.

*b*) M. بيت *c*) Solus M. omittit.

*d*) Solus M. سقيتم مالى للى نعم *e*) Solus M.

فهو مستوعب العرض *f*) M. وعرضه *g*) L.

فهو مستوعب العرض لعرض السواد عرضاً *M.* لأرض السواد عرضاً

وأما عراق در عرض مستوعب عرض سواد است بحسب عرف *P.*

*h*) Solus M. omittit, *i*) Solus O. omittit.

وعرضه مع *a* تبعه في العرف ثمانون *b* فرسخا كالسواد قال قدامة  
ابن جعفر يكون ذلك مكسرا عشرة الاف فرسخ وطول الفرسخ  
اثننا عشر الف ذراع بالذراع المرهلة ويكون بذراع المساحة وفي  
الذراع الهاشمية تسعة الاف \* ذراع فيكون *c* ذلك اذا ضرب *d*  
في مثله وهو تكسير فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين الف جريب  
 وخمس مائة جريب فاذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وفي عشرة  
 الاف فرسخ بلغ مايتى الف الف وخمسة وعشرين الف الف  
جريب يسقط منها بالتخمين مواضع التلال *e* والاكامر والسباح  
 والاجام ومداس الطرق والمحاج *f* ومجاري الانهار وعراض *g*  
 المدن والقرى ومواضع الارحاء والبريدات والقناطر والشادروانات  
 والبنادر *h* ومطارج القصب واتانين *i* الاجر وغير ذلك الثلث وهو  
 خمسة وسبعون الف الف جريب يصير الباقي من مساحة العراق  
 مائة الف الف وخمسين الف الف جريب يراج منها النصف  
 ويكون النصف مزروعا مع ما في الجميع من النخل والكرم  
 والاشجار فاذا اضيف الى ما ذكره قدامة في مساحة العراق ما

*a*) Solus M. omittit. *b*) Solus O. نعس *c*) Solus M. يكون  
*d*) Solus M. مثله addit. *e*) M. البلاد *f*) O. مبادي الطرف  
، والمدار الطرف والمخارج M. ، والمحاج L. (qui locum  
inde a voce على ذلك lin. 4 usque ad vocem pag.  
٣٠٣ lin. 2 errore librarii bis exhibet fol. 73 recto et  
fol. 74 recto, ubi tamen lituris impletus est) loco poste-  
riore مداس الطرف والمحاج ، مدانين الطرف والمحاج  
P. ، اهها solummodo. *g*) Solus M. et P. وعرف *h*) Codd.  
مكان *i*) O. et M. sine punctis, L. ااقنيف P. ، والبيادر



زاد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخا كانت  
 الزيادة على تلك المساحة قدر ربعها فيصير ذلك  $a$  مساحة  
 جميع ما يصلح للزرع والغرس من ارض السواد وفي المتعذرة  
 ان يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالعوارض والحوادث  
 ما لا يتحصّر وقد قيل انه بلغت مساحة السواد في ايام كسرى  
 ابن قباد مائة الف  $c$  \* وخمسين الف الف  $d$  جريب فكان مبلغ  
 ارتفاعه مايتى الف الف وسبعة وثمانين  $e$  الف الف درهم \* بوزن  
 سبعة  $f$  لانه كان يأخذ على كل جريب درهما وقفيزا ثمنه  $g$  ثلاثة  
 دراهم بوزن المثقال وان مساحة ما كان يزرع منه على عهد  
 عمر رضى الله عنه من اثنين وثلاثين الف الف جريب الى  
 ستة وثلاثين الف الف جريب وان قد استقر ما ذكرناه من حدود  
 السواد ومساحة مزارعه فقد اختلف الفقهاء في فاحه وفي حكه  
 فذهب اهل العراق الى انه فتح عنوة لكن لم يقسمه عمر رضى  
 الله عنه بين الغانمين واقرة على سكاته وضرب الخراج على ارضه  
 والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد انه فتح  $h$   
 عنوة واقتسمه الغانمون ملكا ثم استنزلهم عمر رضى الله عنه  
 فنزلوا الا طايفة استنطاب نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم  
 منه فلما خلس المسلمون  $i$  ضرب عمر رضى الله عنه عليه  
 خراجا واختلف اصحاب الشافعي في حكه فذهب ابو سعيد

- a) M. omittit. b) Solus M. المعدر c) M. الف addit.  
 d) Solus M. omittit. e) O. وثمانين, P. ونه, f) O. sine  
 punctis, P. كسروته, L. لوزن مبلغه, L. لوزن درهم \* كسروته, P.  
 g) Solus M. ورتنه, cf. pag. nov lia. 3. h) Solus M. فاحه  
 i) Solus M. المسلمين

الاصطخري في كثير منهم الى ان همر رضى الله عنه وقفه على  
 صكافة المسلمين واقرة في ايدي اربابه. خراج ضربه على رقاب  
 الارضين يكون اجرة لها تودى في كل عام وان لم يتقدر مدتها  
 لعموم المصلحة فيها وصارت بوقفه لها في حكم ما اداء الله  
 على رسوله من خيبر والعوالي واموال بني النضير ويكون الماخوذ  
 من خراجها مصروفا في المصالح ولا يكون قنما مخصوصا لانه قد  
 خمس ولا يكون مقصورا على الجيش لانه وقف على عامة  
 المسلمين فصار مصروفه في عموم مصالحهم التي منها ازواج الجيش  
 وتخصيص الثغور وبناء الجوامع والقناطر وكسرى الانهار وازراق من  
 تعم بهم المصلحة من القضاة والشهود والفقهاء والقراء  
 والائمة والمؤننين فهذا *b* يمنع من بيع رقابها ويكون *e* المعاوضة  
 عليها بالانتفاع *d* لانتقال الايدي وجواز التصرف لا لتبوت الملك  
 الا على ما احدث فيها من غرس وبناء وقيل ان عمر رضى الله  
 عنه وقف السواد برأى على ابن ابي طالب  
 ومعان بن جبل رضى الله عنهما وقال ابو العباس *e* بن سريج في  
 نفر من اصحاب الشافعي ان عمر رضى الله عنه حين استنزل  
 الغنمين عن السواد باعه على الاكرة والدهاقين \* بالمال الذي  
 وضعه عليها خراجا يودونه في كل عام فكان *g* الخراج ثمنا وجاز  
 مثله في عموم المصالح كما قيل بجواز مثله في الاجارة ولن يبيع  
 ارض السواد يجوز ويكون البيع موجبا للتملك واما قدر الخراج  
 المصروب *h* عليها فقد حكى عمرو بن ميمون ان عمر رضى الله

a) M. omittit. b) M. فعلى هذا c) Solus M. وتكره  
 كتلحه vide عباس L. e) L. et sic L. بالابتياح d) M.  
 المصون M. h) وكان M. g) L. بالمال f) ٧٣٩ تهذيب الاسماء

عنه حين استخلص السواد بعث حذيفة على ما وراء دجلة وبعث  
 عثمان بن حنيف على ما دون دجلة قال الشعبي فمسح عثمان  
 ابن حنيف السواد فوجده سنة وثلاثين الف الف جريب فوضع  
 على كل جريب درهماً وقيظراً قال القاسم بلغني ان القفيظ مكيال  
 لهم \* يدعا الشابرقان *a* قال يحيى ابن ادم هو المختوم  
 الحجاجي وروى قتادة عن ابي مخلد ان عثمان بن حنيف جعل  
 على كل جريب من الكرم عشرة دراهم وعلى *b* كل جريب من  
 النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من قصب السكر ستة  
 دراهم وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب  
 من البر أربعة دراهم وعلى كل جريب \* من الشعير *d* درهمين  
 فكان خراج البر والشعير في هذه الرواية مخالفاً لخراجهما في الرواية  
 الاخرى وهذا لاختلاف النواحي بحسب \* ما تحتمله وكانت  
 ذراع حذيفة وعثمان *r* بن حنيف ذراع اليد وقبضة واجهاما  
 ممدوداً *g* وكان السواد في اول ايام الفرس جارياً على المقاسمة الى  
 ان مسحه ووضع للخراج عليه \* قباد بن فيروز *h* فارتفع له  
 بالمساحة مائة وخمسون الف الف درهم بوزن المثقال وكان  
 السبب في مساحته وان كان من قبله جارياً على المقاسمة ما  
 حكى انه خرج يوماً يتصيد *k* فافضى الى شجر ملتف فدخل فيه  
 الصيد فصعد الى *l* رابية يشرف منها على الشجر ليرى ما فيه

*a*) M. ويسمى السابر cf. pag. ٢٧٢ lin. 4. *b*) Solus M.  
 وقيل على *c*) Solus O. omittit. *d*) Solus O. شعير. Caeterum vide pag. ٢٥٧ *e*) L. العمل، M. ويحتمل *f*) Solus M.  
 وذراع عثمان *g*) M. ممدودة *h*) Lacuna in solo M. *i*) L.  
 على *k*) L. omittit. *l*) L. على

من الصيد فرأى امرأة تحفره في بستان فيه نخل ورمان مثمر  
ومعها صبي يريد ان يتناول شيئا من الرمان وفي تمنعه فحجب  
منها وانفذ<sup>b</sup> اليها رسولا يسألها عن سبب منع ولدها من  
الرمان فقالت ان للملك حقا لم يأت القاسم لقبضها وخفاف  
ان فنال منها شيئا الا بعد اخذ<sup>d</sup> حقه فرى الملك لقولها  
وادركته رافة رعيته فتقدم الى وزيريه بالمساحة التي يقارب قسطها  
ما يحصل بالمقاسمة ليتمتد يد كل انسان<sup>e</sup> الى ما يملكه<sup>f</sup> في وقت  
حاجته اليه فكان الفرس على هذا في بقية ايامهم وجاء الاسلام  
فالقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في ايامه  
ماية الف الف وعشرين الف الف درهم<sup>g</sup> \* وجباه عبيد الله بن  
زياد مائة الف الف وخمسة وثلاثين الف الف درهم<sup>h</sup> بغشمه  
وظلمه<sup>i</sup> وجباه الحجاج مائة الف الف وثمانية عشر الف الف  
بغشمه وخرابه<sup>k</sup> وجباه عمر بن عبد العزيز رحمة الله مائة الف  
الف وعشرين الف الف بعدله وعمارته وكان ابن هبيرة يحببيه  
ماية الف الف سوى طعام الجند وارزاق المقاتلة وكان يوسف  
بن عمر يحمله منه في كل سنة من ستين الف الف الى سبعين<sup>l</sup>  
الف الف ويحتسب بعاء من قبله من اهل الشام ستة عشر

- a) Sic solus L., O. et M. كبر, P. vertit. نشسته  
b) M. وارسل. c) M. ليقبضه. d) M. اداء. e) L. واحد  
f) Solus M. ملكه. g) Solus M. دراهم. h) Sic  
L., O. omnia omittit. M. inde a voce زياد usque ad  
جباه omnia omittit. P. usque ad عمر وجباه  
i) O. وعشرين. et omittit الف الف. k) M. واجزائه  
l) Solus M. تسعين

الف الف وفي نفقة البريد اربعة الاف الف درهم وفي الطواريء  
 الف الف ويبقى في بيوت الاحداث *b* والعوائف عشرة الاف  
 الف درهم وقال عبد الرحمن *c* بن جعفر بن سليمان ارتفاع هذا  
 الاقليم في الحقين الف الف ثلاث مرات فما نقص من مال  
 الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان زاد في  
 مال الرعية ولم يزل السواد على المساحة والخراج الى ان عدل بهم *d*  
 المنصور رضى الله عنه في الدولة العباسية عن الخراج الى المقاسمة  
 لان السعر نقص *e* فلم تَفِ الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله  
 مقاسمة \* واثار ابو عبيد الله على المهدي ان يجعل ارض الخراج  
 مقاسمة *f* بالنصف ان سَقِيَ سَيِّحًا وفي الدوالي على الثلث وفي  
 الدواليب على الربع لا شئ عليهم سواه وأن يعمل في *g* النخل  
 والكرم والشجر مساحة *h* خراج *i* بحسب قربه من *k* الاسواق  
 والعرض ويكون البين مثل المقاسمة وانا *l* بلغ حاصل الغلة ما  
 يقى بخراجين \* اخذ عنها *m* خراجا كاملاً واذا نقص ترك فهذا  
 ما جرى في ارض السواد والذي يوجبه للكرم ان خراجها هو  
 المضروب عليها أولاً وتغييره الى المقاسمة اذا كان لسبب حادث  
 اقتضاه اجتهاد *n* الأيمة فيكون *o* امضى مع بقاء سببه واجيد الى  
 حاله الاولى عند زوال سببه ان ليس للامام ان ينقص اجتهاد  
 من تقدمه فاما تضمين العمال لاموال العشر والخراج فباطل *p* لا

- a) M. الطراز b) M. الاحداق, L. الاحدار c) L. الله d) Solus  
 M. addit. e) M. رخص f) Solus M. omittit. g) M. على  
 h) P. ومساحة i) L. تقدر addit. k) Solus O. omittit.  
 l) L. انا m) M. الزم n) Solus M. واجتهاد o) M. omittit.  
 Vide adnotationem. p) Solus M. omittit.

يتعلق به في الشرع حكم لأن العامل مؤتمن يستوفى ما وجب ويؤدى ما حصل فهو كالوكيل الذى اذا أدى الامانة لم يصمّن نقصاناً *a* ولم يملك زيادة وضمن الاموال بقدر معلوم يقتضى الاقتصار عليه في تملك *b* ما زاد وغرم ما نقص وهذا منافع لوضع العمالة *c* وحكم الامانة فيبطل وحكى *d* ان رجلا اتى ابن عباس رضى الله عنه ينتقل \* منه الابلّة بمائة *e* الف درهم فصره مائة سوط وصلبه حباً تعزيراً وادباً ولقد *g* خطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناس فجمع في خطبته بين صفتهم وصفة ولايته عليهم حكم المال الذى يليه بما هو الصواب المسموع والحق المتبوع فقال يا ايها *h* الناس اقرؤا القرآن تعرّفوا به واعملوا \* بما فيه *i* تكونوا من اهله ولن يبلغ ذو حق *k* حقه ان يطاع في معصية الله الا وانه لن يبعد من رزق ولن يقرب من اجل ان يقول المرء حقاً الا واتى ما وجدت صلاح ما ولانى الله الا بثلاث اداء الامانة والاخذ بالقوة وللكم بما انزل الله الا واتى ما وجدت صلاح هذا المال الا بثلاث ان يؤخذ بحق وان يعطى في حق وان يمنع من باطل الا واتى في مالكم كولى اليتيم ان استغنيت استعفت *l* وان افتقرت اكلت بالمعروف *m* كيتيم الپهيمه الاعرابية

- a*) Solus M. نقصانها *b*) L. تمليك M. lacuna. *c*) M. امله بثمانية *e*) L. حكي *d*) M. العمارة L. الامانة ايها *h*) Sic O., rell. *g*) M. وقد *f*) P. هزار هزار *i*) M. به *k*) O. et M. في addunt, L. et P. omittunt. *l*) P. تركت *m*) P. بمعروف et quae sequuntur, in L. desunt.

\*

## الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه

من احيى مواتا ملكه باذن الامام وغير اذنه وقال ابو حنيفة لا يجوز احياءها الا باذن الامام لقول النبي عليه السلام ليس لاحد الا ما طابت به نفس امامه وفي قول النبي صلعم من احيى ارضا مواتا فهي له دليل على ان ملك الموات معتبر بالاحياء دون اذن الامام والموات عند الشافعي كلما لم يكن عامرا ولا حريبا لعامر فهو موات وان كان متصلا بعامر وقال ابو حنيفة الموات ما بعد من العامر ولم يبلغه الماء وقال ابو يوسف الموات كل ارض اذا وقف على ادناها من العامر منادى باعلى صوته لم يسمع اقرب الناس اليها في *d* العامر وهذان القولان يخرجان عن المعهود في اتصال العمارات ويستوى في احياء الموات جيرانه والابعد وقال مالك جيرانه من اهل العامر احق باحيائه من الابعد وصفة الاحياء معتبرة بالعرف فيما يراد له الاحياء لان رسول الله صلعم اطلق \* ذكره احالة على العرف المعهود فيه فان اراد احياء الموات للسكنى كان احياءه بالبناء والتسقيف لانه اول كمال العمارة التي يمكن سكنها وان اراد احياءه للزرع والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط احدها جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزا بينها وبين غيرها والثاني سوق

a) Solus O. et L. omittunt. b) M. ما c) L. omittit

d) M. من e) Solus O. اتصالات f) M. هذا حاله

الماء اليها ان كانت يبيسا وحبسه  $a$  عنها ان كانت بطايح لان  
 احياء اليبس بسوق الماء اليه واحياء البطايح بحبس الماء  
 عنها حتى يمكن زرعها وغرسها  $b$  في الخالين والثالث حرثها  
 ولحرت يجمع اثاره المعتدل وكسح المستعلى وطمر المنخفض  
 فاذا استكملت هذه الشروط الثلاثة  $c$  كمل الاحياء وملك  
 المحيى وغلط بعض اصحاب الشافعى فقال لا  $d$  يملكه حتى يزرعه  
 او يغرسه وهذا فاسد لانه بمنزلة السكى التى لا تعتبر فى  
 تملكه  $e$  المسكون فان زرع عليها بعد الاحياء من قام بحرثها  
 وزراعتها كان المحيى مالكا للارض والمثير مالكا للعمارة فان  
 اراد مالك الارض بيعها جاز وان اراد مالك العمارة بيعها فقد  
 اختلف فى جوازها فقال ابو حنيفة ان كان  $f$  له اثاره جاز له  
 بيعها وان لم يكن له اثاره لم يجز وقال مالك يجوز له بيع  
 العمارة على الاحوال كلها ويجعل الآثار شريكاً فى الارض بعمارة  $g$   
 وقال الشافعى لا يجوز له  $h$  بيع العمارة بحال، الا ان يكون له  
 فيها اعيان قائمة كشجر  $k$  او زرع فيجوز له بيع الاعيان  
 دون الاثاره واذا تحجر على موات كان احق باحياء  $m$  من غيره  
 فان تغلب عليه من احياء كان المحيى احق به من المتحجر  
 فان اراد المتحجر على الارض بيعها قبل احيائها لم يجز على  
 الظاهر من مذهب الشافعى وجوزة كثير من اصحابه لانه لما صار

- $a$ ) M. او حبسه  $b$ ) Solus O. غراسها  $c$ ) Solus M. omittit.  
 $d$ ) L. omittit.  $e$ ) Solus M. تملكه  $f$ ) M. كانت  
 $g$ ) L. للعمارة  $h$ ) Solus M. omittit.  $i$ ) L. omittit.  
 $k$ ) Solus M. omittit, L. كشجرة  $l$ ) Solus M. فجوز  
 $m$ ) L. باحياءها



بالتحجير عليها أحق بها جاز له بيعها كالأملك فعلى هذا لو  
باعها فتغلب عليها في يد المشتري من أحيائها فقد زعمه  
ابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن  
المشتري لتلف ذلك في يده بعد قبضه وقال غيره من أصحابه  
القبائليين يجوز بيعه أن الثمن يسقط عنه لأن قبضه لم  
يستقر فلما إذا تحاجر وساق الماء ولم يجرت فقد ملك الماء *d*  
وما جرى فيه \* من الموات *e* وحريمه *f* ولم يملك ما سواه  
\* وإن كان به أحق وجاز له بيع ما جرى فيه الماء وفي جواز  
بيع ما سواه *h* من المحجور ما قدمناه من الوجهين وما أحيى  
من الموات معشور لا يجوز أن يضرب عليه خراج سواء سقى  
بماء العشر أو بماء الخراج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف أن  
ساق إلى ما أحيى ماء العشر كانت أرض عشر وإن ساق إليها  
ماء الخراج كانت أرض خراج وقال محمد بن الحسن أن كانت  
الأرض المحيية على أنهار *k* حفرتها الأعمار فهي أرض خراج  
وإن كانت على أنهار *l* أجرها الله عز وجل كدجلة والفرات  
فهي أرض عشر وقد أجمع العراقيون وغيرهم على *m* أن ما  
أحيى من موات البصرة وسباخها *n* أرض عشر إمامه على قول  
\* محمد بن *p* الحسن فلان *q* دجلة البصرة مما أجرها الله تعالى  
من الأنهار وما عليها من الأنهار المحدثه فهي محيية احتقرها

- a*) Solus M. قال *b*) L. omittit. *c*) Solus M. قبل *d*) Solus  
M. الموات *e*) Solus M. omittit. *f*) L. حرثة *g*) M. فلم  
*h*) Solus M. omittit. *i*) M. omittit. *k*) Solus M. أرض  
*l*) Solus M. نهر *m*) Solus O. omittit. *n*) P. omittit.  
*o*) L. كما *p*) Solus M. omittit. *q*) L. فان

المسلمون في الموت وأما على قول ابى حنيفة فقد اختلف اصحابه في تعليل ذلك على قولين فجعل بعضهم العلة فيه ان ماء الخراج يغيض *a* في دجلة البصرة في *b* جزرها وارض البصرة تشرب من مدها والمد من البحر وليس من دجلة والفرات وهذا التعليل فاسد لان المد يقيد الماء العذب من *c* البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب وان كان المد شربها الا من ماء دجلة والفرات وقال اخرون *d* من اصحابه منهم طلحة بن ادم بدل *e* العلة فيه ان ماء دجلة والفرات يستقر في البطايح فينقطع حبه ويهزل الانتفاع به ثم يخرج الى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لان البطايح ليست من انهار الخراج وهذا تعليل فاسد ايضا لان البطايح بالعراق انبسطت *g* قبل الاسلام فتغير حكم الارض حتى صارت مواتا ولم يعتبر حكم الماء وسببه ما حكاه صاحب السير ان ماء دجلة كان ماصيا في الدجلة المعروفة بالغور الذي ينتهي الى دجلة البصرة \* من المدابين *h* في منافذ مستقيمة المسالك محفوظة للجوانب وكان موضع البطايح الآن ارض مرازعة *i* وقرى ومنازل *k* فلما كان ملك قباد بن فيروز انفتح في اسفل كسكرا بشق *m* عظيم اغفل امره حتى غلب ماؤه وغرق من العبارات ما علاه فلما ولي *n* انوشروان ابنه امر بذلك الماء \* فتزخم بالمستنبات *o* حتى عاد بعض تلك الارض *p* الى عمارتها

*a*) Codd. sine punctis. *b*) L. وفي *c*) L. الى *d*) Solus M. *e*) Solus O. غير *e*) Solus O. omittit. *g*) Solus M. ذات منازل *k*) M. زراعة *l*) P. تبطحت *m*) M. سكرى *n*) Solus M. تسوى *o*) Lacuna in M., L. exhibet. *p*) L. الارضين

وكانت على ذلك الى سنة ست من الهجرة وفي السنة التي  
بعث فيها رسول الله صلعم عبد الله بن حذافة السهمي الى  
كسرى رسولا وهو كسرى ابرويس فرادت دجلة والفرات زيادة  
عظيمة لم ير مثلها فانبثقت بثوق عظام *b* اجتهد ابرويس في  
سكرها *c* حتى صلب *d* في يوم واحد سبعين سكارا وبسط *e*  
الاموال على الانتطاع فلم يقدر للماء على حيلة ثم ورد المسلمون  
بالعراق وتشغلت الفرس بالحروب فكانت البثوق تنفجر فلا  
يلتفت اليها ويعجز الدهاقين عن سدها فأتسعت البطيخة  
وعظمت فلما ولي معاوية رضى الله عنه وتي مولاة عبد الله بن  
دراج خراج العراق فاستخرج له من ارض البطايخ ما بلغت  
غلتة خمسة الف الف درهم واستخرج بعده حسان النبطي  
للوليد بن عبد الملك ثم لهشام من بعده كثيرا من ارض  
البطايخ ثم جرى الناس على هذا الى وقتنا حتى صارت  
جوامدها *h* مثل بطايخها واكثر وكان هذا التعليل من اصحاب  
ابي حنيفة مع ما شرحناه من احوال البطايخ عذرا دعاه اليه ما  
شاهدوا الصحابة عليه من اجماعهم على ان ما احبى من  
\* موات للبصرة *k* ارض عشر وما ذلك لعلة غير الاحياء واما  
حرير ما احياه من الموات لسكنى او زرع فهو عند الشافعي  
معتبر بما لا يستغنى عنه تلك الارض من طريقها وفنائها

---

*a*) Solus O. الى *b*) Solus M. سوقا عظاما *c*) L. كرها  
*d*) L. علت *e*) L. وسقط *f*) M. وسكها addit. *g*) Solus  
M. هذا addit. *h*) P. جرايد آن *i*) M. فكثر *k*) M.  
solommodo, L. اموال البصرة *l*) Lacuna in M.,  
L. exhibit.

ومجاري *m* مياها *b* شرباً وتعيطاً *c* وقال ابو حنيفة حريم أرض  
الزرع ما بعد منها ولم يبلغه ماوها وقال ابو يوسف حريمها ما  
انتهى اليه صوت المنادى من حدودها ولو كان لهذين القولين  
وجه لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران \* وقد مضت  
الصحابة *d* رضى الله عنهم البصرة على عهد عمر رضى الله عنه  
وجعلوها *e* خطاً لقبائل اهلها فجعلوا عرض شارعها الاعظم وهو  
مريدها *f* ستين ذراعاً وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين  
ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق سبع اذرع وجعلوا وسط كل خطة  
رحبة فسجة لمرباط خيلهم وقبور موتاهم وتلاصقوا في المنازل  
لم يفعلوا ذلك الا عن راي اتفقوا عليه ونص لا يجوز خلافه *g*  
وقد روى بشير بن كعب عن ابي هريرة ان رسول الله صلعم  
قال اذا تدارأ القوم في طريق فليجعل سبع *h* اذرع

فصل فاما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة اقسام مياه انهار  
ومياه ابار ومياه عيون فاما انهار فتقسم ثلاثة اقسام احدها  
ما اجراه الله تعالى من كبار الانهار التي لا يحتقرها الادميون  
كدجلة والفرات ويسميان الرافدين فاما يتسع للزرع  
وللشاربة وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعوا  
فيه الى تنازع *k* او مشاحة فيجوز لمن شاء من الناس ان

*a*) Solus M. omittit. *b*) M. مياها *c*) O. et M. معيطاً  
ولقد بصرت بالصحابة *d*) M. ابيستان *P.* نقيظا *L.*  
*e*) Solus M. جعلتهم *f*) O. et M. sine punctis,  
مريدها *P.* cum voce antecedente omittit. *g*) *L.* فيه  
addit. *h*) *P.* et M. سبعة *i*) Solus O. مياه addit. *k*) Solus  
M. منازع

ياخذ منها لصبيته شربا ويجعل من صبيته اليها مغيضا ولا يمنع  
 من اخذ شرب ولا يعارض في احداث مغيض والقسم الثاني ما  
 اجراه الله تعالى من صغار النهار فهو على ضربين احدهما ان  
 يعلوا ماوها وان لم يحبس ويكفى جميع اهله من غير تقصير  
 فياجوز لكل ذي ارض من اهله ان ياخذ منه شرب ارضه في  
 وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا فان اراد قوم ان  
 يستأخروا *a* منه نهرا *b* يساق الى ارض اخرى او يجعلوا اليه  
 \* مغيض نهر اخرى *c* نظر فان كان ذلك مضمرا باهل هذا النهر  
 منع منه وان لم يضرب بهم لم يمنع والصرب الثاني ان يستقل  
 ماء هذا النهر ولا يعلوا للشروب *e* الا بحبسه فللاول من اهل  
 النهر ان *f* يبتدى بحبسه ليسقى ارضه حتى تكتفى منه  
 وترتوى ثم يحبسه من يلبه حتى يكون اخرهم ارضا اخرهم حبسا  
 روى عبادة بن الصامت ان النبي صلعم قضى في شرب النخل  
 من السيل ان للاعلى ان يشرب قبل الاسفل ثم يرسل الماء الى  
 الاسفل *g* الذي يلبه كذلك حتى ينقضى *h* الارضون واما قدر  
 ما يحبسه *i* من الماء في ارضه فقد روى محمد بن اسحق عن  
 ابي *k* مالك بن ثعلبة عن ابيه ان رسول الله صلعم قضى في  
 وادي مهزور ان يحبس الماء في الارض الى الكعبيين فاذا بلغ الى  
 الكعبيين ارسل الى الاخرى وقال مالك وقضى في سبيل بطحان

*a*) Solus O. مغيضا اخر *c*) L. انهارا *b*) Solus O. ياخرجوا *a*) Solus O.  
*P. inde a* او *omnia omittit.* *d*) Solus M. ذلك *e*) M.  
 من *f*) Solus M. للشرب *L.* للشروب *g*) L. *omittit.*  
*h*) Solus M. يقضى *i*) Solus O. نصيبه *k*) Solus  
 M. *omittit.*

بمثل *a* ذلك فقدره *b* بالكعبين وليس هذا القضاء منه على العموم في الأزمان والبلدان لأنه مقدّر بالحاجة وقد يختلف من خمسة اوجه أحدها باختلاف الارضين فمنها *c* ما يرتوى باليسير ومنها ما لا يرتوى الا بالكثير والثاني باختلاف ما فيها فان للزرع *d* من الشروب قدرًا وللنخل *e* والاشجار قدرًا والثالث باختلاف الصيف والشتاء فان لكل واحد من الوقتين *f* قدرًا والرابع باختلافها في وقت الزرع وقبله *g* فان لكل واحد من الوقتين قدرًا والخامس *h* باختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه فان المنقطع يوخذ منه ما يتدخر والدايم يوخذ منه ما يستعمل فلاخلافه من هذه الالوجه الخمسة لم يكن تحديده بما قضاه رسول الله صلعم في اخذها *i* وكان معتبرًا بالعرف المعهود *k* عند الحاجة اليه فلو سقى رجل ارضه او فجرها فسال من مايبها *l* الى ارض جاره فغرقها لم يضمن لأنه تصرف في ملكه بمباح فان اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني احق *m* بصيده من الاول لأنه في مكله وانقسم الثالث من الانهار ما احتفره الادميون لما احيوه من الارضين فيكون النهر بينهم ملكًا مشتركًا كالترقات المرفوع بين اهله لا يختص احدهم بملكه فان كان هذا *n* النهر بالبصرة يدخله ماء المد فهو يعمر جميع اهله لا يتشاحون *o* فيه لاتساع مائه ولا يحتاجون الى حبسه لعلوه بالمد الى الحد

- a*) M. مثل *b*) M. في قصايه *c*) L. منها *d*) M. للزرع  
*e*) Solus M. ومن النخل *f*) M. الزمانيين *g*) L. قدره *h*) P.  
 inde a voce اختلافها *omnia omittit.* *i*) M. اولي, L. اولاً  
 addunt, *k*) L. omittit. *l*) L. ما *m*) L. به *addit.* *n*) L.  
 omittit. *o*) مناظره نمايند

الذى يرتوى منه جميع الارضين ثم يقبض بعد الارتواء في  
 الجزر، وان كان بغير البصرة من البلاد التى لا مدّ فيها ولا  
 جزر فالنهر مملوك لمن احتفره من ارباب الارضين لا حَقّ فيه  
 لغيرهم في شرب منه ولا مغيص ولا يجوز لواحد من اهله ان  
 ينفرد بنصب عبارة *b* عليه ولا \* يرفع ماية *c* ولا ادارة رحا فيه  
 الا عن مرضاة جميع اهله لاشتراكهم فيما هو ممنوع من  
 التفرّد به كما لا يجوز في الزقاق المرفوع ان يفتح اليه باباً ولا  
 ان يخرج عليه جناحاً ولا يمدّ عليه سابطاً الا بمرضاة جميعهم  
 ثم لا يخلوا حال شربهم منه *d* من ثلاثة اقسام احدها ان  
 يتناولوا عليه بالايام ان قلّوا وبالساعات ان كثروا ويقترعوا ان  
 تنازعا في الترتيب حتى يستقرّ لهم ترتيب الاول ومن يليه  
 ويختصّ كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها ثم هم  
 من بعدها على ما ترتبوا والقسم الثاني ان يقترعوا فم النهر  
 عرضاً بخشبة تاخذ جانبي النهر ويقسم فيها حفور مقلدة  
 بحقوقهم من الماء يدخل في كل حفرة منها *h* قدر ما استحقّه  
 صاحبها من خمس او عشر وباخذها الى ارضه على الادارة  
 والقسم الثالث ان يحفر كل واحد منهم في وجه ارضه شرباً  
 مقدراً لهم *k* باتفاقهم او على مساحة املاكهم لياخذ  
 من ماء النهر قدر حقيقته ويسساوى فيه جميع شركائه

*a*) يرتفع ماوه. *c*) عبارة Sic O., rell. *b*) addit. من الارض. *L.*  
 M. inde a اهله usque ad alterum اهله lin. omnia omittit.  
*d*) يتهايوا. *e*) Sic L. et P., O. et M. من هذا النهر. *M.*  
 فبها. *L.* حفرة. *M.* حفرة. *g*) بشرب. *Solus M.*  
*i*) دوار. *P.* *k*) L. omittit.

وليس *a* له ان يزيد فيه ولا لهم ان ينقصوه *b* ولا لواحد منهم ان يؤخر شرباً مقدماً كما ليس لواحد من اهل الزقاق المرفوع ان يؤخر باباً مقدماً وليس له ان يقدم شرباً مؤخراً وان جاز ان يقدم باباً مؤخراً لأن في تقديم الباب المؤخر اقتصاراً على بعض الحف وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على *d* الحف فاما حريم هذا النهر *e* المحفور في الموات فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك حكم القناة لأن القناة نهر باطن \* وقال ابو حنيفة حريم النهر ملقا طينه *f* قال *g* ابو يوسف وحريم *h* القناة ما لم يسح على وجه الارض وكان جامعاً للماء ولهذا القول وجه مستحسن

فصل واما الابار فلحافرها ثلاثة احوال احدها ان يحفرها لسابلية *k* فيكون ماؤها مشتركاً وحافرها فيه كاحدهم قد وقف عثمان رضى الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الناس ويشترك في مائها اذا اتسع شرب للحيوان وسقى الزروع فان ضاق مائها عنها كان الشرب شرب للحيوان اولى به من الزروع ويشترك فيها الادميون والبهايم فان ضاق عنهما *m* كان الادميون بمائها *n* احق من البهايم والحال الثانية ان

*a*) Solus M. ليس *b*) ثم ليس *c*) Solus M. ينقصوا منه *d*) L. في *e*) Solus M. الشرب *f*) P. omittit. و ابو يوسف كفت *g*) L. وقال *h*) L. حريم *i*) P. sic exhibet: است حريم قنات ما دام كه آب آن ظاهر نكردد بر روى زمين مثل حريم بئر است واكر ظاهر شود اب وير روى زمين لسائل له *k*) L. بكدرد حريم آن مثل حريم نهر است بها *m*) M. عليها *n*) Solus M. عليها *l*) M. الزرع



يحتفرها لا تفاقه بمائها كالبادية اذا انتجعوا ارضا وحفروا فيها  
 بيرا لشربهم *a* وشرب مواشيهم كانوا احق بمائها *b* ما اقاموا  
 عليها في نجعتهم وعليهم بذل الفضل من مائها للشاربة *c* دون  
 غيرهم فاذا ارتحلوا عنها صارت البير سابلة فتكون خاصة الابتداء  
 وعامة الانتهاء فان *d* عادوا اليها بعد الارتحال *e* عنها كانوا هم *f*  
 وغيرهم سواء فيها ويكون السابف اليها احق بها وللحال الثالثة  
 ان يحتفرها لنفسه ملكا فما *g* لم يبلغ *h* بالحفرة الى استنباط  
 مائها لم يستقر ملكه عليها واذا استنبط ماءها استقر ملكه  
 بكامل الاحياء الا ان يحتاج الى طي فيكون طيها من *k* كمال  
 الاحياء واستقرار الملك ثم يصير مالكا لها ولحريمها واختلف  
 الفقهاء في قدر حريمها فذهب الشافعي رحمه الله الى انه معتبر  
 بالعرف المعهود في مثلها وقال ابو حنيفة حريم البير الناصح  
 خمسون ذراعا وقال ابو يوسف حريمها ستون ذراعا الا ان  
 يكون رشاؤها ابعد فيكون لها *l* منتهى رشاؤها قال *m* ابو يوسف  
 وحريم *n* بئر العطن اربعون ذراعا وهذه مقادير لا تثبت  
 الا بنص فان جاءها نص كان متبعا والا فهو معلول ولتقديره  
 بمنتهى الرشاء وجه يصح اعتباره *p* ويكون داخلا في العرف

*a*) M. للشاربين *b*) M. بها *c*) M. للشاربين *d*) M. وان جهة شارب ان *quod mutavit in* سابلة ان *P. prius*  
*e*) Solus O. omittit. *f*) Solus O. omittit. *g*) Solus M. ثم  
*h*) Solus O. omittit. *i*) Solus O. الحفرة *k*) Solus M. omittit.  
*l*) Solus M. لـ *m*) Sic Solus O. *n*) Sic O. et M., P. et L. و omittunt. *o*) L. التعليل *p*) Solus M. omittit.

المعتبر فإذا استقر ملكه على البير وحريمها فهو أحق بمائها  
 واختلف أصحاب الشافعي هل يصير مالكا له قبل استنقاه وحيازته  
 فذهب *b* بعضهم الى أنه يجزى *c* على ملكه في قراره قبل  
 حيازته كما *d* إذا ملك مَعْدُنًا ملك ما فيه قبل اخذه ويجوز  
 بيعه قبل استنقاه ومن استنقاه *e* بغير اذنه استرجع منه وقال  
 آخرون لا يملكه الا بعد الحيازة لان اصله موضوع على الاباحة  
 وله ان يمنع من التصرف فيها باستنقائه فان غلبه في *f* استنقاه  
 لم يسترجع *g* منه شيئا *h* فإذا استقر حكم هذه البير في اختصاصه  
 بملكها واستحقاقه لمائها فله سقى مواشيه وزروعها *i* وتخيله  
 واشجاره فان لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل  
 شيء منه الا لمضطر *k* على نفس وروى الحسن رحمه الله ان رجلا  
 اتى اهل ماء فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات فآخروهم عمر  
 رضى الله عنه الدية وان *l* فضل منه بعد كفايته فضل لزمه على  
 مذهب الشافعي ان يبذل فضل مائه للشاربة من ارباب المواشى  
 والحيوان دون الزروع والاشجار وقال من اصحابه ابو عبيدة *m* بن  
 جرفونة لا يلزمه بذل الفضل منه للحيوان ولا زرع وقال آخرون  
 منهم يلزمه بذله للحيوان دون الزرع *n* وما ذهب اليه  
 الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المشروع  
 روى ابو الزباد عن الاعرج عن ابي هريرة قال ان *o* رسول الله

---

*a*) M. ملكا *b*) L. فقد ذهب *c*) L. يحدث *d*) Solus O. omittit.  
 يرجع *L.* *g*) من *Solus M.* *f*) اسقاه *L.* استسقى *M.* *e*)  
 المضطر *Solus M.* *k*) وزرعها *L.* *i*) *Solus M.* *h*)  
 et post قال *M.* *o*) وللزرع *M.* *n*) عبيد *M.* *m*) فان *M.* *d*)  
 omittit.

صلى عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا  
منعه الله فضل رحمة يوم القيامة وبذل هذا الفصل معتبر باربعة  
شروط احدها ان يكون في قراره البير فان استقاء *b* لم يلزمه  
بذله \* وجزاز له بيعه *c* والثاني ان يكون متصلا بكلا  
پرعا فان لم يقرب من الكلا لم يلزمه بذله والثالث ان لا  
يجد المواشى غيره فان وجدت \* مباحا غيره *d* لم يلزمه بذله  
وعدلت المواشى الى *e* الماء المباح فان كان غيره من الموجود  
مملوكا لزم كل واحد من مالكي الماءين ان يبذل فضل مائه  
لمن ورد اليه *f* فاذا اكتفت المواشى بفضل احد الماءين سقط  
الفرص عن الاخر والرابع ان لا يكون عليه في ورود المواشى الى  
مايه *g* ضرر تلحقه في زرع ولا ماشية فان لحقه بورودها ضرر  
منعت وجزاز للرعاة استقاء فضل الماء لها فاذا كملت هذه  
الشروط الاربعة لزمه بذل الفصل وحرم عليه ان ياخذ له *h* ثمنا  
ويجوز مع الاخلال بهذه الشروط ان ياخذ ثمنه اذا باعه  
مقدرا *i* بكيل او وزن ولا يجوز ان يبيعه جزافا ولا مقدرا برقي  
ماشية او زرع واذا احتقر بيرا \* او ملكها *k* وحرمتها *l* احتقر  
اخر بعد حرمتها بيرا فنصب *l* ماء الاول اليها وغار فيها اقر  
عليها ولم يمنع منها وكذلك لو حفرها لظهور فتغير بها ماء  
الاول اقرت وقال مالك اذا نصب ماء الاول اليها او تغير بها  
منع منها وطمت

فصل واما العيون فتتقسم ثلاثة اقسام احدها ان

- a) Solus M. قراره b) L. اسقاه c) P. omittit. d) M. verba  
transponit. e) L. omittit. f) L. عليه g) Solus M. ارضه  
h) L. عليه i) L. قدرا k) M. فملكها l) L. فانصب

يكون ممّا أنبع الله تعالى ماءها ولم يستنبطه الادميون فحكها حكم ما اجراه الله تعالى من الانهار ولمن احببى a ارضا بمائها ان ياخذ منه قدر b كفايته فان شاحوا فيه لصيقه روى ما احببى بمائها من الموات فان تقدم به بعضهم على بعض كان لاسبقهم احياء ان يستوفى منها شرب ارضه ثم لمن يليه فان قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الاخير وان اشتركوا في الاحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا تحاصوا فيه اما بقسمة الماء واما بالمهاياة عليه والقسم الثاني ان يستنبطها الادميون فتكون ملكا لمن استنبطها c ويملك معها حريمها وهو على مذهب الشافعي معتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية اليها وقال ابو حنيفة حريم العين خمسمائة ذراع ثم d لمستنبط هذه e العين سوق مايتها الى حيث شاء وكان ما جرى فيه ماوها f ملكا له وحريمها g والقسم الثالث ان يستنبطها الرجل في ملكه فيكون احق بمائها لشرب ارضه فان كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيها الا لشارب مضطر وان فصل عن كفايته وازاد ان يجيب بفصله ارضا مواتا فهو احق به لشرب ما احياءه وان لم يرده لموات احياءه لزمه بذله لارباب المواشى دون الزرع كفصل ماء البئر فان اعتصم عليه من ارباب الزرع جاز وان اعتصم من ارباب المواشى لم يجز ويجوز لمن احتقر في البادية بيرا فملكها او عينا استنبطها ان يبيعهها ولا يحرم عليها ثمنها وقال سعيد بن المسيب وابن ابي ذيب لا يجوز له بيعها وجرم عليه

---

a) Solus M. جار b) L. بقدر c) L. يستنبطها  
d) L. و e) Solus M. omittit. f) Solus M. وماوها g) M.  
وحريمها لها

ثمنها وقال عمر بن عبد العزيز وابو الزيان ان باعها لرغبة جاز  
وان باعها لخلاء لم يجز وكان اقرب الناس الى المالك احق  
بها بغيره ثمن فان رجع الخلاء فهو املاك لها

## الباب السادس عشر في الحمى والارفاق

وحى الموات هو المنع من احياءه املاكا ليكون مستبقى الاباحة  
لنبت الكلاء ورعى المواشى قد حى رسول الله صلعم بالمدينة  
وصعد جبلاً بالبقيع قال ابو عبيد هو *d* النقيع بالنون وقال *e*  
هذا حى و اشار بيده الى القاع وهو قدر ميل في ستة اميال  
جمه تخيل المسلمين من الانصار والمهاجرين و فاما حى الائمة  
من بعده فان \* عموا به *h* جميع الموات او اكثره لم يجز وان جموا  
اقله لخاص من الناس او لغنياءهم لم يجز وان *i* جموه لكافة  
المسلمين او للفقراء *k* والمساكين ففي جواره قولان احدهما لا  
يجوز ويكون لخمى خاصا لرسول الله صلعم \* لرواية الصعب  
ابن جثامة ان رسول الله صلعم حين حى البقيع قال لا حى الا  
لله ولرسوله والقول الثانى ان حى الائمة بعده جائز كجواره له

- a) M. omittit. b) L. من غير. c) M. بها d) P. omittit.  
e) M. فقال f) E P. inserui. g) L. والمجاهدين h) L. جموا  
i) M. et P. omittunt. L. pro لاعيانهم habet,  
k) Solus M. الفقراء l) P. حين كره  
وقال omittit, et postea حين L. قرقر كرهه نقيع را كفت  
praebet.

لأنه كان يفعل ذلك لصالح *a* المسلمين لا لنفسه فكذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حمى أبو بكر رضى الله عنه بالهدنة لأهل الصدقة واستعمل عليه مولاة أبا سلامة *b* وحمى عمر رضى الله عنه من الشرف *c* مثل ما حماه أبو بكر من الهدنة ووتى عليه مولى له يقال هُتَيْ وَقَالَ يَا هُنَى ضَمَّ جَنَاحَكَ عَنِ النَّاسِ وَأَتَيْتَ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مَجَابَةٌ *d* وَأَدْخَلَ رَبُّ الصَّرِيمَةَ وَرَبَّ الْغَنِيمَةَ وَايَاكَ وَنَعِمَ ابْنُ عَفَّانٍ وَابْنُ عَوْفٍ فَانْهَمَا أَنْ يَهْلِكَ مَا شِئْتَهُمَا *e* يَرْجِعَانِ إِلَى تَحْضُلِ وَزَرْعٍ \* وَأَنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةَ وَرَبَّ الْغَنِيمَةَ يَأْتِيَنِ بَعِيلَالَهُ *f* فَيَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَارِكُمْ أَنَا *g* لَا أَيْ لَكَ *h* فَالْكَلاءُ هَوْنٌ عَلَيَّ مِنَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَمْوَالُ الَّذِي أَحْمَلُ *i* عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئاً فَأَمَّا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فَمَعْنَاهُ *k* لَا حِمَى إِلَّا عَلَيَّ مِثْلَ مَا حَمَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَلِصَالِحِ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا عَلَيَّ مِثْلَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَفَرُّدِ الْعَزِيزِ مِنْهُمْ بِالْحِمَى لِنَفْسِهِ كَالَّذِي كَانَ يَفْعَلُهُ كَلِيبُ بْنُ وَايِلَ فَإِنَّهُ كَانَ يُوَافِي *l* بِكُلِّبِ عَالِي نَشْرٍ مِنْ

a) M. et P. لصالح, L. لمصلحة b) L. أسامة  
 c) Codd. السرف, sed vid. Alqâmûs et كتاب  
 offert. d) P. et L. مستجابة pag. ٢٧١  
 e) Solus M. فانهما addit. f) P. omittit. g) P. كفت  
 inserit. h) P. تبا لك i) Solus O. omittit. k) Solus M.  
 l) M. omittit m) M. للباء n) Solus  
 M. نوفي

الارض ثم يستعديه ويحمي ما انتهى اليه عواء من كل الجهات  
وتشارك الناس فيما عداه *a* حتى كان ذلك سبب قتله \* وفيه  
يقول العباس بن مرداس *b*

(الطويل) كما كان يبيغيها كليب بظلمه

من العز حتى طاح وهو قتيلاها

على واهل اذ يترك الكلب نايجا

وان يينع الافناء منها حلولها

وانا جرى على الارض حكم الحما \* استبقاه لمواتها سابلًا ومنعًا  
من احيائها ملكًا *c* روى حكم المحمي *d* فان كان لكافة *e*  
تساوى فيه جميعهم من غني وفقير ومسلم ومني في زعي كلايه  
بخيله وماشيته فان خص به *f* المسلمون اشترك في اغنياءهم  
وفقراؤهم ومنع منه اهل الذمة وان خص به الفقراء والمساكين  
منع منه الاغنياء واهل الذمة ولا يجوز ان يختص *h* به الاغنياء  
دون الفقراء ولا اهل الذمة دون المسلمين وان خص به نعم  
الصدقة او خيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم ثم يكون  
لحمي *i* جاريا على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلو اتسع  
لحمي المخصوص لعموم الناس جاز ان يشتركوا فيه لارتفاع  
الضرر عن من خص به ولو ضاق لحمي العام عن جميع الناس  
لم يجوز ان يختص به اغنياءهم وفي جواز \* اختصاص

استبقا لمواتها *c* Codd. *b*) P. omittit *a*) M. سواء *b*) M. سابلًا  
L. omittit) ومنع من احيائها ملكًا  
P. omittit. *d*) M. الحما *e*) L. المسلمين addit. *f*) L. omittit.  
g) Solus M. واشترك *h*) L. يختص *i*) L. الحما et sic etiam  
in seqq.

فقراءهم *a* به وجهان *b* واستقرّ حكم الحمى على ارض فأقدم عليها من احيائها ونقض حماها روى للماء فان كان مما حماه رسول الله صلعم كان للحمى ثابتا والاحياء باطلا *c* المنتعّص *e* لاحيائه مردودا مزجورا الا سيما اذا كان سبب *d* للحمى باقيا لانه لا يجوز ان يعارض حكم رسول الله صلعم بنقض ولا ابطال وان كان من حمى الائمة بعده ففي اقرار احيائه قولان احدهما لا يقر ويجرى *e* عليه حكم الحمى *f* كالذى حماه رسول الله صلعم لانه حكم نفذ بحق والقول الثاني يقرّ الاحياء ويكون حكمه اثبت من الحمى لتصريح رسول الله صلعم بقوله من احيى ارضا مواتا فهي له ولا يجوز لاحد من الولاة ان ياخذ من ارباب المواشى عوضا عن مراعى موات او حمى *g* لقول رسول الله صلعم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء النار والكلاب

فصل واما الارفاق *h* فهو ارفاق الناس بمقاعد الاسواق وافنية الشوارع وحريم الامصار ومنازل الاسفار فيقسم *i* ثلاثة اقسام قسم يختص الاتفاق فيه بالصحارى والفلوات وقسم يختص الاتفاق فيه بافنية الاملاك وقسم يختص بالشوارع والطرق فاما القسم الاول وهو ما اختص بالصحارى والفلوات فمنازل الاسفار وحلول المياه فذلك *k* ضربان احدهما ان يكون لاختيار السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرورة *l* السابلة اليه والذي يختص السلطان به من ذلك

- a*) Solus M. اختصاصه *b*) L. وان *c*) L. والتعريض *d*) L. omittit. *e*) M. ولا يجرى *f*) L. omittit. *g*) Solus M. احماها *h*) M. hic et paullo post الاتفاق *i*) Solus M. فتقسم *k*) M. وذلك *l*) Solus M. ضرورة



اصلاح هورته *a* وحفظ مياهه والتخلية بين الناس وبين نزوله *b*  
 ويكون السابق *c* الى المنزل احق بحلوه فيه من المسبوق حتى  
 يتحصل عنه لقول النبي صلعم *d* مناخ من سبق اليها *e*  
 فان وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظر *f* في التعديل بينهم  
 بما يزيل تنازعهم وكذلك البادية اذا انتجعوا ارضا طلبا للكلأ  
 وارتقا بالمرعى وانتقالا من ارض الى اخرى كانوا فيما نزلوه  
 وارحلوا منه كالسابلة لا اعتراض عليهم *g* في تنقلهم ورعيته *h*  
 والضرب الثاني ان يقصدوا بنزول الارض الاقامة فيها والاستيطان  
 لها فالسلطان في نزولهم بها نظرة يراعى فيه الاصلاح فان كان  
 مصرًا بالسابلة \* منعوا منها قبل النزول وبعده وان لم يضرب  
 بالسابلة *k* راعى الاصلاح في نزولهم فيها او منعهم منها ونقل  
 غيرهم اليها كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة نقل الى كل  
 واحد من المصريين من راي المصلحة فيسه لان لا يجتمع فيه  
 المسافرون فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفعل  
 في اقطاع الموات ما يرى فان لم يستأنوه حتى نزلوه لم يمنعهم  
 منه كما لا يمنع من احيى مواتا بغير اذنه وتبريم بما يراه صلاحا  
 لهم ونهاهم عن احدات زيادة من بعد الا عن اذنه روى كثير  
 ابن عبد الله عن ابيه عن جده قال قدمنا مع عمر بن الخطاب  
 في عمرته سنة سبع عشرة فكلّمه اهل المياه في الطريق ان يبنوا

*a*) P. اصلاح آن vertit. *b*) Solus M. نغله *c*) Solus  
 M. الناس *d*) P. منى *e*) P. omittit. *f*) Solus M.  
 ونظر *g*) M. omittit. *h*) L. وطتهم *i*) Solus  
 M. نظرا *k*) Solus M. omittit. *l*) O. sine punctis,  
 P. تسع

ببوتاه فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك فانن لهم  
واشترط عليهم ان ابن السبيل احق بالماء والظل واما القسم الثاني  
وهو ما يختص بافنية الدور والاملاك فان كان مصرًا باربابها منع  
الارتفاقون منها الا ان ياذنوا بدخول الضرر عليهم فيمكنوا وان  
كان غير مصر بهم ففي اباحة ارتفاقهم به من غير انهم قولان  
احدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم ياذن اربابها لان الحرير  
مرفق اذا وصل اهله الى حقهم منه ساوأم الناس فيما عداه  
والقول الثاني انه لا يجوز الارتفاق بحريرهم الا عن انهم لآته  
تبع لاملاكهم فكانوا به احق وبالتصرف فيه اخص فاما حرير  
الجوامع والمساجد فان كان الارتفاق بها مصرًا باهل المساجد  
والجوامع منعوا منه ولم يجز للسلطان ان ياذن لهم فيه لان  
المصلين بها احق وان لم \* يكن مصرًا d جاز ارتفاقهم  
بحريمها وهل يعتبر فيه ان السلطان لهم على وجهين من  
القولين في حرير الاملاك واما القسم الثالث وهو ما اختص  
بافنية الشوارع والطرقات فهو موقوف على نظر السلطان وفي حكم  
نظرة وجهان احدهما ان نظره فيه مقصور على كفه عن التعدي  
ومنعه من الاضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر وليس له ان  
يقيم جالسًا ولا ان يقده موحراً ويكون السابق الى المكان  
احق به من المسبوق والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد  
فيما يراه صلاحا في اجلاس من يجلسه ومنع من يمنعه وتقديم  
من يقدمه كما يجتهد في اموال e بيت المال f واقطاع الموات ولا  
يجعل السابق احق وليس له على الوجهين ان ياخذ منهم

a) Sic solus O., reliqui منازل b) M. وشرط c) L. المسلمين

d) Solus M. بصر e) M. omittit. f) L. الاموال

على الجلوس اجراً واذا تاركهم *a* على التراضى كان السابق  
منهما الى المكان احق به من المسبوق فاذا انصرف عنه كان  
وغيره من الغد فيه *c* سواء يراعى فيه السابق اليه وقال مالكة  
اذا عرف احدكم بمكان وصار به مشهوراً كان احق به من غيره  
قطعا للتنازع وحسما للتشاجر واعتبار هذا وان كان  
له في المصلحة وجه يخرج من حكم الاباحة الى  
حكم الملك

فصل واما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والتصدي  
للتدريس والفتيا فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا  
يتصدى لما ليس له باهل فيصلى به المستهدى وينزل به المسترشد  
وقد جاء الاثر بان اجراءكم على الفتيا اجراءكم على جرائم *d* جهتم  
وللسلطان فيهم من النظر ما يوجبه الاختيار من اقرار او انكار  
فاذا اراد من هو لذلك اهل ان يترتب في احد المساجد  
لتدريس او فتيا نظر حال المسجد فان كان من \* مساجد  
المحال *e* التي لا يترتب الايمة فيها من جهة السلطان لم يلزمه  
من ترتب فيها للتدريس والفتيا استيذان السلطان في جلوسه  
كما لا يلزمه ان يستأذنه فيها من ترتب للامامة وان كان من  
الجوامع وكبار المساجد التي ترتب الايمة فيها بتقليد السلطان روى  
في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس امثاله فان كان للسلطان

*a*) Solus M. *b*) M. omittit. *c*) L. من الغد *d*) Sic P., rell. ازو غير او قريب وبعيد مساوى باشند  
وجون منصرف شود : P. locum sic vertit, من البد فيه M.  
جرائم *e*) M. offer. مساجد عامة P., المساجد التي هي في الحال *e*) M.  
*f*) M. يلزم

في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه ليلا يفتات عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استيذانه للترتيب فيه *a* وصار كغيره من المساجد واذا ارتسم *b* بموضع من جامع او مسجد فقد جعله مالكا احق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء ان هذا يستعمل في عرف الاستحسان وليس بحق مشروع واذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه احق لقوله الله تعالى *c* سواء العاكف فيه والباد ويمنع الناس في الجوامع والمساجد من استطرأ حلق الفقهاء والقراء صيانة لحرمتها وقد روى عن النبي صلعم انه قال لا حصى الا في ثلاث ثلثة البير وطول الفرس وحلقة القوم فالما ثلثة البير فهو منتهى حريمها واما طول الفرس فهو ما دار فيه بمقوده اذا كان مربوطا واما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث واذا تنازع اهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه الا ان يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه وان حدث *d* منازع ارتكب ما لا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فان اقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعوا اليه لزم السلطان ان يحسم بزواج السلطنة ظهور بدعته ويوضح بدلائل *e* الشرع فساد مقالته فان لكل بدعة مستمعا ولكل مستغو متبعا واذا تظاهر بالصلاح من استبطن ما سواه تورك واذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتك لان الداعي الى اصلاح ليس فيه مصلح والداعي الى علم ليس فيه مصلح

a) Solus M. فيها b) I. ارسم c) Sur. 22, 25. d) Solus O. حضر e) Solus M. بدلالة

على الجلوس اجراً واذا تاركهم *e* على التراضي كان السابق  
منهما الى المكان احق به من المسبوق فاذا انصرف عنه كان  
وغيره من الغد فيه *e* سواء يراعى فيه السابق اليه وقال مالك  
اذا عرف احدكم بمكان وصار به مشهوراً كان احق به من غيره  
قطعا للتنازع وحسما للتشاجر واعتبار هذا وان كان  
له في المصلحة وجه يخرج عن حكم الاباحة الى  
حكم الملك

فصل واما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والتصدي  
للتدريس والفتيا فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا  
يتصدي لما ليس له باهل فيصلى به المستهدى ويترق به المسترشد  
وقد جاء الاثر بان اجراءكم على الفتيا اجراءكم على جرائم *e* جهنم  
وللسلطان فيهم من النظر ما يوجبه الاختيار من اقرار او انكار  
فاذا اراد من هو لذلك اهل ان يترقب في احد المساجد  
لتدريس او فتيا نظر حال المساجد فان كان من \* مساجد  
المحال *e* التي لا يترقب الايمة فيها من جهة السلطان لم يلزمه  
من ترقب فيها للتدريس والفتيا استيذان السلطان في جلوسه  
كما لا يلزمه ان يستاذنه فيها من ترقب للامامة وان كان من  
الجوامع وكبار المساجد التي ترقب الايمة فيها بتقليد السلطان روى  
في ذلك عرف البلد وعادته في جلوس امثاله فان كان للسلطان

- a) Solus M. تركهم b) M. omittit. c) L. الغد من فيه  
وجون منصرف شود: P. locum sic vertit, من الد فيه M.  
جرائم d) Sic P., rell. ازو غير او قريب وبعيد مساوي باشند  
e) M. مساجد عامة P. المساجد التي هي في الحال M.  
f) M. يلزم

في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه ليلا يفتنات عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استيذانه للترتيب فيه *a* وصار كغيره من المساجد واذا ارتسم *b* بموضع من جامع او مسجد فقد جعله مالك احق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء ان هذا يستعمل في عرف الاستحسان وليس بحق مشروع واذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه احق لقوله الله تعالى *c* سواء العاكف فيه والباد ويمنع الناس في الجوامع والمساجد من استطرأ حلق الفقهاء والقراء صيانة لحرمتها وقد روى عن النبي صلعم انه قال لا حصى الا في ثلاث ثلثة البير وطول الفرس وحلقة القوم فالما ثلثة البير فهو منتهى حريمها واما طول الفرس فهو ما دار فيه بمقوده اذا كان مربوطا واما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث واذا تنازع اهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه الا ان يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه وان حدث *d* منازع ارتكب ما لا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فان اقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعوا اليه لزم السلطان ان يحسم بزواج السلطنة ظهور بدعته ويوضح بدلائل *e* الشرع فساد مقالته فان لكل بدعة مستمعا ولكل مستغو متبعا واذا تظاهر بالصلاح من استنطن ما سواه تورك واذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتك لان الداعي الى اصلاح ليس فيه مصلح والداعي الى علم ليس فيه مصلح

*a*) Solus M. فيها *b*) I. ارسم *c*) Sur. 22, 25. *d*) Solus O. بدلالة *e*) Solus M. حضر

## الباب السابع عشر في احكام الاقطاع

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه اوامره ولا يصح فيما تعين فيه ملكه وتميز مستحقه وهو ضربان اقطاع تمليك واقطاع استغلال فاما اقطاع التمليك فينقسم فيه الارض المقطعة ثلاثة اقسام موات وعمر ومعادن فاما الموات فعلى ضربين احدهما ما لم يزل مواتا على *a* قديم الدهر فلم تجر فيه *b* عمارة ولا يثبت *c* عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان ان يقطعه من يحييه \* ومن يعمره *d* ويكون الاقطاع على مذهب ابي حنيفة شرطا في جواز الاحياء لانه يمنع من احياء الموات الا بانن الامام *e* وعلى مذهب الشافعي ان الاقطاع يجعله احق باحيائه من غيره وان لم يكن شرطا في جوازه لانه يجوز احياء الموات بغير انن الامام وعلى كلا المذهبين *f* يكون المقطع احق *g* باحيائه \* من غيره *h* قد اقطع رسول الله صلعم زهير بن العوامه ركض فرسه من موات النقيع *k* فاجراه ثم رمى بسوطه *l* رغبته في الزيادة فقال رسول الله صلعم اعطوه منتهى سوطه والضرب الثاني من الموات ما كان عامرا فحرب فصار مواتا عطلا فذلك ضربان احدهما ما كان جاهليا كارض عاد وقمود

---

a) Solus M. ثبت c) Solus M. عليه b) Solus M. از P. a)  
 O. العومره e) Vid. pag. ٣٠٨ lin. 4. f) M. الوجهين  
 g) L. addit. الناس L. h) M. omittit. i) Solus M. omittit.  
 k) Solus M. البقيع l) L. سوطه

فهي كالموات *a* الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز اقطاعه قل  
رسول الله صلعم عادي *b* الارض لله ولرسوله ثم في لكم *c*  
مبنى يعنى ارض عاد والضرب الثانى ما كان اسلاميا جرى عليه  
ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلاً فقد اختلف  
الفقهاء في حكم احياءه على ثلاثة اقوال فذهب *d* اشافى فيه  
الى انه لا يملك بالاحياء سواء عرف اربابه او لم يعرفوا \* وقال  
مالك يملك بالاحياء سواء عرف اربابه او لم يعرفوا وقال ابو  
حنيفة رحمه الله ان عرف اربابه لم يملك بالاحياء *f* وان *g* لم  
يعرفوا ملك بالاحياء \* ولو لم يجز على مذهبه ان يملك  
بالاحياء من غير اقطاع *h* فان عرف اربابه لم يجز اقطاعه وكانوا  
احق ببيعه واحيائه وان لم يعرفوا جاز اقطاعه وكان الاقطاع  
شرطاً في جواز احيائه فاذا صار الموات على ما شرحناه اقطاعاً  
فمن خصه الامام به وصار بالاقطاع احق *k* الناس به لم يستقر  
ملكه عليه قبل الاحياء فان شرع في احيائه صار بكمال الاحياء  
مالكا له وان امسك عن احيائه كان احق به يداً وان لم  
يصر مالكا ثم روى امسكه عن احيائه فان كان لعذر ظاهر  
لم يعترض عليه فيه فاقر في يده الى زوال عذره وان كان غير

*a*) Solus M. وكالموات. L. الذي pro offert et paullo  
post omittit. *b*) P. عاد *c*) Solus M. منكم  
*d*) Solus M. فمذهب et postea الى omittit. *e*) L. et P.  
omittunt. *f*) Solus M. omittit. *g*) M. واذا *h*) P. locum  
omittit, O. et M. pro مذهبه, quod L. offert, مذهب  
habent. Respicit ad pag. ٣٣٠ lin. 8. *i*) L. فصار  
*k*) Solus M. اخص *l*) L. omittit.



معدور قال *a* ابو حنيفة لا يعارض فيه قبل مضى ثلاث سنين فان احياء فيها والآ بطل حكم اقطاعه بعدها احتجاجاً بان عمر رضى الله عنه جعل اجل *b* الاقطاع ثلاث سنين وعلى مذهب الشافعي ان تأجيله لا يلزم وإنما المعتمد فيه القدرة على احيائه فاذا مضى عليه زمان يقدر على احيائه فيسه قيل له أما ان تحييه فيقرء في يدك وأما ان ترفع يديك عنه ليعود الى حاله قبل اقطاعه وأما تاجيل عمر رضى الله عنه فهو قضية في عين يجوز ان يكون لسبب اقتضاه او لاستحسان رايه فلو تغلب على هذا الموت المستقطع متغلب فاحياه فقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة مذاهب مذهب *d* الشافعي فيها ان يحييه احق به من مستقطعه وقال ابو حنيفة ان احياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع *e* وان احياء بعدها كان ملكاً للمحيى وقال مالك *f* ان احياء عالماً بالاقطاع كان ملكاً للمقطع وان احياء غير عالم بالاقطاع خير المقطع بين اخذه وعطى المحيى نفقة عمارته وبين تركه على المحيى *g* والرجوع عليه بقيمة الموت قبل احيائه *h*

فصل وأما العام فضربان احدهما ما تعين مالكة فلا نظر للسultan فيه الا ما يتعلق بتلك الارض من حقوق بيت المال اذا كانت في دار الاسلام سواء كانت لمسلم او ثمي فان كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فاراد الامام ان يقطعها

*a*) Solus M. وقال *b*) Solus M. omittit. *c*) Solus M. omittit. *d*) Solus M. فذهب et post الى M. et L. omittunt. *e*) Solus P. hic et in seqq. usque ad finem sectionis semper مستقطع offert. *f*) Solus O. ابو حنيفة *g*) M. للمحيى *h*) M. عمارته

ليملكها القبط عند الظفر بها جاز قد سال *ت* *ص* *ح*  
 الدارى رسول *ه* الله صلعم ان يقطعه عيون البلد الذى كان  
 منه بالشاه \* قبل فاتحه *ب* ففعل وسأله ابو ثعلبة الخشنى  
 ان يقطعه ارضا كانت بيد الروم فاعجبه ذلك وقال \* الا  
 تنسبسون ما يقول فقال والذى بعثك بالحق ليفتح *ج*  
 عليك فكتب *د* له بذلك كتابا وهكذا لو استوهب من  
 الامار ملا في دار الحرب وهو على ملك اهلها او استوهب  
 احدا من سببها وداريها ليكون احق به انا فتحها جاز  
 وصحت العطية فيه مع الجهالة بها لتعلقها بالامور العامة روى  
 الشعمى ان حريم بن اوس بن حارثة الطائى قال للذى  
 صلعم ان *ج* فتح الله عليك الخيرة فاعطى بنت نفيلة فلما  
 اراد خالد صلعم اهل الخيرة قال له حريم ان رسول الله  
 صلعم جعل لى بنت نفيلة فلا تدخلها في صلاحك وشهد له  
 بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة فاستثنىها من الصلح ودفعها  
 الى حريم فاشترت منه بالف درهم *هـ* وكانت عجوزا قد حالت  
 عن عهده فقيل له ويحك لقد *ز* ارضيتها *ك* كان *ل* اهلها *م*  
 يدفعون اليك ضعف ما سالت بها فقال ما كنت اظن ان عددا  
 \* يكون اكثر من *ن* الف وانا صرح الاقطاع والمليك *و* على  
 هذا الوجه نظر حال الفتح فان كان صلاحا خلصت *پ* الارض

- a) Solus M. لرسول b) Solus M. omittit. c) L. omittit.  
 d) L. وكتب e) Solus M. و f) P. omittit. g) M. الا  
 h) L. دينار i) Solus M. لقد k) L. ارجعتها l) Solus  
 M. ان m) Solus M. كانوا addit. n) Solus M. omittit.  
 o) L. omittit. p) Solus M. حصلت

لنقطعها وكانت *a* خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق وان كان الفتح عنوةً كان المستقطع *b* والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الغانمين ونظر في الغانمين فان علموا بالاقطاع والهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب وان لم يعلموا حتى فتحوا عاوضهم الامام عنه بما يستطيب به نفوسهم كما يستطيب به نفوسهم عن غير ذلك من الغنائم وقال ابو حنيفة لا يلزمه استتابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم اذا رأى المصلحة في اخذ *c* منهم والضرر الشاق من *d* العامر ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز مستحقوه فهو على ثلاثة اقسام احدها ما اصطفاه الامام لبيت المال من فتوح البلاد أما بحق الشمس في اخذ *e* باستحقيق اهله *f* واما بان يصطفيه باستتابة نفوس الغانمين عنه فقد *h* اصطفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من ارض السودان اموال كسرى واهل بيته وما هرب عنه اربابه او هلكوا فكان مبلغ غلتها تسعة الاف الف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئا *k* منها ثم ان عثمان رضى الله عنه اقطعها لانه رأى اقطاعها اوفر لغلتها \* من تعطيلها *l* وشرط على من اقطعها اياه ان ياخذ منه حق الفى فكان ذلك منه اقطاع اجارة لا اقطاع تملكه فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل خمسين الف الف درهم فكان منها صلاته وعطاياه ثم تناقلها الخلفاء بعده

- واحد *M.* *c*) المبتطع *M.* *b*) وان كانت *M.* *a*)  
*M.* *g*) فياخذوه *M.* *f*) وهو *M.* *e*) ان *M.* *d*)  
*M.* *k*) *M.* *omittit.* *k*) قيمتها *M.* *i*) *M.* *h*)  
*P.* *omittit.* *l*)

فلما كان *a* عام الجحيم سنة اثنتين وثمانين في فتنه ابن  
الاشعث *b* أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم فهذا النوع  
من العامر لا يجوز إقطاع رقبته لأنه قد صار باصطغليه لبيت المال  
ملكاً لكافة المسلمين فجرى \* على رقبته *c* حكم الوقوف  
المؤبد *d* وصار استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان  
فيه بالخيار على وجه النظر في الإصلاح بين أن يستغله لبيت  
المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يتخير له من ذوى  
المكنة *e* والعمل من يقوم بعبارة رقبته بخراج يوضع عليه  
مقدراً بوفور الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان *f* رضي الله عنه  
ويكون الخراج اجرة تصرف في وجوه المصالح إلا أن يكون  
ماخوذاً بالخمسة فيصرف في أهل الخمس فإن كان ما وضعه من  
الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزرع جاز في النخل كما  
ساق رسول الله صلعم أهل خيبر على النصف من ثمار النخل  
وجواز في الزرع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز المخابرة فمن  
أجازها أجاز الخراج بها ومن \* منع منها *g* منع من الخراج بها  
وقيل بل يجوز الخراج بها وإن منع *h* من المخابرة؛ لما يتعلق  
بها من عبور المصالح التي يتسع حكمها *k* عن أحكام العقود  
الخاصة *l* ويكون العشر واجباً في الزرع دون الثمر *m* لأن الزرع  
ملك لزراعيه *n* والثمره ملك *o* لكافة المسلمين

*a*) L. في addit. *b*) M. الاشعب *c*) L. omittit. *d*) L. المؤبد  
*e*) Solus M. الملكة *f*) Solus M. عمر *g*) M. منعها L. منع  
منع *h*) من المخابرة *i*) M. عليها addit. *k*) M. أحكام  
*l*) Solus M. الخراجية *m*) M. الثمرة *n*) M. لزراعيه *o*) Solus  
M. omittit.

مصروفة *a* في مصالحهم<sup>7</sup> والقسم الثاني من العامر ارض الحراج فلا يجوز اقطاع رقابها تمليكاً لأنها تنقسم على ضربين ضرب يكون *b* رقابها وفقاً وخراجها اجرة فتمليك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون *c* رقابها ملكاً *d* وخراجها جزية فلا يصح اقطاع مملوك تعين مالكوه *e* فاما اقطاع خراجها فنذكره من بعد في *f* اقطاع الاستغلال والقسم الثالث ما مات عنه اربابه ولم يستحقه وارثه بقرض ولا تعصيب فينتقل الى بيت المال ميراثاً \* لكافة المسلمين مصرفاً في مصالحهم وقال ابو حنيفة *h* ميراث من *i* لا وارث له مصروف في الفقراء خاصة صدقة عن الميت ومصرفه عند الشافعي في وجوه المصالح اعم لأنه قد كان من الاملاك الخاصة وصار بعد الانتقال الى بيت المال من الاملاك العامة وقد اختلف اصحاب الشافعي فيما انتقل الى بيت المال من رقاب الاموال هل يصير وفقاً عليه بنفس الانتقال اليه على وجهين احدهما قد صارت *k* وفقاً لعموم مصرفها الذي لا يختص بجهة فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا اقطاعها والوجه الثاني لا تصير وفقاً حتى يقفها الامام فعلى هذا يجوز له بيعها اذا رأى بيعها اصلح لبيت المال ويكون ثمنها مصرفاً في عموم المصالح وفي ذوى الحاجات من اهل الفقى واهل الصدقات واما اقطاعها على هذا الوجه فقد قيل *l* بجوازه لأنه لما جاز بيعها وصرف ثمنها الى من يراه من ذوى الحاجات وارباب المصالح جاز اقطاعها

*a*) Solus M. مصرفة *b*) L. فيه addit. *c*) L. فييه addit.

*d*) Solus O. وفقاً *e*) M. مالكوه *f*) M. omittit. *g*) L. فينقل

*h*) Solus M. omittit. *i*) L. لمن *k*) Solus M. انه يصير

*l*) Solus O. قال

له ويكون تمليك رقبته كتمليك ثمنها وقيل ان اقطاعها لا يجوز وان جاز بيعها لان البيع معاوضة وهذا الاقطاع صلة والاثمان اذا صارت  $a$  ناضئة لها  $b$  حكم بخالف في العطايا حكم الاصول الثابتة فافترا وان  $c$  كان الفرق بينهما ضعيفا فهذا الكلام في اقطاع التمليك

فصل فاما اقطاع الاستغلال  $d$  فعلى ضربين عشر وخراج فاما العشر فاقطاعه لا  $e$  يجوز لانه زكوة لاصناف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها اليهم وقد  $f$  يجوز ان لا يكوئوا من اهلها وقت استحقاقها لانها  $g$  تجب بشروط قد يجوز ان لا توجد فلا تجب فان وجبت وكان مقطوعا وقت الدفع مستحقا كانت حوالة بعشر قد وجب على ربه لمن هو من اهله فصح وجاز  $h$  دفعه اليه ولا يصير ديناً له مستحقا  $i$  حتى يقبضه لان الزكوة لا تملك الا بالقبض فان منع من العشر لم يكن له خصما فيه وكان عامل العشر بالمطالبة احق  $k$  واما الخراج فيختلف حكم  $k$  اقطاعه باختلاف حال مقطعه  $l$  وله ثلاثة احوال احدها ان يكون من اهل الصدقات فلا يجوز ان يقطع مال الخراج لان الخراج في لا يستحقه اهل الصدقة كما لا يستحق الصدقة اهل الفي وجوز ابو حنيفة ذلك لانه جوز  $m$  صرف الفي في اهل الصدقة والحال الثانية ان يكونوا من اهل المصالح ممن ليس له رزق

- $a$ ) L. كانت  $b$ ) Solus L. exhibit.  $c$ ) Solus M. فان  
 et post الفرق ما  $d$ ) Solus M. التمليك  
 $e$ ) Solus M. فلا  $f$ ) Solus M. لا  $g$ ) M. ولائها  
 $h$ ) L. omittit.  $i$ ) Solus O. omittit.  $k$ ) Solus M. حال  
 $l$ ) Solus M. قطعه  $m$ ) L. يجوز, M. omittit.

مفروض فلا يصحّ ان يُقَطَّعوه على الاطلاق \* وان جاز *a* ان يعطوه من مال الخراج لأنهم من نفل اهل الفئ لا من فرضه وما يعطونه انما هو من صلوات المصالح فان جعل لهم من مال الخراج شئ اجرى عليه *b* حكم الخوالة والتسبب *c* لا حكم الاقطاع فيعتبر في جوازه شرطان احدهما ان يكون بمال مقسّدر قد وجد سبب استباحته والثاني ان يكون مال الخراج قد حلّ ووجب ليصحّ التسبب عليه والخوالة به فخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والحال الثالثة ان يكونوا من مترزقة اهل الفئ وفرضية الديوان وهم اهل الجيش وهم اخصّ الناس بجواز الاقطاع لان لهم ارزاقا مقدّرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق لانها اعواض عما ارضدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذنب عن الحرام فاذا صحّ ان يكونوا من اهل الاقطاع روى حينئذ مال الخراج فان له حالين حال يكون جزية وحال يكون اجرة فاما ما كان منه جزية فهو غير مستقرّ على التاييد لانه ماخوذ مع بقاء الكفر وزايل مع حدوث الاسلام فلا يجوز اقطاعه اكثر من سنة لانه غير موثوق باستحقاقه بعدها فان اقطعه سنة بعد حلولة واستحقاقه صحّ وان اقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جوازه وجهان احدهما يجوز اذا قيل ان حول الجزية مضروب لداداء والثاني لا يجوز اذا قيل ان حول الجزية مضروب للوجوب واما ما كان من الخراج اجرة فهو مستقرّ الوجوب على التاييد فيصحّ اقطاعه سنّتين ولا يلزمه الاقتصار منه على سنة واحدة بخلاف الجزية التي لا تستقرّ واذا كان كذلك فلا يخلوا حال اقطاعه من ثلاثة

*a*) Solus M. واجاز *b*) Solus M. عليهم *c*) Solus M.  
والسبب P. omittit.

اقسام احدها ان يقدر سنين معلومة كاقطاعه عشر سنين  
 فيصغ اذا روى فيه شرطان احدهما ان يكون رزق المقطع  
 معلوم القدر عند باذل الاقطاع فان كان مجهولا عنده لم يصح  
 والثاني ان يكون قدر الخراج معلوما عند المقطع وعند باذل  
 الاقطاع فان كان مجهولا عندها او عند احدهما لم يصح واذا  
 كان كذلك لم يدخل حال الخراج من احد الامرين اما ان يكون  
 مقاسمة او مساحة فان كان مقاسمة فمن جوز من الفقهاء وضع  
 الخراج على المقاسمة جعله \* من المعلوم الذي يجوز اقطاعه  
 ومن منع من وضع الخراج على مقاسمة جعله من *a* المجهول الذي  
 لا يجوز اقطاعه وان كان الخراج مساحة فهو ضربان احدهما ان  
 لا يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح اقطاعه والثاني ان يختلف  
 باختلاف الزرع فينظر رزق مقطعه *b* فان كان في مقابلة اعلى  
 للخارجين \* صح اقطاعه لانه راض بنقص ان دخل عليه وان  
 كان في مقابلة اقل للخارجين *c* لم يصح اقطاعه لانه قد يوجد  
 فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى بعد صحة الاقطاع في هذا القسم  
 حال المقطع في مدة الاقطاع فانها لا تخلوا من ثلاثة احوال  
 احدها ان يبقى الى انقضاها على حال السلامة فهو على  
 استحقاق الاقطاع الى انقضاء *d* المدة والحال الثانية ان يموت  
 قبل انقضاء المدة فيبطل الاقطاع في المدة الباقية بعد موته  
 ويعود الى بيت المال فان كانت له ذرية دخلوا في اعطاء  
 الذراري لا في ارزاق الاجناده فكان ما يعطونه سببا لا اقطاعا  
 والحال الثالثة ان يحدث به زمانة فيكون باقى للحيوة مفقود

a) L. omittit. b) L. مقطوعه, P. مستقطع c) P. omittit.  
 d) M. آخر e) M. الجند f) M. يقطعونه



الصحة ففي بقاء اقطاعه بعد زمانته قولان احدهما انه باق عليه الى انقضاء مدته اذا قيل ان رزقه بالزمانه لا يسقط والثاني يرجع منه اذا قيل رزقه بالزمانه قد سقط فهذا حكم القسم الأول اذا قدر الاقطاع فيه بمدّة معلومة والقسم الثاني من اقسامه ان يستقطعه مدّة حيوته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا اقطاع باطل لانه قد خرج بهذا الاقطاع من حقوق بيت المال الى الاملاك الموروثه واذا بطل كان \* ما اجتباه منه *b* مأذوناً فيه عن عقد فاسد فيبرأ اهل الخراج بقبضه وحوسب به من جملة رزقه فان كان اكثر رت الزيادة وان كان اقل رجع بالباقي واظهر السلطان فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع اهل الخراج من الدفع فان دفعوه بعد اظهار ذلك لهم لم يبروا منه والقسم الثالث ان *c* يستقطعه مدّة حيوته ففي صحة الاقطاع *d* قولان احدهما انه صحيح اذا قيل ان حدوث زمانته لا يقتضى سقوط رزقه والقول الثاني انه باطل اذا قيل ان حدوث زمانته يوجب سقوط رزقه وانما صحّ الاقطاع فاراد السلطان استرجاعه من مقطعه جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها ويعود رزقه الى ديوان العطايا فاما في السنة التي هو فيها فينظر فان حلّ رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه *e* في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وان حلّ خراجها قبل حلول رزقه جاز استرجاعه منه لأنّ تعجيل الموجل وان كان جائزاً فليس بلازم فاما ارزاق من عدا الجيش اذا اقطعوا بها مال الخراج

a) M. omittit. b) M. ما حتى فيه. L. ما اجتبي منه. P. ما اجتبا منه. c) M. omittit. d) M. اقطاعه. e) L. addit. شيء. f) Solus M. قطع

فيقسمون ثلاثة اقسام احدها من يرتزق على عمل غير مستديم  
 كعمال المصالح وجباة الخراج فالاقطاع بارزاقهم لا يصح<sup>c</sup> ويكون ما  
 حصل لهم بها من مال الخراج تسبيبا<sup>b</sup> وحوالة بعد استحقاق  
 الرزق وحلول الخراج والقسم الثاني من يرتزق على عمل مستديم  
 ويجرى *a* رزقه مجرى للجمالة وهم الناظرون في اعمال البر التي  
 يصح التطوع بها اذا ارتزقوا عليها كالمؤدنين والايمة فيكون  
 جعل الخراج لهم في ارزاقهم تسبيبا به *b* وحوالة عليه ولا يكون  
 اقطاعا<sup>a</sup> والقسم الثالث من يرتزق على عمل مستديم ويجرى  
 رزقه مجرى الاجارة وهو من لا يصح نظره الا بولاية وتقليد مثل  
 القضاة والحكام وكتاب الدواوين فيجوز ان يقطعوا *e* بارزاقهم  
 خراج سنة واحدة ويحتمل جواز اقطاعهم اكثر من سنة *d* وجهين  
 احدهما يجوز كالجيش والثاني لا يجوز لما يتوجه اليهم من  
 العزل والاستبدال *e*

فصل واما اقطاع المعادن وهي البقاع *f* التي اودعها الله تعالى  
 جواهر الارض فهي ضربان ظاهرة وباطنة فاما الظاهرة فهو ما كان  
 جوهرا المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والقار  
 والنفط فهو كالماء الذي لا يجوز اقطاعه والناس فيه سواء  
 ياخذ من وردج اليه روى ثابت بن سعد عن ابيه عن جده  
 ان الابيض بن خمال استقطع رسول الله صلعم ملح مارب  
 فاقطعه *h* فقال الاقرع بن حابس التميمي يا رسول الله اتنى وردت  
 هذا الملح في الجاهلية وهو بارض ليس فيها ملح *i* ومن ورده

- a*) Solus M. يجري *b*) ثر يجري *c*) L. يعطوا *d*) L. في addit. *e*) L. والاستيذان *f*) Solus M. الصياع  
*g*) Solus M. وصل *h*) L. اياه *i*) M. غيره

أخذه وهو مثل الماء العذب بالأرض فاستنقال الأبيص في قطيعة<sup>a</sup>  
 الملح فقال قد اقلنك على أن تجعله منى صدقة فقال النبي  
 عليه السلام هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب من ورده  
 أخذه وقال أبو عبيد والماء العذب هو الذي له مواد تمدّه مثل  
 العيون والآبار وقال غيره هو الماء المجمع المعدّ فإن انقطعت  
 هذه المعادن الظاهرة لم يكن لأقطاعها حكم وكان المقطع  
 وغيره فيها سواء وجميع من ورد اليها أسوة مشتركون فيها فإن  
 منعهم المقطع منها كان بالمنع متعدّياً وكان لها أخذه مالكاً  
 لأنه متعدّياً بالمنع لا بالأخذ فكف عن المنع وصرف عن مداومة  
 العمل لئلا يثبت له اقطاعاً بالصحة أو يصير معه كالأملاك<sup>b</sup> المستقرّة  
 وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكنّاً فيها لا  
 يوصل اليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفرة والحديد  
 فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج الماخون منها إلى  
 سبك وتخليص أو لم يحتاج وفي جواز اقطاعها قولان أحدهما لا  
 يجوز كالمعادن الظاهرة وكلّ الناس فيها شرع والقول الثاني  
 يجوز اقطاعها لرواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف  
 المروني عن أبيه عن جدّه أن رسول الله صلعم اقطع بلال بن  
 الحرث المعادن القبلية جلسيها وغوريها \* وحيث يصلح الزرع  
 من قدس ولم يقطعه حقّ مسلم<sup>c</sup> وفي الجلسي والغوري تاويلان  
 أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب والثاني  
 أن الجلسي بلاد نجد والغوري بلاد تهامة وهذا قول أبي عبيدة  
 ومنه قول الشماخ

a) Solus M. اقطاعه b) M. الاملاك c) P. omittit;  
 solus M. offerit. وحيث حتى

(الطويل) فمّرت على ماء العذيب وعينها

لوقت الصبا<sup>a</sup> جلسيتها قد تغورا

فعلى هذا يكون المقطع احوق بها وله منع الناس منها وفي  
حكمة قولان احدهما انه اقطاع تمليك يصير به المقطع مالكا  
لرقبة المعدن كسائر امواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز<sup>b</sup>  
له بيعه في حيوته وينتقل الى ورثته بعد موته والقول الثاني  
انه اقطاع ارفاق لا يملك به رقة المعدن ويملك به الارتفاق  
بالعمل فيه مدة مقامه عليه وليس لاحد ان ينازعه فيه ما اقام  
على العمل فاذا تركه زال حكم الاقطاع عنه وعاد الى حال  
الاباحة فاذا احبى موثقا باقطاع او غير اقطاع فظهر  
فيه بالاحياء معدن ظاهر او باطن ملكه للحي على  
التأييد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفزه  
من الابار<sup>d</sup>

## الباب الثامن عشر في وضع الديوان

### وذكر احكامه

والديوان موضوع بحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال  
والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفي تسميته ديوانا

---

a) O. et L. لوقت الصفا M. لوقت الصفا P.  
b) كرقب الصبا L. ويجوز c) بقائه L. d) Vid.  
adnotationem.

وجهان احدهما ان كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه  
فراهم يجسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى مجانين فسمى  
موضوعهم بهذا الاسم ثم حذف الهاء عند كثرة الاستعمال  
تخفيفاً للاسمر فقبيل ديوان والثانى ان الديوان بالفارسية اسم  
الشياطين *a* فسمى الكتاب باسمهم لحذفهم بالامور وقوتهم  
على الجلى والحقى وجمعهم لما شدد وتفرق ثم سمي مكان  
جلوسهم باسمهم \* فقبيل ديوان *b* وأول من وضع الديوان في  
الاسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه واختلف الناس في سبب  
وضعه له فقال قوم سببه ان ابا هريرة قدم عليه بمال من *c*  
البحرين فقال له عمر ما ذا جئت به فقال خمسمائة الف درهم  
فاستكثره عمر فقال *d* له اتدرى ما *e* تقول قال نعم مائة الف  
خمس مرات فقال عمر اطيب هو فقال لا ادري فصعد عمر المنبر  
فحمد الله تعالى واثني عليه ثم قال ايها الناس قد جاءنا مال  
كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدداً  
فقام اليه رجل فقال يا امير المؤمنين قد رايت الاعاجم  
يدونون ديوانا لهم فدون انت لنا ديوانا وقال اخرون بل سببه  
ان عمر بعث بعثا وكان عنده الهرمزان فقال لعمر هذا بعث  
قد اعطيت اهله الاموال فان تخلف منهم رجل وآجل بمكانه  
فمن اين يعلم صاحبك به فاثبت لهم ديوانا فسأله عن الديوان  
حتى فسره لهم/ فروى عابد بن يحيى عن \* اللويرث بن نقيب  
ان عمر رضى الله عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان

*a*) Solus M. *b*) Solus M. omittit. *b*) للشياطين

*c*) L. omittit. *d*) M. وقال *e*) L. addit. *f*) M. لالارث

للارث بن نقيب L. بن سعيد

فقال له على بن ابي طالب رضى الله عنه تقسم كل سنة ما  
اجتمع اليك من المال ولا تمسك منه شيئا وقال عثمان بن  
عفان رضى الله عنه ارى مالا كثيرا يتبع الناس فان لم يحصوا  
حتى يعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت ان ينتشر الامر  
فقال خالد بن الوليد قد كنت بالشام فرأيت ملوكها قد  
دونوا ديوانا وجندوا جنودا<sup>a</sup> فدوّن ديوانا وجند جنودا فاخذ  
بقوله ودعا عقيل بن ابي طالب ومحرمة بن نوفل وجبير بن  
مطعم وكانوا من شباب قريش فقالوا اكتبوا الناس على منازلهم  
فبدأوا ببني هاشم فكتبوهم ثم اتبعوهم ابا بكر وقومه ثم عمر  
وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة<sup>b</sup> ثم رفعوه الى عمر  
فلما نظر فيه قال لا ما وددت انه كان هكذا ولكن ابدأوا بقرابة  
رسول الله صلعم<sup>c</sup> الاقرب فالاقرب حتى تصعوا عمر حيث وضعه  
الله فشكره العباس رضوان الله عليه على ذلك فقال وصلتكم  
رحم<sup>d</sup> فردى زيد بن اسلم عن ابيه ان بنى عدى جاوا الى عمر  
فقالوا انك خليفة رسول الله وخليفة ابي بكر وابو بكر خليفة  
رسول الله<sup>e</sup> فلو جعلت نفسك حيث جعلك رسول الله سبحانه  
وجعلك<sup>d</sup> هؤلاء القوم الذين كتبوا<sup>e</sup> فقال بخ بخ يا بنى عدى  
أردت<sup>d</sup> الاكل على ظهري وان أهب حسناني لكم  
لا ولكنكم حتى ياتيكم الدعوة وان<sup>f</sup> ينطبق<sup>g</sup>  
عليكم الدفتري يعنى ولو ان تكتبوا اخر الناس ان لي  
صاحبين سلكا طريقا فان خالفتهما خولف بي ولكنه والله ما

- 
- a) Solus M. جندنا b) Solus M. اختلافهم c) M. بكر  
d) M. omittit. وان ابا بكر خليفة رسول الله صلعم  
e) M. انطبق, L. انطبق M. (و) كتبوك L. كتبوك M. (و) كتبوك

أدركننا الفضل في الدنيا ولا نرجوا الثواب عند الله تعالى على عملنا إلا لمحمد *a* صلعم فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ثم الأقرب فالأقرب ووالله لئن جاءت الأعاجم بعمل وجئنا بغير عمل لهم أولى بمحمد صلعم من *b* يوم القيامة فإن قصر به عمله لم يشرع به نسبة/وروى عامر أن عمر رضي الله عنه حين أراد وضع الديوان قال بمن أبدأ فقال له عبد الرحمن بن عوف أبدأ بنفسك فقال عمر إنكم أنى حضرت مع رسول الله صلعم وهو يهدا بني هاشم وبني عبد المطلب فبدأ *d* بهم عمر ثم بمن يليهم من قبائل قريش بطناً بعد بطن حتى استوفى جميع قريش ثم انتهى إلى الأنصار فقال عمر أبدأوا برهط سعد بن معاذ من الأوس ثم بالأقرب فالأقرب \* من السعد *e* وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه كان ذلك في المحرم سنة عشرين *f* فلما استقر ترتيب الناس في الديوانين *g* على قدر *h* النسب المتصل برسول الله صلعم فضل بينهم \* في العطاء *i* على قدر السابقة في الإسلام والقربى من رسول الله صلعم وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفصيل بالسابقة وكذلك كان رأى على رضي الله عنه في خلافته وبه أخذ الشافعي ومالك وكان رأى عمر رضي الله عنه التفصيل بالسابقة في الدين *k* وكذلك كان رأى عثمان رضي الله عنه بعده وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق وقد ناظر عمر أبا بكر

---

*a*) M. بمحمد *b*) L. متى, P. omittit. *c*) L. فقال  
*d*) M. ثم بدأ *e*) Solus O. omittit, L. لسعد *f*) P. عشرة  
بالعطاء *i*) L. بقدر *h*) L. الديوان *g*) M. از هجرة  
*k*) M. الإسلام

حين سوي بين الناس فقال اتسوى بين من هاجر المهاجرين  
 وصلى الى القبليين وبين من اسلم عام الفتح خوف السيف  
 فقال له ابو بكر اتما عملوا لله وانما اجورم على الله واتما الدنيا  
 داره بلاغ الراكب فقال له عمر لا اجعل من قاتل رسول الله  
 صلعم كمن قاتل معه فلما وضع الديوان فصل بالسابقة ففرض  
 \* لكل رجل *b* شهد بدرًا من المهاجرين الأوليين خمسة الاف  
 درم في كل سنة منهم على بن ابي طالب وعثمان بن عفان  
 وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن حوف  
 رضى الله عنهم وفرض لنفسه معهم خمسة الاف درم والحف  
 به العباس بن عبد المطلب والحسن والحسين رضوان الله عليهم  
 لمكانهم من رسول الله صلعم وقيل بل فصل العباس وفرض له  
 سبعة الاف درم وفرض لكل من شهد بدرًا من الانصار اربعة  
 الاف درم ولم يفصل على اهل بدر احدًا *d* الا ازواج رسول  
 الله صلعم فانه فرض لكل واحدة منهن عشرة الاف درم الا  
 عايشة فانه فرض لها اثني عشر الف درم والحف بهن جويرة  
 بنت الحارث وصفية بنت حيتى وقيل بل فرض لكل واحدة منهن  
 ستة الاف درم وفرض \* لكل من *e* هاجر قبل الفتح ثلاثة الاف  
 درم ولمن *f* اسلم بعد الفتح الفى درم لكل رجل وفرض لعليان  
 احداث من ابناء المهاجرين والانصار كفرايض مسلمى الفتح  
 وفرض لعمر بن ابي سلمة المخزومي اربعة الاف درم لان امه ام  
 سلمة زوج النبي صلعم فقال له محمد بن عبد الله بن حش

---

a) P. omittit. b) M. لـسـن, L. من لـكـل c) Solus  
 O. اجمعين addit. d) M. omittit. e) M. لـسـن  
 f) M. omittit.



لم تُفصل هَمَرٌ علينا وقد هاجر ابونا وشهدوا بدراً فقال عمر  
أفضله لمكانه من رسول الله صلعم فليات الذي يستعقب بأم  
مثل أم سلمة أُعْتَبِيَّةُ *a* وفرض لاسامة بن زيد أربعة آلاف درهم  
فقال له عبد الله بن عمر فرضت لي ثلاثاً ألف درهم وفرضت  
لاسامة أربعة آلاف درهم وقد شهدت ما لم يشهد اسامة فقال  
عمر زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلعم \* منك وكان أبوه  
أحب إلى رسول الله من *b* أبيك ثم فرض للناس على منازلهم  
وقرأتهم القرآن وجهادهم وفرض لاهل اليمن وقيس بالشام والعراق  
لكل رجل منهم من الفين إلى الف إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة ولم  
ينقص أحداً منها وقال ليبن كثير المال لأفرضن *c* لكل واحد  
رجل *d* أربعة آلاف درهم ألفاً لفرسه وألفاً لسلاحه وألفاً لسفوره وألفاً  
لخلفها في أهله وفرض للمنفوس مائة *e* درهم فإذا ترعرع بلغ به  
مايتي درهم فإذا بلغ زاده وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يقطم  
إلى أن سمع امرأة ذات ليلة وهي تكوّر وندها على الفطام وهو  
يبكي فسألها عنه فقالت أن عمر لا يفرض لمولود *f* حتى يقطم  
فأنا أكرهه على الفطام حتى يفرض له فقال يا ويلج عمر كم  
احتقّب من وزير وهو لا يعلم ثم أمر عمر مندابه فنادى إلا لا  
تجملوا أولادكم بالفطام فأتنا نفرض لكل مولود في الإسلام ثم  
كتب إلى أهل العوالي وكان *h* يجري عليهم القوت فامر *i*  
بجريب من الطعام فطحن ثم خبز ثم ثرد ثم دعا ثلاثين  
فأكلوا منه غداهم حتى اصدرهم ثم فعل في العشاء مثل ذلك

- a*) M. وافرض له *b*) O. emittit. *c*) L. فرض *d*) L. منكم *e*) Solus M. الف *f*) M. للمولود  
*g*) Solus M. ويح *h*) L. فكان *i*) M. أمر

فقال يكفى الرجل جريبان في كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوكة والمملوك جريبين جريبين في كل شهر وكان اذا اراد الرجل ان يدعوا على صاحبه قال له رفع *a* الله عنك جريبك وكان الديوان موضوعا على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضل العطاء معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الاثر في الدين ثم روى في التفضيل عند انقراض اهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلاء في الجهاد فهذا حكم ديوان الجيش في ابتداء وصفه على الدعوة القريبة والترتيب الشرعي فالأ ديوان الاستيفاء ووجوه الاموال فجرى *b* الامر فيه بعد ظهور الاسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان من ممالك الروم وكان ديوان اهل *c* العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس فلم يزل امرها جاريا على ذلك الى زمن عبد الملك بن مروان فنقل ديوان الشام الى العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله اليه ما حكاه المدائني ان بعض كتاب الروم في ديوانه *d* اراد ماء لدواته فبال فيها بدلا من الماء فادبه وامر سليمان بن سعيد ان ينقل الديوان الى العربية فسأله ان يعينه بخراج الاردن سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجه مائة وثمانين *f* الف دينار فلم تنقص السنة حتى فرغ من الديوان فنقله واتى به الى عبد الملك بن مروان فدعا سرحون كاتبه فعرضه عليه فغمة وخرج كثيبا فلقبه قوم من كتاب الروم فقال لهم اطلبوا المعيشة من غير هذه *g*

---

a) L. قطع b) M. هذا addit. c) M. omittit. d) Solus M. كان addit. e) M. سعيد f) P. وسى g) M. هذا الوجه فهذه

الصناعة وقد قطعها الله عنكم وأما ديوان الفارسية بالعراق فكان سبب نقله الى العربية ان كاتب الحجاج كان يسمى زدانفروخ وكان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية *a* فوصله زدانفروخ بالحجاج فحَفَّ على قلبه فقال صالح لزدانفروخ ان الحجاج قد قربى ولا آمن عليك ان يُقَدِّمى عليك فقال لا تظن ذلك فهو الى احوج متى اليه لأنه لا يجد من يكفيه حسابه غيرى فقال صالح والله لو شئت ان احوّل للحساب الى العربية لفعلت قال فحوّل منه ورقة او سطرًا حتى ارى ففعل ثم زدانفروخ قُتِلَ في ايام عبد الرحمن الاشعث فاستخلف الحجاج صالحًا مكانه فذكر له ما جرى بينه وبين زدانفروخ فامرّه ان ينقله فاجابه الى ذلك واجله فيه اجلاً حتى نقله الى العربية فلما عرف مردانشاه بن زدانفروخ ذلك بذل له مائة الف درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله اوصالك من الدنيا كما قطعت اصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى مكاتب مروان يقول لله در صالح ما اعظم منته على الكتاب

فصل والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم اربعة اقسام احد ما يختص بالجيش من اثبات وعطاء والثانى ما يختص بالاعمال من رسوم وحقوق والثالث ما يختص بالعمال من تقليد وهزل والرابع ما يختص ببيت المال من دخل وخرج فهذه اربعة اقسام يقتضيها احكام الشرع يتضمن تفصيلها *b* ما ربما كان

---

*a*) Solus M. omittit. *b*) M. تفصيل، et quae sequuntur voces ربما، itemque لكتاب lacuna omittit, L. exhibet. P. vertit: تتضمن است تفصل ان اتجه بسيار هست كه

لكتاب الديواوين في أفرادها عادة هم بها اخصّ فلما القسم الاول فيما يختص بالجيش من اثبات وعطاء ه فاثباتهم في الديوان b معتبر بثلاثة شروط احدها الوصف الذي يجوز به اثباتهم الثاني السبب الذي يستحق به ترتيبهم والثالث الحال التي يقدر بها اعطاؤهم فاما شرط جواز اثباتهم في الديوان فيمراى فيه خمسة اوصاف احدها البلوغ فان الصبي من جملة الذرارى والاتباع فلم يجوز ان يثبت ه في ديوان الجيش فكان جارياً في عطاء الذرارى والثانى للحرية لان المملوك تابع لسيدته فكان داخلا في عطايه واسقط ابو حنيفة اعتبار الحرية وجوز افراد انعبد بالعطاء في ديوان المقاتلة وهو راى ابى بكر وخالفه فسيه عمر واعتبر للحرية في العطاء وبه اخذ الشافعى والثالث الاسلام ليدفع عن الملة باعتقاده ويوثق بنصحه واجتهاده فان اثبت فيهم نمياً لم يجوز وان ارتد منهم مسلم سقط والرابع السلامة من الافات المانعة من القتال فلا يجوز \* ان يكون زمناً ولا اعمى ولا اقطع ويجوز d ان يكون اخرس او اصم فلما اهرج فان كان فارساً اثبت وان كان رجلاً لم يثبت والخامس ان يكون فيه اقدام على الحروب ومعرفة بالقتال فان ضعفت منته عن اقدام او قلت معرفته بالقتال لم يجوز اثباته لانه مرصود لما هو عاجز عنه فانا تكاملت فيه هذه الاوصاف الخمس كان اثباته في ديوان الجيش موقوفاً على الطلب والايجاب \* فيكون

كتاب ديوان در هر فرد از ان عاقدى چند است كه ايشان بان  
الديواوين Solus M. b) العطايا Solus M. a) اخصّ اند  
c) Solus M. يشببتوا d) Solus M. omittit. e) M.  
على

منه الطلب اذا تجرد عن كل عمل ويكون لمن ولى الامر  
الاجابة اذا دعت للحاجة اليه فان كان مشهور الاسم نبيه القدر  
لم يحسن اذا اثبت في الديوان ان يحلّى فيه او يُنعت فان  
كان من المعمورين في الناس حلّى ونُعت فذكره سنه وقده  
ولونه وحلى وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره ليلا يتفك  
الاسماء ويُدعى وقت العشاء وضمّ الى نقيب عليه او عريف  
له ليكون *d* ماخوذاً بدركه

فصل وأما ترتيبهم *e* في الديوان اذا اثبتوا فيه  
فمعتبر من وجهين احدهما عامّ والاخر خاصّ فأما  
العام فهو ترتيب القبائل والاجناس حتى يتميز كل قبيلة عن  
غيرها وكل جنس عن خالفه فلا يجمع فيه بين المختلفين  
ولا يفرق به بين المتفقين ليكون دعوة الديوان على نسق  
واحد معروف النسب يزول فيه التنازع والتجاذب وانا كان  
هكذا لم يخل حالهم من ان يكونوا عرباً او عجماً فان كانوا  
عرباً تجمعهم انساب وتفرق بينهم انساب ترتبت قبائلهم  
بالقرى من رسول الله عليه السلام كما فعل عمر رضى الله عنه  
حين دونهم فيبدأ بالترتيب في اصل النسب ثم بما يفرع  
عنه فالعرب عدنان وقحطان فتقدم العدنان على قحطان  
لان النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر على  
ربيعة لان النبوة فيهم ومضر يجمع قريشا وغير قريش فتقدم

*a*) M. يذكر L. يذكر *b*) M. يذكر L. فيلزمه *c*) P. vertit: يشاركه اسامي كاه هست كه *d*) L. متفق ميشود  
*e*) Solus M. ترتيبه *f*) Solus M. عليه

قريش لأن النبوة فيهم وقريش يجمع بنى هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من اقرب الانساب اليهم حتى يستوعب \* قريشا ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع *a* مضر ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتب انساب العرب ستة مراتب فجعلت طبقات انسابهم وفي شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة فالشعب النسب الابعد مثل عدنان وقحطان سمي شعبا لأن القبائل منه تشعبت *b* ثم القبيلة وفي ما انقسمت فيه انساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الانساب فيها ثم العمارة وفي ما انقسمت فيه انساب القبائل مثل قريش وكنانة ثم البطن وهو ما انقسمت فيه انساب العمارة مثل بنى عبد مناف وبنى مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه انساب البطن مثل بنى هاشم وبنى امية ثم الفصيلة وفي ما انقسمت فيه انساب الفخذ مثل بنى ابي طالب وبنى العباس فالفخذ يجمع الفصائل والبطن يجمع الافخاذ والعمارة تجمع البطون والقبيلة تجمع العماير والشعب يجمع القبائل واذا تباعدت الانساب صارت القبائل شعوبا والعماير قبائل وان كانوا عجم لا يجتمعون على نسب فالذي يجمعهم عند فقد النسب امران *c* أما اجناس وأما بلاد فالمتميزون بالاجناس كالترك والهند ثم يتميز الترك اجناسا والهند اجناسا والمتميزون بالبلاد كالديلمر وللجبل ثم

a) L. omittit. b) M. تتشعب c) M. امرين

يتميز الديلم بلدانا والجبل بلدانا واذا تميزوا بالاجناس او البلدان فان كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان فان لم يكن لهم سابقة ترتبوا بالقرب من ولى الامر فان تساوا فبالسبق الى طاعته *e* واما الترتيب الخاص فهو ترتيب الواحد بعد الواحد فرتب بالسابقة في الاسلام فان تكافوا *b* في السابقة ترتبوا بالدين فان تقاربوا فيه ترتبوا بالسنة فان تقاربوا فيها ترتبوا بالشجاعة فان تقاربوا فيها فولى الامر باختيار بين ان يرتبهم بالقرعة او يرتبهم على رأيه واجتهاده

فصل واما تقدير العطاء فمعتبره بالكفاية حتى يستغنى بها\* عن التماس مادة *d* تقطعه عن حماية البيضة والكفاية معتبرة من ثلاثة اوجه احدها عدد من يعوله من الذراري والمماليك والثانى عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر والثالث الموضوع الذى يحلّه في الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامه كله فيكون هذا المقدّر في عطايه ثم تقرض *e* حاله في كل عام فان زادت رواتبه الماسة زيد وان نقصت نقص واختلف الفقهاء اذا تقدر رزقه بالكفاية هل يجوز ان يزداد عليها فمنع الشافعي من زيادته على كفايته وان اتسع المال لان اموال بيت المال لا توضع الا في الحقوق اللازمة وجوز ابو حنيفة زيادته على الكفاية اذا اتسع المال لها ويكون وقت العطاء معلوماً يتوقعه الجبش

a) M. aliam sectionem incipit. b) L. تساوا c) L. فيعتبر

d) Solus M. التماس عن omittit, P. زيادة pro مادة offert.

e) M. تعرض, L. يعترض

عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي يستوفى فيه حقوق بيت المال فان كانت تستوفى *a* في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وان كان يستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وان كان يستوفى في كل شهر جعل العطاء *b* في رأس كل شهر ليكون المال مصروفًا اليهم عند حصوله فلا يُحبس عنهم اذا اجتمع ولا يطالبون به اذا تاخر واذا تاخر عنهم العطاء عند استحقاقه وكان حاصلًا في بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة وان *c* اعوز بيت المال لعوارض ابطلت حقوقه او اخرتها كانت ارزاقهم دينًا على بيت المال وليس لهم مطالبة ولى الامر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من اعسر بدينه اذا اراد ولى الامر اسقاط بعض الجيش لسبب اوجبه او لعذر اقتضاه جاز وان كان لغير سبب *d* لم يجوز لانهم جيش المسلمين في الذب عنهم واذا اراد بعض الجيش اخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة اليه الا ان يكون معذورًا واذا جرد الجيش لقتال *e* فامتنعوا *f* ولم اكفاء من حاربهم سقطت ارزاقهم وان ضعفوا *g* عندهم لم تسقط واذا نفقت *h* دابة احدكم في حرب *i* عوض عنها وان نفقت في غير حرب لم يعرض واذا استهلك سلاحه فيها عوض عنها ان لم يكن يدخل في تقدير عطايه ولم يعرض ان دخل فيه واذا جرد لسفر اعطى نفقة سفره ان لم

- 
- a) L. ليسستوفى b) L. مصروفًا addit. c) Solus M. فان  
d) Solus M. عذر e) Solus O. بالقتال f) L. وامتنعوا  
g) L. عنهم h) L. subter lin. rubr. addit اي هلكت  
i) Solus O. فيها



تدخل في تقدير عطائه ولم يعط ان دخلت *a* فيه واذا مات احداهما او قتل كان *b* ما يستحقه من عطاء موروثا عنه على فرايض الله تعالى وهو ذين لورثته في بيت المال واختلف الفقهاء في \* استبقاء نفقات *c* ذريته من عطاء *d* في ديوان الجيش على قولين احدهما انه قد سقطت نفقتهم من ديوان الجيش لذهاب مستحقه ورجالون على مال العشر والصدقة والقول الثاني انه يستبقى من عطائه نفقات ذريته *e* ترغيبا له في المقام وبعثا له على الاقدام واختلف الفقهاء ايضا في سقوط عطائه اذا حدثت به زمانة على قولين احدهما \* قد سقط *f* لانه في مقابلة عمله قد عدم والقول الثاني انه باقى على العطاء ترغيبا في التجدد والارتقاء

فصل واما القسم الثاني فيما اختص بالاعمال من رسوم وحقوق فيشتمل على ستة فصول احدها تحديد العمل *g* بما يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التي يختلف احكامها فيجعل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره ويفصل نواحي كل بلد اذا \* اختلف احكام نواحيه وان  $\frac{1}{2}$  اختلفت احكام الصياع في كل ناحية فصل صياعه كتفصيل نواحيه وان لم تختلف اقتصر على تفصيل النواحي دون الصياع والفصل الثاني ان يذكر حال البلد هل فتح عنوة او صلحا وما استقر عليه حكم ارضه من عشر او خراج وهل اختلفت احكام نواحيه او تساوت فانه لا

*a*) M. دخل *b*) Solus O. احق offert. *c*) M. استبقاها على  
*d*) O. من et M. على L. فى P. در *e*) Solus M.  
*f*) M. يسقط *g*) L. البلد *h*) Solus  
M. omittit.

يخلوا من ثلاثة احوال أما ان يكون جميعه ارض عشر او جميعه ارض خراج او يكون بعضه عشراً *a* وبعضه خراجاً فان كان جميعه ارض عشر لم يلزم اثبات مسايجه لانّ العشر على النزر دون المساحة ويكون ما \* استوقف زرعه مرفوعاً *b* الى ديوان العشر لا مستخرجاً منه ويلزم تسمية اربابه عند ارفعه الى الديوان لانّ وجوب العشر فيه معتبر باربابه دون رقاب الارضين واذا رفع النزر باسماء اربابه نكره *c* مبلغ كيله وحال سقيه بسبيح او عمل لاختلاف حكمه ليستوفي على موجب وان كان جميعه ارض خراج لزم اثبات مسايجه لانّ الخراج على المساحة فان كان هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية ارباب الارضين لانه لا يختلف باسلام ولا كفر وان كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية اربابه ووصفهم بالاسلام وانكفر لاختلاف حكمه باختلاف اهله وان كان بعضه عشراً وبعضه خراجاً فصل في ديوان العشر ما كان منه *d* عشراً وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجاً لاختلاف الحكم فيهما واجرى على كل واحد منهما ما يختص بحكمه والفصل الثالث احكام خراجه وما استقر على مسايجه هل هو مقاسمة على زرعه او هو رزق مقدر على خراجه فان كانت *e* مقاسمة لزم \* اذا خرجت *f* مسايج الارضين من ديوان الخراج ان يذكر معها مبلغ المقاسمة من ربع او ثلث او نصف ويرفع الى الديوان مقادير الكيول لتستوفي

*a*) Solus M. ارض عشر *b*) استوقف زرعه موقوفاً *M.* *c*) ما استوفى من زرعته مرفوعاً *L.* *d*) Solus *M.* ردي *e*) فييه *M.* *f*) I. اخراج *solummodo.* *g*) *M.* وان

المقاسة على موجبها وان كان الخراج ورقاً لم يخل من ان يكون متساوياً مع اختلاف الزرع او مختلفاً فان كان متساوياً مع اختلاف الزرع اخرجت المسايح من ديوان الخراج ليستوفى خراجها ولا يلزم ان يرفع اليه الا ما قبض منها وان كان الخراج مختلفاً باختلاف الزرع لزم اخراج المسايح من ديوان الخراج وان يرفع اليه اجناس الزرع ليستوفى خراج المساحة على ما يوجبه حكم الزرع والفصل الرابع ذكر من في كل بلد من اهل الامة وما استقر عليهم في عقد الجزية فان كانت مختلفة باليسار والاعسار سمو في الديوان مع ذكر عددهم لتختبر حال يسارهم واعسارهم وان لم تختلف في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل عام ليثبت من بلغ ويسقط من مات او اعسر ليتحصر بذلك ما يستحق من جزيتهم والفصل الخامس ان كان من بلدان المعادن ان يذكر اجناس معادنه وعدد كل جنس منها ليستوفى حق المعدن منها وهذا مما لا ينصبط بمساحة ولا ينجصر بتقدير لاختلافه \* وانما ينصبط بحسب الماخوذ منه اذا اعطى وانال ولا يلزم في احكام المعادن ان يوصف في الديوان احكام فتوحها هل هي من ارض عشر او خراج لان الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها وحقها لا يختلف باختلاف فتوحها واحكام ارضها وانما يختلف ذلك في حقوق العاملين فيها والآخذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في

---

ليكتب c) Solus M. عليه L. b) خراجه L. a)  
مثل ان P. نقلها O. e) O. omittit. d)

اجناس ما يوحده حَقُّ المعدن منها وفي قدر الماخوذ منها  
 فان لم يكن قد سبق للايمة فيها حكم اجتهاد والى الوقت  
 رايه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر الماخوذ منه وصل عليه  
 في الامرين معاً انا كان من اهل الاجتهاد وان كان من سبقت  
 من الايمة والولاة قد اجتهاد رايه في الجنس الذي يجب فيه وفي  
 القدر الماخوذ منه وحكم به فيها حكماً أيده وامضاء فاستقر  
 حكمة في الاجناس التي يجب فيها حَقُّ المعدن ولم يستقر  
 حكمة في القدر الماخوذ من المعدن لان حكمة في الجنس معتبر  
 بالمعدن الموجود وحكمة في القدر معتبر بالمعدن المفقود والفصل  
 السادس ان كان البلد غزياً يتاخم دار الحرب وكانت اموالهم  
 انا دخلت دار الاسلام معشورة عن صلح استقر معهم اثبت  
 في ديوان عقد صلحهم وقدر الماخوذ منهم من عشر او خمس  
 او زيادة عليه او نقصان منه فان كان يختلف باختلاف الامتعة  
 والاموال فصلت فيه وكان الديولن موضوعاً لاختراجه رسمونه  
 ولاستيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه وبما اعشار  
 الاموال المنتقلة في دار الاسلام من بلد الى بلد فيحرمه لا  
 يبيحها شرع ولا يسوغها اجتهاد ولا في من سياسات العدل ولا  
 من قصايا النصفة وقيل ما تكون الا في البلاد الجابرة وقد روى  
 عن النبي عليه السلام انه قال شر الناس العشارون الجشرون  
 وانا غيرت في السولا احكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبر  
 ما فعلوه فان كان مسسوغاً في الاجتهاد ولا امر تقتضاه لا يمنع  
 الشرع منه لحدوث سبب يسوغ الشرع الزيادة لاجله او النقصان

a) M. في addit. b) Vide pag. ٢٧ Kn. 12. c) M. التليل

d) M. عرف e) الجبارون

لحدوده جازة وصار الثاني هو للحق المستوفى *b* دون الأول وإذا  
استخرجت حال العمل من الديوان جاز ان يقتصر على اخراج  
الحال الثانية دون الاولى والاحوط ان يخرج للحالين لجواز ان  
يزول السبب للحادث فيعود للحكم الأول وان كان ما اخذ به  
الولاية من تغيير الحقوق غير مستوع في الشرع ولا له وجه في  
الاجتهاد كانت الحقوق على الحكم الأول وكان الثاني *c* مردوداً  
سواء غيرهه الى زيادة او نقصان لان الزيادة ظلم في حقوق الرعية  
والنقصان ظلم في حقوق بيت المال وإذا استخرجت حال  
العمل *d* من الديوان وجب على رفعها من *e* كتاب الدواوين  
اخراج للحالين ان كان المستدعي لاخراجها من الولاية لا يعلم  
حالتها فيما تقدم وان كان علماً بها لم يلزم اخراج الحال الا  
ولي اليه لان علمه بها قد سبق وجاز الاقتصار على اخراج الحال  
الثانية مع وصفها بأنها مستحدثة

فصل وأما القسم الثالث فيما اختص بالعمال من  
تقليد وعزل فيشتمل على ستة فصول احدها ذكر  
من يصح منه تقليد العمال *g* وهو معتبر بنفوس  
الامر وجواز النظر فكل من جاز نظره في عمل نفذت فيه اوامره  
وصح منه تقليد العمال عليه *h* وهذا يكون من احد ثلاثة أما  
من السلطان المستوفى على كل الامور وأما من وزير التفويض وأما من  
عامل علم ولاية كعامل اقليم او مصر عظيم يقلد في خصوص  
الاعمال عملاً قاما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل الا

*a*) Solus O. addit على اخراج *b*) لن سقصر على اخراج المستقر L. *c*)  
على Solus M. *d*) L. العمال *e*) مختلفاً L. تخفيفاً M. *f*)  
عملاً M. *g*) مما Solus M. *h*) الحالة L. *i*) M. omitit.

بعد المطالعة والاستيبار والفصل الثاني من يصحح أن يتقلد  
 العمالة وهو من استقل بكفايته ووثق بامانته فإن كانت عمالته *a*  
 تفويض تفنقر الى اجتهاد روى فيها للحرية والاسلام وان كانت  
 عمالة تنفيذ لا اجتهاد للعامل فيها لم يفتقر الى الحرية والاسلام  
 والفصل الثالث ذكر العجل الذى تقلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة  
 شروط احدها تحديد الناحية بما تتميز به عن غيرها والثاني  
 تعيين العجل الذى يختص بنظرة فيها من جباية او خراج او  
 عشر والثالث العلم برسوم العجل وحقوقه على تفصيل ينتفى  
 عنه للجهالة فاذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل *b*  
 علم بها المولى والمولى صح التقليد ونفذ والفصل الرابع في زمان  
 النظر فلا يخلوا من ثلاثة احوال احدها ان يقدر بمدة محصورة  
 الشهور او السنين فيكون تقديرها بهذه المدة مجوزاً للنظر فيها  
 ومانعاً \* من النظر بعد انقضاءها ولا يكون النظر في المدة  
 المقيدة *d* لازماً من جهة المولى وله صرفه والاستبدال به اذا رأى  
 ذلك صلاحاً فاما لزومه من جهة العامل المولى فمعتبر بحال جاريه  
 عليها فان كان للجارى معلوماً بما يصح به الاجور لزمه العجل في  
 المدة الى انقضائها لان العمالة فيهما تصير من الاجارات  
 المحصنة وبوخذ العامل فيها بالعجل الى انقضائها اجباراً والفرق  
 بينهما في تخيير المولى ولزومها للمولى أنها في جنبه المولى من العقود  
 العامة لنيابته فيها عن الكافة فروى *e* الاصلح في التخيير وهي  
 في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه  
 فيجبرى عليها حكم اللزوم وان لم يتقدر جاريه بما يصح في

*a*) L. او addit. *b*) L. او addit. *c*) M. للنظر *d*) Sic O.,  
 rell. المقدر *e*) Solus M. فيها حكم addit.

الاجور له يلزمه المدة و جاز له الخروج من العمل اذا شاء بعد ان ينهى الى موثبه حال تركه *a* حتى لا يخلوا عمله من ناظر فيه و الحال الثانية ان يقدر بالعدل فيقول المولى فيه قد قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة او قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام فيكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله فاذا فرغ منه انعزل عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز ان يعزله المولى وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريه وفساده و الحال الثالثة ان يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة او اعشار البصرة او حماية بغداد فهذا تقليد صحيح وان جهلت مدته لان المقصود منه الاذن لجواز النظر وليس المقصود منه اللزوم المعتبر في عقود الاجارات و اذا صحح التقليد و جاز النظر له يخل حاله من احد امرين اما ان يكون مستديما او منقطعاً فان كان مستديماً كالنظر في الحماية والقضاء و حقوق المعادن فيصح نظره فيها عاماً بعد عام ما لم يعزل وان كان منقطعاً فهو على ضربين احدهما ان لا يكون معهود العود في كل عام كالسواى على قسم الغنيمه فينعزل بعد فراغه منها وليس له النظر في قسمة غيرها من الغنایم والضرب الثانى ان يكون عايدياً في كل عام كالخراج الذى اذا استخرج في عام عاد فيما يليه فقد اختلف الفقهاء هل يكون اطلاقاً تقليدياً *c* مقصوراً على نظر عامه او محمولاً على كل عام ما لم يعزل على وجهين احدهما انه يكون مقصوراً للنظر على العام الذى هو فيه فاذا استوفى خراجه او اخذ اعشاره انعزل ولم يكن

*a*) Solus M. العمل على *addit.* *b*) Solus M. العمل  
*c*) Solus M. نظره

له ان ينظر في العلم الثمانى الا بتقليد مستجد اقتصارا على اليقين *a* والوجه الثانى انه يحمل على جواز النظر في كل عام ما لم يعزل اعتباراً بالعرف والفصل الخامس في جارى العامل على عمله ولا يخلوا فيه من ثلاثه احوال احدها ان يسمى معلوماً والثانى ان يسمى مجهولاً والثالث ان لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم فان سُمى معلوماً استحقق المسمى اذا وفى العمالة حقها فان قصر فيها روى تقصيره فان كان لترك بعض العمل لم يستحق جارى ما قابله وان كان لحيانة منه مع استيفاء العمل استكمل جاريه وارجع ما خان فيه وان زاد فى العمل روعيت الزيادة فان لم تدخل فى حكم عمله كان نظره فيها مردوداً لا ينفذ وان كان داخلاً فى حكم نظره لم يخل من احد امرين اما ان يكون قد اخذها بحق او ظلم فان كان اخذها بحق كان متبرعاً بها لا يستحق لها زيادة على المسمى فى جاريه وان كان ظلماً وجب ردها على من ظلم بها وكان عدوانا من العامل يوخذ بجبريته واما ان يسمى جاريه مجهولاً استحق جارى مثله فيما عمل فان كان جارى العمل مقدراً فى الديوان وعمل به جماعة من العمال صار ذلك *b* القدر هو جارى المثل \* وان لم يعمل به الا واحد لم يصر ذلك مالوفاً فى جارى المثل *c* واما ان لم يسم جاريه بمعلوم ولا بمجهول فقد اختلف الفقهاء فى استحقاقه لجارى مثله على عمله على اربعة مذاهب قالها الشافعى واصحابه فمذهب

*a*) M. addit. واعتباراً بالتعيين. *b*) M. هو addit.  
*c*) P. omittit, M. العمل pro المثل habet, quod L. marg. offert.



الشافعي فيها أنه لا جرى له على عمله ويكون متطوعاً عليه <sup>a</sup> حتى يسمي جارياً معلوماً أو مجهولاً فخلو عمله من عوضٍ وقال المزني له جرى مثله وإن لم يسمه لاستيفاء عمله عن <sup>b</sup> إذنه وقال أبو العباس بن شريح إن كان مشهوراً باخذ الجارى على عمله فله جرى مثله وإن لم يشهر باخذ الجارى عليه فلا جرى له وقال أبو اسحق <sup>c</sup> المروزي من اصحاب الشافعي ان دعى الى العمل في الابتداء او امر <sup>d</sup> به فله جرى مثله فان ابتداءً بالطلب فأن له في العمل فلا جرى له واذا كان في عمله مال يجتبي فجاربه مستحق فيه وان لم يكن فيه مال فجاربه في بيت المال مستحق من سهم المصالح والفصل السادس فيما يصح به التقليد فان كان نطقاً يلفظ به المولى صح به التقليد كما يصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لا لفظاً صح التقليد وانعدت به الولايات السلطانية اذا اقترنت به شواهد الحال وان لم تصح به العقود الخاصة اعتباراً بالعرف الجارى فيه وهذا اذا كان التقليد مقصوراً عليه لا يتعداه الى استنابة غيره فيه ولا يصح اذا كان التقليد عاماً متعدياً فاذا صح التقليد بالشروط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خالياً من ناظر تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاربه من أول وقت نظره فيه وان كان في العمل ناظر قبل تقليده نظر في العمل فان كان ممّا لا يصح الاشتراك فيه كان تقليده الثاني عزلاً للأول وان كان ممّا يصح فيه الاشتراك روى العرف الجارى فيه فان لم يجز الاشتراك فيه عرف كان عزلاً للأول وان جرى

a) Sic solus O., rell. به b) M. وعن c) M. العباس  
d) M. اقرّ e) M. مطلقاً, L. correxit.

العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلاً للأول وكانا عاملين عليه وناظرين فيه فان قلد عليه مُشرف كان العامل مباشراً للعجل وكان المشرف مستوفياً له يمنع من زيادة عليه او نقصان منه او تفرد به وحكم المشرف يخالف حكم صاحب البريد من ثلاثة اوجه احدها انه ليس للعامل ان ينفرد بالعجل دون المشرف وله ان ينفرد به دون صاحب البريد والثاني ان للمشرف منع العامل مما افسد فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث ان المشرف لا يلزمه الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفسد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفسد لان خبر المشرف استعداد وخبر صاحب البريد انهاء والفرق بين خبر الانهاء وخبر الاستعداد من وجهين احدهما ان خبر الانهاء يشتمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستعداد مختص بالفاسد دون الصحيح والثاني ان خبر الانهاء فيما رجع عنه العامل وفيهما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد مختص بما لم يرجع عنه دون ما رجع عنه واذا انكر العامل استعداد المشرف او انهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولاً عليه حتى يبرهن عنه فان اجتمعا على الانهاء والاستعداد صارا شاهدين عليه فيقبل قولهما عليه اذا كانا مامونين واذا طولب العامل برفع الحساب فيما تولاه لزمه رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لان مصرف الخراج الى بيت المال ومصرف العشر الى اهل الصدقات وعلى مذهب ابى حنيفة يوخذ برفع الحساب في المالين لاشتراك مصرفهما عنده واذا ادعى عامل العشر مصرف العشر في

المشارف M. b) الخبر M. a)

مستحقّه قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج الى  
 مستحقّه لم يقبل قوله الا بتصديق او ببينة واذا اراد العامل  
 ان يستخلف على عمله فذلك ضربان احدهما ان يستخلف  
 عليه من نفرٍ بالنظر فيه دونه فهذا غير جائز منه لانه يجرى  
 مجرى الاستبدال وليس له ان يستبدل غيره بنفسه وان جاز له  
 عزل نفسه والضرب الثاني ان يستخلف عليه مُعيناً له فيراعى  
 مخرج التقليد فانه لا يخلوا من ثلاثة احوال احدها ان يتضمّن  
 اننا بالاستخلاف فيجوز له ان يستخلف ويكون من استخلفه  
 له نايباً عنه \* يُعزل بعزله a ان لم يكن مسمى في الاذن فان  
 يسمى له من يستخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه اذا استخلفه  
 هل ينعزل بعزله فقال قوم ينعزل وقال اخرون لا ينعزل وللحال  
 الثانية ان يتضمّن التقليد نهياً عن الاستخلاف فلا يجوز له  
 ان يستخلف وعليه ان ينفرد بالنظر فيه ان قدر عليه فان عجز  
 عنه كان التقليد فاسداً فان نظر مع فساد التقليد صحّ من  
 نظره ما اختصّ بالاذن من امر ونهي ولم يصحّ منه ما اختصّ  
 بالولاية من عقد وحلّ وللحال الثالثة ان يكون التقليد مطلقاً لا  
 يتضمّن اننا ولا نهياً فتعتبر حال العمل فان قدر على التفرد  
 بالنظر فيه لم يجز ان يستخلف عليه وان لم يقدر على التفرد  
 بالنظر فيه جاز له ان يستخلف فيما عجز عنه ولم يجز ان  
 يستخلف فيما قدر عليه b

فصل واما القسم الرابع فيما اختصّ ببيت المال من دخل وخرج  
 فهو ان كل مال استحقّقه المسلمون ولم يتعین مالكة منهم

a) Solus M. فيعزل يقوله b) O. et L. continuant; sed P.  
 et M. novam sectionem inchoant.

فهو من حقوق بيت المال فاذا قبض صار بالقبض مضافاً الى حقوق *a* بيت المال سواء ادخل الى حِرْزِه او لم يدخل لان بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان وكلَّ حقَّ وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حقَّ على بيت المال فاذا صرف في جهته صار مضافاً الى \* الخرج من بيت المال *b* سواء خرج من حِرْزِه او لم يخرج لان ما صار الى عمال المسلمين او خرج من ايديهم فحكم بيت المال جاريه عليه في دخله اليه وخروجه واذا كان ذلك كذلك فالاموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة اقسام في غنيمية وصدقة فاما الفى فمن حقوق بيت المال لان مصرفه موقوف على راي الامام واجتهاده واما الغنيمية فليست من حقوق بيت المال لانها مستحقة للغانمين الذين تعبئوا كصور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الامام ولا اجتهاد له *d* في منعه منها فلم تصر من حقوق بيت المال فاما خمس الفى والغنيمية فينقسم ثلاثة اقسام قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو سهم النبي صلعم المصروف في المصالح العامة لوقوف *e* مصرفه على راي الامام واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوى القربى لانه مستحق لجماعتهم فتعين *f* مالكوه وخرج عن حقوق بيت المال لخروجه عن اجتهاد الامام ورايه وقسم منه يكون بيت المال فيه حفظاً له على جهاته وهو سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ان وجدوا دفع اليهم وان فقدوا احرز

a) M. دخول b) M. للخروج solummodo. c) M. جاز  
d) M. لهم, L. alia manu له superscribit. e) M. فوقوف  
f) M. فمتعين

لهم وأما الصدقة فضربان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز ان ينقر اربابه باخراج زكاته في اهله والضرب الثاني صدقة مال ظاهر كاعشار الزرع واثمار وصدقات المواشي فعند ابن حنيفة انه من حقوق بيت المال لانه يجوز مصرفه على رأى الامام واجتهاده ولم يعينه في اهل السهمين وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لانه معين للجهات عنده لا يجوز مصرفه على غير جهاته لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محلاً لاحرازه عند تعدد جهاته فذهب في القديم الى ان بيت المال اذا تعددت للجهات محل لاحرازه فيه الى ان يوجد لانه *a* كان يرى وجوب دفعه الى الامام ورجع \* عنه في مستجد قوله الى ان *b* بيت المال لا يكون محلاً لاحرازه استحقاقاً لانه يرى فيه وجوب دفعه الى الامام وان جاز ان يدفع اليه فلذلك لم يستحق احرازه في بيت المال وان جاز احرازه فيه وأما المستحق على بيت المال فضربان احدهما ما كان بيت المال فيه حرزاً لاستحقاقه معتبر بالوجود فان كان المال موجوداً فيه كان مصرفه في جهاته مستحقاً وعدمه مسقط لاستحقاقه والضرب الثاني ان يكون بيت المال له مستحقاً فهو على ضربين احدهما ان يكون مصرفه مستحقاً على وجه البذل كرزاق الجند واثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فان كان موجوداً عجل دفعه كالديون مع اليسار وان كان معدوماً وجب فيه على *c* الانتظار كالديون مع الاعسار والضرب

*a*) O. ولاته، L. quoque و alia manu addit. *b*) M. عليه  
*c*) M. على omittit. الى مسند قوله الى

الثاني ان يكون معترفه مستحقاً على وجه المصلحة والارطاف دون  
 البديل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فان كان موجوداً في  
 بيت المال وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وان كان  
 معدوماً سقط وجوبه عن بيت المال وكان ان عمر ضرره من  
 فروض الكفاية على كائنة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه  
 كفاية كالجهاد وان كان مناً لا يعلم ضرره كوعور طريق قريب  
 يجد الناس طريقاً غيره بعيداً او انقطاع شرب يجد الناس غيره  
 شرباً فانما سقط وجوبه من بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن  
 الكافة لوجود البديل فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق  
 عنهما واتسع لاحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً فيه فلو  
 ضاق عن كل واحد منهما جاز لوالى الامر اذا خاف الفساد ان  
 يقتصر على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق  
 وكان من حدث بعده من الولاة ماخوفاً بقضايه اذا اتسع له  
 بيت المال وانما فصلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد  
 اختلف الفقهاء في فاضله فذهب ابو حنيفة الى انه يتخير في  
 بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث وذهب الشافعي الى  
 انه يقبض على اموالهم من يعمر به صلاح المسلمين ولا يتخير  
 لان النوايب تعين فرضها عليهم اذا حدثت فهذه الاقسام  
 الاربعة التي اذا وضعت عليها قواعد الديوان

فصل فاما كاتب الديوان وهو صاحب نماسة *d* فالاعتبار في صحة  
 ولايته شرطان العدالة والكفاية فاما العدالة فلانه موثمن على

*a*) M. omittit. P. vertit *c*) يعترضه M. *b*) يعترض M. *d*) قضائه

حق بيع المال والرعية فالتنصيص ان يكون في العدالة والامانة  
على صفات الموتمين واما الكفاية فلانه مباشر لعل يقتضى ان  
يكون في القيام به مستقلاً بكفاية للمباشرين فاذا صح تقليده  
فالذى قدب له ستة اشياء حفظ القوانين واستيفاء الحقوق  
واقبات الرسوم ومحاسبات العمال واخراج الاحوال وتصفح  
الظلمات. فاما الاول منها وهو حفظ القوانين على الرسوم  
العادلة من غير زيادة يتخيف بها الرعية او نقصان ينشأ به  
حق بيع المال فان قررت في ايامه لبلاد استوفى فاحها او  
لموات ابتدئ في احيائه اثبتها في ديوان الناحية وديوان بيع  
المال للجامع على الحكم المستقر فيها وان تقدمته القوانين  
المقررة فيها رجع فيها الى ما اثبتته امراء الكتاب اذا وثق  
بخطوطهم وتسلمه من امنائهم تحت ختمهم وكانت الخطوط  
الخارجة على هذه الشروط مقنعة في جواز الاخذ بها والعمل  
عليها في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وان لم تقنع في  
احكام القضاء والشهادات اعتباراً بالعرف المعهود فيها كما يجوز  
المحدث ان يروي ما وجدته من سماعه بالخط الذى يثق به  
\* ويجئ على قول ابي حنيفة انه لا يجوز لكاتب الديوان ان  
يسمى على الخط وحده حتى ياخذه سماً من لفظ نفسه  
يحفظه منه بقلبه كما يقول في رواية الحديث اعتباراً بالقضا

- a) M. المطالبات b) O. et M. sine punctis, L. منتظمة, sed  
superscr. مبسطة ut videtur. P. denique inde a voce  
usque ad العمل وomnino omittit. c) O. et M. sine  
punctis, L. بيعت, P. vertit. d) M. وعلى  
e) Solus P. offert. f) M. عند; P. locum suo vertit:

والشهادات وهذا شاق مستبعد والفرق بينهما أن القصاص والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها والقيم بها فلم يصف الحفظ لها بالقلب فلذلك لم يجوز ان يعول فيها على مجرد الحظ والقوانين الديوانية من الحقوق العامة التي يقدر المباشرة لها مع كثرتها وانتشارها فصاق حفظها بالقلب فلذلك جاز التعويل فيها على مجرد الحظ وكذلك رواية الحديث وإنما الثاني وهو استيفاء الحقوق فهو على ضربين احدهما استيفؤها ممن وجبت عليه من العاملين والثاني استيفؤها من انقابضين لها من العمال فاما استيفاءها من العاملين فيعمل فيها على اقرار العمال بقبضها فاما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها فالذي عليه كتاب الديوانين انه اذا عرف الحظ كان حجة القبض سواء اعترف العامل بانه خطه او انكره اذا قيس بخطه المعروف والذي عليه الفقهاء انه ان لم يعترف العامل بانه خطه وانكره لم يلزمه ولم يكن حجة *b* القبض ولا يسوغ ان يقاس بخطه في الاولم اجماراً وإنما يقاس بخطه ارضاً ليعترف به طوعاً وان اعترف بالحظ وانكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي انه يكون من الحقوق السلطانية خاصة حجة للمعاملين *c* بالدفع وحجة على العمال بالقبض اعتباراً بالعرف والظاهر من مذهب ابن حنيفة انه لا يكون حجة عليهم ولا للمعاملين حتى يقر به لفظاً كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما مقنع واما استيفؤها من العمال فان كانت خرجاً الى بيت المال لم يختص

---

تا شنود از لفظ انكس كه از وی نقل مینماید  
*a*) M. *et sic etiam paullo post.* *b*) M. *في* *addit.*  
*c*) M. *et sic etiam paullo post.*

\*



فيها الى توقيع ولى الامر وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في برأة العمال منها والكلام في خطه اذا تجرد عن اقراره على ما قدمناه في ه خطوط العمال أنه يكون حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من مذهب ابي حنيفة وان كانت خرجا من حقوق بيت المال ولم يكن خرجا اليه لم يرض العمال الا بتوقيع ولى الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقنعة في جواز الدفع فاما في احتساب به فيجتم على وجهين احدهما ان يكون الاحتساب به موقوفاً على اعتراف الموقع له بقبض ما تضمنه لان التوقيع حجة بالدفع اليه وليس بحجة في القبض منه والوجه الثاني يجتسب به العامل في حقوق بيت المال فان انكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه واخذ العامل باقامة الحجة عليه فان عدلها احلف صاحب التوقيع واخذ العامل بالغرم هذا الوجه اخص بعرف الديوان والوجه الاول اشبه بتحقيق الفقه فان استراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يجتسب للعامل به على الوجهين معاً حتى يعرضه على الموقع فان اعترف به صح وكان الاحتساب به على ما تقدم وان انكره لم يجتسب به للعامل ونظر في وجه الخراج فان *b* كان الى خاص موجود رجع به العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع بها سال العامل اختلاف الموقع على انكاره وان لم يعرف صحة الخرج لم يكن للموقع احلاف العامل لا في عرف السلطنة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخرج فهو في عرف السلطنة مدفوع من *c* احلاف الموقع وفي حكم القضاء يجاب اليه واما الثالث وهو

---

على *M.* *c*) فلو *M.* *b*) من *Solus M.* *a*)

اثبات الرفوع فينقسم ثلاثة اقسام رفوع مساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع خرج ونفقة فاما رفوع المساحة والعمل فان كانت اصولها مقدرة في الديوان اعتبر هجة الرفوع بمقابلة الاصل واثبت في الديوان ان وافقها وان لم يكن لهما في الديوان اصول عمل في اثباتها على قول رافعها واما رفوع القبض والاستيفاء فيعمل في اثباتها على مجرد قول رافعها لانه يقر به على نفسه لا لها فاما رفوع الخرج والنفقة فراعها مدح لها فلا تقبل دعواه الا بالحجج البالغة فيها فان احتج بتوقيعات ولاة الامور استعرضها وكان الحكم فيها على ما قدمناه من احكام التوقيعات واما الرابع وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف ما تقلدوه وقد قدمنا القول فيها فان كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على هجة ما رفعوه وان كانوا من عمال العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان العشر عنده صدقة لا \* يقف مصرفها على اجتهاد الولاة *a* ولو تفرد اهلها بمصرفها اجزات ويلزمهم على مذهب ابي حنيفة رفع الحساب ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان مصرف الخراج والعشر عنده مشترك وانما حوسب من وجبت عليه محاسبتة *b* من العمال نظر فان لم يقع بين العامل وكاتب الديوان خلف كان كاتب الديوان مصدقا في *c* بقايا الحساب فان استراب به والى الامر كلفه احصار شواهد فان زالت الريبة عنه سقطت اليمين فيه وان لم تنزل

*a*) M. يتوقف بتصرفها على اجتهاد (اجتهاده L.) الولاة M.

*b*) M. omittit. *c*) M. omittit.

الريبة وأراد ولى الأمر الاحلاف على ذلك احلف العامل دون كاتب الديوان لأن المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وأن اختلفا في الحساب نظر فلن كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لأنه منكر وإن كان اختلافهما في خرج فالقول فيه قول الكاتب لأنه منكر وإن كان اختلافهما في مساحة تمكن اطلتها اعتبرت بعد الاختلاف وعمل فيها على ما يخرج بصحيح الاعتبار فأما الخامس وهو اخراج الاحوال فهو استشهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوانينه وحقوق فصار كالشهادة *b* واعتبر فيه شرطان احدهما ان لا يخرج من الاحوال الا ما علم *c* فحته كما لا يشهد الا بما علم وتحققه والثاني ان لا يبتدى بذلك حتى يستدعى منه كما لا يشهد الا حتى يستشهد والمستدعى لاخراج الاحوال من نفذت *d* توقيعاته كما ان الشهود *e* عنده من نفذت احكامه فاذا اخرج حالا \* لزم الموقع *f* باخراجها \* الاخذ بها والعمل عليها كما يلزم الحاكم تنفيذ الحكم بما يشهد به الشهود عنده فان استراب الموقع باخراج الحال نجاز ان يسأله من اين اخرجته وبطالبه باحضار شواهد الديوان بها وان لم يجز للحاكم ان يسأل شاهدا عن سبب شهادته فان احضرها ووقع في النفس فحتها زالت عنه الريبة وان عدتها وذكر أنه اخرجها من حفظه لتقدم علمه بها صار معلول القول والموقع مخير بين *h* قبول ذلك منه او رده عليه وليس له استخلافه وأما السادس وهو تصفح الظلمات *i*

- a) L. و احساب addit. b) M. كالشاهد c) M. علمت  
d) M. نفوذ e) M. المشهود P. مشهد f) M. التوقيع M.  
g) M. omittit. h) M. في i) M. المطالبات

فهو يختلف بحسب اختلاف التظلم وليس يخلوا من ان يكون المتظلم من الرعية او من العمال فان كان المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحييفه في معاملته كان *a* صاحب الديوان فيها حاكماً *b* بينهما وجاز له ان يتصفح الظلامة ويزيل التحييف سواء وقع النظر اليه بذلك او لم يوقع لانه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار بعقد الولاية مستحقاً لتصفح الظلامة فان منع منها امتنع *d* وصار عزلاً عن بعض ما كان اليه وان كان المتظلم عاملاً جوزف في حساب او غولط في معاملة صار صاحب الديوان فيها خصماً وكان المتصفح لها والى الامر

## الباب التاسع عشر في احكام الجرائم

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحمد او تعزير ولها عند التهمة حال *e* استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وحقها حال استيفاء توجبه الاحكام الشرعية فاما حالها بعد التهمة وقبل ثبوتها وحقها فمعتبرة بحال الناظر فيها فان كان حاكماً رفع اليه رجل قد اتهم بسرقة او زنا لم يكن للتهمة بها تأثير عنده ولم يجز ان يجسسه لكشف ولا لاستبراء ولا ان ياخذ به اسباب الاقرار اجباراً *g* ولم يسمع الدعوى *h* عليه في

*a*) M. فان *b*) M. حاكم *c*) M. الناظر *d*) M. اتبع، et sic prius L. *e*) M. omittit, L. marg. exhibet. *f*) M. فيه *g*) M. جبراً *h*) M. البينة

السرقنة الا من خصم مستحق لما قرف *a* وراعى *b* ما يبدوا من اقرار المتهم *c* او انكاره وان اتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه الا بعد ان يذكر المرأة التى زنا بها ويصف ما فعله بها بما يكون زنا موجبا للحد فان اقر حده بموجب اقراره فان انكر وكانت بينة سمعها عليه وان لم تكن بينة احلفه في حقوق الادميين دون حقوق الله تعالى اذا طلب الخصم اليمين وان كان الناظر الذى رفع اليه هذا المتهم اميرا او من ولاية الاحداث والمعاون كان له مع هذا المتهم من اسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقصة وللكام *d* وذلك من تسعة اوجه يختلف بها حكم النظرين احدهما انه يجوز للامير *e* ان يسمع قرف المتهم من *g* اعوان الامارة من غير تحقيق للدعوى المقرة ويرجع الى قولهم في الاخبار عن حال المتهم وهل هو من اهل الريب وهل هو بمعروف بمثل ما قرف به ام لا فان برأوه من مثل ذلك خفت التهمة وضعفت وتجمل اطلاقه ولم يغلظ عليه وان قرفوه بامثاله وعرفوه باشباهه غلظت التهمة وقويت واستعمل فيها من حال الكشف ما سنذكر وليس هذا للقصة والثانى ان للامير ان يراعى شواهد الحال واصناف المتهم في قوة التهمة وضعفها فان كانت التهمة زنا وكان المتهم مصيبعا للنساء ذا فكاهة وخلابة قويت التهمة وان كان *h* بضده ضعفت \* وان كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها ذا عيارة او في بدنه اثار ضرب او كان معه حين اخذ منقب قويت التهمة

*a*) M. addit. بسرقتنه *b*) L. ويراعى *c*) M. المتهم *d*) M. للكام *e*) M. للامام *f*) M. قذف sic etiam post. *g*) M. ومن *h*) M. كانت

وان كان بضدّه ضعفت *a* وليس هذا للقضاة والثالث ان للامير ان يعاجل حبس المتهم للكشف والاستبراء واختلف في مدّة حبسه لذلك فذكر ابو عبد الله الزبيرى من اصحاب الشافعى ان حبسا *b* للاستبراء والكشف مقدّر بشهر واحد لا يتجاوزة وقال غيره بل ليس بمقدّر وهو موقوف على رأى الامام واجتهاده وهذا اشبه وليس للقضاة ان يحبس احدا *c* الا بحقّ وجب والرابع انه *d* يجوز للامير مع قوة التهمة ان يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب الخنثى لياخذ بالصدق عن حاله فيما قرف به واتهم فان اقرّ وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه فان ضرب ليُقَرّ لم يكن لاقراءه تحت *e* الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله واقرّ تحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقراره فاذا اعاده كان ماخوذاً بالاقرار الثاني دون الاول فان اقتصر على الاقرار الاول ولم يستعده لم يصيّف عليه ان يعمل بالاقرار الاول وان كرّهنه والخامس انه يجوز للامير فيمن تكررت منه الجرائم ولم يفرج عنها بالحدود ان يستديم حبسه اذا استصرّ الناس بجريمه حتى يموت بعد ان يقيم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك للقضاة والسادس انه يجوز للامير احلاف المتهم استبراء لحاله وتغليظا عليه فى الكشف عن امره فى التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الاميين ولا يصيّف عليه ان يجعله بالطلاق والعناق والصدقة كالايمن بالله فى البيعة السلطانية وليس للقضاة احلاف احد على غير حقّ ولا ان يجاوزوا الايمان بالله الى الطلاق او العتق والسابع

*a*) M. omittit, L. marg. exhibit. *b*) M. حبسه *c*) M. احداً *d*) M. لا addit. *e*) M. بحسب, L. correxit.

أنّ للامير ان ياخذ اهل الجرائم بالتوبة اجباراً ويظهر من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعاً ولا يصيب عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد الارهاب يخرج عن حدّ الكذب الى حيز التعزير والادب ولا يجوز ان يحقّف وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب فيه القتل والثامن انه يجوز للامير ان يسمع شهادات اهل الملل ومن <sup>a</sup> لا يجوز ان يسمع منه القصة اذنا كثر عددهم والتاسع ان للامير النظر في انموثبات وان لم توجب غرماً ولا حدّاً فان لم يكن بواحد منهما اثر \* سمع قول من سبق بالدعوى وان كان باحدها اثره فقد ذهب بعضهم الى انه يبدأ بسماع دعوى من به الاثر ولا يراعى السبق والذي عليه اكثر الفقهاء انه يسمع قول اسبقهما بالدعوى ويكون انبندى بالمواثبة اعظمهما جرماً واغلبهما تاديباً ويجوز ان يخالف بينهما في التاديب من وجهين احدهما بحسب اختلافهما في الاقتراف والتعدى والثانى بحسب اختلافهما في الهيبة والتصاون واذا راي من الصلاح في ربح السفلة ان يشهرهم وينادي عليهم بجرايمهم ساخ له ذلك فهذه اوجه يقع بها الفرق في الجرائم بين نظر الامراء والقضاة في حال الاستبراء وقبل ثبوت الحد لاختصاص الامير بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام

فصل فاما بعد ثبوت جرائمهم فيستوى في اقامة الحدود عليهم احوال الامراء والقضاة وثبوتها عليهم يكون من وجهين اقرار وبينة ولكل واحد منهم حكم يُذكر في موضعه والحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وتركي ما امر \* لما

a) M. ولا, L. correxit. b) M. omittit, L. marg.

في الطبع من مغاليب *a* الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذراً من ألم العقوبة وخيفةً من نكال الفضيحة ليكون ما حظر من محارمه ممنوعاً وما أمر به من فروضه متبوعاً ليكون *b* المصلحة أعم والتكليف أتم قال الله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين *c* يعنى في استنقاذهم من الجهالة وإرشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصى وبعثهم على الطاعة وإذا كان كذلك فالزواجر ضربان حدّ وتعزير فأما الحدود فضربان أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى والثانى ما كان من حقوق الأدميين فأما المختصة بحقوق الله تعالى فضربان أحدهما ما وجب فى ترك مفروض والثانى ما وجب فى ارتكاب محظور فأما ما وجب فى ترك مفروض كتارك الصلوة المفروضة حتى يخرج وقتها يسأل عن تركه لها فإن قال لنسيان أمر بها قضاءً فى وقت ذكرها ولم ينتظر بها مثل وقتها قال رسول الله صلعم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك وإن تركها لمرض صلّاها بحسب طاقته من جلوس أو اضطجاع قال الله تعالى *d* لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها وإن تركها جاحداً لوجوبها كان كافراً حكمة حكم المرتد يقتل بالردة إذا لم يتب وإن تركها استنقلاً لفعلها مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء فى حكمة فذهب أبو حنيفة إلى أنه يضرب فى وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد ابن حنبل وطائفة من أصحاب الحديث يصير بتركها كافراً يقتل بالردة

*a*) M. مغاليات *b*) لنا فى مغاليات *c*) Sur. 21, 107. *d*) M. فتكون

*d*) Sur. 3, 286.



وذهب الشافعي الى انه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدًا ولا يصير مرتدًا ولا يقتل الا بعد الاستتابه فان تاب واجاب الى فعلها ترك وامر بها فان قال اصلها في منزلي وكَلت الى امانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس وان امتنع من التوبة ولم يجب الى فعل الصلاة قُتل بتركها في الحال على احد القولين وبعد ثلاثة ايام في القول الثاني ويقتله بوجهٍ بسيف صبرًا وقال ابو العباس بن سريج يقتله ضربًا بالخشب حتى يموت ويعدل عن السيف الموحى ليستدرک التوبة بتطاول المدى *a* واختلف اصحاب الشافعي في وجوب *b* قتله بترك الصلوات *c* الفوايت اذا امتنع من قضائها فذهب بعضهم الى ان قتله بها كالموقنات وذهب اخرون الى انه لا يقتل بها لاستقرارها في الذمة بالفوات ويصلى عليه بعد قتله ويدفن في مقابر المسلمين لانه منهم ويكون ماله لورثته فاما تارك الصيام فلا يقتل باجماع الفقهاء ويجب عن طعام *d* وشراب مدّ صيام شهر رمضان ويؤتب تعزيرًا فان اجاب الى الصيام ترك ووكل الى امانته فان شوهد اكلًا عزّر ولم يقتل واما تارك الزكوة فلا يقتل بها ويؤخذ اجبارًا من ماله ويعزّر ان *e* كتمها بغير شبهة وان تعذر اخذها منه لامتناع حورب عليها وان افضى للرب الى قتله \* حتى تؤخذ منه *f* كما حارب ابو بكر الصديق مانع الزكوة واما الحجّ ففرضه عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على

a) M. الموت b) M. وقت، L. وجوب subter lin. scripsit.

c) L. الصلوة d) Solus M. hic et in sequente voce articulum addit. e) M. وان f) M. omittit, L.

marg.

مذهبه تاخيره *a* عن وقته وهو عند ابن حنيفة على الفور  
فيتصور على مذهبه تاخيره من وقته ولكنه لا يقتل به ولا يعزر  
عليه لانه يفعله بعد الوقت اداء لا قضاء فان مات قبل ادايه  
حج عنه من راس ماله واما الممتنع من حقوق الادميين من  
ديون وغيرها فتؤخذ منه اجباراً اذا امكن ويجبس بها اذا  
تعدت الا ان يكون بها معسراً فينظر الى ميسره فهذا حكم  
ما وجب بتترك المفروضات فاما ما وجب بارتكاب المحظورات  
فصربان احدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي اربعة حد  
الزنا وحد للخم وحد *b* السرقة وحد المحاربة والضراب الثاني  
من حقوق الادميين شيان حد القذف بالزنا والقذف في الجنايات  
وسنذكر كل واحد منهما مفصلاً

الفصل الاول في حد الزنا فالزنا هو تعيب البالغ العاقل حشفة  
ذكرة في احد الفرجين من قبل او دبر ممن لا عصمة بينهما ولا  
شبهة وجعل ابو حنيفة الزنا مختصاً بالقبل دون الدبر ويستوى  
في حد الزنا حكم الزاني والزانية ولكل واحد منهما حالتان  
بكر ومحسن فاما البكر فهو الذي لم يظاً زوجة بنكاح فيحد  
ان كان حرّاً مائة سوط تفرق في جميع بدنه الا الوجه والمقاتل  
ليأخذ كل عضو حقه بسوط لا حديد فيقتل ولا خلف فلا  
يولم *c* واختلف الفقهاء في تغريبه مع الجسد فمنع منه ابو  
حنيفة اقتصاراً على جلده وقال مالك يغرب الرجل ولا تغرب المرأة  
فاوجب الشافعي تغريبهما عاماً عن بلدهما الى مسافة اقلها يوم  
وليلة لقوله صلعم خذوا عني قد *d* جعل الله لهّن سبيلاً البكر

a) M. في الحياة addit, L. delevit. b) Sic O., rell. وقطع

c) L. يعلم d) M. فقد

بالبكر جلد مائة وتغريب طم والشيب بالشيب جلد مائة والرجم  
 وحد الكافر والمسلم سواء عند الشافعي في الجلد والتغريب. وأما  
 العبد ومن جرى عليه حكم الرق من المدبر والمكاتب وأم  
 الولد فحدّهم في الزنا جمسون جلدة على النصف من حدّ الحرّ  
 لنقصهم بالرق واختلاف في تغريب من رقى منهم فقييل لا يغرب  
 لما في التغريب من الاضرار بسيدته وهو قول ملكة وقيل يغرب  
 عاما *a* كاملا كالحرّ وهو قول داود \* وقيل وهو ظاهرة مذهب  
 الشافعي انه يغرب نصف عام كالجلد في تنصيفه وأما المحصن  
 فهو الذي اصاب زوجة بنكاح *c* وحدّه الرجم بالاحجار او ما  
 قام مقامها حتى يموت ولا يلزم توقي مقابله بخلاف الجلد لأن  
 المقصود بالرجم القتل ولا يجلد مع الرجم وقال داود يجلد  
 مائة سوط ثم يرجم وللجلد منسوخ في المحصن وقد رجم النبي  
 صلعم ماعزاً *d* ولم يجلده وليس الاسلام شرطاً في الحصانة فيرجم  
 الكافر كالمسلم وقال ابو حنيفة الاسلام شرط في الحصانة فاذا  
 زنا الكافر جلد ولم يرجم وقد رجم رسول الله صلعم يهوديين  
 ونسياً ولا يرجم الا محصناً فاما الحرّية فهي من شروط الحصانة  
 فاذا زنا العبد لم يرجم وان كان ذا زوجة جلد خمسين  
 جلدة وقال داود يرجم كالحرّ واللواط واتيان البهائم زنا يوجب  
 جلد البكر ورجم المحصن وقيل بل يوجب قتل البكر والمحصن  
 وقال ابو حنيفة لا حدّ فيهما وقد روى عن النبي صلعم انه  
 قال اقتلوا البهيمة ومن اتاها واذا زنا بكر بمحصنة او المحصن  
 بالبكر جلد البكر منهما ورجم المحصن واذا اود الزنا بعد

*a*) M. حولا *b*) M. ظاهر *solummodo*. *c*) M. صحيح *addit*.

*d*) P. *omittit*.

للحدِّ حدٌّ واذا زنا مراراً قبل الحدِّ حدٌّ للحجيج حدًّا واحداً  
والزنا يثبت باحد امرين اما باقرار او ببينة فاما الاقرار فاذا اقر  
البالغ العاقل بالزنا مرة واحدة طوعاً او قهراً عليه الحدُّ وقال ابو  
حنيفة لا اخذه حتى يقر اربع مرّات واذا وجب الحدُّ عليه  
باقرار ثم رجع عنه قبل الجلد \* سقط عنه الحدُّ *a* وقال ابو  
حنيفة لا يسقط الحدُّ برجوعه عنه واما البينة فهو ان يشهد  
عليه بفعل الزنا اربعة رجال عدول لا امرأة فيهم يذكرون انهم  
شاهدوا دخول ذكره في الفرج كدخول المرد في المكحلة فان  
لم يشاهدوا ذلك *b* على هذه الصفة فليست شهادة فاذا  
قاموا بالشهادة على حقها مجتمعين او متفرقين قبلت  
شهادتهم وقال ابو حنيفة ومالك لا اقبلها اذا تفرقوا في الاداء  
واجعلهم قذفة واذا شهدوا بالزنا بعد سنة او اكثر سمعت  
شهادتهم وقال ابو حنيفة لا اسمعها بعد سنة واجعلهم قذفة  
واذا لم يكمل شهود الزنا اربعة فهم قذفة يحدون في احد  
القولين ولا يحدون في الثاني واذا شهدت البينة على اقراره  
بالزنا جاز الاقتصار على شاهدين في احد القولين ولا يجوز  
في القول الثاني اقل من اربعة واذا رجم الزاني بالبينة حفر  
له بئر عند رجمه ينزل فيها الى وسطه يمنعه من الهرب فان هرب  
اتبع ورجم حتى يموت وان رجم باقراره لم تحفر له وان  
هرب لم يتبع ويجوز للامام او من حكم برجمه من الولاة ان  
يجصر برجمه ويجوز ان لا يجصر وقال ابو حنيفة لا يجوز ان  
يرجم الا بحضور من حكم برجمه وقد قال النبي صلعم اعد

*a*) Lacuna in M., quam L. alia manu explet. *b*) M. كذلك addit.

يا انيس <sup>a</sup> على هذه المرأة فان اعترفت فارجمها ويجوز ان لا يحصر الشهود رجمه وقال ابو حنيفة يجب حضورهم وأن يكونوا أول من يرحمه ولا تحدد حامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يوجد لولدها موضع واذا ادعى في الزنا شبهة محتملة من نكاح فاسد او اشتبهت عليه بزوجته او جهل تحريم الزنا وهو حديث الاسلام ذرئى بها عنه للحد قال النبی صلعم ادروا الحدود بالشبهات وقال ابو حنيفة اذا اشتبهت عليه الاجنبية بزوجته لم يكن ذلك شبهة له وحد من اصابها واذا اصاب ذات محرمة بعقد نكاح حد ولا يكون العقد مع تحريمها بالنص شبهة في ذرأ الحد وجعله ابو حنيفة شبهة يسقط به الحد عنه واذا تاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل القدرة عليه يسقط عنه الحد في اظهر القوليين قال الله تعالى <sup>b</sup> ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك واصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وفي قوله بجهالة تاويلان احدهما بجهالة سوء والثاني لغلبة الشبهة مع العلم بانها سوء وهذا اظهر التاويلين لكن من جهل بانها سوء لم ياتر بها ولا يجزى لاحد ان يشفع في اسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يجزى للمشغوع اليه ان يشفع فيه قال الله تعالى <sup>c</sup> من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وفي الحسنة والسيئة ثلاث تاويلات ادها ان الشفاعة الحسنة التماس الخير لمن يشفع له والشفاعة السيئة التماس الشر له وهذا قول الحسن والمجاهد والثاني ان الحسنة الدعاء

<sup>a</sup>) Solus M. addit. <sup>b</sup>) Sur. 16, 120. <sup>c</sup>) Sur. 4, 87.

للمؤمنين والمؤمنات والسيئة الداء عليهم والثالث وهو مجتمل ان الحسنه تخلصه من الظلم والسيئة دفعه عن الحَق وفي الكفل تاويلان احدهما الاثر وهو قول الحسن والثاني انه النصيب وهو قول السدي

الفصل الثاني في قطع السرقة وكل مال محرر بلغت قيمته نصاباً اذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حِرْزِه قطعتم يده اليمى من مفصل الكوع فان سرق ثانياً بعد قطعه اما من ذلك المال بعد احمراره او من غيره قطعتم رجله اليسرى من مفصل الكعب فان سرق ثالثة قال ابو حنيفة لا يقطع فيها وعند الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمى وان سرق خامسة عزر ولم يقتل وان سرق مراراً قبل القطع فليس عليه الا قطع واحد واختلف الفقهاء في قدر النصاب الذى تقطع فيه يد فذهب الشافعي الى انه مقدر بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعداً من غالب الدنانير للسيدة وقال ابو حنيفة هو مقدر بعشرة دراهم او دينار ولا يقطع في اقل منه وقدره ابراهيم النخعي باربعين درهما واربعه دنانير وقدره ابن ابي ليلى خمسة دراهم وقدره مالك بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير تقدير واختلف الفقهاء في المال الذى تقطع فيه اليد فذهب الشافعي الى انه يقطع في كل مال حرم على سارقه وقال ابو حنيفة لا يقطع فيما كان اصله مباحاً كالصيد والقطب والخشيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد تملكه وقال ابو حنيفة لا يقطع في الطعام الرطب وعند الشافعي يقطع فيه وقال ابو حنيفة لا يقطع سارق المصحف وعند الشافعي يقطع وقال ابو حنيفة لا يقطع اذا سرق من قناديل المسجد او استار الكعبة وعند الشافعي يقطع واذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل او

الجميها لا يفهم قطع عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبيا صغيراً لم يقطع وقال مالك يقطع واختلف الفقهاء في الحرز فشد عنهم داود ولم يعتبره وقطع كل سارق من حر او من غير حرز وذهب جمهورهم الى اعتبار الحرز في وجوب المقطع وأنه لا قطع على من سرق من غير حرز روى عن النبي صلعم انه قال لا قطع في جيسة الخيل حتى يولى<sup>ه</sup> الى معاقبتها وهكذا لو استعار ليجحد لم يقطع وقال احمد بن حنبل يقطع واختلف من جعل الحرز شرطاً في صفة نسوي ابو حنيفة بين الاحراز في كل الاموال وجعل حرز اقل الاموال \* حرز اجلها<sup>ه</sup> والاحراز عند الشافعي تختلف باختلاف الاموال اعتباراً بالعرف فيها فيخف الحرز فيما قللت قيمته من الخشب واللطب ويغلظ ويشدد فيما كثرت قيمته من الذهب والفضة فلا يحصل حرز اللطب حرزاً للفضة والذهب فيقطع سارق الخشب منه ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه ويقطع نباش القبور اذ سرق اهلها موتها لان القبور احراز لها في العرف وان لم تكن احرازاً لغيرها من الاموال وقال ابو حنيفة لا يقطع النباش لان القبر ليس بحرز لغير الكفن واذا شد الرجل متاعه على بهيمة سليمة كما جرت العادة بعقله فسرق سارق من المتاع ما بلغ نصف قيمته ربع دينار قطع لانه سارق من حرز ولو سرق البهيمة وما عليها لم يقطع لانه سرق الحرز والمحرز ولو سرق اثناء من فضة او ذهب قسطع وان كان استعماله محظوراً لانه مال مملوك سواء كان فيه طعم او لم يكن وقال ابو حنيفة ان كان في الاء المسروق طعام او شراب او

حرزاً M. (ب) يولي P. حتى omisso ناي M. (ه) لاجلها

ماء مشروب فسرقها لم يقطع ولو أفرغ الأثناء من الطعام والشراب  
 ثم سرقه قطع وإذا اشترك اثنان في نقب الخرز ثم انفرد احدهما  
 بأخذ المال قطع المنفرد منهما بالأخذ دون المشارك في النقب  
 ولو اشترك اثنان فنقب احدهما ولم يأخذ وأخذ الآخر ولم  
 ينقب لم يقطع واحده منهنما وفي مثلهما قال الشافعي  
 اللص الظريف لا يقطع وإذا دخل الخرز واستهلك المال فيه غرم  
 ولم يقطع وإذا قطع السارق والمال باق ردت على ملكه فان عاد  
 السارق بعد قطعه فسرق ثانية بعد احراره قطع وقال ابو حنيفة  
 لا يقطع في مال مرتين وإذا استهلك السارق ما سرقه قطع وغرم  
 وقال ابو حنيفة ان قطع لم يغرم وان اغرم لم يقطع وإذا  
 وهبت له السرقة لم يسقط عنه القطع وقال ابو حنيفة يسقط  
 وإذا عفا رب المال عن القطع لم يسقط قد عفا صفوان بن امية  
 عن سارق ردايه فقال رسول الله صلعم لا عفا الله عني ان عفوت  
 وامر بقطعه وحكي ان معاوية أتى بلصوص فقطعهم حتى بنقى  
 واحد منهم فقدم ليقطع فقال

(الطويل) يميني امير المؤمنين أعينها  
 بعفوك ان تلقى نكالا بينها  
 يدي كانت الحسناء \* لو تم سترها  
 ولا c تقدم الحسناء عابا d يشينها

a) P. *et in fine addit:* جاءت بفعل يبينها  
 يسبين در بيت اول از بينونة است  
 pro مكانا *et* يشينها M. بمعنى قطع  
 فيلا L. (لو لم نشر بها L. *quod L. offert.* b)  
 d) P. عيبا

\*



فلا خير في الديننا \* وكانت خبيثة <sup>a</sup>

اذا ما شمال <sup>b</sup> فارقتها يمينها

فقال معاوية كيف اصنع بك وقد قطعت اصحابك فقالت ام  
السارق اجعلها من \* جملة الذنوب <sup>c</sup> التي تتوب <sup>d</sup> منها فخلا  
سبيله فكان اول حد ترك في الاسلام ويستوى في قطع السرقة  
الرجل والمرأة والحُر والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا  
يقطع المغمى عليه اذا سرق في اغمايه ولا يقطع عبد  
سرق من مال سيده ولا والده سرق من مال ولده وقال داود  
يقطعان

الفصل الثالث في حد الخمر وكل ما اسكر كثيره او قليله من خمر  
او نبيذ حرام <sup>e</sup> حد شاربه سواء سكر منه او لم يسكر وقال  
ابو حنيفة حد من شرب الخمر وان لم يسكر ولا يحد من  
شرب النبيذ حتى يسكر والحد ان يجلد اربعين بالايدي  
واطراف الثياب ويبتك بالقول المعص والكلام الراجع للخبر  
الماتور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتباراً بساير الحدود ويجوز  
ان يتجاوز الاربعين اذا لم يرتدع بها الى ثمانين جلده فان  
عمر رضى الله عنه حد شارب الخمر اربعين الى ان راي تهافت  
الناس فيه فشاور الصحابة فيه وقال ارى الناس قد تهافتوا في  
شرب الخمر فما لنا ترون فقال على عليه السلام ارى ان تحده  
ثمانين لانه اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى  
افتري فحدّه ثمانين حد القرية فجلد فيه عمر بمقيسة ايامه  
والايمة <sup>f</sup> من بعده ثمانين فقال على عليه السلام ما احد اقيم

الى: M. d) ذنوبك M. c) شمالي P. b) ولا في نعيمها P. a)

ولا الامور M. f) M. e) M. omittit. addit. الله

عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شئاً لثقت قتله الا شارب  
 الخمر فانه شئ رايناه بعد رسول الله صلعم فان حد شارب الخمر  
 اربعين فمات منها كانت نفسه هدرا وان حسد ثمانين فمات  
 ضمننت نفسه وفي قدر ما يضمن منها قولان احدهما جميع ديته  
 لمجاوزته النص في حدّه والثاني نصف ديته لان نصف حدّه نص  
 ونصفه مزيد ومن اكره على شرب الخمر او شربها وهو لا يعلم أنّها  
 حرام فلا حدّ عليه وان شربها لعطش حدّ لانها لا تروى وان  
 شربها لداء لم يحدّ لانه ربما يبرأ بها واذا اعتقد اباحة النبيذ  
 حدّ وان كان على عدالته ولا يحدّ السكران حتى يقرّ بشرب الخمر  
 المسكر او يشهد عليه شاهدان انه شرب مختاراً ما لم يعلم  
 انه مسكر وقال ابو عبيد الله الزبيرى احدّه للسكر وهذا سهو  
 لانه قد يكره على شرب المسكر او يشرب ما لا يعلم انه مسكر  
 وحكم السكران في جريان الاحكام عليه كالصاحى اذا كان  
 عاصياً بسكره فان \* خرج عن a حكم المعصية لا كراهه على  
 شرب الخمر او شرب ما لا يعلم انه مسكر لم يجز عليه قلم  
 كالغمى عليه واختلف في حدّ السكر فذهب ابو حنيفة الى ان  
 حدّ السكر ما زال معه العقل حتى لا يفرق بين الارض والسماء  
 ولا يعرف امه من زوجته وحدّه اصحاب الشافعى بانّه ما افضى  
 بصاحبه الى ان يتكلّم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم ويتصرف  
 بحركة مختبط ومشى متمايل واذا جمع بين اضطراب  
 الكلام فهما وافهماً وبين اضطراب الحركة مشياً وقياماً  
 صار داخلاً في حدّ السكر وما زاد على هذا فهو زيادة في  
 حدّ السكر

a) Solus M. على جزع

الفصل الرابع في حد القذف واللعان وحد القذف بالنزاع ثمانون  
جلد ورد النص بها وانصفت الاجماع عليها لا يزاد فيها ولا  
ينقص منها وهو من حقوق الادميين يستحق بالطلب وبسقط  
بالعفو فلما اجتمعت في المذدوف بالنزاع خمسة شروط وفي القاذف  
ثلاثة شروط وجب الحد فيه اما انشروط الخمسة في المذدوف  
فهو ان يكون بالغاً عاقلاً مسلماً حراً عفيفاً فان كان صبياً او  
مجنوناً او عبداً او كافراً او مساقط العصمة بزنا حد فيه فلا  
حد على قاذفه ولكن يعزر لاجل الالء ولبراءة اللسان واما الشروط  
الثلاثة في القاذف فهو ان يكون بالغاً عاقلاً حراً فان كان صغيراً  
او مجنوناً لم يحد ولم يعزر وان كان عبداً حد اربعين نصف  
الحد للححر لنصفه بالرق وحد الكافر كالمسلم وتحد المرأة كالرجل  
ويغسق القاذف ولا يعمل بشهادته ان تاب زال فسقه وقبلت  
شهادته قبل الحد وبعده وقال ابو حنيفة تقبل شهادته ان تاب  
قبل الحد ولا تقبل شهادته ان تاب بعد الحد والقذف باللوأط  
واقيان البهايم كقذف بالنزاع في وجوب الحد ولا يحد القاذف  
بالكفر والسرقفة ويعزر لاجل الالء والقذف بالنزاع ما كان صريحاً  
فيه كقوله يا زان او قد زنيت او رايتك تزني فان قال يا فاجر او  
يا فاسق او يا لوطى كان كناية لاحتتماله فلا يجب به الحد  
الا ان يريد به القذف ولو قال يا عاهر كانت كناية عن بعض  
اصحاب الشافعي لاحتتماله وصريحاً عند آخرين لقول النبي صلعم  
الولد للغراش وللعاهر الحجر وجعل ملك رحمته الله التعريض فيه  
كالصريح في وجوب الحد والتعريض ان يقول في حال الغضب  
والملاحاة انا ما زنيت فجعله بمثابة قوله اذك زنيت ولا حد في  
التعريض عند الشافعي واني حنيفة رحمهما الله حتى يقر انه  
اراد به القذف فان قال يا ابن الزانيين كان قاذفاً لا يوبه دونه

فيحدّ لهما ان طلبيا او احدهما الا ان يكونا ميّتين فيكون الحد موروثا عنهما وقال ابو حنيفة حدّ القذف لا يورث ولو اراد المذوف ان يصلح عن حدّ القذف بمال لم يجز واذا قذف الرجل اياه حدّ له ولو قذف ابنه لم يحدّ واذا لم يحدّ القاذف حتى زنا المذوف لم يسقط حدّ القذف وقال ابو حنيفة يسقط واذا قذف الرجل زوجته *a* بالزنا حدّ لها الا ان يلصق منها واللعان ان يقول في المسجد للجامع على المنبر او عنده بمحصر من الحاكم وشهود اقلية اربعة اشهد بالله لى لمن الصادقين فيما رميت به زوجتى هذه من الزنا بفلان ولن هذا الولد من زنا وما هو متى ان اراد ان ينفى ولدًا *b* ويكرر ذلك اربعًا ثم يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا بفلان ان كان ذكر الزاني بها وان هذا الولد من الزنا ما هو متى فاذا قل هذا فقد اكمل لعانه وسقط حدّ القذف عنه ووجب به حدّ الزنا على زوجته الا ان تلاعن فتقول اشهد بالله ان زوجى هذا لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا بفلان وان هذا الولد منه وما هو من زنا تكرر ذلك اربعًا ثم تقول في الخامسة وعلى غضب الله ان كان زوجى هذا من الصادقين فيما رماني به من الزنا بفلان فاذا كملت هذه سقط حدّ الزنا عنها وانتفى الولد عن الزوج ووقعت الفرقة بينهما وحرمت على الابد واختلف الفقهاء فيما وقعت به الفرقة فذهب الشافعي الى ان الفرقة واقعة بلعان الزوج وحده وقال مسلك الفرقة بلعانهما معا وقال ابو حنيفة لا تقع الفرقة بلعانهما حتى يفرق بينهما الحاكم واذا قذفت المرأة زوجها

---

a) M. امراته b) M. الولد

حُدَّتْ. ولم تلتعن. واذا اكذب الزوج نفسه بعد اللعان  
لحق به الولد وحدًا للقذف ولم تحل له الزوجة عند الشافعي  
واحلها ابو حنيفة

الفصل الخامس في قود الجنائيات وعقوبها وللجنائيات على النفوس  
ثلاثة عمد وخطا وعمد شبه للخطا فاما العمد المحض فهو ان  
يتعمد قتل النفس بما يقطع حنيتها كالحديد او بما يتورق في  
اللحم مور الحديد او ما يقتل غالبا بثقله كما الحجارة والخشب  
فهو قتل عمد يوجب الحد وقال ابو حنيفة العمد الموجب  
للقود ما قتل بحد من حديد وغيره اذا مار في اللحم مورًا  
ولا يكون ما قتل \* بثقله او المسه من الاججارة والخشب  
عمدًا ولا يوجب قودًا وحكم العمد عند الشافعي ان يكون  
ولي المقتول مختيرًا مع تكافي الدميين بين القود والدية وقال  
ابو حنيفة لولي المقتول ان ينفرد بالقود وليست له الدية الا  
عن مرضاة القاتل وولي الدم هو وارث المال من ذكر او انثى  
بفرض او تعصيب وقال مالك اولياؤه ذكور الورثة دون انائهم  
ولا قود لهم الا ان يجتمعوا على استيفائه فان عفا احداهم سقط  
القود ووجبت الدية وقال ملك لا يسقط واذا كان فيهم صغير  
او مجنون لم يكن للبالغ والعاقل ان ينفرد بالقود وتكافي  
الدميين عند الشافعي ان لا يفضل القاتل على المقتول بحرية  
ولا اسلام فان فضل القاتل عليه باحدتهما فقتل عمدًا او مسلم  
كافرًا فلا قود عليه وقال ابو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافي فيقتل  
للر بالعبد والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم

a) M. omittit. b) M. من الحجارة c) M. العمد من الحجارة  
d) M. مع

وما تتحاماها النفوس من هذا وتاباه \* قد منع a القايلين به من  
العجل عليه حكى انه رفع الى ابى يوسف القاضى مسلم قتل  
كافراً فحكم عليه بالقود فاتاه رجل برقعة فالتقاها اليه فاذا  
فيها مكتوب

(السريع) يا قاتل المسلم بالكافر جرت وما العادل كالجابر b  
يا من ببغداد واطرافها من علماء الناس او شاعر  
استرجعوا وابكوا على دينكم واصطبروا فالاجر للمصابر  
جار على الدين ابو يوسف بقتله المومن بالكافر  
فدخل ابو يوسف على الرشيد واخبره الخبر واقراه الرقعة فقال  
له الرشيد تدارك هذا الامر بحيلة ليلا تكون فتنة فخرج ابو  
يوسف وطلب احساب الدم ببينة على هجة السديّة وثبوتها  
فلم ياتوا بها فاسقط القود والتوصل الى مثل هذا سايع عند  
ظهور المصلحة فيه ويقتل العبد بالعبد وان فصلت قيمة القاتل  
على المقتول وقال ابو حنيفة لا قود على القاتل اذا زادت قيمته  
على قيمة المقتول واذا اختلف اديان الكفار قيد بعضهم ببعض  
ويقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل والكبير بالصغير والعاقل  
بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يقاد والد بولد  
ويقتل الولد بالوالد والاخ بالاخ واما الخطا المحض فهو ان ينسب  
اليه القتل من غير قصد لا يقاد القاتل بالمقتول كرجل رمى هدا  
فامات انسانا او حفر بيرا فوقع فيهما انسانا او اشرع  
جناحا فوقع على انسان او ركب دابة فرمحت انسانا او وقع  
حجرا فعثر به انسان فهذا وما اشبهه اذا حدث عنه الموت قتل  
خطاء محض يوجب الدية دون القود وتكون على عاقلة للجاني

a) M. مع solummodo. b) P. بالجابر

لا في ماله موجلة في ثلاث سنين من حين يموت القتييل وقال ابو حنيفة من حين يحكم الحاكم بدينته والعاقلة من عدا الالباء والابناء من العصابات فلا يحمله الاب وان علا ولا الابن وان سفل وجعل ابو حنيفة ومالك الالباء والابناء من العاقلة ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئا من الدية وقال ابو حنيفة ومالك يكون القاتل كاحد العاقلة والذي يتحمله الموسر منهم في كل سنة نصف دينار او تقديره من الابل ويتحمل الاوسط ربع دينار او تقديره من الابل ولا يتحمل الفقير شيئا منها ومن ايسر بعد فقره تحمّل ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل ودية نفس الحرّ المسلم ان قدرت ذهباً ألف دينار من غالب الدنانير الجيدة وان قدرت ورقاً اثنا عشر ألف درهم وقال ابو حنيفة عشرة آلاف درهم وان كانت ابلا فهي مائة بعير اخماسا منها عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة واصل الدية الابل وما عداها بدل ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس والاطراف واختلف في دية اليهودي والنصراني فذهب ابو حنيفة الى انها كدية المسلم وقال مالك نصف دية المسلم وعند الشافعي انها ثلث دية المسلم واما الماجوسي فدينته ثلثا عشر دية المسلم ثمانماية درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وان زادت على دية الحر اصعافا عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يبلغ بها دية الحر اذا زادت وانقص منها عشرة دراهم واما العبد شبه الخطا فهو ان يكون عامدا في الفعل غير قاصد للقتل كرجل ضرب رجلا بخشبة او رمى بحجر يجوز ان يسلمه من مثلها او يتلف فافضي الى قتله او كعقل

a) M. منها

ضرب صبيبا بعمهود او عزز السلطان رجلا على ننب فتلف فلا  
قود عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغلظة وتغليظها  
في الذهب والفضة والورق ان زاد عليها ثلثها وفي الابل ان  
تكون اثلاثا منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه  
في بطونها اولادها وروى ان النبي صلعم قال لا تحمل العاقلة  
عبدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ودية لظا للحص في الحرم  
والاشهر الحرم ودى الرحم مغلظة ودية العمد للحص اذا عفا  
فيه عن القود مغلظة تستحق في مال انقاتل حالة وانا اشترك  
الجماعة في قتل واحد وجب القود على جميعهم فعليه دية  
واحدة وان كثروا ولوى الدم ان يعفوا عن من شاء منهم ويقتل  
باقيهم وان عفا عن جميعهم فعليه دية واحدة تقسّط عليهم  
على عدد روسهم فان كان بعضهم ذابحا وبعضهم جارحا او موجئا  
فالقود في النفس على السذابح الموجي والجارح ماخوذ بحكم  
للجراحة دون النفس واذا قتل الواحد جماعة قتل لاول ولزمنه  
في ماله دية الباقيين وقال ابو حنيفة يقتل جميعهم ولا دية عليه  
وانا قتلهم في حالة واحدة اقرع بينهم وكان القود لمن قرع  
منهم الا ان يتراضوا على تسليم القود لاحد فيقاد له ويلزم  
في ماله ديات الباقيين واذا امر المسطاع رجلا بالقتل فالقود على  
الامر والمامور معا ولو كان الامر غير مطاع كان القود على  
المامور دون الامر وانا اكره على القتل وجب القود على المكرة  
وفي وجوبه على المكرة قولان فاما القود في الاطراف فكل طرف  
قطع من مفصل ففيه القود فيقاد من اليد باليد والرجل بالرجل  
والاصبع بالاصبع والانملة بالانملة والسنن بمثلها ولا تقاد يمين  
بيسرى ولا عليا بسفلى ولا ضرس بسنن ولا ثنية برباعية ولا  
يوخذ بسنن من قود ثغر سنن من له يشغر ولا توخذ يد



سليمة بيد شلاء ولا لسان ناطق بلسان اخرس وتوخذ اليد  
الكاتبة والصانعة بيد من ليس بكاتب ولا صانع وتوخذ العين  
بالعين وتوخذ النجلاء بالحولاء والعشواء ولا توخذ العين انقايسة  
واليد الشلاء الا بمثلها ويقاد الانف الذى يشتم بالانف الاخشم  
وانن السميع باذن الاصم وقال ملك لا قود عليه ويقاد من العرق  
بالعجمى ومن الشريف بالدفى فان عفا عن القود بهذه الاطراف  
الى الدية ففي اليدين الدية الكاملة وفي احداها نصف الدية  
وفي كل اصبع عشر الدية وهو عشر من الابل وفي كل احد من  
انامل الاصابع ثلاثة وثلاث الا انملة الابهام ففيها خمس من  
الابل ودية اليدين كالرجليين الا في اناملهما فيكون في كل  
انملة منها خمس من الابل وفي العينين الدية وفي احداها  
نصف الدية ولا فصل لعين الاعور على من ليس باعور وارجب  
ملك رحمه الله في عين الاعور بجميع الدية وفي الجفون الاربعة  
جميع الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وفي الانف الدية وفي  
الاننين الدية وفي احداها نصف الدية وفي اللسان الدية وفي  
الشفنتين ربع الدية وفي كل سن خمس من الابل ولا فصل لسن  
على ضرس ولا لثنية على ناجذ وفي ذهاب السمع الدية فان  
قطع اذنيه فانهب سمعه فعليه ديتان وكذلك لو قطع انفه  
فانهب شممه فعليه ديتان وفي اذهاب الكلام الدية فان قطع  
لسانه فانهب كلامه فعليه دية واحدة وفي اذهاب العقل الدية  
وفي اذهاب الذكر الدية وذكر الخصى والعينين وغيرها سواء وقال  
ابو حنيفة في نكر العين والخصى حكومة وفي الانثيين الدية  
وفي احداها نصف الدية وفي ثديى المرأة ديتها وفي  
احداها نصف الدية وفي ثديى الرجل حكومة وقيل  
دية واما الشجاج فاولها الحارصة وهى التى اخذت في

الجلد a. ولا قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامية وهي التي  
 اخذت في الجلد وامت وفيها حكومة \* ثم الدامعة وهي التي  
 قد خرج لهاها من قطع الجلد كالدمعة وفيها حكومة ثم  
 المتلاحمة وهي التي قطعت واخذت في اللحم وفيها حكومة b  
 ثم الباصعة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم  
 السمحاق وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وابقت  
 على عظم الراس غشاوة رقيقة وفيها حكومة وحكومات هذه  
 الشجاج تزيد على حسب ترتيبها ثم الموضحة وهي التي  
 قطعت الجلد واللحم والغشاوة واوضحت عن العظم ففيها القود  
 فان عفا عنها ففيها خمس من الابل ثم انهاشمة وهي التي  
 اوضحت عن اللحم حتى ظهر وهشمت عظم الراس حتى  
 تكسر وفيها عشر من الابل فان اراد القود من الهشم لم يكن له  
 وان اراد من الموضحة قيد له منها واعطى في زيادة الهشم  
 خمسا من الابل وقال ملك في الهشم حكومة ثم المنقلة وهي  
 التي اوضحت وهشمت حتى شطى العظم وزال عن موضعه  
 واحتاج الى نقله واعادته وفيها خمس عشرة من الابل فان  
 استفاد من الموضحة اعطى في الهشم والتنقيب عشرا من الابل  
 ثم المامومة وتسمى الدامغة وهي التي وصلت الى امر الدماغ  
 وفيها ثلث الدية واما جراح الجسد لا تقدر دية شئ منها الا  
 الجايغة وهي الواصلة الى الجوف وفيها ثلث الدية ولا قود في  
 جراح الجسد الا الموضحة عن عظم ففيها حكومة واذا قطعت  
 اطرافه فاندملت وجبت عليه دياتها وان كانت اضعاف دية  
 النفس ولو مات منها قبل اندمالها كانت عليه الدية دية النفس

a) M. وامت addit. b) M. omitit.

وسقطت ديئات الاطراف ولومات بعد اندمال بعضها وجبت عليه  
 دية السنفس فيما لم يندمل مع دية الاطراف وفيما اندمل  
 من لسان الاخرس ويد الاشمل والاصبع الزايد والعين القاية  
 حكومة والحكومة في جميع ذلك لن يقوم لحاكم الماجنى عليه  
 لو كان عبداً لم يجن عليه ثم يقوم لو كان عبداً بعد الجناية  
 عليه ويعتبر ما بين القيمتين من ديته فيكون قدر الحكومة في  
 جنايته واذا ضرب بطن امرأة فانقت من الضرب جنيناً ميتاً  
 ففيه اذا كان حراً غرة عبد او امة تحملها العاقلة ولو كان مملوكاً  
 ففيه عشر قيمة امة يستوفى فيه الذكر والانثى فلن استهد  
 الجنين صلحاً ففيه الدية كاملة ويفرق بين الذكر والانثى  
 وعلى كل قاتل نفس ضمن ديته الكفارة اماً كان او خاطئاً  
 واوجبها ابو حنيفة على الخاطى دون العاقد والكفارة عتق  
 رقبة مومنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل فان اعوزها صام  
 شهرين متتابعين فان عجز عنهما اطعم ستين مسكيناً في احد  
 القولين ولا شئ عليه في القول الاخر واذا ادعى قوم قتلاً على  
 قوم ومع الدعوى اللوث واللوث ان يعنوا بالدعوى ما يوقع في  
 النفس صدق المدعى فيصير القول باللوث قول المدعى فيحلف  
 خمسين يميناً ويحكم له بالدية دووم اللوث ولو نكل المدعى  
 عن اليمين او بعضها حلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرئ  
 واذا وجب اللوث في نفس او طرف لم يكن لوليها ان ينفرد  
 باستيفائه الا باذن السلطان فان كلن في طرف لم يمكنه السلطان من  
 استيفائه حتى يتولاه غيره واجرة اللذى يتولاه في مال المقتص  
 منه\* دون المقتص له وقال ابو حنيفة يكون في مال المقتص له

a) لنفسه M.

دون المقتص منه  $a$  فلن كان القصاص في نفس جزأ ان يلان له  
السلطان في استيفايه بنفسه اذا كان ثابت النفس عند استيفايه  
والا استنواه السلطان له بأوحى سيف وامضاء فلن تفرد ولي القود  
باستيفايه من نفس او طرف ولم يتعدى عزره السلطان لافتيات  
عليه وقد صار الى حقه بالقود فلا شئ عليه

الفصل السادس في التعزيز والتعزير تاديب على ذنوب لم تشرع فيها  
للحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله غيروافق للحدود  
من وجه وهو انه تديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف  
الذنب ويخالف للحدود من ثلاثة اوجه احدها ان تاديب نبي  
الهيبة من اهل الصيانة احق من تاديب اهل البداء والسفاهة  
لقول النبي صلعم اقبلوا ذوى الهيات عثراتهم فتدرج في الناس  
على منازلهم فان تساوا في الحدود المقدرة فيكون تعزير من جد  
قدره بالاخر من عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له وتعزير من  
دونه بنزاجر الكلام وغاية الاستخفاف الذى لا قذف فيه ولا  
سب ثم يعدل بمن دون ذلك الى الحبس الذى لا يحبسون فيه  
على حسب ذنوبهم وبحسب نفواتهم فمنهم من يحبس  
يوماً ومنهم من يحبس اكثر منه الى غاية غير مقدر وقال ابو  
عبد الله الزبيرى من اصحاب الشافعى تقدر غايته بشهر للاستبراء  
والكشف وبسنة اشهر للتاديب والتقويم ثم يعدل بمن دون  
ذلك الى النفي والابعاد اذا تعدت ذنوبه الى اجتذاب غيره  
اليها واستصرازه بها واختلف في غاية نفيه وابعاده فالظاهر من  
مذهب الشافعى تقدر بما دون اللؤل ولو بيوم واحد ليلا  
يصير مساوياً لتعزير اللؤل في الزنا وظاهر مذهب مالك انه يجوز

a) M. omittit, L. marg.

ان يزداد فيه على الخول بما يرى من اسباب الزوالجر ثم يعدل  
 بمن دون ذلك الى الضرب ينزلون فيه على حسب الهقوة في  
 مقدار الضرب وحسب الرتبة في الامتihan والصيانة واختلف في  
 اكثر ما ينتهي اليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعي  
 ان اكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطا لينقص عن اقل الحدود في  
 الحر فلا يبلغ بالحر اربعين وبالعبد عشرين وقال ابو حنيفة اكثر  
 التعزير تسعة وثلاثون سوطا في الحر والعبد وقال ابو يوسف  
 اكثره خمسة وسبعون وقال ملك لا حد لاكثره ويجوز ان  
 يتجاوز به اكثر الحدود وقال ابو عبد الله الزبيرى تعزير كل ذنب  
 مستنبط من حد المشروع فيه واعلاه خمسة وسبعون يقصر  
 به عن حد القذف بخمسة اسواط فلن كان الذنب في  
 التعزير بالنزاع روى منه ما كان فان اصابه ينال منها ما دون  
 الفرج ضربوها اعلى التعزير وهو خمسة وسبعون سوطا وان  
 وجدوها في ازاره لا حائل بينهما متباشرين غير متعاملين  
 للجماع ضربوهما بستين سوطا وان وجدوها غير متباشرين  
 ضربوهما اربعين سوطا وان وجدوها خاليتين في بيت عليهما  
 ثيابهما ضربوهما ثلاثين سوطا وان وجدوهما في طريق يكلمها  
 وتكلمه ضربوهما عشرين سوطا وان وجدوه يتبعها ولم يقفوا  
 على غير ذلك محققات وان وجدوهما يشير اليها وتشهر اليه  
 بغير كلام ضربوهما عشرة اسواط وهكذا يقول في التعزير  
 بسرقة ما لا يجب فيه القطع فاذا سرق نصابا من غير جزاء ضرب  
 اعلى التعزير خمسة وسبعين سوطا واذا سرق من جزاء اقل من  
 نصاب ضرب ستين سوطا واذا سرق اقل من نصاب من غير

a) M. واحد addit.

حزب ضرب خمسين سوطاً فاذا جمع المال في الحزب واسترجع منه قبيل اخراجه ضرب اربعين سوطاً واذا نقب للحزب ودخل ولم ياخذ ضرب ثلاثين سوطاً واذا نقب للحزب ولم ياخذ ضرب عشرين سوطاً واذا تعرّض للنقب او لفتح باب ولم يكمله ضرب عشرة اسواط واذا وجد معه منقب او كان مرادها للمال محققات ثم على هذه العبارة، فيما سوى هذين وهذا الترتيب وان كان مستحسننا في الظاهر فقد تجرّب الاستحسان فيه عن دليل ينتقد به فهذا الكلام في أحد الوجوه الذي يختلف فيه الحدّ والتعزير والوجه الثاني ان الحدّ وان لم يجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه فياجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فان تفرّد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلّق به حق لادى جاز لوالى الامر ان يراى حال الاصلح في العفو او التعزير وجاز ان يشفع فيه من سال العفو عن الذنب روى عن النبي صلعم انه قال اشفعوا لى ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء ولو تعلق بالتعزير حق لادى كالتعزير في انشتم والمواثبة ففيه حق للمشتوم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتهذيب فلا يجوز لوالى الامر ان يسقط بعفوه حق المشتوم والمضروب وعليه ان يستوفى له حقه من تعزير الشاتم والضارب فان عفا المضروب والمشتوم كان ولى الامر بعد عفوها على خياره في فعل الاصلح من تعزير تقويماً والصفح عنه عفواً فان تعافوا عن الشتم والمضرب قبل الترافع اليه سقط التعزير لادى واختلف في سقوط حق السلطنة والتقويم عنه على الوجهين احدهما وهو قول لى عبد الله الزبيرى انه يسقط وليس لوالى الامر ان

يجوز M. a) العبارة M. b)

يعزّر فيه \* لأن حدّ القذف اغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطنة أسقط والوجه الثاني وهو الاظهر أن لولى الامر ان يعزّر فيه مع العفو قبل الترافع اليه كما يجوز ان يعزّر فيه مع العفو بعد الترافع اليه مخالفة للعفو عن حدّ القذف فى الموضوعين لأنّ التقويم من حقوق المصلحة العامة ولو تشاتم وتوائب والد مع ولد سقط تعزير الوالد فى حقّ الولد ولم يسقط تعزير الولد فى حقّ الوالد كما لا يقتضى الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان تعزير الاب b مختص بحقّ السلطنة والتقويم لا حقّ فيه للولد ويجوز لولى الامر ان ينفرد بالعفو عنه \* وكان تعزير الولد مشتركاً بين حقّ الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولى الامر ان ينفرد بالعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له وهذا الكلام فى الوجه الثانى الذى يختلف فيه الحدّ والتعزير والوجه الثالث ان الحدّ وان كان ما حدث عنه من التلف هدراً فان التعزير يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف قد ارب عمر بن الخطاب امرأة فاحمضت بطنها فالتقت جنينا ميتا فشاور فيه علياً عليه السلام وحمل دية جنينها واختلف فى محلّ دية التعزير فقيل تكون على عاقلة ولى الامر وقيل تكون فى بيت المال فاما الكفارة ففى ماله ان قيل ان الدية على عاقلة وان قيل ان الدية فى بيت المال ففى محلّ الكفارة وجهان احدهما فى ماله والثانى فى بيت المال وهكذا المعلم اذا ضرب صبياً ابناً معهوداً فى العرف فافضى الى تلفه ضمن ديته على عاقلة والكفارة فى ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته اذا

a) M. omittit, L. marg. b) M. الابن c) M. لا addit.

فشزت عنه فان تلفت من ضربه ضمن ديبتها على عاقلته الا ان  
 يتعمد قتلها فيقاد بها فأما صفة الضرب في التعزير فيجوز ان  
 يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت تمرته كالحد واختلف في  
 جواز بسوط لم تكسر تمرته فذهب الزبيرى الى جوازها لمن ولد  
 في الصفة على ضرب للحدود وانه يجوز ان يبلغ به النهار الدم  
 وذهب جمهور اصحاب الشافعى رضى الله عنه الى حصره بسوطه  
 لم تكسر تمرته لان الضرب في الحدود ابلغ واغلظ وهو كذلك  
 محظور فكان في التعزير اولى ان يكون محظورا ولا يجوز ان  
 يبلغ بضعف انهار الدم وضرب الجسد يجب ان يفرق في البدن  
 كله بعد توقي الموضع القاتلة لياخذ كل عضو نصيبه من الحد  
 ولا يجوز ان يجمع في موضع واحد من الجسد واختلف في ضرب  
 التعزير فاجراه جمهور اصحاب الشافعى مجرى الضرب في الحد في  
 تعريفه وحظر جميعه وخالفه الزبيرى فجوز جمعه في موضع  
 واحد من الجسد لانه لما جاز استقاطه عن جميع الجسد جاز  
 امقاطه عن بعضه بخلاف الحد وجوز ان يصلب في التعزير حيا  
 فقد صنّب رسول الله صلعم رجلا على جمل يقال له \* ابو نعب  
 ولا يمنع اذا صنّب اداء طعامه ولا شرابه ولا يمنع من الوضوء  
 للصلاة ويصلى موميا ويهين انا ارسل ولا يتناول بصلبه ثلاثة  
 ايام ويجوز في نكال التعزير ان يجرد من ثيابه الا قدر ما يستمر  
 عورته ويظهر في الناس وينادى عليه بذنبه اذا تكرر منه ولم  
 يمتد ويجوز ان يحلسوا شعرة ولا يجوز ان يحلسوا لحيته  
 واختلف في جواز تسويد وجوههم فجوزوا الاكشرون  
 ومنع منه الاقلون

a) L. سوط b) P. اثواب

\*



## الباب العشرون في احكام الحسبة

والحسبة في امر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله قال الله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وهذا وان صح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة اوجه احدها ان فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية وفرضه على غيره داخل في فروض الكفاية والثاني ان قيام المحتسب به من \* حقوق نصرته الذي لا يجوز ان يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من *b* نوافل عمله الذي يجوز ان يتشاغل عنه بغيره والثالث انه منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره وليس المتطوع منصوبا للاستعداد والرابع ان على المحتسب اجابة من استعداه وليس على المتطوع اجابته والخامس ان عليه ان يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليامر باقامته وليس على غيره من المتطوع بحث ولا فحص والسادس ان له ان يتخذ على انكاره اعوانا لانه عمل هو له منصوب واليه مندوب ليكون له اقهر وعليه اقدر وليس للمتطوع ان يندب لذلك اعوانا والسابع ان له ان يعزز في المنكرات الظاهرة لا يتجاوز الى الحدود وليس للمتطوع ان يعزز على منكر والثامن ان له ان يرتزق على حسبته من بيت المال ولا يجوز للمتطوع ان يرتزق على انكار منكر والتاسع ان له اجتهاد رايه فيما تعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في

a) Sur. 3, 100. b) M. omittit.

الاسواق وأخراج الاجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما آداه اجتهاده اليه وليس هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والى الحسبة وان كان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وان جاز ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة وان كان ذلك كذلك فمن شروط والى الحسبة ان يكون حراً عدلاً ذا رأى وصرامة وخشونة في الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة واختلف الفقهاء من اصحاب الشافعى هل يجوز له ان يجمد الناس فيما ينكره من الامور التى اختلف الفقهاء فيها على رايه واجتهاده ام لا على وجهين احدهما وهو قول ابي سعيد الاصطخرى ان له ان يجمد تلك على رايه واجتهاده فعلى هذا يجب على المختص ان يكون عالماً من اهل الاجتهاد في احكام الدين ليجتهد رايه فيما اختلف فيه والوجه الثانى ليس له ان يجمد الناس على رايه واجتهاده ولا يقودهم الى مذهبه لتسويغ الاجتهاد للكافة فيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز ان يكون المختص من غير اهل الاجتهاد اذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها

فصل واعلم ان الحسبة واسطة بين احكام القضا واحكام المظالم فاما ما بينها وبين القضا فهى موافقة لاحكام القضا من وجهين ومقصورة عنه من وجهين وازيدة عليه من وجهين فاما الوجهان فى موافقتها لاحكام القضا فاحدهما جواز الاستعداد اليه وسماحه دعوى المستعدى على المستعدى عليه فى حقوق الاميين وليس هذا على عموم الدعاوى وانما يختص بثلاثة انواع من الدعوى احدهما ان يكون فيما تعلف ببخس وتطفيف فى كيل او وزن والثانى ما يتعلق بغش او تدليس فى مبيع او ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين

مستعصق مع المكثرة وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من  
الدعوى دون ما عداها من سائر الدعوى لتعلقها بمنكر ظاهر  
هو منصوب لازالته واختصاصها بمعروف بين هو مندوب ال  
تقلته لأن موضوع النسبة الزام للحقوق والمعونة على استيفائها  
وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل  
للبات فهذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن له الزام  
المدعى عليه للخروج من الحقب الذى عليه وليس هذا على  
العموم في كل الحقوق وإنما هو خاص في الحقوق التى جاز له  
سماع الدعوى فيها وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع تمكنه وإيساره  
فيلزم المقر الموسع للخروج منها ودفعها إلى مستحقها لأن في  
تأخيرها لها منكر هو منصوب لازالته وأما الوجهان فى قصورها  
عن أحكام القضاة فأحدهما قصورها عن سماع عموم الدعوى  
الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعوى فى العقود والمعاملات  
وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن \* يتنذب لسماعه  
الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لا فى كثير من  
الحقوق ولا فى قليلها من درم فما دونها إلا أن يرد ذلك إليه  
بنص صريح يزيد على إطلاق النسبة فيجوز ويصير بهذه  
الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبة فيراعى فيه أن يكون من أهل  
الاجتهاد وأن اقتصر به عن مطلق النسبة بالقضاة والحكام  
بالنظر فى قليل ذلك وكثيره أحق فهذا وجه والوجه الثاني أنها  
مقصورة على الحقوق المعترف بها فأمّا ما يتداخله التجاكد  
والتناكر فلا يجوز له النظر فيها لأن الحاكم فيها يقف على  
سماع بينة واحطاف يمين ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة

٥) M. يتنذب بسماع

على اثبات الحَقِّ ولا ان يخلف بيننا على نفى الحَقِّ والقصة  
 ولتكمار بسمع البيعة واحلاف الخصوم احق واما الوجهان في  
 زيادتها على احكام القضايا فاحدهما انه يجوز لناظر فيها ان  
 يتعرض لتصفح ما يامر به من المعروف وينهى عنه من المنكر  
 وان لم يحضره خصم مستعد وليس للقاضي ان يتعرض  
 لذلك الا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان  
 تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً  
 في قاعدة نظره والثاني ان لناظر في الحسبة من سلطة السلطنة  
 واستتابة الحماة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاة لان الحسبة  
 موضوعة الى الرهبة فلا يكون خرج للختسب اليها بالسلطة  
 والغلظة تجزراً فيها ولا خرقاً والقضاء موضوع للمناصفة فهو  
 بالاناءة والوقار احق وخروجه عنهما الى سلطة الحسبة تجوز  
 وخرق لان موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فالتجاوز  
 فيه خروج عن حده واما ما بين الحسبة والمظالم فيبينهما شبه  
 مؤتلف وفرق مختلف فاما الشبه للجامع بينهما فمن وجهين  
 احدهما ان موضوعهما مستقر على الرهبة المختص بسلطة  
 السلطنة وقوة الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لاسباب  
 المصالح والتطلع الى انكار العدوان الظاهر واما الفرق بينهما  
 فمن وجهين احدهما ان النظر في المظالم  
 موضوع لما عجز عنه القضاة والنظر في الحسبة موضوع  
 لما رفه عنه القضاة ولذلك كانت رتبة المظالم  
 اعلى ورتبة الحسبة اخص \* وجاز لوالي المظالم  
 ان يوقع الى القضاة وللختسب وله يجز للقاضي ان يوقع الى والي

---

a) M. الحسبة et postea المظالم

المظالم<sup>ه</sup> وجاز له ان يوقع الى لختسب ولم يجوز للمحتسب ان يوقع الى واحد منهما فهذا الفرق الثاني أنه يجوز لوالى المظالم ان يحكم ولا يجوز لوالى الخسبة ان يحكم

فصل فاذا استقر ما وصفناه من موضوع الخسبة ووضع الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم فهي تشتمل على فصلين احدهما امر بالمعروف والثانى نهى عن منكر فاما الامر بالمعروف فينقسم ثلاثة اقسام احدها ما تعلق بحقوق الله تعالى والثانى ما تعلق بحقوق الادميين والثالث ما كان مشتركاً بينهما فاما المتعلق بحقوق الله عز وجل فضرمان احدهما يلزم الامر به فى الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة فى وطن مسكون فان كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد فواجب ان يأخذهم باقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الاخلال بها وان كانوا عدداً قد اختلف فى انعقاد الجمعة بهم فله ولهم اربعة احوال احدها ان يتفق رايه وراى القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه ان يأمرهم باقامتها وعليهم ان يسارعوا الى امره بها ويكون على تاديبهم فى تركها اليين من تاديبه على ترك ما انعقد الاجماع عليه وللحال الثانية ان يتفق رايه وراى القوم على ان للجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز ان يأمرهم باقامتها وهو بالنهى عنها لو اقيمت احق وللحال الثالثة ان يرى القوم انعقاد الجمعة بها ولا يراه للختسب فلا يجوز له ان يعارضهم فيها فلا يأمر باقامتها لانه لا يراه ولا يجوز ان ينهاهم عنها ويمنعهم مما يرونه فرضاً عليهم وللحال

a) M. omittit. b) M. ذكرنا

الرابعة أن يرى لختسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب أن يأمرم باقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا على وجهين لاحساب الشافعي رضى الله عنه احدهما وهو مقتضى قول ابى سعيد الاصطخرى أنه يجوز له ان يأمرم باقامتها اعتباراً بالصلحة لثلاث ينشوا الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه فقد رأى زياد مثل هذا في صلاة الناس في جامعى البصرة والكوفة فانهم كانوا اذا صلوا في صحنه فرفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب فأمر بالقاء للصى في صحن المسجد الجامع وقال لست آمن ان ينطول الزمان فيظن الصغير اذا نشا ان مسح للجهة من اثره السجود سنة في الصلاة والوجه الثانى لا يتعرض لأمرم بها لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا ان يأخذم في الدين برأيه مع تسويغ الاجتهاد فيه وأنهم يعتقدون ان نقصان العدد يمنع من اجزاء الجمعة وأما أمرم بصلاة العيد فله ان يأمرم بها وهل يكون الامر بها من الحقوق اللازمة او من الحقوق للجائزة على وجهين من اختلاف اصحاب الشافعي فيها هل هي مسنونة او من فروض الكفاية فان قيل أنها مسنونة كان الامر بها ندباً وان قيل أنها من فروض الكفاية كان الامر بها حتماً فأما صلاة الجماعة في المساجد واقامة الاذان فيها للصلوات فمن شعائر الاسلام وعلامات متعبّادات التى فرّق بها رسول الله صلعم بين دار الاسلام ودار الشرك فاذا اجتمع اهل بلد او محلة على تعطيل الجمعة في

a) M. omittit. b) M. omittit.

مساجدهم وترك الأذان في أوقات صلواتهم كان المحتسب مندوباً الى أمرهم بالأذان والجماعة في الصلوات وهل ذلك واجب عليه يأمر بتركه او مستحب له يثاب على فعله على وجهين من اختلاف اصحاب الشافعي في اتفاق أهل بلد على ترك الأذان والاقامة والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه ام لا فاما من ترك صلاة الجمعة من احواد الناس او تركه الأذان والاقامة لصلواته فلا اعتراض للمحتسب عليه اذا لم يجعله عادةً وَالْفَا لَئِنَّمَا مِنَ النَّدْبِ الَّذِي يَسْقُطُ بِالْأَمْرِ إِلَّا ان يُقْتَرَنَ بِهِ اسْتِرَابَةٌ او يجعله الفَا وعادةً ويخاف تعدي ذلك التي غيره في الاقتداء به فيراعى حكم المصلحة به في رجزه عما استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك الجماعة معتبراً بشواهد حاله كالذي روى عن النبي صلعم انه قال لقد هممت ان أمر أصحابي ان يجمعوا خطباً وأمر بالصلاة فيؤثن لها وتقام ثم أخالف الى منازل اقوام لا يحضرون الصلاة فأحرقها عليهم وأما ما يأمر به احواد الناس وافرادهم فتأخير الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكر بها ويؤمر بفعلها ويراعى جوابه عنها فان قال تركتها لنسيان حثه على فعلها بعد ذكره ولم يرتبه وان قال تركتها لتوان واهوان ادبه رجزاً واخذها بفعلها جبراً ولا اعتراض على من اخرها والوقت باي لاختلاف الفقهاء في فصل التأخير ولكن لو كانت للجماعات في بلد قد اتفق اهله على \* تأخير صلواته *a* الى اخرها *b* والمحتسب يرى فصل تعجيلها فهل له ان يأمرهم بالتعجيل على وجهين لان اعتبار جميع الناس لتأخيرها يفرض بالصغير الناشئ الى اعتقاد ان هذا هو الوقت دون ما

اوقاتهم L. b) تأخيرهم في صلواتهم M. a)

تقدّم ولو عجلها بعضهم تركه من آخرها منهم وما يراه من التأخير فأما الأذان والقنوت في الصلوات إذا خالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهى وإن كان يرى خلافه إذا كان ما يفعل مسوغاً في الاجتهاد لخروجه عن معنى ما قدمناه وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سايغ يخالف فيه رأى المحتسب من إزالة النجاسة بالماء والوضوء بماء تغير بالمذروبات المطهرات أو الاقتصار على مسح أقد الرأس أو العفو عن قدر الدرهم من النجسات فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى فكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وجهان لما فيه من الإفضاء إلى استباحته على كل حال فإنه ربما آل إلى السكر من شربه ثم على نظائير هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق الله تعالى

فصل فأما الأمر بالمعروف في حقوق الأدميين فضربان عامّ وخاصّ فأما العامّ فكالمبلد إذا تعطل شربه أو استهدم سورة أو كان يطرقه بنو السبيل من ذوى الحاجات فكفوا عن معونتهم *a* فإن كان في بيت المال مالٌ لم يتوجه عليهم فيه ضرورة وأمر بإصلاح شربهم وبنساء سورم وبمعونة بنى السبيل في الاجتياز بهم لأنها حقوق تلزم بيت المال دونهم وكذلك لو استهدمت مساجد وجوامعهم فأما إذا اعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورم وإصلاح شربهم وعمارة مساجد وجوامعهم ومراعاة بنى

---

*a*) M. addit. نظر في ذلك كلها على حسب ما يجب لأن *M.* هذا حقّ مصرف إلى سهم المصالح وهو في بيت المال  
*b*) *M.* *c*) *Salus O.* ولا بمعونة هلى



السبيل فيهم متوجّها الى كافة ذوى المكنة منهم ولا يتعيّن  
احدٌ في الامر به وان شرع ذوو المكنة في عمله وفي مراعاة  
بنى السبيل وباشروا القيام به سقط عن الختسب حقّ الامر به  
ولم يلزمهم الاستيذان في مراعاة بنى السبيل ولا في بقاء ما  
كان مهدوماً ولكن لو ارادوا هدم ما يعيدون بناءه من المستمرّ  
والمستهدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما عمّ اهل البلد  
من سورة وجامعه الا باستيذان ولى الامر دون الختسب لبيان  
لهم في هدمه بعد تضمينهم القيام بعمارته وجاز فيما خصّ من  
المساجد في العشائر والقبائل ان لا يستأذنوه وعلى الختسب ان  
ياخذهم ببناء ما هدموه وليس له ان ياخذهم باتمام ما  
استأنفوه فاما اذا كفّ ذوو المكنة عن بناء ما استهدم وعماره  
ما استمرّ فان كان المقام في البلد ممكناً وكان الشرب وان قد  
مقنعا تاركهم واياه وان تعدّر المقام في البلد لتعطيل شربه  
واندحاض سورة نظر فان كان البلد ثغراً يصرّ بدار الاسلام  
تعطيله لم يجز لولى الامر ان يفسح في الانتقال عنه وكان حكمة  
حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة ذوى المكنة به وكان  
تأثير الختسب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغيب اهل  
المكنة في عمله وان لم يكن هذا البلد ثغراً مُصرّاً بدار الاسلام  
كان امره ايسر وحكمه اخفّ ولم يكن للمختسب ان ياخذ اهله  
جبراً بعمارته لان السلطان احقّ ان يقوم به ولو اعوزه المال  
فيستجده فيقول لهم الختسب ما استداهم حجج السلطان منه  
انتم مخيرون بين الانتقال منه او الالتزام ما يتصرف في مصالحه  
التي يمكن معها دوام استيظانه فان اجابوه الى التزام ذلك  
كلّف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم ولم يجز ان ياخذ كل  
واحد منهم في عينه ان يلتزم جبراً ما لا تسمح به نفسه من

قليل ولا كثير ويقول ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفساً به ومن اعوزه المال اعان بالعهد حتى اذا اجتمعت كفاية المصلحة او يلوح اجتماعها لضمان كل واحد من اهل المكنة \* قدراً طاب به نفساً شرع حينئذ في عمل المصلحة واخذ كل ضامن من الجماعة بالتزام ما ضمنه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة لان حكم ما عم من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه اوسع واذا عمّت هذه المصلحة لم يكن للمكتسب ان يتقدم بالقيام بها حتى يستأنن السلطان فيها ولثلاً يصير بالتفرد مفتاتاً عليه اذا ليست هذه المصلحة من معهود حسبته فان قلت وشق استيذان السلطان فيها او خيف زيادة الضرر لبعده استيذانه جاز شروعه فيها من غير استيذان واما الخاص فكالخقوق اذا مطلّت والديون اذا اُخّرت فللمكتسب ان يأمر بالخروج منها مع المكنة اذا استعداه احساب الحقوق وليس له ان يجبس بها لان الجبس حكم وله ان يلزم عليها لان لصاحب الحق ان يلزم وليس له الاخذ بنفقات الاقارب لافتقار ذلك الى اجتهاد شرعى فيمن يجب له ويجب عليه الا ان يكون للحاكم قد فرضها فيجوز له ان ياخذ له باذاتها وكذلك كفالة من تجب كفالته من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحكم بها للحاكم فيجوز حينئذ للمكتسب ان يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها فاما قبول الوصايا والودائع فليس له ان يأمر فيها اعيان الناس واحادهم ويجوز ان يأمر بها على العموم حثاً على التعاون بالبر والتقوى

a) O. et L. marg., M. omittit. b) L. لتعذر

ثم على هذا المثال تكون اوامره بالمعروف في حقوق  
الادميين

فصل فاما الامر بالمعروف فيما كان مشتركا بين حقوق الله تعالى  
وحقوق الادميين فكأخذ الاولياء بنكاح الايامى من اكفائهن  
اذا طلبن والزهر النساء احكام العدد اذا فرقن وله تاديب  
من خالف في العدة من النساء وليس له تاديب من امتنع من  
الاولياء ومن نفى ولدا قد ثبت فراش امه وحقوق نسبه اخذه  
باحكام الاء جبرا وعززه على النفى ادبا وياخذ السادة بحقوق  
العبيد والاماء وان لا يكلفون من الاعمال ما لا يطيقون وكذلك  
ارباب البهايم يأخذهم بعلفتها اذا قصروا وان لا يستعملوها  
فيما لا تطيق ومن اخذ لقيطا وقصر في كفالته امره ان يقوم  
بحقوق التقاطه \* من التزام b كفالته او تسليمه الى من يلتزمها  
ويقوم بها وكذلك واجد السؤال c اذا قصر فيها ياخذ بمثل  
ذلك عن القيام بها او تسليمها الى من يقصوم بها ويكون  
ضامنا للصيانة بالتقصير ولا يكون به ضامنا للقيط وانما اسلم  
الصيانة الى غيره صحتها ولا يضمن القليط بالتسليم الى غيره  
ثم على تطهير هذا المثال يكون امره بالمعروف في الحقوق  
المشتركة

فصل واما النهى من المنكرات فينقسم ثلاثة اقسام احدها  
ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الادميين  
والثالث ما كان مشتركا بين الحقين فاما النهى عنها في حقوق  
الله تعالى فعلى ثلاثة اقسام احدها ما تعلقت بالعبادات والثاني

b) M. والتزام pro exhibit. ثم قبول الودائع والوصايا M. c) M. والصال

ما تعلق بالمحظورات والثالث ما تعلق بالمعاملات فأما المتعلق  
 بالعبادات فكالقاصد مخالفة هياتها المشروعة والمتعمد تغيير  
 أوصافها المسنونة مثل من يقصد للجهر في صلاة الأسرار والأسرار في  
 صلاة الجهر أو يزيد في الصلاة أو في الأذان انكاراً غير مسنونة  
 فللمحسب انكارها وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما ارتكبه  
 أمام متبوع وكذلك إذا اخل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع  
 صلوته أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه ولا يواخذه بالتهم ولا  
 بالنظنون كالذى حتى عن بعض الناظرين في الحسبة أنه سأل  
 رجلاً داخلاً إلى المسجد بنعلين هل يدخل بهما بيوت  
 طهارته خلاً أنكر ذلك أراد احلافه عليه وهذا جهل من فاعله  
 تعدى فيه احكام الحسبة وغلب فيه سوء الظنة وهكذا لو طن  
 برجل أنه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم  
 يواخذه بالتهم ولم يعامله بالانكار ولكن يجوز له بالتهمة ان  
 يعظ ويجذر من عذاب الله على اسقاط حقوقه والاخلاق  
 بمفروضاته فان رآه ياكل في شهر رمضان لم يقدر على تأديبه  
 الا بعد سؤاله عن سبب اكله اذا التهمت احواله فربما كان  
 مريضاً أو مسافراً ويلزمه السؤال اذا ظهرت منه امارات الريب فان  
 ذكر من الاعذار ما يحتمله حاله كق من زجره وامره باخفاء  
 اكله لئلا يعرض نفسه للتهمة ولا يلزمه احلافه عند الاسترابة  
 بقوله لأنه هو كقول الی امانته فان لم يذكر عذراً جاهر بالانكار  
 عليه مجاهرةً وبع وأدبه تأديب زجر وعكذا لو علم عذره في  
 الاكل أنكر عليه المجاهرة يتعريض نفسه للتهمة ولئلا يقتدى  
 به من نوى الجهالة ممن لا يميز حال عذره من غيره فأما الممتنع

ان M. a)

من اخراج الزكاة فان كان من الاموال الظاهرة فعامل الصدقة  
 باخذها منه جبراً اخص وهو بتعزيره على الغلول ان لم يجد  
 له عذراً احق وان كان من الاموال الباطنة فيحتمل ان يكون  
 لاحتساب اخص بالانكار عليه من عامل الصدقة لانه لا اعتراض  
 للعامل في الاموال الباطنة ويحتمل ان يكون العامل بالانكار  
 عليه اخص لانه لو دفعها اجزاء ويكون تاديبه معتبراً بشواهد  
 حاله في الامتناع من اخراج زكاته فان ذكر انه يخرجها سرا وكل  
 الى امانته فيها وان رأى رجلاً يتعرض لمسئلة الناس في طلب  
 الصدقة وعلم \* انه ضياع اما بمال او عمل انكره عليه وآتبه  
 فيه وكان المحتسب بانكاره اخص من عامل الصدقة قد فعل  
 عمر رضى الله عنه مثل ذلك بقوم من اهل الصدقة ولو رأى  
 عليه اثار الغنى وهو يسأل الناس اعلمه تحريمها على المستغنى  
 عنها ولم ينكره عليه لجواز ان يكون في الباطن فقيراً واذا  
 تعرض للمسئلة ذو جلد وقوة على العمل زجره وامره ان يتعرض  
 للاحتراف بعمله فان اقام على المسئلة عززه حتى يقلع عنها  
 وان دعت الحال عند الساجح من حرمت عليه المسئلة بمال او  
 عمل الى ان ينفق على ذى المال جبراً من ماله ويؤاجر ذو  
 العمل وينفق عليه من اجرتة لم يكن للمحتسب ان يفعل  
 ذلك بنفسه لان هذا حكم والحكام *b* به احق فيرفع امره الى  
 الحاكم ليتولى ذلك او يان في فيه واذا وجد من يتصدى لعلم  
 الشرع من ليس من اهله من فقيه او واعظ ولم يأس اغترار  
 الناس به في سوء تاويل او تحريف جواب انكر عليه التصدى  
 لما ليس هو من اهله واظهر امره لثلاً يفتخر به ومن اشكل عليه

*a*) M. وحكم الحكام *b*) M. ان ماله ما يغنيه عنها *M.*

أمرو له يقدم عليه بالانكار الا بعد الاختبار قد مر على بن ابي طالب عليه السلام بالحسن البصرى وهو يتكلم على الناس فاخبرته <sup>b</sup> فقال له ما عماد الدين فقال الورع قال فما آفته قال الطمع قال تكلم الان ان شئت وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين الى العلم قولاً خرق به الاجماع وخالف فيه النص ورد قوله علماء عصره انكره عليه وزجره منه فان اقطع وتاب والا فالسلطان بتهديب الدين احق واذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتاويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل الى باطن بدعة يتكلف له غمص معانيه او تفرد بعض الرواة باحاديث مناكير تنفر منها النفوس او يفسد بها التاويل كان على المختسب انكار ذلك والمنع منه وهذا انما يصح منه انكاره اذا تميز عنده الصحيح من الفاسد ولحق من الباطل وذلك من احد وجهين اما ان يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه لا يخفى ذلك عليه واما بان يتفق علماء الوقت على انكاره وابتداعه فيستعدونه فيه فيعمل في الانكار على اقاويلهم وفي المنع منه على اتفاهم

فصل واما ما تعلف بالمحظورات فهو ان يمنع الناس من مواقف الريب ومطاب التهمة فقد قال النبی صلعم دع ما يريبك الى ما لا يريبك فيقدم الانكار ولا يحجل بالتأديب قبل الانكار وحكى ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع النساء فرأى رجلاً يصلى مع النساء فضربه بالدرّة فقال الرجل والله ان كنت احسنت لقد ظلمتني ولئن كنت اسأت فما علمتني فقال عمر أما شهدت عزمتي فقال ما شهدت

a) قول M. c) فقال M. omittit, et deinde b) وله M.

لك عزيمة فالتقى به اليه الدرّة فقال له اقتصّ قال لا اقتصّ اليوم  
قال قاعف عني قال لا اعفوا فافترقا على ذلك ثم لقيه من الغد  
فتغيّر لون عمر فقال له الرجل يا امير المؤمنين كأتى ارى ما كان  
مى قد اسرع *b* فيك قال اجل قال فاشهد انى قد عفوت عنك  
وانا راى وقفه رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما  
امارات الريب ثم يعترض عليهما بزجر ولا انكار فما يجد الناس  
بدأ من هذا وان كانت الوقفة في طريق خال فخلو المكان  
رغبةً فينكرها ولا يحجل بالتأديب عليهما حذرا من ان تكون  
ذات محرّم وليتقبل ان كانت ذات محرّم فضنها عن مواقف  
الريب وان كانت اجنبية فخف الله تعالى من خلوة توديك الى  
معصية الله تعالى ولكن زجره بحسب الامارات حتى ابو الازهر ان  
ابن عيشة راى رجلا تكلم امرأة في طريق فقال له ان كانت  
حرمتك انه لقبيح بك ان تكلمها بين الناس وان لم تكن  
حرمتك فهو اقبح ثم وثى عنه وجلس \* للناس يحدثهم *d* فاذا  
برقعة قد القيت في حجرة مكتوب فيها

(الكامل) ان التي ابصرتنى *e* سحرا اكلها رسول  
ادت الى رسالة كادت لها نفسى تسييل  
من فاتم الالحاظ يجذب خصره ردف ثقيل  
متنكبا قوس الصبى يرمى وليس له رسييل  
فلو ان اذنك عندنا حتى تسمع ما نقول  
لرايت ما استقبحت من امرى هو الحسن الجليل

- a) L. اشعر. b) M. بالدرّة et postea فرمى L.  
c) L. الله addit. d) M. يحدث الناس. e) P. انصرتها. et  
post اكلها omittit. f) M. بيننا

فقرأها ابن *e* عايشة ووجد مكتوباً على رأسها ابو نواس فقال  
ابن عايشة ما لي والتعريض لاني نواس وهذا القدر من انكار ابن  
عايشة كاف لمثله ولا يكون لمن ندب للانكار من ولاية  
للحسبة *b* كافيًا وليس فيما قاله ابو نواس تصريح بفجور لاحتمال *e*  
ان يكون اشارة الى ذات محرم وان كانت شواهد حاله وفحوى  
كلامه ينطقان *d* بفجوره وربيتته فيكون من مثل ابي نواس  
منكرًا وان جاز ان لا يكون من غيره منكرًا فاذا رأى المحتسب  
في هذه الحال ما ينكرها تاني وتفحص وراعى شواهد الحال ولم  
يجعل بالانكار قبل الاستخبار كالذى رواه ابن ابي انثاء عن  
هشام بن عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه يطوف  
بالبيت اذا رجل يطوف بالبيت وعلى عنقه *e* مثل الهاء يعنى  
حسنًا وجمالاً وهو يقول

(السريع) عدت<sup>f</sup> لهذى *g* جملاً ذلولاً

موطاً أتبع *h* السهولاً

أعد لها بالكف ان تمبلاً

احذر ان تسقط وتزولاً *i*

ارجوا بذاك نايلاً جزيلاً

فقال له عمر رضى الله عنه يا عبد الله من هذه التى وهبت  
لها حجك فقال امراني يا امير المؤمنين وانها حمقاء مرغامه *a* اقول  
قمامه *k* لا يبقى لها خامه *a* فقال له ما لك لا تطلقها قال انها

- 
- a) L. ابي addit. b) M. هذا addit. c) L. واحتمل  
d) L. يشهدان e) L. امرأة addit. f) P. اعدت  
g) L. هذا, P. هذه h) P. ربيع i) P. او تزول  
k) M. قامة



حسنا لا تُفرك ، وأم صبيان فلا تُترك ، قال فشأنك بها قال أبو زيد المرغام المختلط <sup>d</sup> فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره فلما انتفتحت منه الريبة لان له واذا جاهر <sup>b</sup> رجل باظهار الخمر فان كان مسلما اراقهء وآتبه وان كان لعميا آتب على اظهارها واختلف الفقهاء <sup>d</sup> في اراقتها عليه فذهب أبو حنيفة الى انها لا تراق عليه لانها عنده من اموالهم المصونة في حقوقهم ومذهب الشافعي انها تراق عليهم لانها لا تصين عنده في حق مسلم ولا كافر فاما المجاهرة باظهار النبيذ فعند ابي حنيفة انه من الاموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من اراقتها ومن التاديب على اظهاره وعند الشافعي انه ليس بمال كاخمر وليس في اراقتة غرم فيعتبره والى الحسبة بشواهد الحال فيه فينهى فيه عن المجاهرة ويزجر عليه ان كان لمعاقره ولا يريقه عليه الا ان يامر به اراقتة حاكم من اهل الاجتهاد لئلا يتوجه عليه غرم من حوكم فيه <sup>c</sup> فاما السكران اذا تظاهر بسكرة وسخف بهجرة آتبه على السكر والهجر تعزيرا لا حدا لقلته مراقبته وظهور سخفه فاما المجاهرة باظهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب ان يفصلها حتى تصير خشبا <sup>e</sup> لتزول عن حوكم الملاهي ويؤتب على المجاهرة بها ولا يكسرها ان كان خشبها يصلح لغير الملاهي واما اللعب فليس يقصد بها المعاصي واما يقصد بها الف البنات لتربية الاولاد وفيها وجه من

addit. عليه M. c) تظاهر M. b) السم المختلطة L. a)  
ويصير M. Solus e) superscribit. O. d)  
L. addit. g) عليه L. (ر الى شواهد et postea  
لغير الملاهي

وجوه التدبير تقارنه معصية بتصويره نوات الأزواج وتمشابهة  
 الاصنام فللمتمكين منها وجهٌ وللمنع منها وجهٌ وبحسب ما تقتضيه  
 شواهد الاحوال يكون انكاره واقراءه قد دخل النبي عليه  
 السلام على عايشة رضى الله عنها وفي تلعب بالبنات فاقرها  
 ولم ينكر عليها وحكى ان ابا سعيد الاصطخري من اصحاب  
 الشافعي تقلد حسبة بغداد في ايام المقتدر فزال سوق الداني  
 ومنع منها وقل لا يصلح الا للنبيذ المحرم واقتر سوق اللعب  
 ولم يمنع منها وقال قد كانت عايشة رضى الله عنها تلعب  
 بالبنات بمشهد رسول الله صلعم فلا ينكره عليها وليس ما  
 ذكره من اللعب بالبعيد من *c* الاجتهاد فاما سوق الداني *d*  
 فالاغلب من حاله انه لا يستعمل الا في النبيذ وقد يجوز ان  
 يستعمل نادراً في الدواء *e* وهو بعيد فيبيعه عند من يرى اباحة  
 النبيذ جوائز لا يكره وعند من يرى تحريمه جوائز لجواز استعماله  
 في غيره ومكروه اعتباراً بالاغلب من حاله وليس منع ابي سعيد  
 منعه لتحرير بيعه عنده وانما منع من المظاهرة بافراد سوقه  
 والمجاهرة ببيعه\* لخاصة له باباحة ما اتفق الفقهاء على اباحة  
 مقصوده ليقع لعوام الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات  
 وليس يمتنع انكار المجاهرة ببعض المباحات كما ينكر  
 المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والاماء فاما ما لم يظهر من  
 المحظورات فليس للمحتسب ان يتحسس عنها ولا ان يهتك

في *M. c*) وم-مشابهة *M. b*) بتصوير *M. Solus a*)  
*M. P. prorsus omitit. f*) الوادي *M. e*) التندا *M. Solus d*)  
 لتتفع عوام والفرق *offert et pergit للحاف Solus M.*  
 الناس

الاستتار حذراً من الاستتار<sup>ه</sup> بها قال النبی علیه السلام من اتى  
من هذه القادورات شيئا فليستر بستر الله فانه من يبدي لنا  
صفحته نقم حد الله تعالى عليه فان غلب على الظن استسار<sup>ب</sup>  
قوم بها لامارة دلت واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون  
ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها مثل ان يخبره من يثق  
بصدقه ان رجلا خلا بامرأة ليزني بها او يرجل ليقنتله فيجوز  
له في مثل هذه الحال ان يتحسس ويقدم على الكشف والبحث  
حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب  
المحظورات وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم  
الاقدام على الكشف والبحث في ذلك والانكار كالذي كان من  
شان المغيرة بن شعبة فقد روى انه كان تختلف اليه بالبصرة  
امرأة من بنى هلال يقال لها ام جميل بنت محاجر بن الإققم  
وكان لها زوج من ثقيف يقال لها الحجاج ابن عبيد فبلغ ذلك  
ابا بكر بن مسروح وسهل بن معبد ونافع بن الحرث وزيد بن  
عبيد فرصدوه حتى اذا دخلت عليه هجموا عليها وكان من  
امرهم في الشهادة عليه عند عمر رضى الله عنه ما هو مشهور  
فلم ينكر عليهم عمر رضى الله عنه هجومهم وان كان حذراً  
للقذف عند قصور الشهادة والضرب الثاني ما خرج عن هذا  
الحّد وقصر عن حدّ هذه الرتبة فلا يجوز التحسس عليه ولا  
كشف الاستتار عنه حتى ان عمر رضى الله عنه دخل على قوم  
يتعاقرون على شراب ويوقدون في اخصاص فقال نهيتكم عن  
المعاقرة فعاقرتهم ونهيتكم عن الايقاد في الاخصاص فاوقدتهم  
فقالوا يا امير المؤمنين قد نهاك الله عن التحسس فتحسست

ا) مخبره. L. c) استتار. L. b) الاستسار. M. a)

ونهاك عن الدخول بغير اذن فدخلت فقال عمر رضى الله عنه  
فتان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهما فان سمع اصوات ملاء  
منكرة *a* من دار تظاهر اهلها باصواتها *b* انكرها خارج الدار ولم  
يهجم عليها بالدخول لان المنكر ظاهر وليس عليه ان يكشف  
عما سواه من الباطن

فصل واما المعاملات المنكرة كالزنا والبيوع الفاسدة وما منع  
الشرع منه مع تراضى المتعاقدين به اذا كان متفقا على  
حظره فعلى والى الحسبة انكاره والمنع منه والزجر عليه وامره فى  
التأديب مختلف بحسب الاحوال وشدة الحظر فلما ما اختلف  
الفقهاء فى حظره وابطاحته فلا مدخل له فى انكاره الا ان يكون  
مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كزنا  
النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة الى زنا النساء *c* المتفق  
على تحريمه فهل يدخل فى انكاره بحكم ولايته امر لا على ما  
قدمناه من الوجهين وفى *d* معنى المعاملات وان لم تكن منها  
عقود المناكح المحرمة ينكرها ان اتفق العلماء على حظرها  
ولا يتعرض لانكارها ان اختلف الفقهاء فيها الا ان يكون مما  
ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كالمتمتع  
فربما صارت ذريعة الى استباحة الزنا ففى انكاره لها وجهان  
\* وليكن بدلا من انكاره لها الترغيب فى العقود المتفق عليها ومما  
يتعلق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الاثمان فينكره  
ويمنع منه ويؤدب عليه بحسب الحال فيه وروى عن النبى صلعم

*a*) M. in utraque voce articulum addit. *b*) M. باصواتهم  
*c*) M. النسيسة *d*) M. فى *e*) L. وعقود *f*) Solus M.  
وليكون تركها

أنه قال \* ليس من غش ه فان كان هذا الغش تدليسا على المشتري ويخفى عليه فهو اغلظ الغشوش تحريما واعظمها ه مائما فلا تكلر عليه اغلظ والتاديب عليه اشد وان كان لا يخفى على المشتري كان اخف مائما والين انكارا وينظر في مشتريه فان اشتراه لبيعه من ه غيره توجه الانكار على البايح لغشه وعلى المشتري بابتياحه لانه قد يبيعه من د لا يعلم بغشه فن كان يشتريه ليستعمله خرج المشتري من جملة الانكار وتفرد البايح وحده وكذلك القول في تدليس الاثمان وينع من تصرية المواشى وتصفييسل ضرورها عند البيع للنهي عنه فانه نوع من التدليس ومما هو عمدة نظره المنع من التطفييف والبخس في المكاييل والموازين والصنجات لوحيد الله تعالى عليه عند نهيه عنه وليمكن الادب عليه اظهار والمعاقبة فيه اكثر ويجوز له اذا استراب بموازين السوقه ومكاييلهم ان يختبرها ويعايرها ولو كان له على ما عايره منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون الا به كان احوط واسلم فان فصل فلنك وتعامل قوم بغير ما طبع بضابته توجه الانكار عليهم ان كان مبخوسا من وجهين احدهما لمخالفته في العدول من مطبوعه وانكاره من الحقوق السلطانية والمشتاق للبخس والتطفييف في الحف وانكاره من حقوق الشرعية فان كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليما من بخس ونمقصر توجه الانكار عليهم f بحق السلطنة وحدها لاجل المخالفة وان

اعظمها ه b) ومن غشنا فليس مننا P. a)  
c) M. d) M. e) Sur. 83, 1 seqq. f) M.  
عليه

وَر قومه على ظاهره مكان المزور فينه كالصبرج على طابع  
الدرهم والمدنانير فلن قرون التزوير بغشش كان الانكلر عليه  
والناديب مستحقا من وجهين احدهما في حقه السلطنة من  
جهة التزوير والثاني من جهة الشرع في الغشش وهو اغلظ  
التكبيرين وان سلم التزوير من غشش تفرد بالانكلر السلطاني منها  
فكلن احتقهما واذا اتسع البلد حتى احتاج اهله فيه الى  
كيبالين ووزانين ونقاد a بخير الماحتسب ومنع ان ينتدب  
لذلك الا من ارتضاه من الامناء المثقات وكلفت اجورهم من  
بيت المال ان اتسع لها فلن صفاق عنها قدرها لهم حتى لا  
يجرى بينهم فيها امتزاج ولا نقصان فيكون ذلك ترفعة الى  
العمائيلة والتكليف في معكيل او مؤزون وقد كان الامراء  
يقومون باختيارهم وتزويرهم لذلك ويشبثونهم باسمائهم في  
الدواوين حتى لا يختلط بهم غيرهم ممن لا توهم وساطته  
فلن ظهر من احد من هولاء المختارين للكيل والوزن تكليف  
في تطفيف او مماثلة في زيادة ثوب واخرج من جملة المختارين  
ومنع ان يتعرض للوساطة بين الناس فكذلك القول في اختيار  
الدالين يقر منهم الامناء ويمنع الضونة وهذا مما b يقوله ولاية  
الحسبة ان قصد منه الامراء فاما اختيار القسمة والفرع كالتفصاة  
احد باختيارهم من ولاية الحسبة لاتهم قد يستتابون في اموال  
الايتام والغيبة فاما اختيار الخراسيين في القبايل والاسواق فالى  
الحماة واصحاب المعاون وانا وقع في التطفيف تفحصهم جاز لن  
ينظر الماحتسب ان لم يكن مع الخصم فيه تجاحد وتساكر فلن  
انصى الى تجاحد وتساكر كان التفصاة احق بالنظر فيه من ولاية

a) P. صرافان, L. نقادين b) M. لا addit.

لحسبة لأنهم بالاحكام احق وكان التاديب فيه الى المحتسب  
فان تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمهم ومما ينكره المحتسب في  
العموم ولا ينكره في الخصوص والاحاد التبايع بما لم يالفه اهل  
البلد من المكاييل والاوزان التي لا تعرف فيه وان كانت معروفة  
في غيره فان تراضى بها اثنان لم يعترض عليهما بالانكار والمنع  
ويمنع ان يرتسم بها قوم في العموم لانه قد يعاملهم فيها من  
لا يعرفها فيصير مغرورا

فصل واما ما ينكره من حقوق الادمين المحصنة فمثل  
ان يتعدى رجل في حد لجاره او في حريم لداره او في  
وضع اجذاع على جداره فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم  
يستعده الجار لانه حق يخصه فصحح  $a$  منه العفو عنه والمطالبة  
به فان خاصه فيه كان للمحتسب النظر فيه ان لم يكن بينهما  
تنازع وتنازل واخذ المتعدى بازالة تعديده وكان له تاديبه عليه  
بحسب شواهد الحال فان تنازعا كان للحاكم بالنظر فيه احق ولو  
ان الجار اقر جاره على تعديده وعفا عن مطالبته بهدم ما تعدى  
فيه ثم عاد مطالبا بعد ذلك كان له ذلك واخذ المتعدى  
بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتدا البناء ووضع  
الاجذاع بان الجار ثم رجع الجار في اننه لم يؤخذ الثاني بهدمه  
ولو انتشرت اغصان الشجرة الى دار جاره كان للجار ان يستعدي  
المحتسب حتى يعديه على صاحب الشجرة لياخذها بازالة ما  
انتشر من اغصانها في داره ولا تاديب عليه لان انتشارها ليس  
من فعله ولو انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخلت  
في قرار ارض الجار لم يؤخذ بقلعها ولم يمنع الجار من التصرف في

a) Solus O. omittit.

قرار ارضه وان قطعها وانا نصب المالك تنوراً في داره فتأتى  
لجار بدخانه لم يعترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب  
في داره رحا او وضع فيها حدادين او قصارين لم يمنع لان  
لناس التصرف في املاكهم بما احبوا وما يجد الناس من مثل  
هذا بدءاً وانا تعدى مستاجر على اجير في نقصان اجرة او  
استزادة عمل كفه عن تعديه وكان الانكار عليه معتبراً بشواهد  
حاله ولو قصر الاجير في حق المستاجر فنقصه من العمل او  
استزاده في الاجرة منعه منه وانكره عليه انا تخصموا اليه فان  
اختلفوا ويناكروا كان للحاكم بالنظر بينهم احق ومما يؤخذ  
ولاة الحسبة بمراعاته من اهل الصنایع في الاسواق ثلاثة اصناف  
منهم من يراعى عمله في الوفور والتقصير ومنهم من يراعى حاله في  
الامانة والحيانة ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداء فاما من  
يراعى عمله في الوفور والتقصير وكالطب والمعلمين لان للطب اقدام  
على النفوس يفضى التقصير فيه الى تلف او سقم وللمعلمين من  
الطرائف التي ينشوا الصغار عليها ما يكون ثقلهم عنها بعد  
الكبر عسيراً فيقر منهم من توفّر علمه وحسنت طريقتة ويمنع من  
قصر واساء من التصدى لما يفسد به النفوس ويخبت به الاداب  
واما من يراعى حاله في الامانة والحيانة فمثل الصاعة والحاقة  
والقصارين والصباغين لانهم ربما هربوا باموال الناس فيراعى اهل  
الثقة والامانة بينهم فيقرهم ويبعد من ظهرت خيانتة وبشهر  
امره ليلا يغتر به من لا يعرفه وقد قيل ان الحماة وولاة المعاون  
اخص بالنظر في احوال هالواء من ولاة الحسبة وهو الاشبه لان  
الحيانة تابعة للسرقة واما من يراعى عمله في الجودة والرداء فهو مما

---

a) M. بينهما



يُغْفَرُ بِالظُّنْرِ فِيهِ وَلَا تِلْكَ لِجَسَبَةِ وَلَهُمْ أَنْ يَنْكُرُوا عَلَيْهِمْ فِي الْعُيُوفِ  
 فَسَادِ الْعَمَلِ وَرَدَاتِهِ وَأَنْ لَا يَكُنْ فِيهِ مَسْتَعْبِدٌ فَأَمَّا فِي عَمَلِ  
 مَخْضُومٍ اعْتَمَدَ الصَّانِعُ فِيهِ الْفَسَادَ وَالصَّغْلَ لَيْسَ فَإِذَا اسْتَعْدَاهُ  
 لِحُضْمِهِ قَابِلٌ عَلَيْهِ بِالْإِنْكَارِ وَالزَّجْرِ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ حُزْمٌ رُوِيَ  
 حَالُ الْفَرْمِ فَإِنْ اقْتَرَفَ إِلَى تَقْدِيرٍ أَوْ تَقْوِيمٍ لَا يَكُنْ لِلْمَحْتَسِبِ أَنْ  
 يَنْظُرَ فِيهِ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى اجْتِنَابِ حِكْمِي وَكَانَ الْفَاضِلُ بِالنَّظَرِ فِيهِ  
 اخْتَفَى وَإِنْ لَا يَنْظُرُ إِلَى تَقْصِيرٍ وَلَا تَقْوِيمٍ وَأَسْخَفَ فِيهِ الْمَثَلُ  
 الَّذِي لَا اجْتِنَابَ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا تَنَازُعَ لِلْمَحْتَسِبِ أَنْ يَنْظُرَ  
 فِيهِ بِالرَّوَاهِ الْعُيُوفِ وَالْمَسَالِيْبِ عَلَى فِعْلِهِ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ  
 بِالْمُسْتَعْمَلِ وَزَجَرَ عَنِ الْمَتَعَدِيٍّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْرِ عَلَى  
 السَّمَّاسِ الْأَقْوَاتِ وَلَا غَيْرَهَا فِي رَخِيصٍ وَلَا غَلَا وَاجَازَهُ مَالِكٌ فِي  
 الْأَقْوَاتِ مَعَ الْغَلَا

فَصَلِّ وَأَمَّا مَا يَنْكُرُهُ مِنَ الْحُقُوقِ الْمَشْتَرِكَةِ بَيْنَ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَحُقُوقِ الْإِنْسَانِيَّةِ فَكَالْمَنْعِ مِنَ الْأَشْرَافِ عَلَى مَنَازِلِ النَّاسِ وَلَا يَلْزَمُ  
 مِنْ عِلَا بِنَاءِ أَنْ يَسْتَرْ سَطْحَهُ وَأَمَّا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَشْرَفَ عَلَى غَيْرِهِ  
 وَيَمْنَعُ أَهْلَ الذَّمِّ مِنَ تَعْلِيَةِ ابْنِيَّتِهِمْ عَلَى ابْنِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ  
 مَلَّكَوْا ابْنِيَّةَ طَلِيَّةٍ أَقْرَبُوا عَلَيْهِمَا وَمَنْعُوا مِنَ الْأَشْرَافِ مِنْهَا عَلَى  
 الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ الذَّمِّ وَيَأْخُضُّ أَهْلَ الذَّمِّ بِمَا شَرَطَ عَلَيْهِمْ فِي  
 نَهْيِهِمْ مِنْ لَيْسَ الْغَيْبَارِ وَالْمُخَالَفَةِ فِي الْهَيْبَةِ وَتَرْكِ الْجَاهِرَةِ بِقَوْلِهِمْ  
 فِي تَهْيِئَةِ الْمَسْجِدِ وَيَمْنَعُ عَنْهُمْ مِنْ تَعَرُّصِ لَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِسَبِّ  
 أَوْ إِهْجٍ وَيُؤْتَبُ عَلَيْهِمْ مَنْ خَالَفَ فِيهِ وَإِذَا كَانَ فِي أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ  
 السَّابِلَةَ وَالْمُجَازِعِ لِلْخَلْفَةِ مَنْ يَطْعِمُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْتَجِرَ عَنْهَا  
 الصَّغْفَاءُ وَيَنْتَضِعُ بِهَا تَرَوُّو الْحَاجَاتِ أَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا أَنْكَرَهُ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَعَانَ بْنِ جَبَلٍ حِينَ أَطَالَ الصَّلَاةَ بِقَوْمِهِ وَقَالَ  
 أَقْتَانُ أَنْتَ يَا مَعَانَ فَإِنْ أَقَامَ عَلَى الْإِطَالَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهَا لَمْ

يجز أن يوتيه عليها وليكن يستبدل به من يخففها وأنا كن في  
القضاة من يحاسب الخصوم إذا قصدوه ويمتنع من النظر بينهم  
إذا تحاكموا إليه حتى تقف الأحكام ويستصغر الخصوم فلمحتسب  
أن ياخذ مع ارتفاع الاعذار بما ندب له من النظر بين المتحاكمين  
وفصل القضاة بين المتنازعين ولا يمنع علو رتبته من انكار ما  
قصر فيه قد مر لبرهيم بن بطحاء وإلى الحسينة بحانتي بغداد  
يدلر أن عمرو بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاة فرأى للخصوم  
جلوساً على بابهم ينظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى النهار  
وهجرت الشمس فوقف واستدعى حاجبه وقال تقول لقاضى القضاة  
للخصوم جلوس *a* على الباب *b* وقد بلغتهم الشمس وتأقوا  
بالانتظار فأما جلست لهم أو عرفتهم عنذرك فينصرفوا *c* ويعودوا  
وأنا كن في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطيقون الدوام  
عليه كن منهم والانكار عليهم وموقفاً على استعداد العبيد على  
وجه الانكار والعظة فإذا استعدوه منع حينئذ وزجر وأنا كن في  
أرباب المواشي من يستعملها فيما لا يطيق الدوام عليه انكروه  
المحتسب عليه ومنعه منه وإن لم يكن فيه مستعد إليه فإن  
ادعى المالك احتمال البهيمة لها يستعملها فيه جاز للمحتسب  
أن ينظر فيه لأنه وإن انتقر إلى اجتهاده فهو عرفي يرجع فيه  
إلى عرف الناس وعاداتهم وليس باجتهاد شرعي والمحتسب لا يمتنع  
من اجتهاد العرف وأن امتنع من اجتهاد الشرع وأنا استعداه  
العبد من امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمره بها

---

*a*) L. وقوف *b*) Hic finitur fol. 384 cod. P. foliumque  
385 inde a verbo الزبيرى pag. ٤٣١ lin. 8 pergit  
ita ut duo folia excidisse videantur. *c*) M. لينصرفوا

وبإخذه بالتزامها ولو استعداداً من تقصير سيده فيها لم يكن له في ذلك نظر ولا الزام لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهاد شرعي \* ولا يحتاج في التزام الاصل إلى اجتهاد شرعي لأن التقدير منصوص عليه ولزومه غير منصوص عليه وللمحتسب ان يمنع ارباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعهم من السير عند اشتداد الريح وإذا حمل فيها الرجال والنساء حجز بينهم بحايل وإذا اتسعت السفن نصب للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرجن عند الحاجة وإذا كان في اهل الاسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المحتسب سيرته وامانته فإذا تحققها منه اقره على معاملتهن وان ظهرت منه الريبة وبان عليه الفجور منعه من معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقد قيل ان الحياء وولاية المعاون اخص بانكار هذا والمنع منه من ولاية الحسبة لأنه من توابع الزنا وينظر إلى الحسبة في مقاعد الاسواق فيقر منها ما لا ضرر فيه على المرأة ويمنع ما استنصر به المرأة ولا يقف منعه على الاستعداد اليه وجعله ابو حنيفة موقوفاً على الاستعداد اليه وإذا بنا قوم في طريق سابل منع منه وان اتسع الطريق وبأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبني مسجداً لان مرافق الطرق للمسلوك لا للابنية وإذا وضع الناس الامتعة والآلات الابنية في مسالك الشوارع والاسواق ارتفاعاً لينقلوه حالاً بعد حال مكنوا منه ان لم يستنصر به المرأة ومنعوا منه ان استنصروا به وهكذا القول في اخراج الاجنحة والسوابيط ومجاري المياه وابار الحشوش يقر ما لم يضر ويمنع ما ضرر ويجتهد المحتسب راية فيما

---

a) L. omnia omittit, M. usque ad لأن, deinde uterque لزومه

صرّ ولم يصرّ لآته من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين  
 الاجتهاديين ان الاجتهاد الشرعي ما روى فيه اصل ثبت حكمه  
 بالشرع والاجتهاد العرفي ما روى فيه اصل ثبت حكمه بالعرف  
 ويوضح الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما  
 هو ممنوع من الاجتهاد فيه ولوالي الحسنة ان يمنع من نقل الموق  
 من قبورهم اذا دفنوا في ملك او مباح الا من ارض مغصوبة <sup>a</sup>  
 فيكون لمالكها ان ياخذ من دفنه فيها بنقلهم منها واختلف في  
 جواز نقلهم من ارض قد لحقها سيل او ندى فجزوة الزبيرى  
 واباه غيره ويمنع من خصاء الاميين والبهائم ويوتب عليه وان  
 استحقق فيه قوداً ودية استوفاه لمسحقها ما لم يكن فيه تنافر  
 وتنازع ويمنع من خصاب الشيب بالسواد الا لمجاهدة في سبيل  
 الله ويوتب من يصبغ به للنساء ولا يمنع من الخصاب بالحنا والكتم  
 ويمنع من التكبس بالكهانة والهلو ويوتب عليه الآخذ والمعطى  
 وهذا فضل يطول ان يبسط لان المنكرات لا ينحصر عددها  
 فتستوفي وفيما ذكرناه من شواهدها دليل على ما اغفلناه والحسنة  
 من قواعد الامور الدينية وقد كان \* ائمة الصدر <sup>b</sup> الاول يباشرونها  
 بانفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لما اعرض عنها  
 السلطان وندب لها من هان وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشاء  
 لان امرها وهان على الناس خطرهما وليس اذا وقع  
 الاخلال بقاعدة <sup>c</sup> سقط حكمها وقد اغفل الفقهاء من  
 بيان احكامها ما لم يجرد الاخلال به وان كان  
 كثر كتابنا هذا يشتمل <sup>e</sup> على ما قد اغفله الفقهاء او

a) O. sine punctis, M. معصوبة b) L. اهل العصر  
 c) L. لغوايدها d) M. هر e) M. مشتلا

قَصُرُوا فِيهِ فذَكَرْنَا مَا اغْفَلُوا : وَلَسْتُ نُوَفِّيهِمَا مَا قَصُرُوا فِيهِ وَأَنَا أَسْأَلُ  
لِلَّهِ تَوْفِيقًا لَمَّا تَوَخَّيْنَاهُ وَعَوْنًا عَلَى مَا نُوَيْدَاهُ بِمَنْتَهُ وَمَشِيئَتِهِ وَهُوَ  
حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ۝

تَمَّ كِتَابُ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ

بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَسَنِ عَوْنِهِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

تَسْلِيمًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ

تَمَّ تَمَّ

تَمَّ

---

a) Quae sequuntur, e M. desumpta sunt.

Pag. ۳۷۳ lin. 8. الاحتساب in initio lin.

„ ۳۸۰ lin. 10. \* كالموقنات \*

„ ۴۱۷ lin. extr. \* علمتني \*

„ 15. lin. 14. Accuratius haec vox in کتاب مختار در  
هو لغة المنع مطلقاً وشرعاً من نفاذ explicatur فتوى  
تصرف قولي لا فعلي لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده  
فلا يتصور الحجز عنه

## ADDENDA ET EMENDANDA.

- Pag. ۴ lin. 12. \* كالجهاد \*
- „ 11 lin. 11. \* تسمع \*
- „ ۷۱ lin. 4. \* ليسوا \*
- „ 100 lin. extr. \* أاجلت \*
- „ 119 lin. 8. \* بالتقليد \*
- „ 140 lin. 7. \* نقيباً \*
- „ 173 lin. 6. الاولى emendo.
- „ 176 lin. 9. Cum P. له emendo.
- „ 210 lin. 2. Legendum est aut أنه aut دفعها أن
- „ 282 lin. paenult. Ahmed fol. 9 v. sic dicit: وردى  
أن أول من قال أما بعد كعب بن لوى
- „ 293 lin. extr. \* فأنهما \*
- „ 313 lin. 1. Legendum est مغيضاً
- „ 330 lin. 11. \* يلاحقه \*
- „ 330 lin. 12. \* والنار \*
- „ 331 lin. 19. \* السلطنة \*

أَنْفَذَ maiorem vim habens ۱۳ lin. extr.; ۱۰۹, 3 cet.

أَنْفَى magis negans ۱۱۳, 11.

نَقَب II. praefectum (نَقِيب) instituit ۵۹, 19.

عَلَى ب rei et علی pers. ۳۳۳, 1; ۳۹۹, 13.

نَكَر VI. impugnavit ۱۲, 3. — نَكِير res turpis ۴۴۵, 5.

نَاثِرَةٌ ardor belli ۹۳, 15. 16. 17; ۹۵, 15; ۱۰۹, 2.

هَاء III. consensit cum aliquo in re c. acc. pers. et  
عَلَى rei ۳۳۱, 8.

أَهْيَبَ maiorem reverentiam concilians ۱۰۹, 15.

وَزَانَ ponderator ۴۴۵, 7.

وَحَش IV. alienavit ۲, 17; Bohlen. Motenab. pag. 3.

أَوْجَبَ magis necessarius ۷۸, 14.

وَصَى II. testamento legavit alicui aliquid c. ب rei  
et ل pers. ۳۹۷, 15.

وَضَى X. plene exposuit ۴۳۱, 16; ۴۳۵ lin. paen.; ۳۴۹,  
9; ۴۳۱, 15; ۴۳۲, 1.

وَقَف X. certior factus est ۲۵۹ paenult.

يَد pag. 15.

أَيْسَرَ facilius ۸. 3; ۴۱۲, 19.



كسرى pl. كسور pag. 13.

كف II. manus ad Deum porrexit, precatus est pag. V. not. d.

كفى satis habuit aliquo in aliqua re c. dupl. sec. ١٤٤, lin. paenult.; ٣٥٠, 7; pag. 47, 3.

لزم III. pag. 14.

لعن III. adhibita forma لعان se separavit c. من pers. ٣١١, 6. — VIII. se separavit ٣٣٢, 1.

لاية terminus. P. و مراد از لابتين طرفين است ٢٨٨, 2; ٣١٢, 2. Qam. Pers., nam Arabicus ad manum non est, sic dicit: لاية سنك لاخ سوخته لاب ولايات جمع وفي الحديث حرم النبي صلعم ما بين لابتى المدينة وها حرفان تكتنغانها.

لث med. و IV. ipse explicat ٣١٨, 16.

لثين lenior ٧١, 14; ٨٧, 11; ٤٠٨, 18.

لثمتع II. donis auctum aliquem a se dimisit ٣٣٥, 11.

لثمضى maiorem vim habens ١٣ lin. extr.; ٣١١, 3.

لثملك pag. 15. — أملك magis possidens ٢٠, 9 cet.

لثى med. و II. sana mente praeditus fuit ١٧, 20; ١٠٨, 6; ٣٣٧, 10.

لثى IV. effecit ١٥٨, 2; Baidh. I, ١١٢, 6. Hariri ٣٣٢, 1.

— نتيجة sequela Baidh. I, ١١٢ lin. 5. infr.

لثى nomen muneris pag. 34, 9. Mém. de l'institut. I., 120.

لثى منصوب in dignitate collocatus ١٥٧, 4.

لثى fasciculus ٢٨, 2.

Baidh. I. ۱۴, 17; ۱۶, 28; Dozy ad I. B. pag. 102. —

قَدَحٌ impedimentum ۸, 7; ۱۱۳, 7 cet.

قَانِدٌ pl. قَانِدَةٌ calumniatores ۳۸۳, 12. 13.

أَقْدَرُ potentior ۷۲, 1; ۴۴, 16.

قَدِمَ X. arcessivit ۱۴ paenult.

قَصْدَةٌ consilium ۱۳۵, 16.

قَطَعَ I. manuum pedumve sectionis poena affecit ۱۳, 2; ۱۶, 8. 15. — X. petiit, ut sibi aliquid in feudum assignaret ۳۶, 13; ۳۳۳, 9. 11; ۳۳۴, 2, cet. —

مَقَاطِعَةٌ pretium annuum quod pro feudo persolvitur pag. 34 cet., mém. de l'in. I. 108.

قَلْبٌ VII. optionem habuit inter duas res c. بَ رِ ۷, 15.

قَلَمٌ pag. 10.

أَقْدَرُ potentior ۴۰۴, 16.

مَقَامٌ locus quem quis in ordine obtinet ۱۸۶, 4.

P. vertit: مَحَلٌ رَوْشِ خَوْدِ

قَلَمٌ pag. 2. — أَقْوَمٌ melius procurans c. بَ رِ ۵, 5.

قَدَدٌ med. ۷ II. determinavit ۳۶, 14; Baidh. I, ۱۵, 15, I, fl. 9; I, ۲۲ lin. extr. ●

كَثَرٌ II. opibus abundavit ۱۲, 1. 6; ۱۶, 6.

كَارٌ pl. كَرَارٌ ad pugnam rediens ۷, 3.

كَسَحٌ aequabile reddidit solum ۳۶, 4.

كَسَرَ II. pag. 24.

عارية ususfructus ٢٦٣, 15. S. per حَبَّةُ الْمَنَاعِ explicat.

عيارَة latrocinium ٣٧١ lin. paenult.

عش pl. غشوش fraus ٢٢٢, 2.

مغلاب pl. مغاليب instrumentum superandi  
٣٧١, 1.

أغلظ<sup>٣٠٥٤</sup> gravior ٥٥, 7; ٢٢٢, 2.

غار med. و II. aquam interceptit ٧, 12; Dozy ad  
I. B. pag. 100. et B. M. gloss. pag. 37.

أغبر<sup>٣٠٥٤</sup> maiorem fervorem habens ٢٦٦, 11; Hariri  
٣٦٥ schol. 14.

مغيب aquaeductus ٣١٢, 1. 5; ٣٦٦, 4 cet.

فتان tentator ٢٢٨ lin. extr.

فدى III. liberavit aliquem accepto pretio aut  
c. acc. pers. et ب vel على lytri ٨٢, 17; ٢٣٣; aut  
c. ب pers. et على lytri ٨٢, 7; ٢٣٣, 9. 12.

فار pl. فرار fugiens ٧١, 3.

قرص pag. 1.

فرضي pl. فرضية cui ex lege aliquid competit  
٣٣٨ 8.

مقرعة numi cavi i. e. non solidi ٢٧, 4.

فقد V. diligenter exploravit ٥٨, 13. 16; ٧٢, 4.

فلس debitis solvendis parem non esse (état  
de faillite) ١١٧ lin. extr.

أقتل<sup>٣٠٥٤</sup> magis necans ٢٧, 10.

قدح I. vim nocivam habuit c. في rei ٣٠ lin. extr.;

gratulatus est alicui propter aliquid c.  
acc. pers. et ب rei ٢٤٥, 12.

عرف II. centurionem (عريف) instituit ٥٩, 18. —

VI. aliquid tanquam usu et consuetudine  
receptum inter se observarunt ٢٠٣, 11; Ha-  
riri ed. de Saçy ٣٩٩ paenult.; ٥٣, 22. — عَرَفَ usus,  
consuetudo ٢٠٩, 16; ٣٠٠, 14; ٣٩٩, 15 cet. cf. Anthol.  
gramm. pag. 438. Hinc عَرَفَى ٤٣٩, 18; ٤٣٩, 1. —  
أَعْرَفَ magis notus ٥, 5 cet.

عَزَمَةَ edictum ٤٧, extr.; ٤١٨, 1.

عَشْرَ i. q. عَشْرِي decumanus ٢٥٤, 13; ٣٥٧, 2;  
vide خراج

عطى IV. c. ل pers. ٢٤٣, 16; ٢٩٥, 10.

عفا IV. missionem concessit ٣٩٩, 10. — X. mis-  
sionem petiit ١٤ saepius.

عَقَلَ pl. عَقْلَاءَ ratione praeditus ٣, 9; ٤, 2; ٣٤٨, 17;  
٢٥٢, 14.

عَلَّ II. tanquam rationem attulit ٤٤, 18; ٣٩٩, 2.  
5; ٣٣٢, 14.

عَمَالَةَ tributa exigendi munus ٣٠٨, 5; ٣٣٥, 20.

مَعُونَةَ pl. مَعَاوِنَ auxilium ٥٣, 12; ٣٧٩, 8. cet.

عَانَ med. عَى V. certus definitusque fuit ٧, 13; ٨,  
15; 1, 9; ١, lin. paenult.; ٧, 10; specialiter de-  
signatus ad aliquid c. ل rei ١١٨, 4. — عَيْنَ ثَابِتَةً  
res immobilis ١٤٥, 9.

شورى optionem dedit v, 2; lv, 11; Ibn  
Badr. lv, 5.

صفية IV. in fiscum redegit ۱۳۱, 5. — صفية pl.  
صواقي res confiscata ۱۳۱, 4.

صائغ pl. صاغة aurifex ۳۱۷, 18.

صان med. و VI. n. a. existimatio ۳۷۸, 15.

ضر X. damnosum esse iudicavit ۴ lin. extr. cet.

ضرب tempus ۲۷, 16; ۲۸, 3. — ضربة — ضربة i. q.

مرة — مرة, tum — tum ۲۳, 9. 10.

طرق X. ingressus est ۳۳۱, 10.

ضالة pl. صوآل amissa camela ۴۴۴, 13.

أطوع acceptior ۸, 19.

طاب X. placare studuit ۲, 15; ۳۳۴, 6. cet.

ظهر fem. precatio meridiana ۱۷۱, 12.

عبد V. obligavit ب rei f, 1 et c. acc. rei ۴۰۱ lin.

paenult.; Baidh. I, ۳, 4; Fleischer ad. I. B. ed. Dozy

pag. 123, ubi etiam, auctore Qamuso, تعبد active  
accipio.

عبر VIII. 1) respexit ad rem c. ب rei f lin. extr.;

o lin. paenult.; ۳۴, 6 cet. 2) requisivit c. acc.

rei o, 1. 9; ۱, 7; ۱۳, 12; ۳۰, 5. 14 cet. 3) ad nor-

mam rei alicuius definivit aliquid c. acc. et

ب of, 4; lv, 17; ۳۱۲, 12.

عذر V. fieri non potest ۱۲۷ lin. paen.; ۱۷, 17; ۴۱۲,

13; Baidh. I, ۱۱, 4; ۳۳, 2; ۴۱۴, 3. — VIII. con-

زج X. beneficium sollicitavit ab aliquo c. a.  
pers. ۳۳, 17.

سبب convicium ۴۲۸, 20. — سبب II. et V. n. a.

Worms pag. ۳۳۸, 4. à titre fortuit et pag. ۳۴۱,  
3. 7. à titre occasionel vertit. Jour. asiat. Avril  
1843 pag. 317. et 320.

سایل in communes usus patens, publicus ۳۶۸,  
4; ۳۴۴, 8; ۴۱۸, 5; ۴۲۸, 22.

شرف IV. excessit in re vide pag. 26.

سرقة res rapta ۳۸۷, 11.

أسقط<sup>ع</sup> magis sublatus ۴۰۲, 2, cet.

سكار aggeris extractor ۳۶۲, 5.

أسن<sup>ع</sup> maior natu v lin. extr.

مستأ pl. مستیات agger ۳۱۱ lin. extr.

سفر IV. portionem (سفر) dedit c. a. pers. ۴۴۲,  
13; ۴۴۴, 4, cet.

ساء reprohavit ۴۴, 7; Harir. ۳۳۱ schol. lin. 6.

سيرة regula, κανών ۴۳۵, 15.

شایرگان ۴۷۲, 4; ۳۰۴, 5, vide Richards. lex. pers.

شادروان ۳۰۱, 10, vide Richards. lex. pers.

شرب pl. شروب rigationis modus ۴۵۸ cet. — شاربنة  
bibentes ۳۱۳, 17; ۳۱۸, 3; ۳۱۹, 14.

شرف IV. inspexit c. عالی ۴۴, 13; ۴۴, 15. —

مشرف inspector ۳۶۵ saepius.

شهادتان vide pag. 9.

خَمَصَ IV. evacuavit ٢٠٢, 15.

خال med. ى V. auguratus fuit ٢٨٢, 13; ٢٨٢, 3. —

مخيلة coniectatio ٢٨٢, 9. 10.

در pl. ادرار canaliculus ٣١٦, 16.

دارب pl. دَرَبَةٌ miles contra Graecos pugnans pag. 46, 14, vid. Freytag, Selecta ex hist. Halebi pag. 47. et 152.

درج successive ١٤٣, 2. Sic convertendos censeo etiam locos a Dozy gloss. ad B. M. pag. 17. allatos.

مَدَسَةٌ pl. مداس semita minor ٣٠١, 9.

أَدَى magis requirens ٨, 3. 5 cet.

مَدْرُورَةٌ aroma in pulverem redactum fil, 6.

دُنُورٌ memor fil lin. paenult.

ذِكُورِيَّةٌ virilitas ١٧, 13.

ذِمَامَةٌ vassalage Richards. ٣٣١ lin. paenult.

ذَهَبٌ pag. 17.

رَجَلَةٌ locusta pag. 7.

رَضَى I. proposuit Tab. I, 12, 9 (non 'permisit');

Ibn Badr. ١٧١, 1. — VIII. elegit ١٨, 16; ٣٣, 18; ١٧٢ lin.

extr.; ١٧٣, 2; ٢٢٥, 8.

أَرْضَى magis placens ١١٢, 11.

أَرْغَبٌ magis desiderium excitans ٧٢, 14.

رَحِمٌ V. coarctatus est ٣١١ lin. extr.

رُقٌّ angiportus (cul de sac) ٣١٥, 16; ٣١٦, 7; ٣١٧, 2.

خَسَّار exactor ٣٥٩, 19.

حَفِظ V. speculatus est ١٨٩, 13. — أَحْفَظ<sup>٥</sup> magis  
observans vl, 1 cet.

مَحْقَقَة pag. 52.

حِقَارَة res minima ١٨٩, 16.

مَحَلَّة pl. مَحَالّ vicus urbis ٣٣٨, 15.

حَاقِقَة arma ٢٩٣, 14.

حَنْظَل colocynthis naturam assumpsit ٩٩, 19.

أَحْوَج magis opus habens c. الى ٣٥٥, 5; 47, 3.

حَاز VII. recepit se in locum c. الى ٩١ lin. extr.; ٩٢, 1 cet.

حَائِط vel حَائِطَة pl. حَوَائِط hortus ٢٩٣, 10; pag. 29, 12. —

أَحْوَط<sup>٥</sup> tutior ٢٣٨, 18; ٣٣٥, 3; ٢٢٢, 15 cet., Hariri ٣٥٢, 1.

حَال med. و IV. respexit, allusit ad rem c. على rei

٣٥٨, 15; Dozy ad I. B. pag. 87.

حَائِد velum, aulaeum ٢٥٥, 14; pag. 6.

خَبِر III. pag. 33.

خَرَج c. على i. q. جرى على ٣٧٥, 13.

خِرَاج i. q. خَرَجِي sicut حرب i. q. حَرَبِي ٢٣٨, 13; ٢٥٢,

13; ٣٥٧, 2.

خُصَّ pl. اخصاص taberna vinaria ٢٢٢ lin. paenult. —

خَصَّة pl. خصص portio pag. 36, 13. 15 cet.

خَفَّ n. a. خَفَّة pag. 47, 2. iucundus fuit cum على

pers. ٣٥٥, 4; pag. 46. lin. 23; Dozy B. M. gloss.

pag. 12. — أَخْفَّ minus gravis ٢١٢, 19.

أَخْفَض inferior ٢٥٧ lin. paenult.



بان med. و III. antecelluit e. acc. ۲۷, 11; ۲۸, 12; ۲۸, 4.

تابع pl. توابع ad classem aliquam pertinens ۴۳, 13; Baidh. I. ۵۲, 11.

مُتَابَة oppositio ۳۶, 23.

جبر sententiam tulit ۷, 7.

جَحْر lacerta ۳۶ lin. extr.

جذع pl. اجذاع tignus ۴۶, 10.

جاری remuneratio ۱۳, 4; ۳۱, 15; ۳۹۳, 8 cet.

جرف III. pass. erravit in computo ۳۷۵, 8.

جَد pl. جَدَل stratum ۱۵, 18; ۲۸, 4.

مجتمع brevis de statura hominis ۷, 18.

جند V. stipendia meruit ۳۵, 11.

اجتهد et اجتهد برأيه, اجتهد برأيه, اجهد برأيه. جهد eodem sensu adhibentur. ۲, 10; ۳۱, 3; ۴۰, 4 cet.

جار med. و V. iniustus fuit ۳۰, 3; ۴۷, 7. 11.

أَجُوز magis licitus ۳۴, 2 cet.

أَحَبُّ venerabilior ۱۶۴ lin. extr.

حتى ۳۸, 5 et pag. 3; vid. Hamaker ad فتوح مصر pag. 108.

مَحَاجَة pl. مَحَاجٍ via regia ۳۰, 9.

حجر V. occupavit ۳۰, 16. 18; ۳۰, 6. — II. n. a.

idem. ۳۰, 1. — مَحْجُور occupatus ager ۳۰, 9.

حرب III. latrocinium exercuit, hinc محارب latro

۱۲, 3; محاربة latrocinium ۳۸, 9.

أَحْرَسٌ tutior ۷, 13. — حَرَّاسٌ custos ۴۵, 20.

## GLOSSARIUM.

- اخذ I. egit velut *أخذ بالعسف في شئ* 'egit iniuste  
 in re' c. ب et في f, 3; ١٣٥, 10; ١٣٢, 2. cet. 2) a de-  
 git c. acc. pers. et ب rei ad quam adigit ١٢٠, 15;  
 ١٧٢, 10. 15; ١٧١, 4; ٢٠١, 12 cet.
- ب praepositio redundans pag. 9. — Pro عن pag. 6.
- بذل V. dignitati suae derogavit ١٣١, -9. — VIII.  
 pass. vilis fuit ١٥٧, 4; cf. Pococke ad carmen Tograi  
 v. 41. — X. profanavit ١٣١, 1. — بذلة deroga-  
 tio dignitatis ١٥٩ lin. extr.; ١٥٧, 5; ١٥٨, 1.
- براءة licentia ٣٣٠, 8.
- برهن c. rei عن ٣٣٥, 17.
- بسط locus planus serendo aptus pag. 34, 18;  
 35, 20.
- أبطأ lentior 91, 5.
- بلد pl. بلاد et بلدان sic differunt, ut illud urbes col-  
 lective i. e. regionem, hoc singulas regionis  
 urbes significet ٣٥٢, 1. 2.
- بلغ pro *بَلَّغَ نَصَابًا* elliptice ٢٠٢, 2; ٢٠٧, 11.
- بھرج a adulteravit numum c. *على* rei ٢٢٥, 1.
- باح med. و III. manifestus fuit ١٣٧ lin. extr.
- باع emit pag. 3., vendidit cum *على* ١٣٣, 15; ٢٥٩, 4  
 seqq. et Hariri ٣٥٢, 9 et schol.

اقتصر الرجل باعلى الخوان اذا اكل كلبه فالتمامة معناه انه كثير  
الاكل وقوله لا يبقى لها خلمه يعنى من كثرة الاكل لا يبقى  
لها خامة الزرع

Pag. ٤٢٠ lin. 1. فشانك vide Dozy ad I. B. pag. 93.

Pag. ٤٢٢ lin. 13. \* يقال له \*

— lin. 18. Nam vide quae pag. ٣٨٣ lin. 12  
seqq. exposita sunt.

Pag. ٤٢٧ lin. 13. \* فكالطب \*

Pag. ٤٢١ lin. extr. vide quae dixi ad pag. ١٢٣ lin. 6.

Pag. ٤٣١ lin. extr. \* اكثر \*

را لکن بچیزی که غالباً قتل نکند بر مذهب جمهور یا بسیار باشد که قتل نکند بمذهب غزالی چه او گوید که اگر جرح کند او را بجراحی که بسیار از آن هلاک واقع نشود داخل شبه عمد است و میان این تعریف و آنچه مؤلف رحمه الله تعریف شبه خطا نموده فرق هست که ظاهر است والله اعلم

\* آیه یستوی Pag. ۳۱۸ lin. 9.

Pag. ۴۰۰ lin. 18. 19. 'Et si invenerint eos in via confabulantes, utrumque viginti plagis afficient, et si invenerint eum illam sectantem nec aliud quidquam deprehenderit, colaphos ei impingent'. Ita ut ante محققات suppleri debeat ex praegressis: ضربه. Eandem ellipsin habes pag. ۱۳۸ lin. 5, ubi قضاء quod e P. inserendum putavi, delendum est, et vertendum 'et si praefecti eorum id sibi ceperint, ex eorum pecuniis id restituat; si non id sibi ceperint, e fisco'. Vox محققة a P. hoc loco et paullo post pag. ۴۰۱ lin. 5. صفة reddita est, ita ut proprie significet 'colaphum bene et fortiter ductum (eine rechtschaffene)', omisso nomine antecedente. Conferendum est طعنة مُحَقَّقَةٌ e lex.

\* المواضع Pag. ۴۰۳ lin. 10.

\* منكرًا Pag. ۴۰۶ lin. 11.

\* المختصة Pag. ۴۰۷ lin. 16.

\* اقلع Pag. ۴۱۷ lin. 6.

\* قال في الصحاح يقال Pag. ۴۱۱ lin. extr. P.

Pag. ۳۸۱ lin. 1 et 2. Omnis difficultas in voce  
 راینه posita est, quam P. bene expedivit, interpretatus:  
 چه آن چیزی بود که مصلحه دیدیم بعد از رسول الله  
 sic igitur verte: Nemo qui punitus est, ut inde more-  
 retur, animum meum affecit — ius eum occidit — nisi  
 potator vini; haec est enim res, quam post Mohamme-  
 dem demum bonam censuimus. Ita ut quod prius  
 suaserat, abrogaverit. Sed unum superest scrupulum,  
 num retinenda sit codd. lectio لَحْفٌ قَتْلُهُ, id quod tan-  
 quam sententia intermedia ferri potest, an corrigi de-  
 beat اَلْحَقُّ قَتْلُهُ?

— lin. 8. P. واین اختیاری مؤلف کتاب است  
 ووجهی است در مذهب واضح آن است حد زنند او را چه  
 در حدیث وارد است که ما حرّم الله شیئا الا ورفعه عنه  
 خواصه ومانعه وانها که تجویز شرب جهه تدای می نمایند  
 شروط ذکر میکنند اول آنکه قلیل باشد که سکر ازو ظاهر  
 نشود دوم آنکه طبیبی مسلم اختیار کند او را که نفع  
 میدهد یا عاجلاً سیوم آنکه قائم مقام آن نیابد

Pag. ۳۹۳ lin. 18. P. اما در مذهب مالک گفته مقتول  
 میشوند والد بولد چون عمداً او را قتل کند ازوی مروری  
 است که چون ذبح کند او را قصاص بر وی هست اما  
 چون مجروح سازد او را ویمیرد قصاص نیست

Pag. ۳۹۵ lin. 2. P. این است کلام مؤلف در تعریف  
 عمد شبه خطا با آنچه بهترین فقها گفته اند در تعریف  
 آن که عمد شبه خطا آن است که قصد کنند فعل و شخص

Pag. ۳۷ lin. 11. \* الدواوين

Pag. ۳۷ lin. 20. De hoc iurisiurandi genere vide de Saey Chrestom. I, 48. Quid sibi velit الصدقة, nusquam video explicari. Vult autem, si quid video, dicere: si peierasset, sese non solum servos suos dimissurum, sed etiam opes suas in pios usus largiturum esse.

Pag. ۳۸ lin. 10. lege والقود pro والقذف \*

— lin. 9. Sic eodd., sed auctor prius de furto, dein de vino loquitur et latrocinii (المخارجة) poenam explicare intermittit, quippe quam pag. ۱۲ iam exposuerit.

— lin. 18. بالسوط الذى كسرت i. e. خلف ut pag. ۴۳ lin. 3 legitur.

Pag. ۳۸۳ lin. 8. P. اما اصح مذهب شافعى ان است که شرط نیست که بتگوید همچو میل در مکمله در شهادت پس اگر مشاهده نکرده باشند بر این صفة پس شهادت نیست

Pag. ۳۸۶ lin. 19. P. حوز متاع شد ان است بر جمل وانکه صاحب ان با او باشد واز شرط او نیست رویه ان وحیز جمل ان است که واقع باشد بصر صاحب ان بر ان اگر در موضعی باشد بصر صاحب ان بر وی واقع نباشد واجب نیستی قطع بنابراین اگر صاحب جمال یا شتر است اگر دزد کردند متاع را که بر ظهر جمل است یا جمل را و حیلتی است که صاحب ان او را نمی بیند واجب است قطع در حل متاع

پس این خلل از کاتب است نه از امین متسلم و نه از صاحب ختم و همچنین آنچه متضمن اوست اوراق از ذکر اراضی و مزارع و حقوق و شروب آن اثر جاری شود تنازع میان مجاوران چگونه جایز باشد قطع بایات ایشان و حال آنکه کُتاب از افواه اکره اولاً اخذ مینمایند و ایشان غیر محققند و نزد ایشان امانت نیست که موثوق بهم باشند و تفصیل این بسیار است پس اگر آنچه یافته شده از خطوط و اواین مسند باصل صحیح است که شاهد آن است جائز است در آن مذهب ماوردی یکی از علما که ایشانرا اطلاع بر حقائق این احوال بود سوال کردند از وی که شهاده کاتب مقابل شهاده دو عدل است فقال لا کرامة من الذی جعل له هذه المنزلة بلکه اگر مسلم است او را حکم یک شاهد باشد و اما اگر نَمی باشد او را شهاده مقبوله نباشد و در این سخن تفصیل هست زیرا که کاتب چون بیرون کرد از حساب خود حلی را از احوال اثر خصم مسلم داشت اختلاف از مهانه برخاست و اگر اختلاف کردند کاتب بشواهد و قرآینی که نزد اوست باید که باوی مخصوصه نماید و آن شواهد آن است که میگویند قائم مقام دو عدل است و شواهد یا دستور مقاسمه و مساحه است که در آن خط عامل و مشرف و قسماسم و مساج است که ایشان شهوندند یا مخرج است از معامله مستمره که محاسبات مکرره بر آن وارد شده یا از ضمان است که وثیقه مشهود فیها دال است بر آن و اگر از قبل از اخبار از کشف استخراج کند کُتاب دالّه بر آن پس این صورتنها احوال مستبد . . . . . اگر . . . . . بان نباشد باطل است

استشهاد وی

هذا فما عندك فيه حيلة قال بلى لو شئت لحولت الحسب الى  
العربية قال فافعل قال فانظري في ذلك قال لك نظرة بما شئت  
فحول الديوان فولاه عبد الملك جميع دواوين الشام وصرف  
سرحون عما كان يتولاه

\* خلفه Pag. ۳۴۸ lin. 12.

Pag. ۳۵۳ lin. 16. Hic locus reperitur etiam in  
schol. ad Har. lin. 13 pag. ۳۲۹, e Zamakhsharii كشاف  
desumptus.

\* رافعه Pag. ۳۵۷ lin. 5.

\* انقضاءها Pag. ۳۶۱ lin. 13.

Pag. ۳۶۴ lin. 4. lege سريج cf. كتاب تهذيب الاسماء  
pag. ۳۴۱.

Pag. ۳۶۸ lin. 10. legendum est, si quidem  
يوجدوا L. addit, literam ا prius non videram, in M. post  
يوجد parva lacuna est, vermibus ut videtur exesa.

— lin. 19. \* البديل

Pag. ۳۶۱ lin. 6. P. اما در بعض مصنفات مذکور است  
که فقها را در مهمات کتابه حکمی است محمل که محمول بر  
ظاهر خود است و کتاب را تجربه و خدمتست که تفسیر این  
جمله و بیان آن مینماید آنچه ماوردی اختیار نموده از قبول  
خطوط دیوانیه بر آنچه شرط کرده محتاج بتفصیل است  
زیرا که خطوط دواوین تمامی آن جایز نیست قبول آن چه  
گناهست که متضمن سیاقتی است بر معاملی و حال آنکه ادا  
کرده انرا بعد از تاریخ آن حساب و اثبات نکرده کاتب ادا آن  
اما اثبات کرده در تذکره دیگر و نقل نکرده بتذکره مذکوره



أني قد خففت عليه ولست آمن لن أزيلك عن موضعي  
لتقديمه إياي وخفتي عليه وانت سيء فقال لا تخف ذاك هو  
أحوج إلى متى إليه فقال وكيف ذاك فقال لا يجد من يكفيه  
حسابه فقال لو شئت لحولت الحساب إلى العربية قال نحول منه  
سطراً قال نحول منه اسطراً فقال له زانفروخ تمارض ففعل فلما  
فقدته الحجاج سال عنه فقيل مريض فارسل طبيبه ليعالجه فلم  
يربه علة فقال له اظهر وآبه وقال لا يحابه الشمسوا مسكنا غير هذا  
واجل الحجاج صالحاً شهراً فقلب الديوان إلى العربية وكان عامة  
كتاب العراق بعد تلامذته خرجوا من تحت يده ثم ولي  
خراج العراق من قبل سليمان بن عبد الملك شريكاً ليزيد بن  
المهلب وكان يزيد على الصلاة والحرب وصالح على الخراج فكان من  
تلامذته المغيرة بن ابي قرة مولى سدوس وكان كاتب يزيد بن  
المهلب ومنهم فخر بن سليمان وشيبان بن ايمن كاتب  
يوسف بن عمر ومنهم المغيرة وسعيد ابنا عطية كاتب سعيد  
لعمر بن هبيرة ومنهم هرون بن اياس كاتب لخالد القسري ومنهم  
ابو غرة وعمير بن معن وغيرهم واما ديوان الشام فكان الكاتب  
فيه سرحون بن مصون وكان رومياً نصرانياً كاتب لمعوية بن ابي  
سفيان ولبن بعده يزيد ومعوية بن يزيد مروان وعبد الملك  
ابن مروان حتى امرة عبد الملك بن مروان ببعض ما يعينه  
فتوالى عليه وعاد له بامر اجت من ذلك واستعجله به فرأى منه  
تقريباً ورد كلاً ما احفظ عبد الملك فقال عبد الملك لابي ثابت  
سليمان بن سعيد مولى حسين وكان على كتابة الرسائل وما  
اشبهها من الامور ويلك يا سليمان ان سرحون يدل على بصاعته  
ابلاً لا احتمله واحسبه قد رأى ضرورتنا اليه في حسابنا

a) Cod. sine punctis.

كردہ وان خلاف اصل وضع شرع استہد آينسنن انچه  
لغات رفت والله اعلم

\* لحفظ Pag. ۳۴۳ lin. 16.

\* حسناقي Pag. ۳۴۵ lin. 18.

\* الدواوين Pag. ۳۴۶ lin. 13.

آتما الدنيا دار بلاغ الراكب Pag. ۳۴۷ lin. 4. Verba  
bene illustrat versus e Fak.-al-kholaf. pag. ۲۹

(الطويل) الا آتما الدنيا كمنزل راكب

اناه عشيا وهو بالصبح راحل

Pag. ۳۵۰ lin. 16. Ahmed fol. 14 v. sic rem explicat:

باب تحويل الدواوين من الفارسية والرومية الى

العربية واول من نقلها

زعموا انه لم يزل بالعراقيين الكوفة والبصرة ديوانين ديوان لاحصاء  
المقاتلة<sup>ه</sup> والدرية بكتاب العرب وديوان لاحصاء المال من وجوهه  
وابوابه بالفارسية وديوانان بالشام مثل ذلك احدهما بالعربية  
والاخر بالرومية وان اول من حول ديوان العراقي الى العربية ابو  
الوليد صالح بن عبد الرحمن مولى بنى مرة بن عبيد وكان من  
سبي سجستان اول من جمع ولاية العراقيين زيد بن ابي سفيان  
فكان من كتابه على الرسائل والاقطاع والعتاء عبد الرحمن بن  
ابى بكر وعبد الرحمن بن ربيع وعبيد بن كعب النميري فكان  
كاتبه على الخراج زانانفروخ<sup>ه</sup> الاعور فلم يزل الديوان بالفارسية  
الى زمن الحجاج والكاتب فيه زانانفروخ وانقطع اليه صالح بن  
عبد الرحمن فخفف صالح عليه وكان سببه الى الحجاج حتى خاف  
ان يقدمه على زانانفروخ فتقدم من ذلك صالح وقال لزانانفروخ

ه) Cod. المقابلة. Sic in hoc codice ubique.

میستانند اما اگر در دار الضرب جهه حفظ عیار از غش و دخل و در دار الرقیف جهه حفظ رقاب از تدلیس در بیع حر یا مکاتب یا بیع سبی از اهل نمه عتلی را نصب کنند که تفقد احوال غش و دخل کند و متعرف . . . . . و حال جلب و جالب و غراه باشد صحیح است بلکه مندوب است و آنچه سبب ارتفاع مال سلطان است بان دو وجه بموجب شرع آن است که دار الضرب لا بد است او را از بضاعتی وان بضاعت درام است پس ترتیب کند سلطان خانه که انجا معیران و مخلصان باشد و استعمال کند ایشانرا باجره معلومه در هر روزی یا هر ماهی و بخرد قراضها از صرافان بدرام بضاعت مذکوره بر اختلاف قسمه آن و قباض ثمن نماید و ضرب کند انرا بر عیار مضبوط که حفظ کند بان اموال مسلمانرا چون درست کند انرا بفرشد انرا بر موردین بدرام پس عود کند بضاعت بانچه بود و از انجا ارتفاع تمام حاصل میشود که شبهه در آن نیست اگر گویند بیع قراضه بصحاح جایز نیست گفته شود که بیع قراضه بصحاح که با آن قطعه فقه باشد جایز است نزد ائمه حنیفه و اما دار رقیف چون خواهد حفظ رق و نفی آن از احرار طریف آن است که خانه چند که در آن حفظه و امانا باشد که اتباع همه رق نمایند و افراد کنند انجا ذکور از اناث ایجاد کنند و اجره این خانها ستانند بی منعی از احدی از متسرعین و من طلب لللال و جدّه و از انچه کتاب رسم نهاده اند توابع خراج است مثل حق الکفایه و حق الثمن و غیر آن و توابع زکاة است مثل مراعی و حق العدد و توابع مقاسمات است که مضاعف کرده اند بسبب آن انچه الله تعالی فرض

\*) Vocem addidi.

انچه احداث کرده اند از جنایات ان است که انرا ناب المال نام کرده اند پس انچه از گوسفندان می ستانند انرا اجره حامیان میدارند که قطیعهها انرا نگاه میدارند و بر بیع جمال و بقر و خیل قطعه مقرره لازم گردانیده اند و میگویند ان اجره موافق ایشان است والله تعالی طرقات و موافق را اجره مباح نکرده اند و اگر اجره بودی اجره معلوم بودی در مده معینه اما آنکه کسی یک شتر را بفروشد و یکدینار از وی ستانند پس این غیر مشروع و عین عدوان است و احتمال تاویل ندارد و گفته اند که اول احداث سوق جمال چنان بود که تجار عرب که ایشانرا بنی الیمان می گفتند حمل کردند ببغداد در موسم حج پانجده هزار شتر پس یافتند که حجاج مکتفی شده اند و کس نبود که رغبه بان نماید پس مضطر شد عرب که انرا رخیص سازد پس در سوق جمال شخصی بود که او را علی بن ادریس می گفتند و او عدل و نقه بود پس جمیع شترانرا از ایشان خرید و ثمن تسلیم کرد در ان حال از خراسان حجاج رسیدند و مضطر بودند بخردن شتر پس در هر شتری یکدینار اضافه کردند پس در یکپفته پانجده هزار دینار کفایت کرد پس عباسه بن ساریان در اخر ایام دولت معز الدوله بر هر یک شتر یکدینار مقرر کرد پس این بدعه و رسم شد بمرتبه که هر کس که شتری میفروشد دینار میخواست از وی ... شریک ثمن اند و از جمله بدعتها چیزی است که از دار البطح و فواکه و بقول و قبان می ستانند و انچه احداث کرده اند در جلود غنم که پوست انرا می گیرند و مثل این از بدعتها است که منهی حرام است و از انچه احداث کرده اند چیزی است که از دار الضرب و دار الرقیف

عشر است یا خراج است و جایز نیست بیع هیچکدام از ایشان بر آنچه بیان کردیم از اقوال اصحاب شافعی بر آنند که جایز است امام را که بفروشد در مصالح آیه از ارض آنچه مصلحت داند در حاله اضطرار و مستترشد بالله او را حوادث و نوایب واقع شده بود و خوارج بروی خروج کرده بودند پس اراضی و نواحی بسیار از عراق فروخت و بر آن مقاطعات مخففه لازم مگردانید و فتوی داد بجواز آن قاضی ابو العباس احمد بن سلامه کرخى شافعی و این بنا بر آن بود که او قایل نبود که ارض عراق وقف است و از آنچه کتاب احداث کرده اند آن است که بر آسیاها و دولاها مقرر داشته اند از اخراجات اما فقها پس جایز داشته اند که هر آب مباح که مالک ارض بر آن نصب رجا نماید هیچ بر او نیست و همچنین آسیاها و . . . . که واقع است در دجله و فرات که معصیت نساژن راه سفن تجاره مگر آنکه نصب کنند در ملک دیگری که مالک را اجزه ارض هست اما کتاب میگویند آب دجله و فرات و زابها و آنچه منزل از جبال وسیع زروع مینماید بان واجب است بر آن خراج و آن ماده قوت است و همان دایر میگرداند آسیاها را بعد از آن و در اجمها می افتد و همچنین میشود اجزا و متولد میشود صید و بعضی از آن بدحلهها می افتد و از آن حطب پیدا میشود و بعضی در مثالج می افتد و از اجزا پیدا میشود حکم در مجموع آن یکست که سلطان مستحق است در اینها خضه از آن چنانچه مستحق است در زروع و اعتقاد دارند که زیاده کنند در وظایف آسیاها مالی که متوقر شود انتفاع بان چنانچه زیاده میکنند در خراج انواع متوقرة الاثمان همچو شاجسر و کرم و ورن . . . . . و غیر آن و این صوره عدوان بر عدوان و ظلم بر ظلم است و از جمله

بین المعاملتین و مباح است آن یا نه پس یافتیم که نبی صلعم نقل نموده شد از وی بخبر مستفیض که تلقی<sup>۸</sup> نموده اند امه ازو بقبول که نهی کرده از بیع غرر و نهی کرده از بیع آنچه پیش ادعی نباشد و از بیع آنچه مالک آن نیست با بیع و صحیح شده که نهی کرده از بیع ثمره و قبل از بدو صلاح آن و قال ارایت ان منع الله الثمره ثم يستحل احدکم مال اخیه پس منع کرده است بیع ثمره را ما دام که صلاحیه در آن پیدا نشده باشد بواسطه آنچه در آن است از غرر چون خراج و حق بیعت ائمال در آنچه جاری است بر مقاسمه از آن قبیل است که واجب نیست هنوز و جایز است که واجب نشود پس بیع آن باطلست باشد بجمیع اخبار ما تقدم زیرا که در آن غرر و بیع ما لیس عند الانسان است و بیع ما لا یملک است با آنکه در آن جهاله است نیز که اقل آن مانع بیع است و نهی کرده است رسول الله صلعم از معاومه و آن بیع ثمرات جهه سال مستقبل و چون رسول الله صلعم بمیدینه آمد و حال آنکه ایشان سلف میدادند ثمرات جهه سال آینده پس گفت من اسلف فلیسلف بکیدل معلوم الی اجل معلوم پس منع کرد الا از بیع در معلوم القدر معروف الاجل پس مجموع این دلایل مانع بیع فصل ما بین المعاملتین است چه خراج و مقاسمات که واجب شود در مستقبل محمول است و آنکه بعضی از ایشان انرا حق رقبه و اجرة الارض گویند از اسماء است که ما انزل الله بها من سلطان و اگر اجرة یا حق رقبه بودی بواسطه جهاله بیع آن جایز نبود سیما آنکه . . . . . اجرة باشد و ارض ملک صاحب آن است و بر مالک اجرة ملک خود واجب نیست پس فصل ما بین المعاملتین یا

۸) Cod. بلعی

قاسیه بیمن در راه حقی تعالی جلّ اسمه وچنان زیادہ شود مال  
 کہ کسی پیدا نشود کہ انرا اخذ نماید بعد از ان این آیت  
 بخواند اتَّخَذُوا اٰحْبَابًا مِّنْ دُوْنِ اللّٰهِ وَالْمَسِيْحِ بِنِ  
 مَرْيَمَ وَمَا امْرَاؤُا۟ اِلَّا لِيَعْبُدُوۡا اللّٰهَ وَاٰحِدًا كَقَوْلِ  
 اللّٰهِ بَدْرَسْتِيْ كَمَا نَصَرْتِيْ اَعْبَادُ اللّٰهِ وَاٰحْبَابُ اللّٰهِ  
 اِيَّا نَهْ جِيْزِيْ كَمَا اِيْشَانْ حَرَامْ مِي كِرْدَانْدِ بَرِ خُوْدِ حَرَامْ  
 مِيْدَارَنْدِ وَاِنْجِهْ حَلَالْ مِيكِرْدَانْدِ حَلَالْ مِي دَارَنْدِ كَقَوْلِ بِي كَقَوْلِ  
 اِيْنِ اَعْبَادُ اِيْشَانْ اِسْتِ بَعْدِ اَزْ اَنْ عَدِيْ كَقَوْلِ مِي بِيْنِمِ  
 زَنْ رَا كَه بِيْرُوْنِ مِي آيْدِ اَزْ قَاسِيَهْ بِيْمَنْ فِيْ جَوَارِيْ وَمَسْدِيْ  
 وِبَدْرَسْتِيْ كَه اِنْفَاقْ كِرْدِيْمِ كُنْجَاهَا كَسْرِيْ وَبِيْصِرْ دَرِ رَاهْ خَدَاوَنْدِ  
 تَعَالٰی وَعَدِيْ كَقَوْلِ اِنْتِظَارِ ثَالِثِ مِي كَشِيْمِ كَه اَفَاضَهْ مَالِ اِسْتِ  
 بِمَرْتَبَهْ كَه كَسِيْ نَبَاشَدِ كَه اِنْرَا سَتَانْدِ رَاوِيْ كَوِيْدِ بَمَا  
 رَسِيْدِ كَه مَرْدِيْ دِيْدَنْدِ كَه اُوْرَا دَرِ اِفْتَابِ يَزْ دَاشْتَهْ بُوْدَنْدِ  
 دَرِ زَمَانِ عَمْرِ بِنِ عَبْدِ الْعَرِيْزِ كَقَوْلِ بَاوِ جَرَا تَرَا دَرِ اِفْتَابِ يَزْ  
 دَاشْتَهْ اَنْدِ كَقَوْلِ مِّنْ عَرِيْفِ قَوْمِ خُوْدِمِ مَرَا مَطَالِبَهْ مِيكَنْنِدِ كَه  
 نَامِ فُقْرَا نُوَيْسِيْمِ تَا اَعْطَا كِرْدَهْ شُوْدِ بَايْشَارِنْ حَقِّ بَيْتِ اَلْمَالِ وَدَرِ  
 مِيَانِ قَوْمِ مَا نِيْسْتِ اِلَّا اَغْنِيَا كَه قَبُوْلِ نِيْمِيكَنْنِدِ اِنْرَا پَسِ اِيْنِ  
 مَصْدَقِ كَلِمَهْ ثَالِثَهْ بُوْدِ وَغَرَضِ اَزْ ذِكْرِ قِصَّهْ عَدِيْ اَنْ اِسْتِ كَه  
 دَرِ شَرِيْعَهْ نَبِيْ صَلْعَمِ وَاَرْدِ اِسْتِ كَه هَرَكِسْ رَا وَاَجِبِ اِسْتِ كَه  
 اِتْبَاعِ شَرَعِ كَنْدِ وِرَاعِيْ وَمَرِيْ دَرِ اَنْ مَسَاوِيْ اَنْدِ قَالِ اللّٰهُ تَعَالٰی  
 يَا اٰهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا اِلٰی كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ اِلَّا نَعْبُدَ اِلَّا اللّٰهَ  
 وَلَا نَشْرِكُ بِهٖ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا اَرْبَابًا مِّنْ دُوْنِ اللّٰهِ يَعْنِيْ  
 لَا يَطْعُ اَحَدٌ اَحَدًا فِيْ مَخَالَفَةِ طَاعَةِ اللّٰهِ تَعَالٰی چُوْنِ ثَابِتِ شَدِ  
 اِيْنِ نَظَرِ كَنْبِيْمِ دَرِ شَرِيْعَهْ نَبِيْ كَه اِيَّا وَاَرْدِ اِسْتِ بِيْعِ فَضْلِ مَا

α) Sur. 3, 57.

قضاء او قال « الله اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله وعدى بن حاتم نزد پیغامبر صلعم آمد تا امتحان کند حال وی را ونظر کند در شان وی گفت اگر ملوک باشد پنهان نیست از من واگر پیغامبر است پنهان نیست از من گفت چون امدم واز مجلس خون برخاسته بود پس عجوزی سر راه وی گرفت وساخن با او گفت در حاجتی که داشت پس در راه ایستاد واستماع سخن وی نمود وقضاء حاجت وی کرد گفتم این يك علامت گفت چون داخل خانه خود شد وادن داد مرا در دخول پس طرح کرد جبه من وساده وامر کرد مرا بقعود بر ان وحال آنکه او بر روی زمین نشسته بود گفتم این علامتی دیگر یعنی ملوک چنین نمیکند گفت بعد ازین گفت بمن ای عدی بن حاتم نزل نمیکند الا بآنکه بگویم لا اله الا الله گفتم مرا دینی است گفت من دانانم بدین تو از تو نه تو زکوشی ومراد صنفی است از اصناف نصاری وظاهر امران وزبوسی است وایشان صنفی اند از نصاری که باین اسم معروفند وبا وی از آنچه زکوشی روایت کرد که عرب نقل می کنند اسماء عجمیه بچیزی که اشبه است بان در لغه ایشان گفت گفتم بلی. وگفت ایا مرابع را اخذ نمیکند شما گفتم بلی گفت حلال تیسست بر شما در دین شما ومرباع ربع غنیمه است که امیر جیش گرفت در جاهلیه. وغنیمه حلال نبود در دین نصاری بعد از ان گفست ای عدی ابن حاتم گو تو ازیناچه میباید باین دین نمینمائی که می بینی که اهل ان ضعیف اند وقلیل اند پس نزدیک شد که ظاهر شود این دین تا بیرون رود زن از

---

a) Sur. 9, 31.



است که دانسته ابرم بدلائلی که شبهه در آن نیست و ظن  
 در آن نمیتوان کردن که شرعی که پیغامبر ما صلعم بان اتیان  
 نموده آن از نود حرف تعالی است و آنکه او علیه الصلوة والسلام  
 ناطق نبود از هموا بلکه ناطق بود بوحی که بوی فرستاده  
 میشد از جبریل علیه السلام و ثابت شده نزد ما قبل از علم  
 بصحّة نبوه علم بتوحید الله تعالی و نفی اشباه از و آنکه او  
 عدل رؤف رحیم است که نمیکشود الا خیر و صلاح به بندگان  
 خود و آنکه افریده است ایشانرا جهت منفعت ایشان و آنکه بندگان  
 اتیان نسوزند بعدول از صلاح و استقامت الا از قبل نفسها  
 خود و ایشان شهبوات و اختیارات عاجله بر آجله و آنکه ایشان  
 اتیان نمودند بصلال و فساد از قبل خالف ایشان که غی  
 است از ظلم ایشان که عالم است بقبیح ظلم چون این  
 ملامت صحیح است پس نیست بر امام و عیسیس امام الا اتباع  
 شریعه زیرا که واضع آن جلال اسماء عالم است بمصالح آن و بمفاسد  
 در عدول از آن و جاتو نیست امام را که عقد نماید عقدی  
 که تحرری کند بان مصلحه رعیه را و آن عقد مخالف شرع باشد  
 که حرف الله تعالی آنرا مباح گردانیده قال الله تعالی ولو اتبع  
 الحلف اهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فیهن وقال تعالی فی  
 قصه داود یا داود انا جعلناک خلیفة فی الارض فاحکم بین  
 الناس بالحق ولا تتبع الیهوی فیضلتک عن سبیل الله و چون  
 امام مخالفه شریعه کند ممکن نباشد مردم را متابعت وی و نه  
 آنکه قبول نمایند از وی بلکه اکثر صمداً تابع هوی است  
 و مخالف شرع است پس زایل شده امامت وی و همچو احدی  
 از آحاد رعیه شده که منفذ نیست حکم او و جایز نیست

a) Sur. 6, 78. b) Sur. 26, 25.

انفغان آن کرده اند و اول کسی که فروخته است آنرا معتمد در  
 وزارت اسمعیل بن بلبل بعد از وی اسراف کرد در بیع ابو علی  
 ابن مقلد ه. و در این اخبار و قصص است اما خبر بیع منصور  
 فضل ما بین المعاملتین آن است که روایت کرده اند که در بصره  
 ارض صلح نیست الا نهر مرآة و باقی بلده را بعنوه فتح نموده اند  
 و فرض نموده شد بر ایشان آنچه بر اهل کوفه فرض کرده اند  
 از خراج و جزیه و جانب فخرج منسوب بوده بکوره دجله و آن  
 سباخ و جبال بود پس مسلمانان بندهگان زنجی را خریدند  
 و آن کوهها و سنگها از آنجا کشیدند پس آن جانب موات شد  
 که آنکس که احیا نمود ملک وی گشت و معامله وی بعشر  
 مقرر شد و همچنین برین منوال جاری بود تا منقضی شد ایام  
 بنی امیه و بعض ایام منصور پس اهل فخرات دیدند که ضیاع  
 ایشان بضیاع فخرج قیمتی ندارد پس طلب شفاعت کردند از  
 عمرو بن عبید و غیر او که منصور شفاعت کند جهت بیع فضل  
 معامله تا لاحق شود ضیاع ایشان بضیاع فخرج که عشریه بود  
 پس منصور اجابه کرد و از بغداد چهار قاضی طلب کرد که  
 متوئی بیع آن شدند از آن است که کسی که بیع ارض عنوه  
 جایز نمیدارد ممنوع است از اکل ثمره فخرات و حکایت کرده ابو  
 محمد بن ابی حامد قاضی بصری که اکثر ارض فخرات اب بر  
 آن طاری شد پس در عرض دجله در آمد الا بقیه و ما اقتضا  
 میکنیم از قول فقها در منع از بیع فضل ما بین المعاملتین بر  
 فتوی که یافته ایم از آن ابی بکر رازی و آن اینست اما قول  
 تو که چرا جایز نیست امام را بیع فضل ما بین المعاملتین  
 و صرف آن در مصالح مسلمین و سبب ثغور بدرستی که اصل درین

a) Cod. addit بعد از آن مشریان sed litura obduxit.

مقاطععه بعلتی از فساد شرب یا غیر آن بعد از آن زایل شود  
سبب ضیعه بحال خود باز گردد و از اصطلاحات کتاب ایغار  
است و طعمه و تسویغ و ایغار و طعمه بیک معنی است ایغار  
مشتق است از غور و غور منخفص از ارض است . . . . . خفص نموده  
اند از چیزی که بروی مقرر شده است مثلا میگویند فلان  
سوال کرد که ایغار کرده شود حق بیت المال در ضیعه فلانیه  
بصد درم مراد آن است که خط نموده شود بصد درم و جایز  
نیست که ایغار مسقط حق بیت المال بنام باشد و ایغار  
کسیست که جهت وی مقرر نموده باشند و بمیراث بعقب وی  
نمیرسد و تسویغ مشتق است از ساغ یسوغ یعنی جایز است  
و تسویغ نباشد الا در خراج تنها و ببعض آنچه واجب است از  
آن نه جمیع آن و آن جاری مجری صلّه و هبّه است و مختص  
است بمسوغ له و ماضی نمیشود بوزنه وی و اگر در ملکه شریکی  
چند باشند و تسویغ از آن یکی از ایشان باشد پس آن از آن  
اوست نه از آن ایشان و ایشانرا نمیرسد مشارکه با وی پس  
ادا کنند بوی حق بیت المال بنام و قایم شود او بان بعد از  
تسویغ و فضل میان ایشان از آن وی باشد و آنچه احداث کرده  
اند کتاب فروختن فضل میان دو معامله است و آن ضیعه  
است میان معامله ایشان و قطیعه و قطیعه عشر است و عشر زکوة  
است که جایز نیست بیع آن و بیع فاضل بین المعاملتین خلاف  
اراء فقهاست و دلیل کتاب روایتی است که از منصور کرده اند  
که بیع کرد منصور بر اهل بصره بواسطه عمرو بن عبید فضل  
میان معاملتین و چون عمرو با وجود ورع وی آنرا جایز داشت  
پس دلیل بر جواز باشد اما پیش محققان این روایت صحیح  
نیست و حجه کرده اند بآنچه خلفا فروخته اند و حکام و قضاه

شود از مال مقاطعه بقدر سهام قسمت که متفق اند شرکا بر آن ومولف کتاب مذکور گوید که قول من آن است که مالک رقبه حکم ندارند بر بیت المال واقرار او در آن لازم نیست ولازم نمیشود هر یکرا ارض بیت المال الا بقدر آنچه در دست اوست از رقبه خواه مقسوم باشد یا مشاع ویر حسب آنچه در آن است از غرس یا زرع ولازم نیست تفاوت ارض در جوده ورداه واعتبار نکرده اند انرا فقها وهمچنین اعتبار نکرده اند ارضی که ربع وی زیادترباشد از ارضی دیگر ونه درختی که حمل او زیادترباشد از درختی دیگر بلکه در غله مجرد آفت اعتبار کرده اند ودر شجر آنکه کامل نباشد حمل او واز آراء اهل کتاب در مقاطعات آن است چون ضیعه مشترک باشد میان جماعتی که عاجز باشد یکی ازیشان از خصه خود بواسطه ضعف حال وی ساقط میشود ازیشان بقدر آن وتصرف کند او در خصه خود وقدح نکنند آن در باقی خصص واگر عود کند صاحب خصه وسوال اعاده او کند بحال خود واجب باشد او را این ولزمه باشد بر او خصه او از مقاطعه جهه استقبال عود وی ولازم نیست بر او نقصان او از فایت واگر صاحب بیت المال تغییر کرده باشد در آن بغرس که استیناف کرده باشد انرا یا خرابی که عماره کرده باشد او را واجب است بر مالکی که ملک بوی اعاده کند که انفاق کند پس اگر منقطع میشوند شرب مقاطعه پس ساقط شود بعطله آن بعد از آن فایض شود آب در تعرض سنین پس عماره کند انرا وزراعت کند واجب است بر او از حق بیت المال آنچه واجب است در نظیر آن نه مقاطعه زیرا که حکم اول زایل شده وچون ضرب نموده شود

عماره فسح آن نمی نماید و مقاطعه در خرابی میباشد که آنرا معمور دارند یا موات که آنرا احیا کنند یا استیناف وجه آن شرب که منفعه سلطان از آن منقطع باشد و محتاج باشد بانفاق تاه معمور شود و لهذا در کتب قدیمه در مقاطعات چنان نوشته اند که فلان آمد و ذکر کرد که قریه فلانیه خراب است و از شرب معطل است و سوال کرد که بمقاطععه بوی داده شود تا انفاق کند بر عمارة آن و تکلف کند در اصلاح آن پس اجابه سوال وی نموده شد و هرگز مرسل اللفظ نمی باشد بی سببی و چون اداء مقاطعه در سنین هلالیه است و معل . . . . ساقط میشود از ارباب آن آنچه ساقط است نعل زیرا که وجوب آن بر سنه خراجیه است و آنچه ماخوذ است از سال هلالیه معنی نیست و هرگاه که فاسد شود شرب مقاطعه یا نفع از آن منعدم گردد بسبب اصل ساقط شود اداء آن تا بحال انتفاع عود کند و اگر مقاطعه بر چند قراح باشد و صاحب او بیکه قراح بفروشد و ذکر کنند در کتاب میباعه مقدار آنچه متفقند بر آن از مقاطعه بر مبیع لازم ایشان میشود و بعضی گفته اند لازم نمیشود و اگر ذکر کرده باشد بر مبیع بقسط او از اصل بتعدیل لازم میشود و تعدیل آن است که نظر کرده شود بارتفاع اقرحه و نقص مقاطعه و نظر جریبهها نکنند زیرا که در آن نیکه و بد و بسط و مغروس میباشد و اگر مبیع سهمی مشاع باشد لازم نشود بر مستوفی مقاطعه تغییر آن بلکه استیفا از اصل نباید بفریضه و اگر قسمت نمایند بر حسب قیبه نه بر قدر جریبهها پس گردد مثل یا صاحب ثلث صد جریبه نیکه یا صاحب ربع صد جریبه که کمتر از آن باشد گفته اند لازم

یا Cod. a)

نمایند و اقطاع جنائز است که در هر دو حق بیت مال باشد از جزیه و خراج ورقبه و نظیر آن است تسویغ و ایغار و طعمه و نذر ایشان قطیعه متغیر نمی شود زیرا که امام شرط میکند در آن بعدم تعقیب بعض \* وعدم تغییر. بخلاف اقطاع که متغیر میشود زیرا که آن عوض معاش مرتزقه است و رای ایشان آن است که ایغار مینمایند مقطع را و ایغار مفارقه<sup>h</sup> نمودن آن است از عشر و خمس و خراج بچیزی که ادا کنند هر سال در اقطاع آن که حسب قسمل و ناسخ بان نرسد و گفته اند که رجوع نمایند بمقطع<sup>e</sup> بزیاده اگر ارتفاع زیاده شود همچنانکه او را رجوع به بیت المال نرسد هرگاه که ناص باشد و اثر استقاله نماید<sup>e</sup> مقطع از اقطاع اجابه نموده شود بان و آنچه مستحق میشود مقطع<sup>e</sup> در هر سال خراجی از سالها اقطاع او سال هلالیست که دوازده ماه است اگر مشکل باشد ابتداء آن پس نظر کرده شود در شهر عربی که در تشرین الاول واقع است که مقدم است بر شهری که کتاب اقطاع در آن شهر نوشته شده و استقبال کرده شود سال هلالی را استخراج کنند از حقوق سنه هلالیه مقاطعات و آنرا بوی دهند و اثر معلوم باشد استخراج او عوض دهند بوی اما در مقاطعات بر ضیاع و حدود و قراچها و بسطها و رجها و شجرها می باشد و هر که نمیکند در آن جزییه آنها و بر جزیب جسیزی معلوم معین نمایند اگر تعیین نمایند تحقیقی باشد از سلطان بر رعیه زیرا که مقاطعه لازم است بر ایشان خواه زراعه کنند یا نکنند و نذر ایشان مقاطعات منعقب نمیشود بنقص و آنچه حیات میشود از غرسی یا زیارتی

a) B margine. b) Superscr. مقرر c) Superscr. به استقطع

d) Cod. نمایند e) Alla manu in mutatam. f) Gentileto اگر

Pag. ۳۶۵ lin. 15. \* ملکه \*

Pag. ۳۶۷ lin. 15. dele \* الشرب \*

Pag. ۳۳۰ lin. 3. \* استقاء \*

و مؤلف کتاب درین مسئله ترجیح اسبغ  
باحیا نمود در سبغ و متاخران شافعیه برآنند اگرچه امام رافعی  
و امام نوآوری بر سبغ اقرب بمنبع اند یعنی آنکس که پیشتر  
باشد بمنبع حق او مقدم باشد و اگرچه متاخر باشد در احیا  
ولکن اصح مختار مؤلف کتاب است

— lin. paenult. \* علیه \*

Pag. ۳۳۳ lin. 11. \* أَحْمِلُ \*

و این خلاف معظم احکاب شافعیه  
است آنچه ایشان برآنند که حق وی زایل نمیشود ما دام  
که فصل وی طویل نباشد

و مخایره عبارت است از آنکه آب زمین  
از مالک باشد و تخم و عمل از عمل و در اشتقاق آن خلاف کرده اند  
بعضی میگویند مشتق است از خیار و آن زمین نرم است و بعضی  
میگویند مشتق است از خبیر و خبیر بغارسی برزیگر است

Pag. ۳۴۴ lin. 13. P. capite finito haec addit: و این  
فصل زیاده کرده شد بر کتاب احکام که کتاب اصطلاح دارند  
در اقطاع و قطیعه و مقاطعه و آن ضرورات احکام سلطنت<sup>۱</sup> چون  
مصنّف متعرض نشده بود و در بعض کتب موقوف بها بان اطلاع  
یافته شده بود الحاق رفت بدانکه کتاب را اقوال است در اقطاع  
و قطیعه و مقاطعه که محمول است بر عرف و علاه ایشان اما قطیعه  
مختص است بحقوق رقاب و صرافی مختصه بایمه و بمواتی که احیا

۱) Superscr. سلطانیت

کردند اما عبد الرحمن بن عوف رای او بر اختصاص بایشان بود و رای علی و عثمان و طلحه رای عمر بود و حجه آوردند از قول الله تعالی « وما افاء الله علی رسوله من اهل القرى للرسول ولذی القربی والیتامی والمساکین وابن السبیل کیلا یکون ذولۃ بین الاغنیاء منکم وما اتاکم الرسول فخذوه وما نهاکم عنه فانتهوا بعد از ان گفتند للفقراء المهاجرین الی اخر الایة بعد از ان گفتند والذین تبووا الدار والایمان من قبلهم الی اخر الایة بعد از ان گفتند والذین جاوا من بعدم الی اخرها پس الله تعالی عام کردانید انرا پس در آنجا نیز علم باشد پس رای بر ان قرار یافت

Pag. ۳۰۶ lin. 3. Sub *domos iuvenum et puellarum* intellego *orphanotrophia*. I. ab Hammer offert l. 1. pag. 259, nec tamen interpretatus est.

Pag. ۳۰۶ lin. 11. P. locum sic vertit: *وانکه عمل کند در نخل و کرم و مساحت خراج بحسب قرب ان از اسواق و در گناه بین بمثل مقاسمه عمل نماید*

— lin. 16. *'Et eius conversio in cum id ob causam aliquam fieri oportet, ex imamorum auctoritate pendet, ita ut durante causa permaneat'*.

Pag. ۳۰۷ lin. 6. *أبَلَّةٌ* nomen oppidi est, vid. *Abulfedae geogr.* pag. ۵۷ et ۳۰۸.

— lin. 10. *Legē تُعَرَّفُوا* 'doceamini'.

Pag. ۳۱۱ lin. extr. \* *فَتَرَحَّم*

Pag. ۳۱۳ lin. 4 seqq. *Prorsus eadem sunt, quae de aedificiis Romanorum apud Heinecc. lib. II tit. 3, 4 leguntur.*

\*) Sur. 59, 7 seqq.



computando terrae Savadensis proventu **Maverdium** plenum numerum attulisse, qui quidem cum accuratius definiendus est, efficiuntur 200,400,000 drachmae Persicae sive 286,785,714<sup>2</sup>/<sub>7</sub> drachmae Islamicae, quoniam drachma Persica unam drachmam Islamicam et tres septimas partes valet pag. ۳۷.

Pag. ۳۰۳ lin. 11—13. 'Ideoque vendere solum agrorum non potest, et pretium, quod pro iis accipit, pro usufructu est, quia possessio in alium transfertur, non quia proprietas stabilitur, nisi in eis quae in agrorum solo plantavit vel aedificavit'. Vide quae de تصرف و ملک dixi pag. 15.

— lin. 15. P. ودر تاریخ ابن حمدان مسطور است که چون در عهد عمر فتح عراق شد مشوره کرد با مردم در قسمه ارض ان پس جماعتی که انرا فتح نموده بودند خواستند که مخصوص ایشان باشد عمر گفت پس جماعتی از مسلمانان که بعد ازین پیدا شوند حال ایشان چگونه باشد و حال انکه اراضی و اموال اسلام منقسم شده باشد عبد الرحمن بن عوف گفت ارض و مال الله تعالی بر دست ایشان فتح نموده پس ایشان بان احق و اولی اند عمر گفت رای من نیست این سخن شاید که بعد ازین بلده فتح شود که در انجا فایده نباشد بلکه عیال مسلمانان شوند و اهل عراق و شام مخصوصه مینمودند با او که آنچه ما بشمشیر خود گرفته ایم حق ماست و دیگری در ان مدخل ندارد عمر امر کرد که اصحاب از مهاجران اولین حاضر شدند جهت مشوره و اختلاف

a) Vocem addidi.

ممکن باسقاط ملكه وجعله منه كالمسجد فيجعل لذلك قال  
 ال... وكان ابو يوسف يقول بقول ابى حنيفة حتى وصل بغداد  
 فسمع حديث بن عمر فرجع عنه وقال لو بلغ ابا حنيفة هذا  
 لرجع اليه وهو ما روى ان عمر كانت له ارض نخل فقال  
 لى استفدت مالا نفها افاضتدق به فقال تصدق باصله لا يباع  
 ولا يوهب ولكن تنفق ثمرته على المساكين فتصدتق به عمر في  
 سبيل الله وفي الرقاب والمساكين وابن السبيل ولا جناح على من  
 وليه ان ياكل منه بالمعروف او يوكل صديقاً له غير مة . . . .  
 ولاى حنيفة قوله عمر لا حبس عن فرائض الله وعن عبد الله  
 ابن زيد انه تصدق بصيعة له فشكاه ابوه الى النبى عمر فقال  
 له ارجع فى صدقتك ولان شرائط الوقف تراعى فيه ولو زال  
 عن ملكه لم ترع كالمسجد ولانه يحتاج الى التصدق بالغلة دائماً  
 ولا ذلك الا ببقاء العين على ملكه

Pag. ۴۹۵ lin. 3. item significat فتصدتق بها

Pag. ۴۹۷ lin. 6. \*عكاظ\*

Pag. ۴۹۸ lin. 14. Caabi Ben-Sohair carmen ed.

Freytag. XX.

Pag. ۳۰۰ lin. 7. Lege من جبال pro للجبال \*

— lin. 11. P. صحاح ميثويد عراق  
 بلاد معروفة است مذكر مى باشد وموث مى باشد ويقال هو  
 فرسى معرب والعراقان الكوفة والبصرة انتهى

Pag. ۳۰۲ lin. 7. Ahmed fol. 36 .وزن سبعة

v. rem sic explicat : سى الدرهم وزن سبعة مثاقيل  
 وكانت الدراهم فى البلدان كلها مثاقيل كالدنانير الى زمن الحجاج  
 Monendum est autem in وهو اول من احدث وزن سبعة

Pag. ٢١٣<sup>هـ</sup> lin. 7. Nomen مخيريف scribendum esse et non مخيرق, id quod ex Gaussin l. l. suspicari possis, forma معيقيف in كتاب تهذيب الاسماء pag. ٥٧١ probatur

Pag. ٢١٤<sup>هـ</sup> lin. 4. وقفها i. e. وحبس الارض على نفسه. Operae pretium videtur hoc loco addere quae S. fol. ٨٥ v. marg. de usu et vi vocis وقف offert cum quae in كتاب التعريفات pag. ٢٧٤ leguntur, breviora et obscuriora sint. الوقف في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقوف لان الناس يقفون فيه اى تحبس للحساب وفي الشرع حبس شى معلوم بصفة معلومة على ما نبيته واجتمعت الصحابة على جواز اصل الوقف لما روى انه هم تصدق بسبع حوائط في المدينة والخليل عمر وقف وقوفاً في باقية جارية الى يومنا وانما اختلفوا في كيفية جوازه قال ابو حنيفة وزفر شرط جوازه ان يكون موصى به او يقول انا مت فقد وقفته حتى لو لم يوص به لم يصح ويبقى على ملكه يجوز بيعه ويورث عنه الا ان يجيزه الورثة فيصير جائزاً ويتأبد ولو قضى القاضى بلزومه لزوم ونفذ لانه قضا في مجتهد ولم يكن لغيره ابطاله وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط لجوازه شى من ذلك وهذا بناء على ان الوقف عنده حبس العين على ملكه عملاً بمقتضى قوله وقفت والتصدق بثمرته وغلته المردومة على الساكين ولا يصح التصديق بالمعدوم الا بالوصية وعندنا هو ازالة العين عن ملكه الى الله وجعله محبوساً على ملك الله على وجه يصل نفعه الى عبادته فوجب ان يخرج ممن ملكه ويصير محرراً عن التملك ليستمّر للعباد ولهما ان الحاجة ماسة الى لزوم الوقف ليصل ثوابه اليه على الدرهم وانه

که ضبط آن باید نمود بیوت بنی فِزار بکسر نون و بغاست  
 واضاء لِبْنِ اضاءة بفتح هـ و صاد معجمه است بر وزن قنائة وان  
 محذ جمع گستر اب است و ابین بکسر لام و اسکان باء  
 موحده است و اعشاش بفتح هـ و دو شین معجم  
 restituendum est. Itaque in textu lin. 9. جمع عَشْ است

Pag. ۲۷ lin. 13. \* الغائب 'nisi ut praesens absenti  
 hoc nuntiaret'.

Pag. ۲۱۰ lin. 5. \* والغصن

Pag. ۲۹۱ lin. 2. P. addit: و امام نواری در خواص حرم چند  
 چیز شمرده سوی آنچه مؤلف یاد کرد اول آنکه مغلط  
 است دیه قتل در آن دوم آنکه حرام است نقل اجبار  
 و قراب آن بحل و مکروه است ادخال از حل باجا سیوم  
 آنکه مختص است ذبح حیوانات جهت حج بان ارض چهارم  
 آنکه دم نیست بر متمتع و قارن ما دام که از اهل حرم  
 باشد پنجم آنکه مکروه نیست صلوة نافله که سبب ندارد  
 در وقتی از اوقات در اجسا و مساوی است در آن مکه  
 و سایر ارض حرم ششم هرگاه که نذر کند قصد آن لازم  
 است بر وی که وفا نماید آن بحج یا عمره بخلاف غیر آن از  
 مساجد و معابد که واجب نیست ذهاب بان ما دام که نذر  
 کند الا مساجد رسول الله صلعم و مساجد اقصی بواحد  
 القولین هفتم که مختص بکعبه است تحریم استقبال و استدبار  
 آن در حاله بول و غایط در حجرا هشتم تضعیف اجر است  
 در صلوات بکعبه و همچنین سایر اقسام طاعات

— lin. 7. \* عبید

— lin. 7. P. وپوشیده نمائند که امام نواری رحمه الله در مناسک ثویب اسماء مکه شانزده است مکه ویکه وبلد و أم القرى وبلد الامین ام زحمر وصلاح بفتح صاد وکسر حا مقدسه کلاسسه ناسه بنون باسه ببا حاطمه رأس هرس بضم عین ورا لسوی ودر ناسه تخفیف سین و تشدید آن هر دو منقول است مجموع شانزده نام است

Pag. ۲۷۱ lin. 15. الحجبة i. e. ianitores Kábae iique fuerunt بنو شيبه, ut apud Harir. ۳۴۴ schol. lin. 4. legitur.

Pag. ۲۸۰ lin. 8. حجارة \*

Pag. ۲۸۳ lin. 12. Sermo obscurus qualis vatem decet; respicit autem ad dissensiones civiles nova Mohammedis doctrina inter Arabes orituras. Id ipsum supra iam lin. 2. donec veniat id quod tumultum excitet innuit. In vocibus لها عقد proverbium latet, si quidem de eo cuius ira sedata est تحللت عقده dicitur. Maid. III, 132. Hinc etiam Ham. ۳۸۴ vers. 5 explicandus est. Et de sequentibus P. adnotat: والمرير العزم يقال ما استحال مريره اى ما تغير عزمه

Pag. ۲۸۳ lin. paenult. ولأرقلت \* itemque nott. critt. lin. 3. فصونوا

Pag. ۲۸۴ lin. 9. المخيلة \*

Pag. ۲۸۹ lin. 11. P. addit: وامام نواری در مناسک گفته که ماوردی در احکام سلطانی حد او از جهه یمن نکفت و حال آنکه حد او از جانب یمن طرف أصاة یمن در ثنیه یمن است بز هفت مهمل ودرین حدود الفاظ غریبه است

على ضربها بغير اذنه فقال انى اعرض عليك امرا فان رأيتَه اصلح  
 للمسلمين من قتلى قبلته واعتقتنى قال افعَل فوضع له الاوزان ووزن  
 ألف درهم وخمسائة وثلاثمائة الى وزن قيراط فجعلها حديدًا  
 ونقشها وجاء به الى الحجاج فقال هذا أنفع للمسلمين من تلك  
 فلا يغير احد مع هذه الاوزان قال وكان الناس الا ياخذون  
 الدرهم الوازن فيزنون به غيره حتى تكثر اندراهم فتبلغ ألفا  
 فيزنون بالالف ألفا واكثر من ذلك يوخذ عددًا حتى كان  
 الحجاج اول من عملت له الاوزان ونسبت السميوية الى سمير

\* المتلفات. 3. lin. ٢٧. Pag.

— lin. paenult. Codd. lectionem حتى in حين  
 mutandam esse censeo, sic vertens: 'et praefecti Omay-  
 yadarum hoc improbabant, ita ut in eo modum exce-  
 derent'. P. وحده اسراف رسانيدند. Vox IV. سرف  
 'excessit in re' significat. cf. Anspach hist. Khalif. Al-  
 Walidi et Solaimâni ٣٣ lin. 13, et quae ex P. attuli  
 pag. 38 lin. 2; Hariri ٣٣٠, 1 et schol.

\* ثمانية. 5. lin. ٢٧. Pag.

Pag. ٢٧٣ lin. 6. Legendum est الشريب 'compotor,  
 socius', idque L. quoque voluit qui offert سريكة, i. e.  
 شريك; nam quod P. explicandi gratia addit, in hunc locum  
 non convenit: سربت ان است كه سعى كند شير خود را  
 با تو وشرب كند با تو واكه بد خلقي است. Vult  
 enim dicere amicum, qui difficilem immorigerumque se  
 praebet, reliquendum esse, donec necessitas eum reducat.

\* انها تنس. 6. lin. ٢٧. Pag.

constat, dissolvitur et frangitur ita ut participium مكسّر  
hoc loco per 'singulus' bene reddere possis. ٣٠١, 2. 5.

Pag. ٣١٦ lin. 15. رأيت \*

— lin. paenult. Suffixum in vocibus اطولها  
et أقصرها ad الناس, quod menti scriptoris obversabatur,  
referendum est, idque etiam e sequenti ثلاثة apparet.

Pag. ٣١٨ lin. 5. 6. اعشاره et اسباعه \*

— lin. 14. Ahmed in capite de numis sic  
loquitur fol. 37 v.

معرفة ضرب الدراهم والدنانير ومعرفة الاوزان

اعلم ان الأول من ضرب الدراهم البيض وكتب عليها قد هو  
الله احد الحجاج بن يوسف وقال بعضهم أول من ضرب الدراهم  
زيد وأول من ضرب الدنانير عبد الملك وأول من ضرب الدراهم  
الزيفه ابن مرجانة حين هرب من البصرة الى الشام ونزل منزلا  
من منازل الاعراب فخشى ان يبينوه فقسما بينهم وعن بعض  
ان الحجاج أول من ضرب الدراهم في الاسلام وكانت الدراهم قبله  
السود التي ضربها الاعمير فطبع الحجاج فيها اسمه وكانت سودا  
عليها الحجاج وكانت العشرة منها سبعة مثاقيل وكانت الطبرية  
ايضا والبلغية السود فطبع الحجاج الدراهم المكروهة فكرها الناس  
كان القرآن الذي فيها فسميت المكروهة لذلك ونهى ان  
يطبع احد غيره فطبع سمير اليهودى دراهمه السميية وجعلها  
من فضة خالصة وجعل فيها زهبا فأتى بها الى الحجاج وتسمم فامر  
بقتله فقال اصلح الله الامير أنظر اليها فان لم تكن أجود من  
دراهمك فأقتلني فنظر اليها فوجدها كذلك فامر بقتله لجرأته

الزيفه (٥)

detur tantum, ita tamen ut possessor annum stipendium sive vectigal (خراج) pendat, tanquam cōductionis pretium, idque vim emphyteuticam habet. Iam perspicitur, cur lin. 14. agrum publicum sive vectigalem in agrum privatum sive decumanum transire nolit; id enim rei publicae detrimentum affert, quippe quae proprietatem tunc amittat. Vide etiam pag. ٣١٢ lin. 16.

Pag. ٢٥٨ lin. 6. \* تنقسم \*

Pag. ٢٥٩ lin. 5. \* اهل الفى \*

Pag. ٣١١ lin. 11. \* تلك \*

Pag. ٣١٥ lin. 7. \* المسوح \*

— lin. 10. مكسرة. Hac voce Ahmed saepius utitur, eamque exemplo e fol. 30 v. petito illustrabo. وأما المثلثات فإن تكسيروهن جميعاً ان تضرب عموداً في نصف القاعدة أبداً إلا ان تكون المثلثة نصف المربعة فاذا كانت نصف المربعة فاتك في تكسيروها بالخيار ان شئت ضربت العمود في نصف القاعدة وان شئت ضربت احد القطرين في نصف الاخر

'Et triangulorum quidem in genere summa sic definitur, ut basin cum dimidio altitudinis semper multiplices, nisi si triangulum sit dimidium quadranguli. Quodsi est dimidium quadranguli, licet tibi in definienda summa multiplicare aut basin cum dimidio altitudinis aut latus alterutrum cum dimidio lateris alterius.'

تفسير est igitur 'summam figurae geometricae definire'; quod si fit, res in singulas partes sive mensuras, ex quibus



داده شد با ایشان بجزیه و گفتند با عمر رضی الله عنه ما هریم  
 که ادا نمی کنیم آنچه ادا میکند عجم از ما بستان آنچه  
 بعضی از شما از بعضی میستانند و مراد ایشان زکوة بود  
 عمر رضی الله عنه گفت ان فرضی است که الله تعالی بر  
 مسلمانان لازم گردانیده گفتند زیاده نکن بر ما آنچه زیاده  
 میکنی باین اسم یا باسم جزیه پس مرضاه کرد با ایشان بر  
 آنکه مصعب سازد بر ایشان صدقه و مخالفه نکرد باوی  
 هیچکدام از صحابه پس این صورت همچو اجماع شد

\* تخریف Pag. ۲۰ lin. 14.

\* دواوین Pag. fol lin. 15.

اما در کُتُب معتبره شافعیه P. Pag. fol lin. 10.  
 مسطور است که کسی که نقض عهد نمود از ایشان حکم  
 او حکم اسیر کامل باشد یا امام مخیر باشد میان صفات  
 اربعه که از قتل و استرقاق و منّ و فدا است

واضح در مذهب شافعی ان است P. Pag. fol<sup>۳</sup> lin. 14.  
 که چون منتقض شود عهد اهل ذمه بقتال واجب است  
 مقاتله با ایشان و چون منتقض شود بغیر قتال مخیر است امام  
 میان قتل و استرقاق و منّ و فدا چنانچه گذشت

Pag. fol lin. 7. Omnis ager aut privatus aut pub-  
 licus est. Et privatus quidem ab omni tributo liber est,  
 nec nisi de rebus quae in eo crescunt<sup>e</sup>), decimae  
 solvuntur. Ager vero publicus vectigalis est et in pri-  
 vati hominis dominium transire non potest; sed possi-

<sup>e</sup> في الأموال المرصدة للنماء pag. ۱۲۱ lin. 6. i. e. in rebus quae incrementum capiunt

ما یاتی Male, si quidem locutio بر آمدن و رفتن نداشتی  
وما یدر i. e. 'quae facit et quae omittit' cf. Freyt. chrest.  
gramm. hist. pag. ۸۵ lin. 5. totam agendi rationem (thun  
und lassen) significat, et iam ex Matth. 23, 23; Luc.  
11, 42 nota est. Verti igitur debet: 'et quum te ad totam  
tuam agendi rationem educaverint', ita ut quidquid vel  
facis, vel non facis iis acceptum feras.

— lin. 9. Coniicio **أبناوكم**

Pag. ۳۳۵ lin. extr. P. **اما بر اطلاق نیست بلکه اثر**  
**زوجین رقیین باشند منقطع نمیشود میان ایشان نکاح زیرا که رق**  
**میان ایشان حادث نشده بلکه انتقال یافت از شخصی بشخصی**

Pag. ۳۴۰ lin. 9. Ham. ۴۵۸ v. 4 schol.

— lin. 14. **\* خمسها**

Pag. ۳۴۵ lin. 15. **للجزية** et **للخراج** prorsus eadem tri-  
buta sunt, quae Romani 'censum capitis et censum soli'  
appellarunt Heinecc. Antiqq. Rom. I app. 114; illud  
de persona, **رقاب الناس**, hoc de solo, **رقاب الارض**,  
exigitur; illud ab infidelibus solvendum est, qui cum ad  
Islamum convertuntur, cessat; hoc non cessat. Iam vero  
distinguenda est quaedam **خراج** species; quae proprie  
naturam **جزية** habet, de qua vide pag. ۳۵۹ lin. 2 et pag.  
۳۶۱ lin. 10 sqq.

Pag. ۳۴۸ lin. 10. **\* معتقدم**

Pag. ۳۴۹ lin. extr. P. **و بدانکه این جماعه قبيله چند**  
**اند که معلوم نیست که چه وقت نصرانی شده اند پس قرار**

est'. Vult autem, sese etsi pugna haud levis esset, tamen  
magnam praedam fecisse. Versu autem sequente dicit,  
si non pugnasset, futuram fuisse ut nonnisi tot cameli,  
quot equus suus pedes haberet, i. e. quattuor sive  
paucissimi caperentur. Iam quae P. adnotat, exhibebo.

خلاصه مضمون ایبات آنکه قوم نهی کردند مرا پس ملاقات  
کردم من ایشانرا در حالتی که سوار بودم بر اسپی که  
خَبَط کرد در زمین مستوی والاجرچ هو الارض الذی فیہ رملٌ  
ویقال کرا الفرس ای خبط پیده وپنداری من بمرتبه بود که  
قوم بخواب می رفتند وچون ایشان بخواب بودند من خواب  
نمیکنم پس آنچه من غاره کردم وعبید غاره کردند میان  
عیینه واقرع قسمه نمود وگویند عبید اسم فرس اوست و حال  
آنکه من در حرب صاحب قدره بودم پس اعطا کرده نشد  
بمن چیزی و منع کرده نشد والا اعطا کردی کاجکی بقدر قواتم  
اربع فرس من و حال آنکه حصن وحابس که پدران عیینه واقرع  
اند فائق نبودند بر مرداس که پدر من بود در هیچ مجمع وین  
نیز ازیشان کمتر نیستم وکسی که امروز نازل شد رفیع نمیگرد

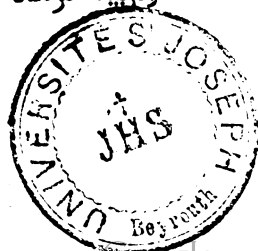
Pag. ۳۳۷ lin. 4. P. versum ita vertit: یعنی ای سواری  
که بزرگی تو مظنه فتح پنجم بود وفتح مکه را فتح خامس  
نام نهاد; reliqua recte interpretatur.

Pag. ۳۳۹ lin. extr. P. vertit: و حمل کرده شد دیه هر  
پیشوایان بی النجار ارباب اصل و فرع

Pag. ۳۳۹ lin. 10. \* وَقَفَّتْ \*

Pag. ۳۴۲ lin. 2. P. vertit: و تریبه کردند ترا که قدره

\*) Cod. مردم



ثلثان باب سماء باشد وثلاثی بنصح پس پنج سلس عشر لازم  
باشد همچنين مصرح است در کُتُب شافعی

Pag. ۲۷ lin. 8. \* ونحاس \*

Pag. ۳۰ lin. extr. \* أسوأ \*

Pag. ۳۰ lin. 9. vide pag. ۳۷ lin. 9.

Pag. ۳۷ lin. 5. \* وهيا \*

Pag. ۳۸ lin. 11. Notum est post mortem Mohammedis inter Abubekrum et Alium de haereditate magnas dissensiones ortas esse, de quibus Tabari ed. Kosegarten I, 16 uberius loquitur.

Pag. ۳۹ lin. 2. Sur. 4, 12.

— lin. 14. lege ليكون, mendum ex L. irrepsit, qui hanc lectionem offert.

Pag. ۳۰ lin. 11. Eandem verborum coniunctionem pag. ۲۷ lin. 4 reperies.

— lin. 9. الدَرْبِيّ metri causa pro الدَرْبِيّ, quod lex. offert, legendum est.

Pag. ۳۳ lin. 1. Subintellege الابل tanquam subiectum. Versiculi excepto quinto, Germanice conversi leguntur Litteraturgesch. d. A. I pag. 432. Sed tamen verbis فلم أعط شيئاً ولم أمنع

Versprochen hatt' ich Vieles mir vom Kriege,

Allein ich hatte keine Frucht vom Siege.

longe alia subest sententia, quae quidem ad verbum haec est: nulla res mihi donata nullaque mihi denegata

lulum mutatis dixisse, atque verisimile est, hominum qui illas referebant, vitio eam mutatam esse.

Pag. ۱۷۷ lin. extr. یصیر \* De عمرة cf. Harir. ed. de Sacy ۳۵۳ et Baidh. in Sur. 2, 192 seqq.

Pag. ۱۱۲ lin. 7. مثل حصی الخذف 'qualis est calculus, qui digitis iacitur' Marr. prodr. IV, 24. In S. cum fabis (کالباقلاء) comparantur.

Pag. ۱۶۳ lin. 12. P. ودر کتب شافعیہ مسطور است که واجب نیست مبییت بر راعیان واهل میقات و بر کسی که از ضیاع مال خود ترسد یا مریضی داشته باشد که تعهد وی نموده باشد و بر کسی که طلب آبقی مینماید یا مشغول است بامری که خوف فوات آن دارد

Pag. ۱۱۴ lin. 6. De vocibus ومونة القضاء کفارة الوطی cf. Marr. prodr. IV, 25.

— lin. 13. P. قال فی الصحاح صرجت الثوب  
تصربجا اذا اصبغته بالحمرة

Pag. ۱۱۵ lin. 7. \* فیها

— lin. 17. P. ومغنی به در مذهب شافعی رضی الله عنه ان است که اگر امام عادل است صرف باو اولیست والا تفریق ان بنفس وی اولیست

Pag. ۱۱۶ lin. 1. cf. lin. ۹۵ pag. 4.

Pag. ۲۰۲ lin. extr. \* تبلغ

Pag. ۲۰۴ lin. 5. P. واین وجه اصح است واکثر متساوی باشند یا مشکل باشد حال پس سه ربع عشر لازم باشد واکثر

sive aliunde ad eum veniunt. Et de hoc loqui auctorem, verba محصورة במקانه demonstrant.

Pag. ۱۷۲ lin. 9. \* النقابة

Pag. ۱۷۴ lin. 11. P. marg. ودرین سخن نظر است  
وخلایف اصح مشهور در کتب شافعیه است چه مصرح است  
که وقت اقامه منسوط است بنظر امام اما وقت  
اذان منسوط است بنظر مؤمن که محتاج نیست در  
ان بمراجعه امام بدلییل حدیث مروی که رسول الله  
صلعم فرمود المؤمن املک بالاذان والامام املک بالاقامة

Pag. ۱۷۰ lin. 12. \* أم

Pag. ۱۷۱ lin. 16. \* اختیاریه فی addendum esse  
coniicio.

Pag. ۱۸۳ lin. 4. Maid. 24, 195. Vers. 3. P. sic  
vertit: وچیزی نمانده از آنچه مردم میخورند پیش ما بغیر:  
از حنظل که سال برو گذشته باشد و آب شور که باز  
از العُلهُ الغِسلُ nomen potius plantae  
esse videtur.

Pag. ۱۸۴ lin. 16. ك كالفی الردا, ك pro كُنْ adhibitum  
est: 'ac si pallium abiecisset'. Nisi codices consentirent,  
facilis esset coniectura ككقلب

Pag. ۱۸۵ Nott. lin. 4 dele و علیها \*

Pag. ۱۸۱ lin. 8. Num haec traditio eadem sit at-  
que ea quae pag. ۵۸ lin. 12 legitur, necne, haud facile  
dixeris, praesertim cum reputaveris, aequè verisimile esse,  
Mohammedem eandem sententiam saepius, verbis paul-

lulum mutatis dixisse, atque verisimile est, hominum qui illas referebant, vitio eam mutatam esse.

Pag. ۱۸۷ lin. extr. یصیر \* De عمرة cf. Harir. ed. de Sacy ۳۵۳ et Baidh. in Sur. 2, 192 seqq.

Pag. ۱۱۲ lin. 7. 'qualis est calculus, qui digitis iacitur' Marr. prodr. IV, 24. In S. cam fabis (کالباقلاء) comparantur.

Pag. ۱۹۳ lin. 12. P. ودر کتب شافعیه مسطور است که واجب نیست مبییت بر راعیان واهل میقات و بر کسی که از ضیاع مال خود ترسد یا مریضی داشته باشد که تعهد وی نموده باشد و بر کسی که طلب ابقی مینماید یا مشغول است بامری که خوف فوات آن دارد

Pag. ۱۱۴ lin. 6. De vocibus القضاء ومؤنة القضاء Marr. prodr. IV, 25. cf. فيه

— lin. 13. P. قال في الصحاح صرّجت الثوب تصريجًا إذا أصبغته بالحمرة

Pag. ۱۹۵ lin. 7. \* فيها \*

— lin. 17. P. ومفتى به در مذهب شافعی رضی

الله عنه ان است که اکثر امام عادل اولیست و اولیست والا تفریق ان بنفس وی اولیست

1. cf. lin. ۱۵ pag. 4.

\* تبلغ \*

واین وجه اصح است و اکثر متساوی

باشند یا مشکل باشد حال پس

sive aliunde ad eum veniant. Et de hoc loqui auctorem, verba محصورة بمکنه demonstrant.

Pag. lv<sup>r</sup> lin. 9. النقاية \*

Pag. lv<sup>r</sup> lin. 11. P. marg. ودرین سخن نظر است  
وخلایف اصح مشهور در کتب شافعیه است چه مصرح است  
که وقت اقامه منسوط است بنظر امام اما وقت  
انان منسوط است بنظر مؤمن که محتاج نیست در  
ان بمراجعه امام بدلیل حدیث مروی که رسول الله  
صلعم فرمود المؤمن املاک بالان والامام املاک بالاقامه

Pag. lv<sup>o</sup> lin. 12. امر \*

Pag. lv<sup>i</sup> lin. 16. ante اختیاره addendum esse  
coniicio.

Pag. lv<sup>o</sup> lin. 4. Maid. 24, 195. Vers. 3. P. sic  
vertit: چیزی نمانده از آنچه مردم میخورند پیش ما بغیر  
از حنظل که سال برو گذاشته باشد و آب شور که باز  
sed nomen potius plantae  
esse videtur.

Pag. lv<sup>r</sup> lin. 16. ك، كاتقی البرا، ك pro كُنْ adhibitum  
est: 'ac si pallium abieciisset'. Nisi codices consentirent,  
facilis esset coniectura كقلب

Pag. lv<sup>o</sup> Nott. lin. 4 dele و علیا و ante

Pag. lv<sup>i</sup> lin. 8. Num haec traditio eadem sit at-  
que ea quae pag. lv<sup>o</sup> lin. 12 legitur, necne, haud facile  
dixeris, praesertim cum reputaveris, necne verisimile esse,  
Mohammedem eandem sententiam occupius, verbis paul-



Freytagius ad Häm. 11 et provv. arr. III, 3136. Pro **بیرعها** melius cum M. et P. **بیرعهم** legas. Hemistichium sextum ex O. exhibui, etsi rectius fortasse cum P. **الاکل** scripsissem. Nam inter pectus et dentes ferae (**الاکل**) positum esse, summum periculum et salutis desperationem indicat, et conferri huc possunt Maid. III, 123, Ibn Badr. pag. 5. De altero dicendi genere vide Ham. 110 v. i. ibique Freyt.

Pag. 108 lin. 12. Nota est ellipsis in verbis: **فَانْ تَجْزُ بِهَا مَا بَيْنَهُمَا**, quam saepe numero in hoc libro reperies. Pag. 148 passim; 114, 7; 103, 4; 117, 6. cet.

Pag. 110 lin. 5. **انْهَبْ** excitantis est et 'age, agedum' significat, pag. 111 lin. 15; similiterque **بِرْخِيْز** apud Persas pag. 16 lin. 19.

Pag. 117 lin. 9. **وَبَقِيْل** \*

Pag. 118 lin. 13. **لَاخِر** \*

Pag. 111 lin. 7. Ne credas haec pugnare cum iis quae pag. 113 lin. 11. exposita sunt, moneo probe distinguendum esse inter iudicem, cuius iurisdictio intra urbis alicuius partem continetur, et inter iudicem, qui nonnisi in certo urbis loco ius dicere potest. Nam ille in eos solos, qui istam urbis partem habitant, iurisditionem habet, hic vero in omnes qui ad eius tribunal accedunt, sive habitant, ubi tribunal eius est,

که اهل بصره را با مهدی قصه و حکومه واقع شد در نهر معروف بمرغاب و رفع نمودند آنرا بعبید الله بن حسن عنبری که قاضی او بود در بصره اهل بصره گفتند ارض اتجا موات است که ما احیا نموده ایم و روایت صحیح از رسول الله صلعم وارد است که من احیی ارضاً مینتہ فہی لہ پس مهدی از مجلس خود برخاست و بی بیان سخن مسجد آمد و روی خود بر خاک نهاد و گفت سمعاً و طاعتاً لامر رسول الله صلعم بعد از آن بجای خود باز گشت عبید الله بن حسن گفت اهل بصره غالب شدند چه آنکه حدیث مذکور ثابت است مهدی گفت بچه چیز مستحق موات است کسی که احیا کند او را گفت باستنباط شرب و استخراج آب گفت میان من و تو مشاهده ضیاع مرغاب مانده است آیا آب نه محیط است یاو از جمیع جوانب بی تعبی و کلفتی که کسی را باید کشید گفت همچنین است مهدی گفت چون کلفه نیست بسبب آن بیرون رود از صغه موات که خبر و حدیث در آن وارد است عبید الله گفت مخالف صغه موات است اما خبر رسول الله صلعم صحیح است مهدی گفت همانا این محاکمه بقصد سمعه و ربا نموده که گویند حکم کرد بر امیر المؤمنین برخیز که عزل کنم ترا

\* سیباخ. Pag. ۱۵۹ lin. 6.

Sub Iafarum e gente Barmekidarum, et dignitate et amicitia Khalifae conspicuum intellegit, qui prope eandem quam ipse potestatem habebat<sup>a)</sup>. Ad alterum hemist. P. adnotat: یعنی دور از آن بودند conferrique potest

<sup>a)</sup> Conferri potest: er war seine rechte hand.

prietatem distinxerunt. يد nihil aliud est, quam detentio sive possessio naturalis, cf. pag. 100, lin. 2; pag. 334 lin. 15, quae proprie fit, cum manum in rem iniicis; idque Arabes قبض possidēre, apprehendere rem' appellant pag. 331 lin. 4; hinc اقتباس 'immittere in possessionem' pag. 118 lin. 7. تصرف autem est 'animus possidendi' sive voluntas rem quam detines seu quam naturaliter possides sub tuam potestatem redigendi et ab aliena potestate arcendi, ita ut ea pro arbitrio tuo uti, eam mutare, in aliumve transferre possis. Iam vero possessio a proprietate sive dominio, ملك differt, quippe quod non nisi iusto titulo velut emptionis, haereditatis donationisve constituatur<sup>a)</sup>. Porro quid حجر sibi velit, ex كتاب التعريفات pag. 87 cognoscitur. Est vero منع نفاذ تصرف قولي لا فعلي i. e. interdictum quo possessor impeditur, quo minus voluntatem suam in re libere exerceat, quo fit ut تصرف tollatur, يد vero permaneat pag. 104, lin. 16; Hariri 358 lin. paenult.

Pag. 139 lin. 15. Lege شهادة et verte: 'in libello qui accusationi additur tanquam testimonium'.

Pag. 101 lin. extr. الثانية \*

Pag. 103 lin. 10. بينهما \*

Pag. 100 lin. extr. Transcribere hic visum est, quod P. ad pag. 332 lin. 17 addidit. ودر بعض تواریخ مسطور است

a) Boecking Institutionen pag. 513; Puchta Coursus der Institutionen Leipzig 1842, II, 488 et 548.

Pag. ۱۳۷ lin. 1. 4. \*المهدى\*

— lin. 18. Respicit ad Sur. 82, 11.

Pag. ۱۳۹ lin. 12. P. وازین عبارت مفهوم میشود که احد شهادتین کافی است درین باب یا شهادت بر ملکیه مغضوب یا بر غضبیه غاصب واین خاصه دیوان مظالم است

Pag. ۱۴۱ lin. 3. Nescio qui factum sit, ut in textu legatur. M. فیتاجوزوا offert, ex quo L. پس جور می کنند: fecit, cum quo P. consentit: در احکام خود

— lin. 9. Iuri Islamico proprium est, accusatos vel criminis reos necdum confessos minis terrere, tum ut ab iniustitia recedant, tum ut confiteantur. Id اِرْقَاب appellat, pag. ۱۴۵ lin. 4; ۳۸۷, 3 et iudici competit. Sed quae sic extorta est confessio, omni metu depulso, repetenda est, quod si non fit, nullam vim habet.

Pag. ۱۴۵ lin. 6. بملازمة المدعى عليه ثلاثاً i. e. 'ut accusatus per triduum loco ne discedat'. Cavere enim iudex debet, ne accusatus clam aufugiat, antequam de re iudicatum fuerit. Eandem vim vox لزم III. pag. ۱۴۲ lin. 1 et ۴۱۳ lin. 15. 16 habet. Sub ثلاثاً P. سه روز intellegit; nam يوم feminino quoque genere adhiberi, e pag. ۱۴۰ lin. 3. discimus.

— lin. 10. Distinguendum est apud Arabes inter voces يد, تصرف, ملك, quemadmodum iureconsulti apud Romanos inter detentionem, possessionem, pro-

Pag. ۱۳۳ lin. 6. P. *verit*: أهل بيت الله per البيوت recte explicat.

Pag. ۱۳۳ lin. 12. P. *verit*: رفتند حجاج و امین مرد  
 نشر متاع است و مجد مسروث است باخماس  
 و اسداس; sed legendum est cum M. ساقی, nam  
 Qoraishitae aquam praebere solebant iis qui sacra Mec-  
 cana visitabant; ita ut hospitalitatis laudem iis vindicet.  
 In altero vero hemistichio proverbiale aliquid latere vi-  
 detur, etsi quod apud Maid. XV, 1 exstat, proverbium  
 cuius etiam in lexico sub voce اخماس mentio fit,  
 ضَرَبَ اَخْمَاسًا لِاسْدَاسٍ in huius loci sententiam non  
 quadrat, quippe quod de astutia adhibeatur. Idem  
 tamen si ad originem respiciens, etiam de eis rebus  
 quae non nisi temporaria diuturnitate molestiarumque per-  
 pessione comparantur, dici posse statuas, huius loci sen-  
 tentiam bene illustrat.

Pag. ۱۳۵ lin. ult. P. *verit*: بدرستی که شخصی  
 نیست که میان او و میان ادم الا یک بذر که مرده باشد  
 الا آنکه او را عرق از مرگ هست و او را باید مرد

Pag. ۱۳۶ lin. 7. Sub کسور sing. کسری hic et in  
 seqq. 'numi Caesaris nomine cusi et signati' intellegendi  
 sunt eodem prorsus modo quo Galli 'un louis (d'or),  
 un napoléon (d'or)' dicunt. Sic etiam pag. ۱۳۷ lin. 1.  
 الكسور intellegendum est; المون vero res ipsae naturales  
 veluti fructus, sunt quae tributi loco sumebantur.

سوال کردند از امیر المومنین علی رضی الله عنه واو بر منبر بود که نصیب زوجه درین مسئله چند است پس گفت ثمن او تسع شد یعنی مسئله عول میکند از بیست و چهار سهم به بیست و هفت سهم چه حقی دختران شانزده سهم است و حقی ابوین هشت سهم است که ثلث است و حقی زوجه ثلاثه که ثمن است و آن تسع بیست و هفت است چون عول از احکام تدبیر است که نص بر آن وارد شده پس مولف آنرا داخل ولایه مظار نمود و در ولدی که دو زن بر سر آن تنازع مینمودند حکم کرد بانچه اجتهاد وی بان مودی بود وانچنان بود که بر سر یک فرزند دو زن منازعه نمودند که هر یک ازیشان دعوی فرزند وی نمودند امیر المومنین علی رضی الله عنه امر کرد که فرزند مذکور را دو پاره سازند و هر یک نیمه متصرف شوند پس یکی ازیشان که رحمه مادری داشت گفت یا امیر المومنین من بخشیدم پس امر کرد که فرزند را بوی دادند و این *Et hanc quidem postremam narratiunculam credat qui volet, nisi cui forte tutius videbitur, Salomoni eam relinquere d).*

یعنی ای بنی قصبی چه *Pag. ۱۳۳ lin. 9. P. dicit:* میگوید در شخصی که مظلوم است که بصاعه او در بطن مکه است یا مظلوم است در بصاعت او در بطن مکه است

---

a) Cod. شش b) Marg. سه سهم c) *addit. De iure haereditario vide Alqorân. Sur. 4, 12-17 et tibi Baldh. d) I Reg. 3, 16 seqq.*

Pag. ۱۳۳ lin. 6. النفقات ii sumptus sunt, quos vir ad sustentandam uxorem, pater ad educandos liberos, filius ad alendos parentes, dominus ad servos erogare debet. Sic S. in النفقة باب fol. 113 v., vide etiam pag. ۱۳۳ lin. 15.

Pag. ۱۳۷ lin. 9. P. اما مختار متاخران شافعیه جواز ولایت است از قبل امام ظاهر

Pag. ۱۳۷ lin. 13. \* والرائش

Pag. ۱۳۸ lin. 4. P. اصح ان است كه حكم بر حدو جائز نیست چنانچه در معظم کتب شافعیه مسطور است

Pag. ۱۳۹ lin. 8. Codd. یده offerunt, nec tamen dubito, quin یده legi debeat, cum pronomen ad القضاة referatur.

Pag. ۱۳۰ lin. 14. P. addit: واین حکم چنان بود که جاریه بر جاریه دیگر سوار شده بود پس جاریه ثالثه قرص کرد جاریه مرکوبه را پس راکبه را قمص نمود یعنی بدور انداخت او را و گردن راکبه شکسته شد پس امیر المومنین و امام المتقین علی رضی الله عنه امر کرد که دیه میان ایشان اثلاث باشد ثلثی بر قارصه و ثلثی بر قامصه و ثلثی ساقط شود جهت آنکه بعبت سوار شده بود و این یکله روایت است و بر این تقدیر مبنی بر ولایت مظالم است چه بحسب شرع رکوب عبث معتبر نیست و در روایت دیگر از امیر المومنین علی دیه میان ناخسه و مناخسه است که قامصه است و بر این تقدیر از ولایت مظالم نیست و در مسئله منبریه گفت صار ثمنها تسعاً و مسئله منبریه ان است که متوفای باشد شخصی از زوجه و دو دختر و پدر و مادر اصل مسئله ادبیهست و چهار سهم است پس

غاره کنند بلدی یا قریه یا بیرون آیند بیک طرف بر طرفی دیگر ما دام که ملحق نشوند \* بجماعتی که مقصود اند غوث ومدد اگر استغاثه کنند پس حکم جماعه مذکورین حکم قطع باشد واگر غوث لاحق شود حکم قطع نداشته باشد بلکه حکم محاربین داشته باشد و اینست اصح مذهب شافعی

Eadem locutio. لا یجری علیه قلم. Pag. 1v lin. 14.  
pag. ۳۸۹ lin. 15. legitur, quae quid sibi velit, apud Harir. ed. de Sacy Maqâm. 38. schol. pag. f31 disces.

Pag. 1v lin. 6. Vide quae ad pag. ۳۴ lin. 6. dixi.

— lin. 7. P. واین شرط در سایر کتب شافعیه اند  
از مستحبات داشته اند

— lin. 16. \* للکافرین

Pag. ۱۱۰ lin. 18. \* اختبر

Pag. ۱۱۱ lin. 1. De خبر الواحد vide کتاب التعریفات pag. ۱۰۱.

— lin. 6. \* یرد

Pag. ۱۱۴ lin. 3. \* یقلد

Pag. ۱۱۳ lin. 1. \* مخالفاً

Pag. ۱۱۴ lin. 18. \* تکون

Pag. ۱۱۱ lin. 14. Vide hunc locum Germanice conversum in libro 'über die Länderverwaltung unter dem Chalifate' pag. 206.

Pag. ۱۱۴ lin. 5. مقدر بِنصاب i. e. de rebus quae certum quoddam pretium excedunt, statuere non potest, velut pag. ۱۱۳ lin. 5.

---

a) Cod. یا addit.



Pag. ۹۳ lin. 14. P. ضمناً مفعول مطلق فعل محذوف است ای هن « وناثله عطیه است و مختصیط اصحاب سهام اند که عمر رضی الله عنه ایشانرا نصیب داده بود وایشانرا از روی تحقیر بعبارة اختصیاط یان کردن وحدثت له که بمعنی نغوطت است وشفیق خوف است یعنی بتوشهت میزد مرا تا غائط کرده و ترس حائل شود در میان بعض مطالب ونا رضیت متعلق است بحال وشرطه جمع شرطی است و مراد است که بر مال فی ناظر اند ومعنی مصرع اخیر ظاهر است والله اعلم

Pag. ۹۴ lin. 17. est nota illa formula, qua in Deum et Mohammedem credere se testantur Mohammedani: لا اله الا الله و محمد رسوله

Pag. ۹۱ lin. 6. \* رای

Pag. ۹۷ lin. 4. \* قتل

Pag. ۹۱ lin. 1. \* والمرتدین

Pag. ۱۰۰ lin. 12. P. vertit. دفع کنند بانچه استطاعه ما pro بما unde sequitur, دارند

Pag. ۱۰۱ lin. 17. P. اما مصروح در کتب حنفیه ان است که اگر باغیبی باغیبی کشت وگفت من بر حقم میراث برد و اگر گفت بر باطلم میراث نبرد و مؤلف ذکر ان نکرده

Pag. ۱۰۱ lin. extr. \* مختارین

Pag. ۱۰۳ lin. 3. \* مذهب

Pag. ۱۰۱ lin. paenult. P. اما مختار مذهب شافعیه ان است چون جماعتی بیرون آیند در شهری و محاربه نمایند یا

a) Cod. ضمناً

و درین ساختن نظر است چه من وفدا در روز بدر باجتهاد بود نه بنزول آیه چنانچه گذشت و بدانکه قصه ثمامه این ائال چنان بود که ابی هریره رضی الله عنه روایت کرده که بعث کرد رسول الله صلعم لشکری را بنجد پس چون لشکر باز گشته مردی را از قبیله بنی حنیفه با خود آوردند که او را ثمامه میگفتند و او سید اهل یمامه بود پس او را بستون از ستونها مسجد بستند پس نزد وی آمد رسول الله صلعم پس گفت چه .... نزد تست ای ثمامه گفت بر وی ای محمد نزد من خیر است ان تقتل تقتل ذنبا ذنبا وان تنعم تنعم علی شاکر وان کنت ترید المال فسل نعط منه ما شئت یعنی اگر قتل مینمائی مرا پس مستحق قتل را کشته باشی و اگر انعام .... خلاص انعام کرده باشی بر کسی که شکر میکند و اگر مال میخواهی طلب کن که آنچه خواهی داده شود پس رسول الله صلعم فرمود اطلاعی کنید ثمامه را پس مطلق شد بنخلستانی که نزدیک مسجد بود و غسل کرد و بمسجد در آمد و گفت اشهد ان لا اله الا الله و اشهد ان محمداً عبده و رسوله ای محمد نبود در روی زمین روس که دشمن بر تو ....

اللہیائی cum من العادل المنصف. Pag. ۸۶ lin. 11—14.

redundare scito, بقتل in ب iunge et و صرف الدهور velut Ham. ۱۸۵ v. 3 schol.

Pag. ۸۷ lin. 4. P. بویره مستطیر اسم موضعست در آنجا

Pag. ۸۸ lin. 10. \* سواها \*

Pag. ۸۹ lin. 13. \* ارتدوا \* et lin. 16. \* ارتد \*

Pag. ۹۳ lin. 8. \* أعطنی \*

فقال کم کنتم قلل الفأ یعنی گفتند مردی را که پهلوی من بود که مشرکان را گمان داری که هفتاد نفر باشند آن شخص گفت گمان دارم که صد نفر باشند پس اشاره کردیم بیهی از مشرکان که عدد شما چند است گفت یکهزار اکثر سایل سؤل کنند که در قرآن « فرمود و یقللکم فی اہونہم سبب تقلیل مشرکان در چشم مومنان معلوم شد سبب تقلیل مومنان در چشم مشرکان چیست جواب گفته شود حکمت آنست که قبل از التقا عسکرین در چشم مشرکان عدد مومنان قلیل نمود تا جرات کنند و بعد از التقا کثیر نمود تا آنچه در فهم و فہم ایشان باشد خلاف آن بظہور رسد و ستر نصیرہ الہی ظاہر و باہر گردد

\* للفریقین 15. lin. —

ورجلۃ بکسر را P. adnotat: الرجلة. Pag. ۳۳ lin. 15. Pernicies et interitus per metonymiam significantur. Maid. 20, 78; 22, 184.

\* لاستراحة 21. et lin. 17. مسلم

اما در روایہ صحیحہ وارد است کہ اسیران از مشرکان هفتاد کس بودند و کشتگان از ایشان هفتاد کس

post او dele. 15. lin. ۷۱. Pag.

\* اخصلة 6. lin. ۴۸. Pag.

و بدانکہ ابو حنیفہ رهنی اللہ P. margine 12. lin. ۸۲. Pag. عنہ گفته این آیت منسوخ است بلکه او را نرسد الا قتل یا استرقاق و من و فدایا منسوخ شدہ بعضی از حنفیہ گفته اند کہ آیت مخصوص روز بدر است و بعد از آن منسوخ شد

a) Sur. 8, 46.

يقال دفعت عنك كلب فلان ای شره واذيته ومعنى بيت  
ثالث ان است ای کاج خصاب مينمود اسپ مرا بخون وچل  
نمبرم منه از ابن شعوب; respicit enim ad alteram  
hemistichii lectionem, quam in lectionis varietate attuli:  
Ad versum  
primum, qui etiam Ibn Mâlik pag. ۲۰۲ exstat, hoc adnoto,  
vocem **منهم** cum **الكلب** coniungendam esse, ut  
sit pro **كلبهم** et significet: 'malum ab iis, hoc est, ab  
hostibus ortum, illatum, factum'. Notus est usus parti-  
culae **من** quam Arabes **من لبيان** appellant; vide Ibn  
Mâlik pag. ۱۸۶ vers. ۳۷۰ et Baidh. in Sur. 22, 31. Sic  
etiam Fak. al-kholaf. pag. ۱۰۱ lin. 18. **كان للسائل**  
**رفع من البين**, ac si velum distantiae sublatum esset.

Pag. v. lin. 7. **بابن**. Praepositio **ب** vim **عن** hic  
habet, ut Ham. ۳۰۲ vers. 1.

Pag. v. lin. 7. dele **و** post **الظفر** \*

— lin. 10. P. addit: **آيه در شان غزوه بدر نازل**  
شده که مشرکان در عدوه قصوى بودند وان زمينى است که  
در آن آب وگياه بسيار بوده ومومنان در عدوه دنيا بودند  
وان زمينى بوده سنگ لاخ که پاهای در حاله مشى در آن  
فرو مى رفته وشوکه واهبه مشرکان در نهايت کمال بوده پس  
از جهه تشبیت وتشجيع مومنان عدد مشرکان با انکه از الف  
زياده بودند در چشم مومنان اندک نمود چنانچه از ابن مسعود  
رضى الله عنه منقول است که گفت لقد قللوا فى اعيننا حتى  
قلبت لرجل الی جنبى اترام سبعين قال ارام مائة فاشرونا رجلا

Pag. ٩٠ lin. 13. \*يمائل\*

Pag. ٩٣ lin. 12. 'Ut bene, non ut male nobis faceret, mane ad nos venit'. Respicit ad incursiones hostiles, quae nocturno seu matutino tempore fieri solebant. Vid. Freytag. ad Ham. ٣٨٥ v. 2.

— lin. 13. P. ومبتر موضع قطع است بمعنى قطع

Pag. ٩٥ lin. 4. \*أُخْرِجَ\*

— lin. 19. \*ابن\*

Pag. ٩٦ lin. 18. P. addit: قال في الصحاح الكيول موخر: الصّف وفي الحديث ان رجلا اتى رسول الله صلعم وهو يقاتل العدو فسأله سيفًا يقاتل به فقال له فلعله ان اعطيتك تقوم في الكيول فقال لا فاعطا سيفًا فجعل يقاتل به ويرتجز ويقول اتى امرؤ عاهدنى خليلي ان لا اقوم الدهر في الكيول اضرب بسيف الله والرسول ضرب غلام ماجد يهلول وسكن الباء في اضرب لكثرة الحركات كذا في الصحاح

Pag. ٩٧ lin. 10. P. vertit: ومصيبيت موت را بر ايشان آسان كردانيد. Veruntamen voci قتل IV. in lex. non tribuitur significatio 'effecit, ut aliquis aliquid vilipenderet' cum duplici acc.; itaque sic interpretor: 'et homines ad pugnaudum excitavit, dum unus quisque vilipendebat quod sibi accideret.'

Pag. ٩٨ lin. 11. \*قَتَلَ\*

— lin. extr. Coniunctio عمد قتلهم بوقى قتل النساء

Pag. ٩٩ lin. 14. P. مران بمهر فرس است وکلب آهني است که زان پروى مسافر مى آورد وبمعنى شروانيد مى آيد

cibus <sup>یومه</sup> et <sup>غده</sup> ambiguitatem quandam inesse; ita ut duplex sententia hic lateat aut: non facit ea, ex quibus postea damnum percipiet, idque prudentis est viri; aut: non facit dum vivit, unde aeterna vita privabitur, hoc pii viri est.

Pag. ۴۳ lin. 1. P. vertit: میترسیم که عقول سفاکه پیدا بشوند; بکنند که دهر در روزگار نیز بر این سوال جاری شود; quae quid sibi velint, non video nisi سوال pro سوال legas. Caeterum vox <sup>دهر</sup> hoc loco idem quod <sup>αιών</sup>, saeculum' significat. Sub <sup>لگامل</sup> intellego <sup>حامل الدهر</sup> 'qui saeculum sustinet, princeps'. Sententia est: veremur ne, si stultae sunt mentes nostrae, homines una abripiantur et eandem atque nos viam ingrediantur. Nam 'qualis rex, talis grex'.

— lin. 12. P. <sup>وامام الحرمین باجاً اعتراض نموده</sup> و تشیع کرده و منع کرده از آنکه وزیر تننید نمی باشد و گفته است ماوردی غلط کرد و چگونه کسی جایز دارد که <sup>نمی در مسلمانان مسلط شود و حق با او است</sup> quem locum iam dedi in comm. mea de vita et scriptis M. pag. 30.

Pag. ۵۰ lin. 6. <sup>الخليفة</sup> \* et lin. 15 <sup>بیت</sup> \*

Pag. ۵۱ lin. extr. 'Et si (haec res) nec arbitrium nec probationem requirit, vel si utrumque requirit, ita tamen ut iudex ea de re iam statuerit vel probationem cognoverit, haec res aut ad iura divina aut ad humana pertinere potest'.

a) Superscr. <sup>حامل</sup>

Pag. ۱۱ lin. 6. هذا exemplis inferendis inservit, vid. pag. ۲۸۵ lin. 13 vertique potest: 'huius generis est'. Eademque in voce ٦١ vis cernitur Iudic. 5, 5; Ps. 104, 25.

— lin. 9. Locutio لا يأخذه لومة لائم Maverdio sollemnis est, quae non solum pag. ۱۳۱ lin. 9 reperitur, sed quam etiam in كتاب ادب الدين والدنيا, quem Oxonii pervolvi, saepius legere me memini. Hinc lectionis varietas originem duxisse videtur.

Pag. ۳۱ lin. 6. \* مات

Pag. ۲۴ lin. 6 'Tantumque abest, ut eum quod cupiditatem sequeretur, excusaverit, ut errare eum dixerit'. Eadem particulae حتى vis est pag. ۱۰۸ lin. 6 negationique praegressae debetur.

Pag. ۳۱ lin. 15. لانهما non ad aures referendum est, sed ad utrumque defectum et genitalium et aurium, sic etiam lin. seq. لهما, ubi ل praepositio non est, sed affirmandi particula.

Pag. ۳۵ lin. 1. Verba لا يبيع نصيب يومه بحرماني غده P. sic vertit: نصيب امروز را بحرماني فردا نفروشد يعنى عاقبت باشد idque ad loci explicationem fere nihil confert. Difficultas in voce باع sita est, quae et vendidit' et 'emit' significat, quemadmodum Tibrizius ad Ham. ۳۳۱ vers. 7 schol. lin. 1 docet. Sensus est igitur 'non emit lucrum hodiernum crastino damno'. Voces نصيب et حرمان de lusu usitatas esse constat; itemque in vo-

وَدَعْوَىٰ اِنَّكَ صَالِحٌ خَلَافَتٌ دَرِ اَغْلَبِ دَرِ اِن بِلَدِهٖ مَوْجُوْدٌ خَوَاطِئُ  
بود ممنوع است والله اعلم

Pag. v lin. 12 ويسرع \* et lin. extr. اثنان \*

Pag. ۱۳ lin. 6 cf. pag. ۱۲۸ lin. 2.

Pag. ۱۴ lin. 14 استغفاره \*

Pag. ۱۵ lin. 13 واقعد في شي Dicitur قام وقعد في شي  
de eo qui omnem cogitationem totumque studium una in  
re collocat, idque ex Hamas. III v. 4 schol. patet. Simi-  
literque in Chrest. de Saçy ed. alt. I, 89; III, 270 repe-  
ritur, ubi de animi commotione minus accurate explicatur.

— lin. 15. locutio a Dozy ad عثمان فاین انت عن عثمان  
I. B. pag. 61 bene explicata idque P. confirmat qui چرا  
عثمانرا ولی عهد نمیسازوی interpretatur.

Pag. ۱۶ lin. 3. P. habet مقنّب يقاتل عنه idque  
صاحب مقنّب او صاحب مقنّب است که بان مقاتله نماید: et in  
vertit: مقنّب بکسر میم وفتح نون ویا موحدہ میان  
marginē addit سی اسپ تا چهل است و مراد ان است که او صاحب سرپه  
تواند بود اما اماره کلّیه از ان عاجز است

— lin. 16. Retinui lectionem , و نجعله , auctoritate  
Alfiyyae ed. Dieterici pag. ۳۹۶ nixus et sic vertens: 'quis  
vestrum hac re se liberat, ut simul in eius arbitrium  
compromittamus?'

Pag. ۱۶ lin. 2. Locum melius intelleges coll. pag.  
۱۳ lin. 12. ubi docetur, munera pure et simpliciter et  
sine ulla conditione conferri debere.



## ADNOTATIONES.

Pag. ۳ lin. etr. Probare vult divini iuris esse imamatum. Is enim institutus est ad tuenda ea, quae Deus Mohammedi inspiravit. Quae si non inspirasset — idque informari quidem mente potest, licet secus acciderit — imamatu opus non esset. Uberius ea de re Adhad-ed-din ed. Soerensen pag. ۴۷ loquitur. — ان لا ییرد  
subiectum est, quod eodem modo collocatum cernis pag. ۴۴ lin. 14; ۴۷ lin. 12.

Pag. f lin. 12. Quid sit الكفاية فرض, optime explicat Baidh. in Sur. 3, 100; vertique potest 'obligatio in solidum (obligation solidaire).' Contrarium est فرض على عين, uti Rosenmueller anall. arab. I gloss. sub voce کفاية bene monet, idque 'obligatio personalis' vertere possis. Haec singulis incumbit, ad eamque pro se quisque tenetur, veluti ad preces quotidianas; illa universitati populi incumbit, ita ut ad eam vel unus, velut ad Khalifatum, vel plures, velut ad bellum sacrum, minime tamen singuli pro se quisque omnes teneantur.

۱۵۱۳ Pag. ۵ lin. 9. P. و متّرجم گوید در هر دو دلیل نظر است چه سبب علم بموت چگونه سبب مرجح تواند بود چه مجزئ علم بموت خصوصتی باسحقاق خلافت ندارند یا آنکه لا نسلم که موجود فی بلاد الامام اسبق علیا خواهد بود البته

o n'importe

Sed ante omnia iuvat, iis quorum ego promptum paratumque in me animum expertus sum, gratias agere. Quae maximae debentur viro illustri, summo Regis nostri rerum ad eruditionem spectantium administro, quo intercedente ac fidem spondente bibliothecae Monacensis thesauri mihi reclusi sunt, tum vero viris amplissimis, bibliothecarum Bonnensis, Lugdunensis, Monacensis, Oxoniensis praefectis, qui librorum sibi concreditorum liberalissimum mihi usum concesserunt.

Eos denique qui hunc librum perlegent, aequi bonique consulturos esse quae nunc offerre eis licuit, spero atque confido. Selectos autem huius disciplinae locos, pertractari coeptos, simulatque otium dabitur, perficere et edere decrevi. Nec enim latere quemquam potest, quanta sit harum rerum et gravitas et necessitas, hac praesertim aetate qua res orientales omnium oculos in se convertere coeperunt, et potentissimi olim imperii quae sit 'serius ocius sors exitura' praesagiri, ni aliter Deo placuerit, quodammodo posse videatur.

Bonae Idibus Septembribus anni MDCCCLIII.

---

uti eis liceret. Quae praeterea corrigenda deprehendi, haec sunt:

هَبْنَا pag. ۱۳۷ lin. 18; تصاعف pag. ۲۰۵ lin. extr. et Kosrois pro Caesaris adnot. pag. 13 lin. 21.

---



Sed ante omnia iuvat, iis quorum ego promptum paratumque in me animum expertus sum, gratias agere. Quae maximae debentur viro illustri, summo Regis nostri rerum ad eruditionem spectantium administro, quo intercedente ac fidem spondente bibliothecae Monacensis thesauri mihi reclusi sunt, tum vero viris amplissimis, bibliothecarum Bonnensis, Lugdunensis, Monacensis, Oxoniensis praefectis, qui librorum sibi concreditorum liberalissimum mihi usum concesserunt.

Eos denique qui hunc librum perlegent, aequi bonique consulturos esse quae nunc offerre eis licuit, spero atque confido. Selectos autem huius disciplinae locos, pertractari coeptos, simulatque otium dabitur, perficere et edere decrevi. Nec enim latere quemquam potest, quanta sit harum rerum et gravitas et necessitas, hac praesertim aetate qua res orientales omnium oculos in se convertere coeperunt, et potentissimi olim imperii quae sit 'serius ocius sors exitura' praesagiri, ni aliter Deo placuerit, quodammodo posse videatur.

Bonnae Idibus Septembribus anni MDCCCLIII.

---

uti eis liceret. Quae praeterea corrigenda deprehendi, haec sunt:  
قَبْنَا pag. ۱۳۷ lin. 18; تصاعف pag. ۳۰ lin. extr. et Kosrois  
pro Caesaris adnot. pag. 13 lin. 21.

---

Et adnotationum quidem numerus augeri facile poteret; nam ubi librum huius generis explicare institueris, dubius saepe haeres, undenam potissimum exordiare et quo tandem desinas. Itaque modus servandus erat. Tantum vero abest, ut omnes difficultates vel indagasse vel expedivisse me arbitrer, ut nihil magis optandum censeam quam huius libri in linguam aliquam vulgatiorem conversionem, eo quoque in primis consilio, ut eis qui sermonis Arabici gnari non sint, librum perlegere et in suos usus convertere liceat. Quo quidem munere perfuncturum se esse mihi significavit vir amplissimus et optimis praestantissimorum librorum editionibus inclitus, liber Baro Mac Guckin de Slane. Adnotationum autem exilitati ut aliqua ex parte occurrerem, glossarium addidi in eas et formas et notiones quarum in lexicis mentio facta non est.

Plagularum corrigendarum molestiam solus exantlavi; quae post repetitam lectionem assiduamque retractionem menda indagavi, ea in adnotationibus asteriseo addito, correxi; si quae oculorum aciem fugerint, eorum veniam a viris doctis enixe rogo petoque <sup>a)</sup>.

---

a) Typis nostris longo usu valde detritis cum puncta et vocalium signa non satis exprimerentur in plagulis, impetratum est, ut novi in corruptorum locum substituerentur. Qui antequam fusi essent, textus descriptus iam erat, ita ut nonnisi in adnotationibus

Qua quidem in re magnam utilitatem percepi ex iure Romano, quocum ius Islamicum conferre non solum iucundum cum Relando<sup>a)</sup>, sed etiam utile atque adeo necessarium fore censeo ei, qui aliquam huius rei scientiam parare sibi voluerit. Nam in Arabes quoque iuris Romani vestigia penetrasse, et per se probabile est et probatum iri spero ex iis quae pagg. 15. 22. 24 dixi. Duobus praeterea codicibus usus sum, quos breviter describere par est:

1) كتاب المختار للفتوى codice Arabico bibl. Bonnensis e legato Augustini Scholzii, ss. theol. nuper professoris et ecclesiae Cathedralis quae est Coloniae, canonici. Continet iuris Islamici ex doctrina Abu Hanifah brevem conspectum, foliis 165 formae octavae exaratum multisque in margine notis auctum. Eum per S. indicavi<sup>b)</sup>.

2) كتاب ادب الوزراء e bibl. Lugdunensi, leg. Wara. 776, cat. 1013. Continet institutiones ad Veziratam, 126 foliis octavis perscriptas. Auctor est أحمد ابن جعفر بن شاذان, codex anno 608<sup>c)</sup> exaratus est. Eum per Ahmed significavi.

---

a) Relandi diss. misc. III, 4.

b) Idem videtur esse liber atque is qui memoratur Journ. asiat. Août—  
Septembre 1842 pag. 245.

c) Aliter enim anni numerus quem codex offert, vix legi poterit.

Reliquorum codicum discrepantiam textui subiunxi, ita quidem ut sub O. Oxoniensem una cum Persico, sub M. autem Monacensem cum Lugdunensi, brevitatis causa indicarem. Coniectandi illecebris raro indulsi, idque nonnisi cum res omnino requirere id videbatur, et etiam tum tam lene remedium circumspexi, ut malum propulsasse etiamsi dici haud potuerim, tamen auxisse me vix suspicer.

Commentarium perpetuum in hunc librum scribere nec possum, nec si possem, animus ad id inclinaret. Itaque nonnisi qui difficiliore mihi visi essent, locos explicare constitui, additis iis quae auctor interpretationis Persicae haud pauca eaque ad res non solum intellegendas, verum etiam interdum corrigendas et amplificandas utilissima attulit; quae quidem omnia integra exhibui, omissa tantum locorum e Qorano explicatione, quam e commentario Zamakhsharii (الكشاف) Persice conversam passim adiunxit, quia apud Baidhāvium prope eadem legitur<sup>a)</sup>. Ex versuum autem interpretatione, si quae addita erat, ea solum selegi, quae utilitatis aliquid afferre videbantur. Simul operam dedi, ut quorundam vocabulorum notiones quas iure consulti proprias ac suas habent, eruerem accurateque definirem.

---

<sup>a)</sup> Hinc patet quam verum sit quod de Saçy dixit Anthol. gramm. pag. 301.

ubique <sup>ا</sup> additur; idem alias omittitur velut الف pro الاف pag. ۳۳۳, العتق pro العتاق pag. ۳۷۷ lin. extr. cet.; verba quorum ultima Hamzah est, ad normam quiescentium saepe flectuntur, ne alia commemorem. Tum vero haud paucae corruptelae omnes aequae codices pervadunt, e quarum numero has affero: pagg. ۵ lin. 5. وتدبيير; ۱۰ lin. 20. أن; ۱۱ lin. 11. ۱۱۳ lin. 11. et 15.; ۱۱۴ lin. extr.; ۱۸۵ lin. extr.; ۳۳۴ lin. 8. cet. Et his quidem exemplis satis probatum iri arbitror id quod ab initio dixi.

Iam vero si animum adverteris ad ea quae de singulis codicibus disputavi, nulla omnino dubitatio esse poterit, quin codex Oxoniensis cum ad genuinam textus normam non solum propter antiquitatem, sed etiam propter summam integritatem et Persicae interpretationis consensum, quam proxime accedere videatur, huic editioni tanquam fundamentum substrui debuerit, a cuius auctoritate nisi gravissimis de causis recedendum non esset. Puncta autem sicubi in O. deerant, ex M. desumpsi pariter atque reliqua lectionis signa, quae largius adhibuissem, si id per typorum nostrorum rationem fieri licuisset. Quae quia cum litterarum formis ita coniungi non possunt, ut fixa maneat; quamvis magnam in corrigendo industriam adhibueris, eadem tamen postea sede sua mota invenies, id quod etiam in hoc libro saepe numero accidisse queror.



morabor. Ac primam quidem scribendi ratio quae orthographia dicitur, per omnes codices eadem fere dominatur. Sic in tertia persona futuri verborum لو otiosum

وانها که چرخ بوسه دهد استانشان

از نام و نعت او علم استین کنند

الوائف بغایات عنایات الملك المبان ابو المظفر رستم بهادر خان  
لا زالت رایات سلطنته القاهرة منصوبه على سطح القبة الخضراء  
وايات نصرته الباهرة مكتوبة على جبهة الجوزاء محل نزول فیض  
ربانی ومنبع مواهب سبحانیت بیارگاه جلال مخف شد که  
چنانچه از شعاع نور مهر سپهر سلطنت

كالشمس طالعة لكن مشرقها

طبع لطیف کماء للجدول جاری

اطراف واکناف ربع مسکون منور وهايون شده واز نسیم  
عنایت حضره خلاقت پناهی

بیت شگفته شد گل دولت بیوستان امید

نشست باز سعاده بر آسیان امید

آثار انوار علم و معرفتش بر اخبار و آثار این کتاب تابد و افتاب  
سعاده جاوید از مطلع اقبال طلوع یابد و نکر جمیل و ثناء  
جزیل بر اطراف واکناف ساری....

فسار میر الشمس فی کل بلدة

وهب هیوب الريح فی البر والبحر

..... سایه رحمت و افتاب معدلت بر مغارب مغارب

و مشارق..... داران لا زال فی قصر . . . ابداً علی ذری

قمة الافلاک مرتفعاً و نشرع فی المقصود بعون الله الودود

Neque vero vestigia desunt, quibus una eademque  
utriusque codicum generis origo probatur. Quae cum  
inutile videatur enarrare omnia, in insignioribus tantum

ومشروق از سمات بغی و اعتساف باشند مخفی نخواهد بود و ملوک  
اسلام و وزراء عظام و امراء اناج و قصاصه ایام و محتسبان کرام را از  
مطالعه و مباحثه و اطلاع بر دقائق و حقائق آن بدی نیست  
و جهت مجلس کریم و محل عظیم که مجتمع جنود ملائکه  
نصره الهی است اعنی حصرة با نصره خلافت پناه معدلت

دستگاه ملائکه سپاه اسلام تاب خلافت مناب

بیت قضا توان قدر قدره رانه سار

فلک عنایه خورشید رای کیوان جاه

باسط بساط الامن والامان ناصب لواء العدل والاحسان

بیت کمر بسته شود از خدمتش جوزا

کله نهاده ز تشویر همتش کیوان

مالک رقاب الانامه فی الافاق وارث سریر المملکه بالاستحقاق

بیت آسمان رسی که سجده برند

اسمانهاش خاضع الایمان

مکنتش بسسته با قضا پیمان

قدرتش کرده با قدر میثاق

ملک ملوک الاسلام سلطان سلاطین الایام نشانه آیت ان الله

یامر بالعدل والاحسان آیت نشانه الملک ظل الله الممدود علی

مفاری اهل الایمان

بیت شاهنشهی که خطبه و سکه بنام او

از نیل مصر تا لب دریای چین کنند

quando descriptus sit, non constat<sup>a)</sup>). In margine et interdum etiam in textu manus cernitur diversa ab ea quae codicem scripsit. Continet autem liber interpretationem satis accuratam, ut verbum plerumque verbo respondeat eandemque cum codice Oxoniensi quam maxime conspirantem, sed punctis quae litterarum Persicarum propria sunt, ubique fere destitutam; versus et traditiones Arabice affert et saepe convertit, multasque praeterea annotationes addit. Quae quum partim desumptae sint ex Iauhario, Zamakhshario, Navâvioque; liquet auctorem ante finem octavi a fuga saeculi scribere non potuisse<sup>b)</sup>).

الى الله . . . . يوسف بن الحسن الحسنى الحسینی الفاضل  
غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه

تم في سابع عشرين شهر الله رجب :  
a) Sic enim in fine legitur :  
المرجب سنة ٩١

b) In initio voluminis manu valde negligentē scripta haec leguntur :

بعد از حمد ربانی و سپاس سبحانی و صلوة بر سید رسل و آل  
و اصحاب وى صلى الله عليه وآله و صحبه و سلم

پوشیده نماند که این کتاب تعلیق احکام سلطانی است از  
مؤلفات فقیر الى الله الع . . . يوسف بن الحسن الحسینی ال . . .  
عامله الله بلطفه الحفی و فضله الجلی که در ان احکام ولایات  
دینیہ مفصل و مشروح گشته و آنچه امام ابي الحسن الماوردی  
رحمه الله ایران نموده در احکام خود در او مسطور شده تا  
فوائد جزیه و فوائد جمیله که بر فضلاء انام و علماء اعلام  
کثر الله امثالهم و اتور ظلالهم که مقرون بصفات فضل و انصاف

invexit, e scriptura Magribinica plerumque orta. Perro quae in M. indistincte scripta leguntur, ea L. aut male aut ita exhibet ut legi non possint. Sed quod caput est, quaecunque in M. lacunae exstant, eadem omnes in L. tertia manu expletae cernuntur. Quae vero altera et tertia manu scripta sunt, ad codicem Oxoniensem propius accedunt.

4) Quartum denique subsidium interpretatio Persica praebuit e libris Warn. bibl. Lugd. 763, cat. 1012, foliis 385 formae octavae in quorum paginis 13 lineae insunt, exarata et duobus foliis, quae in fine (pag. ۴۳۱ lin. 10. — pag. ۴۳۱ lin. 8.) desunt, exceptis integra. Sed per capp. IX—XIII, XVIII et XIX singulorum foliorum ordo culpa bibliopegae<sup>a)</sup> ita turbatus est, ut diversissimorum capitum folia permixta videas. Liber inscriptus est *تعليق احكام سلطاني*, eumque scripsit vel potius convertit *يوسف بن الحسن الحسني*, quo de viro nihil mihi innotuit praeter ea quae Haji Khalifah affert<sup>b)</sup>. Codicem cum autographo collatum esse, verba in fine scripta testantur<sup>c)</sup>; sed

a) Qui cum librum compingeret, nonnisi ad custodes quos typographi appellant, respexit.

b) Sub *احكام*; monendum est autem pro voce *الرومي* in cod. Lugd. *الرناني* vel simile quid legi, et annum obitus in codd. Lugd. et Oxon. pariter desiderari.

c) Sic fol. extr. marg. *قوبل باصله المكتوب بييمين مؤلفه الفقير*

sequitur altera usque ad fol. 86. (pag. ۳۹۳ lin. 8. ثخيانه), ubi prior scriptura licet paullo crassior, redit usque ad fol. 105. (pag. ۴۱۷ lin. 3 فقال له) excepto folio 94. (pag. ۳۸۶ lin. paenult. — مسطوراً — pag. ۳۸۶ lin. paenult. همار) quod aequae atque reliqua, altera manu scriptam est. Diversitas etiam chartae in eis quae altera manu scripta sunt, dignoscitur. Et quae priore manu exarata sunt, bene legi possunt; sed quae secunda, tam indistincte tamque compressae scripta sunt, ut nisi maxima cum difficultate legi non possint; sub finem demum fol. 85. literae paullo extenduntur et dilatantur, scilicet ne vacui quid relinqueretur, quia fol. 86. priore manu exaratum est. Unde facile colligitur, folia quae prius ibi erant, intercuisse et postea restituta esse. Tertia denique manus in margine atque etiam in textu cernitur, qua alia mutantur et corriguntur, alia suppleantur<sup>a)</sup>. Iam vero hic liber ut triplicem adspectum offert, sic in argumento duplex codicum genus praebet. Quae enim priore manu scripta sunt, codicem Monacensem tam accurate referunt, ut ex eo descripta esse inter conferendi laborem facile cognoscerem. Etenim L. nihil offert, quod non sit in M., etsi quaedam interdum omittit et nonnulla etiam de suo vitia

---

a) Codicis inscriptio haec est: مولف هذا الكتاب العالم العلامة: اقصى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

3) Lugdunensis codex ex leg. Warn. 740, cat. 1009, inter alia scripta etiam 'constitutiones politicas' continet, centum et octo foliis formae octavae quorum paginae vicenas quinas lineas habent, exaratas. Duplex scriptura in eo cernitur: una ab initio libri usque ad fol. 63. (edit. nostr. pag. 1— 24v lin. 4. والثمانى), tum

لهم بالغفرة ولجنة استدعى فيه له شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله بتاريخ يوم الاثنين المبارك ثامن عشر ذى قعدة عام ثمانية وعشرين وثمانمائة  
 Altero in folio non sine magna difficultate haec eruere mihi videoor, tam enim male exarata sunt: الحمد لله صار هذا السفر  
 حلياً على المدرسة . . . . . التى لا لقب . . . بتونس فخرسة  
 لا يخرج منها لآخر ويهب بدله ولا يدون فى حوزة لتناظر  
 فيما جعله اليه بتاريخ ثالث رجب عام سبعة وثلاثين وثمانماية

Sequitur iam illud:

Ioannis Alberti Widmestadij.

Politica, rhetorica et ethica quaedam varia

Abi Elchasen Elmaguardj cognito Aquae rosae  
 quibus titulum fecit Iudicia regum.

Atque haec quidem 'Iudicia regum' addere poteris iis quae de varia inscriptionis apud interpretes fortuna dixi comm. de Mäv. pag. 36; ubi monendum est, Wormsium quae prius reddiderat 'commandements royaux', eadem postea correxisse in 'préceptes de gouvernement'. L. l. 1843 Avril pag. 305. Libri inscriptio in follo secundo haec legitur:

كتاب الاحكام السلطانية تصنيف  
 الشيخ الامام العالم الفاضل للحق ابي الحسن الماوردى رضى  
 الله عنه وامكنه الجنة وهو هذا السفر كله كامل عن اخره

maximam partem carens <sup>a</sup>). Descriptus est a. 544. i. e. 96 annis post mortem Mâverdii.

2) Alter codex est regiae bibliothecae Monacensis qui inter codd. orr. numerum L habet <sup>b</sup>), et centum quadraginta octo foliis quartae formae constat, in quorum paginis sunt lineae singulae et vicenae. Non prorsus integer est, nam praeterquam quod duo folia inter foll. 93. et 94. desunt <sup>c</sup>), multis etiam et lacunis et omissis laborat. Scriptus est una eademque manu satis distincte literis Magribinicis et vocalibus diligenter instructus. Anno fugae 828. nescio quis eum possedit, postea a. 837. in cuiusdam collegii Tunensis bibliothecam migravit, deinde Ioannis Alberti Widmestadii, viri de literis Syriacis meritissimi fuit <sup>d</sup>). Utriusque codicis, et huius et eius quem antea nominavi, specimina lapide expressa addidi.

a) Subscriptio haec est manu eius qui codicem scripsit, exarata:

تم الكتاب بحمد الله ومسنه كتبه احمد بن  
محمد بن . . . . بن . . . . عبد الوهاب الراس حامدا  
لله ومصليا على نبيه وعشرائه وذلك في . . . . صفر من سنة  
اربع واربعين وخمسمائة

b) Wiener Jahrb. 1847 Nro. 68.

c) Edit. nostr. pag. ۲۷۱ lin. 9. — pag. ۲۸۴ lin. 19.

d) Primo in folio haec leguntur: الحمد لله ملك من املاك العبد: سواد الراجي عفوه  
والفقير الى رحمة ربه الغني به عمن سواد الراجي عفوه  
وغفرانه . . . . . كَفَّفَ اليه به وجميع المسلمين وبمن دعا

Iam vero de codicibus, e quibus hanc editionem paravi, uberius dicam oportet. Et quattuor quidem codices i. e. tres Arabicos et unum Persicum describendi comparandique opportunitas sese obtulit. In quibus quamquam exspectatione maiorem vocabulorum reperiebam discrepantiam, tamen duplex genus discerni posse facile pervidi, ita ut una ex parte Oxoniensis et Persicus, Monacensis cum Lugdunensi ex altera suam sibi ac propriam quasi familiam efficere viderentur. Sed de singulis accuratius videamus.

1) Primum locum et propter antiquitatem et propter auctoritatem codex Oxoniensis obtinet bibliothecae Bodleianae, qui in Cat. Uri pag. 93. sub CCCXXVIII bene descriptus est, nisi quod folia 173, non 166, ut ibi legitur, continet. Excepto primo folio una eademque manu exaratus est, pauca omittens, sed signis diacriticis

---

الشيخ الاديب الفاضل ابو شجاع فارس بن الحسين  
السهوردي بقرءق عليه بمسجد رئيس الروساء من دار  
الخلافة في اواخر سنة ٤٤٩ قري هذا الكتاب اقضى القضاة  
ابى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي في المسجد  
بواسط وانا حاضر؛ اسمع في شهر سنة ٤٣١ فاقريه قال (الماوردي)  
Librum Qâim biamrillah Khalfae dicatum esse Casirius auctor  
est. Inde patet, non verum esse, quod uno ore auctores refe-  
runt eum dum viveret, nihil ex scriptis suis edidisse.



Qui exceptis d'Herbelot et Reiskio <sup>a)</sup> ex recentioribus de Mâverdio egerunt aut locos sive ediderunt sive interpretati sunt, inter eos primum locum obtinet Olaus G. Tychsen <sup>b)</sup>, tum Silvestre de Saçy <sup>c)</sup>, quem Iosephus ab Hammer-Purgstall <sup>d)</sup>, Worms <sup>e)</sup>, Alfredus a Kremer <sup>f)</sup> exceperunt; commemoranda denique sunt ea quae ipse ante hos duo annos de eius vita et scriptis <sup>g)</sup> edidi.

a) Nott. ad Abu-l-fed. III, 150.

b) Takieddin al Makrizi tractatus de legalibus Arabum ponderibus et mensuris. Rostochii MDCCC. Pag. 85, ed. nostr. pag. ۳۶۷ lin. paenult.

c) L. I. V. 16 e Maqrizio, edit nostrae pag. ۳۳۳ lin. 17.

d) L. I. passim.

e) L. I. Octobre 1843 pagg. 374 et 380, ed. nostr. pagg. ۳۳۷ et ۳۳۸; Avril pag. 393, ed. nostr. pag. ۳۳۸ seqq.

f) Sitzungsberichte der Kaiserlichen Academie der Wissenschaften. Philosophisch-historische Classe. Wien 1850. Vol. IV. 267—281, ubi caput decimum quintum, edit. nostr. pag. ۳۰۸ Germanice conversum exstat.

g) De vita et scriptis Maverdii commentatio. Bonnae MDCCCLI. Omissus est ibi pag. 33 codex **دَاب الدین والدنیا** inscriptus, quem Casirius Bibl. Esc. I, 154 memorat; aliumque eiusdem libri codicem itidem inscriptum in monasterio Frauenbergensi prope Fuldam nuper existisse, deinde ad Benedictinos Monacenses transisse me monuit vir summus I. Gildemeister. Scriptus est literis Magribiniciis foll. 183 formae quartae; sed tertiam fere partem manus recentior supplevit. Incipit: **أخبرنا**

litatem affert iis Europae populis, qui cum Moham-  
medicis vel commercia habent vel colonias in eorum  
terras deduxerunt. Gravissimas autem huius generis  
quaestiones, vulgo una cum aliis <sup>a)</sup> disciplinis tractari  
solitas Mâverdius primus <sup>b)</sup> collegit, collectas disposuit  
dispositas sub unum quasi conspectum <sup>c)</sup> collocavit et lu-  
culenter acuteque exposuit. Quod quanto successu fe-  
cerit, veteres velut Maqrizius et Ibn Khaldûn satis tes-  
tantur, cum sicubi de rebus politicis agunt, ad eius  
auctoritatem confugere fere soleant; eandemque viam  
recentiores tenuerunt. Nec id quidem immerito. Etenim  
cum inter eos quos inspicere mihi licuit id genus scrip-  
tores, alii nimio brevitatis studio ducti aenigmata divi-  
nanda potius quam sententias intellegendas proponant, alii  
futilium rerum farragine legentis animum verius obruant  
quam instruant, Mâverdius utrumque vitium aequè  
declinans, iustam brevitatem cum tanta perspicuitate  
coniunxit, ut utra in re magis excellat, difficile diu-  
dicatu sit.

---

a) Sic enim tituli de officio iudicis, de redditibus publicis aliisque in  
libris de iure privato exstant; et doctrinam Imamatus theologi  
dogmatici explicant. Vide كتاب المواقف ed. Soerensen.  
pag. ۳۱۹ seqq.

b) Hoc enim collige ex pag. I lin. 11.

c) Quem ordinem secutus sit, pag. ۳۳ dixit.

Qui exceptis d'Herbelot et Reiskio <sup>a)</sup> ex recentioribus de Mâverdio egerunt aut locos sive ediderunt sive interpretati sunt, inter eos primum locum obtinet Olaus G. Tychsen <sup>b)</sup>, tum Silvestre de Saçy <sup>c)</sup>, quem Iosephus ab Hammer-Purgstall <sup>d)</sup>, Worms <sup>e)</sup>, Alfredus a Kremer <sup>f)</sup> exceperunt; commemoranda denique sunt ea quae ipse ante hos duo annos de eius vita et scriptis <sup>g)</sup> edidi.

a) Nott. ad Abu-l-fed. III, 160.

b) Takieddin al Makrizi tractatus de legalibus Arabum ponderibus et mensuris. Rostochii MDCCC. Pag. 85, ed. nostr. pag. ۳۳۷ lin. paenult.

c) L. I. V. 16 e Maqrizio, edit nostrae pag. ۳۳۳ lin. 17.

d) L. I. passim.

e) L. I. Octobre 1842 pagg. 374 et 380, ed. nostr. pagg. ۳۳۷ et ۳۳۸; Avril pag. 393, ed. nostr. pag. ۳۳۸ seqq.

f) Sitzungsberichte der Kaiserlichen Academie der Wissenschaften. Philosophisch-historische Classe. Wien 1850. Vol. IV. 267—281, ubi caput decimum quintum, edit. nostr. pag. ۳۰۸ Germanice conversum exstat.

g) De vita et scriptis Maverdii commentatio. Bonnae MDCCCLI. Omissus est ibi pag. 33 codex *دَاب الدین والدنيا* inscriptus, quem Casirius Bibl. Esc. I, 154 memorat; aliumque eiusdem libri codicem itidem inscriptam in monasterio Frauenbergensi propè Fuldam nuper existisse, deinde ad Benedictinos Monacenses transisse me monuit vir summus I. Gildemeister. Scriptus est literis Magribinicis foll. 183 formae quartae; sed tertiam fere partem manus recentior supplevit. Incipit: *اخبارنا*

litatem affert iis Europae populis, qui cum Moham-  
medicis vel commercia habent vel colonias in eorum  
terras deduxerunt. Gravissimas autem huius generis  
quaestiones, vulgo una cum aliis<sup>a)</sup> disciplinis tractari  
solitas Mâverdius primus<sup>b)</sup> collegit, collectas disposuit  
dispositas sub unum quasi conspectum<sup>c)</sup> collocavit et lu-  
culenter acuteque exposuit. Quod quanto successu fe-  
cerit, veteres velut Maqrizius et Ibn Khaldûn satis tes-  
tantur, cum sicubi de rebus politicis agunt, ad eius  
auctoritatem confugere fere soleant; eandemque viam  
recentiores tenuerunt. Nec id quidem immerito. Etenim  
cum inter eos quos inspicere mihi licuit id genus scrip-  
tores, alii nimio brevitatis studio ducti aenigmata divi-  
nanda potius quam sententias intellegendas proponant, alii  
futilium rerum farragine legentis animum verius obruant  
quam instruant, Mâverdius utrumque vitium aequè  
declinans, iustam brevitatem cum tanta perspicuitate  
coniunxit, ut utra in re magis excellat, difficile diu-  
dicatu sit.

---

a) Sic enim tituli de officio iudicis, de redditibus publicis aliisque in  
libris de iure privato exstant; et doctrinam Imamâtus theologi  
dogmatici explicant. Vide كتاب المواقف ed. Soerensen.  
pag. ٢١١ seqq.

b) Hoc enim collige ex pag. l. l. 11.

c) Quem ordinem secutus sit, pag. ٢١٣ dixit.

## PRAEFATIO.

Iurisprudentia etsi mature inter Arabes florere coepit, ita ut doctissimorum hominum studia in se converteret, tamen pauci fuerunt qui ius publicum sive politicum peculiari studio pertractare instituerunt. Quo factum est, ut apud nostrates si ab his quae ad bellum sacrum <sup>a)</sup>, soli proprietatem <sup>b)</sup>, provinciarum administrationem <sup>c)</sup> spectant, discesseris, haec iuris pars fere neglecta iaceat, quamquam usus eius latius patet, nec doctis solum viris ad accuratorem rerum Islamicarum cognitionem viam munit, sed etiam publicam quandam uti-

---

a) *Analecta Arabica* ed. Rosenmüller. I. Lipsiae MDCCCXXV.

b) *Recherches sur la nature et les révolutions du Droit de Propriété territoriale en Egypte, depuis la conquête de ce pays par les Musulmans, jusqu'à l'expédition des Français.* Par M. Silvestre de Saçy. *Mémoires de l'Institut, Classe d'histoire et de littérature ancienne.* I. pag. 1—165; V. pag. 1—75, VII. pag. 55—124. — *Sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie,* par M. le docteur Worms. *Journal asiatique* 1842 Août—Septembre pag. 225—282; Octobre pag. 321—398; 1843 Février pag. 126—178; Avril pag. 285—341; 1844 Janvier—Février pag. 61—90; Mars pag. 180—186.

c) *Ueber die Länderverwaltung unter dem Chalifate.* Von Joseph von Hammer. Berlin. 1835.



**GEORGIO · GUILIELMO · FREYTAG**

**IOANNI · GILDEMEISTER**

**GUILIELMO · PÜTZ**

**VIRIS · PRAESTANTISSIMIS**

**MAGISTRIS · DILECTISSIMIS**

OL 27151.79.5



---

TYPIS REGIIS ARABICIS IMPRESSIT CAROLUS GEORGI.



**MAVERDII**  
**CONSTITUTIONES POLITICAE.**  
(*al-Aḥkām as-sultānīya*)

**EX RECENSIONE**

**MAXIMILIANI ENGERI.**

**ACCEDUNT ADNOTATIONES ET GLOSSARIUM.**

**CUM DUABUS TABULIS LAPIDE EXPRESSIS.**



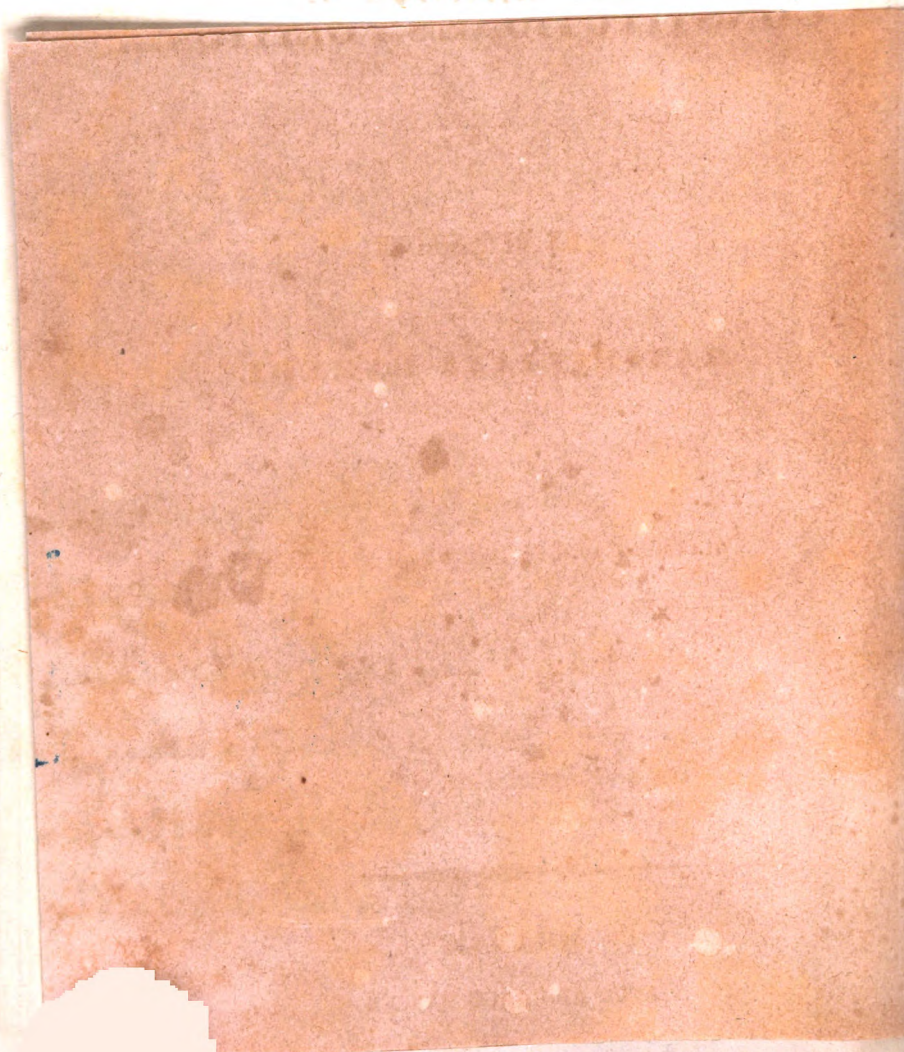
---

**BONNAE**

**APUD ADOLPHUM MARCUM.**

**MDCCCLIII.**

*Faint, illegible text at the top of the page.*



*Transv. Chile*

# MAVERDII

CONSTITUTIONES POLITICAE

MDCCCLIII.



*Manuscript*

# MAVERDII

CONSTITUTIONES POLITICAE

MDCCCLIII.

33

Viro. dilectissimo  
Francisco. Navenio. Dieringer  
Lecturae. Colon. canonico  
D. D. D  
Maximilianus. Enger







*Bourque nous ghazir*



HARVARD  
COLLEGE  
LIBRARY

